



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة غرداية

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

تصدر عن جامعة غرداية - الجزائر

رمد: 1112-7163-P
رمد: 2588-1892-E

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère de l'Enseignement Supérieur
et de la Recherche Scientifique
Université de Ghardaïa



Revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes

Editée par l'Université de Ghardaïa - Algérie

ISSN: 2588-1892
PISSN: 1112-7163

العلوم الإقتصادية، التسيير والعلوم التجارية



المجلد: 11 العدد: 01، جوان 2018 الجزء

Sciences Economiques, de Gestion et Sciences Commerciales



الجزء C

المجلد: 11 العدد: 01، جوان 2018

ELWAHAT C

Volume 11 N° 01, Juin 2018

Section C

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة غرداية

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

مجلة أكاديمية فكرية محكمة

تصدر عن جامعة

غرداية - الجزائر

المجلد 11 العدد 1

رمضان 1439 هـ / جوان 2018 م

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

الإيداع القانوني رقم: 2006/2763

ردمد P-ISSN:1112 – 7163

ردمد E-ISSN: 2588 – 1892

كل الحقوق
محفوظة

مجلة الواحات للبحوث والدراسات

ردمدم- P 7163 – 1112

ردمدم- E 1892 – 2588

هي مجلة علمية ذات لجنة قراءة متعددة الإختصاصات من جامعيين وخبراء دوليين. تنشر مجلة الواحات للبحوث والدراسات أبحاث في جميع الميادين. تنشر مقالات أصلية، وتحليلات علمية في مختلف المجالات. مجلة الواحات للبحوث والدراسات خمس (5) أجزاء:

جزء A: العلوم التطبيقية

جزء B: الحقوق والعلوم السياسية

جزء C: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جزء D: العلوم الاجتماعية والإنسانية

جزء E: الآداب واللغات

الناشر

جامعة غرداية

حقوق النشر محفوظة

عند قبول مقال للنشر في مجلة الواحات للبحوث والدراسات، يصرح المؤلفون بنقل حقوق النشر للنشر.

للإتصال

ترسل جميع المراسلات عن طريق البريد إلى مدير النشر:

العنوان: مجلة الواحات للبحوث والدراسات- جامعة غرداية ص ب 455
طريق المطار غرداية 47000 الجزائر.

أو عن طريق البريد الإلكتروني: elwahatk.abdellah@gmail.com

الهاتف: +213 029 25 81 14 الفاكس: +213 029 25 81 12

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور دادة موسى بلخير

مدير النشر: الدكتور كعاسي عبد الله

اللجنة العلمية

دادة موسى بلخير (الجزائر)	سايدو توري أبو بكر (النيجر)	عجيلة محمد (الجزائر)
حليلات محمد الطاهر (الجزائر)	براندت ستيفاني (فرنسا)	قوي بوحنية (الجزائر)
قندوز بن ريمة عتيقة (الجزائر)	جيلي فيرونك (فرنسا)	بوساليم صالح (الجزائر)
ولد الحاج محمد ديدي (الجزائر)	أوداير جين ماري (فرنسا)	قرليفة حميد (الجزائر)
بيساطيوعافية سامية (الجزائر)	بن يحي يحي (الجزائر)	أولاد سعيد أحمد (الجزائر)
شحمة عبد المجيد (الجزائر)	هادية مشيخي (تونس)	كيحول بوزيد (الجزائر)
بدراوي محمد (المغرب)	توبي مصطفى (المغرب)	حاج محمد قاسم (الجزائر)
بن رحيم حفصية (تونس)	درابسا محمد (الأردن)	قدي عبد المجيد (الجزائر)
تيسي دانيال (فرنسا)	إنيجوانيجوادولفو (إسبانيا)	غزو محمد أكلي (الجزائر)
تومبسون ميشال (الولايات م أ)	روزان منير (الأردن)	خنور صالح (الجزائر)
خلفاوي فتحي (الجزائر)	باجو مصطفى (الجزائر)	فرج فرج (مصر)
بحاز إبراهيم (الجزائر)	عبدالي محمد (الجزائر)	شايب ساسي (الجزائر)
جبلي نور الدين (الجزائر)	بن سعد محمد سعد (الجزائر)	حجاج عمر (الجزائر)
مصيطفى عمار (الجزائر)	جوادات محمد (المغرب)	حمودة عائشة (الجزائر)
بن سلامة محمد (الجزائر)	الشمري عماد (الأردن)	المجاري عبد الكريم (تونس)
حسيني مسعود (الجزائر)	محفوظ عبد اللطيف (المغرب)	حمادي أحمد (الجزائر)
سنوسي عبد الحكيم (الجزائر)	ماجد عيساني عبدول (الجزائر)	وولف جونج كايزر (فرنسا)
صانون سليمان (يوكينا فاسو)	عبد الخالق عيسى (فلسطين)	بوعبدلي أحلام (الجزائر)
غانمي محمد (تونس)	درماكي عائشة (سلطنة عمان)	خواجة عبد العزيز (الجزائر)
ناتالي موندي (فرنسا)	حسن زيدان سليمان (ليبيا)	بن سانية عبد الرحمان (الجزائر)
وقيد محمد العيد (الجزائر)	موسوي أحمد (الجزائر)	بوعرعور كمال (الجزائر)
شريطي عبد الكريم (الجزائر)	سلامي مختار (الجزائر)	مرزوقي أمجد (تونس)
بلبوخاري الناصر (الجزائر)	معراج هواري (الجزائر)	شول بن شهرة (الجزائر)
يوسف محمد (الجزائر)	مصيطفى عبد اللطيف (الجزائر)	أولاد حيمودة جمعة (الجزائر)
حاج سعيد عبد القادر (الجزائر)	الصمدي مصطفى (المغرب)	بجاح ياسين (العربية السعودية)
حاج عيسى محمد (الجزائر)	غزيل مولود (الجزائر)	بلعور سليمان (الجزائر)
وينتن مصطفى (الجزائر)	هيبه سيف الدين (الجزائر)	كواتي مسعود (الجزائر)

الجزء C

العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

رئيس التحرير

الأستاذة بوعبدلي أحلام (الجزائر)

لجنة القراءة

البروفيسور معراج هوارى (الجزائر)

الدكتور مصطفى عبد اللطيف (الجزائر)

الدكتور بلعور سليمان (الجزائر)

الدكتور غزيل محمد مولود (الجزائر)

الدكتور عجيبة محمد (الجزائر)

الدكتور بن سانية عبد الرحمان (الجزائر)

الدكتور قدي عبد المجيد (الجزائر)

الدكتورة لعمور رميلة (الجزائر)

مجلة « الواحات » مجلة أكاديمية محكمة، تهدف إلى نشر الدراسات والبحوث الأصيلة المبتكرة في مختلف العلوم التي تهتم بدراسة الإنسان. تقبل المجلة البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية أو اللغتين الفرنسية أو الإنجليزية.

لنشر في مجلة « الواحات » يشترط احترام قواعد النشر العامة والخاصة الموالية. إن المجلة مفتوحة أمام كل الباحثين العاملين في مختلف الجامعات ومراكز البحث الجزائرية والعربية والأجنبية.

أ- قواعد النشر العامة:

1. أن يكون البحث أصيلاً ، وتتوفر فيه شروط البحث العلمي المعتمد في كتابة البحوث الأكاديمية
2. الالتزام بمراجعة البحث من حيث الأسلوب و اللغة.
3. يجب أن لا تزيد صفحات البحث عن 30 صفحة وأن لا تقل عن 06 صفحات. كما تحدد أبعاد الورقة بـ 16×24 و هوامش الورقة بـ 2×2×2×2
4. الالتزام بكتابة العناوين الرئيسية في وسط السطر والفرعية في الجانب.
5. الالتزام بإرسال السيرة الذاتية المختصرة بالنسبة للباحثين الذين يرسلون المجلة لأول مرة.
6. يجب أن لا يكون البحث قد سبق نشره في السابق و لم يقدم للنشر إلى جهة أخرى.

ب- قواعد النشر الخاصة:

7. فيما يخص كتابة النصوص:

- يكتب نص المقال ببرنامج وورد (Word)، بخط Simplified arabic، وبحجم 14 بالعربية و 12 باللغات الأجنبية بخط Times New Roman (العنوان الرئيسي بحجم 16 – والعنوان الفرعي بحجم 15 – والمقال 14 –

والهامش (12)

8. تخصص الصفحة الأولى من المقال لكتابة المعلومات الأساسية الموالية فقط : عنوان البحث، اسم الباحث أو الباحثين والدرجة العلمية، اسم المؤسسة أو المؤسسات التي يعملون لديها ، عنوان المراسلة، البريد الإلكتروني، وعنوان الصندوق البريدي.

9. تخصص الصفحة الثانية من المقال لتقديم ملخص للبحث في حدود 250-150 كلمة والكلمات الدالة (من 3 إلى 7 كلمات)، باللغة الأم للمقال واللغة الإنجليزية.... يجب أن يعبر الملخص عن محتوى المقال بصورة شاملة وصادقة مع احترام الدقة في هذه الترجمات.

10. يبدأ تقديم البحث من الصفحة الثالثة بتكرار عنوان البحث وبدون تكرار اسم الباحث أو الباحثين.

11. يجب ترقيم الصفحات في الوسط وفي أسفل الصفحة.

12. فيما يخص إعداد الجداول والأشكال:

ترقم الجداول والأشكال ترتيبا تصاعديا وتوضع في مكانها المناسب في المقال. ويجب أن تقدم هذه الجداول في حدود مقاس الورقة وبالنمط العمودي (Portrait).

13. ترقم الخرائط والصور والأشكال ترقيما تصاعديا وتوضع داخل النص، ويشار إلى مصدرها كما يلي: اسم الخريطة أو الصورة أو الشكل رقم ()

فيما يخص الخرائط والصور:

مصدر الخريطة أو الصورة أو الشكل

14. ترسل الخرائط والصور في ملفات مستقلة عن النص، أي ملف لكل خريطة أو صورة وهذا من نوع جيبك (jpeg).

مثال (nom de l'image.jpeg)، شريطة أن تكون نوعية الصورة لا تقل عن (300 dpi).

15. إننا لا نقبل إلا الصور الرقمية ومن نوع جيبك (jpeg).

16. يجب أن يكون عدد الخرائط والصور محدود وتخص فقط تلك التي تقدم معلومات هامة لا يمكن الاستغناء عنها (أقصى حد من الصور هو 5).

17. فيما يخص إثبات المراجع والهوامش:

- تكتب المراجع كما يلي:

18. يشار إلى المراجع في آخر المقال على الشكل التالي :

- تسجل الكتب والمراجع في قائمة مصادر المراجع بصورة مرتبة ترتيبا أبجديا أو ألف بائيا. كما يلي: اسم الباحث أو الباحثين، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر.

- تسجل الدوريات في قائمة المراجع كما يلي: اسم الباحث ، عنوان البحث، اسم الدورية، العدد، مكان الصدور.

19. تكتب الهوامش كما يلي:

يجب أن تكون الإحالات (الهوامش) متسلسلة بأرقام متتابعة وتوضع في آخر المقال ومرتبة ترتيبا تسلسليا:

- سجل إحالات الهوامش كما يلي:

- إذا كانت الإحالة إلى كتاب: يكتب رقم الإحالة، اسم ولقب الباحث ، أو الباحثين، عنوان الكتاب، رقم الطبعة، دار النشر، مكان النشر، الجزء أو المجلد، الصفحة التي توجد بها الفكرة أو الفقرة المنقولة.

- إذا كانت الإحالة إلى مقال منشور في دورية: يكتب رقم الإحالة، اسم ولقب الباحث، اسم المجلة أو الدورية ، العدد ، دار النشر، مكان النشر، الجزء أو المجلد، الصفحة التي توجد بها الفكرة أو الفقرة المنقولة.

- عند تكرار ذكر نفس المرجع، يكتب بعد رقم الإحالة نفس المرجع السابق والصفحة،

- في حالة ما إذا كان التكرار مباشر، وإذا فصل تكرار المرجع بمرجع آخر أو عدة مراجع أو صفحة جديدة، يجب ذكر بعد رقم الإحالة اسم ولقب الباحث ، الصفحة ثم مرجع سابق.

20. إذا كان المرجع موقع إلكتروني:

21. اسم الكاتب أو المنظمة. عنوان الصفحة الرئيسية، (شبكة الانترنت). عنوان الموقع URL (تاريخ تصفح الموقع: اليوم، الشهر، السنة).

22. إذا كان المرجع صفحة من موقع إلكتروني:

- اسم الكاتب (عنوان المصدر). عنوان صفحة المصدر أو الوثيقة التي تتضمن المصدر،(عنوان الصفحة الرئيسية)، (شبكة الأنترنت). عنوان الموقع URL (تاريخ تصفح صفحة الموقع: اليوم، الشهر، السنة).

ج - فيما يخص إجراءات النشر

23. تُرسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة الواحات للبحوث و الدراسات عن طريق البريد الإلكتروني المنشور في موقع المجلة حسب الرابط التالي: <http://elwahat.univ-ghardaia.dz>

24. يرفق بالبحث موجز للسيرة الذاتية للباحث، متضمناً عنوان الباحث بالتفصيل، وأرقام هواتفه الخاصة و المنزل والعمل والفاكس - إن وجد - لكي يسهل التواصل مع الباحث عند الضرورة .

25. تخضع كل البحوث والدراسات إلى التحكيم السري من قبل محكمين مختصين.

26. تعرض الدراسات والبحوث على محكمين اثنين على الأقل لتقديم الخبرة حولها. وتعتبر هذه التقارير أساس القبول أو التأجيل لأي بحث أو دراسة. مع العلم أن المجلة يمكنها أن تطلب إدخال التعديلات التي تراها مناسبة بناء على تقارير المحكمين.

27. يُخطر الباحث بقرار صلاحية بحثه للنشر من عدمها خلال ستة أشهر - على الأكثر - من تاريخ الاستلام

28. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، تُرسل تلك الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة بموجبها، على أن تعاد للمجلة خلال مدة أقصاها شهر.

29. الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى أصحابها و يعلم صاحب المقال بنتيجة التحكيم، كما أن المجلة غير ملزمة بتبرير ذلك.

يمنح الباحثون المقبولة بحوثهم نسخة من المجلة التي نشر بها بحثه.



الفهرس

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تقييم التجربة الجزائرية في تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) بقطاع الصناعة التقليدية والحرف	585
	عبد القادر ديون، جلييلة بن العمودي	
02	تحليل مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نماذج ARDL	626
	محمد رضا بوسنة	
03	العلاقة بين المدخرات المحلية ومعدلات الفائدة في الجزائر دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990- 2014)	651
	أحمد سلامي	
04	أثر تغيرات معدل دوران الأصول على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية باستخدام نماذج البنائل «Panel Model(PM)»-	675
	عزوز منير، برحومة عبد الحميد	
05	متطلبات تحقيق الإبداع في منظمات الأعمال - شركة M3 نموذجا -	695
	جبار بوكثير، وحميدة زرقوط	
06	أوجه اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي شركة KPMG الأردن	721
	تحري صبيحة، كواشي مراد	
07	دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتياالية في السوق المالية السعودية	747
	مناع ريمة ، لحسن مريم	
08	أثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة وتحقيق التعلم التنظيمي - دراسة حالة عينة من المؤسسات-	784
	قردوبة نصرالدين	
09	تأثير إدارة رأس المال العامل على خلق القيمة - دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2005- 2015) -	813
	بن كشرود رضوان	
10	أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي	833
	نورة بيري، عبد القادر ديوش	

859	التحول إلى الحكومة الإلكترونية - دراسة تجريبية ماليزيا - موزاي عائشة	11
880	الاهتمام بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الأعمال والحكومات في ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة حامد نور الدين، بورغدة نورا الهدى	12
898	أثيرامج العلاقات العامة على الإدمان الشرائي عند المرأة الجزائرية دراسة لعينة من النساء الجزائريات في الفترة (فيفري 2016 - ماي 2016) الداوي الشيخ، ميسون بلخير	13
918	الآثار الاقتصادية والخلفيات السياسية والأبعاد الاجتماعية للرياضة قانون جيلالي، عامر حاج دحو	14
943	مساهمة شركاء الجزائر في قطاع المحروقات بين أشكال عقود الاستثمار والعوامل المؤثرة في التفاوض طرادخوجة هشام، عقبة بالخضر	15
969	تطبيقات النماذج الهيكلية في الكشف عن مخاطر التعثر المالي بالمؤسسة "دراسة نموذج Merton" سليم محسن	16
955	استخدام المجموعات المبهمة وأداة نشر وظيفة الجودة لتحسين جودة تصميم المقررات الجامعية دراسة حالة بجامعة ابن خلدون بتيارت مجدوب خيرة، طويطي مصطفى	17
985	مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي "دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة: 2012 - 2016" هدروق أحمد	18
1011	The Changing Structure Of The US Banking Business Model: Deregulation, Innovation And The Financial Crisis Ahmed Ben Cheikh Lehocine, Abdallah Mansouri	19
1045	La Dynamique De La Filière Lait En Amont A Partir Des Années 2000: Analyse A Travers Les Exploitations De L'élevage Bovin Laitier Dans La Wilaya De Tizi-Ouzou. KABENE Ahmed, DOUMANE Saïd, CHENANE Arezki	20



تقييم التجربة الجزائرية في تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي (SPL) بقطاع الصناعة التقليدية والحرف

جليلة بن العمودي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

عبد القادر دبون

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

debboune@yahoo.fr

djalilabenlamoudi@yahoo.fr

ملخص-

عالجت هذه الورقة البحثية إشكالية تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL في الجزائر ودوره في تحقيق تنمية لقطاع الصناعة التقليدية والحرف، وهذا بإعتبار أن هذا البرنامج يعدّ محورا لتنفيذ المخطط التنموي الموضوع للنهوض بهذا القطاع الأخير، وقد استدعت الإجابة عن الإشكالية المطروحة إستخدام المنهج التحليلي في الجوانب المتعلقة بتقييم فعالية تجسيد البرنامج على أرض الواقع.

نتائج التحليل أكّدت على نجاح تطبيق هذا البرنامج في تطوير قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر، عبر تسهيله لدور الهيئات المسؤولة في القيام بعملية التأطير والتنظيم على المشاريع المشتركة بين الحرفيين، وكذا بناء جو من الثقة وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين داخل كل نظام إنتاج محلي، فضلا عن تمكين الحرفيين من الحصول على مشاريع وتحقيق إنجازات محلية. وعليه، فتوسيع تنفيذ هذا البرنامج على مختلف أنشطة القطاع وبكامل الولايات من شأنه أن يضمن تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف.

الكلمات المفتاحية-

نظام الإنتاج المحلي، صناعة التقليدية، حرفي، تنمية محلية.

of the Algerian experience in the implementation of Evaluation the LPS program in the handicrafts sector

Abstract -

This Paper Examined The Problem Of Execution LPS Program In Algeria And Its Role In Achieving The Development Of The Handicrafts And Craft Sector. Considering That This Program Is The Axis To Execute The Development Plan For Advancement Of This Last Sector. To Answer The Problem Required To Use The Analytical Approach To Evaluate The Efficiency Of This Program On The Ground.

The Result Of The Analysis Confirmed The Successful Implementation Of This Program In The Development Of Handicraft Sector In Algeria, Through Facilitating The Role Of Responsible Organisms In The Process Of Framing And Organizing The Mutual Projects Between The Craftsmen, As Well As Building An Atmosphere Of Confidence And Enhancing The Cooperation Among The Different Actors Within The Local Production System. As Well As Enabling Craftsmen To Obtain Projects And Implementing Local Achievements. Therefore Expanding The Execution Of This Program Through The Various Activities Of The Sector And All The States Would Ensure Sustainable Development To Handicrafts And Craft Sector.

Keywords -

Local Production System, Handicrafts, Craftsmen, Local development

مقدمة-

يعتبر نظام الإنتاج المحلي إحدى المساعي المطبقة بدول عديدة وبطرق متنوعة في سياق يكرس المشاركة الجماعية للفاعلين ويحقق تنمية محلية، إذ يعتبر من أنجح الطرق المستخدمة في العالم لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة. وفي الجزائر، تمّ اعتماد هذا النظام كآلية لتعزيز إستراتيجيتها الموضوعية لتنمية قطاعها للصناعة التقليدية والحرف وتكييفها مع المستجدات ؛ حيث عمدت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية _سابقا_ وبدعم من البرنامج الأوروبي، على تكييف إستراتيجية تدخلها في إطار محكم بإعتماد مقارنة أنظمة الإنتاج المحلية (SYSTEME PRODUCTIF « LOCAL ») بقطاع الصناعة التقليدية والحرف ابتداء من سنة 2007.

تمّ استخدام مسعى أنظمة الإنتاج المحلية في مرحلة أولية من خلال دعم تطوير سبع أنظمة إنتاج محلية بنشاطات حرفية مختلفة ذات أولوية منتقاة بناء على درجة نضجها، أُختيرت بعد دراسة تشخيصية لمجموعة من الفروع إستجابت لها 17 غرفة للصناعة التقليدية والحرف بدعم من خبراء إقتصاديين، على أن يتمّ تنفيذ الأنظمة المحلية المختارة في مرحلة تجريبية لمدة سنتين بدءا من نهاية سنة 2008 ؛ ليصل عددها بنهاية سنة 2010 إلى عشرون نظام إنتاج محلي منفذ بعشرين غرفة صناعة تقليدية وحرف، حيث يُدعم كل نظام إنتاج محلي بمنشط مُكوّن لهذا الغرض، ويساعد الحرفيين على القيام بالعمليات الجماعية المحددة في إطار النظام.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنحاول الإجابة على الإشكالية التالية.

ما مدى مساهمة تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي SPL في تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر؟

وللقيام بدراسة وتحليل الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذا البحث إلى الأجزاء التالية :

1. الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية؛
2. تجارب دولية في دعم وتطوير أنظمة إنتاج محلية؛
3. التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاج محلية.

أولاً - الإطار النظري لأنظمة الإنتاج المحلية :

تسميات عديدة تطلق للدلالة على تجمّع مؤسسات صغيرة متخصصة ومتمركزة في إقليم معيّن، من بينها : المناطق الصناعية أو التكنولوجية (Districts Industriels ou Technologiques)، الأقطاب التنافسية (Pôles de compétitivités)، شبكة المؤسسات المتجمّعة إقليميّا (Réseau d'Entreprises Territoriale)، التجمّعات (Clusters) وغيرها، وكلّها مصطلحات وإن اختلفت تسمياتها باختلاف المناطق المستعملة بها تدلّ على هذا النوع من التجمّعات.¹ وسنحتفظ في دراستنا هذه بتسمية أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) كمفهوم شامل لوصف هذا النوع من التنظيم.

1- الأساس التاريخي لنظام الإنتاج المحلي:

حسب الدراسات التي تمّ إجراؤها تعود نظرية أنظمة الإنتاج المحلية إلى نموذج المنطقة الصناعية (District Industriel) المحدّد في الإقتصاد الصناعي،² وتعتمد فكرة هذه الأخيرة على العلاقة بين الديناميكية الصناعيّة وديناميكية الإقليم المتواجد فيه، الموروثة من التصاميم المطوّرة من طرف ألفريد مارشال ؛ وقد تبلور تصميم المنطقة (District) من مصدرين أساسيين متكاملين، أحدهما نظري بالأساس مستمد من أعمال مارشال في أوائل القرن 19، والآخر تجريبي مستمد من دراسة النماذج المكانية لمسارات تصنيع ظهرت في مناطق الوسط والشمال الشرقي لإيطاليا خلال الستينيات والسبعينيات.³

ترافقت هذه الحركية أيضا مع انبعاث مناطق صناعية وتجمّعات في العديد من أجزاء العالم كانت محلّ دراسة، أوّلها دراسات أجراها باحثون على غرار (Bagnasco, 1977)، (De brusco, 1982)، (G. Garofoli, 1981 - 1983)،

¹ _ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, cahiers du CEREN 10, groupe ESC Dijon BOURGOGNE, France, avril 2005A, p1.

² _ BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local : transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), deuxième colloque international(mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du Maghreb),Tunis, 22-23 juin2006, p.5

³ _ COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature, IREPD, France, 2002, p.28

(De Fua و Zacchia، 1985) وغيرهم بإيطاليا في سنوات السبعينيات والثمانينيات، والتي تناولت دراساتهم التطور الاقتصادي بالمناطق الإيطالية،⁴ كانت نتيجتها وجود شمال معتمد على التصنيع بمؤسسات كبرى وجنوب زراعي متخلف، في حين ظهرت في مناطق الشمال الشرقي والوسط مؤسسات صغيرة تمكنت من إثبات نجاعتها في السوق العالمي عبر صناعة متخصصة في نشاطات صناعة تقليدية "نسيج، صناعة الملابس، الأحذية، الأثاث، السيراميك....."⁵ وقد أكدت تلك الدراسات على أن الحركات الداخلية للتنمية والخصائص الاجتماعية بتلك المناطق هي العامل المفسر لهذه الديناميكيات.

ويُعدّ بيكاتيني (Bicattini) من يستعمل تعبير المنطقة الصناعية من جديد خلال الفترة (1979-1987)، إذ لاحظ أن التنظيم الصناعي بتلك المناطق يعدّ خليط من منافسة- تكامل- تعاون داخل تنظيم لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متمركزة جغرافيا في تلك المناطق وتعمل في نفس النشاط أو في نشاطات متقاربة تشبه النموذج المارشالي.⁶

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، ففي سياق الأبحاث عن المناطق الإيطالية، أنجزت كذلك العديد من الدراسات التي سمحت بتعريف أشكال مشابهة للتنظيم الإنتاجي المحلي وأعطته مفهوما أكثر شمولية، منها ما عُرف في دول متطورة كألمانيا بواسطة (Kristensen، 1989) واليابان من خلال (Itakura، 1988) و(Houssel، 1990)، فرنسا (Saglio و Raveyre، 1984) و(Ganne، 1992)، (Pecqueur و Courlet، 1992) : تنظيمات هذه البلدان تعود إلى فترات سابقة مرتبطة بتاريخ التصنيع بها، أما النماذج الأخرى والتي أكثر

⁴ _ COURLET Claude et autre, Industrie et dynamiques de territoires, *Revue d'économie industrielle*. Vol. 64. 2ème trimestre, France, 1993, p.9

⁵ _ AZROUL Mohammed, *Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef*, Ministère de l'industrie marocain, Maroc, 2006, p.9

⁶ _ MARC-URBAIN Proulx, *Territoires et développement économique*, L'Harmattan, paris, 1998, p.51

حادثة فتواجدت في دول أوروبا الجنوبية التي تبنت التصنيع حديثا كالبرتغال وإسبانيا.⁷

وأخيرا وبفضل مساهمات أولئك الباحثين إلى جانب غيرهم بأرائهم النظرية وأبحاثهم التجريبية، عرف مفهوم المنطقة الصناعية توسيعات متتالية أعطته صياغة أكثر تعميم ليظهر بذلك مصطلح نظام الإنتاج المحلي (SPL)، هذا المصطلح نتج عن تركيبة مساهمات مختلفة لباحثين في هذا المجال.

2- مفهوم نظام الإنتاج المحلي:

استعمل مصطلح نظام الإنتاج المحلي من طرف العديد من الكتاب والمنظمات الدولية تحت أشكال ومسميات عديدة، أثبتت التجارب أنه رغم وجود بعض الاختلافات إلا أنها تصب جميعها في إطار واحد، وفيما يلي سوف نقوم بعرض عدد من المفاهيم التي وردت في هذا الإطار.

- كما سبق وأشرنا فإن المبتكر المعروف لتصور نظام الإنتاج المحلي هو ألفريد مارشال سنة 1920، حيث يرى بأن التمرکز الجهوي لمؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة يشكل منطقة صناعية ويخلق مناخ صناعي (Atmosphère Industrielle) يسهل عملية التعلم بين الأفراد وكذا إكتساب وانتشار الكفاءات والتكنولوجيا؛⁸

- إستخدم بيكاتيني سنة 1992 أيضا تعبير المنطقة الصناعية لوصف تمرکز المؤسسات الصغيرة في مناطق الشمال الشرقي ووسط إيطاليا وعرفها على أنها: "وحدة سوسيو- جهوية مميزة بوجود نشط لجماعة أفراد ومؤسسات صغيرة يعملون في نفس الحرفة أو على نفس المنتج بمنطقة جغرافية وتاريخية محدّدة"؛⁹

- إستعمل بورتر سنة 1990 مصطلح التجمّع (Cluster) وعرفه على أنه: "نمط تنظيمي خاص أين التنافسية فيه تقوم على وجود علاقات وثيقة بين

⁷ _ COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature , op.cit, p.p30-31

⁸ _ DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretours : les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole , Reflets et Perspectives, Bourgogne, 2005B, p.38

⁹ _ COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature, op.cit, p.30

الفاعلين الذين تربطهم أهداف مشتركة أو تكاملية متجذرة في إقليم محدد"،¹⁰ ويضيف أيضا بأنه عبارة عن: "تمركز جغرافي لوحدات مترابطة: مرؤدين متخصصين، مقدمي خدمات، مؤسسات عاملة في صناعات ذات صلة وهيئات ذات علاقة (جامعات، هيئات مطابقة، مراكز تكوين...) تعمل في مجال معين بشكل متكامل ومتعاون".¹¹

- في إطار أعمال الهيئة الفرنسية للتهيئة الإقليمية والعمل الجهوي (DATAR) سنة 2002 تم تعريف نظام الإنتاج المحلي بأنه: "منظمة إنتاجية خاصة متواجدة في منطقة تمثل عموما حوض شغل، تعمل كشبكة مترابطة مكونة من وحدات إنتاجية لها نشاطات متشابهة أو متكاملة والتي تقتسم العمل (مؤسسات إنتاجية أو خدماتية صغيرة الحجم، مراكز بحث، منظمات تكوين، هيئات دعم، جامعات، مراكز يقظة تكنولوجية....)".¹²

- باحث آخر وهو (A. Markusen، 2000) قام بتحديد ثلاثة أنواع أخرى من التجمعات أطلق عليها تسمية الأماكن الجاذبة (Lieux aimants) وعرفها على أنها :

✓ تجمع مؤسسات صغيرة مستقرة حول مؤسسة كبيرة كالأشعة حول المركز، كما هو الحال في كل من Seattle مع Boeing في الو.م.أ، Toyota City باليابان، Ulsan و Pohang بكوريا الجنوبية وغيرها؛ حيث تكون المؤسسة الكبيرة غير تابعة للنظام المحلي المشكل من هذه المؤسسات الصغيرة وفي نفس الوقت تحتفظ بعلاقات هامة مع هاته الأخيرة والخارج؛

¹⁰ _ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3

¹¹ _ Les Pôles et Clusters, **Glossaire**, 15/08/2010, <http://www.mediterranee-technologies.com/dev/med-tech-fr/clusters/glossaire.htm>

¹² _ DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, 2005A, op.cit ,p.3

✓ فروع المؤسسات الكبرى الأجنبية في البلد المضيف تشكل أيضا تجمعا جاذبا رغم أنها غير متحالفة مع المؤسسات محلية ومنهجها متوجه نحو الخارج.¹³

غير أن التوسيع المتتالي في مجال البحث حول تجمع المؤسسات وتمديد مجال التعريف إلى ما لا نهاية، قد أفقدها دقتها النظرية، ولهذا يمكن تلخيص العناصر الأساسية التي تدخل في تعريف نظام الإنتاج المحلي فيما يلي:

- وجود إقليم محدد وصغير نسبيا يحتوي على كثافة عالية من المؤسسات التي تلبي حاجيات سكانه مع تنوع أحجام هذه المؤسسات على أن لا تتجاوز حجم مؤسسة متوسطة؛

- التخصص في نشاط وحيد من صناعة تقليدية (نسيج، مواد غذائية....) أو أنشطة متكاملة تسمح للمنطقة بتحقيق رقم أعمال هام والحصول على حصص سوقية هامة على المستوى المحلي وحتى الدولي؛

- تحكم هذه المؤسسات في معرفة صناعية محلية جذورها عميقة في هذا الإقليم تسمح بنشوء سلسلة قيمة بين أنشطة مستقلة، متخصصة جدا ومتكاملة؛

- دعمها من طرف منظمات وهيئات محلية قريبة من تجمع هذه المؤسسات، والتي يمكنها لعب دور التنسيق والتسهيل بين الفاعلين في نظام الإنتاج؛

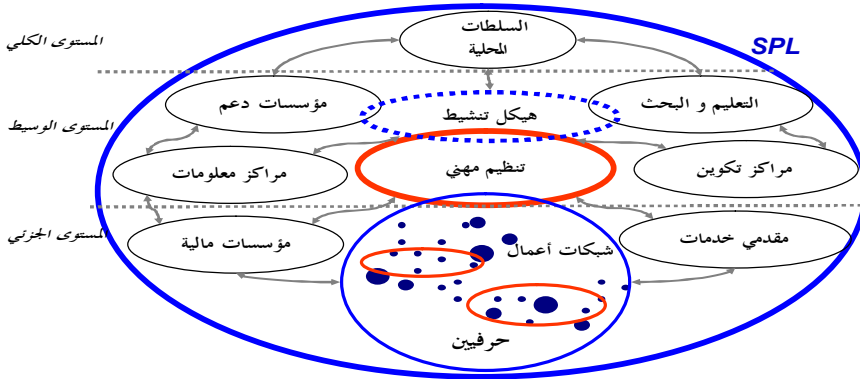
- توافر مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات (مموّني المواد الأولية والتجهيزات، مراكز تكوين، بحث، تمويل، بنوك تنمية محلية، خدمات نقل، مصممين، خدمات تصدير...)، حيث تضمن تلبية الحاجيات الأساسية لمؤسسات الإقليم.

العلاقات والروابط المحلية بين الفاعلين في نظام الإنتاج المحلي والذين يبعثون ديناميكية داخله تمثل كما يلي:

¹³ _ Courlet Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature , op.cit, p.31

بلين داخل الـ SPL

الشكل رقم (1) _ العلاقة بين الفاعلين داخل الـ SPL



Source : Benabdelhadi Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au Secteur de l'Artisanat, 2eme Séminaire de Formation sur les systèmes productifs locaux, Ouargla, 03/04/2008, p.7

3- أهمية نظام الإنتاج المحلي:

أكدت العديد من الدراسات التجريبية على أن نظام الإنتاج المحلي يعدّ الوسيلة المثلى التي يجب على الحكومات أن تتبّعها في سياساتها للتنمية الإقتصادية نظرا للمزايا العديدة التي يقدمها، ويظهر ذلك من خلال:

3-1 الوفورات الخارجية الناتجة عن التجميع:

ينتج عن تجمّع مؤسسات متخصصة بقوى الجوار مزايا عديدة يطلق عليها تسمية الوفورات الخارجية (Les économies externes)، والتي هي حسب مارشال عبارة عن "خدمات مجانية لمؤسسات متجاورة تقدّمها لبعضها البعض بفعل عملها في نفس المحيط، تكون متجذّرة (ancrées) بشدّة في المنطقة وترتكز على الخصائص التاريخية والإجتماعية للمنطقة"؛ ففي سياق معالجة مارشال للصناعات المتمركزة في مناطق معيّنة لفت إنتباهه أنّه بفعل الجوار ينشأ بين تلك المؤسسات مناخ صناعي يعدّ عاملا أساسيا لإندماج وإيصال الكفاءات داخل الأنظمة.¹⁴

¹⁴ _ COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de le littérature , op.cit, p.29

وبالتالي فنظام الإنتاج المحلي له إنعكاسات إيجابية على العمال والمؤسسات وكذا على المناطق المتمركز فيها، فهو يعمل على مضاعفة عدد الوظائف بزيادة إنتاجية المؤسسات ويسمح بتطوير مهارات العاملين، كما يدعم الفعالية الاقتصادية للمؤسسات التي تكوّنهُ ويُحقّق ميزة تنافسية للمنطقة بفعل أنّ التخصص المحلي في صناعة معينة يُمكن من النجاح فيها، إضافة إلى أنّه يساهم في الإنتاج الكلي للبلاد، ففي إيطاليا تبين أنّ مردودية مؤسسات متمركزة بمنطقة إرتفعت من 2 إلى 4٪ في المتوسط، وأنّ ما يُقارب 60٪ من إنتاج الو.م.أ ناتج عن 380 تجمّع (Clusters) وهذا في منتصف سنوات التسعين.¹⁵

3- 2 وسيلة هامة لتحفيز ظهور الابتكار:

فائدة أخرى غير منظورة يقدّمها الجوار للأعوان الإقتصاديين تنبع عن كونه يُعدّ واسطة هامة لتطوير تكنولوجيات وفيما بعد يسمح بنشرها مما يؤدي إلى تعزيز التنافسية المحلية ؛ فالحاجة للمنافسة عن طريق التميّز تتطلب تطوير تكنولوجيات جديدة ومنتجات جديدة، والتي تتحقّق بوجود شبكة بالجوار تتكوّن من جميع الأعوان المحليين (مقدّمي خدمات، جامعات، جماعات محلية...) تضمن بقاء واستمرارية المؤسسات صغيرة الحجم، إلى جانب وجود تعاون بين المؤسسات وكذا تجارب مشتركة والتي بتفاعلها جميعا تؤدي إلى ديناميكية تعلّم تسمح بتغيير المهارات والتكيّف مع الأوضاع الجديدة ومن ثمّ التحفيز على الابتكار،¹⁶ فإذا كان التعلّم هو منتج النشاط فهذا يعني أنّ هذا الأخير يحوي معرفة ضمنية¹⁷، ذلك أنّ الديناميكية العلمية التي تنتج عن نظام الإنتاج المحلي تميّز الفاعلين في الوسط من خلال قدرتهم على تعديل سلوكياتهم والتكيّف بمرور الوقت مع التغيّرات في بيئتهم، مما يعني أنّ هناك

¹⁵ _ Datar- OCDE, Congrès Mondial Des Systèmes Productifs Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises Ouverts Sur Le Monde, 23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001, p.8

¹⁶ _ LOREK MARIA, de l'économie territoriale planifiée à l'émergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSK (Pologne), les cahiers de LAB.RII, cote d'opale , N°201, novembre 2008,p.5

¹⁷ _ COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de la littérature , loc.cit

دوران وتبادل للمعرفة أدت إلى إعادة إنتاج ثقافة تقنية وبالتالي إعادة إنتاج المحيط نفسه.¹⁸

3-3 نظام الإنتاج المحلي وتطوير المناطق الريفية :

المؤسسات الصغيرة تلعب دورا هاما في تطوير المناطق الريفية بما تسهم به في توفير مناصب الشغل وتلبية الإحتياجات الأساسية لسكان الأرياف، وقد أثبتت التجارب في أوروبا وأمريكا الجنوبية بأن التنمية الريفية يمكن أن تتحقق عن طريق ترقية هذا النوع من المؤسسات من خلال تبني مقاربة نظام الإنتاج المحلي، هذا النظام يمكن أن يقوم بأداء دور مهم ومعتبر في تطوير هاته المناطق نظرا لما ينتجه من مزايا سبق تقديمها، إلى جانب عمله على تقليل التفاوتات الإقليمية من خلال المساعدات للمناطق والقطاعات التي تعاني صعوبات، ومنه إلى تخفيض التركيز المفرط لأنشطة إقتصادية في بعض الجهات،¹⁹ وخير مثال على ذلك ما تقوم به أقطاب الإمتياز الريفية في تطوير الأنشطة وتوفير مناصب شغل وكذا تعزيز نقاط القوة بهذه المناطق وبالتالي تنافسية الأنشطة بها.

3-4 بناء ميزة تنافسية خاصة بالإقليم :

دور فاعل يقدمه نظام الإنتاج المحلي للمناطق والجهات التي تسعى نحو إنشاء روابط وراء أفق التبادل المحلي وهو بناء ميزة تنافسية خاصة بالمنطقة، فحسب (P. Krugman، 1991 - 1992) فإن تفاعل الوفورات المارشالية والمردود المتزايد سيميز مناطق دون أخرى، كما يعطي للتاريخ دورا أساسيا في التنظيم الجهوي لهذه الأنشطة، ما يجعل لتلك الخارجيات صفة عدم الرجعية والتأصل في الإقليم.

إمتداد آخر للتحليل مستوحى من الأعمال المخصصة لديناميكية التغيير التكنولوجي جاء به (W.B. Arther، 1990)، حيث درس الظروف النظرية لإحتكار منطقة لصناعة معينة، وذلك بإبراز ليس فقط لأهمية إقتصاديات التجمع والمزايا التي يجلبها التخصص في صناعة بمنطقة محددة، بل أيضا للدور الهام للأحداث التاريخية في الديناميكيات المحلية. هذا التحليل مكن آرثر

¹⁸ COURLET Claude et autre, *Industrie Et Dynamiques De Territoires*, loc.cit

¹⁹ Datar, *Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les pôles de compétitivité*, decembre 2005, p.p27-28

من تأسيس وجود نظري لتوازنات متعددة مرتبطة على التوالي بالمسار التراكمي للوفورات التاريخية بالمنطقة، من منطلق أن الفضاء الجوّاري يقدّم ما يكفي من المزايا المحلية لإقصاء أي منطقة أو تمركز بديل وهكذا الحصول عبر الخارجيات المارشالية والإبتكار على وضعية إحتكار لصناعة وتتشكّل بذلك ميزة تنافسية للمنطقة ومنه تشجيع التنافسية الوطنية.²⁰

ثانيا - تجارب دولية في دعم وتطوير أنظمة إنتاج محلية
لتوضيح أحسن للفوائد والآثار الإيجابية لأي تجمّع منظّم لشبكات مؤسسات (PME/PMI) داخل مجال ترابي معيّن، نجد أنّه من المفيد إلقاء الضوء على بعض التجارب الدولية الرائدة في ذلك، ولهذا سنتناول فيما يلي تجارب كل من إيطاليا وفرنسا والهند.

1- المناطق الصناعيّة الإيطاليّة :

تعدّ التجربة الإيطاليّة المثل الأكثر شهرة لتطبيق ناجح لتجمّع صناعي محلي لمؤسسات صغيرة، حيث قدّمت هذه الأخيرة إطار منهجي للعديد من الأعمال التجريبية وسمحت بتحديد الملامح الأساسية لديناميكية صناعية محلية فيما بعد.

1-1 ظهور المناطق الصناعيّة بإيطاليا :

ظهور المناطق الصناعيّة بإيطاليا كان في أواخر الستينيات وبداية السبعينيات بالجهات الشماليّة الشرقيّة والوسطى منها والتي تسمّى بمنطقة إيطاليا الثالثة (La troisième Italie)، هذه المناطق كان تخصّصها في نشاطات تقليدية، وقد كان ظهورها نتيجة لأزمة الزّراعة والصّعوبات التي عرفتھا المؤسسات الكبيرة من جرّاء الإنتاج الفوري.²¹

بداية يمكننا القول أنّ المناطق الصناعيّة ظهرت بطريقة عفوية من دون أي مساعدة أو برامج مرافقة من طرف الحكومة، حيث كانت ثمرة إنبثاق الظروف

²⁰ Ibid, p.p34-35

²¹ CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, Globalisation et territoire :le cas des SPL dans les pays en développement, FACEF PESQUISA, n.3, 2003,p.p 101-103

السوسيواقتصادية التي سادت في ذلك الوقت؛²² مجموع هذه العوامل سمحت ببروز مناطق صناعية منظّمة ومكوّنة من شبكة مؤسسات صغيرة التي من خلال تخصّصها وقيامها بعمليات مناولة تتقاسم فيما بينها القوى العاملة اللازمة لتصنيع نفس المنتج أو منتجات متكاملة، كما تتميز هذه المناطق أيضا بوجود ترابط وثيق بين النشاط الصناعي والخصائص الاجتماعية والثقافية للمنطقة، مما يجعل منها مزيج من القديم والحديث وهو ما شكّل مصدر ديناميكيّتها.

1-2 فكرة المناطق الصناعيّة بإيطاليا:

تم تحديد تعريف قانوني للمناطق الإيطالية فقط سنة 1991 وتشكّل هذه الأخيرة شكلا فريدا من نوعه عن باقي أشكال التجمّعات، خصوصيتها تكمن في أنّ التعاون والتكامل بين المؤسسات يكون تلقائيا حول نفس الحرفة أو على نفس السوق، فهي مرتبطة تقنيا ببعضها وتساهم جماعيا في إنتاج منتج معيّن معرّف كمنتج صناعي للمنطقة، إضافة إلى أنّ الخصائص السوسيوقافية والتاريخية للمناطق سمحت ببناء علاقات أكثر إنتظام وإستقرار بين المؤسسات، فوجود علاقات منافسة وتعاون بين مؤسسات المنطقة يجعل من روابطها تفاعلية ومعقّدة، كما أنّ هذا التنظيم يسمح للمؤسسات بتحقيق وفورات حجم كبيرة ويمكنّها من التغلب على المشاكل المرتبطة بعدم كفاية كتلتها الحرجة بتخصّصها في إحدى مراحل الإنتاج، ويجعلها أيضا تستفيد من خدمات مشتركة أو القيام بشكل من أشكال التعاون الأفقي أو العمودي.²³

1-3 أهمية المناطق الصناعيّة بإيطاليا:

تعتبر المناطق الصناعية واحدة من أهم عوامل التنافسية والمرونة للصناعة الإيطالية حيث يبلغ عددها 279 منطقة صناعية حسب إحصائيات سنة 2015،²⁴

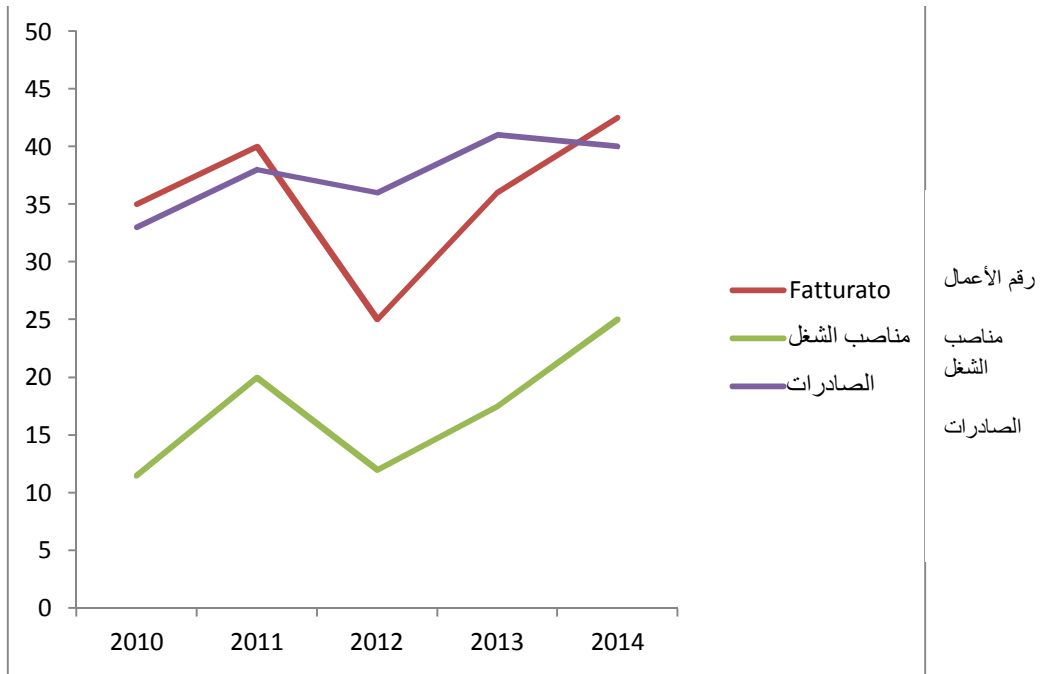
²² _ COURLET Claude et Autres, Industrie Et Dynamiques De Territoires, Op.cit, p.p10-11

²³ _ BALESTRI Andrea, **Le front des districts industriels italiens dans le système mode: les changements et les défis pour les prochaines années**, International Centre for Research on the Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie, 2003, p6.

²⁴ - l'Unione italiana delle Camere di commercio, **Osservatorio nazionale distretti italiani_ Il nuovo respiro dei distretti tra ripresa e riposizionamento**, DISTRETTI INDUSTRIALI ITALIANI, Italiana, Rapporto 2015, p. 9

بعد أن كان عددها 200 منطقة صناعية سنة 2008،²⁵ كما تحتل وزنا هاما في الإقتصاد الإيطالي، إذ تشغل المناطق الصناعية الإيطالية ما يقارب 94 مليون عامل²⁶ مقارنة بـ 22 مليون عامل سنة 2008،²⁷ أي ما يعادل زيادة تفوق الضعف في مناصب الشغل الموفرة. ويمكن إبراز دور المناطق الصناعية في الإقتصاد الإيطالية بوضوح من خلال ملاحظة الشكل رقم (2)

شكل رقم (2) _ تطوّر النسب المئوية لكل من مؤشرات رقم الأعمال ، التشغيل والصادرات لمؤسسات المناطق الإيطالية في الفترة 2010 - 2014



SOURCE: l'Unione italiana delle Camere di commercio, Osservatorio nazionale distretti italiani_ Il nuovo respiro dei

²⁵ - AZROUL Mohammed, Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia, op.cit, p10.

²⁶ - l'Unione italiana delle Camere di commercio, loc.cit.

²⁷ - AZROUL Mohammed, loc.cit.

distretti tra ripresa e riposizionamento, DISTRETTI INDUSTRIALI ITALIANI, Italiana, Rapporto 2015

بملاحظة الشكل يتضح لنا أنّ دور المناطق الصناعية في مسار التنمية الإقتصادية بإيطاليا واضح، ينبع أساسا من إحتوائها لنسيج مؤسساتي هام مكوّن من مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الغالب تساهم بفعالية في التنمية، كما توفّر هذه التجمّعات عدد لا يُستهان به من مناصب الشغل للإيطاليين.

إلى جانب هذا، تساهم المناطق الصناعية أيضا في الدخل الوطني للبلاد من خلال إيرادات صادراتها، حيث أنّ نقطة الإنطلاق في التحليل بأكمله تتعلق بالوضع الإقتصادي المحقّق مؤخرا، إذ يُبرز المسح المجري على مؤسسات المناطق الصناعية إنتعاشا واضحا بدءا من سنة 2013 مقارنة بسنة 2012، وذلك بزيادة عدد مؤسسات المناطق، الذي أدلى بدوره إلى زيادة في رقم الأعمال في نفس السنة، كما عرفت صادرات المناطق زيادة بارزة لم تشهدا من قبل.

على مستوى مناصب الشغل الموفّرة، يبدو أنّ الوضع بدوره شهد تحسّنا في نفس الفترة، إذ بيّنت الدّراسة المتاحة أنّ مؤسسات المناطق عرفت زيادة في نسبة التّشغيل لديها وصلت إلى 30٪ سنة 2013، وهي نسبة مرتفعة للغاية بالنظر إلى النسبة المحقّقة في فترة الرّكود والتي لم تتجاوز 10٪.²⁸

كما تشير الدراسة أيضا إلى أنّ 40٪ من مؤسسات المناطق سجّلت زيادة في رقم أعمالها و 42٪ عرفت إرتفاعا في الطلب على منتجاتها و 37٪ حقّقت زيادة في الإنتاج.²⁹

وعموما يظهر المسح الذي أجري سنة 2015 على المؤسسات الموجودة بالمناطق الصناعية الرئيسية بإيطاليا عن نهاية الأزمة التي عرفتتها هذه المناطق سنة 2012 من جراء الركود، وبداية مرحلة من الإنتعاش بدءا من سنة 2013 والتي يبدو أنّها تعزّزت في السنوات التالية، ففي الواقع وطبقا للإستطلاعين الأخيرين (2013، 2014)، فإنّ النسبة المئوية المئوية للمؤشّرات المدروسة أظهرت زيادة بشكل تدريجي.

²⁸ - l'Unione italiana delle Camere di commercio, op.cit, p. 11

²⁹ - Ibid, p. 15

فبلغة الأرقام، تظهر إحصائيات سنة 2014 أن رقم الأعمال حقق زيادة تقارب 44٪، كما ارتفعت نسبة التشغيل من 812٪ إلى 726٪، في حين عرفت الصادرات ارتفاعاً من 436٪ إلى 442٪³⁰ ولذلك تعتبر منتجات المناطق الصناعية أكبر مساهم في صادرات البلاد حيث تحتل منتجاتها حصة الأسد من علامة (صنع في إيطاليا).³¹ ويبدو أن البيانات تتماشى مع التحليلات الكمية التي أردناها أعلاه، والتي تؤكد أن سنة 2013 على وجه خاص، شكلت انعكاساً للدورة الاقتصادية.

وهكذا استطاعت المناطق الصناعية الإيطالية تجاوز حدود إيطاليا بإثبات نفسها عالمياً، ما أدى بالعديد من الكتاب إلى تسميتها بـ "المعجزة الإيطالية"؛ سر نجاحها يكمن في توليفة مكونة من ثقافة وتاريخ وتقاليد وحرف ممزوجة بتكنولوجيات حديثة وهو ما شكل مصدر تميزها وأثار الكثير من التساؤل حول احتمال تكرار أو تعميم هذا النموذج.

2- الأنظمة الإنتاجية المحلية الفرنسية:

التجربة الفرنسية في تطوير تجمعات محلية لمؤسسات صغيرة هي أيضاً مثال غني مثلها مثل التجربة الإيطالية بإستثناء بعض الخصوصيات التي تعود إلى الاختلافات التاريخية والثقافية بين البلدين، ويثير النموذج الفرنسي الكثير من الإهتمام خصوصاً إذا علمنا أن هناك أوجه تشابه كبيرة بين المفهومين الفرنسي والجزائري له.

2-1 ظهور أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا:

رغم التقاليد الصناعية العريقة لفرنسا وإعتبارها إحدى الدول المصنعة بجدارة إلا أن إهتمامها بمسائل الربط الشبكي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة لم يكن إلا في بداية سنوات التسعين، أين ظهرت الأعمال الرسمية حول دور شبكات المؤسسات وكذا الأقاليم في تحقيق التنافسية، مصدر إهتمام السلطات العمومية الفرنسية بوضع إستراتيجية تهدف إلى إنشاء أنظمة إنتاجية

³⁰ - Ibid, p. 16

³¹ - ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont : Une Région Cousine De La France, Groupes interparlementaires d'amitié France-Italie, Paris, n° 65, 14 mars 2006, p.p25-28

محلية يعود لظاهرتين أساسيتين، إحداهما بروز سياسات تنمية محلية بداية الثمانينيات، وثانيهما الاعتراف بدور المؤسسات الصغيرة بإعتبارها شعاع التنمية الإقتصادية، حيث لوحظ أنّ هناك تجمّعات إنتاجية لمؤسسات صغيرة متمركزة في مناطقها تشبه المناطق الصناعية الإيطالية تستعمل خدمات مشتركة تمكّنت من المقاومة بصفة إيجابية، كتجمّع منطقة Choletais في صناعة النسيج والملابس وكذا تجمّع Oyonnax في البلاستيك، المصطلح الذي يصف هذا التنظيم بفرنسا هو نظام الإنتاج المحلي.

البداية الحقيقية للسياسة الفرنسية للتنمية المحلية كانت في 15 ديسمبر 1997 عندما قامت المفوضية الفرنسية للتخطيط وتهيئة الإقليم (Datar) بالإعلان عن إطلاق مشروع تنمية الأنظمة الإنتاجية المحلية الموجودة وتشجيع إنشاء أنظمة أخرى أسفرت عن تشكيل 96 نظام إنتاج محلي موزّع على الأراضي الفرنسية نصفها تجمّعات لمؤسسات كانت موجودة مسبقاً.³²

2-2 فكرة أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا:

في مقابل المناطق الصناعية بإيطاليا يُعدّ نظام الإنتاج المحلي شكلا من أشكال التركيز الجغرافي لمؤسسات صغيرة تعمل في نفس قطاع النشاط إلى جانب هيئات مؤسساتية، حيث تتعاون المؤسسات داخله معا للإستجابة بفعالية لمتطلبات السوق، كما يعبر عن طريقة تنظيم مُعرّفة إنطلاقا من علاقات مباشرة بين الفاعلين الإقتصاديين الذين ينتمون لنفس الفرع، هذه العلاقات تكون مركّزة فضائيا ومبنية تاريخيا ومقنّنة مؤسساتيا.³³

2-3 أهمية أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا:

لقي ظهور المنطق الشبكي بين المؤسسات وفق تنظيم للإنتاج المحلي نجاحا كبيرا بفرنسا، فقد بيّنت تقارير للمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الإقتصادية بفرنسا ISEE** أنّ عدد التجمّعات المحلية للمؤسسات وصل إلى 230

³² _ POMMIER Paulette, Spl et pôles de compétitivité, Angers, France, septembre 2004, p12.

³³ _ France Clusters, SPL : définition, 15/08/2010, <http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=23>

** ISEE : L'Institut national de la statistique et des études économiques

تجمّع صناعي محلي سنة 2014،³⁴ بعد أن كان عددها 160 تجمّع محلي سنة 2010،³⁵ حيث تضم هذه الأنظمة أكثر من 28.000 مؤسسة وبأكثر من 336.000 عامل؛³⁶ تخصّص الأنظمة الإنتاجية المحلية وعدد المؤسسات وكذا عدد العمال الذي تحتويه هذه الأنظمة موزعة في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1) - توزيع العدد العمال والمؤسسات المشكّلة للأنظمة الإنتاجية المحلية بفرنسا حسب قطاع النشاط

عدد العمال	عدد المؤسسات	عدد الأنظمة المحلية	قطاع النشاط
40270	13000	72	الميكانيك والمعادن
45630	1295	33	النسيج والملابس والجلود
93400	618	6	منتجات كيميائية
26845	996	17	مواد غذائية
77103	4499	5	منتجات إلكترونية وكهربائية
16700	462	16	مأكولات بحرية
4700	4290	16	سلالة
1876	1495	20	منتجات بيئية
27400	283	38	التكنولوجيا الطبية
268	25	1	صناعة الحلي والجواهر
3800	270	2	صناعة السفن
1780	1010	4	صناعة العطور
33977 2	28243	230	المجموع

Source: ISEE, Structure du système productif, France, édition 2017.

من الجدول أعلاه نلاحظ أنّ أنظمة الإنتاج المحلية بفرنسا تكتسي أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية للبلاد هي الأخرى بما توفّره من قاعدة واسعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر بدورها مصدر عمل عدد كبير من الفرنسيين وكذا منشأ هاماً لمناصب شغل جديدة. وهو ما يعزّز اعتبار أنظمة الإنتاج المحلية كمصدر هام لتوفير فرص عمل.

³⁴ - ISEE, Structure du système productif, France, édition 2017, p.2

³⁵ - AZROUL Mohammed, Diagnostic territoire et identification de projets de spl : cas de territoire de mohammedia, op.cit, p.16-17

³⁶ - ISEE, loc.cit

إلى جانب ما سبق تمّ رصد أنظمة إنتاج محلية عديدة تمكّنت من تخطّي الحدود والتموّع عالميا فأصبحت تحتل أهمية كبيرة بفرنسا وتشكّل دعامة إقتصادها بما تساهم به في الدخل الوطني، فضلا عن إعتبارها مصدرا هاما في توفير مناصب شغل من بينها:

- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة OYONNAX: هو تجمّع صناعي لمؤسسات صغيرة متخصصة في صناعة البلاستيك، ويحوي هذا التجمّع 600 مؤسسة تشغل 8079 عامل سنة 2016؛

- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة LA VENDEE: ويشكّل واجهة حقيقية لصناعة السفن المشهور دوليا ويضم 122 مؤسسة تحوي 2700 عامل؛

- نظام الإنتاج المحلي لمنطقة Lunetiers du jura: بـ 40 مؤسسة و 3500 عامل، وهو نظام إنتاج محلي متخصص في صناعة النظارات ولواحقها ويحتل المرتبة السادسة عالميا في هذه الصناعة؛

- منطقة سهل آرف الصناعية La Vallée de l'Arve: تتخصّص هذه المنطقة في هندسة الآلات وميكانيك الدقة التي تعود للقرن 19 ولهذا فهو يعدّ من أول الأنظمة الإنتاجية المحلية التي ظهرت بفرنسا، تحوي هذه المنطقة 970 مؤسسة تشغل ما يقارب 35.000 عامل حسب إحصائيات سنة 2014.³⁷

بعد وعي فرنسا بالدور الكبير الذي تودّيه الأنظمة الإنتاجية المحلية في تطوير إقتصادها ونجاح هذا المسعى، إتخذت الحكومة الفرنسية مبادرات أخرى عديدة لتنميتها وتأهيلها، هذه الأنظمة كان لها دور هام في تطوير إقتصاد البلاد وإستطاعت أن تُشكّل ميزة تنافسية له، فضلا عن أهميتها الكبيرة في إعادة التّوازن الإقليمي بين المناطق الفرنسية.

3- التجمّعات الهندية:

تشكّل التجمّعات الهندية تجربة تستحق الذكر نظرا للأداء الرائع الذي حقّقه الإقتصاد الهندي خلال العقد الماضي بسبب ديناميكية مؤسساتها ص وم التي أولتها الحكومة الهندية إهتماما خاصا.

³⁷ - ISEE, op.cit, p.7

3- 1- فكرة التجمّعات الهندية:

Cluster هو مصطلح إنجليزي يحمل معانٍ عديدة، وفي سياق دراستنا نعني به: "مجموعة مؤسسات تعمل في نفس قطاع النشاط والمتواجدة في نفس الإقليم أو المجال الجغرافي". ويمكن التمييز بين نوعين من التجمّعات فنجد :

- تجمّعات محدّثة (Cluster Induit): وهي التجمّعات التي تنشأ بتدخل من سلطات عمومية؛
- تجمّعات طبيعية (Cluster Spontané): وهي التجمّعات التي تشكّلت تلقائيا نتيجة الظروف الإقتصادية والإجتماعية التي كانت تسود في إقليم وزمن معيّن.

وبالهند أغلبية التجمّعات هي تجمّعات طبيعية تشكّلت تلقائيا.³⁸

3- 2- إهتمام الحكومة الهندية بتجمّعات المؤسسات:

انطلقت حملة الإهتمام بالتجمّعات في الهند سنة 1991 في سياق قرار الحكومة الهندية بداية برنامج الإصلاح الإقتصادي، بحيث عملت على وضع برنامج تنمية التجمّعات (CDP) يهدف إلى دفع نسيجها من الPME/PMI، التي كانت بحاجة كبيرة للمساندة في مجال البنية التحتية والتكنولوجيا وكذا الابتكار والتسويق. ولتنفيذ برنامج تنمية التجمّعات ركّزت السلطات الحكومية الهندية على دعم التجمّعات الموجودة وإنشاء أخرى مستفيدة من برنامج اليونيدو، هذه المنظمة إلتفتت أيضا إلى تعزيز الجماعات المحلية التي تتولّى قيادة المشاريع بعدها.³⁹

3- 3- دور تجمّعات المؤسسات في الإقتصاد الهندي:

تساهم التجمّعات الهندية مساهمة فعّالة في الإقتصاد لما تنتجه من فرص عمل إلى جانب مساهمتها في الدخل الوطني وفي إحداث التّوازن الجهوي بين

³⁸ loc.cit

³⁹ Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique, **Développement Des Systèmes Productifs Locaux Et Des Réseaux De Pme**, ONUDI, Vienne, 2002, p.6

المناطق، ويوجد بالهند ما يقرب 1416 تجمع صناعي لـPME/PMI و4231 تجمع ريفي وحر في متخصص في قطاعات مختلفة حسب إحصائيات 2014.⁴⁰

منتجات هذه التجمعات لها دور كبير في صادرات البلد والتي تمثل حصة الأسد من إجمالي صادرات السلع المصنعة بالهند. ومن بين التجمعات التي لها دور واضح في دعم الصادرات الكلية نجد:

- تجمع تيروبور (Varanasi) بولاية Uttar Pradesh: حيث يحوي 1214 مؤسسة صغيرة ومتوسطة متخصصة في السياحة توفر منصب شغل لـ10010 عامل.⁴¹

- تجمع لودهيانا (Kamlasagar) بولاية Daman and Diu: الذي يضم 00017 مؤسسة ويوفر 70٪ من منتجات البلد من الزراعة؛⁴² إلى جانب هذه التجمعات، هناك تجمعات أخرى كان لها ديناميكية ملحوظة من بينها : تجمع بانغالور (Bangalore) مختص في التجهيزات المنزلية، تجمع أحمد آباد (Ahmedabad) في صناعة المنتجات الصيدلانية، تجمع تيروشيپالي (Tirichipalli) لصناعة الحلوى، تجمع جايبور في صناعة النسيج، تجمع بوني (Pune) متخصص في صناعة المنتجات الغذائية.....⁴³ وكلها أمثلة عن هذه الديناميكية.

وإذا قمنا بإلقاء نظرة على التخصص القطاعي للتجمعات الهندية نجد:
الجدول رقم (2)

⁴⁰ _ ministry of textiles, the traditional with the modern annual report 2016-17, Government of India, 2017, p.12

⁴¹ _ cluster observatory, Varanasi Tourism, 07/05/2018, http://www.clusterobservatory.in/view_cluster.php?cluster_id=2

⁴² _ cluster observatory, Kamlasagar, 07/05/2018, http://www.clusterobservatory.in/view_cluster.php?cluster_id=47

⁴³ _ cluster observatory, cluster in India, 07/05/2018, <http://www.clusterobservatory.in/clustermap.php>

جدول رقم (2) _ التخصص القطاعي للتجمعات الهندية

قطاع النشاط	عدد التجمعات	عدد المؤسسات
تجمعات صناعية	1416	230.000
تجمعات حرف يدوية (حرفيين)	3403	6.886.000
تجمعات نسيج يدوي (حرفيين)	608	4.330.000
تجمعات مؤسسات مصغرة	154	7504
تجمعات خدمية	66	35.000
المجموع	5647	11.488.504

Source: cluster observatory, cluster in India, 07/05/2018,
<http://www.clusterobservatory.in/clustermap.php>

من خلال الجدول يظهر لنا أنّ الهند تحوي عدد ضخم من تجمعات المؤسسات المتخصصة في فروع متنوعة، أبرزها صناعة المنتجات المعدنية، مواد التجهيز ولواحقها وقطع الغيار، النسيج والملابس، صناعة المنتجات الحيوانية والنباتية وكذا البستنة؛ أهمية هذه التجمعات تزداد إذا علمنا أنّها شبكات لمجموعة من المؤسسات الصغيرة ممارسة لأنشطة تقليدية وتساهم بفعالية في توفير التشغيل وتشكّل مصدر دخل لعدد من الأفراد، كما تعمل على تلبية احتياجات المواطنين المحلية.

ونشير هنا إلى أنّ إحصائيات التجمعات في الهند، تواجه تحدّي هام يتعلق بعدد وجود قانون ينظّم هذه التجمعات ويحدّدها من حيث عدد المؤسسات، حجم الإنتاج، الحدود الجغرافية، وبالنظر إلى التصنيف الواسع للمؤسسات من حيث حجمها والتكنولوجيا المستخدمة والوصول إلى الأسواق، والأهم من ذلك نيّة توفير الدّعم العام من خلال عدد كبير من الوزارات؛ وعليه يتمّ إجراء التّعداد في كثير من الأحيان من قبل وزارات مختلفة وباستخدام معايير متنوعة، ما يجعل من عملية تجميع الإحصائيات صعبة. وعليه تمّ وضع بوابة خاصة بالتجمعات سمّيت بـ "cluster observatory" سنة 2005، تحوي هذه الأخيرة بيانات حول العدد التقديري لمؤسسات في التجمعات والتي تمكّنت لحد الآن من تجميع معلومات 60% من التجمعات الصناعية و 80% من معلومات تجمعات النسيج

اليدوي و 25٪ فقط من تجمّعات الحرف اليدوية،⁴⁴ ما يعني أن إحصائيات التجمّعات الهندية أكثر من ذلك بكثير.

علاوة عن نماذج أنظمة الإنتاج المحلية التي طورتها البلدان التي قمنا بعرضها والديناميكية والنجاح الإقتصادي الذي حقّقه هذه الأخيرة، عملت دول نامية عديدة على تطوير مثل هذه التنظيمات، من بينها الجزائر التي جعلت منها محورا لإستراتيجية تنمية قطاعها من الصّناعة التقليدية والحرف، وهو ما سوف نقوم بتقديمه في العنصر الأخير.

ثالثا- التجربة الجزائرية في مجال تطوير أنظمة إنتاج محلية بقطاع الصناعة التقليدية والحرف:

يشكّل عمل الحرفي بشكل فردي وخوفه من إطلاع نظرائه على كيفية العمل أو التصاميم أو الأسواق التي يوجّه لها منتجاته، عقبة تحدّ من تطوّره وإنتهازه للفرص التي لا يستطيع تلبيتها بمفرده، وبالتالي يصعب عليه تحقيق إقتصاديات الحجم في مدخلاته الملموسة وغير الملموسة (معارف، رأسمال، مهارات، مواد أولية...)، فضلا على أنّه كثيرا ما يفتقر إلى إنتاج منتجات بكميات كافية ومطابقة لمقاييس الجودة والنوعية، كما لا يمكنه إحترام مواعيد التسليم للإستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق، وفي الأخير إستحالة خروجه من موقف التّبعية إتجاه إعانة الدولة ؛ فالتحليل الأكثر تعمّقا يوضّح أنّ الصّعوبات التي تواجهها الأنشطة الحرفية هي نتيجة عزلتها أكثر من حجمها ، ونتيجة لذلك من الضروري تعزيز التّعاون بين الحرفيين وكذا بين الحرفيين ومختلف الفاعلين ذوي الصّلة بالقطاع ؛ وهذا من منطلق أنّ المقاربة المعتمدة لتنمية محلية للحرفيين تستند على مبدأ أنّ الأنشطة الحرفية الصّغيرة لها دور أساسي في النّمو الإقتصادي وتنمية الإقليم، غير أنّها تواجه صعوبات عديدة تمنعها في كثير من الأحيان من إستغلال قدراتها بالكامل، حيث أظهرت إحصائيات دراسية عن Ecotechnics سنة 2008 بأنّ حوالي 52,5٪ من المشاريع

⁴⁴ Idem

الحرفية في الجزائر هي متوقفة عن النشاط بسبب العوائق التي تواجهها هذه الأخيرة.⁴⁵

من هنا فإن إعطاء الدور الحقيقي لقطاع الصناعة التقليدية والحرف في حركية التنمية يتطلب إيجاد حلول سريعة للصعوبات التي يواجهها هذا الأخير، والذي بدوره سيساهم مساهمة فعالة في تحقيق تنمية محلية بالمناطق فضلا عن تحقيق الاستقرار السكاني بها، لهذا الغرض تم تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية.

وسوف لن نتطرق في هذا البحث للمشاكل التي يواجهها قطاع الصناعة التقليدية والحرف وتحد تنميته، بل سنقوم بالتركيز على تبني برنامج أنظمة الإنتاج المحلية ببلادنا كإحدى الوسائل المستخدمة في إطار إستراتيجية البلاد لتنمية القطاع.

1- نظام الإنتاج المحلي بلغة الحرف:

يمكن تعريف هذا النظام على أنه: "تنظيم لمجموعة مقاولين حرفيين يعملون في نفس النشاط الحرفي أو القطاع الإنتاجي وينشطون في نفس المنطقة، كما تربطهم علاقات تعاون إذ يقومون بعمل جماعي مشترك تحت إشراف هياكل دعم كغرف الصناعة التقليدية والحرف أو الجماعات المهنية التي تكون مدعمة من طرف السلطات المحلية ومختلف الأعوان ذوي العلاقة بالقطاع، بهدف إنجاز مشاريع مشتركة تؤثر إيجابيا على التنافسية الفردية والقطاعية في الصناعة التقليدية والحرف".⁴⁶

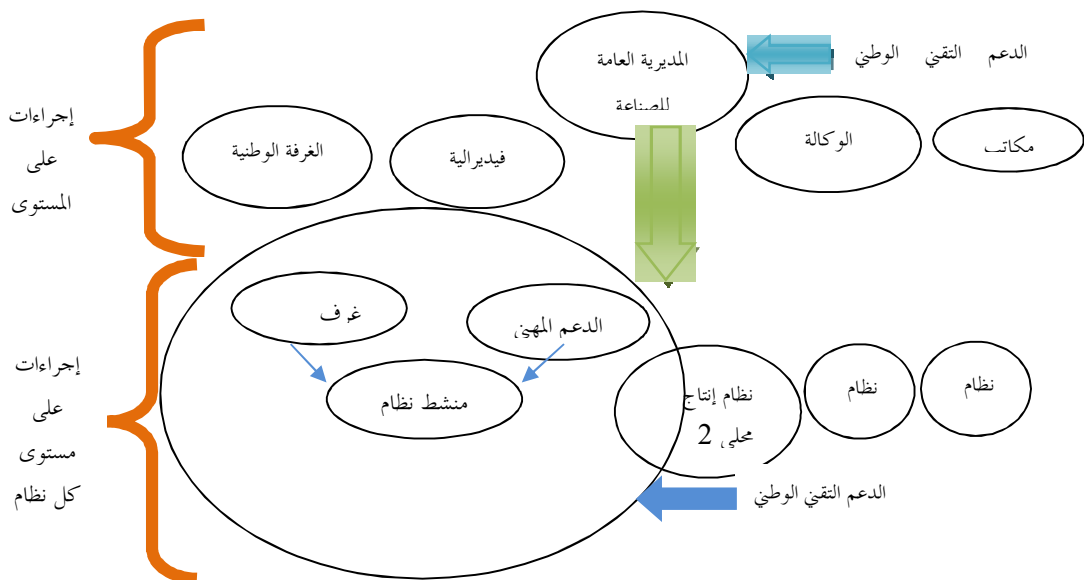
2- إنطلاق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية:

إنطلق برنامج أنظمة الإنتاج المحلية في الجزائر سنة 2007، وقد إتّبعته الدولة لتنفيذه ما يلي:

⁴⁵ _ Ecotechnics, Etude sur la production et l'emploi dans le secteur de l'artisanat et des métiers, ministère de la PME, Alger, 2010, p.50

⁴⁶ _ جلييلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر - دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL بحرفة النسيج التقليدية بمنطقة تقرت - ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص.132

- اختيار النظم الإنتاجية المرغوبة، على أن يتم إختيار من خمسة إلى سبعة مجموعات ركز الدعم عليها بعد دراسة مقترحة لسبعة عشر غرفة للصناعة التقليدية والحرف؛
 - تحليل جميع نقاط القوة والضعف لدى المجموعات لتحديد الإجراءات التي يجب تطبيقها من خلال البرنامج لدعمها؛
 - تكوين منسقي تجمعات الحرفيين؛
 - تطوير الجمعيات المهنية القطاعية.
- فعالية هذا الإجراء تطلبت بالتوازي الربط بين المستويات الجزئية والوسطى والمركزية في آن واحد، وذلك عن طريق تأمين مزج عملية التأطير الوطنية مع تحريك الديناميكية على المستوى المحلي، بما يؤدي إلى تنمية التعاون بين الحرفيين الذين ينشطون في نفس النشاط، كما يرافق ذلك عملية تنسيق مع الهيئات والأجهزة التي تدعم النشاط الحرفي، والتنسيق في إطار إستراتيجية مشتركة ومخططات عمل، إلى غاية تمكين الفاعلين من بعث عملية ترقيتهم الذاتية والحوار مع السلطات العمومية، الشكل رقم (3).
- الشكل رقم (3)_ تنفيذ برامج إنتاجية محلية في قطاع الصناعة التقليدية في الجزائر



Source : BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2ème Séminaire de Formation sur Les systèmes /04 mai 2008 03 Ouargla, productifs locaux,

إلى جانب ما سبق عملت وزارة المؤسسات ص وم والصناعة التقليدية على إرساء إستراتيجية تدخلها من خلال مبدأ التعاون الدائم بين القطاعين العام والخاص، الذي يقوم على التفويض من خلال عقود نجاعة ملزمة للطرفين،⁴⁷ وموجهة للقيام بـ:

- 2- 1- الدعم المباشر للحرفيين: من خلال مايلي :
- ترقية المنتجات الحرفية عن طريق :
- تنظيم ورشات عمل حول البحث والتطوير والاستشارة التكنولوجية (مرة في السنة)؛
- تنظيم مسابقات الإبداع بشكل نصف سنوي والتحضير للصالونات الوطنية والدولية 3 مرات سنويا؛
- توفير فضاءات عرض وبيع المنتجات التقليدية؛
- تشكيل إتحاد تصدير ينشطه منسق.
- تطوير الخدمات العمومية الموجهة للمقاولين الحرفيين بـ:
- التكوين وفق برنامج Cree-Germe وكذا تعزيز المزيد من المكوّنين على هذا البرنامج، بالعمل على توفير 15 مكوّن في السنة؛
- تكوين الحرفيين المعلمين بمتوسط 20 معلّم سنويا؛
- تنظيم مسابقات جودة وتطوير أجهزة دعم المؤسسات؛
- تطوير الخدمات الخاصة وتيسير الحصول على القروض من خلال:
- التنسيق مع برامج التأهيل وتسهيل وصول الحرفيين إليها؛
- التنسيق مع أجهزة الدعم الموجودة وتمكين الحرفيين من الوصول إلى صناديق الضمان.

⁴⁷ _ وزارة المؤسسات ص وم و الصناعة التقليدية، مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية و

الحرف آفاق 2020، الجزائر، 2010، ص.19.

- تنمية التعاون ما بين الحرفيين وتحسيسهم بأهمية ذلك، ومن ثم القيام بإجراءات رائدة لتأطير تجمعات الحرفيين، إضافة إلى تحفيز المؤسسات الكبرى على القيام بعمليات مناولة معهم.⁴⁸
- 2- 2- الدعم المؤسساتي: وذلك ب :
 - إنجاز دراسات إستراتيجية حول الفروع الإنتاجية في البلاد لمعرفة قدراتها التنموية، إلى جانب دراسات على المستوى المحلي تخص المواد الأولية، التجهيزات، كفاءات الإنتاج، نظام التكوين وغيرها؛
 - تفعيل الروابط داخل الأنظمة الإنتاجية المحلية الحرفية بالعمل على تكوين منسقين لتولي ذلك (سنة أعوان سنويا)، بالإضافة إلى تنشيط أنظمة إنتاج محلية رائدة يُخصّص لها منسق واحد لكل نظام محلي، علاوة على وضع إطار تشاوري داخل كل تنظيم؛
 - تقوية الهياكل العمومية للدعم من خلال تكوين مواردها البشرية على الحوكمة الجماعية وتطوير الخدمات العمومية المتخصصة في (التكوين، الإستشارة، المعلومات...)
 - تعزيز الجمعيات المهنية للحرفيين وترقيتها ودعم الناشئة منها؛
 - تطوير نظام معلومات للحرفيين يتم وضعه على الأنترنت وإنشاء شبكة وطنية معلوماتية لهم تضم معلومات حول المراكز الوطنية، هيئات الدعم ومختلف الفاعلين، وكذا وضع قاعدة تكوين عن بعد.⁴⁹
- 2- 3- تحسين الإطار العام للقطاع: عن طريق :
 - تفعيل الحوار بين الحرفيين والدولة، بتنظيم ورشات وملتقيات جهوية ووطنية وتكوين فضاء حوار دائم لهم؛
 - تكييف الإطار التشريعي والتنظيمي والتحفيزي للقطاع وفق المستجدات؛

⁴⁸ _ BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui au secteur de l'Artisanat, 2ème Séminaire de Formation sur **Les systemes productifs locaux**, Ouargla, 03 /04 mai 2008, p.p 15-17

⁴⁹ _ Ibid, p.p 21-26

- إنشاء الهياكل القاعدية للحرفيين كدور الصناعة التقليدية عبر الولايات، مراكز التكوين المهني، متاحف وغيرها.⁵⁰

2- 4- تلبية الإحتياجات المالية للبرنامج: بغرض تمويل مجموعات إنتاجية محلية تمّ تقدير الإحتياجات المالية لمدة أربعة سنوات من 2008 إلى 2011 كما هو موضح بالجدول.

جدول رقم (3) _تقديرات الحاجيات المالية لبرنامج نظام الإنتاج المحلي بين (2008 - 2011)

الميزانية العامة	الميزانية المركزية	الميزانية لكل مجموعة SPL	الدعم المباشر للحرفيين
1.115.060	139.820	139.320	
65.070	150.920	71.400	الدعم المؤسسي
49.780	22.200	3940	تحسين الإطار العام للقطاع
1.815.766	312.940	214.660	المجموع

الوحدة: ألف دينار

المصدر: شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية و الحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير - جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.

فروع الصناعة التقليدية المنتقاة على أساس إمكانياتها في التنمية قد تمّ دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاجية محلية ابتداء من نهاية 2007 في سبعة ولايات، ليرتفع عددها بنهاية 2008 إلى 15 نظام إنتاج محلي،⁵¹ ومن ثم إلى 20 نظام إنتاج محلي سنة 2010 بمجموعة من ولايات الوطن.⁵² يستفيد كل نظام إنتاجي من دعم منشط مهني مكوّن لهذا الغرض، والذي يساعد الفاعلين داخل الأنظمة الإنتاجية في:

⁵⁰ _ Ibid, p.28

⁵¹ _ وزارة المؤسسات ص و م والصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص.23.

⁵² _ Benzarour Choukri, *Etat de situation sur l'évolution des systèmes productifs locaux*, MINISTERE DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, Document interne Janvier 2014, p.1

➤ التبادل داخل اللجنة التعاونية للأنظمة الإنتاجية المحلية، التي تجمع كل الممثلين المعنيين (تجمع الحرفيين، الجمعيات المهنية والقطاعية، غرف الصناعة التقليدية والحرف، مؤسسات الدعم العمومية، الجماعات المحلية، مراكز البحث، مؤسسات تكوين...):

➤ العمل بطريقة تساهمية على صياغة تشخيص وإستراتيجية تطوير الأنظمة الإنتاجية المحلية، ينبثق عنها برنامج عمل على المدى القريب والمتوسط؛

➤ إنجاز مشاريع ذات الأولوية في الأنظمة الإنتاجية المحلية، وذلك بالعمل على إيجاد التمويل المناسب لتسهيل التنفيذ مع ضمان المتابعة.⁵³

نجاح هذا البرنامج إستدعى تظافر جهود مجموعة من الفاعلين، ويتعلق الأمر بكل من: هيكل التنشيط، المقاولين الحرفيين، الجمعيات المهنية، هيئات التأطير والتنظيم المسؤولة عن النشاط والهيئات العمومية والخاصة ذات العلاقة (غرف الصناعة التقليدية، غرف التجارة والصناعة، Andapme، Anart، برامج ترقية...)، مؤسسات الدولة المحلية، مقدمي الخدمات (موردين، وكلاء توزيع، صالونات عرض..)، مؤسسات التكوين، مراكز البحث والتطوير، مؤسسات الدعم المالي (Ansem، Angem....)، البنوك، صناديق الضمان وكل فاعل من شأنه إنجاز هذا المسعى، الشكل (2).

وهكذا يبقى التحدي في أن يتم توسيع تنفيذ المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية على تجمعات حرفية أخرى حسب درجة النضج في مناطق أخرى من الوطن.

3- تقييم أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف:

إستنادا إلى الدراسة المتحصّل عليها والتي تمّ إجراؤها في جانفي 2014 من طرف السيد شكري بن زعرور مدير تنمية الصناعة التقليدية بوزارة السياحة والصناعة التقليدية وهيئة الإقليم، الذي إعتد فيها على توزيع إستبيان على

⁵³ _ وزارة المؤسسات ص وم و الصناعة التقليدية، مرجع سابق، ص.22

غرف الصناعة التقليدية والحرف العشرون المعنية بتنفيذ الـ SPL، سعى من خلاله نحو جمع المعطيات حول الحرفيين المنتسبين لأنظمة الإنتاج المحلية المطوّرة وترتيبها في إطار موحد يسمح بتقييم الأنظمة ككل.

أظهرت الدراسة أن تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية مكن من تحقيق حصيلة إيجابية، إذ بيّنت النتائج الأولية المتحصّل عليها لتطبيق هذا البرنامج في الجزائر الوصول إلى مجموعة من النتائج تجلّت خصوصا في :

- نجاح تطوير نظم إنتاج محلية (SPL) كمحاور للتكامل الإقتصادي المحلي المشجّع للثروة الثقافية والسياحية: يتم داخل كل تجمّع تبادل الخبرات والمهارات ويقومون بعمليات مناولة فيما بينهم.

- إقامة الثقة بين الحرفيين كشركاء لتسهيل وصولهم إلى الأسواق: وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أنّ حرفيي التجمّعات تمكّنوا من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية عرف فيها عدد الصفقات المبرمة في إطار الـ SPL زيادة سنويا، ففي سنة 2012 وصل عدد الصفقات المبرمة مع مختلف المؤسسات الوطنية والخاصة إلى 351 صفقة، أبرزها: SPL مستغانم للبناء الذي فاز بها بصفقة بناء مع الولاية لصالح 60 حرفة، وهذا لبناء 140 مسكن ريفي موزّع على 10 بلديات، إضافة إلى دهن 67 مبنى وسط المدينة أستخدم فيها 307 حرفة، كما فاز SPL النسيج الوبري بالجلفة من صفقتين، أولاهما مع مديرية الأمن الوطني لتصنيع 30 برنوس بمبلغ 3 ملايين دينار، والثانية أجنبية (تونس) بمبلغ 900.000 دج؛ وبالنسبة لـ SPL مشتقات النخيل ببسكرة ففاز بعقد مع شركة ALGERO ITALIENNE، في حين أنّ SPL الشلف إستفاد من مشروع الجزائر البيضاء؛

- شراء جماعي لمواد أولية وتجهيزات بأسعار متفاوض عليها: وذلك بمبلغ إجمالي قدره 5.620.000 دج تمّ عبره إنجاز خمس مشاريع شراء جماعي لمواد أولية من قبل كل من : SPL الجلد بجيجل (1.000.000 دج كجزء من عملية الشراء الجماعي لصالح 30 حرفة)، SPL ترميم البنايات بوهران (2.400.000 دج)، SPL مشتقات النخيل ببسكرة (140.000 دج)، الجبس بالوادي (820.000 دج)، الصوف والزرابي بالأغواط (1.260.000 دج)؛ وفيما يخص إقتناء المعدات فقد بلغت قيمتها أيضا 5.620.000 دج؛

- **ارتفاع عدد الحرفيين المنتسبين إلى أنظمة الإنتاج المحلية المطوّرة بشكل ملحوظ:** فبعد أن كان عددهم 2076 حرفي منتسب سنة 2010 وصل عددهم إلى 2939 حرفي سنة 2014 جلهم من الذكور ، ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الأنشطة التي يمارسها المنتسبون والتي تعتبر حكرا على العنصر الذكري كالبناء والترصيص الصحي وصناعة النّحاس وغيرها؛ وعن الفئة الغالبة من المنتسبين الحرفيين، كشف تقرير الدراسة أنّ 52٪ من الحرفيين المنتسبين للأنظمة هم من فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 20 و40 سنة، بينما شكّلت النسبة المتبقية فئة الذين تتجاوز أعمارهم سن الأربعين؛

- **مشاركة جماعية للحرفيين في الدورات التكوينية المبرمجة حول إنشاء وتسيير المؤسسات التي تنظّمها غرف الصناعة التقليدية والحرف:** وهذا بإشراف من مدربين معتمدين من قبل المكتب الدولي للعمل، وفي هذا الصدد إستفاد من هذه الدورات التكوينية 441 حرفي ؛

- **المشاركة الجماعية في الفعاليات الترويجية:** إذ وطبقا لإحصائيات سنة 2012، بلغت نسبة المشاركة الإجمالية للحرفيين في الفعاليات المحلية والوطنية والدولية 368 مشاركة موزعة بين 29 حرفي مشارك في الخارج، 42 حرفي مشارك في الصالون الدولي للصناعة التقليدية و297 حرفي مشارك في التظاهرات داخل الوطن؛

- **تنظيم الإتصال بين الحرفيين من خلال إنشاء جمعيات مهنية:** وهذا من أجل تحسين هيكلية وتنظيم المهام وحقوق وواجبات جميع الأعضاء، فضلا عن تحسين توجيه الأهداف ؛ وعلى هذا النحو بُذل جهد كبير من قبل كل من الحرفيين، غرف الصناعة التقليدية من أجل تنظيم الحرفيين في جمعيات، فمنذ سنة 2010 حتى سنة 2014 تمّ إنشاء 26 جمعية معتمدة و10 جمعيات غير معتمدة؛

- **تأطير الإتصال بين الحرفيين :** فمن أصل 20 SPL، يوجد 20 منشط متخصص 8 منهم تم تكوينهم على كيفية التنشيط من قبل خبراء GTZ*** في

*** GTZ : Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit, Allemagne

إطار التعاون الجزائري الألماني، بينما 12 منشط غير مكوّن، ويتعلّق الأمر خصوصاً بأنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة بين عامي 2009 و2010.⁵⁴ وفي أعقاب تحليل نتائج الدراسة السابقة يمكن القول أنّه على الرغم من كافة الإنجازات المحقّقة إلا أنّه تمّ رصد مجموعة من النقائص في تنفيذ هذا البرنامج، أبرزها:

- بعض التجمّعات الحرفية لم يتم تطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية بالرغم من أنّ الدراسات الأولية قد أثبتت قدراتها التنموية، ويتعلّق الأمر بـ: SPL الترخيص الصحي بسطيف، الحدادة والنّجارة تلمسان، الترميل ببشار، صناعة السّروج بتيارت، البناء بمستغانم، ترميم البنايات بوهران؛
- انخفاض مشاركة حرفيي نظم الإنتاج المحلية في مختلف الفعاليات الترويجية المنظمة الوطنية والدولية؛
- على الرغم من حجم المشاريع المشتركة التي تحصّل عليها حرفيو أنظمة الإنتاج المحلية، إلا أنّ الحصة السوقية التي تمكّنت أنظمة الإنتاج المحلية من الإستحواذ عليها لا تكاد تُذكر؛
- روح العمل التعاوني لم تصل لحدّ الآن إلى مرحلة النضج، والذي يمكن لمسه من خلال النزعة الإنفرادية التي لا تزال تسيطر على غالبية الحرفيين في مجال التشاور وتبادل المعلومات والمعارف؛
- تزايد عدد الحرفيين المغادرين للأنظمة الإنتاجية المشكّلة الذين بلغ عددهم سنة 2015، 96 حرفي، والأمر نفسه بالنسبة للحرفيين المشطوبين الذين وصل عددهم إلى 81 حرفي طبقاً لإحصائيات نفس السنة؛
- محدودية مشاركة الهيئات والإدارات ذات الصلة بالقطاع المتواجدة محلياً في دعم أنظمة الإنتاج المحلية المطوّرة المتواجدة في نفس حدودهم الجغرافية؛
- دور مختلف هيئات الدعم المالي والبنوك في هذه المبادرات الجماعية محدود بشكل ملحوظ؛

⁵⁴ _ Benzarour Choukri, Etat de situation sur l'évolution des systèmes productifs locaux, op.cit, p.p 2-4

- ضعف نسبة مشاركة حرفيي الأنظمة الإنتاجية المشكّلة في الدورات التكوينية (15٪)، وهذا بمقارنة عدد المستفيدين من هذه الدورات على الأقل بالعدد الإجمالي للحرفيين المنتسبين؛
 - عدم تطوير معارف وقدرات مؤطّري نظم الإنتاج المحلية غير المستفيدين من دورات تكوينية على كيفية تنشيط تجمّعات الحرفيين.
- وضعية الأنظمة الإنتاجية المشكّلة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف نلخصها في الجدول التالي.

جدول رقم (4) _ وضعية أنظمة الإنتاج المحلية المشكّلة في قطاع الصناعة التقليدية والحرف لسنة 2015

الغرفة	الحرفة	تاريخ الإنطلاق	عدد الحرفيين	الهيئات ذات الصلة المساهمة في SPL	المشاركون في الخارج	المشاركون في الصالون الدولي	المشاركون في التظاهرات داخل الوطن	المشاركون في الدورات التكوينية	الحرفيون المغادرون لـ SPL	الحرفيون المشطوبون	الجدد الحرفيون
1 تلمسان	الحدادة والنجارة	2010	31	غير مذكور	0	0	2	44	26	0	15
2 سكيكدة	الرخام	2009	74	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم، جمعيات، الضرائب، الجامعة، المؤسسة الوطنية للرخام ENAMARBRE.	0	0	0	27	0	1	2
3 جيجل	الجلد والمدايح	2009	53	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، الضرائب، الجامعة، البنوك، المدايح، السلطات المحلية، Casinos.	0	1	20	0	2	2	7
4 تيزي وزو	العجائن التقليدية	2009	96	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، جمعيات، الضرائب، الجامعة، الجماعات المحلية.	0	3	0	41	2	2	0
5 سطيف	الترصيص الصحي	2010	270	غير مذكور	0	0	0	0	0	0	0
6 باتنة	الحلي التقليدي	2009	70	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، جمعيات، الضرائب، الجامعة.	0	5	24	50	2	2	0
7 الأغواط	الصوف والزراعي	2010	249	مديرية السياحة والصناعة التقليدية الأغواط، هيئات الدعم المختلفة، الجمعيات، الضرائب، الجامعة، غرفة الفلاحة.	0	3	6	11	43	0	104
8 غرداية	الزراعي	2008	50	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم، مديرية الضرائب، الجامعة، اتحاد التجار والحرفيين بالولاية.	0	7	52	18	0	0	0

9 الشلف	حرف المدينة	2010	1022	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، جمعيات، مديرية الضرائب، الجامعة، مديرية الأشغال العمومية، مديرية التعمير والسكان، مديرية المؤسسات ص وم، الجماعات المحلية، BADR، BNA.	0	0	0	0	0	59	0
10 قسنطينة	التحّاس	2008	115	مديرية السياحة والصناعة التقليدية قسنطينة، هيئات دعم، مديرية الضرائب، التكوين المهني	2	4	87	47	2	0	8
11 مستغانم	البناء	2008	250	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، مديرية التعمير والسكان، أجهزة الدعم المختلفة، الضرائب، مديرية التكوين المهني، مديرية التشغيل، الوكالة الولائية لتسيير والتنظيم العقاري الحضري للولاية.	0	0	2	22	8	8	0
12 الجلفة	النسيج الوبري	2010	113	مديرية السياحة والصناعة التقليدية DTA، هيئات دعم، جمعيات، موردين، بلدية مسعد، المعهد العالي للتنمية، المعهد الوطني للبحث الزراعي.	22	1	0	44	0	0	80
13 أم البواقي	النسيج	2009	54	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، الضرائب، الجامعة، مديرية التكوين المهني.	0	1	4	12	5	5	7
14 بشار	الترميل	2010	103	غير مذكور	1	1	3	0	0	0	1
15 وهران	ترميم البنايات	2008	162	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات دعم، جمعيات، جمعية سيدي الهواري للصحة.	0	0	0	60	0	0	0
16 بسكرة	مشتقات النّخيل	2009	33	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات الدعم المختلفة، الجامعة، مديرية التكوين المهني، غرفة التجارة والصناعة.	0	5	11	14	0	1	4
17 تامنغست	الحلي	2008	51	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات	1	10	58	14	0	0	2

							دعم، جمعيات، مديرية الضرائب، الجامعة.			التقليدية	
0	0	0	0	0	0	0	مديرية السياحة والصناعة التقليدية، هيئات دعم مختلفة، جمعيات، الضرائب، الجامعة.	124	2009	الجبس	18 الوادي
1	1	1	15	6	1	2	غير مذكور	55	2008	السرّج	19 تيارت
25	0	5	22	22	0	1	مديرية السياحة والصناعة التقليدية بجاية، هيئات دعم، جمعيات، مديرية الضرائب، الجامعة.	60	2008	الفخار	20 بجاية
25 6	8 1	9 6	4 4 1	2 9 7	4 2	29	المصدر: شكري بن زعرون، SPL 2015، بيانات غير منشورة، وزارة السياحة والصناعة التقليدية وهيئة الإقليم، الجزائر، 2015	3035			المجموع

خاتمة-

لقي تطبيق مسعى دعم وتطوير أنظمة إنتاج محلية بدول عديدة نجاحا كبيرا، يعكس بوضوح حجم العناية اللازمة التي أولته إياها هذه الدول لتعزيز قدرات مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة وتكييفها مع تحديات المنافسة العالمية، وكثيرة هي الأمثلة من البلدان الصناعية التي تؤكد بأن مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة المتجمعة وفق أنظمة للإنتاج المحلية استطاعت أن تعزز من قدراتها التنافسية وتمكنت من التمتع في السوق الدولية والتكيف مع تحديات المنافسة من خلال الاستفادة من الفرص المحلية والتحفيز على الابتكار، وشكلت هاته التجمعات عاملا من عوامل التنافسية واحتلت وزنا هاما في إقتصاديات هذه الدول.

وعن تنفيذ هذا المسعى ببلادنا بالإرتكاز في حالتنا هذه على قطاع الصناعة التقليدية والحرف، فمع التحوّلات الإقتصادية التي يشهدها العالم والانفتاح على الإقتصاد العالمي، عملت السلطات العمومية على وضع برنامج أنظمة الإنتاج المحلية (SPL) واعتمدته محور أساسي وهام لتنفيذ إستراتيجية تنميتها. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا للنتائج التالية:

- يتمثل مسعى نظام الإنتاج المحلي أساسا في تنسيق المبادلات والتعاون داخل قطاع النشاط الواحد وفي نفس الإقليم، وهذا بين الحرفيين ومحيطهم أو بيئتهم المحلية، ويعتمد تطبيقه على توفر مهارات خاصة في التنشيط الإقتصادي، حيث يقوم بتنشيط كل نظام محلي منشئ مُنسّق يُسهّل التبادل بين أعضائه؛

- سعت الدولة من خلال وزارتها الوصية آنذاك بإتخاذ إجراءات عديدة من بينها تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية سنة 2007 الذي تمّ تنفيذه على سبع تجمّعات حرفية رائدة في أنشطة مختلفة تمّ دعمها بتطويرها إلى أنظمة إنتاج محلية بسبع مناطق من الوطن، ليصبح العدد بنهاية سنة 2010 عشرون نظام إنتاج محلي؛

- فعالية هذا الإجراء تستدعي تكثيف علاقات التعاون بين جميع الأعوان ذوي الصلة بالقطاع والتنسيق فيما بينها في إطار يدعم إرساء أسس التعاون بين

المتعاملين العموميين والخواص وكذا العمل التشاركي فيما بينهم، وبما يصبو نحو تحقيق تنمية مستدامة لقطاع الصناعة التقليدية والحرف؛

- النتائج الأولية لتنفيذ هذا البرنامج أظهرت حصيلة طيبة، إذ سمحت عملية تجميع مجموعات من الحرفيين في إطار نظام للإنتاج المحلي من تسهيل عملية التأطير والتنظيم بالنسبة للهيئات المسؤولة على تطبيق مشاريع مشتركة من جهة ؛ ومن جهة أخرى تعزيز التعاون والتآزر داخل كل نظام إنتاج محلي، ونجاح تكوين جمعيات ولأندية تضم حرفيين متخصصين في الأنشطة السابقة ؛ يتم داخل كل تجمع تبادل الخبرات والمهارات ويقومون بعمليات مناولة فيما بينهم، كما أبدوا موافقتهم لإنشاء مجمع منفعة عامة، فضلا عن تمكنهم من الحصول على مشاريع وإنجازات محلية؛

- وجود مجموعة من النقائص عند تنفيذ برنامج نظام الإنتاج المحلي تستدعي تكثيف الجهود وتعزيز مشاركة مختلف أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالقطاع من أجل أحسن النتائج.

وعلى ضوء ما سبق يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- تفحص النتائج التي توصلنا إليها ضمن هذه الورقة البحثية تدفعنا للقول بأن النقائص التي تم ملاحظتها عند تنفيذ برنامج أنظمة الإنتاج المحلية بقطاع الصناعة التقليدية والحرف في بلادنا يمكن اعتبارها أمرا طبيعيا أمام حجم الأعمال الواجب الإستمرار في تحقيقها والتي تتطلب فترة إنجاز طويلة، بالإضافة إلى التأخر المسجل من طرف الدولة للإهتمام بهذا القطاع، كما تظهر هذه النتائج أيضا بأن تنفيذ البرنامج يشهد تطورا في الإتجاه الصحيح، ولهذا يمكننا القول بأن الوصول إلى النموذج المثالي المرغوب كما هو الحال في دول عديدة، يعدّ هدفا على وشك التحقيق في حالة ما إذا تم الإستمرار في بذل الجهود والإصلاحات بنفس الإصرار والعزيمة؛

- يجب أن لا يحدث إلحاق قطاع الصناعة التقليدية والحرف بوزارة السياحة وتهيئة الإقليم تغييرا في وتيرة الحماس وبذل الجهود الموجهة للقطاع الذين عرفهما هذا الأخير تحت إشراف وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فصحیح أنّ هذا التحويل الذي شهده القطاع قبل أقل من سنة عن تنفيذ الإستراتيجية، قد يجعلنا نتساءل عن مصير المشروعات التي لا تزال قيد

التجسيد وعن الآليات والتدابير الواجب تجنيدها في مجالات عدّة، غير أنّ مواصلة الإصلاحات والعمل باستمرار يعدّ أمراً ضرورياً لإستخراج الثروة الكامنة التي يحملها هذا القطاع؛

- نجاح هذا البرنامج سوف يفتح الأبواب أمام الجهات المسؤولة نحو تطوير أنظمة إنتاجية في نشاطات أخرى وتعميم مفهوم التنمية المحلية بمختلف جهات الوطن، فضلا عن أنّ نجاح عملية دمج مختلف الفاعلين المحليين في هذا المشروع من شأنه تسهيل التعامل معهم في مشاريع محلية أخرى؛

- توسيع مسعى نظام الإنتاج المحلي بكل الولايات سوف يكون مثمرا للغاية، وهو ما يتوقّف على مدى وعي مختلف الفاعلين المعنيين بالقطاع وذوي الصلّة به بمدى فعالية العمل الجماعي والتنسيق فيما بينهم لبلوغ الأهداف، وكذا العمل بالتوازي على مضاعفة الجهود المبذولة للتغلّب على الإنعزالية التي تميّز عمل الكثير من الحرفيين والقيام بتنظيمهم وتجميعهم إلى جانب مختلف الهيئات والهياكل العمومية والخاصة المتواجدة محليا في شكل أنظمة محلية منسجمة تمكّنهم من التطوّر بصفة قوية والتوجّه نحو الأسواق التي تفرض قواعد تنافسية وتحديات جديدة، كما تسمح لهم أن يكونوا أكثر حضورا وتنافسية كما هو الحال بالنسبة للدول المجاورة المغاربية والمتوسطية؛

- أن يتم بالموازاة مع التفكير في تطوير المزيد من الأنظمة الإنتاجية المحلية إجراء دراسات إستراتيجية للفروع الإنتاجية في البلاد، تهدف نحو تحديد الأنشطة التي تشكّل مصدر عيش فئة كبيرة من الحرفيين وتعدّ مساهما هاما في الإقتصاد المحلي، من دون إهمال تلك التي تشكّل إرثا خاصا بمناطق معيّنة، والقيام بدراسات تشخيصية على المستوى المحلي تخصّ مختلف المجالات: تموين، نمط التكوين، تسويق، كفاءات الإنتاج...؛ بالإضافة إلى تكوين المزيد من المرافقين والمنسّقين لتولّي عملية التنشيط داخل كل نظام محلي.

الهوامش والمراجع المعتمدة :

- 1- جلييلة بن العمودي، إستراتيجية تنمية قطاع الصناعة التقليدية والحرف في الجزائر- دراسة حالة تطوير نظام إنتاج محلي SPL بحرفة النسيج التقليدية بمنطقة تقرت- ، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012.
- 2- وزارة المؤسسات ص و م و الصناعة التقليدية، مشروع إستراتيجية قطاع الصناعة التقليدية والحرف آفاق 2020، الجزائر، 2010 .
- 3- شيبان آسيا، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الإقتصادية "حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير- جامعة الجزائر، الجزائر، 2009.
- 4- الموقع الإلكتروني للمرصد الهندي للتجمعات: <http://www.clusterobservatory.in/clustermap.php> DITTER Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour la France et la bourgogne, **cahiers du CEREN 10**, groupe ESC Dijon BOURGOGNE, France, avril 2005A
- 5- BELKHIRIA layali Houda, systèmes productifs locaux(SPL) et développement local: transfert de technologie et rôle des institutions (version préliminaire), **deuxième collègue international(mondialisation, institutions et systèmes productifs aux pays du Maghreb)**,Tunis, 22-23 juin2006
- 6- COURLET Claude, les systèmes productifs localisés : bilan de **le littérature**, IREPD, France, 2002
- 7- COURLET Claude et autre, Industrie et dynamiques de territoires, **industrielle**. Vol. 64. 2e trimestre, France, **Revue d'économie** .1993
- 8- AZROUL Mohammed, **Diagnostic territorial et indentification de projets de SPL : cas du Mohammedia, mémoire pour l'accès au grade d'ingénieur en chef**, Ministère de l'industrie marocain, Maroc, 2006.
- 9- **Territoires et développement** MARC-URBAIN Proulx **économique**, L'Harmattan, paris, 1998.
- 10- DITTER Jean-Guillaume, Clusters et terretoirs :les systèmes productifs localisés dans la filière vitivinicole , **Reflets et Perspectives**, Bourgogne,2005B.
- 11- Les Pôles et Clusters, **Glossaire**, 15/08/2010, <http://www.mediterranee-technologies.com/dev/med-tech-fr/clusters/glossaire.htm>

- Jean-Guillaume, les systèmes productifs locaux DITTER-12
vitivinicoles : concepts, exemples et enseignements possibles pour
la France et la bourgogne, 2005A.
- Datar- OCDE, **Congrès Mondial Des Systèmes Productifs** -13
Locaux Des Territoires Et Leurs Réseaux D'entreprises
Ouverts Sur Le Monde, 23 et 24 janvier 2001 à Paris, 2001.
- LOREK MARIA, de l'économie territoriale planifiée a -14
l'émergence d'un milieu innovateur le cas de GDANSK (Pologne),
les cahiers de LAB.RII, cote d'opale , N°201, novembre 2008.
- Datar, **Etude relative à l'implication des pme et des spl dans les** -15
pôles de compétitivité, decembre2005.
- CAURLET. C et FERGUENE Amèziane, Globalisation et -16
territoire :le cas des SPL dans les pays en développement, **FACEF**
PESQUISA, n.3, 2003.
- BALESTRI Andrea, **Le front des districts industriels italiens** -17
dans le système mode: les changements et les défis pour les
prochaines années, International Centre for Research on the
Economics of Culture, Institutions, and Creativity(EBLA), Italie,
2003.
- ZOCCHETTO François et autres, Le Piémont : Une Région -18
Cousine De La France, **Groupes interparlementaires d'amitié**
France-Italie, Paris, n° 65, 14 mars 2006.
- POMMIER Paulette, **Spl et pôles de compétitivité**, Angers, -19
France, septembre 2004.
- France Clusters, **SPL : définition**, 15/08/2010, -20
<http://www.franceclusters.fr/dossier.php?idpage=23>
- Diact, Annuaire des SPL, 2009 -21
- Service De Petites Et Moyennes Entreprises Division De -22
L'élaboration Des Programmes Et De La Coopération Technique,
Développement Des Systèmes Productifs Locaux Et Des
Réseaux De Pme, ONUDI, Vienne, 2002.
- Ecotechnics, **Etude sur la production et l'emploi dans le secteur** -23
de l'artisanat et des métiers, ministère de la PMEA, Alger, 2010.
- BENABELHADI Ahmed, Mise en œuvre de la stratégie d'appui -24
au secteur de l'Artisanat, 2ème Séminaire de Formation sur **Les**
/04 mai 2008.03 Ouargla, systèmes productifs locaux,
- Benzarour Choukri, **Etat de situation sur l'évolution des** -25
systèmes productifs locaux, MINISTERE DU TOURISME ET
DE L'ARTISANAT, Document interne Janvier 2014.
- ministry of textiles, **the traditional with the modern annual** -26
.report 2016-17, Government of India, 2017
- ISEE, Structure du système productif, France, édition 2017. -27



تحليل مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي للجزائر باستخدام نماذج ARDL

محمد رضا بوسنة

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي، الجزائر

boucenna.med.ridha@gmail.com

الملخص-

استهدفت هاته الدراسة تحليل أثر القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر، خلال الفترة 1980-2014، حيث تم الاعتماد على نموذجين يعبران عن العلاقة بين المتغيرين، احتوى النموذج الأول على مؤشر مباشر لقياس التطور المالي في الجزائر، اما النموذج الثاني فقد تم التعبير فيه عن التطور المالي، من خلال الاعتماد على مؤشرين، أحدهما يقيس التطور المؤسساتي، والثاني يقيس التطور في السوق المالي، تم الحصول على بيانات الدراسة من قاعدة البيانات للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

توصلت الدراسة إلى عدم إمكانية الاعتماد على النموذج الأول، لدراسة العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل، اما النموذج الثاني فقد أظهرت نتائج اختبار الحدود إمكانية استخدامه لتحليل العلاقة طويلة الأجل، وبعد تقدير معالته باستخدام نموذج ARDL، أظهرت نتائج التقدير في الأجل الطويل، وجود علاقة موجبة ومعنوية بين مؤشر التطور المؤسساتي والنمو الاقتصادي، بينما كانت العلاقة سلبية وضعيفة بين أداء السوق المالي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية-

التطور المالي، النمو الاقتصادي، منهج العرض القائد، منهج الطلب التابع.

تصنيف G10, G21, O11, O16:JEL

Analysis Of The Financial Sector's Contribution In The Economic Growth Of Algeria. Using ARDL Models

Abstract-

This Study Aimed To Analyses, The Impact Of The Financial Sector On Economic Growth In Algeria During The Period 1980-2014. Two Models Were Adopted To Reflect The Relationship Between The Two Variables; The First Model Contains A Direct Index, Of Financial Development In Algeria. In The Second Model. Financial Development Was Expressed Through Two Indicators: One Measuring Institutional Development, And The Second Measuring The Development Of The Financial Market. The Study Data Was Obtained From The World Bank And IMF Databases.

The Study Reached. The Inability To Rely On The First Model, To Study The Relationship Between The Two Variables In The Long Term. The Results Of The Bound Test Showed The Possibility To Use The Second Model, To Analyze The Long-Term Relationship. After Estimating Its Coefficients. Using The ARDL Model. The Results In The Long Term. Show A Positive Relationship. Between The Index Of Institutional Development And Economic Growth. While The Relationship Was Negative And Weak, Between The Financial Market Performance And Economic Growth.

Keywords-

Financial Development, Economic Growth, Supply-Leading Approach, Demand-Following Approach.

1. مقدمة

قدمت أزمة الرهن العقاري 2007/2008، درساً جلياً للعالم لمكانة القطاع المالي ضمن الاقتصاد العالمي، حيث ترتب عن سوء نشاط مجموعة من البنوك والمؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية، أزمة عالمية كانت مالية في البداية، ثم تحولت إلى أزمة اقتصادية؛ بالتالي فإن هاته الأزمة قدمت حجة أخرى لضرورة الاهتمام بالقطاع المالي، وحسن توظيفه لخدمة النمو والتنمية الاقتصادية، حيث ركز العديد من الاقتصاديين وفي مقدمتهم Schumpeter على الدور الجوهري لهذا القطاع داخل الاقتصاد، من خلال عرضه لأهم القنوات التي يمكن أن يعتمد عليها هذا القطاع لتفعيل النمو الاقتصادي، ولهذا وجب العمل على زيادة كفاءة هذا القطاع من خلال توفير الظروف المناسبة لنشاطه، خاصة من خلال تحريره وتشجيع المنافسة بداخله؛ أمام جملة من الظروف الجديدة، تزايد الجدل حول طبيعة العلاقة التي يمكن أن تجمع بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث تباينت نتائج الدراسات التي حاولت تحليل تلك العلاقة، في العديد من دول العالم حول حقيقة وجود تلك العلاقة وشكلها.

1. إشكالية الدراسة:

كغيرها من الدول النامية، عملت الجزائر على تحرير قطاعها المالي، بعد أن كان موجهاً من قبل الحكومة، هذا عبر إصدار قانون النقد والقرض، الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي في تسيير القطاع المالي، بشكل اقتصادي وأكثر كفاءة، بهدف تفعيل دوره في تطوير الاقتصاد الوطني؛ من هنا جاءت فكرة هاته الدراسة لتحليل العلاقة بين أداء القطاع المالي والنشاط الاقتصادي في الجزائر، من خلال التركيز على دوره في تحقيق النمو الاقتصادي، وعليه كانت

إشكالية الدراسة على الشكل التالي: ما هي طبيعة علاقة أداء القطاع المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائري خلال الفترة 1980 - 2014 ؟

وللإجابة على التساؤل السابق سوف نطلق من الفرضيات التالية:

• يؤثر أداء القطاع المالي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى القصير؛

• يؤثر أداء القطاع المالي تأثيرا إيجابيا على النمو الاقتصادي في الجزائر في المدى الطويل؛

2. أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة من خلال محاولة إبراز الدور الذي يلعبه القطاع المالي، في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، على اعتبار أن الجزائر من بين الدول التي تبحث عن تفعيل مختلف قطاعاتها الاقتصادية، من أجل تحقيق النمو، ومحاولة البحث عن قطاعات مكملة لقطاع المحروقات، فهل تمكن القطاع المالي في الجزائر من احتلال هاته المكانة المنتظرة منه ؟

3. أهداف ومنهجية الدراسة:

نسعى من خلال هاته الدراسة لتحليل مدى مساهمة أداء القطاع المالي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، من خلال اختبار مدى وجود علاقة بين المتغيرين في المديين القصير والطويل، خلال الفترة 1980 - 2014، عبر الاعتماد على نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد، وفق منهج اختبار الحدود للتكامل المشترك، ونموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (Autoregressive Distributed Lag ARDL) المقترح من قبل Pesaran and Shin 1999، وهذا من أجل تقدير العلاقة في المدى القصير والطويل.

تم تقسيم ما تبقى من الدراسة الى خمسة أجزاء، تضمن الجزء الثاني منها على الإطار النظري والدراسات السابقة، اما الجزء الثالث فقد تضمن عرض نموذج الدراسة ومنهجية تقدير معالمه، تضمن الجزء الرابع تقدير معالم نموذج الدراسة ونتائجها، اما الجزء الخامس تضمن اختبار جودة واستقرار النموذج، ويحتوي الجزء السادس على الخاتمة.

II. الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة

يرى مجموعة من الباحثين في مجال التنمية المالية والنمو الاقتصادي، أن التنمية المالية بإمكانها التأثير على النمو الاقتصادي عبر قناتين رئيسيتين هما (Ang, 2008):

- قناة تراكم رأس المال (the capital accumulation channel): يطلق عليها تسمية "القناة الكمية"، تم تطويرها بالاعتماد على نظرية "تراكم الدين" التي وضعها Gurley and Shaw سنة 1955، حيث تركز هاته الفرضية على مدى قدرة القطاع المالي على تعبئة المدخرات، وتوجيهها الى القطاع الإنتاجي، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي؛

- قناة إنتاجية العوامل الكلية (total factor productivity channel ((TFP)): تعرف بالقناة الكيفية او النوعية، تركز هاته القناة على أهمية الابتكارات المالية في تقليص مشكلة عدم تماثل المعلومات، مما يسمح بحسن توجيه المدخرات المالية باتجاه المشاريع التي تتميز بكفاءة أحسن، وبالتالي فان هاته القناة، تعتمد على نوعية التمويل وحسن توظيفه، أكثر من اعتمادها على تراكم راس المال وتعبئة المدخرات.

شهدت العلاقة بين التنمية المالية والنمو الاقتصادي اهتماماً متزايداً خلال السنوات الأخيرة، حيث عرفت عديد المحاولات من قبل الاقتصاديين، من أجل تحديد طبيعتها في مختلف الدول، حيث سعت تلك الدراسات إلى التحقق من مدى كون التنمية المالية ممثلة في أداء القطاع المالي، هي من تؤثر على النمو الاقتصادي، أو أن هذا الأخير هو من يؤثر على التنمية المالية، غير أن نتائج تلك الدراسات لم تخلص إلى نتيجة موحدة، وإنما توصلت تلك الدراسات إلى نتائج مختلفة فيما بينها؛

تعود المحاولات الأولى في هذا المجال إلى الاقتصادي Schumpeter سنة 1911، حيث يرى أن القطاع المالي (ممثلاً في القطاع المصرفي) له أثر موجب على النمو الاقتصادي، إذا أن الأداء الجيد للصناعة المصرفية، من خلال حسن تخصيص وتوجيه الموارد المالية المتوفرة لديها، يحفز على الابتداء التكنولوجي داخل الاقتصاد (Nyasha & Odhiambo, 2016)؛ و حسب Schumpeter فإن المقاول بحاجة إلى قروض من أجل تمويل عملية الحصول على تكنولوجيا إنتاج حديثة، وهنا يأتي دور البنك كوسيط مالي يعمل على تسهيل حصول كل المقاولين على التمويل الذي يناسبهم وبأقل التكاليف، وبالتالي فإن البنك بإمكانه المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي (Ang, 2008). ويطلق على هذا المنهج في تحليل العلاقة بين القطاع المالي والنمو الاقتصادي بمنهج العرض- القائد (supply-leading).

من جهة أخرى يرى (Robinson, 1953)، أن التنمية المالية هي نتيجة للنمو الاقتصادي، وبالتالي فإن نظريته معاكسة لنظرية Schumpeter، و حسب Robinson فإن النمو الاقتصادي ينتج عنه

زيادة الطلب على المنتجات المالية من قبل المؤسسات و المستهلكين، مما يحفز على ظهور مؤسسات و منتجات مالية جديدة، وبالتالي حصول تنمية مالية، ويطلق على هذا المنهج في التحليل بمنهج الطلب التابع (Demand-following) (Kyophilavong, Uddin, &) (Shahbaz, 2014).

قام العديد من الاقتصاديين بانتهاج منهج Schumpeter في التحليل، على غرار Show 1955 و Goldsmith 1969 و Hicks 1969 حيث توصلوا الى ان القطاع المالي سيء الأداء، ينتج عنه تأخير في النمو الاقتصادي، وبالتالي فقد كانوا ينادون بضرورة السماح بتوسع نشاط النظام المالي، عبر تسهيل عملية انشاء مؤسسات مالية جديدة، و كذلك ابتكار أدوات مالية جديدة، مما يكون له الأثر الموجب على عمليتي الادخار و الاستثمار في البلد، و يطلق على هذا المذهب بالمذهب الهيكلية؛ غير ان هيمنة الفكر الكينزي في ذلك الزمن، حد من مساهمة الاقتصاديين الهيكلية في صياغة سياسات النمو الاقتصادي للدول، مما حد من انتشار أفكارهم.

عرفت أفكار المدرسة الكينزية انتقادا كبيرا خلال سنوات السبعينات من القرن العشرين، حيث قدم McKinnon سنة 1973 فرضية العلاقة التكاملية بين القطاع البنكي والاستثمارات، حيث كان يرى أن جزء كبير من الاستثمارات في البلدان النامية، تتميز بكونها ذاتية التمويل، أي تعتمد على مواردها الشخصية من اجل تمويل استثماراتها، ونظرا لكون عملية الاستثمار تتطلب توفر حجم كبير من الموارد المالية، تكون متواجدة في نفس الوقت، بالتالي فان تلك المشاريع بإمكانها الاستفادة من تراكم رؤوس الاموال لدى البنوك، في

شكل ودائع، لهذا فقد توصل McKinnon الى وجود علاقة تكاملية ما بين القطاع المصرفي والاستثمار في تلك الدول.

من جهة أخرى قدم SHAW سنة 1973 فرضية أخرى، تعرف بفرضية "وساطة الدين"، حيث كان يرى ان الوسطاء الماليين بإمكانهم المساهمة في تطوير و نمو الإنتاج، من خلال تقديم القروض؛ حيث تركز فرضية Shaw-McKinnon، على أهمية كل من العمق و التحرير الماليين في تحفيز الأداء الحر لقوى السوق (Lee, 1990)، نظرا لقدرة القطاع المالي على تعبئة المدخرات من جهة، و من جهة أخرى فان التحرير المالي يجعل أسعار الفائدة وأسعار الصرف، متناسقة مع الظروف الاقتصادية، مما يزيد من فعاليتها في تنشيط الاقتصاد؛ و حسبهم فان تقييد القطاع المالي سوف يفوت على الاقتصاد القدرة على الاستجابة لإشارات السوق المالي، الى جانب المساهمة في توظيف الموارد المالية، مما يترتب عنه تأخير لعمليات الاستثمار و تراجع كفاءتها.

عرف مذهب Shaw-McKinnon انتقادا كبيرا من قبل مجموعة من الاقتصاديين عرفوا بـ "الهيكليين الجدد" (ذنون & جاراالله، 2013)، حيث ركزت أفكار هاته المجموعة، على اثر وجود سوق مصرفي و مالي غير رسمي داخل البلد، حيث يرون ان مثل هاته الأسواق يمكن ان يكون له دور أكبر في النمو الاقتصادي، اكبر من الدور المنتظر من القطاع المصرفي، على اعتبار ان هذا الأخير هو محل العديد من التنظيمات، خاصة ما تعلق بالاحتياطي القانوني، مما يحد من مساهمته في النمو الاقتصادي؛ وحسبهم فانه في ظل وجود مثل هاته الأسواق المصرفية غير الرسمية، فانه لا يوجد حاجة لتحرير القطاع المصرفي من اجل تشجيع النمو الاقتصادي.

بل أن (Fry, 1988)، يرى أن تحرير القطاع المصرفي، يمكن أن يكون له أثر سلبي على النمو الاقتصادي، على اعتبار أن تحريره سوف يحد من الأموال الموجهة إلى القطاع المصرفي غير الرسمي، مما يحد من مساهمة هذا الأخير في النمو؛ هذه الفكرة يراها كل من (Owen & Solis-Fallas, 1989) أنها غير واقعية.

مع مطلع سنوات 1990، ظهرت أعمال جديدة لتفسير دور القطاع المالي في النمو الاقتصادي، على غرار أعمال كل من (Greenwood & Jovanovic, 1990)، (Saint-Paul, 1992)، (King & Levine, 1993)، (Pagano, 1993) و (Blackburn & Hung, 1998)، حيث اعتمدت هاته الأعمال على نماذج النمو الداخلي، لهذا عرفت ب "نماذج التنمية المالية و النمو الداخلية" (endogenous financial development and growth models) (Ang, 2008)، وركزت على دور القطاع المالي في زيادة كفاءة الاستثمارات، بدلا من التركيز على دوره في زيادة حجم الاستثمار مثل ما تضمنه مذهب Shaw-McKinnon؛

من جهة أخرى عملت نماذج التنمية المالية و النمو الداخلية، على دراسة وتحليل العلاقة بين المتغيرين في كلى الاتجاهين، بدلا من التركيز على اثر التنمية المالية على النمو الاقتصادي؛ و حسبهم فإن تحقق النمو الاقتصادي بإمكانه تحفيز الطلب على المنتجات المالية، سواء الحالية منها او المبتكرة، مما يشجع المنافسة داخل السوق المالي، ويزيد من كفاءة المتعاملين الماليين؛ من جهة أخرى فإن توفير المعلومات الجيدة و في الوقت المناسب، من قبل المؤسسات المالية، بإمكانه مساعدة المستثمرين على حسن اختيار مصادر التمويل المناسبة، مما

يزيد من كفاءة تلك الاستثمارات، ليرتبط عنه المزيد من النمو الاقتصادي.

مع تطور التحليل في مجال العلاقة قطاع مالي-نمو، حاولت مجموعة من الباحثين، على غرار كل من (Beck & Levine, 2002)، (Ergungor, 2004) و (Levine, 2005) التمييز بين أثر القطاعات المالية القائمة على أساس البنوك (A Bank-based Financial system)، والقطاعات المالية القائمة على أساس الأسواق المالية (A Market-based Financial system)، حيث يتميز النوع الأول باعتماده على نشاط الإقراض طويل الأجل للبنوك العاملة به، وعليه يتوقع ان يكون له أثر طويل الأجل على النمو؛

اما النوع الثاني، والذي يكون منتشرًا كثيرًا في الدول المتقدمة، فإنه يتميز باعتماده على مدى نشاط و سيولة و كفاءة الأسواق المالية، في تطوير العملية الإنتاجية؛ الى جانب تميزه بكون طبيعة المؤسسات الاقتصادية هي عبارة عن مؤسسات ذات أسهم، أي ان ملكيتها تعود الى عدد كبير من المساهمين، مما يحفز على نشاطات الاندماج فيما بينها، وبالتالي زيادة كفاءتها و تنافسيتها، لهذا يتوقع ان يكون لهذا النوع من القطاعات المالية، اثر قصير الأجل على النمو الاقتصادي، غير ان هذا لا ينفي إمكانية وجود علاقة تكاملية بين كل من القطاع البنكي و السوق المالي، في تحقيق النمو الاقتصادي.

من اجل اختبار حقيقة العلاقة بين المتغيرين على ارض الواقع، حاولت العديد من الدراسات دراسة تلك العلاقة، داخل دولة واحدة او مجموعة من الدول، باستخدام أساليب مختلفة لدراسة العلاقة، ومؤشرات مختلفة للتعبير عن التطور المالي، والجدول التالي، يضم مجموعة من تلك الدراسات والنتائج التي توصلت اليها.

جدول رقم 01: مجموعة من الدراسات الخاصة بتحليل العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي

صاحب الدراسة	عينة الدراسة	نتائج الدراسة
أثر القطاعات المالية القائمة على أساس البنوك (A Bank-based Financial system)		
(Odedokun, 1996)	71 دولة نامية	أثر موجب لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في 85% من الدول؛ وجود اثر سالب في 15% من الدول.
(Andersen & Tarp, 2003)	74 دولة	عدم وجود أي اثر للتطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة الدراسة
(Kargbo & Adamu, 2009)	دولة سيراليون (Sierra Leone)	أثر موجب لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي
(Hassan, Sanchez, & Yu, 2011)	الدول ذات الدخل الضعيف والمتوسط	وجود اثر موجب
(Adu, Marbuah, & Mensah, 2013)	غانا	اثر موجب (عندما يتم التعبير عن التطور المالي من خلال قسمة القروض الموجهة الى القطاع الخاص على GDP)
(زقير, 2015)	الجزائر	أثر موجب و معنوي لتطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي
أثر القطاعات المالية القائمة على أساس الأسواق المالية (A Market-based Financial system)		
(Caporale, 2004 #36)	7 دول	وجود اثر موجب للسوق المالي على النمو الاقتصادي
(Enisan & Olufisayo, 2009)	7 دول افريقية	وجود اثر موجب للسوق المالي على النمو الاقتصادي في دولتين؛ ووجود علاقة في اتجاهين (اثر متبادل) بينهما في 4 دول، بينما كان الأثر ضعيفا في دولة واحدة
(Vazakidis & Adamopoulos, 2009)	فرنسا	النمو الاقتصادي له اثر موجب و معنوي على تطور السوق المالي، بينما هذا الأخير لا يؤثر على النمو الاقتصادي.
(ذنون & جارالله)	مجموعة من الدول	وجود اثر موجب للتطور المالي على النمو

الاقتصادي	الأسبوعية ذات الدخل المتشابه	(2013)
الجهاز البنكي يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي في الدول النامية و المتقدمة؛ بينما يؤثر تطور السوق المالي سلبا على النمو الاقتصادي في الدول المتقدمة، و إيجابا على النمو في الدول النامية	62 دولة منها: 24 دولة متقدمة و 38 دولة نامية	(مجاهد، 2016/2015)

المصدر: من اعداد الباحث

يتضح من الجدول السابق، انه تم تطبيق مجموعة من الدراسات على عينات مختلفة من الدول، ونتائج تلك الدراسات كانت مختلفة، تشترك دراستنا مع مجموعة من الدراسات السابقة من حيث الاعتماد على مؤشرات خاصة بتطور القطاع المصرفي وكذلك مؤشرات خاصة بتطور السوق المالي في الجزائر، أي انه تم تقسيم مؤشر التطور المالي في الجزائر، الى مؤشر تطور القطاع المصرفي ومؤشر تطور السوق المالي؛ غير أن ما يميز هاته الدراسة هو محاولة تطبيق أسلوب جديد من أساليب التقدير، وهو نموذج ARDL، على البيانات الخاصة بدولة واحدة وهي الجزائر.

III. عرض نموذج الدراسة ومنهجية تقدير معالمه

من أجل تحليل علاقة القطاع المالي بالنمو الاقتصادي في الجزائر، سنحاول الاعتماد على أحد النماذج الجديدة في التحليل، يعرف بنماذج ARDL، حيث تسمح هاته النماذج بتحديد العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرين.

1. نموذج ومتغيرات الدراسة

سنحاول خلال هاته الدراسة الاعتماد على نموذجين في التحليل، يحتوي النموذج الأول، على النمو الاقتصادي كمتغير تابع (نعتبر عنه من خلال التغير في الناتج الداخلي الخام GDP)، اما أداء القطاع

المالي، سوف نعبر عنه من خلال مؤشر واحد اجمالي، هو مؤشر التطور المالي، الى جانب متغيرات أخرى مفسرة، وبالتالي فانه يمكن التعبير عن هذا النموذج وفق العلاقة التالية:

$$LGROW_t = \alpha + \beta_1 LFD_t + \beta_2 LINV_t + \beta_3 LTRO_t \dots (1)$$

$$LGROW_t = \log GROW_t = \log GDP_t - \log GDP_{t-1} \bullet$$

LFD_t : هو لوغاريتم مؤشر تطور القطاع المالي في الزمن t ، وهو عبارة عن مؤشر مركب من مؤشرين هما: مؤشر تطور المؤسسات المالية والمصرفية، وكذلك مؤشر تطور السوق المالي. (Svirydzhenka, 2016)

$LINV_t$ $\bullet$: يعبر عن لوغاريتم مؤشر الاستثمار في الزمن t ، حيث يشير هذا المتغير الى نسبة تراكم رؤوس الأموال الثابتة مضافا اليها التغير في المخزون مقسوما على الناتج الداخلي الخام؛

$LTRO_t$ $\bullet$: هو لوغاريتم مؤشر الانفتاح الاقتصادي للبلد في الزمن

t ، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية: $\frac{\text{إجمالي الصادرات} + \text{إجمالي الواردات}}{\text{الناتج الداخلي الخام}}$

النموذج الثاني المعتمد في هاته الدراسة، يتضمن تقسيم مؤشر التطور المالي، الى مؤشر التطور المصرفي (تطور مؤسساتي)، ومؤشر تطور السوق المالي (تطور السوق)؛ على هذا الأساس فان هذا النموذج الثاني، يكون وفق العلاقة التالية:

$$LGROW_t = \alpha + \beta_1 LFI_t + \beta_2 LFM_t + \beta_3 LINV_t + \beta_4 LTRO_t \dots (2)$$

LFI_t $\bullet$: هو لوغاريتم مؤشر تطور القطاع المصرفي في الزمن t ، وهو عبارة عن مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية، تعبر كل واحدة منها على مدى عمق، كفاءة وسهولة الوصول الى خدمات المؤسسات المصرفية؛

• LFM_t : هو لوغاريتم مؤشر تطور السوق المالي في الزمن t ، وهو عبارة عن مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات فرعية، تعبر كل واحدة منها على مدى عمق، كفاءة وسهولة الوصول الى خدمات السوق المالي؛

الهدف من ادراج هذا النموذج الثاني، هو القيام بتحليل أكثر للعلاقة بين أداء القطاع المالي والنمو الاقتصادي، من خلال التطرق الى الدور الخاص بالقطاع المصرفي لوحده، وكذلك الدور الخاص بالسوق المالي.

2. منهجية تقدير معالم نموذج الدراسة

من اجل تقدير معالم نموذج الدراسة، اعتمدنا في هاته الدراسة أسلوب الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (Autoregressive Distributed Lag Model (ARDL) الذي قدمه (Pesaran & Shin, 1998)، ثم طوره بعد ذلك (Pesaran, Shin, & Smith, 2001)، حيث يستخدم هذا النموذج من اجل كشف العلاقة طويلة الاجل بين مجموعة من المتغيرات، عبر تعديل العلاقة قصيرة الاجل بين تلك المتغيرات، وفق معامل تصحيح الخطأ، وتتميز هاته الطريقة عن نماذج التكامل المشترك، من حيث ان أسلوب ARDL، لا يشترط في استخدامه ضرورة كون كل المتغيرات مستقرة عند تفاضلها الأول، و انما يشترط أسلوب ARDL ان لا تكون تلك المتغيرات مستقرة عند التفاضل الثاني $I(2)$ ، أي ان كل المتغيرات المعتمدة في النموذج يجب ان تكون مستقرة عند المستوى $I(0)$ او عند التفاضل الأول $I(1)$.

يتم دراسة العلاقة بين المتغيرات في إطار أسلوب ARDL، وفق العلاقة التالية:

$$\Delta Y_t = \alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1} + \sum_{i=1}^m \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^m \theta_i \Delta X_{t-1} + \eta_t$$

(3...)

• Y_t : المتغير التابع عند الزمن t ؛

• ΔX_{t-1} : التغير في المتغير المستقل X عند الزمن t ؛

حيث يعبر الجزء $[\alpha_0 + \beta_1 Y_{t-1} + \beta_2 X_{t-1}]$ على العلاقات طويلة الاجل

بينما يعبر الجزء $[\sum_{i=1}^m \lambda_i \Delta Y_{t-1} + \sum_{i=0}^m \theta_i \Delta X_{t-1}]$ على العلاقة قصيرة الأجل؛

بالتالي يتضح من المعادلة ان أسلوب ARDL، يعمل على تحديد كل من العلاقة قصيرة الاجل والعلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات، ويتم التأكد من مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات من خلال اجراء اختبار الحدود (Bound test) الذي اقترحه (Pesaran et al., 2001)، وذلك من خلال اختبار الفرضية الصفرية التالية: $H_0: \beta_i = 0$ ؛ والفرضية البديلة لها هي: $H_1: \beta_i \neq 0$ ؛ ويتم المفاضلة بينهما من خلال الاعتماد على قيمة الإحصائية F لاختبار الحدود، وفي حالة تحقق الفرضية البديلة فانه يمكن القول انه توجد علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات.

IV. تقدير معالم نموذج الدراسة

1. اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدول التالي نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة، من خلال الاعتماد على اختبار (Augmented Dickey-Fuller test (ADF)، حيث يتضح من الجدول ان كل المتغيرات المستخدمة في النموذج الأول او الثاني، هي مستقرة عند المستوى (0) I او عند

التفاضل الأول (1) I، مما يعني إمكانية الاعتماد على أسلوب ARDL، في تقدير معالم كلى النموذجين

جدول رقم 02 : نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة وفق

اختبار ADF

المتغير	عند المستوى I (0)		عند التفاضل الأول I (1)		مستوى الاستقرار
	باتجاه زمني	بدون اتجاه زمني	باتجاه زمني	بدون اتجاه زمني	
LGROW	-3.4862*	-3.4722**	/	/	I (0)
LFD	-1.6594	-1.3050	5.7998***	5.8949***	I (1)
LFI	-1.5453	-1.3851	6.1722***	6.2603***	I (1)
LFM	-2.1047	0.1285	5.8359***	5.4814***	I (1)
LINV	-1.6490	-1.2752	6.0880***	5.2888***	I (1)
LTRO	-2.5556	-1.5317	4.6913***	4.3589***	I (1)

***، **، * تعني ان القيمة معنوية عند مستوى دلالة 10%،

5% و 1% على التوالي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج

Eviews 9

2. اختبار الحدود لنموذج الدراسة الأول

لقد تم الاعتماد في المعادلة رقم (1) على مؤشر واحد للتعبير على التطور المالي في الجزائر، حيث يلخص هذا المؤشر كل من درجة تطور القطاع المصرفي، الى جانب درجة تطور السوق المالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والجدول التالي يبين مدى وجود علاقة طويلة الأجل بين مؤشر التطور المالي والنمو الاقتصادي.

جدول رقم 03: نتائج اختبار الحدود لنموذج الدراسة الأول

Test Statistic	Value	k
F-statistic	.1865672	3
Critical Value Bounds		
Significance	l0 Bound	l1 Bound
%10	.722	.773
%5	.233	.354
.5%2	.693	.894
%1	.294	.615

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews
يتضح من الجدول السابق، ان قيمة الإحصائية F، هي أقل من الحد الأدنى لمستوى الدلالة 10%، ويدل هذا على عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير النمو الاقتصادي ومؤشر التطور المالي، أي لا يمكن الاعتماد على هذا النموذج لدراسة العلاقة بين المتغيرين في الأجل الطويل.

3. اختبار الحدود لنموذج الدراسة الثاني

سنحاول الاعتماد على اختبار الحدود، من اجل دراسة إمكانية الاعتماد على النموذج الثاني، لتقدير العلاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة،

جدول رقم 04: نتائج اختبار الحدود لنموذج الدراسة الثاني

Test Statistic	Value	k
F-statistic	.8424473	4
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	.452	.523
%5	.862	.014
.5%2	.253	.494
%1	.743	.065

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews
يتضح من الجدول السابق، ان قيمة الإحصائية F، هي أكبر من قيمة الحد الأعلى لمستوى الدلالة 10%، ($3.52 > 3.84$)، وبالتالي يدل هذا على وجود علاقة طويلة الأجل بين متغير النمو الاقتصادي ومؤشر تطور القطاع المصرفي ومؤشر تطور السوق المالي، أي أنه يمكن الاعتماد على هذا النموذج لدراسة العلاقة بين المتغيرات في الأجل الطويل.

4. تقدير معالم النموذج وتحديد العلاقة في الأجلين القصير

والطويل

بعدما تم التأكد من مدى قدرة النموذج الثاني، على تحليل العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين، قمنا بتقدير معالم النموذج، بالاعتماد على أسلوب ARDL، حيث تم التعبير عن المعادلة رقم (2)، وفق العلاقة التالية:

$$\begin{aligned}
\Delta LGROW_t = & \alpha_0 + \beta_1 LFI_{t-1} + \beta_2 LFM_{t-1} + \beta_3 LINV_{t-1} + \beta_4 LTRO_{t-1} \\
& + \sum_{i=1}^{n1} \lambda \Delta LGROW_{t-i} + \sum_{i=0}^{n1} \theta_1 \Delta LFI_{t-i} + \sum_{i=0}^{n2} \theta_2 \Delta LFM_{t-i} \\
& + \sum_{i=0}^{n3} \theta_3 \Delta LINV_{t-i} + \sum_{i=0}^{n4} \theta_4 \Delta LTRO_{t-i} + \varepsilon_t
\end{aligned}$$

(4...)

يوضح الجدول التالي نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات، في كل من الأجل القصير، والأجل الطويل، حيث نجد ان معامل تصحيح الخطأ CointEq (-1)، له قيمة سالبة ومعنوية، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل.

جدول رقم 05: نتائج تقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل

short Run Coefficients				
Prob,	t-Statistic	Std, Error	Coefficient	
,1870	,4451	,0880	,1270	D(FI)
,3730	,9450	,0420	,0390	D(FM)
,0350	,5302	,0950	,2390	D(INV)
,0800	-2,006	,1000	-0,200	D(TRO)
,0120	-3,218	,6960	-2,241	CointEq(-1)
Long Run Coefficients				
,0120	,2303	,0790	,2550	LFI
,0430	-2,397	,0100	-0,024	LFM
,0010	-4,946	,0360	-0,176	LINV
,0020	,6824	,0460	,2140	LTRO
,8450	,2020	,0580	,0120	C

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9
نلاحظ من خلال الجدول ان اغلب المتغيرات المفسرة، لديها أثر غير معنوي في الاجل القصير، ماعدا المتغير الخاص بالاستثمار، لديه أثر

موجب ومعنوي عند درجة معنوية 5%، وكذلك متغير الانفتاح الاقتصادي الذي كان له أثر سالب ومعنوي عند درجة معنوية 10%. اما في الأجل الطويل، نجد أن أثر كل تلك المتغيرات هو معنوي، وتختلف اشارته من متغير الى اخر؛ حيث نجد ان معامل مؤشر القطاع البنكي في الجزائر، هو موجب ومعنوي، مما يدل على أن تطور القطاع المصرفي في الجزائر، ساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، خاصة وأنه خلال فترة الدراسة، عرف هذا القطاع تطورا ملحوظا، من حيث حجم نشاطه، مقارنة بسنوات التسعينات، هذا ما يبرر مساهمته الموجبة في النمو الاقتصادي؛

من جهة أخرى، أدى ضعف أداء السوق المالي في الجزائر، خاصة في مجال الوساطة المالية، الى عدم مواكبته لمسار النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذا ما يبينه القيمة السالبة والمعنوية لمعامله في الأجل الطويل؛

على عكس أثره في المدى القصير، عرف مؤشر الاستثمار معاملا سالبا ومعنويا، في الاجل الطويل، ربما يرد هذا الى ضعف توجيه تمويل البنوك الى القطاع الاستثماري، اي عدم جدوى الاستثمارات المقامة خلال فترة الدراسة؛ اما ما يتعلق بالانفتاح الاقتصادي، فان توجه الجزائر نحو التفتح أكثر على العالم الخارجي، ساهم في تحسين مقدار المبادلات الدولية لها، مما كان له الأثر الموجب والمعنوي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

٧. اختبار جودة واستقرار النموذج

فيما يلي سنحاول عرض أهم المؤشرات الخاصة بجودة النموذج، حيث نقوم باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي من خلال عرض نتائج اختبار Jarque bera، وكذلك اختبار الارتباط التسلسلي (serial correlation) من خلال الاعتماد على قيم اختبار (-Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test)، وكذلك اختبار تجانس التباين، من خلال الاعتماد على قيم اختبار (-Breusch Pagan-Godfrey)؛ أما اختبار الاستقرار، سنحاول الاعتماد فيه على خصائص اختباري CUSUM وCUSUMSQ.

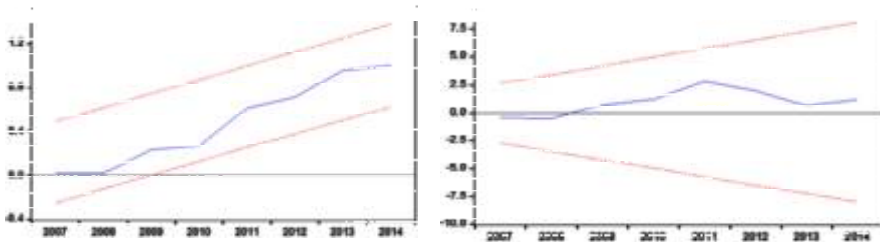
جدول رقم 06: نتائج اختبارات جودة نموذج الدراسة

الاختبار	المؤشر	معامل المؤشر	معنوية المؤشر
اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	Jarque bera	.2680051	.5300
اختبار الارتباط التسلسلي	LM test	.9078300	0.3724
اختبار تجانس التباين	Breusch-Pagan-Godfrey test	.8862060	.61490

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج 9 Eviews

يتضح من خلال الجدول، ان بواقي عملية التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، كما نلاحظ أيضا غياب الارتباط التسلسلي بين متغيرات الدراسة، الى جانب ثبات تباين حد الخطأ لنموذج الدراسة المقدر.

الشكل رقم



01: اختبار استقرار النموذج

المصدر: من اعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج Eviews 9 يسمح اختباري CUSUM وCUSUMSQ، بالتأكد من مدى استقرار نتائج التقدير وانسجامها بين الأجل القصير والأجل الطويل، حيث يبين الشكل ان قيم الاختبارين كانت داخل الحدود الحرجة عند مستوى دلالة 5%، مما يعني وجود استقرار في نتائج التقدير للنموذج بين الأجلين القصير والطويل.

VI. الخاتمة-

تضمنت هاته الدراسة، تحليلا للدور الذي لعبه القطاع المالي، في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014، حيث تم التعبير عن التطور المالي، من خلال مؤشر التطور المؤسسي، ممثلا أساسا في تطور المؤسسات المصرفية، الى جانب مؤشر تطور السوق المالي، و بعد عرض الخلفية النظرية للعلاقة بين المتغيرين، وكذلك عرض مجموعة من الدراسات السابقة، تبين لنا عدم التوصل الى اتفاق عام لشكل تلك العلاقة و اتجاهها، حيث يرى بعض الباحثين، ان التطور المالي يؤثر بشكل موجب على النمو الاقتصادي، بينما ترى مجموعة أخرى، ان اثره هو سالب، في حين توصلت مجموعة أخرى الى وجود علاقة سببية في اتجاهين، كذلك هناك من توصل الى عدم وجود علاقة أصلا بين المتغيرين.

تشير نتائج الدراسة في الجزائر خلال الفترة 1980 - 2014، الى ان التطور المصرفي له أثر موجب ومعنوي في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي، يعني هذا ان تغير الظروف الخاصة بالقطاع المصرفي في الجزائر، ترتب عنها تحسن في النمو الاقتصادي، حيث ان تحسن أسعار المحروقات، خلال فترة الدراسة، وارتفاع مستوياتها، ساهم في توفير

حجم كبير من الإيرادات، عملت البنوك التجارية على تحويلها، الى مختلف قطاعات الاقتصاد، مما أدى الى تحسين نشاط تلك القطاعات؛

ان ضعف نشاط السوق المالي في الجزائر، نتيجة حادثة تجربته، حد من مساهمته في تحسين النمو الاقتصادي، مما يشير الى ضرورة العمل على تفعيل أدائه، من اجل الاستفادة من قدرته على تحسين النمو الاقتصادي في الاجل القصير، الى جانب قدرته على تطوير الاستثمار.

الهوامش-

ذنون. م.ع.ا. & جارالله. ر.أ. (2013). قياس أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في عينة من الدول النامية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للفترة 1960 - 2010 ، تنمية الرافدين. 35(114) , 31 - 47.

زقير. ع. (2015). أثر تطور الجهاز المصرفي على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة 1998 - 2012. (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.

مجاهد. ك. (2016). تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الدول النامية والمتقدمة (أطروحة دكتوراه)، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

Adu, G., Marbuah, G., & Mensah, J. T. (2013). Financial development and economic growth in Ghana: Does the measure of financial development matter? *Review of Development Finance*, 3(4), 192-203 .

Andersen, T. B., & Tarp, F. (2003). Financial liberalization ,financial development and economic growth in LDCs. *Journal of international development*, 15(2), 189-209 .

- Ang, J. B. (2008). A survey of recent developments in the literature of finance and growth. *Journal of economic Surveys*, 22(3), 536-576 .
- Beck, T & ,Levine, R. (2002). Industry growth and capital allocation:: does having a market-or bank-based system matter? *Journal of Financial Economics*, 64(2), 147-180 .
- Blackburn, K., & Hung, V. T. (1998). A theory of growth, financial development and trade. *Economica*, 65(257), 107-124 .
- Enisan, A. A., & Olufisayo, A. O. (2009). Stock market development and economic growth: Evidence from seven sub-Sahara African countries. *Journal of Economics and Business*, 61(2), 162-171 .
- Ergungor, O. E. (2004). Market-vs. bank-based financial systems: Do rights and regulations really matter? *Journal of Banking & Finance*, 28(12), 2869-2887 .
- Fry, M. J. (1988). *Money, interest, and banking in economic development*: Johns Hopkins University Press.
- Greenwood, J., & Jovanovic, B .(1990) .Financial development, growth, and the distribution of income. *Journal of political Economy*, 98(5, Part 1), 1076-1107 .
- Hassan, M. K., Sanchez, B., & Yu, J.-S. (2011). Financial development and economic growth: New evidence from panel data. *The Quarterly Review of economics and finance*, 51(1), 88-104 .
- Kargbo, S. M., & Adamu, P. A. (2009). Financial development and economic growth in Sierra Leone. *West African Journal of Monetary and Economic Integration*, 9 .(2)
- King, R. G., & Levine, R. (1993). Finance, entrepreneurship and growth. *Journal of Monetary economics*, 32(3), 513-542 .
- Kyophilavong, P., Uddin, G., & Shahbaz, M. (2014). *The nexus Between Financial Development and Economic Growth in Laos*. Retrieved from
- Lee, S.-Y. (1990). *MONEY AND FINANCE IN THE ECONOMIC DEVELOPMENT OF TAIWAN*: Palgrave Macmillan UK.
- Levine, R. (2005). Finance and growth: theory and evidence. *Handbook of economic growth*, 1, 865-934 .
- Nyasha, S., & Odhiambo, N. M. (2016). Financial Systems and Economic Growth: Empirical Evidence from Australia .
- Odedokun, M. O. (1996). Alternative econometric approaches for analysing the role of the financial sector in economic growth: Time-series evidence from LDCs. *Journal of Development Economics*, 50(1), 119-146 .
- Owen, P. D., & Solis-Fallas, O. (1989). Unorganized money markets and 'unproductive' assets in the new structuralist critique of financial liberalization. *Journal of Development Economics*, 31(2), 341-355 .

- Pagano, M. (1993). Financial markets and growth: an overview. *European economic review*, 37(2-3), 613-622 .
- Pesaran, M. H., & Shin, Y. (1998). An autoregressive distributed-lag modelling approach to cointegration analysis. *Econometric Society Monographs*, 31, 371-413 .
- Pesaran, M. H., Shin, Y., & Smith, R. J. (2001). Bounds testing approaches to the analysis of level relationships. *Journal of applied econometrics*, 16(3), 289-326 .
- Robinson, J. (1953). *Rate of Interest and Other Essays*: Magmillan And Co. Ltd.; 1953.
- Saint-Paul, G. (1992). Technological choice, financial markets and economic development. *European economic review*, 36(4), 763-781 .
- Svirydzenka, K. (2016) Introducing a new broad-based index of financial development. [Washington, D.C.: International Monetary Fund.
- Vazakidis, A., & Adamopoulos, A. (2009). Stock market development and economic growth. *American Journal of Applied Sciences*, 6(11), 1932 .



العلاقة بين المدخرات المحلية ومعدلات الفائدة في الجزائر

دراسة اقتصادية قياسية للفترة (1990 - 2014)

أحمد سلامي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة ورقلة

sellami.ahmed.78@gmail.com

ملخص-

يهدف هذا البحث إلى بيان أهمية المدخرات بالنسبة للاقتصاد الوطني، والكشف عن طبيعة العلاقة بين المدخرات ومعدلات الفائدة التي تطبقها البنوك التقليدية للجزائر خلال الفترة (1990 - 2014). النتائج تظهر بأن للمدخرات أهمية بالغة كمصدر لتوفير الموارد المالية الحقيقية لحفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية، والتقليل من معدلات البطالة، وكذا التخفيف من حجم المديونية الخارجية ومن حدة التضخم، فضلا عن معالجة العجز في ميزان المدفوعات. وكان واضحا من التحليل الاحصائي غياب دلائل لعلاقة توازنية بين المدخرات ومعدلات الفائدة، وهو ما ترتب عليه مؤخرا الفشل الذريع في مشروع القرض السندي لاستقطاب الأموال الرابضة خارج القطاع المصرفي، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عاملا دينيا يدفع بالأفراد إلى الامتناع عن التعامل بالفائدة البنكية أخذا أو عطاء، ذلك أن الأساليب المتبعة في البنوك الجزائرية بغرض تعبئة المدخرات تعتبر غير جائزة شرعا لاعتمادها على آلية الفائدة المحرمة بنصوص قطعية، وهذا يقود إلى ضرورة أن تتجه الحكومة الجزائرية في الظرف الحالي، خاصة وأنها في ذائقة مالية، نحو اعتماد الصيرفة الإسلامية، التي تعد حلا لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الاطار الرسمي، ليبقى عامل الجذب القوي لديها هو عدم التعامل بسعر الفائدة.

الكلمات المفتاحية -

مدخرات، معدل الفائدة، اقتصاد جزائري، بنوك تقليدية، بنوك إسلامية، تكامل متزامن.

The relationship between domestic savings and interest rates in Algeria An Econometric study during the period (1990-2014)

Abstract –

The Research Aims To Highlight The Importance Of Domestic Savings For The National Economy, And Also To Show The Relationship Between The Local Savings And Interest Rates Applied By Traditional Banks In Algeria For The Period 1990 To 2014. The Results Reveal That Savings Are Very Important As A Source Of Real Financial Resources To Stimulate Economic Growth, Finance Development Programs, Reduce Unemployment Rates, Reduce External Debt And Inflation, And Address The Balance Of Payments Deficit. It Was Evident From The Statistical Analysis The Lack Of Evidence On Equilibrium Relationship Between Savings And Interest Rates, Which Has Resulted A Failure Of The Project Of Bonds Loan In Order To Attract Money From The Informal Sector, And This Confirms That There Is A Religious Factor That Leads Individuals To Refrain From Dealing With Any Interest Rates By Taking Or Lending From Banks. This Because The Methods Used By Algerian Banks To Mobilize Savings Are Strictly Banned In Islam. Thus, The Algerian Government Should, As It Faces Financial Deficit, Adopt Islamic Banking Principles, Which Is A Suitable Solution To Attract Funds Circulating Outside The Official Sector, Since Avoiding Interest Rate Is The Most Powerful Tool To Attract Money.

Keywords-

Savings, Interest Rate, Algerian Economy, Traditional Banks, Islamic Banks, Cointegration.

مقدمة -

تعتبر الموارد المالية بمثابة حجر الزاوية والشريان الفعال للتنمية الاقتصادية، وحتى تتمكن الدولة من تغطية حجم الاستثمار التنموي بشكل دائم ومنتظم يتعين عليها ابتداء رصد الأموال أو الموارد المالية الكافية لذلك، لأن العجز أو القصور في مجال تعبئة الموارد المالية يؤدي إلى ظهور ما يعرف بمشكلة فجوة الموارد، بمعنى عدم استجابة أو كفاية الموارد المالية المتاحة لمتطلبات التكلفة النقدية لعملية التنمية، وتزداد هذه الفجوة اتساعاً وتفاقماً كلما تضخمت فاتورة التنمية وفشلت الدولة في تعبئة الموارد المالية المحلية.

وقد شهد قطاع المحروقات في الجزائر هيمنة ومساهمة كبيرة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي P.I.B، وبانخفاض أسعاره منذ منتصف 2014م، انخفضت الموارد من العملة الصعبة بشكل سريع ومخيف، وبدئ التفكير في الاستدانة الخارجية ؛ مما حتم على الحكومة الاستئجار بالمدخرات الذاتية المحلية غير الموظفة والمقدرة بحوالي 40٪، من خلال استخدام أداة القرض السندي. ورغم مرور أكثر من سنتين على الاطلاق لم تؤت الثمار، وأبان فشله الذريع لاستقطاب الأموال الرابضة خارج المجال المصرفي. ويعود السبب حسب اعتقادنا، ربما إلى تحاشي الأفراد التعامل بالفائدة البنكية التي تعتبر أهم عقبة تعاني منها عملية تعبئة المدخرات، والمفارقة أنها تُفرض من معظم البنوك التجارية على الزبائن، مما يدفعهم الى الامتناع عن التعامل بها أخذاً أو عطاءاً. وعلاوة عن ذلك، غياب نوافذ ادخارية اسلامية في البنوك التقليدية والعدد القليل للبنوك الإسلامية العاملة بالجزائر ؛ ذلك أن الأساليب المتبعة في البنوك الجزائرية بغرض تعبئة الموارد المالية تعتبر غير جائزة شرعا لاعتمادها على آلية الفائدة الربوية المحرمة بنصوص قطعية في ديننا الحنيف. ولعل التمويل الإسلامي وما يحمله من مزايا واحد من أكبر الحلول في يد الحكومة التي يمكن أن تستغله في الظرف الحالي لاسترجاع الأموال في السوق الموازية وكذا تمويل مشاريعها، خاصة وأن الجزائر في ذائقة مالية، ولم تفلح الحكومة في كل حلولها لتوفير مصادر تمويل جديدة، وقد تجد ضالتها في الصيرفة الإسلامية، التي تعد حلا لاستقطاب الأموال المتداولة خارج الاطار الرسمي، ليبقى عامل الجذب القوي لديها هو عدم التعامل بالربا.

من هنا جاءت الحاجة الملحة للقيام ببحث يهدف لتسليط الضوء على واقع العلاقة بين المدخرات ومعدلات الفائدة المطبقة في البنوك التقليدية للجزائر ، ومن ثم الخروج بنتائج عملية تفيد في إبراز أهم الحلول التي من شأنها استقطاب المدخرات. وهنا تتلخص إشكالية هذا البحث في السؤال الرئيسي التالي:

هل توجد علاقة توازنية بين المدخرات الوطنية ومعدلات الفائدة المطبقة في البنوك التقليدية للجزائر خلال الفترة (1990- 2014)؟ وهل يمكن الاعتماد على فتح نوافذ أو بنوك اسلامية لاستقطاب الحجم الاكبر من الادخارات الخاملة لدى الافراد والمؤسسات؟

تأسيسا على ما تقدم، قمنا بتحديد الفرضية الأساسية التالية كأساس ومنطلق لمناقشة موضوع البحث، وهي :

لا توجد علاقة حقيقية بين المدخرات ومعدلات الفائدة في البنوك التقليدية للجزائر، ويمكن للبنوك الاسلامية استقطاب الحجم الاكبر من المدخرات.

من أجل تسليط الضوء على أهم جوانب الموضوع، سيتم تنظيم هذا البحث بتقسيمه الى خمسة أقسام : القسم الأول منه سيتطرق الى بيان الأهمية الاقتصادية للمدخرات المحلية على مستوى الاقتصاد الوطني. أما القسم الثاني فسيغطي لمحة موجزة عن العلاقة النظرية بين معدلات الفائدة والادخار، ويتطرق القسم الثالث الى بعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، وهذا تمهيدا للمضي في القسم الرابع الذي سيتناول الدراسة الاقتصادية القياسية. أما القسم الخامس والأخير سنقوم فيه باقتراح الحلول التي من شأنها إيجاد مناخ أفضل يقود لتعبئة فعالة للادخارات المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة سنقوم باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وسنعمد على المنهج القياسي عند تحليل البيانات.

أولا . الأهمية الاقتصادية للمدخرات:

تُعد قضية الادخار من أهم القضايا التي ركز عليها الفكر الاقتصادي كركيزة من ركائز التنمية الاقتصادية، فقد ارجع الاقتصادي نيركسه الفقر الذي تعاني منه البلدان النامية إلى عدم قدرة الأفراد على الادخار، مما يعني انخفاض عرض رأس المال وانخفاض معدل النمو الاقتصادي¹. وتكتسي المدخرات أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام². وتعتبر هذه المدخرات أهم مصادر الادخار في الدول النامية، وذلك بالمقارنة مع الدول المتقدمة³. لذا لمست معظم هذه الدول أهمية المدخرات في دفع عجلة التنمية الاقتصادية واستمرارها، ومن ثم استمرار التقدم والنشاط الاقتصادي وضمان الاستقرار إذ تُعد المدخرات

الدعامة الأساسية للاستثمار. لذا عملت هذه الدول بمختلف مذاهبها السياسية على تنمية الوعي الادخاري بين أفرادها بشتى الطرق، وجذب هذه المدخرات وتجميعها، لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، بما يتفق وأهداف الدولة، وبما يعود على المجتمع بالنفع العام. وإذا كانت أهمية الادخار بالنسبة للاقتصاد الوطني أوضح ما تكون في الأحوال العادية، فإنها تكون أشد وضوحاً وأكثر إلحاحاً في مراحل التنمية والتطور إذ تؤدي المدخرات خدمات جليلة للدولة. وهي بصورة رئيسية تتمثل فيما يلي :

1) حفز النمو الاقتصادي وتمويل برامج التنمية :

يمثل الادخار أحد أهم مصادر تمويل عمليات التنمية الاقتصادية، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، كما يمثل أحد وسائلها لتحقيق النمو الاقتصادي في معظم الدول بمختلف مستوياتها، لاسيما النامية منها، والتي هي في أمس الحاجة لهذا الادخار من أجل تمويلها للاستثمار. فمن المعلوم أن تسريع معدلات النمو الاقتصادي ضرورة حيائية للدول النامية مهما كان مستوى تطورها. إذ أن الزيادة الكبيرة في معدلات النمو هي وحدها التي تمكن هذه الدول من تحقيق تنميتها، وإلغاء الفجوة الضخمة التي تفصل اقتصادياتها عن اقتصاديات البلدان المتقدمة. لذلك، فإن قضية تنمية الادخار تُعد من أهم قضايا النمو والتنمية. وإن الحديث في إمكانية تحقيق التنمية من دون وجود الأموال اللازمة لها، يُعد كلاماً بعيداً عن المنطق والواقع، ذلك أن الانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية يتطلب رصد الأموال الضرورية والكافية لمتطلبات النشاط الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية الادخار في إمداد الاقتصاد بالتمويل اللازم لتنفيذ برامج التنمية. كما أن إحداث دفعة قوية في النمو الاقتصادي هو ليس بالأمر السهل أو اليسير، إذ أن ذلك يقتضي القيام بإنشاء وتنفيذ كثير من المشاريع الإنتاجية الجديدة، وتوسيع الطاقة الإنتاجية للمشاريع القديمة. وكل هذا يحتاج إلى قدر كبير من رؤوس الأموال لتمويل هذه المشاريع.

2) التقليل من معدلات البطالة :

يعمل الادخار على التقليل من معدلات البطالة، وهذا من خلال إيجاد وظائف جديدة، نتيجة لشروع مشاريع استثمارية جديدة بفضل هذه المدخرات، وأرباح هذه المشاريع الجديدة نفسها إنما تساعد على توسيعها، باتجاه استيعاب

المزيد من قوى العمل في أكثر من مجال. كذلك خلق موارد نقدية جديدة للدولة، وذلك بواسطة الضرائب المفروضة على هذه المشاريع، بالإضافة إلى تحضير الاستهلاك، وهو الأمر الذي يفضي بدوره إلى توسيع نشاطات الإنتاج والخدمات، وذلك من خلال حصول العاملين الذين كانوا عاطلين سابقا على دخول ينفقونها على ما يحتاجونه من سلع وخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة أصحاب المشاريع لنشاطاتهم في مجالي الإنتاج والخدمات، بحكم زيادة معدل الطلب الكلي على السلع والخدمات.

(3) التخفيف من حجم المديونية الخارجية :

يؤدي الخلل بين الناتج الإجمالي المحلي والاستهلاك النهائي إلى تزايد الاعتماد على العالم الخارجي في تمويل الاستثمارات، مما يترتب عليه تزايد حجم المديونية الخارجية إلى درجة قد تتعدى حدود الأمان. وهذه الأخيرة ليست حلا ؛ حيث تعتبر مسكنا يتيح نقودا، ويكبل الدولة لسنوات كثيرة قادمة ويعوق النمو الاقتصادي. وعليه، فالعلاج لا يكمن في مجرد مزيد من تدفق الموارد الأجنبية، وإنما في زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج من جهة، وتعبئة المدخرات من جهة أخرى والتركيز عليها كشرط ضروري لنجاح التنمية والتحرر من المديونية⁴.

(4) التخفيف من حدة التضخم :

تبرز أهمية الادخار في التخفيف من حدة مصادر الضغط التضخمي الذي غالبا ما يصاحب عملية التنمية، ذلك أنه طالما أن الحد من زيادة الاستهلاك زيادة كبيرة شرط ضروري لتحقيق الاستقرار النقدي، والتخفيف من حدة التضخم الناشئ عن زيادة الطلب الفعال، فإن سياسة رفع الادخار الذي يمثل خيارا مناسباً لتمويل التنمية، بحيث لا يحمل معه أي آثارا تضخمية تهدد الاقتصاد، سيؤدي إلى التخفيف من حدة التضخم الموجود مسبقا. وهذه الوظيفة التي يلعبها الادخار في هذا المجال، وظيفه هامة إذا ما علمنا أن ترك مكافحة التضخم، بحيث أن الأسعار تواصل الإمعان في الارتفاع إلى آفاق بعيدة بصفة مستمرة، أمر قد يؤدي إلى فشل وانهيار سياسة التنمية نفسها، وذلك نظرا للأضرار العديدة التي تتولد عن التضخم. لذلك أصبح وجود المدخرات والمقدرة على تعبئتها، الأمر الحاسم الذي تعتمد عليه الاقتصاديات في نموها،

بحيث تتجاوز دورها كمورد أساسي لتمويل التنمية، بل وتعد وسيلة اقتصادية مهمة كفيلة بتقييد الاستهلاك بقصد الحد من الضغوط التضخمية، وضمانا للاستقرار الاقتصادي⁵. لذلك أصبحت غالبية الاقتصاديات مهتمة بالبحث في طرق زيادتها، وتأمين توجيهها نحو الاستثمارات المطلوبة.

(5) معالجة عجز ميزان المدفوعات :

تقوم المدخرات بوظيفة هامة أيضا، وهي معالجة ميزان المدفوعات من الثغرات التي يواجهها. فالدولة في العادة، تقوم بتكوين قدر معين من المدخرات المكونة من الذهب والعملات الأجنبية، لتواجه بها التقلبات الدورية أو العارضة في ميزان المدفوعات. فمن المعروف أن ميزان المدفوعات وخاصة في الجزائر التي تعتمد على تصدير المحروقات، والتي تكون عرضة للتقلب الشديد في أسعارها يتعرض لوجود عجز، وتقتضي من الدولة أن تكون على استعداد تام لسده. وتلجأ الدولة في هذه الحالة إلى رصيدها المدخر، لتسحب منه لمواجهة هذه التقلبات على النحو الذي يمكنها من تلافي المشاكل الخطيرة التي تترتب على وجود العجز في ميزان المدفوعات، وهي وظيفة هامة تتكامل مع وظائف الادخار التي سبق الإشارة إليها. وطالما أن الادخار الداخلي السالب يمثل خطورة على متطلبات النمو المتزايد، ويعقد من المسألة الاستهلاكية ذاتها في المستقبل، نظرا لما يترتب عليه من ضعف أو تلاشي للادخار، بل إلى التآكل التدريجي لرأس المال الوطني، وهو ما يؤدي إلى عجز في العمليات الجارية، وهذا العجز يضع أعباء جديدة وضخمة على ميزان المدفوعات، الأمر الذي يهدد الاقتصاد الوطني، ويلتهم احتياطاته ويعطل عملية التنمية الاقتصادية. فإنه في المقابل، سيجنبنا الادخار الداخلي الموجب كل هذه التبعات غير المرغوبة، وسيعمل على حل مشكلة العجز في الحساب الجاري.

ثانيا - الإطار النظري للعلاقة بين معدلات الفائدة والادخار،

يُعد الادخار دالة متزايدة بدلالة معدل الفائدة الحقيقي والدخل. وحسب ماكينون (1973) MacKinnon ، يزداد الادخار المالي كلما ارتفع معدل الفائدة الحقيقي، والعكس صحيح. فمستوى الادخار يتحدد بمعدل الفائدة الحقيقي الذي يُعرف على أنه "التعويض الذي يحصل عليه المدخر لقاء عدم استخدامه لأمواله في استهلاك آني وتأجيل ذلك لفترة لاحقة"⁶. وكلما ارتفع

معدل الفائدة الحقيقي زاد إقبال الأفراد على الادخار على حساب الاستهلاك، ويكون ذلك ابتداء من مستوى معين من الدخل المتاح، ويتأسس هذا على نظرية فحواها، أن منح الفائدة ورفع سعرها يشجع الناس على ادخار أموالهم، لتُكوّن بدورها قروضا تعود عليهم بالأرباح، بدل أن تُستهلك هذه الأموال⁷. ومن جهة أخرى فإن انخفاض معدل الفائدة الحقيقي سيؤثر سلبا على الادخار، إذ يثبط من عزيمة أصحاب الدخل في تأجيل استهلاكهم وتكوين الادخار. ويسمح تحرير معدلات الفائدة بزيادة حجم الادخار والتخصيص الأمثل للموارد المالية وتوسع الأسواق المالية، وتطوير النظام المالي والمصرفي، الأمر الذي ينعكس إيجابا على النمو. ومن جهة أخرى يترتب عن تحديد أسعار الفائدة عند مستوى أقل من المستوى التوازني تراجعاً في الادخار، ومنه تراجعاً في الاستثمار، الأمر الذي ينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي.

ثالثاً - الدراسات السابقة:

لقد حظيت العلاقة بين معدلات الفائدة والادخار باهتمام واضح في الأدب الاقتصادي، ترجمت في عدة دراسات تطبيقية حاولت فحص العلاقة بينهما، ولكن لم يكن هناك نمطا واضحا على النتائج التجريبية لهذه الدراسات، فهناك مجموعة منها وجدت أدلة على أن هناك علاقة في المدى الطويل بين معدل الفائدة والادخار، حيث أدى ارتفاع معدلات الفائدة إلى زيادة في حجم الادخار، ومن هذه الدراسات دراسة ⁸ FRY(1978)، التي أجريت على بيانات مقطعية لسبعة دول آسيوية لفترة تغطي 1962 - 1972، وأظهرت النتائج أن أسعار الفائدة الحقيقية ترتبط بعلاقة إيجابية مع المدخرات الوطنية. وفي نفس السياق تمت دراسة لـ ⁹ FRY & MASON(1982) على أربعة عشر دول آسيوية للفترة 1961 - 1983، حيث بينت النتائج وجود مرونة لأسعار الفائدة مقارنة مع المدخرات الوطنية، وهي موجبة ومعنوية تختلف عن الصفر. كما أكد ¹⁰ (FRY,1991) هذه النتائج فيما بعد على أحد عشر دولة آسيوية في الفترة التي تغطي 1961 . 1988. وبالمقابل هناك مجموعة أخرى من الدراسات مناقضة لما سبق، وخاصة دراسة ¹¹ LIU & WOO (1994) التي استخدمت بيانات مقطعية لسبعة عشر دولة من دول منظمة التعاون والتنمية OCDE بما في ذلك كوريا وتايوان، حيث أظهرت النتائج أن معاملات الانحدار كانت سالبة

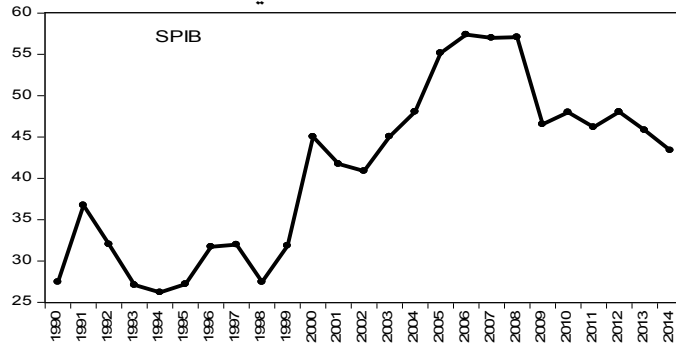
ومعنوية بالنسبة لأسعار الفائدة الحقيقية مقارنة مع نسبة المدخرات الخاصة. وبصفة عامة، فإن النتائج لهذه العلاقات تختلف من دولة إلى أخرى، ونستطيع القول بأن هناك جدلية في نوع العلاقة بين معدلات الفائدة الحقيقية والادخار.

رابعاً - الدراسة الاقتصادية القياسية :

1) التحليل الاقتصادي لمتغيرات الدراسة :

أ) التحليل الاقتصادي لسلسلة الادخار المحلي (SPIB) : من الشكل (1) يتبين أن معدلات الادخار المحلي قد عرفت مرحلتين متباينتين : المرحلة الأولى (1990.1999) وسجل فيها معدل الادخار المحلي متوسط 9729٪، وهي تعتبر نسبة متوسطة، ولكنها تبقى نسبة مقبولة إلى حد بعيد. والمرحلة الثانية تتعلق بالفترة (2000-2014)، وهي توضح بشكل عام اتجاه الادخار المحلي في الجزائر إلى الزيادة بصفة شبه مستمرة، فمعدل الادخار قد بلغ متوسط 7148٪ على مدى هذه الفترة، وهي نسبة عالية، تبين مدى مساهمة الأوعية الادخارية المختلفة في الارتفاع بمعدلاته. وإن ارتفاع حجم الادخار في السنوات الأخيرة يعود بالأساس إلى ضعف قدرة استيعاب الاقتصاد الوطني، وكذا الانفجار الذي عرفته قيمة صادرات المحروقات التي تضاعفت كنتيجة لتحسن أسعار البترول.

الشكل (1): تطور معدل الادخار المحلي خلال الفترة (1990.2014)



المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على بيانات البنك الدولي :

<http://data.worldbank.org/country/algeria>

ب) التحليل الاقتصادي لسلسلة معدل الفائدة الحقيقي (TIR) : عرفت

معدلات الفائدة الحقيقية ثلاثة فترات متباينة :

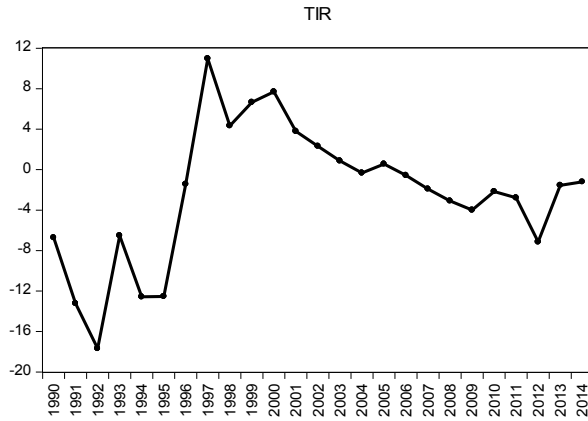
الفترة (1996,1990) : عرفت تكوين معدلات فائدة حقيقية سالبة، وسجلت رقما قياسيا بلغ (-17,7%) سنة 1992، على الرغم من الرفع التدريجي لسعر الفائدة الاسمي على الودائع، حيث أقر قانون النقد والقرض فتح المجال أمام تحرير الشروط البنكية المتمثلة في معدلات الفائدة الدائنة اعتبارا من ماي 1990¹². وكان ذلك يهدف إلى السماح بتكوين معدلات فائدة حقيقية موجبة على الادخار، قصد تشجيع تراكم هذا الأخير في مرحلة تتطلب الحاجة المتزايدة إلى الموارد، وذلك استجابة إلى قاعدة تقليدية في التحرير المالي. حيث تم تحرير أسعار الفائدة بشكل تدريجي، وبلغت مستويات جد مرتفعة، حيث انتقلت من 11,17% سنة 1990 إلى 17,25% سنة 1995، وإن ارتفاع معدلات الفائدة الاسمية يعود أيضا إلى تنفيذ برنامج الاستقرار والتثبيت الاقتصادي التي انطوت على سياسات التحرير الجزئي لأسعار الفائدة. لكن بدأت بعدها بالانخفاض تدريجيا حتى وصلت إلى 9,33% سنة 1998، وهي سنة نهاية فترة برنامج التعديل الهيكلي، وهذا ما يدل على نجاح الإصلاحات الهيكلية على السياسة النقدية. ويرجع تكوين المعدلات السالبة إلى تصاعد الموجة التضخمية بمعدلات تفوق الزيادة في معدلات الفائدة الاسمية، حيث تزايد التضخم من 17,88% في 1990 إلى 31,68% في 1992.

الفترة (2003,1997) : شهدت هذه الفترة بداية تراجع في معدلات التضخم بفضل سياسات إدارة الطلب الأكثر تشددا، ومعها بدأت أسعار الفائدة الحقيقية تأخذ الإشارة الموجبة، ولأول مرة منذ بداية 1997، والتي بلغت فيها الذروة بنحو 11% وإلى غاية سنة 2003 بوصولها إلى نحو 0,9%. وهذا يُفترض به أن ينعكس إيجابا على سياسة الادخار وأداء المؤسسات البنكية بصفة عامة، ذلك أنه سيسمح للمدخرين بالحصول على عوائد موجبة، مما يزيد من حجم الادخار.

الفترة (2014,2004) : في هذه الفترة عرفت معدلات الفائدة الحقيقية قيما سالبة وفي اتجاه خطير، حيث انتقلت من (-0,33%) سنة 2004 إلى (-1,55%) سنة 2013، وبلغ متوسط الفترة نحو (-2,3%)، وذلك يعود إلى معدلات الفائدة الاسمية التي تطبقها البنوك على زبائنهم، والتي انحدرت من حوالي 3,5% سنة 2004 إلى حوالي 1,75% سنة 2014. ومما زاد من انخفاضها، ارتفاع معدلات

التضخم التي يترتب عليها أن تصبح أسعار الفائدة الاسمية . المنخفضة أصلا .
أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما قد يجعلها لا توفر حافزا على الادخار.

الشكل (2) : تطور معدل الفائدة الحقيقي في الاقتصاد الجزائري خلال
الفترة (1990.2014)



المصدر : إعداد الباحث اعتمادا على بيانات المصادر التالية :

- <http://data.albankaldawli.org/country/algeria>
- <http://www.tradingeconomics.com/algeria/interest-rate>
- Ministère des finance-DSMF-octobre 2004, citant : Mohamed Yazid BOUMGHAR, libéralisation financière et épargne des ménages : quel(s) liens(s) ?, Centre de Recherche en Economie Appliquée pour le Développement (CREAD-Alger), P21

ويشير معامل الارتباط بين المتغيرة (TIR) والمتغير (S/PIB) الى الضعف حيث بلغ 0.16 وهو ليس دال إحصائيا عند مستوى معنوية عند 5%. حيث بلغ الاحتمال المشاهد القيمة 0.31 وهو أكبر من مستوى المعنوية 5%.

(2) الدراسة القياسية :

(أ) الطريقة المستخدمة : تماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي كان لها الدور البارز في جعل العلاقات الاقتصادية قابلة للتحليل الكمي، فإننا سنقوم باستخدام طريقة Engle et Granger للتكامل المشترك.

(ب) نموذج الدراسة : لأغراض هذه الدراسة سنستخدم نموذج انحدار خطي لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار المحلي على النحو التالي :

$$SPIB_t = \alpha + \beta.TIR_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots (*)$$

حيث $SPIB_t$: معدل الادخار المحلي و TIR_t معدل الفائدة الحقيقي.

(ت) **اختبارات الاستقرار** : يهدف اختبار الإستقرارية إلى فحص خواص السلاسل الزمنية لكل من معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار، والتأكد من مدى سكونهما، وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة. حيث " تكون السلسلة مستقرة إذا تذبذبت حول وسط حسابي ثابت، مع تباين ليس له علاقة بالزمن"¹³. ولتأكيد ذلك أو نفيه سنستخدم اختبار ديكي- فولر الموسع (ADF) واختبار فيليب- بيرون (PP)، وفيما يلي النتائج التي تم الحصول عليها :

الجدول (1) : نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية الأصلية

والمحولة

الاختبار	النموذج	TIR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	SPIB القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DTIR القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج	DSPIB القيمة المحسوبة القيمة الحرجة الاحتمال الحرج
(ADF)	(1)	-4.481790 -1.959071 .00010	.2561890 -1.955681 .75200	-5.346994 -1.956406 .00000	-4.966390 -1.956406 .00000
	(2)	-4.297326 -3.020686 0.0035	-1.550238 -2.991878 0.4917	-5.271405 -2.998064 0.0003	-4.843088 -2.998064 0.0008
	(3)	-1.944922 -3.612199 .60040	-1.449219 -3.612199 .81870	-5.247953 -3.622033 .00170	-4.719326 -3.622033 .00530
(PP)	(1)	-1.959984 -1.955681 .04950	.3478220 -1.955681 .77740	-5.402217 -1.956406 .00000	-4.948622 -1.956406 .00000
	(2)	-1.931683 -2.991878 .31310	-1.552285 -2.991878 .49070	-5.391865 -2.998064 .00020	-4.832873 -2.998064 .00080
	(3)	-1.951697 -3.612199 .59690	-1.578116 -3.612199 .77150	-6.110959 -3.622033 .00030	-4.717687 -3.622033 .00530

المصدر : إعداد الباحث، بناء على مخرجات برنامج EViews9.

من خلال نتائج الاختبارات السابقة، يتضح أن القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة بالنسبة للسلسلة TIR أقل تماماً من القيم الحرجة لـ Mackinnon خاصة بالنسبة للنموذج (3) في اختبار ADF وكذا النماذج (1) و (2) و (3) في اختبار PP. وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأكبر من 5%،

وهذا يقود إلى أن السلسلة غير مستقرة، وتحتوي على جذر وحدوي. لكن النموذجين (1) و(2) في اختبار ADF يبين أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، وهو ما يقود إلى أن السلسلة مستقرة. وللفصل في ذلك يتعين الأخذ بعين الاعتبار مبدأ الاختبارات الإحصائية، هذا الأخير ينص على أنه إذا كان في إحدى النماذج الثلاثة جذر وحدوي، فهذا دليل على أن السلسلة تحتوي على جذر وحدوي ومنه فهي غير مستقرة¹⁴. ومنه نستطيع التأكيد على أن السلسلة TIR غير مستقرة. ومن جهة أخرى، نعلم أن اختبار PP له قدرة اختبارية أفضل، وهو أدق من اختبار ADF، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار PP¹⁵، هذا الأخير يبين أن السلسلة TIR غير مستقرة، باعتبار أن قيم الاحتمال الحرج لكل النماذج الأكبر من 5%. نفس القول ينطبق على السلسلة SPIB، فهي الأخرى غير مستقرة. وعند تطبيق الاختبارين السابقين عند الفروق من الدرجة الأولى للسلسلتين المعنيتين نلاحظ أن السلسلتين المحولتين عن طريق الفروق من الدرجة الأولى مستقرتين، وذلك باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon، وما يعزز هذه النتيجة قيم الاحتمال الحرج الأصغر من 5%، أي أن (DTIR) و (DSPIB) متكاملتين من الدرجة 1.

ث) اختبار التكامل المشترك بطريقة Engel et Granger :

يستلزم اختبار التكامل المشترك الذي تم وضعه من قبل Engel et Granger سنة 1987 المرور بخطوتين : الخطوة الأولى هي تقدير العلاقة المفترضة بطريقة المربعات الصغرى العادية حيث نحصل على معادلة انحدار التكامل المشترك، ثم الحصول على بواقي الانحدار المقدرة، والخطوة الثانية هي اختبار مدى سكون البواقي المتحصل عليها من الخطوة الأولى.

✓ تقدير معادلة انحدار التكامل المشترك :

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى تحصلنا على العلاقة المقدرة التالية :

$$SPIB = 41.8224 + 0.3503 * TIR$$

T	(19,19)	(1,13)
R ² =0,053	F=1,29	DW=0,269 n=25

✓ دراسة استقرارية سلسلة بواقي التقدير :

لهذا الغرض سنقوم بإجراء اختباري (ADF) و (PP) على بواقي التقدير. نتائج الاختبارين موضحة في الجدول التالي :

الجدول (2) : نتائج اختبارات الجذر الوحدوي لبواقي التقدير

نوع النموذج		النموذج (1) : بدون		النموذج (2) :		النموذج (3) :	
ثابت أو اتجاه		مع ثابت		مع ثابت واتجاه		مع ثابت واتجاه	
نوع الاختبار		ADF		PP		ADF	
القيمة المحسوبة		-1.5937		-1.6218		-1.5445	
القيمة الحرجة		-1.9556		-2.9918		-3.6121	
الاحتمال الحرج		0.1029		0.4565		0.7845	

المصدر : إعداد الباحث بناء على مخرجات برنامج EViews9

تبين نتائج الجدول أعلاه عدم استقرارية بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة قيمة t الجدولية مع قيمة احصاء اختبار (ADF) واحصاء اختبار فيليب بيرون (PP) بالنسبة لجميع النماذج. كما يعزز هذه النتيجة قيمة الاحتمال الحرج التي هي أكبر من 5%، وهذا ما يؤدي بنا إلى قبول فرضية عدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وهذا يعني عدم وجود دليل على علاقة تكامل مشترك بين معدل الفائدة الحقيقي ومعدل الادخار المحلي في الجزائر، وهذا يؤكد صحة الفرضية الأساسية للبحث.

خامسا - الحلول المقترحة للنهوض بالمدخرات المالية :

لقد اتضح من خلال التحليل غياب علاقة توازنية بين الادخار ومعدل الفائدة، وبالتالي عدم فاعلية سياسة الاعتماد على سعر الفائدة التي انتهجتها الحكومة بغرض جذب المدخرات المحلية، بالرغم من أن الفكر الاقتصادي قد أكد على أهمية العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عاملا دينيا يجعل من سعر الفائدة عاملا غير مؤثر على الادخار في الجزائر. لذلك توصي الدراسة بما يلي :

(1) تعميق مستوى الوعي الادخاري :

وذلك لدى أكبر عدد ممكن من المواطنين، وبالتالي جعلهم أكثر انجذاباً نحو استثمار مدخراتهم في مجالات استثمارية مجزية، مما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية. ومن الأمثلة الناصعة في هذا المجال، تابونق حجي في ماليزيا، أحد المؤسسات المصرفية. فبرنامج تابونق حجي في تنمية الوعي الادخاري بين المجتمع الماليزي، بجميع فئاته، بدءاً من تلاميذ المدارس، يدعو بحق إلى الإعجاب ؛ فالتلميذ بالمدرسة يستطيع أن يفتح حساباً ادخارياً في هذا البنك، بمبلغ زهيد لا يتجاوز حوالي 5 ريالات سعودية، وقد استطاع البنك بذلك أن يجمع مئات الملايين من الدولارات¹⁶.

(2) مراعاة الدافع الديني للأفراد :

قد يكون من محفزات الادخار العائلي لدى الاقتصاد الوضعي، هو تحسين أو رفع معدلات العائد على الادخار، ولكن نجد في مقدمة الدوافع الادخارية لدى المسلمين هو دافع حث العقيدة الإسلامية على الادخار، لذا يصبح سعر الفائدة في مؤخرة هذه الدوافع. لا ؛ بل تحول بالنسبة لغالبية المدخرين إلى دافع سلبي لتعارضه مع العقيدة الإسلامية. وعلى الرغم من تعدد الاقتراحات الرامية إلى رفع مستوى الادخار في الدول النامية، فهي أقرب إلى العلاج الموضعي محدود الأثر، لأن جزءاً غير قليل من معوقات الادخار يرجع إلى طبيعة النظم الاقتصادية القائمة، وعدم ملاءمتها لتلك المجتمعات. فعلى سبيل المثال، سعر الفائدة (ربا) هو أهم إغراء للتشجيع على الادخار في أكثر أوعية الادخار انتشاراً، فكيف يُتوقع النجاح لهذه الوسيلة في الجزائر، التي للدين فيها أثراً على سلوك الأفراد ؟ لذا وجب على البنوك أن تعي بأنه يوجد الكثير ممن يفضلون عدم الاستجابة في قراراتهم الادخارية لأسعار الفائدة، ويفضلون بالمقابل الربط بين توظيف أموالهم، وبين مؤشرات الربحية في الأنشطة الاقتصادية. ويبدو أن معالجة ضعف الميل للادخار يقتضي التخلي عن معدل الفائدة، أو على الأقل عدم إجبار الأفراد على التعامل به أخذاً أو عطاءً. والفرد الجزائري يعيش بالطبع ضمن مجتمع مسلم، والذي يحث أصلاً على الادخار والاعتدال في الإنفاق الاستهلاكي والتحسب للمستقبل. وهذه الخاصية التي تجمع ما بين العامل الديني والعامل الاقتصادي، بمثابة إطار لتحرك الجهات المسؤولة عند

وضع السياسات الاقتصادية، وكذلك المهتمين بمسألة تطوير المصادر التمويلية، في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري، وصولاً إلى جعله أكثر استجابة لمتطلبات التوسع الادخاري والاستثماري التي تقتضيها مرحلة النمو الاقتصادي.

(3) العمل على تشجيع قيام البنوك الإسلامية :

قد يفضل البعض الوعاء الادخاري الذي تتفق شروطه مع الشريعة الإسلامية. خاصة وأن المصدر الرئيسي لدخل العديد من الفئات الصغيرة والمتوسطة، من الراتب، وأرباح المشاريع الخاصة، وإيرادات العقارات والأراضي الفلاحية. أما بالنسبة لعوائد الادخار في المؤسسات المصرفية فهي قليلة جداً، ولا تمثل نسبة يعتد بها إلى إجمالي دخل هذه الفئات، بسبب ابتعاد عدد كبير من المواطنين عن شبهة الربا في المعاملات المصرفية، الأمر الذي يشير إلى أهمية أن تأخذ البنوك التجارية، وكذلك المهتمين بموضوع تطوير وإنشاء أدوات مالية واستثمارية جديدة، هذا المتغير الهام بعين الاعتبار في مجال تقديمها لخدماتها المستقبلية، إذا ما أرادت الاستفادة بالشكل الأمثل من المدخرات التي تملكها هذه الفئات¹⁷. ونقصد هنا، العمل على تشجيع إنشاء البنوك الإسلامية، والتي تعرف في الآونة الأخيرة توجها عالميا، كما أن هناك عددا كبيرا من البنوك تحولت إلى بنوك إسلامية، والبعض الآخر فتحت نوافذ إسلامية¹⁸. وأصبحت الخدمات الائتمانية التي تقدمها أكثر تنوعاً من تلك التي تقدمها المصارف التقليدية المختلفة ؛ فأنشطتها الائتمانية قد تجاوزت مفاهيم المشاركة والمربحة والمضاربة التقليدية، إلى ممارسة النشاط الائتماني القائم على إلغاء آلية الائتمان التقليدية، مما يعني أن واقعا ائتمانيا جديدا قد فرض على التعامل المصرفي العالمي¹⁹. من جهة أخرى، فإن البنوك الإسلامية قد نجحت في تعبئة الادخار، من خلال تقديمها مزايا ايجابية للمدخرين تشجيعاً لهم على الإيداع والادخار ؛ مثل منح القروض الحسنة، وبعض الخدمات الاجتماعية كالحج والعمرة. بالإضافة إلى العامل الديني، ففلسفة البنوك الإسلامية تجعل الأفراد يؤمنون بأن عملية الادخار يمكن أن تكون تعبدية، وهنا تتطابق مصلحة الفرد مع توجهات الإسلام.

كذلك تلعب الراحة النفسية، دورا كبيرا في زيادة المدخرات لدى هذه البنوك، كما تلعب على تعبئتها بشكل أفضل. ويأتي مصدر هذه الطمأنينة، من مزايا طرقه التمويلية، فالمال الذي يقدم للاستثمار كله رأس مال مخاطر، والمستثمر يعلم أن المصرف سيخسر معه إذا خسر، وغالبا ما تكون خسارة المصرف هي الأكبر. لذا تكون المهمة أصعب في كيفية اختيار استثماراته، فلا يكون مجرد وسيط مالي، يستقبل الأموال ويقترضها بضمانات، بل هو بنك حيوي مشارك. بالإضافة إلى أن معدلات الربحية في إطار آليات المشاركة، تتغير بمرور الوقت أكبر بكثير من أسعار الفائدة في إطار آليات التمويل بالدين. ومن ثم، فإنها أكثر قدرة على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار²⁰. ومنه، فالبديل لسعر الفائدة، والذي يضمن زيادة المدخرات، هو ما ندعوه معدل المشاركة في الربح والخسارة بالنسبة للاستثمار. وهذا ما يُخرج العائد الاستثماري إلى دائرة الحلال، بخلاف سعر الفائدة الذي يأخذه المقرض سواء تحقق الربح أم لا.

إن البنوك الإسلامية تعد اليوم أداة رئيسية لتوسيع قاعدة الادخار الوطني، وخصوصا الجزء الذي لا تطاله البنوك الربوية لأسباب دينية، علاوة على كون نسبة كبيرة من المسلمين - قدرهم الدكتور أحمد النجار - وهو أحد مؤسسي البنوك الإسلامية بنسبة 90% من الشعوب الإسلامية لا يتعامل أصلا مع البنوك لأسباب مختلفة، مما يترك أرضية خصبة قابلة للاستغلال²¹، والبنوك الإسلامية اليوم أكثر قدرة على استقطاب المدخرات مقارنة بالبنوك التجارية²². ويرجع هذا لاعتبارين أساسيين: أولهما الاعتبار الديني: أي العامل الديني أو الشرعي المؤثر جدا في إقبال الأفراد على التعامل وفق النموذج المصرفي الإسلامي، لأن في ذلك التزام بالمنهج الإلهي و تطبيق لأوامر الله تعالى في تجنب التعامل الربوي المحرم، وبالتالي نيل الجزاء الأخروي. والثاني الاعتبار الاقتصادي: بمعنى أن الأرباح المتولدة عن الاستثمارات - الطويلة الأجل تحديدا - وفق الصيغة الإسلامية تفوق معدلات الفائدة الربوية السائدة²³. كما أثبتت الدراسات أن المؤسسات المالية الإسلامية أكثر قدرة على توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنها تساهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي على عكس المؤسسات المصرفية الأخرى. وإجمالا فإن الدعم الذي يمكن أن تقدمه المصارف الإسلامية

لأسواق رأس المال يتمثل أساسا في الحجم الكمّي لما يمكن أن تضخّه أو تستوعبه المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من أموال بواسطة مختلف أنشطتها الاستثمارية والتمويلية، حيث نجحت المصارف الإسلامية في ابتكار أدوات مصرفية تقوم على أسس شرعية تضيف كمّية لا بأس بها وتنوعا في محتوى وأشكال الأوعية الادّخارية والقنوات الاستثمارية التي تستخدمها، والتي تعتبر خروجاً متميّزاً عن النمط المصرفي التقليدي، وكان لها دور هام في جذب مدّخرات العالم الإسلامي، حيث تجاوزت ودائع المصارف الإسلامية في عام 2005 مثلاً 200 مليار دولار، حسب بيانات المجلس العام للبنوك الإسلامية. ويتوقع متتبعون أن تكون المصارف الإسلامية مسؤولة عن إدارة ما بين 40 % إلى 50 % من إجمالي مدّخرات العالم الإسلامي خلال السنوات العشر المقبلة، خاصّة بعد اتجاه العديد من المصارف التقليدية العريقة لفتح فروع أو نوافذ إسلامية حتى لا تخسر بعض العملاء مع تزايد الطلب على خدمات المصارف الإسلامية²⁴.

وقد أظهر تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي في عام 2010 أن المؤسسات المصرفية الإسلامية كانت أفضل من نظيراتها التقليدية خلال وبعد الأزمة المالية العالمية في عام 2008، فهي أقل عرضة للأزمات، حيث تمكنا من احتواء التراجع الناجم عن الأزمة بشكل فعال، وتجنبوا التأثير السلبي على ربحيتهم²⁵. وكمثال مقارنة يبين توزيع الودائع في البنوك الإسلامية والتقليدية، نعتمد أول بنك إسلامي وهو بنك دبي الإسلامي (أنشئ سنة 1975) من خلال الجدول التالي، وقد سقنا هذا المثال فقط، كمؤشر على أهمية الدور الذي تستطيع أن تقوم به البنوك الإسلامية في جذب المزيد من المدّخرات.

الجدول (3) : مكونات إجمالي الودائع لدى البنوك التقليدية وبنك دبي الإسلامي بالإمارات العربية المتحدة للفترة (1988 - 1995)

أنواع الودائع	ودائع تحت الطلب %	ودائع لأجل %	التوفير %	المجموع %
دبي الإسلامي	22	59	19	100
إجمالي البنوك التقليدية	22.5	63.2	14.3	100

المصدر : عبد الحميد محمود البعلي، مرجع سبق ذكره، ص16.

كما يُذكر في هذا المجال، الإقبال الشديد الذي حظي به بنك المعاملات في إندونيسيا، حيث أمكن استقطاب ما يزيد عن 20 مليون دولار أمريكي في اجتماع

واحد، عقد في القصر الجمهوري في بوجر برعاية الرئيس الإندونيسي سوهارتو. وقد تمكنت البنوك الإسلامية من استقطاب فئات من المدخرين لم يسبق لها التعامل مع الأجهزة المصرفية، وبذلك أسهمت هذه البنوك في رفع معدل الادخار القومي في بلدانها.²⁶

وبالنظر للأرقام الواردة في دليل الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية لسنة 1997، يتبين تزايد حجم الودائع لدى هذه البنوك من حوالي 41,6 مليار دولار سنة 1993 إلى حوالي 112,6 مليار دولار سنة 1997. أي أن هذا الحجم ازداد بنسبة 170,67% خلال أربع سنوات. وقد بلغ إجمالي حجم الأموال التي تتعامل بها البنوك الإسلامية عبر العالم حوالي 300 مليار دولار مع نهاية سنة 2001. وإذا كانت البنوك الإسلامية التي بلغ عددها سنة 1996 حسب الدليل السابق 166 بنكا عبر العالم، قد تمكنت في تلك السنة من جذب مدخرات بقيمة 101 2, مليار دولار، فإن البنوك العربية التي تعد بالآلاف داخل الوطن العربي، والذي يعد جزءا من العالم الإسلامي، قد حققت ودائعا تصل إلى 270,4 مليار دولار خلال نفس السنة. ومع ذلك فالبنوك الإسلامية جمعت نسبة 37,5% من إجمالي الودائع التي تمكنت البنوك العربية من تعبئتها مجتمعة²⁷. وقد قدر حجم التمويل الإسلامي بنحو 600 مليار دولار نهاية عام 2008، حيث شهد نموا سنويا بنسبة 20% منذ عام 2000، وذلك طبقا لوكالة (موديز). وتشير بعض التقديرات الأخرى، إلى أن حجم هذه الصناعة 700 مليار دولار. بينما تشير إحصاءات مركز المعلومات في غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي، إلى أن حجم التمويل الإسلامي يتجاوز 750 مليار دولار، وتتجاوز أصول المصارف الإسلامية 265 مليار دولار، وودائعها 200 مليار دولار²⁸.

وواصل القطاع المصرفي الإسلامي ازدهاره، وتوسع القطاع بسرعة خلال العقد الماضي، وذلك تماشيا مع الطلب على الخدمات والمنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. فبين عامي 2000 و 2016 نمت رؤوس أموال المصارف الإسلامية من 200 مليار دولار إلى 3 تريليون دولار، مع توقع أن يصل هذا الرقم إلى 4 تريليون دولار بحلول أوائل 2020. وباتت نسبة النمو في السوق الحالية تتسع بمعدل سنوي قدره 19.7%، وتتجاوز بذلك معدلات نمو البنوك التقليدية، مما يضغط على المؤسسات المالية التقليدية لتنويعها من خلال تقديم خدماتها المتوافقة مع

الشريعة الإسلامية. وعلى الرغم من أن صناعة التمويل الإسلامي لا تشكل سوى 6% من النظام المالي العالمي، فإن البنوك المتوافقة مع الشريعة الإسلامية تكتسب بسرعة شعبية خارج فئة المسلمين²⁹. ويوجد الآن أكثر من 300 بنك إسلامي حصري في جميع أنحاء العالم موزعة في أكثر من 75 دولة، يوجد 40% منها في الدول العربية، وبلغ حجم تعاملات البنوك الإسلامية 100% في إيران ؛ 35% في السعودية ؛ 30% في ماليزيا و8% في البحرين³⁰. وعلاوة على ذلك، يستثمر اليوم أكثر من 260 مليار دولار أمريكي في الصناديق الإسلامية³¹. ومن المثير للدهشة وجود دعوات غربية دعت إلى تغيير النظام الاقتصادي الرأسمالي، والخروج من الأزمة المعاصرة، من خلال الاعتماد على مفاهيم الاقتصاد الإسلامي. فقد تحدث كاتب أوربي عن "بابا الفاتيكان" قوله : إننا بحاجة أكثر في هذه الأزمة، إلى قراءة القرآن بدلا من الإنجيل، لفهم ما حدث بنا وبمصارفنا، لأنه لو حاول القائمون على مصارفنا، احترام ما ورد في القرآن من تعاليم وأحكام، وطبقوها، ما حل بنا من كوارث وأزمات، وما وصل بنا الحال إلى هذا الحد المزري، لأن النقود لا تلد نقودا³².

وفي تقرير حول التمويل الإسلامي في فرنسا لعام 2008، فقد قدر وزن التمويل الإسلامي في حال تسويته قانونيا بمبلغ 100 مليار أورو من السيولة الجديدة³³. وفي يونيو 2014، واستجابة للطلب المتزايد على المنتجات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، هاهي بريطانيا البلد الغربي وأول بلد غير مسلم في العالم يصدر الصكوك الإسلامية، وينشأ البنوك الإسلامية ليس حبا في الإسلام، وإنما غاية لاستقطاب مدخرات ذلك الحجم الهائل من الجالية المسلمة المقيمة هناك، والتي قدرت بأكثر من 3 مليون مسلم³⁴. فأوروبا تستعد لدخول عصر الصيرفة الإسلامية من باب العلم والتكوين، واقتناص الفرص الكامنة في الاقتصاد. ومنذ ذلك الحين، تحذو حذوها هونغ كونغ ولوكسمبورغ وجنوب افريقيا، بينما تضم الولايات المتحدة حاليا 25 مصرفا إسلاميا. ويبدو أن الطلب على التمويل الإسلامي سيزداد في الأعوام القادمة³⁵. وعلى الجزائر، استباق المرحلة قبل أن تنخرط في مسعى تنويع التمويل تحت مظلة المؤسسات المصرفية الأجنبية، أي التأخر مرة أخرى عن مواكبة الحلول المبتكرة، عندما تسبقنا إليها مصارف عالمية، ولكن ضمن النظام المصرفي الوطني نفسه.

وفي الجزائر، يعتبر العمل المصرفي الإسلامي تجربة حديثة العهد نسبياً، حيث أن بنك البركة الجزائري هو أول بنك إسلامي يفتح في الجزائر في بداية التسعينيات من القرن الماضي، حيث شهد البنك فترة صعبة عند بداية نشاطه سنة 1991 بسبب سوء التسيير، ومع بداية سنة 1993 عرف البنك تحسناً في الأداء، وبالنظر إلى الأرباح التي حققها البنك سنة 1994، ومقارنتها مع الأرباح المحققة لدى البنوك الأخرى في نفس السنة و من معيار نسبة مردودية الأموال الخاصة فإن بنك البركة الجزائري يعتبر البنك الأكثر ربحية في الجزائر³⁶. و حالياً تتواجد ثلاثة بنوك إسلامية فقط في الجزائر تهتم بالصناعة المالية وفقاً للأحكام الإسلامية، وهو ما يعكس غياب الإرادة السياسية التي جعلت القطاع يراوح مكانه. ويبقى أهم عائق لها هو الإطار القانوني أو التشريعي الذي يسمح باطلاق هذا النوع من البنوك، ولعل تعديل قانون النقد والقرض يبقى مهماً للغاية إذا ما أريد إطلاق هذا النوع من الصيرفة. علماً أن حصة البنوك الإسلامية في سوق الخدمات البنكية الجزائرية لعام 2010 لا تتعدى 5,1%³⁷.

خلاصة -

من خلال هذه الورقة تبين أن للمدخرات المحلية أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال، الذي يستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام. وقد اتضح من خلال التحليل غياب علاقة توازنية بين الادخار ومعدل الفائدة، وبالتالي عدم فاعلية سياسة الاعتماد على سعر الفائدة التي انتهجتها الحكومة بغرض جذب المدخرات المحلية، بالرغم من أن الفكر الاقتصادي قد أكد على أهمية العلاقة بين الادخار وسعر الفائدة، الأمر الذي يؤكد على أن هناك عاملاً دينياً يجعل من سعر الفائدة عاملاً غير مؤثر في تحفيز الادخار في الجزائر، ونقصد هنا نظرة المجتمع للبنوك على أنها ذات إرث ربوي، وهو ما يؤدي إلى هروب المدخرات، وهو ما يثبت صحة الفرضية البحثية.

إلا أن هذه المشكلة لا تشكل عقبة غير قابلة للتخطي أمام عملية التنمية، وذلك إذا توفرت سياسة ادخارية فعالة وتضافرت الجهود باتجاه قضية تنمية الادخار، التي ستظل محور السياسة الاقتصادية وإحدى البدائل لبحث المشكلات الاقتصادية على مستوى الفرد والدولة على حد سواء، فتتمة الادخار تُعد أمراً حيوياً وملحاً للغاية. ذلك أن الادخار هو المحرك لأي عملية تنمية في الدولة،

وفي كافة مراحل التطور الاقتصادي ؛ إنه الشرط الضروري للاستثمار، وبزيادة حجمه سنزيد في تحسين ظروف التنمية الاقتصادية للبلاد. وهذا لن يتأتى في الحقيقة إلا من خلال مراعاة الدافع الديني للمواطن عند وضع السياسات الاقتصادية في اتجاه تطوير السلوك الادخاري للمواطن الجزائري بهدف تجديد الادخار وتنميته، إضافة إلى توطينه ومنعه من الهروب نحو الخارج. وهذا يقود إلى ضرورة الاتجاه نحو اعتماد المعاملات المالية الخالية من سعر الفائدة، نظرا لما تتمتع به من قبول لدى المواطن الجزائري. ويتحقق ذلك على الأقل بفتح شبائيك إسلامية على مستوى البنوك التجارية، أو الاعتماد على انشاء البنوك الإسلامية في البلاد.

قائمة المراجع :

- ¹ رمزي زكي، مشكلة الادخار مع دراسة خاصة عن البلاد النامية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، 1966، ص24.
- ² راشد البراوي، الادخار والتنمية، مجلة الهلال، الإسكندرية، العدد4، 2000، ص21.
- ³ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية: مفهومها . نظرياتها. سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص228.
- ⁴ عبد الرحمن زكي إبراهيم، المدخرات المحلية وسياسة التنمية في الجمهورية اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، اليمن، عدد37، ص97.
- ⁵ الزبيدي حمزة محمد، إدارة المصارف، مؤسسة الوراق، عمان . الأردن، 2000، ص96.
- ⁶ مفلح عقل، أسعار الفائدة واتجاهاتها، (2014/12/25)، «على الخط»،
www.mufflehakeel.com/part%20one/as3ar_elfa2eda_wa_etejahatha.htm
- ⁷ عبد العظيم أبو زيد، أهم النظريات والدعاوى الاقتصادية في تبرير الفائدة، (2014/12/04)، «على الخط»،
http://shariaa.net/majala/bohooth/yy4.htm
- ⁸ FRY M,[1978], Money and Capital or Financial Deepening in Economic Development », Journal of money, credit, and banking, vol 10, pp464-475
- ⁹ FRY M & MASON A.[1982], « The Variable Rate-of-Growth Effect in the Life-Cycle Saving Model : Children, Capital, Inflows , Interest and Growth in a New Specification of the Life Cycle Model Applied to Seven Asian Developing Countries » , Economic inquiry, 20(3 , july), pp 426-442
- ¹⁰ FRY M,[1991], « Domestic Ressource Mobilization in Developing Asia : Four Policy Issues », Asian Development Review, 9(2), pp.14-39.
- ¹¹ LIU L-Y. & WOO W.T.[1994], « Saving Behaviour under Imperfect Financial Markets and The Current Account Consequences », Economic Journal, 104(424, May), PP .512-527.

- ¹² الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ط1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص391.
- ¹³ MELARD Guy, Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, 1990, P282.
- ¹⁴ Régis bourbonnais, Exercices pédagogiques d'économétrie, 2ème 59édition, economica, Paris, 2012. p1
- ¹⁵ عابد العبدلي، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، عدد 32، 2007، ص20.
- ¹⁶ علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، سلسلة محاضرات البنك الإسلامي للتنمية، ط3، السعودية، 2001، ص13، بتصرف.
- ¹⁷ الخشرمي عبد الله علي محرر، وسائل إستثمار المدخرات الصغيرة والمتوسطة، مجلة التجارة، الغرفة التجارية الصناعية. السعودية، العدد 350، دون سنة، ص37، بتصرف.
- ¹⁸ عبد السلام العبادي، البنوك الإسلامية الدرع الواقي لاقتصاد الأمة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، يصدرها بنك دبي الإسلامي، دبي، العدد 318، أكتوبر 2007، صص 119.
- ¹⁹ افتخار محمد؛ خميس محمد وأحمد ياسين، المصارف الإسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، بغداد، العدد 31، 2012، ص17.
- ²⁰ أحمد شعبان محمد علي، البنوك الإسلامية في مواجهة الأزمات المالية، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2010، ص300.
- ²¹ عمر الكتاني، دور المصارف وشركات التمويل الإسلامية في التنمية، (2009/12/06)، [على الخط، <http://iefpedia.com/arab>]
- ²² عبد الحميد محمود البعلي (مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية)، دور المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في الإصلاح الاقتصادي، (2012/10/12)، صص 16.15، [على الخط، <http://www.kantakji.com/fiqh/Economics.htm>]
- ²³ رشيد درغال، دور المصارف في تعبئة الموارد المالية للتنمية دراسة مقارنة بين المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية، (مذكرة ماجستير . غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة)، الجزائر، 2007/2006، ص150.
- ²⁴ يومية أخبار اليومية الجزائرية، البنوك الإسلامية تتحدى الربا .. نجاح عالمي .. وعقبات في الجزائر، تاريخ الاطلاع : 2014/10/01، على الخط، <http://akhbarelyoum.dz/ar/200235/117227-2014-10-01-225224>

- World Finance Islamic Finance Awards 2017;
https://www.worldfinance.com/awards/world-finance-islamic-finance-awards-2017 25
- علي أحمد محمد، دور البنوك الإسلامية في مجال التنمية، سلسلة محاضرات البنك الإسلامي للتنمية، السعودية، ط3، 2001، ص11. 26
- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، (رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - غير منشورة، جامعة الجزائر)، الجزائر، 2004/2005، ص118. 27
- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011. ص11 وص16. 28
- World Finance Islamic Finance Awards 2017;
https://www.worldfinance.com/awards/world-finance-islamic-finance-awards-2017 29
- عبد العزيز قاسم محارب، الأزمة المالية العالمية الأسباب والعلاج، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011. ص11 وص16. 30
- Islamic Finance Outlook 2017 Edition | September 2016, p7. 31
- أحمد شعبان محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص 01. 32
- Aude Sarda, Nadia Dhaoïdi, Epargner Ethique, Gualino lextenso édition, France, 2011, p72. 33
- عبد القادر زيتوني، سهام دريالي، تقييم كفاءة الأوعية المصرفية في تعبئة مدخرات القطاع العائلي في الجزائر للفترة 1999.2009، مجلة الباحث، جامعة ورقلة، عدد 11/2012، ص65. 34
- World Finance Islamic Finance Awards 2017;
https://www.worldfinance.com/awards/world-finance-islamic-finance-awards-2017 35
- سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر الواقع والآفاق من خلال دراسة تقييمية مختصرة، مجلة الباحث، العدد 04/2006، ص25. 36
- سليم بن عبد الرحمان، البنوك الإسلامية تمثل 5.1 بالمائة من سوق الخدمات البنكية، جريدة الخبر، الجزائر، العدد 6170. 37



أثر تغيرات معدل دوران الأصول على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية - دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية باستخدام نماذج البائل «Panel Model (PM)» -

برحومة عبد الحميد

عزوز منير

أستاذ تعليم عالي - عميد كلية العلوم

طالب دكتوراه طور ثالث

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

berrehouma5@yahoo.fr

azouzft@gmail.com

جامعة: محمد بوضياف - المسيلة -

مخبر: السياسات والاستراتيجيات الاقتصادية في الجزائر

ملخص -

تناولت الدراسة موضوع أثر تغيرات دوران الأصول على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية، حيث لوحظ وبالتطبيق على مجموعة من المؤسسات أن معدل دوران الأصول الثابتة ذو أثر ايجابي على الأداء المالي من خلال تحسين ربحيتها وتغطية سوء إدارتها لأصولها المتداولة، وعليه يتوجب على هذه المؤسسات بذل المزيد من الجهود لأجل ضمان مساهمة ايجابية لمعدل دوران أصولها المتداولة بالطريقة التي تؤدي إلى تدعيم ربحيتها.

الكلمات المفتاحية -

دوران الأصول، الربحية، المؤسسات الصناعية الجزائرية.

The Impact Of Changes In The Turnover Of Assets On The Profitability Of Algerian Industrial Enterprises - The Case Of A Group Of Algerian Industrial Enterprises: By Using The Panel Model «PM»

Abstract -

The Study Focused On The Impact Of Changes In Asset Turnover On The Profitability Of Algerian Industrial Enterprises, Where It Was Observed By Applying To A Group Of Enterprises That The Rate Of Turnover Of Fixed Assets Has A Positive Impact On Financial Performance By Improving Its Profitability And Covering The Mismanagement Of Its Current Assets, Therefore, These Enterprises Must Make More Efforts In Order To Ensure A Positive Contribution To The Turnover Of Its Current Assets In Such A Way As To Enhance Its Profitability.

Key Words -

Asset Turnover, Profitability, Algerian Industrial Enterprises

مقدمة

تسعى المؤسسات الصناعية باختلاف فروعها الإنتاجية إلى تتبع أدائها العام زمنيا وبالمقارنة مع أقرب منافسيها أو باستخدام نسب معيارية متعارف عليها، وبالنظر لكون أن تحقيق الربح (هدف مالي) هو بمثابة الهدف الأسمى لهذه المؤسسات فينبغي أخذه بعين الاعتبار عند صياغة معايير قياس الأداء المالي بالاعتماد على أدوات التحليل المالي، التي من شأنها تحديد العلاقات بين مختلف مكونات النسب المالية المستخدمة في عملية التحليل، وهو ما يفيد في عملية تقييم كفاءة المؤسسة في استخدامها لإمكانياتها لتحقيق المبيعات أو ما يصطلح بتسميته بمعدل دوران الأصول من أجل تحقيق الربحية، وإن كانت ربحية المؤسسة متأدية من الأصول التي تشكل أحد مكونات معدل دوران الأصول فيمكن حينئذ التساؤل عن أثر معدل دوران الأصول على الربحية، عن طريق طرح الإشكالية التالية:

إشكالية الدراسة: ما أثر تغيرات معدل دوران الأصول على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية؟

ولمعالجة هذه الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور الآتية:

• **المحور الأول: هيكل الأصول بميزانية المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي.**

• **المحور الثاني: المقاربة النظرية لقياس ربحية المؤسسات الصناعية وعلاقتها بمعدل دوران الأصول.**

• **المحور الثالث: دراسة لأثر تغيرات معدل الأصول على ربحية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي التساؤلات الفرعية**

يمكن تقسيم إشكالية الدراسة المطروحة إلى التساؤلات المبينة فيما يلي:

• **ما أثر تغيرات معدل دوران الأصول الثابتة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة؟**

• **ما أثر تغيرات معدل دوران الأصول المتداولة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة؟**

الفرضيات

لمعالجة هذه التساؤلات تفترض الدراسة مجموعة من الفرضيات التي تتمحور حول فكرة أن لمعدل دوران أصول المؤسسة الصناعية الجزائرية أثر ايجابي على ربحيتها، والتي نوردتها كالتالي:

• **الفرضية الفرعية الأولى (H1):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول الثابتة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة.

• **الفرضية الفرعية الثانية (H2):** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران صافي الأصول المتداولة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة عبر الإشارة إلى الأثر الناجم على مختلف التغيرات التي تطرأ على معدل دوران أصول المؤسسات الصناعية على مستوى أداء المؤسسة من خلال ربحيتها مع تحديد قيمته واتجاهه، وهو الأمر الذي من شأنه ان يفيد هذه المؤسسات في توجيه استخدام أصولها بالطريقة التي تمكنها من تحقيق الربحية ومن ثم استمرارية عملياتها الإنتاجية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- إيجاد العلاقة مؤشّر معدل دوران الأصول ومؤشّر الربحية للمؤسسات المدروسة.
- قياس قيمة اتجاه وأثر تغيرات معدل دوران الأصول الثابتة للمؤسسات الصناعية على ربحيتها.
- قياس قيمة اتجاه وأثر تغيرات معدل دوران الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية على ربحيتها.
- تبين منافع قياس معدل دوران أصول المؤسسة على عملية اتخاذ القرار بالمؤسسات المدروسة.

منهجية وأدوات

للقوف أهم المفاهيم والمصطلحات المتعلقة بمتغيري الدراسة (معدل دوران الأصول، الربحية) بالإضافة تحليل العلاقة والأثر يتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي بالجانب النظري، وتطبيقاً خلال الفترة الزمنية (2011-2015)، مع الاعتماد على بيانات مقطعية (Panel Data) : 06 مؤسسات صناعية جزائرية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي «Pooled Regression Model (PM)».

الدراسات السابقة

في إطار تناول موضوع "أثر تغيرات معدل دوران الأصول على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية" نلمس وجود بعض الدراسات السابقة التي أشارت لأحد أو بعض مكونات وجوانب هذا الموضوع، نوردها مرتبة وفقاً لتسلسلها الزمني حسب الأحداث، كما يلي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

1. جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين -دراسة اختبارية- ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2013، توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي للرفع المالي على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وفقاً لمؤشرات العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والعائد على المبيعات.

2. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة، سطيف- ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2008- 2009، توصلت الدراسة وبالتطبيق على المؤسسة محل البحث أن التراجع المسجل في أداء المؤسسة بصفة عامة يدل على أن المؤسسة غير مستغلة لكل أصولها، أو أنها تحتفظ بأصول زائدة عن حاجتها،

3. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء -دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية- ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، توصلت الدراسة إلى اقتران زيادة معدل دوران الأصول الثابتة مع ارتفاع ربح المؤسسة بالمقارنة مع إجمالي المبيعات وإجمالي الأصول، كما أن مؤشرات نسبي التداول والسريعة كانت قليلة وهذا يدل على أن الموجودات المتداولة والسريعة التحول إلى نقد أقل من المطلوبيات المتداولة

ثانيا: الدراسات باللغة الأجنبية

. Anas Ali Al-Qudah & Others, **The Relationship between the 1 Investment in Current Assets and Profitability & Liquidity**, Journal of Finance and Investment Analysis, vol. 4, no. 4, Scienpress Ltd, United Kingdom, 2015.

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار في الأصول الجارية والسيولة والربحية بالتطبيق على المؤسسات محل الدراسة.

impact of liquidity . Waqas Bin Khidmat, Mobeen Ur Rehman, 2 sector of Pakistan, & solvency on profitability chemical Economics Management Innovation journal, Vol. 6, Issue 3, University College Olomouc, Czech Republic, 2014.

توصلت الدراسة وبعد حساب معامل الارتباط ومعامل الانحدار بين نسب السيولة والملاءة من جهة وربحية المؤسسات من جهة أخرى إلى وجود علاقة وأثر إيجابي لهادين المؤشرين على معدل العائد على أصول المؤسسات المدروسة.

المحور الأول: هيكل الأصول بميزانية المؤسسة حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

من خلال دراسة المحور الأول يتم الإشارة إلى مختلف المفاهيم مفهوم أصول المؤسسة وأساس تبويبها حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) وذلك عبر التطرق إلى النقاط التالية:

1. مفهوم الأصول حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

عرفت الأصول حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بأنها موارد تسيطر عليها المنشأة نتيجة أحداث سابقة ومن المتوقع أن تؤدي إلى حدوث تدفق منافع اقتصادية مستقبلية على المنشأة¹، أما حسب النظام المحاسبي المالي (SCF) فتعرف بأنها "تتكون من الموارد التي يسيورها الكيان بفعل أحداث ماضية والموجهة لأن توفر له منافع اقتصادية مستقبلية أما مراقبة الأصول فهي القدرة على الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية توفرها هذه الأصول²، وتدرج الأصول بالميزانية حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها إذا كان من المحتمل أن تعود منه أو إليه أية منفعة اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالكيان، وله كلفة أو قيمة يمكن تقييمهما بطريقة صادقة³.

2. تبويب الأصول حسب النظام المحاسبي المالي (SCF)

حدد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) شكل ترتيب أو تبويب عناصر الأصول حسب درجة سيولة العنصر أي قابليته للتحويل إلى نقد سائلة سواء باحترام التصاعد في السيولة كلما اتجهنا أسفل الميزانية (الأكثر سرعة

¹ Jerry J. Weygandt & Others, Financial accounting, 9 edition, Published by John Wiley & Sons, United States of America, 2014, P52.

² المادة: 20 من المرسوم التنفيذي رقم 05- 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 ماي سنة 2008م، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ، الموافق لـ: 25 نوفمبر سنة 2007 م، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، المؤرخة في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 28 ماي سنة 2008 م، ص13.

³ المادة (1.111) من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 جويلية 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق لـ: 25 مارس سنة 2009م، ص06.

للتحول إلى سيولة)، والفترة الزمنية التي يتطلبها الأصل للتحول إلى سيولة، والتي تم تحديدها بـ: هي 12 شهر (دورة محاسبية)⁴، وعلى هذا الأساس أخذت الأصول بموجب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها الترتيب التالي:⁵

1. الأصول الثابتة (أصول غير جارية): وهي الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان أو التي يتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل، وهي أصول التي تتحول إلى نقدية في مدة زمنية تفوق السنة وتضم كلا من التثبيات المعنوية (غير نقدية وغير مادية) كالبرامج المعلوماتية، العلامات.. والتثبيات المادية (العينية) التي يحوزها الكيان من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات والإيجار.. بالإضافة إلى التثبيات المالية كسندات المساهمة والحسابات الدائنة الملحقة، السندات المثبتة لنشاط المحفظة، توظيفات ذات أمد طويل أو القروض والحسابات الدائنة التي لا ينوي الكيان أو لا يسعه بيعها في الأجل القصير.

2. الأصول المتداولة (أصول جارية): وهي الأصول التي يتوقع الكيان تحقيقها أو بيعها أو استهلاكها في إطار دورة الاستغلال العادية، وهي أصول

⁴ حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات كليلك، المحمدية، الجزائر، 2015، ص 43- 44.

⁵ بناء على:

- الفصل السابع: نماذج الكشوف المالية من القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 جويلية 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق لـ: 25 مارس سنة 2009م، ص 28.
- المادة: 21 من المرسوم التنفيذي رقم 05- 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 ماي سنة 2008م، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07- 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ، الموافق لـ: 25 نوفمبر سنة 2007 م، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، المؤرخة في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 28 ماي سنة 2008 م، ص 13.
- حنيفة بن ربيع، مرجع سابق، ص 44.

تتحول خلال الدورة الجارية إلى سيولة أي خلال 12 شهرا كالحقوق التي ستحصل عليها المؤسسة خلال زمن يقل عن سنة، والمخزونات التي يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري، قيد الإنتاج بقصد مماثل، مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات.

المحور الثاني: المقاربة النظرية لقياس ربحية المؤسسات الصناعية وعلاقتها بمعدل دوران الأصول

من خلال دراسة المحور الثاني يتم التعرض لمختلف المفاهيم المرتبطة بقياس الربحية وأهميتها بالنسبة للمؤسسة مع الإشارة إلى علاقتها مع معدل دوران الأصول.

أولاً: مفهوم قياس الربحية

يعتبر الربح من أبرز مؤشرات الأداء للمؤسسات الاقتصادية ، نظرا لارتباطه المباشر بمدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق الهدف الرئيسي للمؤسسة الاقتصادية المتعارف عليه في النظريات الاقتصادية، وهو تحقيق أقصى ربح ممكن⁶، حيث يعرف الربح بأنه عبارة عن رقم ومطلق واضح للفرق بين الإيرادات والتكاليف، أما الربحية فهي عبارة عن مقياس أو معيار لتقييم الأداء⁷، وتشير الربحية إلى العلاقة بين صافي الأرباح ومختلف الموارد المستخدمة في توليدها⁸، وهي المبرر الاقتصادي لوجود المنظمات في سوق الأعمال ومؤشرا مهما لتقييم الأداء التشغيلي والمالي لإدارتها⁹، وعليه فان مكونات مفهوم الربحية يرتبط بالعناصر التالية:

- ربحية المؤسسة يجب أن تكون متأتية من أنشطتها؛
- أن الربحية هي أحد مبررات وجود المؤسسة؛

⁶ قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحقيق جودة الأداء المؤسسي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009، ص133.

⁷ الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، مصر، 2013، ص69.

⁸ Erich A. Helefert, D.B.A, Financial Analysis Tools and Techniques: A Guide for Managers, McGraw-Hill Publisher, New York, USA, 2001, P112.

⁹ حمزة حمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص203.

- المقارنة بين صافي الأرباح المحقق ومختلف العناصر المسببة لتحقيق الربح؛

- تقترن الربحية بتقييم الأداء؛

ثانياً: قياس الربحية وعلاقتها بمعدل دوران أصول المؤسسات الصناعية

يتم التعبير عن معدل دوران الأصول بمجموع إيرادات المنتج على إجمالي الأصول¹⁰، حيث تقيس هذه النسبة كفاءة الإدارة في إدارة إجمالي الموجودات لتوليد المبيعات، وأن أي ارتفاع في النسبة يدل على الاستخدام الكفاء للموجودات لتوليد المبيعات، أما انخفاضها فيدل على أن الشركة لا تنتج حجم مبيعات كافٍ بالمقارنة مع حجم الاستثمار، أي عدم استخدام المنشأة وارتفاعها بكامل أصولها - زيادة غير مستغلة في الاستثمار، وبالتالي يتوجب على المؤسسة إتباع السياسات التي تؤدي إلى زيادة المبيعات أو العمل على تخفيض حجم الاستثمارات بالتخلص من بعض الموجودات أو أن تقوم بكليهما معاً¹¹، ويمكن التعبير عن مؤشر دوران الأصول من هذا المنظور من خلال النسبة المئوية:

$$\text{معدل دوران الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وبالاستناد إلى هيكل أصول المؤسسة بالميزانية حسب النظام المحاسبي المالي، فإنه يمكن تحديد مكونات نسبة دوران الأصول إلى النسب الفرعية الآتية:

- **معدل دوران الأصول الثابتة:** أي قدرة الأصول الثابتة على توليد المبيعات، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

¹⁰ Reza Zanjirani Farahani and Others, Supply Chain and Logistics in National, International and Governmental Environment -Concepts and Models-, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Berlin Germany, 2009, P26.

¹¹ زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقييم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية-، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007، ص120.

- **معدل دوران صافي الأصول العينية:** أي قدرة الأصول المتداولة على توليد المبيعات، وتحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

وإذا كان معدل دوران الأصول يعبر عن قدرة الأصول على توليد المبيعات فإن مؤشر الربحية يبين المعيار قدرة الأصول على إدراج الأرباح ويعكس كفاءة الوحدة في استعمال مواردها لخلق الأرباح¹²، ذلك أن نسبة الربح إلى الأصول يعبر عن الربحية الاقتصادية للمؤسسة¹³، فإن هدف الإدارة هو إدارة الأصول الإجمالية للمؤسسة لتحقيق الاستخدام الأمثل لها لتوليد الأرباح، لذا يعد مقياس العائد على الأصول هو المقياس المستعمل والأكثر شيوعاً لتحديد الربحية¹⁴، وعلى هذا الأساس يتم حسب مؤشر الربحية حسب العلاقة التالية:

$$\text{مؤشر الربحية} = \frac{\text{إجمالي الأرباح}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

يكشف مؤشر الربحية عن قدرة المؤسسة على كسب أرباح مرضية وكذا عن صحتها المالية ومدى فعاليتها في إدارة أصولها¹⁵، حيث أن استخدام نسب الربحية يمكن المستثمرين من معرفة مدى نجاح الإدارة في إدارة الأصول بكفاءة. فأن هذه النسب تعد المعيار الأقوى للحكم على الأداء الكلي للوحدة، وتعد من أهم المؤشرات التي يهتم بها المحللون الماليون والإدارة كونها تعكس

¹² إعداد الطالب بالاعتماد على: مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014، ص 107.

¹³ خالص صافي صالح، الربحية: مفاهيمها وصيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، العدد الأول، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2002، ص 23.

¹⁴ Marc J. Epstein, Jean-Franc, Ois Manzoni, Performance Measurement and Management Control: Superior Organization Performance, Published by Elsevier Ltd, Netherlands, 2004, P120.

¹⁵ Eubica Lesáková, Uses and Limitations of Profitability Ratio Analysis in Managerial Practice, 5th International Conference on Management, Enterprise and Benchmarking, Keleti Faculty of Business and Management, Óbuda University, Budapest, Hungary, June 1-2, 2007, P259.

نتائج تحليل النسب المالية الأخرى¹⁶، بالإضافة إلى ذلك فإن الغرض الرئيسي من أية عملية استثمارية هو تحقيق أقصى ربح ممكن في حدود نشاط المنشأة شريطة الاحتفاظ برأسمالها ثابت ودون استنزاف، كما أن كفاية الأداء في الوحدات الإنتاجية تقاس أساساً بالربح الصافي الناجم من العمليات المتخصصة حيث تعتبر الأرباح والربحية من المواضيع الحيوية التي تساهم في عملي النمو وذلك لأنها ترتبط بشكل مباشر بمسألة الاستخدام الأمثل للموارد المادية والبشرية المتاحة التي تحقق أعلى مردود ممكن من عمليات الإنتاج حيث أن تحقيق هذه النتيجة يهم جميع المستويات الإدارية¹⁷.

وعليه وبناءً على ما سبق وبالنظر لكون أن الربح (أحد مكونات مؤشر الربحية) يمثل بطرح إجمالي النفقات من إيرادات المؤسسة (المبيعات التي تشكل مكون من مكونات معدل دوران الأصول) وبما أن زيادة المبيعات من شأنها التأثير إيجاباً على ربح المؤسسة (مع ثبات النفقات أو زيادة المبيعات بمعدل أكبر من الزيادة في النفقات، أو تناقص المبيعات بمعدل أقل من معدل تناقص النفقات) فإن ذلك يفضي إلى القول أنه: لمعدل دوران أصول المؤسسة أثر إيجابي في زيادة ربحيتها ربحيتها.

المحور الثالث: دراسة لأثر تغيرات معدل الأصول على ربحية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية باستخدام نموذج الانحدار التجميعي «Pooled Regression Model(PM)»
تأخذ البيانات المعالجة شكل معطيات مقطعية طولية "Panel data" والتي تعرف بأنها عن ملاحظات متكررة مع مرور الزمن لنفس الأفراد أو العاملين أو الأسر أو الشركات أو الصناعات أو المناطق، أو البلدان¹⁸، حيث اشتملت

¹⁶ عماد عبد الستار سلمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية - بحث تطبيقي في المصارف التجارية -، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني ولثلاثون، المجلد الثامن، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص123.

¹⁷ عمار رفعت احمد قطب، طريقة التمويل وأثرها على الربحية (بحث تطبيقي)، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10، بغداد العراق، 2011، ص71.

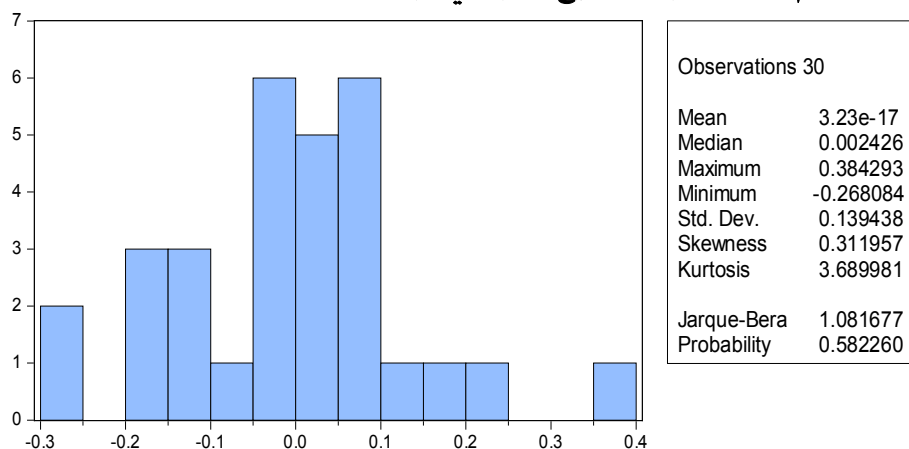
¹⁸ Manuel Arellano, Panel Data Econometrics, Published by Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2004, P01.

هذه البيانات على نسب مالية تعكس تغير معدل تحول الأصول والربحية لسنة (06) مؤسسات إنتاجية جزائرية (MAGHREB /IRRAGRIS) (MOULINS DU HODNA/EMBAG/ HODNA METAL/EATIT/PIPE) تنشط بالقطاع الصناعي فرع: الصناعة التحويلية، التصنيف: مؤسسات متوسطة الحجم، الطبيعة القانونية: مؤسسات أموال، وعلى أساس فترة زمنية تمتد إلى 05 سنوات، الأمر مكن من الحصول إجمالاً على ثلاثين (30) مشاهدة تخص المتغير المستقل وما يوافقها من قيم للمتغير التابع.

أولاً: اختبار طبيعة البيانات

يلخص الشكل أدناه المقاييس الإحصائية المحصل عليها من خلال معالجة البيانات باستخدام برنامج "Eviews9"، حيث يمكن أن لاحظ بوضوح شكل الجرس إضافة إلى ذلك فإن قيمة "Jarque-Bera" مساوية للقيمة 1.081677 باحتمالية 0.58226، وهي أكبر من القيمة 0.05 وأقل من القيمة الحرجة (χ^2) التي تقدر ب: $\text{Scalar}=5.99146$ وعليه فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

الشكل رقم (01): اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات



المصدر: مخرجات برنامج Eviews V9.0

كما أظهرت نتيجة اختبار serial correlation LM test أن قيمة $F=1.708064$ (المحسوبة) أقل من قيمتها الجدولية (1.26) وغير معنوية مما يدل على عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي.

ثانيا: اختبار ملائمة النموذج

قبل دراسة تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يستوجب تحديد نموذج البائل الذي تخض إليه بيانات الدراسة، حيث تُقسم هذه النماذج إلى:

1. نموذج الانحدار التجميعي: اعتماد نموذج الانحدار التجميعي يكون جدا مفيد في البحوث الميدانية عندما يتم اختصار طول السلسلة الزمنية و/أو تكون عينة المقاطع العرضية (عدد المؤسسات) غير كبيرة¹⁹ وهو ما ينطبق على بيانات الدراسة، ويأخذ النموذج بصفة عامة الشكل التالي²⁰:

$$y_{it} = \alpha + \sum_{j=1}^k \beta_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \dots, i = 1, 2, \dots, N \quad t = 1, 2, \dots, T$$

حيث تمثل (i): تمثل المؤسسة (من 1 إلى عدد المؤسسات)، (t): تمثل الزمن (الفترة)، (α): الحد الثابت للمعادلة، (β_j): ميل خط الانحدار، (x_{j(it)}): تمثل قيمة المتغير التفسيري (j) في الملاحظة (i) عند الفترة الزمنية (t)، (ε_{it}): قيمة الخطأ العشوائي في الملاحظة (i) عند الفترة (t)، (k): عدد المتغيرات المستقلة، (N): عدد المؤسسات، (T): سنوات الدراسة، على أن يكون التوقع الرياضي لقيمة الخطأ العشوائي مساوي للصفر (E[ε_{it}] = 0)، وعدم وجود ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ العشوائي مع تساوي التباين (Var[ε_i] = σ²)، بحجم مشاهدات (N×T).

2. نموذج التأثيرات الثابتة: يهدف النموذج إلى معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة عبر جعل معلمة القطع (β₀) تتفاوت من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل (β_j) ثابتة لكل مجموعة بيانات مقطعية، مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع، وعليه فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون بالصيغة الآتية²¹:

$$y_{it} = B_{0(i)} + \sum_{j=1}^k B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it} \quad , \quad i=1,2,3,\dots,N, \quad t=1,2,3,\dots,T$$

مع حد الخطأ (ε_{it}) ذو توزيع طبيعي بوسط صفر وتباين مساوي إلى (σ_ε²)، مع ثبات تباين الخطأ وعدم وجود مشكل الارتباط الذاتي.

¹⁹ Sayrs, Lois W, Pooled Time Series Analysis, Published by Sage Publications, Inc, Iowa City, USA, 1989, P07.

²⁰ زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2012، ص270 - 271.

²¹ زكريا يحي الجمال، المرجع نفسه، ص271.

3. نموذج التأثيرات العشوائية: يكون استخدام النموذج مناسباً في حالة وجود

خلل في فروض نموذج التأثيرات الثابتة، حيث يأخذ النموذج الشكل التالي:²²

$$y_{it} = u + \sum_{j=1}^k B_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}, \quad i=1,2,3,\dots,N, \quad t=1,2,3,\dots,T$$

حيث (v_i) يمثل حد الخطأ و (β_o) يعامل كمتغير عشوائي له معدل مقداره (u).

وللمفاضلة بين نماذج البانل يتم استخدام اختبار فيشر المقيّد للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وفي حالة معنوية النتائج يتم المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار (Hausman)²³، ويمكن تبين نتيجة اختبار بيانات الدراسة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (01): اختبار ملائمة نموذج البانل

Test	P-value
F المقيد	0.534

المصدر: إعداد الباحثين

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار فيشر المقيد غير معنوي وفي هذا دلالة على أن نموذج أن الانحدار التجميعي (المجمع) "Pooled Data Regression" بطريقة المربعات الصغرى "OLS" هو النموذج الأكثر ملائمة للدراسة.

ثالثاً: اختبار الفرضيات

قبل التأكد من وجود أثر وقياس قيمته وتحديد اتجاهه يجب التأكد من وجود علاقة تربط بين المتغيرين (Y) تعبر عن المتغير التابع: الربحية، X_1 تعبر المتغير المستقل الأول: دوران الأصول الثابتة، X_2 تعبر عن المتغير المستقل الثاني:

²² زكريا يحي الجمال، المرجع نفسه، ص272.

²³ أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980 - 2010م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م، ص107

معدل دوران الأصول المتداولة)، عبر استخدام معامل بيرسون "Pearson" ما إن وجد، ولاختبار وجود هذه العلاقة نستعرض الجدول الموالي:

الجدول رقم (02): معامل الارتباط بين متغيرات الدراسة

Correlation	Y
X1	.9271050
X2	-0.495694

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V9.0

يتضح من خلال الشكل رقم (02) وجود علاقة طردية قوية بين مؤشر مستوى الربحية (Y) ومؤشر معدل دوران الأصول الثابتة (X1)، من جهة، ووجود علاقة عكسية متوسطة القوة بين مؤشر الربحية (Y) ومؤشر معدل دوران الأصول المتداولة (X2) على مستوى المؤسسات الصناعية محل الدراسة، وبالنظر لوجود علاقة بين المتغير التابع والمتغيرين المستقلين، يمكن التأكد من إمكانية وجود أثر بينهما من خلال عرض الشكل الموالي:

الجدول رقم (03): معامل الانحدار بين متغيرات الدراسة

Dependent Variable: Y

Method: Least Squares

Included observations: 30

Variable	Coefficien	t	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.178317		.0607120	-2.937116	.00060
X1	.6450420		.0355120	.1641318	.00000
X2	-0.311667		.0496060	-6.282900	.00000

R-squared	.9429430	Mean dependent var	.2517420
Adjusted R-squared	.9387160	S.D. dependent var	.5837490
F-statistic	.1045223	Durbin-Watson stat	.5105491
Prob(F-statistic)	.0000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews V9.0

يُضح من الشكل رقم (03) أن مستوى الدلالة لمعادلة الانحدار التجميعية «Pooled Regression Model (PM)» أقل من القيمة المعيارية 0.05، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2 0.94 بمقدرة تفسيرية تعادل 0.938716 مما يعني أن تغيرات معدل دوران الأصول يفسر ما نسبته 93.8716% من التغيرات الحادثة في مؤشر الربحية، أما قيمة Prob(F-statistic) فقد أظهرت أن نموذج الانحدار التجميعي ذو دلالة إحصائية وخالٍ من وجد مشكلة الارتباط الذاتي على اعتبار أن قيمة (1.51) Durbin-Watson منحصرة بين القيمة الدنيا 1.28 والقيمة القصوى 1.57، وعليه يمكن اتخاذ القرار حول اختبار فرضيتي الدراسة كالتالي:

1. الفرضية الفرعية الأولى (H1): بلغ معامل الانحدار لمعدل دوران الأصول الثابتة 0.645042 بمستوى احتمالية 0.000 مما يعني أنه يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران الأصول الثابتة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

2. الفرضية الفرعية الثانية (H2): بلغ معامل الانحدار لمعدل دوران الأصول الثابتة -0.311667 بمستوى احتمالية 0.000 مما يعني أنه يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لمعدل دوران صافي الأصول المتداولة على ربحية المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

ومنه فإن معادلة الانحدار التجميعية «Pooled Regression Model (PM)» المحسوبة باستخدام بيانات البائل تأخذ الشكل التالي:

$$Y = -0.311667X_1 + 0.645042X_2 + 0.178317$$

حيث أن المؤسسات وفي حالة تسجيل معدلات دوران أصول ثابتة ومتداولة منعدمة فإنه يؤدي إلى تسجيل خسارة تعادل 0.178317 وحدة على مستوى مؤشر الربحية، وكلما ارتفع معدل دوران الأصول الثابتة بوحدة واحدة أدى ذلك إلى ارتفاع مؤشر ربحية المؤسسات محل الدراسة بـ: 0.645042 وحدة، في حين أن ارتفاع معدل دوران الأصول المتداولة بوحدة واحدة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض مؤشر ربحية المؤسسات بـ: 0.311667 وحدة.

الخاتمة -

ترتبط التغيرات الحادثة لمعدل دوران أصول المؤسسات بربحياتها وتؤثر عليها، ذلك أن زيادة معدل دوران الأصول الثابتة أو الأصول المتداولة والمدعومة بارتفاع قيمة المبيعات من شأنه أن يؤدي إلى تسجيل توسيع قيمة الأرباح المسجلة بالنسبة لإجمالي قيمة الأصول وهذا في ظل سيطرتها على التكاليف مع الحفاظ على قاعدة أن تتجاوز معدلات الزيادة في التكاليف معدلات الزيادة في الإيرادات، أما بخصوص المؤسسات الصناعية الجزائرية محل الدراسة فقد لوحظ تسجيل تباين في أثر دوران مكونات هيكل الأصول على أدائها من خلال مؤشر الربحية، حيث توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة ايجابية قوية وأثر ايجابي لمؤشر معدل دوران الأصول الثابتة على مؤشر الربحية دلالة على كفاءة المؤسسات فيما يخص إدارتها لأصولها الثابتة والتي تساهم في توليد مبيعات وتؤدي بالمقابل إلى التأثير إيجابا على ربحيتها.
- وجود علاقة سلبية متوسطة القوة وأثر سلبي لمؤشر معدل دوران الأصول المتداولة على مؤشر الربحية دلالة على عدم كفاءة المؤسسات فيما يخص إدارتها لأصولها المتداولة.
- يعود سبب عدم كفاءة المؤسسات المدروسة في إدارة أصولها المتداولة بالأساس إلى ارتفاع قيمة الاستثمار في أصولها المتداولة دون ترافق ذلك مع تسجيل مبيعات معتبرة.
- أن الأثر السلبي لمعدل دوران الأصول المتداولة يبقى أقل من الأثر الايجابي لمعدل دوران الأصول الثابتة، والذي يغطي الفجوة السلبية التي يسببها العامل الأول.
- أن المؤسسات وفي حالة عدم تسجيل أية مبيعات من شأنها أن تتحمل خسائر بقيمة يمكن تقديرها كنسبة من إجمالي الأصول.

اقتراحات الدراسة

بناء على النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة يتم تقديم بعض المقترحات والتي من شأنها المساهمة في تحسين ربحية المؤسسات الصناعية بالاعتماد على التحكم في معدلات دوران أصولها، نوردتها كالتالي:

- ضرورة تعديل قيمة الاستثمار في الأصول المتداولة على أن ترتبط هذه القيمة مع تسجيل مستويات مبيعات أكبر من المستويات السابقة قبل عملية التعديل.
- البحث في سبل زيادة المبيعات في ظل الإمكانيات الحالية للمؤسسات الأمر الذي من شأنه زيادة معدل دوران الأصول ومنه زيادة ربحيتها.
- ضرورة استخدام الأصول الغير مستغلة أو التنازل عنها عوض تحمل تكاليف الاحتفاظ بها دون أن تساهم ايجابيا في ربحية هذه المؤسسات.
- ضرورة توجيه اهتمام المؤسسة نحو التركيز على المنتجات التي تتسم بطلب ذو وتيرة زمنية قصيرة وحجم كبير الأمر الذي من شأنه تدعيم الاستفادة من مزايا الإنتاج بالحجم الكبير خاصة فيما يخص تخفيض نصيب المنتجات من التكاليف الثابتة، بالتزامن مع حدوث زيادة في قيمة المبيعات بصفة عامة فضلا عن تسجيل ارتفاع في معدلات دوران الأصول لاسيما الجارية منها، مما يؤدي إلى زيادة هامش الربح من المنتجات المباعة.
- على المؤسسات الصناعية الجزائرية الاستفادة من البحوث الأكاديمية المتعلقة بسبل تحسين أدائها الإنتاجي، بالإضافة إلى الاستفادة من تجارب المؤسسات الناجحة وكذا تلك التي واجهت تحديات مماثلة.

قائمة المراجع

I. المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1. حمزة حمود، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء والتنبؤ بالفضل، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
2. حنيفة بن ربيع، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية IAS/IFRS، الجزء الأول، الطبعة الثانية، منشورات كليك، المحمدية، الجزائر، 2015.
3. مجيد الكرخي، تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2014.

ثانيا: الرسائل العلمية

4. أحمد مصطفى البطران، العلاقة بين اللامساواة في توزيع الدخل والنمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية على مجموعة دول للفترة 1980 - 2010م)، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013م.
5. اليمين سعادة، استخدام التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها -دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة أجهزة القياس والمراقبة -العلمة،

سطيف - ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر -باتنة، 2008 - 2009.

ثالثا: الدوريات والمنشورات العلمية

6. الأساليب الحديثة للتحليل المالي وإعداد الموازنات لأغراض التخطيط والرقابة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات القاهرة، مصر، 2013.
7. جميل حسن النجار، مدى تأثير الرفع المالي على الأداء المالي للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة فلسطين -دراسة اختبارية- ، مجلة جامعة الأزهر بغزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد الخامس عشر، العدد الأول، جامعة الأزهر بغزة، فلسطين، 2013،
8. خالص صافي صالح، الربحية: مفاهيمها وصيغ التعبير عنها، مجلة العلوم التجارية، العدد الأول، المعهد الوطني للتجارة، الجزائر، 2002.
9. زكريا يحي الجمال، اختيار النموذج في نماذج البيانات الطولية الثابتة والعشوائية، المجلة العراقية للعلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة الموصل، العراق، 2012.
10. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية - ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007،
11. زهرة حسن العامري، السيد علي خلف الركابي، أهمية النسب المالية في تقويم الأداء - دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية - ، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد الثالث والستون، الجامعة المستنصرية، العراق، 2007.
12. عماد عبد الستار سلمان، استخدام النسب المالية في تحديد العوامل المؤثرة في ربحية المصارف التجارية -بحث تطبيقي في المصارف التجارية- ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد الثاني ولثلاثون، المجلد الثامن، جامعة البصرة، العراق، 2013، ص123.
13. عمار رفعت احمد قطب، طريقة التمويل وأثرها على الربحية (بحث تطبيقي)، مجلة كلية التراث الجامعة، العدد 10، بغداد العراق، 2011..
14. قياس وتقييم الأداء كمدخل لتحقيق جودة الأداء المؤسسي، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، مصر، 2009.

رابعا: القوانين والتشريعات

15. المرسوم التنفيذي رقم 05 - 156 المؤرخ في 20 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 ماي سنة 2008م، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07 - 11 المؤرخ في 15 ذي القعدة عام 1428 هـ، الموافق لـ: 25 نوفمبر سنة 2007 م، المتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 27، المؤرخة في 22 جمادى الأولى عام 1429 هـ، الموافق لـ: 28 ماي سنة 2008م.
16. القرار المؤرخ في 23 رجب عام 1429 هـ، الموافق لـ: 26 جويلية 2008م المحدد لقواعد التقييم والمحاسبة والكشف المالية وعرضها وكذلك مدونة الحسابات وقواعد سيرها،

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخة بتاريخ 28 ربيع الأول عام 1430 هـ، الموافق لـ: 25 مارس سنة 2009م.

II. المراجع باللغة الأجنبية

Firstly: Books

17. Erich A. Helefert, D.B.A, Financial Analysis Tools And Techniques: A Guide For Managers, Mcgraw-Hill Publisher, New York, Usa, 2001.
18. Jerry J. Weygandt & Others, Financial Accounting, 9 Edition, Published By John Wiley & Sons, United States Of America, 2014.
19. Ľubica Lesáková, Uses And Limitations Of Profitability Ratio Analysis In Managerial Practice, 5th International Conference On Management, Enterprise And Benchmarking, Keleti Faculty Of Business And Management, Óbuda University, Budapest, Hungary, June 1-2, 2007.
20. Manuel Arellano, Panel Data Econometrics, Published By Oxford University Press, Oxford, United Kingdom, 2004.
21. Marc J. Epstein, Jean-Franc, Ois Manzoni, Performance Measurement And Management Control: Superior Organization Performance, Published By Elsevier Ltd, Netherlands, 2004.
22. Reza Zanjirani Farahani And Others, Supply Chain And Logistics In National, International And Governmental Environment - Concepts And Models-, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, Berlin Germany, 2009.
23. Sayrs, Lois W, Pooled Time Series Analysis, Published By Sage Publications, Inc, Iowa City, Usa, 1989.

Secondly: Scientific Journals

24. Anas Ali Al-Qudah & Others, The Relationship Between The Investment In Current Assets And Profitability & Liquidity, Journal Of Finance And Investment Analysis, Vol. 4, No. 4, Scienpress Ltd, United Kingdom, 2015.
25. Waqas Bin Khidmat, Mobeen Ur Rehman, Impact Of Liquidity & Solvency On Profitability Chemical Sector Of Pakistan, Economics Management Innovation Journal, Vol. 6, Issue 3, University College Olomouc, Czech Republic, 2014.



متطلبات تحقيق الإبداع في منظمات الأعمال

- شركة M3 نموذجاً -

جبار بوكثير، و حميدة زرقوط

جامعة أم البواقي، الجزائر.

hamidazergout@yahoo.fr djebarkouketir@yahoo.fr ----

ملخص-

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الإبداع في منظمات الأعمال باعتباره مطلباً أساسياً من متطلبات التغيير والتميز في ظل التحديات العالمية الراهنة، وذلك من خلال الوقوف على مفهومه، أهميته وأهم مقومات ومتطلبات تحقيقه، ثم التطرق إلى فلسفة الإبداع المنتهجة في إحدى الشركات الرائدة في ثقافة الإبداع وهي شركة 3M باعتبارها نموذجاً عملياً ناجحاً يراود الاستفادة منه لتوجيه القيادات في منظمات الأعمال نحو ضرورة تبني الإبداع وتعزيزه.

الكلمات المفتاحية-

إبداع، مقومات الإبداع، ثقافة الإبداع.

Creativity In Business Organizations Between The Inevitability
Of Adoption And Earn The Challenge.

- M Model3 -

Abstract

The Aim Of This Study Is To Highlight The Reality Of Creativity In Business Organizations As A Fundamental Requirement Of Change And Excellence In Light Of The Current Global Challenges, And This Through The Stand On The Concept, Importance And The Most Important Requirements For Achieving Creativity, And Then To Stand On The Philosophy Of Creativity Adopted By One Of The Leading Companies, Which Dedicated The Culture Of Creativity, Namely 3m Company, As A Successful Practical Model Intended To Guide The Leaders Of Business Organizations Towards To Necessity Adopt And Strengthen Creativity.

Key Words -

Creativity, Creativity Requirements, Culture Of Creativity.

مقدمة -

إن توجه العديد من صناع القرار في منظمات الدول المتقدمة نحو السعي إلى التطوير المستمر، وخلق فرص للتميز والإبداع لدى مواردها البشرية سواء كانوا قادة أم أتباع، بهدف مواكبة الأوضاع الراهنة، من خلال عمليات التغيير والبحث المتواصل عن كل ما من شأنه تحقيق المزيد من التميز، الكفاءة والفعالية، هذا ما لا يمكن تحقيقه إلاّ بجهود إبداعية متميزة ضمن بيئة تنظيمية محفزة، ناهيك عن قناعتهم بإحداث تحولات جذرية في المجال الإداري بما يتماشى ومتطلبات العصر الحالي.

ويعد الإبداع من بين أهم المداخل أو المجالات الإدارية التي تتأثر بالتغيرات والتحديات التي تواجه المنظمات على اختلاف أنواعها، كونه يُعنى بالتنغم الإيجابي بين أهداف كل من التنظيمات ومصالح الأفراد على حد سواء ، إلا أنّ هذا المجال لم يأخذ بُعد مكانته المطلوبة لدى المنظمات في الدول النامية، والتي مازالت تعتمد على المنهج التقليدي في حل مشاكلها ومواجهة تحدياتها ورسم سياساتها الإستراتيجية، بيد أنّ معظم القرارات الإستراتيجية المتخذة غالبا ما تكون مركزية تفتقر تماما لإشراك باقي أعضاء المنظمة على اختلاف مستوياتهم الإدارية.

بناءً على ما سبق، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على متطلبات تحقيق الإبداع في منظمات الأعمال، باعتباره مطلباً أساسياً للتميز في محيطٍ تسود فيه تغيرات متسارعة، فالمنظمات التي لا تعتبر الإبداع هدفاً استراتيجياً يكون مصيرها في غالب الأحيان نحو التدهور والانهيار وربما الزوال.

إشكالية الدراسة.

تشير العديد من الدراسات المتخصصة في مجال الإدارة والتسيير أنّ الفجوة الأساسية بين الدول المتقدمة والدول النامية ليست فجوة مالية أو تكنولوجية فحسب، إنما هي أيضاً فجوة إدارية كذلك، وتشمل هذه الفجوة ندرة الإطارات والكفاءات الإدارية المبدعة والمؤهلة لأداء مهامها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية، فالدول المتقدمة لم تصل إلى ما وصلت إليه من رقي وتقدم علمي معرفي، وتطور تكنولوجي، إلاّ نتيجةً لإبداع أفرادها ومنظماتها على حد

سواء، وحتى تتمكن الدول النامية من اللحاق بركب التقدم الذي تشهده تلك المجتمعات، ومن ثم تحقيق التوازن بين المتطلبات المتنافسة أو المتناقضة لبيئاتها الداخلية والخارجية، لابد لها من وضع أو تبني سياسات أو أساليب جديدة تشجع فيها الإبداع وتحفز المبدعين، من خلال إيجاد مناخ تنظيمي مناسب لتطوير وتنمية الإبداع.

ومنه، يمكن صياغة إشكالية الدراسة في التساؤل التالي :

كيف يمكن تحقيق الإبداع في منظمات الأعمال في ظل التحديات الراهنة ؟

هذا التساؤل، يقود بدوره إلى طرح جملة من التساؤلات الفرعية التي

مفادها :

1. ما المقصود بالإبداع ؟ وما هي متطلبات تحقيقه في منظمات الأعمال ؟

2. كيف يمكن الاستفادة من تجربة شركة 3M باعتبارها نموذجاً ناجحاً

في تحقيق الإبداع ؟

للإجابة عن إشكالية الدراسة والتساؤلات الفرعية المندرجة ضمنها، سيتم

تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور رئيسية هي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإبداع.

المحور الثاني: مقومات الإبداع وسبل تفعيله في منظمات الأعمال.

المحور الثالث: قراءة تحليلية لتجربة شركة 3M في تحقيق الإبداع.

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للإبداع.

يُعد مجال الإبداع من بين المجالات المعقدة التي لم تنل نصيبها من

البحث بصفة منهجية إلا في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وقد أشار العالم

النفسي "GELFOORD" إلى أن هذا النوع من الدراسات لم يكن ضمن بؤرة

اهتمام الفكر الإداري الغربي إلا بعد الخمسينيات من القرن الماضي.

وقصد الوقوف على الجوانب المختلفة للإبداع، سيتم في هذا المحور التطرق

إلى: مفهومه ؛ أهميته ؛ مستوياته ثم أهم مراحل العملية الإبداعية.

أولاً: مفهوم الإبداع.

يعتبر مصطلح الإبداع من أكثر المصطلحات شيوعاً وحداثة في أدبيات

الإدارة، لذا فقد اجتهد العديد من المفكرين في تقديم مفهوم شامل له، ونظراً

للتعدد الظاهرة الإبداعية، وتعدد المجالات التي انتشر فيها مفهوم الإبداع، فقد

تعددت تعريفاته بتعدد المداخل والمنطلقات الفكرية للباحثين والمختصين في مجال الإدارة أو المجالات ذات الصلة.

فهناك من أسند في تعريفه للإبداع على مراحل العملية الإبداعية، كتعريف "ROBBINS" الذي يرى بأنّ الإبداع هو تلك العملية التي تؤدي إلى خلق أو إنشاء فكرة، وتحويلها لمنتج أو خدمة جديدة، أو طرائق وأساليب جديدة في العمل.¹

وهناك من ركز في تعريفه للإبداع على الإنتاج الإبداعي وحل المشكلات، كتعريف "ALEXANDER ROCHK" الذي يشير إلى أنّ الإبداع هو الوحدة المتكاملة لمجموعة العوامل الذاتية والموضوعية، التي تقود إلى تحقيق إنتاج جديد وأصيل ذو قيمة للفرد أو الجماعة.²

كما أستند البعض الآخر في تعريف الإبداع على السمات الشخصية للمبدع، كتعريف "GELFOORD" الذي يعتبر بأنّ الإبداع يُعد قدرات عقلية تتطلب توفر مجموعة من العوامل المحفزة والدافعة عند الفرد، كالميل نحو التفكير المطلق وتحمل الغموض، ناهيك عن توفر عدد من العوامل الانفعالية كالمخاطرة، الاكتفاء الذاتي، الاستقلال في التفكير، الثقة في النفس وغيرها.³

من جهة أخرى، ركز بعض الباحثين في تعريف الإبداع على أنّه سلوك، كتعريف "بارنيز" الذي يرى بأنّ الإبداع هو نمط من السلوك المميّز الفريد الضالّ في إدراك المواقف المحيرة وفي إيجاد حلول لها، كما وقد أسند البعض الآخر في تعريفهم للإبداع على الإمكانيات الإبداعية أو الاستعدادات النفسية

¹ عبد الله كاظم، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، العدد 03، 2008، ص: 66.

² بلهادي سعيدة، تعمية الإبداع الإداري في الأداء المتميز بين القادة و المرؤوسين، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر، 2008، ص: 120. أنظر الموقع:

<http://biblio.univ-alger.dz>, Consulté le : 19/07/2017.

³ محمد بزيغ حامد بن تويلي العازمي، القيادة التحويلية وعلاقتها بالإبداع الإداري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2006، ص- ص: 47 - 48. أنظر الموقع:

<http://repository.nauss.edu.sa>, Consulté le : 21/07/2017.

الكامنة للإبداع كما تكشف عنها الاختبارات النفسية، حيث عُرِفَ الإبداع على هذا الأساس بأنه الاستعداد الكامن للتفوق أو التميز.⁴

وتجدر الإشارة إلى أنه وبالرغم من اختلاف وتعدد المداخل المعتمدة في تعريف الإبداع، إلا أنها جميعاً تشترك في نقطة جوهرية واحدة أساسها أن الإبداع هو عملية إنتاج وتوليد أفكار جديدة خلاقة، فهو يتعلق بكسر الافتراضات السابقة و إيجاد صلات جديدة بالأفكار الجديدة المهمة.

ثانياً: أهمية الإبداع.

إن ما توصلت إليه اليوم المنظمات والشركات العالمية العملاقة من ابتكارات واختراعات مميزة، ساهم في رفع أرقام أعمالها وزيادة حصتها السوقية، كشركة GOOGLE و MICROSOFT و SAMSUNG و APPLE و 3M وغيرها من الشركات الرائدة لم يكن وليد الصدفة، بل يعود ذلك أساساً إلى مدى وعي قياداتها بالإدارة المحكمة للإبداع (CREATIVITY) باعتباره المنطلق الفعلي لعملية الابتكار (INNOVATION) إذ لا ابتكار دون إبداع، ناهيك عن سعيهم المتواصل لاستقطاب الأشخاص المبدعين، وتنمية القدرات والمهارات الإبداعية للعاملين لديها وتهيئة المناخ التنظيمي لتحفيزهم على توليد الأفكار الجديدة الخلاقة (أي خلق الإبداع)، ومن ثم تحويل تلك الأفكار إلى واقع عملي ملموس (أي الابتكار).

من خلال هذا الطرح، تتضح أهمية الإبداع في تحقيق أهداف أي منظمة تبحث عن التفوق والتميز والريادة في مجال عملها، وذلك من خلال مساهمته في تنمية القدرات الفكرية والعقلية لكوادرها البشرية وصقل خبراتها علمياً وعملياً، من خلال إتاحة الفرصة أمامها للبحث عن الجديد في مجال العمل والتحديث المستمر لأنظمتها بما يتماشى مع التطورات الحديثة، فضلاً عن مساهمته أيضاً في الارتقاء بمستوى أدائها وأداء العاملين لديها، لاسيما عندما يدرك صناع القرار في المنظمة أن هناك تفاوتاً بين أدائها الفعلي وأدائها المرغوب، كما يلعب الإبداع أيضاً دوراً هاماً في إحداث تغييرات إيجابية في بناء المنظمة وتسهيل عملياتها الإدارية الإبداعية بكفاءة وفاعلية، كما أنه يساهم في تطوير

⁴ محمد بزيغ حامد وبن تويلى العازمي، مرجع سابق، ص: 48.

الخطط والإستراتيجيات اللازمة لتحقيق أهدافها، ويساعدها على التكيف والتفاعل مع متغيرات البيئة المحيطة بها، وتحسين المناخ العام لاتخاذ القرارات بما يضمن تحسين إنتاجيتها واستغلالها الأمثل لمواردها المالية المتاحة، وإيجاد الحلول الإبداعية الجديدة للمشكلات القائمة أو المتوقعة بطريقة مبتكرة توفر الوقت، الجهد والتكلفة.

ثالثاً: مستويات الإبداع.

اتفق العديد من الباحثين على تصنيف الإبداع إلى ثلاثة مستويات، هي:⁵

1. **الإبداع على المستوى الفردي:** وهو ذلك الإبداع الذي يحققه الأفراد الذين يتمتعون بقدرات وسمات إبداعية كالذكاء والموهبة، أو من خلال خصائص مكتسبة كحل المشاكل مثلاً، ولقد حدد الباحث ROBY صفات المبدع في الخصائص التالية: الالتزام بهدف محدود والعمل على تقديم الأفكار، تشجيع تبادل الأفكار والنقد الذاتي، التحرر من النزعة التقليدية والتوجه نحو الأصالة، شفافية التعامل مع المشكلات، ووضوح الرؤية.

2. **الإبداع على مستوى الجماعة:** وهو ذلك الإبداع الذي يتم تحقيقه أو التوصل إليه من قبل الجماعة، ويكون هذا الإبداع في هذا المستوى أكثر فعالية من الإبداعات الفردية، نتيجة التفاعل والتعاون فيما بينهم ومساعدة بعضهم البعض لتطبيق الأفكار التي يحملونها، ويتأثر إبداع الجماعة بما يلي: الرؤيا والمشاركة الآمنة، الالتزام بالتميز في الأداء، تشجيع وتحفيز الإبداعات الفردية... الخ

3. **الإبداع على مستوى المنظمة:** بحكم أنّ المنظمة تتكون من جماعات وأفراد عاملين، فإنّ الإبداع على هذا المستوى يشبه إلى حد كبير الإبداع على مستوى الجماعة، وهو يعد أساس نمو المنظمة، لذا غالباً ما يكون أداء وعمل هذه المنظمات متميزاً، نموذجياً ومثالياً للمنظمات الأخرى، كشركة M3 مثلاً. وعلى مستوى المنظمات تم تقسيم الإبداع إلى صنفين أساسيين، هما:

1. **الإبداع الإداري:** عرّفه ROGERS بأنه عبارة عن كل عملية ينشأ عنها ناتج جديد، نتيجة التفاعل بين الأفراد في المنظمة، باستخدام أسلوب

⁵ مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1،

جديد يحقق التميز والتفوق ويعطي مرونة أكبر داخل المنظمة.⁶ وعموما يتعلق الإبداع الإداري بشكل مباشر بالهيكل التنظيمي والعملية الإدارية في المنظمة، وبشكل غير مباشر بنشاطات المنظمة الأساسية، كما عُرّف الإبداع الإداري أيضا بأنه إجراء يهدف إلى التغير الأفضل في العملية الإدارية أو في الثقافة المؤسسية الناشئ عن مبادرات، إما من المدير أو المرؤوس في المنظمة، ويتم تبنيها من قبل الإدارة العليا، أو أي أسلوب إداري يشجع العاملين في المنظمات على تقديم الأفكار الإبداعية ودعمها وتبنيها.⁷

2. الإبداع التقني (التكنولوجي): أثبتت الدراسات أنّ الإبداع الفني أو التكنولوجي - وهو الأهم في نظر الاقتصاديين عموما - أساسه الإبداع الإداري. فإذا كانت المنظمات تعاني من القصور الذاتي تنظيما، فلا يمكنها أن تقتحم مطلقا مجال الإبداع التكنولوجي، أو حتى تطوير أساليب تسييرها داخليا على الأقل، وقد عرّف AKER BLOM الإبداع التقني بأنه مجموعة من الخطوات العلمية والتقنية والتنظيمية والمالية والتجارية بما فيها الاستثمارات في المعرفة الجديدة، والتي تكون معدة لتقود إلى تنفيذ العمليات والمنتجات الجديدة والمحسنة من الناحية التقنية.⁸

⁶ مرزوقي مرزوقي ومسعود صديقي، التفكير الإبداعي للإدارة والتغيير في المنظمة، الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ص: 02. أنظر الموقع:

<https://manifest.univ-ouargla.dz/documents>, Consulté le : 15/07/2017.

⁷ طارق عبد الرؤوف محمد عامر، خصائص ومقومات ومستويات الإبداع الإداري وأساليبه ومعوقاته وكيفية التغلب عليها - تصور مقترح، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة - الواقع والتحديات، كلية العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية / الجزائر، يومي 14 - 15 فيفري 2017، ص: 64.

⁸ عمر وصفي عقلي، محمد ناصر الدين ناصر، دور الخصائص التنظيمية في دعم الابتكار الإنتاجي للمشروعات الاستثمارية - دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، مجلة تنمية الرافين، جامعة الموصل، العراق، العدد 106، المجلد 34، 2012، ص: 161.

هذا من زاوية، ومن زاوية أخرى، صنف بعض الباحثين الإبداع إلى خمس مستويات أساسية، كتلك التي توصل إليها الباحث كالفن تايلور الذي قاد مؤتمرات جامعة يوتا لدراسة الإبداع، حيث يعبر كل مستوى من تلك المستويات على مدى قدرة الإداري المبدع على الاستنباط والاستنتاج والتحليل والربط بين العلاقات، ومدى نضج تفكيره الإبداعي وكيفية تطبيقه العملي للأفكار المبدعة بفعالية. ويمكن إيجاز هذه المستويات فيما يلي:⁹

1. **الإبداع التعبيري (EXPRESSIVE CREATIVITY):** يُعنى هذا المستوى من الإبداع بتطوير فكرة أو أفكار معينة إلى نواتج فريدة مميزة بغض النظر عن نوعيتها أو جودتها، وما يميز النابغين في هذا المستوى هو صفة التلقائية وصفة الحرية، وغالبا ما يكون المبدع من هذا النوع في مجالات الفن والأدب والثقافة.

2. **الإبداع الإنتاجي (PRODUCTIVE CREATIVITY):** ينتج هذا النوع من الإبداع عن نمو المستوى التعبيري والمهارات، مما يترتب عنه القدرة على إنتاج أعمال كاملة بأساليب حديثة ومتطورة غير مكررة وغير مستوحاة من عمل الآخرين، وغالبا ما يكون هذا النوع من الإبداع في مجال إنتاج منتجات كاملة بمختلف الأنواع والأشكال.

3. **الإبداع الابتكاري (INNOVATIVE CREATIVITY):** يتطلب هذا النوع من الإبداع المرونة في إدراك علاقات جديدة غير مألوفة بين أجزاء منفصلة موجودة مسبقا، ومحاولة ربط أكثر من مجال علمي مع بعض، أو دمج معلومات قد تبدو غير مترابطة مع بعضها البعض، بهدف الحصول على شيء جديد ذو قيمة ومعنى، وتسمى هذه العملية بالتركيب كاختراع آلة أو استخدام أساليب تشغيلية جديدة.

4. **الإبداع التجديدي (INVENTIVE CREATIVITY):** وهو يُعنى بمدى قدرة الإداري المبدع على اختراق قوانين ومبادئ مدارس فكرية ثابتة، وتقديم منطلقات وأفكار جديدة، فضلا عن ضرورة تمتعه بقدرة قوية على

⁹ طارق محمد السويدي، محمد أكرم العدلوني، **مبادئ الإبداع**، قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الرياض، 2004، ص- ص: 30- 33.

التصوير التجريدي للأشياء، مما ييسر للمبدع تحسينها وتعديلها، بغية زيادة قدرة المبدع على تقديم منتج جديد أو وضع نظرية إدارية جديدة.

5. **الإبداع الانبثاقي (EMERGENCE CREATIVITY):** وهو يمثل أعلى وأرقى مستويات الإبداع، وفيه يتحقق الوصول إلى مبدأ جديد تماما في أكثر المستويات وأعلاها تجريدا، ويترتب عن هذا النوع من الإبداع إيجاد وفتح آفاق جديدة لم يسبق إليها أحد.

رابعا: مراحل الإبداع.

اجتهد العديد من الباحثين في تحديد المراحل التي تجتازها العملية الإبداعية، غير أن معظمهم يعتبرون أن أي تصنيف لهذه المراحل يكون غير دقيق، ذلك لأن الإبداع لا يُسير بالضرورة عبر خطوات ومراحل مرتبة ومتتالية، بل هو عملية مستمرة ومتداخلة في مختلف اللحظات، لكن هذا لا يلغي بالضرورة أهمية إدراك أن العمل الإبداعي قد يمر عبر مراحل منظمة أيضا لا يشترط فيها الترتيب والتوالي فقد تتداخل أثناء العملية الإبداعية.

وعموما، يعد نموذج والاس " WALAS " أكثر النماذج شهرة وتداولاً بين الكتاب، حيث صنف خطوات العملية الإبداعية ضمن أربعة مراحل أساسية، هي:¹⁰

1. **مرحلة الإعداد (PREPARATION):** في هذه المرحلة تحدد المشكلة وتفحص من جميع جوانبها وتجمع المعلومات من الخبرة ومن الذاكرة ومن القراءات ذات العلاقة، ويربط بعضها ببعض بصور مختلفة يمكن من خلالها تناول موضوع الإبداع أو تحديد المشكلة.

2. **مرحلة الاحتضان (INCUBATION):** في هذه المرحلة يكون التفكير الواعي أو العقل ليس عاملاً هاماً، فالأفكار الجديدة تكون مختزنة تحت مستوى الوعي النفسي أو العقلي منذ مرحلة التحضير السابقة، وهذه المرحلة قد

¹⁰ محمد الفاتح ومحمود بشير، **الإبداع الإداري في المنظمات - مفاهيم ومتطلبات أساسية في ظل الاتجاهات والمفاهيم الإدارية الحديثة**، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة - الواقع والتحديات، كلية العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 14 / 15 فيفري 2017، ص: 25.

تستغرق مدة طويلة أو قصيرة، كما أنّها تمثل أهم وأدق مراحل الإبداع لأنها تشهد العديد من التداخل والترابط والتفاعل، وتحدث فيها محاولات كثيرة لمعرفة الحقيقة، حيث تعتبر مرحلة تفاعل بين شخصية المبدع ومعلوماته وموضوع بحثه ومرحلة تفرغ الحلول وبدائلها.

3. **مرحلة الإشراق أو الإلهام (ILLUMINATION):** تتضمن هذه المرحلة إدراك الفرد العلاقة بين الأجزاء المختلفة للمشكلة، وانبثاق شرارة الإبداع أو ما يعرف باللمحة الإبداعية (CREATIVE FLASH) أي اللحظة التي تتولد فيها الفكرة الجديدة التي تؤدي بدورها لحل المشكلة، كما تتجسد فيها حالات أو خصائص الإبداع الذاتية التي تمثل فاصلاً فعلياً بين ما يمكن أن يقوم به أي باحث وبين ما يقوم به المبدعون، فالمرحلتان السابقتان بقدر أهميتهما وصعوبتهما، إلا أنّهما في الواقع مرحلتين يمكن لأي باحث المرور بهما، أما هذه المرحلة فلا يمر بها إلا المبدعون.

4. **مرحلة التحقق (VERIFICATION):** وهي آخر مرحلة من مراحل الإبداع، والتي يتعين فيها على الفرد المبدع اختبار الفكرة المبدعة وإعادة النظر فيها، وعرض جميع أفكاره للتقييم، وهي تمثل مرحلة التجريب للفكرة الجديدة المبدعة، ولهذه المرحلة وظيفة مشابهة لمرحلة التحضير ألا وهي تركيز العمل الواعي على حل المشكلة.

المحور الثاني: مقومات الإبداع وسبل تفعيله في منظمات الأعمال.

إن تحقيق الإبداع في منظمات الأعمال يتطلب بلورة مختلف الاتجاهات الفكرية في منهج علمي منظم، قائم على أسس ومبادئ محددة أساسها الإبداع ضمن بيئة تنظيمية محفزة، وللوقوف على ذلك، سيتم في هذا المحور تسليط الضوء على أهم المهارات أو القدرات الإبداعية الواجب توفرها في الإداري المبدع، ومن ثمّ الإشارة إلى أهم المبادئ أو الركائز الأساسية للإبداع وسبل تفعيله في المنظمة.

أولاً: مهارات الإبداع.

أثبتت العديد من الدراسات، أنّ الأفراد المبدعين باعتبارهم رأس المال الفكري في المنظمة، هم الذين تتوفر لديهم مجموعة من القدرات أو المهارات الأساسية

التي تميزهم عن غيرهم، ومن بين أهم المهارات الإبداعية التي لاقت إجماعاً من قبل الباحثين، ما يلي:¹¹

1. **الطلاقة (FLUENCY):** وهي القدرة على إنتاج أكبر قدر من الأفكار والجمل والألفاظ ذات المعاني، والتوصل إلى أفكار ترتبط بفكرة معينة، وإنتاج تصورات ترتبط بموقف ما في فترة زمنية محددة، والطلاقة أنواع أهمها:

﴿ **الطلاقة الفكرية:** أي القدرة على إنتاج أكبر قدر ممكن من الأفكار في فترة زمنية محددة؛

﴿ **الطلاقة اللفظية:** أي القدرة على إنتاج أكبر قدر ممكن من الألفاظ والجمل ذات المعاني المختلفة؛

﴿ **الطلاقة التصورية:** أي القدرة على إنتاج تصورات ترتبط بموقف معين؛

﴿ **طلاقة التداعي:** أي القدرة على التوصل إلى أفكار ترتبط بفكرة معينة.

2. **المرونة (FLEXIBILITY):** وهي القدرة على النظر إلى المشكلة من عدة زوايا لإنتاج أكبر عدد من الأفكار المختلفة، وعدم التفكير داخل حدود وأطر ثابتة، للوصول إلى كل ما هو جديد، فالمرونة تشير إلى مدى قدرة المبدع على الانتقال من موقف إلى آخر والتعامل مع جميع هذه المواقف، مع القدرة على إعطاء استجابات متنوعة، وتعديل سلوكياته بهدف التوصل إلى حل المشكلات التي تواجهه، والمرونة أنواع منها:

﴿ **المرونة التلقائية (العفوية):** أي قدرة المبدع على إعطاء استجابات متنوعة تنتمي إلى فئة أو مظهر محدد؛

﴿ **المرونة التكيفية:** أي قدرة المبدع على تغيير فئة وطريقة الاستعمال، وبناء أساليب جديدة في التعامل مع المشكلة.

3. **الأصالة (ORIGINALITY):** وهي تعد أعلى درجات الإبداع، وتشير إلى مدى قدرة المبدع على إنتاج أفكار جديدة لم يفكر أحد بها من قبل، أي غير مقلدة، تخرج عن المألوف والمتوقع، بشرط أن تكون ذات قيمة على مستوى الفرد أو المنظمة أو المجتمع، فالمبدع الأصيل بهذا المعنى لا يكرر أفكار الآخرين مطلقاً، والأصالة تختلف عن الطلاقة والمرونة من حيث:

¹¹ طارق عبد الرؤوف ومحمد عامر، مرجع سابق، ص - ص: 66 - 68.

٣٣ تعتمد الأصالة على جودة ونوعية وقيمة الأفكار، فهي لا تشير إلى كمية الأفكار الإبداعية التي يولدها الفرد كما في الطلاقة؛
 ٣٤ الأصالة لا تشير إلى رفض الفرد تكرار تصوراته أو أفكاره هو شخصيا كما في المرونة، وإنما تشير إلى الرفض والابتعاد عن تكرار أفكار الآخرين وعدم الخضوع للأفكار الشائعة.

4. الحساسية للمشكلات (SENSITIVITY TO PROBLEMS): أي القدرة على رؤية الكثير من المشكلات في نفس الوقت، وتحديدتها تحديداً دقيقاً، ويتطلب الإحساس بالمشكلة من المبدع القدرة على الرؤية الواضحة لأبعاد المشكلة، ومراقبة نواحي القصور والثغرات في الأفكار الشائعة، ورؤية الأسباب واستيعاب كافة النتائج التي تظهر، من خلال الفهم العميق للدور المناط أو الموضوع قيد الدراسة، لأنه كلما زاد التعمق في المشكلة، أدى ذلك إلى التوصل إلى أفكار جديدة ومفيدة في آن واحد.

5. مواصلة الاتجاه نحو الهدف (MAINTAINING OF DIRECTION): أي القدرة على التركيز المصحوب بالانتباه طويل الأمد، واستمرار حماسه واتجاهه نحو الهدف، وتخطيه لأية عقبات تعيق طريقه، أي عدم التنازل عن الهدف، والإصرار على تتبعه والسير في اتجاهه، ومحاولة تحقيقه بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى تمتع بعض الأفراد بمهارات وقدرات إبداعية أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها كقبول المخاطرة، القدرة على التحليل والربط، القدرة على الاستنباط والتقييم وغيرها...

ثانياً: مبادئ الإبداع.

وضع العديد من علماء الإدارة ومدراء الشركات والمنظمات العالمية مجموعة من الآراء الرائدة في مجال الإبداع والابتكار، وحتى تكون المنظمات متطورة وأساليبها مبدعة وخلاقية، ينبغي لها مراعاة بعض المبادئ والركائز الأساسية، والتي يمكن إجمالها عموماً في النقاط التالية:¹²

¹² شامي بن محمد الظاهري، استراتيجيات التفكير الإبداعي للقادة، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي المديرية العامة لحرس الحدود، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2011، ص- ص: 07- 09. أنظر الموقع:

1. **إفساح المجال لأية فكرة لكي تولد وتنمو:** مادامت في الاتجاه الصحيح وفي خدمة الصالح العام، مع ضرورة منح العاملين حرية كبيرة للإبداع، على أن تتركز هذه الحرية في المجالات الرئيسية للعمل وتصب في تحقيق الأهداف الأهم؛
2. **الاهتمام بتشجيع ورعاية العاملين وتنمية قدراتهم الإبداعية:** باعتبارهم مصدر قوة أية منظمة ومحرك نجاحها وإبداعها، بغية الارتقاء بمسارها وجعلها في الصدارة، على أن تتم مكافأة العاملين على أساس الجدارة واللياقة؛
3. **إتاحة الفرص أمام العاملين للمشاركة في اتخاذ القرارات وتحقيق النجاحات للمنظمة:** وذلك كفيل بأن يبذلوا قصارى جهدهم لأداء مهامهم على أحسن وجه، كون المنظمة ما هي إلا مجموعة جهود أعضائها وتضافرهم؛
4. **التخلي عن الروتين واللامركزية في التعامل:** مما سيسهم في تنمية القدرات الإبداعية، وهي تساوي ثبات القدم في سبيل التقدم والتفوق والنجاح، وتحويل العمل إلى شيء ممتع لا وظيفة فحسب، وذلك بأن يتم تحويل النشاط إلى مسؤولية، والمسؤولية إلى طموح؛
5. **التجديد المستمر للنفس والفكر والطموحات:** وهذا لن يتحقق إلا إذا شعر الفرد بأنه يتكامل في عمله، وأنه يبني نفسه وشخصيته أيضاً، فهذا الشعور الحقيقي يدفعه لتفجير طاقاته الإبداعية الكامنة وتوظيفها في خدمة الأهداف المرجوة؛
6. **التطلع دائماً إلى الأعلى:** لأنه يحرك دوافع الأفراد نحو العمل، ويحفزهم على بذل المزيد من الجهد، ومن ثمَّ يجب السعي إلى تحقيق الأهداف بعيدة المدى باستمرار، لضمان مسيرة فاعلة ومستمرة ومتكاملة للعامل وللمنظمة؛
7. **الاستفادة من تجارب الآخرين وتقويمها:** وتبني الجيد منها وترك ما دون ذلك، مع وضع التعديلات اللازمة للأفضل؛
8. **عدم ترك الفكرة الجيدة التي تفتقد إلى آليات التنفيذ:** بل يجب أخذها بعين الاعتبار ومناقشتها، فالعديد من الأفكار الجديدة تتولد مع مرور الزمن، والمناقشة المتكررة لها قد يعطيها مقدرة على تنفيذها مستقبلاً؛

9. إعطاء التعلم عن طريق العمل أهمية كبرى: لأنّه الطريق الأفضل لتطوير الكفاءات وتوسيع النشاطات، ودمج الأفراد والوظائف؛

10. ضرورة إيمان الأفراد بأنّ أعمالهم الإبداعية ستعود بمنافع أكثر لهم وللمنظمة: كما أنها ستجعلهم محطّ رعاية أكثر واحترام أكبر.

هذا من زاوية ومن زاوية أخرى، فقد ساهم PETER DRUCKER في وضع جملة من المقومات والمبادئ الأساسية للإبداع، وهي عبارة عن حوصلة مجموعة أعمال أو دراسات، والتي يجب على المنظمات تبنيها لتحقيق الإبداع، وقد أطلق DRUCKER على هذه المجموعة من الممارسات (THE DO'S)، كما أنّه حدد أيضا مجموعة من الممارسات السلبية التي على المنظمات تجنبها، والتي أطلق عليها (THE DON'T'S)، وفيما يلي عرض موجز لأهم المبادئ أو الممارسات الواجب أخذها بعين الاعتبار:¹³

1. يقوم الإبداع الهادف المنظم بتحليل الفرص، فهو يبدأ بالتفكير بمصادر الفرص الإبداعية، وعلى الرغم من أهمية كل مصدر من هذه المصادر، إلّا أنّها تختلف من مجال لآخر، ومن وقت لآخر، لذا يجب دراسة وتحليل جميع هذه المصادر بشكل منتظم؛

2. عدم الاكتفاء بالتفكير في المشكلة، وإنما يجب أيضا مقابلة الأفراد والاستفسار منهم والاستماع إليهم، فللإبداع جانبان: جانب مفاهيمي، وآخر إدراكي حسي، فالمبدعون يجدون طريقة تحليلية لما يجب أن يكون عليه الإبداع للاستفادة من الفرص المتاحة، ثم يقومون بعدها بمقابلة العملاء أو المستخدمين لمعرفة توقعاتهم والقيم والحاجات الموجودة لديهم؛

3. حتى يكون الإبداع فعّالا، يجب أن يكون بسيطا ومركزا نحو حاجة محددة؛

¹³ طلال نصير ونجم العزاوي، أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليلة، الجزائر، يومي 18-19/5/2011، ص- ص: 04-05.

4. الإبداع الفعّال عادة يبدأ صغيراً، فهو لا يتطلب الكثير من الأموال والأفراد وغيرها من المصادر.

أما من أهم الأعمال أو الممارسات السلبية التي لابد من تجنبها فهي:¹⁴
1. المغالاة في التفكير وإظهار الذكاء للوصول إلى الإبداع بطريقة يصعب على الأشخاص العاديين التعامل معه؛

2. التنويع ومحاولة عمل عدة أشياء في نفس الوقت؛

3. محاولة الإبداع للمستقبل البعيد وليس للحاضر؛

ثالثاً: العوامل المساعدة على استثارة الإبداع وتفعيله في منظمة الأعمال.

تتطلب عملية تفعيل الإبداع في ظل التحديات التي تواجهها المنظمات اليوم أكثر من أي وقت مضى، ضرورة تهيئة المناخ التنظيمي الملائم وجعله أكثر انفتاحاً وتبادلاً للخبرات وتقبلاً للرأي الآخر، من حيث القدرة على تدعيم الكفاءات وتبني أفكارهم ودراساتها بشكل جاد، وبناء نظم حوافز غير تقليدية، وإشاعة ثقافة الإبداع في المنظمة لتنشيط التفكير الإبداعي وإعادة ترتيب الأولويات وجدولتها،¹⁵ والتخلص من الإجراءات الروتينية المعقدة التي تحول دون خلق أو توليد الأفكار الإبداعية.

وقد أوضحت العديد من الدراسات أنّ هناك عدداً من الممارسات الإدارية التي تؤثر في الإبداع، وفي هذا الشأن فقد استخلص "PETER DRUKER" ستة عوامل أساسية، على الإدارة المبدعة تبنيها باعتبارها محفزة للإبداع، وهي؛

¹⁴ طلال نصيرونجم العزاوي، مرجع سابق، ص- ص: 04- 05.

¹⁵ شريف أحمد حسن عباس، سلوكيات القيادة التحويلية وأثرها على الإبداع التنظيمي: دراسة تطبيقية على شركات تصنيع الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010، ص: 39.

التحدي، الحرية، الموارد، ملامح فرق العمل، تشجيع المشرفين ودعم المنظمة.¹⁶
وفيما يلي عرض موجز لهذه العوامل:¹⁷

1. **التحدي:** عن طريق تعيين الشخص المناسب في الوظيفة المناسبة والتي تتسل بخبراته ومهاراته، وذلك يؤدي إلى توقد شرارة الإبداع لديه، كما أن التسكين في المكان غير المناسب يؤدي إلى الإحباط والشعور بالتهديد؛

2. **الحرية:** ويراد بها منح الموظف الفرصة لكي يقرر بنفسه كيف ينفذ المهمة الموكلة إليه، أي أن يقوم بأداء عمله بالطريقة التي تروق له، فذلك ينمي الحافز الذاتي وحاجة الملكية لديه، فالحرية تُعد من العوامل الداخلية للشعور بالتملك وحب العمل والانتماء إليه، وفي الواقع نجد بعض المديرين يغيرون الأهداف باستمرار، أو أنهم يفشلون في تحديد الأهداف، وآخرين يمنحون الحرية اسما دون أي تطبيق، ويدعون أن الموظفين ليس لديهم المقدرة على التوصل لحلول إبداعية؛

3. **الموارد:** يعتبر الوقت والمال أهم موردين مؤثرين على الإبداع ، لذا يجب توزيعهما بعناية فائقة لإطلاق شرارة الإبداع لدى الجميع، وعلى العكس فإن توزيعهما بشكل غير عادل سيؤدي إلى تثبيط الهمم، كما أن مساحة المكان الذي يعمل فيه الموظف كلما كانت واسعة كلما حركت الخيال المبدع أكثر، غير أن معظم منظمات الأعمال للأسف تقتل الإبداع روتينيا، وذلك بسبب تبنيها لسياسة تحديد الزمن مما يستحيل معه إنجاز المهام؛

4. **ملامح فرق العمل:** كلما كان فريق العمل متآلفا ومتكاملا، كلما أدى ذلك إلى مزيد من صقل مهارات التفكير الإبداعي وتبادل الخبرات. ويكون ذلك من خلال:

للـ الرغبة الأكيدة للعضو في تحقيق أهداف الفريق؛

للـ مبادرة كل عضو إلى مساعدة الآخرين وخاصة في الظروف الصعبة؛

¹⁶ أحمد عزمي إمام، التنمية البشرية والإبداع الإداري: دراسة نظرية بتطبيق علمي معاصر،

المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، مصر، 2013، ص- ص: 176 - 177.

¹⁷ فواز محمد الفوز التميمي ومنير محمود عبد الرحيم سليمان، درجة ممارسة القادة

التربويين في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد للإبداع الإداري من وجهة نظرهم ،

مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 10، العدد 1، ص- ص: 106 - 107.

لضرورة تعرف كل عضو على المعلومات المتخصصة التي يحضرها الأعضاء الآخرون للنقاش.

لذا يجب على الإدارة إيجاد أو خلق فرق عمل جماعية، تتميز بالتنوع والاختلاف في وجهات النظر، فكلما كانت هناك موضوعات مختلفة ومتنوعة، فإن ذلك سيكسب أفراد الجماعة رؤى جديدة وتفكيراً إبداعياً مميزاً.

5. تشجيع المشرفين: حيث أن معظم المديرين دائماً مشغولون، وتحت ضغط النتائج يفوتهم تشجيع المجهودات المبدعة الناجحة وغير الناجحة، فلا بد من تحفيز الدافع الذاتي حتى يتبنى الموظف المهمة الموكلة له ويحرس عليها ويبدع فيها، والمنظمات الناجحة نادراً ما تربط بين الإبداع وبين مكافآت مالية محددة، فمن المفترض أن يقابل المدير أو المشرف الأفكار الإبداعية بعقل متفتح، وليس بالنقد أو بتأخير الرد أو بإظهار رد فعل يحطم الإبداع؛

6. دعم المنظمة: إن تشجيع المشرفين يُبرز الإبداع، ولكن الإبداع حقيقة يُدعم حينما يهتم به قادة المنظمة، الذين عليهم وضع نظام أو قيم مؤكدة لتقدير المجهودات الإبداعية، واعتبار أن العمل المبدع هو قمة الأولويات، كما أن المشاركة في المعلومات وفي اتخاذ القرارات والتعاون من القيم التي تُرعى الإبداع. ومن العوامل الباعثة أيضاً على عملية الإبداع والتي أوردتها WEST ما يلي:¹⁸

1. الرؤيا المستقبلية: عندما تكون الأهداف واضحة العمل، فإن أدائها وتحقيقها يكون فعالاً، لذلك كلما كانت الرؤيا واضحة كانت أكثر فاعلية وكانت أقوى في تسهيل عملية الإبداع؛

2. أمان المشاركة: غالباً ما يلجأ الأفراد إلى الجماعة من أجل الحماية من المسؤولية، وبالتالي فإن درجة المشاركة العالية في اتخاذ القرارات مرتبطة بالمقاومة الأقل للتغيير، والدرجة الأعلى من الإبداع؛

3. مناخ التميز: يقصد به توفير المناخ المناسب للإبداع، كتوفير نظام للرقابة، التعاون وقبول الآراء والمقترحات والاهتمام لتعظيم نوعية الأداء.

¹⁸ لطيف محمد علي، التفكير الإبداعي لدى المديرين وعلاقته بحل المشكلات الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011، ص- ص: 101 - 102.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى، يرى بعض الباحثين أنّ من أهم المقومات المؤسسية لحفز الإبداع وتحقيقه بالمنظمة، ما يلي:¹⁹

1. الاقتناع بأهمية الإبداع ودوره في المجتمع المعاصر؛
2. الاعتماد على التواصل الفكري والعلمي حول موضوع الإبداع، بغية الوصول إلى الفهم الصحيح لمعنى الإبداع ومجالاته؛
3. ربط مفهوم الإبداع على أنّه قيمة يجب إضافتها إلى نسق القيم التي يتم إكسابها للأفراد داخل المنظمة؛
4. تحديد مواصفات الفرد المبدع في المراحل المختلفة وعدم ربطها بمستوى التحصيل فحسب؛
5. جعل النظام والتنظيم أحد شروط الإبداع أو أحد الوسائل الكاشفة له لا المعوقة لظهوره أو كبت قدراته؛
6. ربط الوظائف القيادية في مختلف مستويات العمل بالقدرة على الإبداع؛

7. وضع أو رسم إستراتيجية واضحة المعالم تُعنى بالإدارة المحكّمة للإبداع. من خلال ما سبق يتضح أنّ، الظروف التي تعيشها منظمات الأعمال في الوقت الراهن يلزم إدارة هذه المنظمات بالعمل على تحقيق الإبداع لضمان بقائها واستمراريتها، وهذا ما عملت إدارة شركة M3 على تحقيقه خلال تجربتها في تحقيق الإبداع، وهو ما سيتم دراسته بنوع من التحليل خلال المحور الموالي.

المحور الثالث: قراءة تحليلية لتجربة شركة M3 في تحقيق الإبداع

تعتبر شركة M3 من منظمات الأعمال العالمية التي عملت على تحقيق الإبداع في مجال أعمالها، وقد استفادت بشكل كبير من هذه التجربة خاصة وأنها شركة تكنولوجية ذات أنشطة متنوعة، حيث استغلت من خلال هذه التجربة مهارات التفكير الإبداعي التي يتمتع بها موظفوها لابتكار العديد من المنتجات المتطورة، ومنه اكتسبت مكانة محترمة في الأسواق العالمية.

ومنه، سيتم خلال هذا المحور تحليل ولو بشكل موجز تجربة هذه الشركة في تحقيق الإبداع في مجال عمل هذه الشركة، من خلال النقاط التالية:

¹⁹ بلهادي سعيدة ، مرجع سابق، ص: 127.

أولاً: نبذة عن شركة M3.

شركة M3 هي شركة مساهمة عامة أمريكية، تأسست سنة 1902 من طرف خمسة رجال أعمال هم؛ هنري بريان، هيرمون كابل، جون دوان، ويليام ماكجوناغل ودانلي بود، كان اسمها السابق شركة التعدين والتصنيع مينيسوتا، مقرها في سانت بول، مينيسوتا بالولايات المتحدة الأمريكية، وشهدت الشركة عدة محطات تطويرية متتالية منذ نشأتها إلى يومنا هذا، في سنة 2013 تجاوزت أرباحها 6 مليار دولار أمريكي، وتوظف شركة M3 أكثر من 89 ألف عامل، وهي تنشط في أكثر من 30 وحدة عمل مقسمة إلى خمس مجموعات أعمال رئيسية هي؛ المستهلك، الإلكترونيات والطاقة، الرعاية الصحية، المجال الصناعي، الأمان والجرافيك.²⁰

وتنتج شركة M3 وتسوق أكثر من 65 ألف منتجاً عالمياً، وهي تنشط في أكثر من 70 دولة في مختلف القطاعات الصناعية كالرعاية الصحية، السيارات، التكنولوجيا الحيوية، تكنولوجيا الصغائر، الطيران، النفط والغاز، صناعات الإنشاء، الاتصالات....²¹

ويوضح الجدول التالي أهم المؤشرات الإحصائية حول نشاط شركة M3 خلال 2016.

جدول رقم (01): أهم المؤشرات الإحصائية حول نشاط شركة M3 نهاية 2016.

المبيعات في جميع أنحاء العالم.	30.109 مليار دولار أمريكي.
المبيعات الدولية (غير الولايات المتحدة).	17.921 مليار دولار أمريكي (60% من إجمالي مبيعات الشركة).
صافي الدخل.	5.050 مليار دولار أمريكي.
الاستثمارات الرأسمالية	1.420 مليار دولار أمريكي.
عدد الموظفين على الصعيد العالمي.	91.584 موظف.
العمليات.	أكثر من 70 دولة.
منتجات شركة 3M تباع في ما يقرب من:	200 دولة حول العالم.
إجمالي التبرعات النقدية وتبرعات المنتجات من قبل الشركة.	60.2 مليون دولار أمريكي.

²⁰ للمزيد من المعلومات أنظر الموقع:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>, Consulté le : 30/07/2017.

²¹ الموقع العربي الإلكتروني لشركة 3M:

<http://solutions.3m.com.sa>, Consulté le : 30/07/2017

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع الإلكتروني:

, Consulté le: 25/07/2017. <http://solutions.3m.com/wps/portal/3M>

يُضح من الجدول رقم (01) أن، شركة M3 هي شركة عابرة للحدود، تقوم بعملية الإنتاج في أكثر من 70 دولة وتسوق منتجاتها في أسواق 200 دولة، ومنه فهي تستفيد من المهارات البشرية الموجودة في دول الإنتاج من خلال سياسات التوظيف، ومن الأفكار الإبداعية الموجودة في الدول المشكلة للسوق من خلال المعلومات المرتدة من لدى الزبائن، في تحقيق الإبداع، ومنه التميز على المستوى العالمي، كما تدعم استراتيجيتها التسويقية العالمية من خلال ممارسة التسويق الاجتماعي باستغلال ما يقارب 2% من رقم أعمالها.

ثانياً: مبادئ شركة M3 والإبداع.

في سنة 1948 قام "WILLIAM MCKNIGHT" أحد مؤسسي الشركة الأصلية لـ M3 ورئيس مجلس إدارتها آنذاك، قاعدة أساسية للإدارة من أهم بنودها ما يلي:²²

1. حيث تنمو أعمالنا، يصبح من الضروري على نحو متزايد تفويض المسؤولية وتشجيع الرجال والسيدات على ممارسة مبادراتهم الخاصة، يتطلب هذا تسامحاً بالقدر الكبير، هؤلاء الرجال والسيدات الذين نفوض إليهم المسؤولية والسلطة، إذا كانوا أشخاصاً صالحين، فسيؤدون القيام بأعمالهم على طريقتهم الخاصة.

2. سوف يكون هناك أخطاء، لكن إذا كان الشخص أساساً على صواب، فلن تكون الأخطاء التي يرتكبها أو ترتكبها خطيرة على المدى البعيد، مثلما ستفعل إدارة الأخطاء إذا تولت إخبار هؤلاء الموجودين بالسلطة كيفية القيام بأعمالهم.

3. الإدارة التي تكون انتقادية بشكل مدمر عند وجود الأخطاء تقتل المبادرة، ومن الضروري أن يكون لدينا العديد من الأشخاص ذوي المبادرة إذا أردنا أن تنمو أعمالنا.

وتطورت هذه مع تطور الشركة، لينبثق منها في الوقت الراهن مجموعة من النقاط التي تشكل قيم شركة M3، والتي من أهمها:²³

²² <http://www.kelake.org>, Consulté le : 31/07/2017.

²³ <http://solutions.3m.com>, Consulté le : 30/07/2017.

1. العمل بكل صدق وأمانة في كل ما نقوم به؛
2. تقييم المواهب المتنوعة التي يتمتع بها موظفوها، والسهر على تنمية قدراتهم الإبداعية وكذا المبادرة والقيادة؛
3. إرضاء العملاء بالتكنولوجيا المبتكرة والجودة العالية والقيمة والخدمة؛
4. تقديم عائد جذاب للمستثمرين من خلال النمو العالمي المستدام؛
5. احترام البيئة الاجتماعية والمادية في جميع أنحاء العالم؛
6. الاستحواذ على رضا وإعجاب جميع المرتبطين بالشركة في جميع أنحاء العالم.

وما يُلاحظ من خلال استعراض المبادئ التي نشأت وتطورت عليها شركة M3 هو، اتفاقها ومسايرتها بشكل كبير لمبادئ الإبداع التي قام بوضعها العديد من الباحثين في مجال الإبداع والابتكار، والتي تم التطرق إليها فيما سبق من هذه الدراسة، خاصة من حيث:

1. ضرورة تفويض السلطة والمسؤولية للعاملين؛
2. تشجيع موظفي الشركة على ممارسة المبادرات الخاصة بهم؛
3. منح الصلاحية للموظفين للقيام بالأعمال الموكلة على طريقتهم الخاصة؛
4. تجنب الإدارة الانتقادات غير البناءة التي تقتل المبادرات الفردية والجماعية؛
5. تفعيل إدارة الأخطاء، مع ضرورة توجيه العاملين المبادرين إلى الطريق الصواب لأداء مهامهم؛
6. ضرورة تحقيق الرضا ومنه الولاء الدائم لجميع المرتبطين بالشركة بما فيهم العاملين لديها.

ومنه يمكن القول أنّ، القائمين على إدارة شركة M3 والعاملين لديها قد بذلوا جهودا معتبرة لتحقيق مبادئ الإبداع على مستوى الشركة، ولعل ذلك من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تطور الشركة وبلوغها المكانة الحالية ليس فقط في الأسواق العالمية بل حتى في المجتمعات الدولية.

ثالثاً: الحوافز في شركة 3M والإبداع.

ورد ضمن التقارير والمعلومات التي تم الإفصاح عنها من طرف شركة M3 حول أداء الشركة خلال سنة 2016 ما يلي:²⁴

1. أنفقت الشركة في مجال البحث والتطوير والنفقات ذات الصلة مبلغ 1.735 مليار دولار أمريكي، وقد قدر إجمالي الأعوام الخمسة الأخيرة حوالي 8.617 مليار دولار أمريكي؛

2. يوجد لدى الشركة أكثر من 8.100 باحث حول العالم، منهم 4.300 في الولايات المتحدة فقط ؛

3. منحت الولايات المتحدة الأمريكية للشركة براءات الاختراع لحوالي 671 اختراعاً و46 منصة تكنولوجية تشمل على: المواد اللاصقة، المواد الكاشطة، إدارة الإضاءة، الاستنساخ المجهرى، المواد غير المنسوجة، تقنية النانو، تعديل الأسطح؛

4. تتضمن وظائف الموارد البشرية بالشركة المجالات التالية:

➤ تطوير مستوى القيادة والموظفين؛

➤ اكتساب الموهبة؛

➤ المخصصات والمكافآت؛

➤ خدمات الموظفين بما في ذلك كشف الرواتب وأنظمة البيانات للموارد البشرية والخدمات الذاتية للموظفين.

كما تعمل شركة M3 على اعتماد قاعدة 15%، ووفقاً لهذه القاعدة فإن الشركة تسمح لكل عامل باستغلال 15% من وقت الشركة للعمل في المشروعات التي لم تكلفه بالقيام بها دون إذن.²⁵

ويوضح الجدول التالي أهم الحوافز المادية التي تمنحها إحدى فروع شركة 3M للعاملين لديها.

²⁴ <http://solutions.3m.com>, Consulté le : 31/07/2017.

²⁵ <https://arbcs.com>, Consulté le : 31/07/2017.

جدول رقم (02): أهم الحوافز المادية الممنوحة لموظفي أحد فروع شركة

M3.

الرواتب (الأجور) .	يتضمن الراتب المقدم من قبل شركة 3M عنصرين رئيسيين: راتباً أساسياً وراتباً متغيراً، ينطبق الراتب الأساسي على كافة الموظفين، في حين يُقدم الراتب المتغير للموظفين المبدعين المؤهلين لحسب.
خطة الحوافز السنوية بالنسبة للموظفين المؤهلين ذوي الرواتب.	تؤدي هذه الحوافز إلى ربط جزء من الراتب بمقاييس الشركة، حيث يتم تسديد هذه المدفوعات للموظفين بصورة سنوية استناداً إلى أداء الشركة وأهلية الموظف.
حوافز المبيعات.	يتضمن راتب كل مندوب من مندوبي المبيعات حوافز يتم دفعها بصورة شهرية أو ربع سنوية، وذلك استناداً إلى أداء الأعمال والأعمال التي يمثلها مندوب المبيعات.
المخصصات المقدمة.	الرعاية الصحية والغاية بالأسنان.
تعتبر المخصصات المقدمة للموظف المؤهل جزءاً هاماً من إجمالي المكافآت المقدمة من الشركة، والتي سيستفيد منها من أول يوم عمل له في الشركة.	مخصصات الإعاقة.
	تأمين على الحياة.
	إجازة مدفوعة الأجر.
	مخصصات نهاية الخدمة وفقاً لقانون العمل المعمول به في الشركة.
البرامج والموارد الإضافية.	• برامج تنمية المهارات القيادية؛ • محافل ومجتمعات مشاركة المعرفة؛ • أنشطة التدريب والتعليم الرسمية المستندة إلى الوظيفة؛ • الدورات التدريبية عبر الإنترنت؛ • أدوات التخطيط للتسمية؛ • تسديد الرسوم الدراسية.

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع العربي الإلكتروني لشركة 3M.

<http://solutions.3m.com.sa>, Consulté le: 31/07/2017.

مما سبق من استعراض لأهم الحوافز التي تقدمها شركة M3 بهدف تحقيق مستوى متقدم من الإبداع، يُلاحظ أن الشركة توفر جملة معتبرة من العوامل المساعدة والمحفزة على تحقيق الإبداع، والتي أوصى بها الخبراء في ذات المجال وتم التطرق إليها فيما سبق من هذه الدراسة، خاصة منها ما يتعلق بـ:

1. توفير الموارد المالية الكافية لتحقيق الإبداع، إذ خصّصت خلال 2016 ما يفوق 5% من رقم أعمالها كنفقات للبحث والتطوير؛
2. توفير الحرية، إذ تتيح الشركة للعاملين لديها التصرف الحر في 15% من الوقت المخصص لخدمة الشركة؛

3. تشجيع التميز، من خلال توفير فرص التكوين وتنمية المهارات، والاعتماد على نظام حوافز مالية مختلط بين أجور ثابتة تضمن استقرار

العاملين من الجانب النفسي وأجور متغيرة تعمل على بلوغ الاستغلال الأمثل لقدراتهم الشخصية ومهاراتهم الفكرية.

ومنه يمكن القول أنّ، القائمين على إدارة شركة M3 يعملون على توفير القدر الكافي من الحوافز المادية والمعنوية التي تؤدي إلى تحقيق الإبداع، ولعل ذلك سبب رئيسي ثاني من الأسباب التي أدت إلى تطور الشركة وتمكنها من تحقيق الإبداع.

خاتمة-

من خلال هذه الدراسة تم التوصل بأنّ، الإبداع في إيجاد أفكار جديدة وتجسيدها بشكل فعّال على أرض الواقع أضحى ضرورة حتمية ليس فقط لتحقيق ازدهار منظمات الأعمال وتطورها بل وأيضا لضمان بقائها واستمراريتها في محيطٍ يتميز باللائكادة والتغير المستمر.

ولتحقيق الإبداع في ظل الظروف الراهنة، ينبغي على منظمات الأعمال إضافة إلى العمل على تحقيق مبادئ الإبداع، توفير جملة من الحوافز المادية والمعنوية التي من شأنها دفع العنصر البشري العامل لصالح هذه المنظمات مهما كان مستواه ووظيفته نحو المساهمة الفعالة في الرقي بمختلف الجوانب التي تربط منظمة الأعمال بمحيطها الداخلي والخارجي إلى ما هو أحسن.

وهذا ما تم العمل على تحقيقه بشكل متواصل ومستمر من طرف شركة 3M التي تمثّل نموذجاً معيارياً من منظمات الأعمال التي نجحت في تحقيق الإبداع، وانعكس ذلك إيجاباً على مكانتها الاقتصادية والاجتماعية، على المستويين المحلي والعالمي.

المراجع -

- أحمد عزمي إمام، التنمية البشرية والإبداع الإداري: دراسة نظرية بتطبيق علمي معاصر، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، مصر، 2013.
- بلهادي سعيدة، تنمية الإبداع الإداري في الأداء المتميز بين القادة والمؤوسين، رسالة ماجستير، جامعة بن يوسف بن خدة - الجزائر، 2008.
- شامي بن محمد الظاهري، استراتيجيات التفكير الإبداعي للقادة، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي المديرية العامة لحرس الحدود، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2011.
- شريف أحمد حسن عباس، سلوكيات القيادة التحويلية وأثرها على الإبداع التنظيمي: دراسة تطبيقية على شركات تصنيع الأدوية البشرية الأردنية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2010.
- طارق محمد السويدان، محمد أكرم العدلوني، مبادئ الإبداع، قرطبة للنشر والتوزيع، الطبعة الثالثة، الرياض، 2004.
- طارق عبد الرؤوف محمد عامر، خصائص ومقومات ومستويات الإبداع الإداري وأساليبه ومعوقاته وكيفية التغلب عليها - تصور مقترح، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة - الواقع والتحديات، كلية العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية / الجزائر، يومي 14 - 15 فيفري 2017.
- طلال نصير ونجم العزاوي، أثر الإبداع الإداري على تحسين مستوى أداء إدارة الموارد البشرية في البنوك التجارية الأردنية، الملتقى الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة - دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، يومي 18 - 19 / 5 / 2011.
- عبد الله كاظم، أثر رأس المال الفكري في الإبداع التنظيمي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، جامعة القادسية، العراق، العدد 03، 2008.
- عمر وصفي عقلي، محمد ناصر الدين ناصر، دور الخصائص التنظيمية في دعم الابتكار الإنتاجي للمشروعات الاستثمارية - دراسة ميدانية في الجمهورية العربية السورية، مجلة تنمية الراهدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 106، المجلد 34، 2012.
- فواز محمد الفواز التميمي ومنير محمود عبد الرحيم سليمان، درجة ممارسة القادة التربويين في مديريات التربية والتعليم في محافظة إربد للإبداع الإداري من وجهة نظرهم، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد 10، العدد 1.
- لطيف محمد علي، التفكير الإبداعي لدى المديرين وعلاقته بحل المشكلات الإدارية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011.

- محمد الفاتح ومحمود بشير، الإبداع الإداري في المنظمات - مفاهيم ومتطلبات أساسية في ظل الاتجاهات والمفاهيم الإدارية الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الثالث حول أساليب تفعيل قيادة الإبداع والابتكار في المؤسسات الجزائرية في ظل مفاهيم الإدارة الحديثة - الواقع والتحديات، كلية العلوم لاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، الجزائر، يومي 14 / 15 فيفري 2017.
- محمد بزيغ حامد بن تويلى العازمي، القيادة التحولية وعلاقتها بالإبداع الإداري، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2006.
- مؤيد عبد الحسين الفضل، الإبداع في اتخاذ القرارات الإدارية، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.
- مرزوقي مرزوقي ومسعود صديقي، التفكير الإبداعي للإدارة والتغيير في المنظمة، الملتقى الوطني الأول حول استراتيجيات التنظيم ومراقبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة / الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- المواقع الالكترونية:

- <https://ar.wikipedia.org/wiki>.
- <http://solutions.3m.com.sa>
- <http://www.kelake.org>.
- <http://solutions.3m.com>.
- <https://arbc.com>.



أوجه اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية من وجهة نظر مدققي شركة KPMG الأردن

كواسي مراد

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

تحري صبيحة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم

التجارية وعلوم التسيير

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

Sabou84@live.fr

ملخص -

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على درجة و أوجه اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في إطار المعايير الدولية للتدقيق من وجهة نظر المدققين الخارجيين بشركة KPMG - القواسمي وشركاه - بالأردن، و من أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة الميدانية أن المدققين في شركة KPMG الأردن يطبقون معيار التدقيق الدولي رقم (610) بدرجة مرتفعة جدا، و أن الأسس الأربعة المحددة ضمن هذا المعيار تؤثر بشكل كبير جدا على درجة اعتمادية المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقويمهم لوظيفة التدقيق الداخلي. كما توصلت إلى أن المدقق الخارجي يعتمد بدرجة مرتفعة على المدقق الداخلي خلال قيامه بعملية فهم و توثيق الرقابة الداخلية، تقدير مخاطرها و تصميم و تنفيذ اختباراتهما.

الكلمات المفتاحية -

المدقق الخارجي، المدقق الداخلي، الرقابة الداخلية، معيار التدقيق الدولي رقم (610)، الاعتمادية، KPMG الأردن.

The Aspects Of The External Auditor's Adoption Of The Work Of The Internal Auditor In The Assessment Of The Internal Control System

From The Perspective Of The Auditors At Kpmg Jordan

Abstract-

The Objective Of This Study Is To Identify The Degree And Aspects Of The External Auditor's Adoption On The Internal Auditor's Work Within The Framework Of International Auditing Standards From The Perspective Of The External Auditors Of Kpmg-Qawasmy And Partners- In Jordan. The Main Results Of The Field Study Showed That The Auditors At Kpmg Jordan Apply The International Auditing Standard N° (610) To A Very High Extent, And That The Four Principles Set Out In This Standard Have A Very Significant Impact On The Reliability Of The External Auditor On The Work Of The Internal Auditor In Evaluating The Function Of The Internal Auditor. It Was Also Found That The External Auditor Relies Heavily On The Internal Auditor For Understanding And Documenting Internal Control, Assessing Its Risks And Designing And Implementing Its Tests.

Key Words-

External Auditor, Internal Auditor, Internal Control, International Auditing Standard N° (610), Adoption, Kpmg Jordan.

المقدمة

نتيجة للثورة الصناعية و ازدهار التجارة و توسع المؤسسات و ظهور الشركات المساهمة العامة أو ما يعرف بشركات الأموال التي لها دور فعال في انفصال الملكية عن الإدارة، أدى كل هذا إلى زيادة الاهتمام بالتدقيق لما له من أهمية للمنشأة وإدارتها ولأطراف أخرى خارجية.

إلا أن تزايد الأزمات المالية و الاقتصادية و الفشل المالي للشركات في العديد من دول العالم، أدى إلى توجيه الاتهام إلى المدققين و تحميلهم جزءا كبيرا من المسؤولية بسبب عدم اكتشافهم الأخطاء. و لتدعيم ثقة المجتمع في مهنة التدقيق تم إصدار العديد من المعايير لتنظيم المهنة، و من بين هذه المعايير هناك المعيار الدولي للتدقيق رقم (610) الصادر عن لجنة معايير تدقيق الحسابات الدولية و الذي ينص على ضرورة اعتماد المدقق الخارجي على عمل

المدقق الداخلي، و هذا للأهمية البالغة لهذين النوعين من التدقيق و لأهمية التعاون و التنسيق بينهما. فعلى الرغم من ظهور التدقيق الخارجي قبل التدقيق الداخلي بوقت طويل و اختلاف المهام الأساسية للمدقق الداخلي و المدقق الخارجي، إلا أن لهما العديد من المجالات المشتركة.

إن تقييم المدقق الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي بناء على أسس حددها المعيار (610) يؤثر على درجة الاستفادة التي يمكن الحصول عليها من هذا الأخير، و إن وجود نظام رقابة داخلي فعال و كفاء يشجع المدققين الخارجيين على الاعتماد عليه من أجل التقليل من عينة و حجم الاختبارات، و بالتالي توفير الوقت و اختصاره و التقليل من الأتعاب بما يحقق فائدة للشركة محل التدقيق.

الإشكالية: مما سبق يمكن صياغة الإشكالية التالية:

ما هي أوجه اعتماد المدقق الخارجي في شركة KPMG الأردن على عمل المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية؟ و ما هي العوامل المؤثرة على درجة الاعتماد عليه؟

و من خلال الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما مدى تطبيق المدققين الخارجيين بشركة KPMG الأردن لمعيار التدقيق الدولي رقم (610)؟

2. ما مدى تطبيق المدققين الخارجيين بشركة KPMG الأردن لأسس معيار التدقيق الدولي رقم (610) ممثلة في الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية و الكفاءة المهنية لتقويم وظيفة التدقيق الداخلي؟

3. ما هي أوجه و درجة اعتماد المدقق الخارجي في شركة KPMG الأردن على المدقق الداخلي لتقييم نظام الرقابة الداخلية؟

و للإجابة على الإشكالية الرئيسية و الأسئلة الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (610) من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن بدرجة منخفضة.

الفرضية الثانية: يتم تطبيق الأسس المحددة في معيار التدقيق الدولي رقم (610) ممثلة في الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية و الكفاءة المهنية من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن بدرجة منخفضة.

الفرضية الثالثة: يعتمد المدقق الخارجي في شركة KPMG الأردن على عمل المدقق الداخلي للمساعدة في فهم و توثيق الرقابة الداخلية، تقدير مخاطرها و تصميم و تنفيذ اختباراتها بدرجة منخفضة.

أهمية الدراسة: تنبع أهمية الدراسة من أهمية تطبيق معايير التدقيق الدولية، و كذا أهمية مساعدة المدقق الداخلي للمدقق الخارجي في فهم نظام الرقابة الداخلية، و من ثم تحديد درجة الاعتماد عليه للزيادة من فعالية العملية التدقيقية، و الخروج بنتائج أعمال ذات جودة عالية.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

1. توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.
2. تحديد العوامل المؤثرة على قرار اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي.
3. توضيح أوجه اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي لتقييم نظام الرقابة الداخلية.
4. توضيح أهمية تحقيق التكامل بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي.

الدراسات السابقة

1. دراسة ذنبيات و شناق (2006)، بعنوان " تقويم مدقق الحسابات الخارجي لوظيفة التدقيق الداخلي في ظل تطبيق معيار التدقيق الدولي ذي الرقم (610)" استهدفت هذه الدراسة معرفة مدى تطبيق مدققي الحسابات الخارجيين في الأردن لمعيار التدقيق الدولي ذي الرقم 610 في أثناء قيامهم بتقويم وظيفة التدقيق الداخلي، و هدفت إلى بيان مدى الاختلاف في تطبيق المعيار باختلاف العوامل الشخصية المتعلقة بالمدققين الخارجيين. و قد توصلت الدراسة إلى وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين آراء كل من المدققين الخارجيين و المدققين الداخليين حول مدى تطبيق المعيار 610، حيث كانت آراء المدققين

الخارجيين تشير إلى وجود تطبيق للمعيار بدرجة أعلى من المتوسط، بينما أراء المدققين الداخليين كانت أقل من المتوسط، و بينت الدراسة كذلك عدم وجود اختلاف في مدى تطبيق المدققين الخارجيين للمعيار بسبب الاختلاف في العوامل الشخصية للمدققين الخارجيين.

2. دراسة الأشقر(2008)، بعنوان "تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعيار الدولي للمراجعة رقم (610)"
هدفت هذه الدراسة إلى تقويم مدى التزام المراجع الخارجي بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعيار 610 و طبقت على المراجعين الخارجيين في قطاع غزة، و كانت أهم نتائج الدراسة التزام المراجعين الخارجيين بشكل كبير بفحص أعمال المراجعة الداخلية وفقا للمعيار (610) فيما يتعلق بتقويم الوضع التنظيمي و نطاق وظيفة المراجعة الداخلية، و تقويم الكفاءة و العناية المهنية للمراجعين الداخليين، و توصلت إلى أن الوضع التنظيمي و استقلالية المراجع تعتبر من أهم العوامل التي ينظر لها المراجع الخارجي لتحديد مدى الاعتماد على وظيفة التدقيق الداخلي.

3. دراسة محمود محسن(2011)، بعنوان "مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين في تقييم نظام الرقابة الداخلية" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العلاقة التي تربط المدققين الخارجيين بالمدققين الداخليين العاملين في قطاع غزة من وجهة نظر المدققين الخارجيين خلال قيامهم بتقييم نظام الرقابة الداخلية، و أثبتت نتائج الدراسة اعتماد المدققين الخارجيين العاملين في قطاع غزة بشكل كبير خلال قيامهم بعملية فهم نظام الرقابة الداخلية و تقدير مخاطرها و تصميم و تنفيذ اختباراتها على المدققين الداخليين.

4. دراسة Ramasawmy and Ramen (2013)، بعنوان

"An Evaluation on How Extrenal Auditors can benefit " with Internal Auditors for from the good work relationship "Audit Assignments"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح العلاقة بين التدقيق الداخلي و الخارجي و أوجه الاستفادة من تعزيز هذه العلاقة مما يعود بالنفع على الطرفين و على المنشأة، و توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المدقق الخارجي يهتم بعدة أمور تتعلق بالمدقق الداخلي قبل أن يقرر الاعتماد عليه منها استقلاليته، موضوعيته، خبرته، جودة عمله، و علاقته بلجنة التدقيق، كما توصلت إلى وجود علاقة ايجابية بين كفاءة المدقق الداخلي و موضوعيته و أدائه.

5. دراسة Abbass & Aleqab (2013)، بعنوان

Internal Auditors' Fees: Evidence from Egyptian Firms" "Characteristics and Audit

تقدم هذه الورقة معايير مختلفة تتعلق بتقييم الوضع التنظيمي للتدقيق الداخلي، العمل المنجز، الكفاءة و العناية المهنية كما هو منصوص عليه في معايير التدقيق المهني، و كشفت هذه الدراسة أن توفر خصائص المدققين الداخليين تساعد في زيادة اعتماد المدققين الخارجيين على أعمالهم، و بالتالي تقليل جهود المدققين الخارجيين و بالتالي انخفاض أتعابهم، كما تشير النتائج إلى أن انخفاض أتعاب التدقيق الخارجي مرتبطة بدعم الإدارة العليا للمدققين الداخليين و ليس بفرض قيود على أعمال المدققين الداخليين.

6. دراسة مشتهى (2013)، بعنوان " العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق

الخارجي من وجهة نظر المدققين الخارجيين" هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي و ذلك من منظور المدقق الخارجي في بيئة الأعمال الفلسطينية، و ذلك من خلال تحديد العوامل المؤثرة على درجة اعتمادية المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي، و تحليل مستوى العلاقة التعاونية و الاتصال و التواصل بينهم. و توصلت الدراسة إلى أن

توافر معايير الاستقلالية و الكفاءة و أداء العمل و مجال العمل للمدقق الداخلي تسهم إيجابا في زيادة درجة اعتمادية المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي.

أسباب اختيار الدراسة و ما يميزها عن سابقتها

✓ الدراسة الأولى و التي تمت في الأردن كانت قبل سنة 2008، و هذا ما يستدعي إعادة اختبار الموضوع لما حدث من تغيرات في البيئة العالمية من أزمات مالية و اقتصادية، و أيضا للتغيرات الحاصلة في مهنة التدقيق و خاصة التعديلات التي حصلت في المعايير الدولية للتدقيق. أما باقي الدراسات فقد تمت في فلسطين، مصر و بانكوك.

✓ كان مستوى التطبيق لمعيار التدقيق الدولي رقم 610 في الأردن دون المستوى المطلوب، و هذا ما يستدعي إكمال الدراسة في هذا الموضوع للتعرف على واقع مهنة التدقيق و مدى الالتزام بتطبيق المعايير في الفترة الأخيرة في الأردن. ✓ تم اختيار شركة KPMG الأردن كعينة للدراسة باعتبارها من أهم مكاتب التدقيق في الأردن، و لارتباطها بمكتب تدقيق عالمي و قيامها بعمليات التدقيق لعدد معتبر من الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان.

✓ لا تزال بورصة عمان تعاني من إفلاسات و انهيارات مفاجئة لبعض الشركات المدرجة فيها، هذا ما يستدعي الاهتمام بموضوع التعاون بين المدقق الخارجي و الداخلي لما له من فائدة في رفع كفاءة العملية التدقيقية و بالتالي الحد من إفلاس الشركات.

✓ الدراسات السابقة لم تتطرق للعوامل المؤثرة على درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي ضمن إطار ممنهج و إنما كعناصر متفرقة، أما الدراسة الحالية فقد تطرقت لجميع هذه العوامل و المحددة ضمن معيار التدقيق الدولي رقم 610 وفق التعديل الأخير للمعيار سنة 2008.

✓ على خلاف الدراسات السابقة، فإن الدراسة الحالية ربطت توافر العوامل المحددة ضمن المعيار 610 بدرجة اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للمساعدة في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

1. الدراسة النظرية

أولاً: نظرة عامة حول تدقيق الحسابات

1. تعريف تدقيق الحسابات: للتدقيق العديد من التعاريف يمكن حصرها

فيما يلي:



لمراجعة* هي عملية منظمة و منهجية لجمع و تقييم الأدلة و القرائن بشكل موضوعي التي تتعلق بنتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية، و ذلك لتحديد مدى توافق و تطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة و تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة.¹

➤ تدقيق الحسابات هو عملية تجميع و تقويم أدلة الإثبات و تحديد و إعداد التقارير عن مدى التوافق بين المعلومات و معايير محددة مقدماً. و يجب أن تتم عملية تدقيق الحسابات بواسطة شخص فني مستقل محايد.²

➤ تدقيق الحسابات هي عملية فحص منظم للمعلومات بواسطة شخص مؤهل فني و مستقل عن معديو مستخدمي المعلومات، بقصد جمع و تقييم أدلة و قرائن إثبات موثوق فيها، و إيصال نتيجة الفحص و التحقق إلى مستخدم المعلومات، كما تشمل عملية تدقيق الحسابات حديثاً تقييم القرارات التي تتخذ على ضوء المعلومات المعدة، وفقاً لمعايير مهنة تدقيق الحسابات المتعارف عليها دولياً.³

*مراجعة، تدقيق، مراجع، مدقق هي كلمات مترادفة.

¹ . Henri Mitonneau, **Réussir l'Audit des Processus**, 2eme édition, Afnor, France, 2006, p53.

² . رأفت سلامة محمود و آخرون، **علم تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص23.

³ . محمد فيصل مسعد، خالد راغب الخطيب، **دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات**، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص17.

من خلال التعاريف السابقة يتضح أن التدقيق أو المراجعة هو فحص المستندات و السجلات لغرض التأكد من تعبيرها على حقيقة المركز المالي للمؤسسة في إطار معايير التدقيق الدولية.

2. أهداف التدقيق: يمكن تحديد أهداف التدقيق بمجموعتين هما:⁴

أ. الأهداف التقليدية

- ✓ التحقق من صحة و دقة و صدق البيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر و مدى الاعتماد عليها.
- ✓ إبداء رأي فني محايد يستند على أدلة فورية عن مدى مطابقة القوائم المالية للمركز المالي.
- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش.
- ✓ تقليل فرص ارتكاب الأخطاء و الغش بوضع ضوابط و إجراءات تحول دون ذلك.
- ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير و رسم السياسات الإدارية و اتخاذ القرارات حاضرا أو مستقبلا.
- ✓ طمأنة مستخدمي القوائم المالية و تمكينهم من اتخاذ قرارات مناسبة لاستثماراتهم.
- ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- ✓ تقديم التقارير المختلفة و ملء الاستثمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المدقق.

ب. الأهداف الحديثة أو المتطورة

- ✓ مراقبة الخطأ و متابعة تنفيذها و مدى تحقيق الأهداف و تحديد الانحرافات و أسبابها و طرق معالجتها.
- ✓ تقييم نتائج الأعمال وفقا للأهداف المرسومة.
- ✓ تحقيق أقصى كفاءة إنتاجية ممكنة عن طريق منع الإسراف في جميع نواحي النشاط.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع.

⁴. رأفت سلامة محمود وآخرون، مرجع سبق ذكره، صص 25- 26.

3. أنواع التدقيق من حيث طبيعة الأشخاص القائمين بالتدقيق: ينقسم

التدقيق حسب هذا المعيار إلى:⁵

أ. **التدقيق الداخلي:** يقوم به أشخاص أو هيئة أو مدققون تابعون للمنشأة، وذلك لأجل الاطمئنان من قبل إدارة المنشأة، ولتحقيق أهداف الإدارة في أكبر كفاية إنتاجية وإدارية ممكنة وتشجيع الالتزام بالسياسات الإدارية.

ب. **التدقيق الخارجي:** يقوم به أشخاص من خارج المنشأة ليست لهم أية علاقة وظيفية أو مصلحة مادية مع المنشأة، ويطلق على هذا النوع التدقيق المحايد أو المستقل. إن الغرض الأساسي من هذا النوع من التدقيق إعطاء رأي فني محايد حول عدالة تصوير الميزانية والحسابات الختامية لنتائج الأعمال عن الفترة المالية المعنية.

ثانياً: التدقيق الداخلي، التدقيق الخارجي، الرقابة الداخلية

1. التدقيق الداخلي: ظهر التدقيق الداخلي بعد التدقيق الخارجي بوقت

طويل، وعرف عدة تطورات و عدة تعاريف.

أ. تعريف التدقيق الداخلي

عرف المجمع العربي للمحاسبين التدقيق الداخلي بأنه: مجموعة من أوجه النشاط المستقلة التي تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية والتأكد من كفاية المخصصات المعدة لحماية أصول وأموال المنشأة، والتحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة. وأخيراً قياس مدى صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل المراقبة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.⁶

⁵. عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة والنشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011، ص18.

⁶. أوس ملوكي، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حكومة البنوك- دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2016، ص107.

كما يعمل التدقيق الداخلي على تزويد الإدارة بالمعلومات المستمرة التي تؤكد على:⁷

✓

قمة أنظمة الرقابة الداخلية.

✓

لكفاءة التي يتم بها التنفيذ الفعلي للمهام داخل كل قسم من أقسام المنشأة.

✓

يفية وكفاءة الطريقة التي يعمل بها النظام المحاسبي، وذلك كمؤشر يعكس صدق نتائج العمليات والمركز المالي.

ب.

ورالتدقيق الداخلي: يتمثل الدور الذي يؤديه التدقيق الداخلي فيما يلي:⁸

✓

تابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في المنشأة.

✓

لفحص والتحقق من الالتزامات بالسياسات، الإجراءات والنظم المطبقة.

✓

وفر المراجعون الداخليون تأكيداً لمجلس الإدارة ولجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المخاطر تتم السيطرة عليها، وأن إجراءات الحكومة قوية وفعالة.

✓

قديم توصيات لتحسين العمليات، والسياسات والإجراءات.

⁷. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2015، ص45.

⁸. لخضر لعروس، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي والمحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص125.

✓

كن أن يقدم المراجعون الداخليون عمليات استشارية تتعلق بالجوانب التشغيلية لتحسين فعالية و كفاءة المنشأة.

2. التدقيق الخارجي

أ. تعريف التدقيق الخارجي

عرف الاتحاد الأوروبي للخبراء المحاسبين الاقتصاديين و المالىين التدقيق بأنه: مدى قدرة المدقق على إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق و صحة الوضعية المالية للمؤسسة عند تاريخ إعدادها للقوائم المالية الختامية، مع التأكد من مدى احترام المؤسسة للقوانين و القواعد المنصوص عليها في البلد الذي تنشط فيه.⁹

و بصفة عامة فإن أهم ما يتميز به هذا النوع من التدقيق:¹⁰

✓

ستقلال المدقق عن المنشأة التي يقوم بتدقيق حساباتها.

✓

هتتمام المدقق بالبحث والكشف عن الأمور المادية.

✓

جراء الفحص باستخدام أسلوب العينات.

✓

بداء الرأي الفني المحايد في البيانات المالية للمنشأة.

ب.

لمعايير الدولية للتدقيق الخارجي

تسعى المعايير الدولية للتدقيق إلى توحيد كيفية ممارسة مهنة التدقيق عبر العالم، و تحديد المنهجية التي يتبعها المدقق للقيام بأداء مهامه، و قد تم ترتيب المعايير الدولية للتدقيق في عشرة مجموعات كالآتي:¹¹

⁹. Bernard Germond, **Audit Financier Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises**, Dunod, Paris, 1991, p28.

¹⁰. رزق أبو زيد الشحنة، مرجع سبق ذكره، ص45.

- المجموعة الأولى: 100- 199 الأمور التمهيدية.
 المجموعة الثانية: 200- 299 مسؤوليات المدقق.
 المجموعة الثالثة: 300- 399 تخطيط عملية التدقيق.
 المجموعة الرابعة: 400- 499 الرقابة الداخلية.
 المجموعة الخامسة: 500- 599 أدلة إثبات التدقيق.
 المجموعة السادسة: 600- 699 استعمال عمل الآخرين.
 المجموعة السابعة: 700- 799 استنتاجات و تقرير المدقق.
 المجموعة الثامنة: 800- 899 المجالات المتخصصة.
 المجموعة التاسعة: 900- 999 الخدمات ذات الصلة.
 المجموعة العاشرة: 1000- 1100 إيضاحات تطبيقات التدقيق الدولي.

3. الرقابة الداخلية

أ. تعريف الرقابة الداخلية: يقصد بالرقابة الداخلية كل الوسائل و الإجراءات التي تستخدمها المنشأة لحماية أصولها و موجوداتها، و للتأكد من صحة و دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و لرفع الكفاءة الإنتاجية في المنشأة و تحقيق الفعالية.¹²

و الرقابة الداخلية هي عملية متكاملة تقوم بها إدارة و موظفي إحدى الجهات أثناء سعيها لأداء مهامها، و يتم تصميمها بحيث توفر ضمانا معقولا بأن الأهداف يتم تحقيقها:¹³

- ✓ تنفيذ العمليات بشكل نظامي و أخلاقي و اقتصادي و فعال و مؤثر.
- ✓ استيفاء التزامات محاسبة المسؤوليات.
- ✓ الالتزام بالقوانين واللوائح المعمول بها.
- ✓ تفادي خسارة الأصول.

¹¹ . بوقابة زينب، التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011، ص28.

¹² . Andrew Fight, **Measurement and Internal Audit**, First edition, Capstone, United Kingdom , 2002, P8.

¹³ . خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص315.

ب. تقييم نظام الرقابة الداخلية: إن وجود نظام ممتاز للرقابة الداخلية يؤدي إلى حماية الأصول و السجلات و توفير بيانات يمكن الاعتماد عليها من طرف المدقق الخارجي في التقليل من كمية الأدلة التي سيتم جمعها. و يرى الاتحاد الدولي للمحاسبين أنه من بين الأعمال الضرورية التي يقوم بها المراجع أثناء تقييمه لنظام الرقابة الداخلية ما يلي:¹⁴

- ✓ دراسة الأنظمة الموجودة من جهة، و إجراءات الرقابة الداخلية من جهة أخرى،
- ✓ تقييم درجة الثقة المعطاة لنظام الرقابة الداخلية.
- و يهتم المراجع أثناء فحصه و تقييمه لنظام الرقابة الداخلية بما يلي:
- ✓ معرفة واجبات العاملين في المشروع و حدود اختصاصاتهم،
- ✓ معرفة نطاق عمل كل فرد و علاقة ذلك بسلامة التقارير المالية،
- ✓ اكتشاف إمكانية حدوث الخطأ و مدى إمكانية إخفائه و اكتشافه،
- ✓ وصف تفصيلي للرقابة الداخلية المتبعة،
- ✓ اختبار التطبيق الفعلي للرقابة الداخلية و استخدام الأدوات المناسبة لذلك.

ج. مسؤولية المدقق الخارجي اتجاه أنظمة الرقابة الداخلية

إن نقطة البداية التي ينطلق منها عمل المدقق الخارجي هي تقويم كفاية و فعالية الرقابة الداخلية، و هو الأساس الذي يبني عليه برنامج التدقيق في تحديد نسبة الاختبارات و العينات، و عليه كلما كان نظام الرقابة الداخلية متينا و متماسكا كلما زاد اعتماد المدقق على أسلوبه في الحصول على أدلة و قرائن الإثبات و على حجم العينة المختارة، و كلما كان ضعيف كلما سعى المدقق إلى زيادة حجم العينة المختارة. لأنه هدفه بصورة رئيسية تقديم رأي في

¹⁴. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة - دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 68.

البيانات المالية بصورة عامة، كما أن فحوص اختبارات تتجه إلى تحقيق هذه الغاية.¹⁵

ثالثاً: التعاون والتكامل بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي

1. العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

إن المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية متكاملتان إذ تعتمد الثانية على حد كبير على الأولى فتسهل أو تصعب مهمة المراجع الخارجي بمدى جودة أو عدم جودة نظام المراقبة الداخلية و مدى جدية و كفاءة الساهرين على مدى تطبيقه، و المراجعة الخارجية مكمل لا بد منه للمراجعة الداخلية بالمهمة لاستقلاليتها و موضوعية المراجع الخارجي، بتعبير آخر أن القيام بالمهمة على ما يرام كمحترف من طرف خارجي، و الشعور المهني للمراجع الداخلي و يقينه بأن الكل يراقب و مراقب و حرصه الدائم من جهته على تفادي بل القضاء على النقائص و الانحرافات التي مافتئ يقف عليها المراجع الخارجي، حيث يؤدي ذلك إلى تحسين التسيير و بالتالي إنجاح المؤسسة و ازدهارها.¹⁶ و يمكن إيجاز أوجه الاختلاف بين التدقيق الداخلي و التدقيق الخارجي فيما يلي:¹⁷

أ. التدقيق الداخلي

- ✓ يقوم بعملية التدقيق الداخلي موظفو المنشأة أو المؤسسة أنفسهم.
- ✓ عملية التدقيق الداخلي تتم تلبية لاحتياجات إدارة المنشأة أو المؤسسة.
- ✓ تهتم عملية التدقيق الداخلي غالباً بمدى تطبيق الأنظمة و الإجراءات الموضوعية من قبل المنشأة.
- ✓ يعنى التدقيق الداخلي بكشف الأخطاء و الغش و التزوير أثناء الفترة المالية.

¹⁵ . خلف عبد الله الوردات، مرجع سبق ذكره، ص 382 .

¹⁶ . محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 15.

¹⁷ . زهير الحدرب، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010، ص ص 27 - 28.

✓ تتم عملية التدقيق الداخلي على العمليات الجارية نفسها في السنة المالية الحالية.

✓ تتم عملية التدقيق بشكل مستمر لأنشطة المنشأة.

ب. التدقيق الخارجي

✓ تتم عملية التدقيق الخارجي من قبل مدقق محترف مستقل عن إدارة المنشأة.

✓ عملية التدقيق الخارجي عبارة عن حراسة على مصلحة مساهمي المنشأة أو الشركة.

✓ تهدف إلى التأكد من سلامة وعدالة حسابات المنشأة.

✓ يتم انجاز عملية التدقيق الخارجي على ضوء البيانات المالية المقدمة من قبل المنشأة.

✓ التدقيق الخارجي معني بصورة أساسية بالتأكد من سلامة الحسابات المالية، وتأتي مرحلة اكتشاف الغش و التزوير لاحقاً.

✓ المدقق الخارجي ينجز عمله بصورة دورية و عادة ما تكون سنة.

2. أوجه التعاون بين التدقيق الداخلي والخارجي

نص الدليل الدولي للتدقيق الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين رقم (610) حول موضوع الاتصال و التنسيق بين المدقق الداخلي و المدقق الخارجي على ما يلي:

عندما يقرر المدقق الخارجي الاستفادة من حيث المبدأ من عمل المدقق الداخلي عليه أن يتحقق من وجود خطة سنوية مبدئية للتدقيق الداخلي، و يجب أن يناقشها في مرحلة مبكرة لتحديد المواضيع التي يعتقد المدقق الخارجي إمكانية الاستفادة منها، و يفضل في بعض الحالات التي يؤخذ بها بعمل المدقق الداخلي تحديد طبيعة و توقيت و نطاق إجراءات عمل المدقق الداخلي، و يجب أن يتم الاتفاق مسبقاً على كيفية الاستفادة و مستوى الاختبارات و الطرق الخاصة باختبار العينات، و كيفية توثيق العمل، و إعداد التقارير و يجب

عقد اجتماعات دورية بينهما لمناقشة بعض المشاكل و التوصيات الصادرة من كلا الطرفين.¹⁸

إن مجال التعاون بين المدقق الداخلي و الخارجي واسع، فليس هناك من شك في أن وجود نظام سليم لعملية التدقيق الداخلي يؤدي إلى استفادة المدقق الخارجي إمكانية الاعتماد على أعمال التدقيق الداخلي، و هذا من شأنه أن يساعد في تقليل حجم عينة التدقيق الخارجي، و بالتالي في تقليل التكلفة على المدقق الخارجي، و يأتي ذلك من خلال اعتماده على الكشوفات و أوراق العمل و التقارير التي يعبدها المدقق الداخلي، و على الرغم من هذا التعاون فإن وجود دائرة للتدقيق الداخلي جيدة لا يعني الاستغناء عن وجود مدقق الحسابات الخارجي المستقل.¹⁹

3. أهمية تحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية

تعتبر العلاقة بين المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية تقليد قديم عرف بظهور النوعين، و في بيئة الأعمال الحديثة قد أصبح دورها أكثر تكاملاً مما استدعى تعميق العلاقة بينهما، و هذا ما سنبرزه في النقاط التالية:²⁰



وثر عمل وظيفة المراجعة الداخلية على طبيعة و توقيت و مدى عمل المراجعة الخارجية على الإجراءات التي ينفذها المراجع الخارجي بغرض فهمه لنظام الرقابة الداخلية، و إجراءات تقدير المخاطر و إجراءات جمع أدلة الإثبات اللازمة للاختبارات التفصيلية، و عند أداء مهام المراجعة الخارجية قد يعتمد المراجع الخارجي على أعمال أدتها وظيفة المراجعة الداخلية مسبقاً.

¹⁸. خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 154.

¹⁹. نفس المرجع، ص 156.

²⁰. دلال العابدي، حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية - دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016، ص 155.

✓

ددات قرار اعتماد المراجع الخارجي يؤثر على محددات قرار المراجعة الداخلية، و ذلك في أن الحكم الذي تغطيه وظيفة المراجعة - جودة أداء العمل - ، و القدرات المهنية للقائمين على وظيفة المراجعة - الأهلية - ، و المستوى الذي يرفع إليه تقرير المراجعة الداخلية - الموضوعية - ، تعد من أهم العوامل التي يأخذها المراجع الخارجي بعين الاعتبار في قرار الاعتماد.

✓

ن الممارسة الميدانية لفحص عناصر القوائم المالية و تقييم نظام الرقابة الداخلية المعتمد في المؤسسة من قبل المراجع الخارجي من شأنه أن يسمح بكشف بعض الأخطاء و التدليس الذي لم يستطع المراجع الداخلي أن يكشفها، مما يتيح في النهاية إمكانية البحث عن الأسباب المانعة من اكتشافها و من ثم معالجتها بالطرق المناسبة.

II. الدراسة الميدانية

أولاً: منهجية الدراسة

1. حدود الدراسة

الحدود المكانية: شركة KPMG** - القواسمي وشركاه - الأردن.

الحدود الزمنية: خلال شهر مارس 2017.

الحدود البشرية: المدققون في شركة KPMG - القواسمي وشركاه - الأردن.

2. منهج الدراسة

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال جمع المعلومات حول الجانب النظري للموضوع، كما تم الاعتماد على أسلوب الدراسة الميدانية و مقابلة المدققين بشركة KPMG الأردن.

3. أداة الدراسة

** KPMG: Klynveld Peat Marwick Goerdeler

تم اعتماد المقابلات الشخصية للمدققين بشركة KPMG الأردن، و طرح جملة من الأسئلة لاستقصاء آرائهم بخصوص موضوع الدراسة، و قد تم عرض الأسئلة على أساتذة في الاختصاص و تم التأكد من ملاءمتها للموضوع.

4. مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في المدققين (مدقق رئيسي، مدقق، مساعد مدقق) بشركة KPMG الأردن، أما عينة الدراسة فتتمثل في المدققين المتواجدين بالشركة أثناء الزيارات الميدانية.

ثانيا: تحليل النتائج واختبار الفرضيات

بعد طرح الأسئلة على المدققين بشركة KPMG الأردن كل على حدا و الحصول على الإجابات، تم جمعها

و تحليلها و من ثم التوصل إلى النتائج التالية:

1. مدى تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (610)

يتم تطبيق هذا المعيار بدرجة مرتفعة جدا من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن، و هذا يعني أن المدققين ملتزمين بتطبيق معايير التدقيق الدولية و هذا هو المطلوب، للأهمية البالغة لهذه المعايير في تنظيم المهنة و رفع سويتها، و تم التوصل لهذه النتيجة من خلال تجميع آراء المدققين حول مدى تطبيق الأسس الأربعة المحددة ضمن هذا المعيار و المتمثلة في الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية و الكفاءة المهنية كما سيتم توضيحه لاحقا. بما أن تطبيق المعيار رقم (610) يتم بدرجة مرتفعة جدا من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن فهذا يعني رفض الفرضية الأولى للدراسة.

2. مدى تطبيق الأسس المحددة في معيار التدقيق الدولي رقم (610) من

طرف مدققي شركة KPMG الأردن

يعتبر كل من الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية و الكفاءة المهنية من أهم العوامل المؤثرة على درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقويم وظيفة التدقيق الداخلي، و يتم تطبيق هذه الأسس من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن بالشكل التالي:

أ. الهيكل التنظيمي: يتم تطبيق هذا الأساس بدرجة مرتفعة جدا من طرف المدققين في شركة KPMG الأردن،

حيث يولي المدققين اهتماما كبيرا لـ:

✓ فحص الهيكل التنظيمي للتأكد من استقلالية قسم التدقيق الداخلي.

✓ التأكد من تحرر المدقق الداخلي من أية مسؤوليات تنفيذية أخرى وأية محددات تضعها الإدارة.

✓ التأكد من حرية اتصال المدقق الداخلي بالمدقق الخارجي.

و كما هو ملاحظ فكل هذه العناصر تدور حول عنصر استقلالية و حرية المدقق الداخلي، و هذا لأهميته البالغة في عمل المدقق الداخلي بكفاءة و نزاهة و دون قيود أو ضغوط، مما يشجع المدقق الخارجي على الاستعانة بعمله و بالتالي تقليل عينة الاختبارات و تعديل خطة العمل مما يوفر الوقت و الجهد المبذول من طرف المدقق الخارجي في العملية التدقيقية.

ب. نطاق الوظيفة: يتم تطبيق هذا الأساس أيضا بدرجة مرتفعة جدا من طرف المدققين بشركة KPMG

الأردن، و يولي المدققين الاهتمام الأكبر لـ:

✓ التأكد من قيام المدقق الداخلي بمراجعة نظام الشركة للتأكد من انسجامه مع السياسات و الخطط و التزام الموظفين بها.

✓ مراجعة تقويم المدقق الداخلي لأنظمة الرقابة الداخلية، و بالتالي تحديد نقاط القوة و الضعف في هذا النظام و تدارك النقص فيه و تطويره، مما يؤدي إلى اعتماد المدقق الخارجي عليه.

✓ تقويم فحص المدقق الداخلي للنظام المحاسبي و دقته، إذ يهتم المدقق الخارجي بسلامة النظام المحاسبي لارتباط القوائم المالية بهذا النظام، فكل ما كان النظام المحاسبي سليما أدى هذا إلى الحصول على قوائم مالية عادلة تبين الوضع (المركز المالي) الحقيقي للشركة.

ج. الكفاءة المهنية: يتم تطبيق هذا الأساس بدرجة مرتفعة من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن، و يولي المدققين الأهمية الأكبر لـ:

✓ التأكد من إلمام المدقق الداخلي الواسع بالمعايير المحاسبية، أي أن المدقق الخارجي يهتم بمعرفة الخلفية التعليمية للمدقق الداخلي ومدى تأهيله وإلمامه بالتطورات الحاصلة في مجال المحاسبة، مما يعزز ثقة المدقق الخارجي في عمله، وبالتالي الاعتماد عليه و تقليل حجم الاختبارات.

✓ التأكد من تمتع المدقق الداخلي بالنزاهة والاستقامة عند قيامه بواجباته ومسؤولياته، فكلما تمتع المدقق الداخلي بالنزاهة أدى هذا إلى أداء الأعمال التدقيقية بكفاءة، وبالتالي زيادة اعتماد المدقق الخارجي على عمله.

د. العناية الفنية: يتم تطبيق هذا الأساس بدرجة مرتفعة جدا من طرف المدققين في شركة KPMG الأردن،

و يولي المدققين الأهمية الكبرى لـ:

✓ التأكد من وجود رقابة مستمرة على عمل موظفي التدقيق من قبل مدير التدقيق.

✓ التأكد من التزام المدقق الداخلي بمعايير التدقيق الداخلي.

✓ التأكد من قيام المدقق الداخلي بالتخطيط الجيد لعملية التدقيق الداخلي.

✓ فحص عينة من أوراق العمل التي يقوم المدقق الداخلي بإعدادها. فوجود رقابة دائمة على وظيفة التدقيق الداخلي، بالإضافة إلى إلمام المدققين الداخليين بمعايير التدقيق يعمل على الخروج بنتائج صادقة تبين الوضع الحقيقي للشركة، ما يجعل المدقق الخارجي يعتمد أوراق عمل المدقق الداخلي لتحديد حجم الاختبارات التي سيقوم بها.

من خلال التحليل السابق الذي يبين تطبيق الأسس الثلاث المتمثلة في الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة و العناية الفنية من طرف المدققين بشركة KPMG الأردن بدرجة مرتفعة جدا، و أساس الكفاءة المهنية بدرجة مرتفعة فهذا يؤدي إلى رفض الفرضية الثانية للدراسة.

• الأهمية النسبية للأسس المحددة من طرف معيار التدقيق الدولي رقم (610) من وجهة نظر المدققين بشركة KPMG الأردن

لأسس الأربعة المحددة ضمن المعيار رقم (610) تأثير على درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي عند تقويم وظيفة التدقيق الداخلي، مع اختلاف درجة الأهمية لكل أساس من هذه الأسس، و حسب وجهة نظر المدققين في شركة KPMG الأردن فإن ترتيب هذه الأسس يكون بالشكل التالي:

الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية ذات أهمية كبيرة جدا.

أما الكفاءة المهنية فتأتي بالمرتبة الأخيرة بدرجة أهمية كبيرة.

3. أوجه و درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقييم نظام الرقابة الداخلية

أ. مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين للمساعدة في توثيق وفهم الرقابة الداخلية

يتم هذا الاعتماد بدرجة مرتفعة من وجهة نظر مدققي شركة KPMG الأردن، حيث يولي المدققين أهمية عند توثيق وفهم الرقابة الداخلية للعناصر التالية:

✓ دراسة وفهم موقع واستقلالية التدقيق الداخلي في المنشأة وتأثير ذلك على الموضوعية.

✓ عمل تقييم أولي لوظيفة التدقيق الداخلي للتحقق من مناسبتها للتدقيق الخارجي في مجالات محددة.

✓ دراسة مدى التزام المدققين الداخليين بالمعايير المهنية للتدقيق الداخلي.

✓ الاستعانة بالمدققين الداخليين عند تحليل و تقييم عناصر الرقابة الداخلية الموجودة.

ب. مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين للمساعدة في تقدير مخاطر الرقابة

يتم هذا الاعتماد بدرجة مرتفعة من وجهة نظر مدققي شركة KPMG الأردن، و يولي المدققين أهمية عند تقدير مخاطر الرقابة الداخلية للعناصر التالية:

✓ دراسة وفهم نوعية و مصدر و توقيت أدلة الإثبات التي يحصل عليها المدققين الداخليين الداعمة للمستوى المقدر لمخاطر الرقابة.

✓ دراسة و فهم التقييم المبدئي لمخاطر الرقابة المنفذ من المدققين الداخليين لكل هدف مرتبط بالعمليات.

✓ مقارنة نتائج تقييمه المبدئي لمخاطر الرقابة مع نتائج التقييم المبدئي المنفذة من قبل التدقيق الداخلي لمخاطر الرقابة.

ج. مدى اعتماد المدققين الخارجيين على المدققين الداخليين للمساعدة في تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة

يتم هذا الاعتماد بدرجة مرتفعة من وجهة نظر المدققين بشركة KPMG الأردن، و يولي المدققين أهمية عند تصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة الداخلية للعناصر التالية:

✓ دراسة وفهم طبيعة و نطاق و توقيت اختبارات الرقابة المعمول بها من قبل المدققين الداخليين.

✓ دراسة وفهم اختبارات الرقابة المصممة من قبل المدققين الداخليين و مدى فعاليتها لتحقيق أهداف التدقيق.

✓ الاستعانة بأوراق عمل المدققين الداخليين المتعلقة بتصميم وتنفيذ اختبارات الرقابة و الاعتماد عليها.

من خلال التحليل السابق الذي يبين اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للمساعدة في فهم و توثيق الرقابة الداخلية، تقدير مخاطرها و تصميم وتنفيذ اختبارات بدرجة مرتفعة فهذا يعني رفض الفرضية الثالثة للدراسة.

نتائج الدراسة وتوصياتها

من خلال ما سبق توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

✓ يتم تطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (610) من طرف المدققين الخارجيين بدرجة مرتفعة جداً، و هذا يتماشى مع إلزامية تطبيق المعايير الدولية للتدقيق.

- ✓ توفر الأسس المحددة من طرف معيار التدقيق الدولي رقم (610) ممثلة في الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية و الكفاءة المهنية تؤثر في درجة اعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي عند تقويم وظيفة التدقيق الداخلي.
- ✓ الأهمية النسبية لمعيار الهيكل التنظيمي، نطاق الوظيفة، العناية الفنية كبيرة جدا من وجهة نظر المدقق الخارجي لتحديد مدى الاستفادة من وظيفة التدقيق الداخلي، أما أهمية معيار الكفاءة المهنية فهي كبيرة و تأتي في أدنى مرتبة مقارنة بالأسس الأخرى.
- ✓ لاعتماد المدقق الخارجي على عمل المدقق الداخلي في تقويم وظيفة التدقيق الداخلي، و الاستفادة منه للمساعدة في تقييم نظام الرقابة الداخلية فوائد أهمها: منع الازدواجية و تكرار العمل و بالتالي التقليل من حجم الاختبارات و توفير الوقت و التخفيض من الأتعاب.
- ✓ التعاون بين المدقق الخارجي و المدقق الداخلي يعمل على زيادة كفاءة و فعالية نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي للمساعدة في فهم و توثيق الرقابة الداخلية، تقدير مخاطرها و تنفيذ و تصميم اختباراتها بدرجة مرتفعة لتحديد مدى فعاليتها لتحقيق أهداف العملية التدقيقية.
- ✓ كلما توفرت الأسس المحددة ضمن المعيار (610) و تم تطبيقها بدرجة مرتفعة أدى هذا إلى اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي بشكل كبير للمساعدة في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- و بناء على النتائج السابقة يمكن وضع التوصيات التالية:
- ✓ أوصت الدراسة بضرورة قيام المدقق الخارجي بتقييم موضوعية و استقلالية و أداء المدقق الداخلي قبل اتخاذ قرار الاعتماد عليه.
- ✓ أيضا يجب التأكد من كفاءة المدقق الداخلي من خلال فحص الخلفية التعليمية، الخبرة، التدريب و التأكد من تمتعه بالنزاهة و الاستقامة.

✓ ضرورة تطبيق المعايير الدولية للتدقيق والالتزام بها للرفع من فعالية العملية التدقيقية و النهوض بسوية المهنة.

✓ ضرورة قيام الجمعيات المهنية بتوعية كل من المدققين الخارجيين و المدققين الداخليين بأهمية التعاون بينهم، وأهمية الاستفادة من نقاط التشابه بينهما لتحقيق أهداف التدقيق وفعاليتها.

✓ أوصت الدراسة أيضا بضرورة الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي و زيادة فعالية نظام الرقابة الداخلية حتى يتمكن المدقق الخارجي من الاعتماد عليه.

قائمة المراجع

1. أوس ملوكي، دور التدقيق الداخلي في تحقيق أهداف حكومة البنوك- دراسة حالة عينة بنوك تجارية جزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة البليدة2، الجزائر، 2016.
2. بوقابة زينب، التدقيق الخارجي و تأثيره على فعالية الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2011.
3. خالد راغب الخطيب، مفاهيم حديثة في الرقابة المالية و الداخلية في القطاع العام و الخاص، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
4. خلف عبد الله الوردات، دليل التدقيق وفق المعايير الدولية الصادرة عن IIA، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014.
5. دلال العابدي، حوكمة الشركات و دورها في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية- دراسة حالة شركة أليانس للتأمينات الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد خضير، بسكرة، 2016.
6. رأفت سلامة محمود و آخرون، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
7. رزق أبو زيد الشحنة، تدقيق الحسابات مدخل معاصر وفقا لمعايير التدقيق الدولية، الطبعة الأولى، داروائل للنشر، عمان، الأردن، 2015.

8. زهير الحدر، علم تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار البداية ناشرون و موزعون، عمان، الأردن، 2010.
9. شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة - دراسة مقارنة بين الجزائر و تونس و المملكة المغربية، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
10. عبد الرزاق محمد عثمان، أصول التدقيق و الرقابة الداخلية، الطبعة الأولى، الدار النموذجية للطباعة و النشر، صيدا، بيروت، لبنان، 2011.
11. لخضر لعروس، دور آليات حوكمة الشركات في مكافحة مظاهر الغش المالي و المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017.
12. محمد بوتين، المراجعة و مراقبة الحسابات من النظرية إلى التطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005 .
13. محمد فيصل مسعد، خالد راغب الخطيب، دراسة متعمقة في تدقيق الحسابات، الطبعة الأولى، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009.
14. Andrew Fight, Measurement and Internal Audit, First edition, Capstone, United Kingdom , 2002.
15. Bernard Germond, Audit Financier Guide pour l'audit de l'information financière des entreprises, Dunod, Paris, 1991.
16. Henri Mitonneau, Réussir l'Audit des Processus, 2eme édition, Afnor, France, 2006.



دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية

الاحتياالية في السوق المالية السعودية

مناع ريمة¹ ، لحسن مريم²

1- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري.
قسنطينة

2- كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة عبد الحميد مهري.
قسنطينة

¹anwar.rima2014@gmail.com
²mer88@live.fr

الملخص -

بعد إنهيار كبرى الشركات العالمية ازداد الاهتمام بتوفير آليات مناسبة، للحد من ممارسات تؤدي إلى التلاعب والغش في التقارير المالية، وتعد حوكمة الشركات واحدة منها، إذ هي عبارة عن نظام تُدار الشركات بمقتضاه وتراقب. لذا هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بالمبادئ التي تقوم عليها حوكمة الشركات، والتي تؤدي إلى التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتياالية، من أجل هذا تم دراسة أهم اللوائح الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية، والمتعلقة بالإفصاح وشفافية المعلومات المالية، لإبراز الدور الفعال لهذه الهيئة في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتياالية.

تم التوصل إلى أن جودة المعلومات في الأسواق المالية ترتبط بمصداقية المعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية وهذا ما سيعود بالمنفعة للمستخدمين؛ ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل، خاصة وأن ضمان جودة هذه التقارير يضمن جودة المعلومات المفصح عنها في صلبها، لذا توصي الدراسة بتطبيق مختلف المبادئ والإجراءات من قبل الشركات المدرجة

لتزويد السوق بالمعلومات الجيدة والموثوق بها، على رأسها مبادئ الإفصاح والشفافية التي تعد الأهم لتحقيق ذلك.

الكلمات المفتاحية -

حوكمة الشركات، الممارسات المحاسبية الاحتيالية، هيئة السوق المالية السعودية، الإفصاح والشفافية.

The Role Of Gouvernment Enterprise To Fraudulent Accounting Practices In The Saudi Financial Market

Abstract-

After The Breakdown Of Most Global Companies, There Was An Increase To Provide Mechanisms, To Reduce Practices That Lead To Financial Reporting Fraud; Corporate Governance Is One Of Theme, As It Is A System Under Which Companies Are Managed And Monitored.

This Study Aims To Define The Principle Of Corporate Governance Which Reduces Fraudulent Accounting Practices, For This We Have Diagnosed The Most Important Regulations Issued By The Authority Of Saudi Financial Market Which Is Related To Dissemination And Transparency Of Financial Information, To Identify The Important Role Of This Authority In Reducing Fraudulent Accounting Practices.

We Retched That The Quality Of Information In Financial Market Related To The Credibility Of The Financial Information Included In Financial Reports, This Will Benefit Users; To Achieved That It Must Not Contains Any Kind Of Frauds, Specially That Guarantee The Quality Of This Report Ensure The Quality Of Information That Is Contain.

The Study Recommends Companies To Apply Different Principles And Procedures Specially The Dissemination And Transparency, Which As Most Important To Provide Good And Reliable Information To The Financial Market.

Keywords -

Gouvernement Enterprise, Fraudulent Accounting Practices, Authority Of Saudi Financial Market, Transparency And Disclosure.

مقدمة -

بدأ الاهتمام بمصطلح الحوكمة في عقد التسعينات من القرن العشرين، وذلك نتيجة لما شهده الاقتصاد العالمي من تداعيات وانهيارات مالية ومحاسبية لعدد من الشركات العالمية، وقد بدأ الاهتمام بوضع معايير للحوكمة بعد تفجر الكثير من القضايا والمشكلات المرتبطة باستغلال السلطة، واتباع الحيل المحاسبية، وقلة الشفافية، وعدم الإفصاح عن الأوضاع المالية لكثير من المؤسسات حول العالم، وازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة بموضوع الحوكمة من قبل الجهات ذات المصلحة، لما له من دور في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية وتوفير المعلومات اللازمة التي من شأنها تحسين فهم الوضعية المالية الحقيقية للشركات المدرجة في السوق المالية من أجل العمل على إبقاء هذه الأسواق تعمل داخل نطاق الاستقرار؛ من هنا كانت اشكالية هذه الورقة البحثية تتمحور حول السؤال الرئيسي التالي:

• ماهو دور حوكمة الشركات في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية؟

من أجل الإجابة على هذا التساؤل سيتم أولاً استعراض مختصر لماهية الحوكمة والإفصاح والشفافية، وماهية الممارسات المحاسبية الاحتيالية كمدخل مفاهيمي، يساعد على تصور كيفية إيجاد العلاقة بين جودة المعلومات المالية وحوكمة الشركات، ومن ثم توضيح الجهود المبذولة من قبل هيئة السوق المالية السعودية لتحقيق جودة المعلومات المحاسبية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات التي تعمل على تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية كهدف للبحث.

أولاً: حوكمة الشركات وجودة المعلومات المحاسبية

سنحاول في هذه الجزئية تبيان كيف تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المالية من خلال التطرق لمختلف العناصر التالية:

1. ما المقصود بحوكمة الشركات: تعتبر حوكمة الشركات أحد الوسائل الأساسية لمواجهة التأثيرات الناجمة عن التغيرات الاقتصادية الحديثة،

والأزمة المالية العالمية والانهيارات المالية للعديد من الشركات، والتي ترجع أسبابها إلى الفساد الإداري والمالي، والممارسة غير السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وكذلك اختلال هياكل التمويل، وعدم القدرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لسداد الالتزامات المستحقة عليها، بالإضافة إلى نقص الشفافية وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية التي تحقق الإفصاح والشفافية، إلى جانب عدم إظهار المعلومات المحاسبية لحقيقة الأوضاع المالية للشركة¹.

كما ورد في تقرير Cadbury عام 1992م، بأن مصطلح الحوكمة هو "نظام بمقتضاه تدار الشركات وتراقب"، كما نجد تعريف مؤسسة التمويل الدولية IFC للحوكمة بأنها "هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة الشركات والتحكم في أعمالها"².

هذا ويعتبر التعريف الخاص بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من أشمل التعريفات التي تناولت مفهوم الحوكمة حيث عرفتها بأنها النظام الذي تستخدمه الشركة في عملية الإشراف والرقابة على عملياتها، كما أنها تمثل النظام الذي يتم من خلاله توزيع الحقوق والمسؤوليات على مختلف الأطراف في الشركة بما في ذلك مجلس الإدارة والمديرين وحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى، كما أنها تحدد القواعد والإجراءات الخاصة باتخاذ القرارات التي تتعلق بالشركة، وبذلك يتحدد الإطار العام الذي يتم من خلاله تحديد أهداف الشركة والوسائل التي تستخدم في تحقيق تلك الأهداف والرقابة عليها³.

وتحقق حوكمة الشركات الإفصاح والشفافية في المعلومات جميعها، وبصفة خاصة المعلومات المالية لما لها من أهمية ودور فعال في تحقيق أهداف أصحاب المصالح في المنشآت الاقتصادية، مما يعني الاهتمام بتحقيق جودة هذه المعلومات، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل امتد إلى دورها في تنشيط سوق المالية حيث ثبت وجود علاقة بين مستويات الحوكمة في الدول المختلفة من ناحية، وبين درجة نمو وتطور واستقرار أسواقها المالية وأداء الأسهم بها من ناحية أخرى⁴.

ومن خلال ما تقدم يتضح أن حوكمة الشركات تسعى نحو منع التلاعب، والتحرّيف، والخداع للمعلومات، التي يتم الاعتماد عليها من قبل جميع مستخدميها، ومن ثم تخفيض الأثر السلبي لظاهرة عدم تماثل المعلومات، من خلال آليات تحقق بإحكام الرقابة والسيطرة على كافة الوحدات الاقتصادية وتحقيق مصالح كافة الأطراف.

2. أهمية حوكمة الشركات: زادت أهمية الحوكمة نتيجة لاتجاه كثير من الدول إلى التحول إلى النظم الاقتصادية الرأسمالية، التي يتم الاعتماد فيها بدرجة كبيرة على الشركات الخاصة، لتحقيق معدلات مرتفعة ومتواصلة من النمو الاقتصادي.

أدت زيادة حجم الشركات، وانفصال الملكية عن الإدارة إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفات المديرين، ووقوع كثير من الشركات في أزمات مالية، ونظراً للاهتمام المتزايد بمفهوم الحوكمة، فقد حرصت العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية، على دراسة هذا المفهوم وتحليله، ومن هذه المؤسسات مؤسسة صندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية؛ كما يعد تبني حوكمة الشركات أمراً ضرورياً لمواجهة حالات الفساد المالي والمحاسبي، الذي تعاني منه بعض الشركات خاصة المدرجة منها في الأسواق المالية، ولاسيما ما يتصل بإعداد التقارير المالية الشفافة، وإتباع معايير ذات جودة عالية في مجال القياس والإفصاح المحاسبي، وكذلك التحديد الواضح لحقوق المساهمين، وحقوق أصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، والمسؤوليات الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين فيها، فضلاً عن تخفيض عمليات التداول الداخلي في المعلومات، ودعم استقلالية مراجعي الحسابات، وتعزيز انسجام المعالجات المحاسبية المطلوبة وفقاً للمعايير المهنية، إضافة إلى أهمية الحوكمة في تلبية متطلبات المرحلة الراهنة لمواجهة التحديات المستقبلية في العديد من المجالات⁵.

يعتبر إدراك الشركات لأهمية الحوكمة عنصراً أساسياً في تحقيقها، حيث أن اعتمادها من قبل الشركات ذاتياً، أكثر فعالية من فرضها بأنظمة، كما أن أهميتها تظهر جلياً في زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني، وتعميق دور أسواق المال،

وتحقيق استقرارها، وزيادة قدرتها على جذب الاستثمار ورفع معدلاته والحفاظ على حقوق المستثمرين، لأن هناك ارتباطاً مباشراً بين نظام حوكمة الشركات والنظام الاقتصادي في معظم الدول، بمعنى عندما يتهاوى نظام الحوكمة في أي دولة، فإن ذلك سوف يؤدي إلى فقدان الثقة والمصداقية للنظام الاقتصادي كله، لذا يجب العمل على تحسين جودة أداء حوكمة الشركات، لأنها ذات أهمية ثلاثية الأطراف ذات الصلة: المساهمين، وأصحاب المصالح المرتبطة بالشركة، وكذلك مجلس إدارة الشركة، بالإضافة إلى أهميتها الكبرى في تحقيق استقرار الأسواق المالية بتوفير معلومات ذات جودة عالية⁶.

3. انعكاسات قواعد الحوكمة على جودة المعلومات المالية: يشكل التطبيق السليم لحوكمة الشركات المدخل الفعال لتحقيق جودة التقارير المالية والمعلومات الناتجة عنها، وذلك لما يحققه من دقة وموضوعية للتقارير المالية، إلى جانب الالتزام بالقوانين والتشريعات؛ فتطبيق قواعد الحوكمة من شأنه أن يؤثر على درجة ومستوى الإفصاح المحاسبي، مما يؤكد على أن الإفصاح والشفافية، وظاهرة حوكمة الشركات وجهان لعملة واحدة يؤثر كل منهما بالآخر ويتأثر به فإذا كان الإفصاح هو أحد وأهم مبادئ الحوكمة، فإن إطار الإجراءات الحاكمة للشركات يجب أن يحقق الإفصاح بأسلوب يتفق ومعايير الجودة المالية والمحاسبية، كذلك فإن الأثر المباشر من تطبيق قواعد الحوكمة هو إعادة الثقة في المعلومات المالية، نتيجة تحقيق المفهوم الشامل لهذه المعلومات، باعتبار أن المعلومات التي تنتجها التقارير المالية هي من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لقياس حجم المخاطر بأنواعها المختلفة (أي أنها من أهم الركائز التي يمكن الاعتماد عليها لتحديد مواطن الضعف في الأنظمة المالية) مثل: مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر معدل الفائدة ومخاطر الأعمال ومخاطر أسعار الصرف، فضلاً عن دورها في عملية التنبؤ، وكذلك اعتمادها كأساس لتحليل القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية، الذي يعتمد على فرض رئيس مؤاده أن كل ورقة مالية لها قيمة حقيقية يمكن الوصول إليها من خلال المعلومات مالية بدراسة العائد المحاسبي، ومعدل التوزيعات، ومعدل النمو، وبعض النسب المحاسبية؛ كما أن التقارير المالية تؤثر

في قرارات المستثمرين، بإمدادهم بالمعلومات عن الشركات التي تطرح أسهمها في السوق المالي، قبل اتخاذ قرار الشراء أو البيع بهدف دعم وترشيد ذلك القرار⁷.

وما يجدر الإشارة إليه هنا هو أهمية العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين حوكمة الشركات والمعلومات المالية، التي تتضمنها القوائم المالية، حيث تتأثر المعلومات المالية بقواعد وآليات الحوكمة، باعتبارها تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية، وأن تطبيقها يؤدي إلى زيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المالية، التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف المستفيدة منها، سواء داخلياً أو خارجياً لهذا تتطلب الضرورة العلمية أن تهتم الشركات المدرجة في أي سوق مالية - خاصة الأسواق المالية العربية- بمستوى الإفصاح في القوائم المالية، باعتباره أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وبتقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها، بحيث تكون ذات فائدة لمستخدمي تلك المعلومات، لمساعدتهم في تقييم الأداء واتخاذ القرارات، بالإضافة إلى الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، وحماية البيئة، لما لها من تأثيرات مهمة على خدمة المجتمع، وأخيراً تعميق الوعي بأهمية دور لجنة المراجعة في الشركة لأهميتها الكبيرة في زيادة ثقة المستثمرين الحاليين والمحتملين بالقوائم المالية، كل ذلك سيلعب دوراً كبيراً في تفعيل نظام حوكمة الشركات، وتعزيز موثوقية القوائم المالية خدمة للمصالح العام⁸. وبذلك فإن لحوكمة الشركات أثر كبير في الحد من التلاعب في المعلومات المالية ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال النقاط التالية:

❖ إن دلالة القوائم المالية وإمكانية الاعتماد عليها وتقديمها في التوقيت المناسب وشفافيتها، كذلك إرشاد المستثمر في قراراته، لم تعد واضحة، خاصة بعد تزايد حالات الانهيارات التي أصابت الكثير من الشركات، والتي ترجع إلى التلاعب، وعدم دقة المعلومات التي تحتويها التقارير المالية الخاصة بها مما يؤدي إلى انعدام الثقة في المعلومات المالية. غير أنه ويتطابق حوكمة الشركات يتم الحد من التلاعب في هذه المعلومات؛

❖ يعتبر كل من استعادة ثقة المستثمرين في الأسواق المالية، وتحقيق العدالة والشفافية ومحاربة الفساد من أهم دوافع تطبيق حوكمة الشركات،

كما يعتبر مبدأ الإفصاح والشفافية من المبادئ الأساسية للحوكمة والذي يضمن توفير المعلومات المالية والإفصاح عنها بما يتفق مع المعايير عالية الجودة وأن يتم توفيرها للمستخدمين في الوقت المناسب والتكلفة الملائمة؛

❖ بالرغم من تعدد الأبعاد المختلفة لعملية حوكمة الشركات سواء القانونية أو التنظيمية أو الاجتماعية، إلا أن الأبعاد المحاسبية تحظى باهتمام كبير وتشغل الحيز الأكبر من الإجراءات والأساليب المختلفة لتطبيق الحوكمة في الشركات، وتشمل الأبعاد المحاسبية لعملية الحوكمة ثلاث مراحل هي:

1. مرحلة الرقابة على العمل المحاسبي؛ وتشمل نوعين من الرقابة إحداهما الرقابة السابقة والأخرى الرقابة اللاحقة للعمل المحاسبي؛

2. مرحلة الممارسة الفعلية للعمل المحاسبي؛ سواء من ناحية الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية، أو كيفية تقييم ومتابعة الأداء، أو الإفصاح عن نتيجة هذه الممارسة في شكل تقارير وقوائم مالية؛

3. مرحلة ما بعد الممارسة الفعلية؛ وتشمل أدوار كل من لجان المراجعة والمراجعة الخارجية، وما تحققه من إضفاء للثقة والمصادقية في المعلومات المالية المفصح عنها، وبذلك يتضح أن النتيجة النهائية للأبعاد المحاسبية السابقة هي إنتاج معلومات مالية ذات استخدامات متعددة من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة، لذلك يجب أن تعد هذه المعلومات بمستوى شامل من الجودة، بحيث يمكن الاعتماد عليها، وتزيد من ثقة الأطراف الأخرى في الشركة، وإدارتها، ويرفع من كفاءة السوق المالية واستقرارها، حيث سيؤدي التطبيق الفعال للحوكمة إلى دقة وموضوعية التقارير المالية، وتوفير معلومات مالية ذات جودة عالية، وبالتالي تنشيط السوق المالية وضمان تحقيق استقرارها.

❖ أكدت العديد من الدراسات على أن مصداقية وعدالة البيانات المالية المنشورة للشركات تتوقف على مدى تطبيق الحوكمة، ووجود لجان مراجعة منبثقة عن مجالس إدارة هذه الشركات، وأن لجان المراجعة تزيد من فعالية عملية الإشراف على إعداد القوائم المالية، والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية أصدرت في عام 2002م

قانون Sarbanes Oxley Act والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح، وضرورة تقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة، والحوكمة، والإشراف على مراجعي الحسابات.

ثانياً: الممارسات المحاسبية الاحتياطية وجودة المعلومات المحاسبية

إن مجمل التغيرات التي شهدتها الأنظمة المالية والاقتصادية، أدت إلى ظهور الكثير من المعاملات المالية والتجارية المعقدة وإصدار معايير للمحاسبة عن هذه المعاملات؛ وقد أتاح ذلك الكثير من البدائل التي يمكن أن تستغلها بعض المنشآت لتحقيق أهدافها، وإخفاء حقيقة نتائج أعمالها ومركزها المالي، وإظهاره بشكل مخالف للواقع الاقتصادي، وإخفاء بعض الأنشطة، أو تعديلها بما يتلاءم مع أغراض الإدارة عن طريق التلاعب في القوائم المالية، وبالتالي تغيير هذه الأخيرة من الوضع الذي يجب أن تكون عليه، إلى الوضع الذي ترغب فيه الإدارة (قوائم مالية مضللة)، مما يؤثر ذلك سلباً على المعلومات التي ترد ضمن تلك القوائم المالية، وظهور مشكلة مدى ملائمة المعلومات المالية الواردة لتلك القوائم، لاتخاذ القرارات المختلفة من قبل المستخدمين كالمساهمين والمستثمرين والدائنين وغيرهم. وما ينجر عن ذلك من ضعف وأحياناً عدم ثقة المجتمع المالي بالتقارير والقوائم المالية، وانعكس ذلك بشكل ملحوظ أثناء الأزمات التي شهدتها الأنظمة المالية.

1. مفهوم الغش والتلاعب المحاسبي: يشير مصطلح الغش أو الاحتيال أو التلاعب إلى فعل مقصود من قبل شخص واحد، أو عدة أشخاص من الإدارة أو الموظفين أو أطراف ثالثة، والذي ينتج عنه تحريف البيانات المالية، وقد يتضمن الاحتيال⁹:

1. استخدام أساليب الخداع كالتلاعب أو التزييف والتزوير في السجلات المحاسبية أو المستندات المؤيدة للعمليات المثبة فيها والتي تعد على أساسها القوائم المالية؛

2. التضليل المتعمد والمقصود، أو حذف عمليات أو أحداث أو معلومات مهمة وعدم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تسجيل معاملات وهمية؛

3. اختلاس الأصول؛

4. سوء تطبيق السياسات المحاسبية.

هذا ويتم الغش والتلاعب المحاسبي عن طريق استخدام الطرق والأساليب المختلفة والتي يكون للمنشأة وإدارتها الحرية والمرونة الكافية في المفاضلة فيما بينها مما يتيح للإدارة فرصة التلاعب في الأرقام المحاسبية لإظهارها بخلاف ما هي عليه¹⁰.

وبذلك يمكن تحديد المقصود بالغش والتلاعب المحاسبي بأنه التحليل والتضليل في طرائق استخدام المبادئ المحاسبية مما يؤدي إلى إحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحية الشركات، أو في مراكزها المالية، مما يجعل التقارير والقوائم المالية تظهر بطريقة مغايرة لما يجب أن تكون عليه، مما ينتج عن ذلك آثار سلبية على نوعية وشفافية المعلومات المنشورة والمعلن عنها؛ وهذا ما أكدت عليه الفضائح المالية للشركات العملاقة التي شهدتها الأنظمة المالية.

2. أساليب الغش والتلاعب المحاسبي: تقوم المنشآت بالغش والتلاعب المحاسبي ليمكنها من تغيير الانطباع حول أداء أعمالها، وتزيد من قدرتها الكسبية الظاهرة للآخرين مما يؤدي إلى زيادة أسعار أسهمها، وقدرتها في الحصول على تمويل إضافي، ويتم هذا التلاعب المحاسبي بأساليب مختلفة نستعرض أهمها¹¹ :

1. أحيانا تتيح القواعد المحاسبية للشركة الاختيار بين عدد مختلف من الوسائل المحاسبية، فعلى سبيل المثال، يسمح للمؤسسات في عدد من الدول أن تختار بين السياسة المحاسبية التي تعطي الصورة المفضلة عنها؛

2. التغيير في التقديرات المحاسبية، يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي، وهو ما يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات، بغرض الوصول إلى أهداف محددة مثل تقدير العمر الافتراضي للأصل بهدف حساب الاهتلاك؛

3. يمكن إدخال الصفقات الاصطناعية إما للتلاعب في مبالغ الميزانية أو لتحريك الأرباح بين فترات محاسبية، ويتحقق ذلك عن طريق الدخول في صفقتين أو أكثر، متصلتين مع طرف ثالث؛ فعلى سبيل المثال لنفترض أنه تم

عمل ترتيبات لبيع أحد الأصول لبنك ما، بدلاً من تأجير هذا الأصل لبقية عمره الافتراضي، بحيث يمكن أن يطرح سعر بيع هذا الأصل بموجب (البيع والتأجير المرتد) أعلى أو أقل من قيمة الأصل الحالية لأنه يمكن التعويض عن فارق السعر بواسطة التأجير المنخفض أو الزائد؛

4. **التلاعب في توقيت الصفقات**، بهدف تحديد سنة معينة لتحميلها بالأرباح أو الخسائر لأي هدف يرمي إليه المحاسب وخصوصاً في حال وجود اختلافات واضحة بين القيمة الدفترية وبين القيمة السوقية أو القيمة الحقيقية؛

5. **التلاعب في بعض بنود الميزانية واعتبارها ضمن البنود خارج الميزانية**؛

6. **استخدام فكر اضمحلال الأصول بغية التلاعب في الدفاتر المحاسبية**، وبالتالي التأثير على القوائم المالية والحسابات الختامية؛

7. **التلاعب في تكوين نسب ومبالغ المخصصات**، (سواء مخصص المخاطر المنتظمة ومخصص الضرائب، ومخصص التعويضات)، حيث كل منهم يخضع لتقدير الإدارة؛

8. **التلاعب في الأرقام وفي شكل المستندات**، وفي الدفاتر، إخفاء بيانات ومعاملات مالية؛

9. **عدم فعالية إدارة المراجعة الداخلية للقيام بالدور المناط القيام به نظراً لعدم حيادية واستقلالية تلك الإدارة في المنشأة**.

كما أن هناك أساليب مستخدمة في التلاعب المحاسبي لها أشكال متعددة ومعقدة إلى حد ما، ولا يمكن اكتشافها إلا من خلال ذوي الاختصاص.

3. **لعبة الأرقام المالية**: يطلق أحياناً على الغش والتلاعب المحاسبي لعبة الأرقام المالية، ويأخذ عدة صور، إلا أن الهدف الأساسي من هذه اللعبة يتمثل في خلق انطباع متغير عن أداء منشآت الأعمال، وعن طريق تغيير انطباع مستخدمي القوائم المالية عن أداء المنشأة، فإن الإدارات التي تمارس لعبة الأرقام تسعى إلى بعض النتائج الحقيقية المرغوبة¹².

وتتم ممارسة لعبة الأرقام المالية عن طريق اختيار المنشأة لسياسات محاسبية معينة عند إعداد قوائمها المالية أو عن طريق كيفية تطبيق تلك

السياسات المحاسبية. حيث تستخدم المنشأة المرونة المتاحة لها في اختيار الطرق والسياسات التي تطبقها¹³.

4. الأشكال المختلفة للعبة الأرقام المالية: تأخذ لعبة الأرقام المالية العديد من الأشكال والمسميات وفيما يلي الأشكال المختلفة لها:

- **التقارير المالية المضللة أو الاحتيالية (Fraudulent Financial Reporting)** : عبارة عن تحريف متعمد للقوائم المالية أو إغفال إدراج قيم في القوائم المالية أو عدم الإفصاح عن المعلومات ضرورية في القوائم المالية، وذلك بغرض خداع مستخدمي هذه القوائم¹⁴.

- **إدارة الأرباح (Earnings Management)** : هناك العديد من القرارات التي تتخذها الإدارة والتي قد تؤثر على المعلومات المالية التي يعتمد عليها الأطراف المعنية بأمر الوحدة الاقتصادية، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير على صافي الدخل وهو ما يطلق عليه بالتلاعب في المعلومات المالية. وتعتبر إدارة الأرباح إحدى الاستراتيجيات المحاسبية التي يتسم بها السلوك الإداري عند التقرير عن نتائج الأعمال في المنشآت والتي عن طريقها تتمكن الإدارة من إظهار أرقام محاسبية مستهدفة مقدماً ضمن المعلومات المنشورة عن أداء تلك المنشآت لغرض تحقيق أهداف محددة، وتعتقد الإدارة عند استخدامها لإستراتيجية إدارة الأرباح لغرض تحقيق أهدافها المعلنة أو غير المعلنة بعدم قدرة القارئ للقوائم المالية المعبرة عن أداء تلك المنشآت على كشف مدلول الأرقام المتضمنة في تلك القوائم¹⁵.

وعليه يمكن القول أن إدارة الأرباح تتمثل في التلاعب في الأرباح من خلال اتخاذ خطوات مدروسة في إطار قيود المبادئ المحاسبية المتعارف عليها لإحداث المستوى المطلوب من الأرباح المعلنة¹⁶.

هذا وقد تلجأ الإدارة لإدارة الأرباح لتحقيق الاستقرار في الأرباح على مدار الفترات المحاسبية بهدف خفض المخاطر المصاحبة لهذه الأرباح، ويمكن تحديد المقصود بإدارة الأرباح بأنها تقليل حدة التفاوت والتقلبات في أرقام الدخل الخاصة بالفترات المحاسبية المختلفة، أي التحكم المتعمد بالتخفيض أو الزيادة في الأرباح المنشورة لتصبح في مستوى معين يعتبر حالياً المستوى العادي للأرباح،

وذلك محاولة من الإدارة لتقليل التباين والاختلاف غير العادي في الأرباح إلى الحد الذي تسمح به المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمبادئ السليمة للإدارة¹⁷.

- **تمهيد الدخل أو تخفيف تقلبات الدخل (Income Smoothing) :**
يمثل شكلا من أشكال إدارة الأرباح، صمم لتخفيف حدة التغيرات في الأرباح، بحيث يتم العمل على تخفيض وتخزين الأرباح في السنوات الجيدة لاستخدامها في السنوات الأقل نشاطاً¹⁸.

وظاهرة تمهيد الدخل ظاهرة شائعة ومنتشرة في العديد من الشركات في دول مختلفة من العالم، باعتبارها إحدى أشكال تدخل الإدارة في عملية القياس والإفصاح المحاسبي، لما له من تأثير في تقييم مستخدمي القوائم المالية والمعلومات المالية، وفي دقة النتائج وبالذات قدرتها التمثيلية في اتخاذ القرارات مادام نابعاً من تدخل إداري مقصود¹⁹.

- **المحاسبة المتعسفة (Aggressive Accounting) :** اختيار وتطبيق متعمد لمبادئ محاسبية معينة بهدف تحقيق نتائج مرغوبة (عادة ما تكون مكاسب جارية مرتفعة) سواء كانت الممارسات المتبعة تتوافق أو لا تتوافق مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها²⁰.

- **ممارسات المحاسبة الإبداعية أو ممارسة المحاسبة الاحتيالية (Creative Accounting Practices) :** وهي تشمل كل الأساليب المستخدمة في لعبة الأرقام المالية (فهي تشمل جميع أشكال لعبة الأرقام المالية) وعليه فإن المحاسبة الإبداعية يمكن التعرف عليها من خلال النقاط التالية²¹ :
- إن المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛

- تعمل ممارسات المحاسبة الإبداعية على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية؛

- تنحصر ممارسات المحاسبة الإبداعية في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛

- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالباً ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم وتحويلها وتحويلها بالشكل الذي يرغبون فيه.

وعليه يمكن القول بأن المحاسبة الإبداعية هي تلاعب في القوائم المالية وتغييرها من الوضع الذي يجب أن تكون عليه إلى الوضع الذي يرغب فيه المحاسبون، مستغلين في ذلك معرفتهم للقواعد المحاسبية²².

أو هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال انتهاز الفرصة للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية، وبدائل القياس وتطبيقات الإفصاح لنقل البيانات المالية، مما يجب أن تكون عليه إلى ما يُفضله مُعد هذه البيانات²³.

إن مفهوم المحاسبة الإبداعية حقيقةً يمكن النظر إليه من زاويتين:

الأولى ايجابية: وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، بما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستخدميها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية؛

الثانية سلبية: وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التخليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة؛ وهذا الجانب هو الذي يهتما في بحثنا هذا لأن كثير من الباحثين يربطون ظهور المحاسبية الإبداعية بمواجهة الشركات صعوبات خلال الأزمات التي عرفت فترة الثمانينات من القرن الماضي، فنتج عن ذلك ضغوطات كبيرة على المحاسبين والماليين والمدققين لتضخيم الأرباح وإظهار الوضعية المالية للشركات بصورة أفضل²⁴.

5. أثر الممارسات المحاسبية الاحتياطية على دلالة القوائم المالية (تدني جودة المعلومات المالية): إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، لا بد أن تكون واضحة ومفهومة، ونظراً لأن هذه البيانات والمعلومات المحاسبية يتم إعدادها وفقاً لطرق ومبادئ وتقديرات محاسبية مختلفة، فإنه يكون من الضروري قيام الشركات بالإفصاح عن تلك الطرق والمبادئ المحاسبية

والأسس المتبعة في إعداد التقديرات ضمن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك لأهمية هذا الإفصاح في تفسير البيانات والمعلومات المحاسبية الواردة بتلك القوائم.

ويلاحظ أن المبادئ المحاسبية هي التي تحدد أسس إعداد التقديرات المحاسبية وبالتالي فإن أي تغيير في المبادئ المحاسبية، سوف ينعكس على التقديرات المحاسبية، وبالتالي على القوائم المالية.

هذا ونتيجة للمرونة المتاحة في المبادئ المحاسبية في معالجة البنود الواردة بالقوائم المالية ومع وجود الحرية لإدارات الشركات في اختيار الطريقة، والسياسة المناسبة لها، من خلال الممارسات البديلة المتعددة لتلك الطرق والسياسات، والتي تؤدي إلى مجموعة متباينة من البيانات والمعلومات المحاسبية، فقد ترتب على ذلك ازدياد الغش والتلاعب المحاسبي وما ينتج عنه من حدوث مشاكل مالية بالشركات وزيادة وتيرة الأزمات المالية²⁵.

ويلاحظ أن التغيير في المبادئ والطرق المحاسبية يعتبر أمراً مقبولاً إذا ما تم مراعاة مجموعة من الاعتبارات منها أن يكون التغيير أمراً ملحاً، أو استجابة لمستجدات جوهرية، ويؤدي إلى إظهار الأحداث والمعاملات بالقوائم المالية بطريقة أكثر شفافية لمستخدميها، فالتغييرات في المبادئ والطرق المحاسبية قد تكون إلزامية أو اختيارية، أو تكون ليس لها تأثير على قياس الدخل، أو قد تؤثر على قياس الدخل في الفترة الحالية فقط، أو يكون لها تأثير على قياس الدخل بأثر رجعي، أو قد تكون ذات آثار اقتصادية حقيقية، أو ذات آثار ظاهرية (تجميلية).

كما يجب على الشركة أن تفصح عن أسباب التغيير في المبادئ والطرق المحاسبية وقيمة التسوية، التي أثرت على صافي ربح أو خسارة الفترة الحالية، وكذا قيمة التسوية في كل فترة، والتي تظهر عنها معلومات إضافية، بالإضافة إلى قيمة التسوية المتعلقة بالفترات السابقة عن تلك المدرجة في القوائم المالية²⁶.

هذا وتشير العديد من الدراسات والتي حاولت البحث عن مدى الارتباط بين قرار الإدارة بشأن اختيار أو تغيير المبادئ والطرق المحاسبية، وبين الحالة المالية للشركة سواء كانت ناجحة أو متعثرة، إلى أن الحالة المالية للشركة

تؤثر على ذلك القرار، حيث أن إدراك وجود بوادر لتعثر الشركة، وتقدير أنها لن تصل إلى مرحلة الفشل الحقيقي في الأجل القصير، قد يؤدي بها إلى أن تصبح أكثر ميلاً لإجراء اختيارات أو تغييرات اختيارية للمبادئ والطرق المحاسبية، والتي من شأنها زيادة رقم الدخل، وبالتالي إظهار أرقام القوائم المالية في أفضل صورة²⁷.

إن تغيير الطرق والمبادئ والتقديرات المحاسبية له تأثير واضح على دلالة القوائم المالية وإفصاحاتها، وبالتالي جودة البيانات والمعلومات المحاسبية، ومن البديهي أن أي تحريف للأرقام المحاسبية يعتبر أمراً غير مرغوباً فيه من قبل مستخدمي تلك التقارير والقوائم المالية المنشورة، ويوجد العديد من الدوافع أو المحددات الكامنة قد تدفع إدارات الشركات إلى اختيار مبادئ محاسبية دون أخرى لمعالجة البنود الواردة في القوائم المالية وذلك لتحقيق أغراض معينة، مثل إخفاء مشاكل الأداء بها أو تجميل حساباتها، ورسم صورة جيدة للشركة، وتوقف مدى الفائدة الحقيقية من استخدام هذه القوائم المالية بالنسبة للقرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي تلك القوائم على مدى إدراك وفهم هؤلاء المستخدمين للمغزى الحقيقي لها، وكذلك معرفتهم بالأسس والقواعد والسياسات التي أعدت على أساسها، وأيضاً الدوافع أو المحددات الحقيقية والكامنة وراء التغيير الاختياري لتلك المبادئ والتقديرات المحاسبية المتبعة والمستخدمية في إعداد تلك القوائم المالية المنشورة²⁸.

ثالثاً: دور هيئة السوق المالية السعودية في تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية من خلال تطبيق مبادئ حوكمة الشركات

تكمن أكبر مهمات هيئة السوق المالية في عملها على إيجاد سوق مالية منظمة وعادلة، وشفافة ومستقرة، تحقق الحماية لجميع المستثمرين من كافة الممارسات غير النظامية أو التي تنطوي على احتيال، أو غش، أو تدليس، أو تلاعب، وضمن هذا الإطار يمكن تلخيص أدوار ومسؤوليات الهيئة في هذا المجال في النقاط الآتية:

1. اللوائح التنفيذية التي أصدرتها الهيئة لتخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية: تطبيقاً لأحكام المادتين (الخامسة) (05) و (السادسة) (06) من نظام

السوق المالية المتعلقة بصلاحيات مجلس الهيئة في إصدار اللوائح التنفيذية والتعليمات والقرارات التي تنظم مختلف جوانب السوق المالية، فقد أصدر مجلس الهيئة مجموعة من اللوائح التنفيذية والتعليمات والضوابط والقرارات المنظمة لعمل السوق المالية، اللازمة لتنفيذ أحكام نظام السوق المالية ونهجت الهيئة أسلوب نشر عدد من مشاريع اللوائح قبل إصدارها في صيغتها النهائية على موقع الهيئة الإلكتروني لاستطلاع آراء المعنيين والمهتمين وملحوظاتهم، ونستعرض فيما يلي أهم اللوائح التنفيذية التي أصدرها مجلس الهيئة لتحقيق جودة المعلومات المالية والحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية:

1.1. لائحة حوكمة الشركات: صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1-212)

(2006 - 212) وتاريخ 1427/10/21 هـ الموافق 2006/11/12 م، وتبين القواعد والمعايير المنظمة لإدارة شركات المساهمة المدرجة في السوق، من أجل ضمان الالتزام بأفضل ممارسات الحوكمة التي تكفل حماية حقوق المساهمين وحقوق أصحاب المصالح، وتبين اللائحة حقوق المساهمين وكيفية حصولهم عليها، والسياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح، ووظائف مجلس الإدارة ومسؤولياته ولجانه²⁹، وتعد هذه اللائحة لائحة استرشادية لجميع الشركات المدرجة في السوق المالية ما لم ينص نظام أو لائحة أخرى أو قرار من مجلس الهيئة على إلزامية بعض ما ورد فيها من أحكام.

ويمكن تلخيص ما جاء في هذه اللائحة لإبراز الدور الذي لعبته هيئة السوق المالية السعودية في تحسين الحوكمة والإفصاح والشفافية في السوق المالية السعودية لتخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية فيما يلي:

♦ **حقوق المساهمين:** إن من أهم محاور حوكمة الشركات المساهمين الذين لهم حق الحصول على جميع حقوقهم المتصلة بالسهم، خاصة الحق في الحصول على نصيب من الأرباح التي يتقرر توزيعها، والحق في الحصول على نصيب من موجودات الشركة عند التصفية، وحق حضور جمعيات المساهمين، والاشتراك في مداولاتها والتصويت على قراراتها، وحق التصرف في الأسهم، وحق مراقبة أعمال مجلس الإدارة ورفع دعوى المسؤولية على أعضاء المجلس، وحق الاستفسار وطلب معلومات بما لا يضر بمصالح الشركة ولا يتعارض مع أنظمة السوق المالية³⁰.

♦ **الإفصاح والشفافية:** إن الإفصاح والشفافية من أهم مبادئ حوكمة الشركات وذلك لتمكين المساهمين من الحصول على المعلومات المطلوبة بشفافية وعدالة، ولذلك فإن الشركات المدرجة في السوق المالية مطالبة بوضع سياسات الإفصاح وإجراءاتها وأنظمتها الإشرافية مكتوبة.

كذلك على الشركات أن يرافق قوائمها المالية تقرير صادر عن مجلس الإدارة يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة، والعوامل المؤثرة في أعمالها التي تساعد المستثمر على تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، بالإضافة إلى تضمين تقرير مجلس الإدارة ما طبق، وما لم يطبق من أحكام لائحة حوكمة الشركات، الصادرة عن هيئة السوق المالية مع ذكر أسباب عدم التطبيق³¹.

♦ **مجلس الإدارة:** إن عضوية مجلس الإدارة تنطوي على مسؤوليات جمة ومن أهم الوظائف الأساسية لمجلس الإدارة³²:

- اعتماد التوجهات الاستراتيجية والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها؛
- وضع أنظمة وضوابط للرقابة والإشراف العام عليها؛
- وضع نظام حوكمة خاص بالشركة لا يعارض أحكام لائحة حوكمة الشركات والإشراف العام عليه، ومراقبة مدى فاعليته وتعديله عند الحاجة؛
- صياغة سياسات ومعايير وإجراءات واضحة ومحددة للعضوية في مجلس الإدارة ووضعها موضع التنفيذ مع إقرار الجمعية العامة لها؛
- وضع سياسات مكتوبة تنظم العلاقة مع أصحاب المصالح من أجل حماية حقوقهم.

♦ **مسؤولية مجلس الإدارة:** يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية الشركة بشكل كامل حتى لو شكل لجاناً أو فوض إلى جهات أو أفراد آخرين القيام ببعض أعماله، وعلى المجلس تجنب إصدار تفويضات عامة، أو غير محددة المدة إذ يجب تحديد مسؤوليات مجلس الإدارة تحديداً واضحاً في نظام الشركة الأساس؛ ويتعين على مجلس الإدارة أن يؤدي مهماته بمسؤولية وحسن نية وجدية واهتمام؛ ويمثل عضو مجلس الإدارة جميع المساهمين، وعليه أن يلتزم بتحقيق

مصلحة الشركة عموماً وليس تحقيق مصلحة المجموعة التي يمثلها أو التي صوتت على تعيينه في مجلس الإدارة³³.

♦ **لجان مجلس الإدارة واستقلاليتها:** ينبثق عن مجلس إدارة الشركة عدد من اللجان تساعد على تأدية أعماله ومهامه مساعدة فعالة، وغالباً ما يكون أعضاء اللجان من أعضاء المجلس، وتدرس هذه اللجان مواضيع محددة وترفع لمجلس الإدارة ما تتوصل إليه من نتائج أو ما تتخذه من قرارات، وفي المقابل يتابع مجلس الإدارة أعمال كل لجنة على حدة³⁴، من أهمها: لجنة المراجعة، لجنة الترشيحات والمكافآت.

2.1. لائحة سلوكيات السوق: صدرت بقرار مجلس الهيئة رقم (1- 11-

2004) وتاريخ 1425/08/20هـ، الموافق 2004/10/04م، تبين الممارسات المحظورة في مجال تداول الأوراق المالية، مثل: التصرفات أو الممارسات التي تنطوي على تلاعب أو تضليل، والتداول بناءً على معلومات داخلية، والتصريح ببيان غير صحيح يتعلق بواقعة جوهرية أو إغفال التصريح ببيان يجب التصريح عنه بمقتضى النظام أو اللوائح التنفيذية، وبيان واجبات الأشخاص المرخص لهم (الوسطاء) ومسؤولياتهم في حال تلاعب العملاء أو تداولهم بناءً على معلومات داخلية.

تعد لائحة سلوكيات السوق اللائحة الأكثر عناية واهتماماً بتنظيم نشاطات وسلوكيات المستثمر الفرد، فهي من بين اللوائح التي أصدرتها الهيئة، وتهدف هذه اللائحة إلى حماية المتعاملين في السوق المالية من الممارسات والسلوكيات غير النظامية³⁵؛ ومن أهم أنواع الممارسات المحظورة بناءً على اللائحة: التلاعب بالسوق؛ التداول بناءً على معلومات داخلية؛ بث البيانات غير الصحيحة (الشائعات).

ويمنح نظام السوق المالية لهيئة السوق المالية الحق في ضبط الممارسات والتصرفات والتحقيق فيها، واتخاذ الإجراءات الجزائية ضد ممارسيها بما في ذلك إحالتهم للقضاء، وتشمل الإجراءات والجزاءات إصدار تحذير للشخص، وإيقاف للعمليات ذات العلاقة التي قام بها، والمنع من العمل في السوق المالية، وفرض غرامات مالية والسجن³⁶.

أ. **التلاعب بالسوق:** يقصد بالتلاعب في السوق القيام بأي تصرف أو ممارسة تنطوي على تلاعب أو تضليل أو تدليس أو المشاركة في أي منها عند تداول ورقة مالية.

وهناك أشكال عديدة للتلاعب بالسوق، تشترك جميعاً في السعي لتحقيق هدف واحد، وهو تغيير سعر الورقة المالية لصالح شخص ما عن طريق الاحتيال على الآخرين.

ولأن الشراء بأسعار مرتفعة ارتفاعاً وهمياً، أو البيع بأسعار منخفضة انخفاضاً وهمياً يؤدي مع الوقت إلى تراجع ثقة المستثمرين بالسوق المالية، لذا تحظر لوائح هيئة السوق المالية على أي شخص التورط في أعمال يمكن من خلالها إيجاد مثل هذا الانطباع الكاذب أو المضلل بخصوص سعر ورقة مالية متداولة.

من أمثلة التلاعب في السوق أن يقوم شخص برفع سعر ورقة مالية، عن طريق وضع طلبات شراء عليها تتزايد بشكل متتابع؛ ومن خلال تحريك نشاط التداول على هذه الورقة المالية بهذه الطريقة يقوم المتلاعب في السوق بإيجاد انطباع لدى المتداولين بأن ثمة طلباً كبيراً عليها، لكن الواقع يثبت أن هذا غير صحيح، ويبيع المتلاعب بعد ذلك الورقة المالية بسعر وهمي مرتفع تاركاً المشتريين الآخرين، بعد تراجع سعر الورقة المالية، معلقين بأسعار أقل بكثير من سعر شرائهم لتلك الورقة المالية.

وهناك نمط آخر للتلاعب، يحدث عندما يدخل مستثمر ما أوامر بيع أو شراء على ورقة مالية، وهو يعلم أن هناك أوامر مشابهة أو متطابقة يتم إدخالها من قبل آخرين، وهذا النوع من التلاعب قد يرفع سعر الورقة المالية أو يخفضها محدثاً أسعاراً مصطنعة وليست حقيقية في السوق، وقد يؤثر هذا التصرف بشكل سلبي على مستثمرين آخرين غير عالمين بهذه الصفقات المرتبة سلفاً.

وبطريقة مشابهة يمكن التلاعب بالسوق، من خلال إدخال أوامر بيع أو شراء عديدة على ورقة مالية، دون وجود نية لتنفيذها، أو خلق انطباع مضلل بوجود طلب نشط أو ضعيف عليها عبر تحقيق سعر إغلاق مرتفع أو منخفض.

وتسعى الهيئة من خلال مراقبة سلوك المتداولين ومنع مثل هذه التصرفات إلى تأكيد الثقة بعدالة وشفافية التداولات وأن العرض والطلب هما المحددان لأسعار الأوراق المالية المتداولة³⁷.

ب.التداول بناءً على معلومات داخلية: إذا اشترى أو باع عضو مجلس إدارة شركة ما، أو أحد كبار التنفيذيين أو كبار الملاك فيه أسهماً أو أوراقاً مالية أخرى للشركة بناءً على معلومات تخفى على الجمهور، مثل التفرد بمعرفة تغير قادم في الإدارة التنفيذية، أو صدور تقارير أرباح جيدة أو غير جيدة، أو توافر معلومات عن تملك أو استحواذ وشيك، فيكون قد قام بتصرف مخالف لللائحة سلوكيات السوق.

وتنص اللائحة على أن الشخص الذي يحصل على مثل هذه المعلومات غير المتاحة للجمهور من خلال عائلته، أو روابطه الأسرية، أو من خلال علاقة عمل أو علاقته التعاقدية، لا يحق له نظاماً التداول بناءً عليها، مما يعني أولاً عدم شرعية الحصول على هذه المعلومات من هذه المصادر الداخلية، وعدم شرعية الاستفادة منها، ثانياً في تداول الأسهم وبشكل مشابه، لا يحق للأشخاص من غير التنفيذيين في الشركة الذين تربطهم بالشركة علاقات تسمح لهم بمعرفة معلومات داخلية التداول بأنفسهم بناءً على هذه المعلومات، أو تقديم هذه المعلومات لآخرين ليتداولوا الأسهم بناءً عليها، حيث تعد هذه الحالة تداولاً لأسهم بناءً على معلومات داخلية، وهي محظورة أيضاً حسب اللائحة³⁸.

ج.البيانات غير الصحيحة (الشائعات): عندما يذكر الناس الشائعة فهم يعنون البيان غير الصحيح، الذي ينتشر بين الناس بقصد إلحاق الأذى بجهة أو بشخص ما، غير أن مجال الشائعات أوسع من ذلك بكثير، حيث يمتد أثرها إلى مجال الأعمال التجارية والأوراق المالية، ويمكن أن تتسبب الشائعة بالأذى للآلاف من المستثمرين في المنشآت التجارية مقارنة بالضرر الشخصي المحدود، الذي يقتصر على الفرد في المفهوم التقليدي لتعريف الشائعة.

وتخطر لائحة سلوكيات السوق على أي شخص إصدار أي بيان غير صحيح حول شركة، لما يمكن أن يحدث أثراً على سعر ورقتها المالية. فعلى سبيل المثال، لو قام شخص بالتصريح ببيان غير صحيح أو غير دقيق بشأن شركة ما، وهو

يعلم سلفاً بعدم صحة ذلك، فإن هذا يعد سلوكاً غير نظامي لأثره المتوقع في تغيير سعر الورقة المالية دون توفر سبب جوهري صحيح لهذا التغير.

ولأن سعر الورقة المالية يعتمد على الانطباع المتكون عن الشركة، فإن نشر معلومات مغلوطة يؤثر على قيمة الشركة السوقية، وبالتالي على قرارات المستثمرين، وعلى مكونات محافظهم الاستثمارية، وبسبب هذا التأثير الكبير الممكن للمعلومات المغلوطة على الأفراد، والشركات، وعلى السوق ككل، فإن من يقومون بترويجها معرضون للعقاب وفقاً لنظام السوق المالية واللوائح التنفيذية، ويحمل المسؤول عن نشرها الأضرار التي قد تنجم عنها³⁹.

وفيما يلي نعرض جدول يتضمن عدد قضايا التحقيق الواردة في مخالفات نظام السوق المالية بحسب نوع المخالفة للفترة (2007-2016) م، والتي من بينها مخالفة التداول بناءً على معلومة داخلية، ومخالفة تلاعب وتضليل ومخالفة إفصاح ومخالفة لائحة حوكمة الشركات:

الجدول رقم 01: عدد قضايا التحقيق الواردة في مخالفات نظام السوق المالية السعودية مصنفة

بحسب نوع المخالفة

العام										نوع المخالفة
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
31	20	1	2	1	6	3	2	-	-	مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية
27	99	244	56	36	63	67	19	28	10	مخالفة إفصاح
23	10	14	39	31	30	38	41	47	14	مخالفة تلاعب وتضليل
4	30	22	43	41	35	15	9	-	-	مخالفة لائحة حوكمة الشركات
2	31	20	7	10	10	3	4	11	19	مخالفة تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة
19	65	42	39	20	15	17	7	-	3	مخالفة تداول خلال فترة الحظر
7	24	7	4	7	2	-	2	1	-	مخالفة قرارات مجلس الهيئة
13	24	11	39	49	67	39	55	53	45	مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة ⁴⁰
21	2	1	3	1	1	8	3	3	-	مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج
16	0	72	20	41	35	7	3	-	-	مخالفة لائحة صناديق الاستثمارية/العقارية
0	4	1	6	3	1	2	6	4	-	مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية
81	89	62	23	29	23	54	6	4	7	مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم
0	30	27	5	-	-	-	-	-	-	مخالفة قواعد الكفاية المالية ⁴¹
0	4	6	1	-	-	-	-	-	-	مخالفات أخرى
244	432	530	287	269	288	253	157	151	98	المجموع

المصدر: (التقرير السنوي لهيئة السوق المالية السعودية، 2016، ص 171).

من خلال الجدول السابق يمكن إبراز أهم الملاحظات في النقاط التالية:

1. احتل عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مزاولة نشاط بدون ترخيص وتوظيف أموال" الأعلى من حيث العدد في كل من عام 2007م و2008م و2009م و2011م و2012م حيث بلغت نسبتها 45.9% و35.1% و35% و23.3% و18.2% على التوالي؛

2. كما جاءت عدد قضايا التحقيق الواردة في مخالفة "إفصاح" في المرتبة الأولى من حيث عدد القضايا في عام 2010م و2013م و2014م و2015م بنسبة بلغت 26.5% و19.5% و46% و22.9% من إجمالي عدد القضايا على التوالي؛ في حين احتلت عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "لائحة الاشخاص المرخص لهم" الأعلى من حيث العدد في عام 2016م حيث بلغت نسبتها 33.2%.

3. كما يلاحظ على عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة لائحة حوكمة الشركات" في تزايد مستمر خلال الفترة (2007-2013)م؛

4. بلغ إجمالي عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية" خلال الفترة (2007-2016)م 66 قضية بنسبة 2.4% من الإجمالي، في حين بلغ عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة إفصاح" 649 قضية بنسبة 24%، أما عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة تلاعب وتضليل" 287 قضية بنسبة 10.6%، وفي الأخير بلغ عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة لائحة حوكمة الشركات" 199 قضية بنسبة 3.6% من إجمالي عدد قضايا خلال الفترة (2007-2016)م؛

5. بلغ إجمالي عدد القضايا التحقيق الواردة للاشتباه في مخالفات نظام السوق المالية السعودية خلال الفترة (2007-2016)م: 2709 قضية، مثلت قضايا التحقيق المتعلقة بمخالفات في مجال المعلومات (أي مخالفة تداول بناءً على معلومات داخلية، مخالفة إفصاح، مخالفة تلاعب وتضليل، ومخالفة لائحة حوكمة الشركات) ما نسبته 40.6% من إجمالي عدد القضايا. أي أن ما يقارب نصف (2/1) عدد القضايا التحقيق الواردة في مخالفات نظام السوق المالية السعودية متعلقة بعدم جودة المعلومات المالية الناتجة عن الممارسات المحاسبية الاحتمالية.

كما نعرض في الجدول الموالي عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية والتي أنهيت مصنفة بحسب نوع المخالفة خلال الفترة (2007-2016)م والتي من بينها أيضا مخالفة التداول بناءً على معلومة داخلية ومخالفة تلاعب وتضليل ومخالفة إفصاح ومخالفة لائحة حوكمة الشركات:

الجدول رقم 02: عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية السعودية المنتهية

إجراءاتها مصنفة بحسب نوع المخالفة

العام										نوع المخالفة
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
28	25	2	-	2	4	4	4	-	-	مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية
98	210	109	24	67	73	49	28	12	6	مخالفة إفصاح
22	12	5	1	20	29	44	34	8	8	مخالفة تلاعب وتضليل
24	26	32	9	51	27	12	8	-	-	مخالفة لائحة حوكمة الشركات
28	24	2	7	11	4	12	7	9	18	مخالفة تملك/تصرف نسب من دون إشعار الهيئة
65	57	27	16	8	21	19	-	-	-	مخالفة تداول خلال فترة الحظر
8	23	8	3	2	1	-	3	-	-	مخالفة قرارات مجلس الهيئة
28	12	16	12	35	69	37	53	46	25	مخالفة ممارسة أعمال الأوراق المالية من دون الحصول على ترخيص من الهيئة
27	2	1	1	1	1	8	6	-	-	مخالفات أخرى لقواعد التسجيل والإدراج
14	87	4	6	45	27	7	-	-	-	مخالفة لائحة صناديق الاستثمارية/العقارية
0	1	1	2	1	2	3	4	-	-	مخالفة لائحة طرح الأوراق المالية
112	89	30	3	27	45	25	10	5	1	مخالفة لائحة الأشخاص المرخص لهم
454	568	237	84	270	303	220	157	80	58	المجموع

المصدر: (التقرير السنوي لهيئة السوق المالية السعودية، 2016، ص172).

من خلال الجدول السابق يمكن إبراز الملاحظات التالية:

1. احتل عدد قضايا التحقيق التي أنهيت المتعلقة بـ "مخالفة مزاوله نشاط بدون ترخيص وتوظيف أموال" المرتبة الأعلى من حيث العدد في كل من عام 2007م و2008م و2009م حين بلغت نسبتها 43.1% و57.5% و33.8% على التوالي؛

2. احتل عدد قضايا التحقيق التي أنهيت المتعلقة بـ "مخالفة الإفصاح" المرتبة الأعلى من حيث العدد في كل من عام 2010م و2011م و2012م و2013م و2014م و2015م حين بلغت نسبتها 22.3% و24.1% و24.8% و28.6% و46% و37% على التوالي؛ في حين احتلت عدد قضايا التحقيق التي أنهيت المتعلقة بـ "لائحة الأشخاص المرخص لهم" الأعلى من حيث العدد في عام 2016م حيث بلغت نسبتها 24.7%.

3. بلغ إجمالي عدد قضايا التحقيق المنتهية المتعلقة بـ "مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية" خلال الفترة (2007 - 2016) 69 قضية بنسبة 2.8% من الإجمالي، في حين بلغ عدد قضايا التحقيق المتعلقة بـ "مخالفة إفصاح" 676 قضية بنسبة 27.8%، أما عدد قضايا التحقيق المنتهية المتعلقة بـ "مخالفة تلاعب وتضليل" 183 قضية بنسبة 7.5%، وفي الأخير بلغ عدد قضايا التحقيق المنتهية المتعلقة بـ "مخالفة لائحة حوكمة الشركات" 189 قضية بنسبة 7.8% من إجمالي عدد قضايا المنتهية خلال الفترة (2007 - 2016)م؛

4. بلغ إجمالي عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية السعودية المنتهية خلال الفترة (2007 - 2016)م: 2431 قضية، مثّلت قضايا مخالفات نظام السوق المالية المنتهية المتعلقة بمخالفات في مجال المعلومات (أي مخالفة تداول بناءً على معلومة داخلية، مخالفة إفصاح، مخالفة تلاعب وتضليل في المعلومات المالية، مخالفة لائحة حوكمة الشركات) ما نسبته 45.9% من إجمالي عدد القضايا (1117 قضية) أي أن ما يقارب نصف (2/1) عدد قضايا مخالفات نظام السوق المالية السعودية المنتهية متعلقة بعدم جودة المعلومات، وهذا دلالة على عمل الهيئة المستمر على تخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية.

2. تحقيق الهيئة لمبدأ الشفافية والإفصاح دون تمييز لتخفيض الممارسات المحاسبية الاحتيالية: يوجب نظام السوق المالية ولوائح الهيئة التنفيذية إظهار الشفافية والإفصاح عن جميع المعلومات المالية والجزئية الخاصة بالشركات المدرجة، وذلك بشكل كامل ودقيق وفي وقت محدد ودون تمييز، ويعد حقاً من حقوق المستثمر الوقوف على الصورة الحقيقية الكاملة للأداء الشركات،

والإطلاع على جميع المعلومات التي قد تؤثر على سعر أسهمها، وينطبق ذلك على جميع الشركات في الصناعات والقطاعات المختلفة.

ومن خلال تحديد نوعية المعلومات الواجب توفيرها وفرض نشرها تسهم هيئة السوق المالية في توفير البيئة المحفزة لاتخاذ القرار الاستثماري الصحيح، وحماية المستثمرين الأفراد من مخاطر القيام باتخاذ قرارات استثمارية لا تقوم على معلومات صحيحة، أو تكون مبنية على معلومات مضللة وناقصة. لذا يعتبر مبدأ الشفافية والإفصاح المحور الذي يقوم عليه عمل الهيئات التنظيمية للأسواق المالية ويحقق الاستقرار وفاعلية الأداء لهذه الأسواق، فبتحسين مستويات الشفافية والإفصاح تنخفض مستويات المخاطر وتسرع الأوراق المالية وفق أسعارها العادلة⁴².

وتعمل هيئة السوق المالية على فرض مبدأ الشفافية والإفصاح في لوائحها التنفيذية من خلال أداتين رئيسيتين الأولى: نشرة الإصدار، والثانية: التزامات الإفصاح المستمرة للشركات.

1.2. نشرة الإصدار (الإفصاح الأولي): تفرض هيئة السوق المالية على كل شركة تنوي تسجيل أسهمها في القائمة الرسمية وإدراجها للتداول، أن تقدم نشرة إصدار تتضمن جميع المعلومات الضرورية التي تمكن المستثمرين من تقييم نشاط الشركة وأصولها وخصومها ووضعها المالي وفرص نجاحها المتوقعة وأرباحها وخسائرها، كما تتضمن معلومات وافية عن الالتزامات والحقوق والصلاحيات والمزايا المرتبطة بتلك الأوراق المالية؛ وحدد الملحق (04) من لائحة "قواعد التسجيل والإدراج" الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتضمنها نشرة إصدار الأسهم، والملحق (05) الحد الأدنى من المعلومات التي يجب أن تتضمنها نشرة إصدار أدوات الدين، وتلزم لوائح الهيئة كل شركة تنوي إصدار أوراق مالية إضافية بنسبة تتجاوز 10% من فئة أوراق مالية سبق إدراجها بعمل نشرة إصدار لهذا الغرض.

ورغبة في وصول نشرة الإصدار إلى عموم المستثمرين فقد ألزمت لوائح الهيئة (المادة السادسة عشر (16) من لائحة قواعد التسجيل والإدراج) المصدر للأوراق المالية بالنشرة وإتاحتها مجاناً للجمهور وبعده كاف في المقر الرئيسي

للهيئة والمقر الرئيسي للشركة، خلال فترة لا تقل عن أربعة عشرة (14) يوماً قبل التسجيل في القائمة الرسمية للتداول، كما ألزمت اللوائح مُصدر الورقة المالية بنشر الحد الأدنى من المعلومات المتوفرة في نشرة الإصدار في صحيفتين يوميتين توزعان بشكل واسع في جميع أنحاء المملكة.

وإذا اتضح أن المعلومات المقدمة في نشرة الإصدار غير صحيحة أو مضللة أو تحتوي على نواقص، أو حذف لبعض الحقائق التي من الواجب تضمينها، فإن الشركة المصدرة للأوراق المالية ممثلة بموظفيها التنفيذيين، وأعضاء مجلس إدارتها، إضافة إلى المستشار المالي الذي أعد النشرة يكونون جميعهم عرضة للمساءلة القانونية عن أي ضرر لحق بالمستثمرين جراء اتخاذهم لقرارات استثمارية بناءً على هذه المعلومات غير الصحيحة أو الناقصة⁴³.

2.2. التزامات الإفصاح المستمرة للشركات: كما فرضت هيئة السوق المالية على كل شركة ترغب تسجيل أوراقها المالية في القائمة الرسمية وإدراجها للتداول أن تقدم نشرة إصدار، فإنها أيضاً فرضت عليها بعد إدراجها التزامات للإفصاح مستمرة ما استمر تداولها في القائمة الرسمية، وإذا خالفت أو قصرت فيها فإنها تتعرض لعقوبات تتدرج من التعليق المؤقت أو دفع الغرامة إلى إلغاء الإدراج التام⁴⁴.

وتتمحور التزامات الإفصاح المستمرة للشركات حول ثلاثة (03) محاور رئيسية هي:

♦ **الإفصاح عن التطورات المهمة (الإفصاح عن المعلومات الجوهرية):** وتعرف التطورات المهمة في لوائح الهيئة التنفيذية بأنها أي تطورات قد تؤثر على أصول الشركة أو خصومها أو على الوضع المالي لها، أو المسار العام لأعمالها مما قد يؤدي إلى تغير كبير في سعر الورقة المالية المدرجة، فإذا وجدت هذه التطورات فإنه يجب أن يُبلغ مُصدر الورقة المالية الهيئة والجمهور دون تأخير في شكل إعلانات على موقع تداول قبل نشرها في وسائل الإعلام أو أي موقع آخر، وذلك خلال المهلة التي حددتها لوائح الهيئة لنشر الإعلانات ويجب أن تكون الإعلانات حسب التعليمات الصادرة عن الهيئة، وذلك سعياً من الهيئة إلى تعزيز الشفافية بين المتعاملين في السوق المالية ومن أجل اطلاع المستثمرين على آخر المستجدات

في أنشطة الشركة، وأخبارها الداخلية الجوهرية؛ ومن أمثلة التطورات المهمة: الزيادة أو النقصان في صافي أصول الشركة، التغيرات في أعضاء مجلس الإدارة، حصول دعوى قضائية، الزيادة أو النقصان في إجمالي المبيعات ونحو ذلك⁴⁵.

وسنعرض في الجدول الموالي عدد الإعلانات التي نشرت على موقع تداول بحسب نوع الإعلان خلال الفترة (2006-2016) م.

الجدول رقم 03: الإعلانات المنشورة في الموقع الإلكتروني للسوق المالية السعودية (تداول) مصنفة بحسب نوع الإعلان

العام										نوع الاعلان
2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	
862	834	839	976	1111	900	767	534	431	377	نتائج مالية
1	6	11	4	4	8	9	7	11	-	توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية.
9	18	27	19	15	19	4%	15	14	-	توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم.
12	2	1	0	0	5	2	0	1	-	توصية مجلس الإدارة الشركة بخفض رأس مال الشركة.
893	801	778	1099	963	708	640	-	-	-	الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات.
140	158	167	141	146	125	163	-	-	-	توزيع أرباح
601	521	551	485	244	174	124	-	-	-	إعلان إيضاحي
226	236	189	185	129	87	135	-	-	-	أي تغيير في تشكيل أعضاء مجلس إدارة الشركة وإدارتها العليا
89	99	96	119	106	16	93	-	-	-	موافقة على منتج جديد
1450	1434	1106	1074	1043	933	617	1231	1032	1347	تطورات أو أحداث مهمة أخرى أو معلومات جوهرية
4283	4109	3765	4102	3761	2975	2554	1787	1489	1724	المجموع

المصدر: (من إعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير الصادرة عن هيئة السوق المالية السعودية من 2006م حتى 2016م على الصفحات: ص41، ص62، ص56، ص74، ص74، ص74، ص70، ص76، ص74، ص67، ص78 على التوالي).

ويمكن توضيح أهم ما جاء في الجدول السابق فيما يلي:

1. اقتصرت إعلانات الشركات عام 2006م على معلومات جوهرية تهم كل متعامل في سوق المالي السعودي بنسبة 78.1% وعلى نتائج مالية بنسبة 21.9%؛
2. نقص عدد الإعلانات المنشورة على موقع تداول في عام 2007م مقارنة بالعام 2006م حيث نُشر 1489 إعلاناً بنسبة انخفاض 13.6% عن العام 2006م. شكلت إعلانات "التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 69.3%، تلتها إعلانات "النتائج المالية" بنسبة 28.9%؛

3. وصل إجمالي عدد الإعلانات التي نشرت على موقع تداول في عام 2008م إلى 1787 إعلاناً، بزيادة مقدارها 20% عن عام 2007م، شكلت إعلانات "معلومات جوهرية" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 68.9% تلتها إعلانات "النتائج المالية" بنسبة 29.9%؛

4. وصل إجمالي عدد الإعلانات التي نشرت على موقع تداول في عام 2009م إلى 2052 إعلاناً بزيادة مقدارها 14.8% عن عام 2008م، شكلت إعلانات "نتائج مالية" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 36.4% تلتها إعلانات "الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بتلك الاجتماعات" بنسبة 26.9%، في حين جاءت إعلانات "معلومات جوهرية" في المرتبة الثالثة من حيث عدد الإعلانات وبنسبة بلغت 15.4% من إجمالي الإعلانات؛

5. بلغ إجمالي عدد إعلانات التي نشرت عام 2010م 2554 إعلاناً شكلت إعلانات "النتائج المالية" النسبة الكبرى من بين أنواع الإعلانات بنسبة بلغت 30% من إجمالي الإعلانات. في حين جاءت إعلانات الشركات عن "الدعوة لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات" في عام 2010م في المرتبة الثانية من حيث عدد الإعلانات ونسبة بلغت 25.1% من إجمالي الإعلانات، كما تميز عام 2010م بارتفاع عدد إعلانات "توصية مجلس

إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق طرح أسهم حقوق أولوية" بنسبة 350% عن عام 2009م، وارتفاع عدد إعلانات "الموافقة على منتج جديد" بنسبة 304.3% عن عام 2009م؛

6. بلغ إجمالي عدد الإعلانات التي نشرت عام 2011م 2975 إعلاناً، شكلت إعلانات "المعلومات الجوهرية" النسبة الكبرى من بين أنواع الإعلانات عام 2011م بنسبة 31.4% من إجمالي الإعلانات وبزيادة نسبتها 51.2% عن عام 2010م. كما ميز 2011م هو ارتفاع عدد إعلانات الشركات المتعلقة بـ "توصية مجلس إدارة الشركة بزيادة رأس مال الشركة عن طريق منح أسهم" بنسبة 375% مقارنة بعام 2010م؛

7. بلغ إجمالي عدد الإعلانات المنشورة عام 2012م 3761 إعلاناً. شكلت إعلانات "النتائج المالية" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 29.5%، تلتها "إعلانات التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" بنسبة 27.7%، وزاد عدد إعلانات "الموافقة على منتج جديد" بنسبة 562.5% عن العام 2011م؛

8. بلغ إجمالي عدد الإعلانات المنشورة عام 2013م 4102 إعلاناً. شكلت إعلانات "الدعوة إلى حضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بتلك الاجتماعات" النسبة الكبرى من بين أنواع الإعلانات بنسبة 26.8% من إجمالي الإعلانات؛

9. بلغ إجمالي عدد الإعلانات المنشورة عام 2014م 3765 إعلاناً. شكلت "إعلانات التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 29.4%، تلتها إعلانات "النتائج المالية" بنسبة 22.3%؛

10. ارتفاع إجمالي عدد الإعلانات المنشورة خلال عام 2015م بنسبة 9.1% مقارنة بالعام السابق لتصل إلى 4109 إعلاناً، شكلت "إعلانات التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" النسبة الكبرى من إجمالي تلك الإعلانات بنسبة 34.9%، تلتها إعلانات "النتائج المالية" بنسبة 20.3%؛

11. شكلت "إعلانات التطورات أو الأحداث المهمة الأخرى" النسبة الكبرى من إجمالي الإعلانات المنشورة خلال عام 2016م بلغت نسبتها 33.8%.

12. بلغ إجمالي عدد الإعلانات التي نشرت خلال الفترة (2006-2016)م 32601 إعلاناً، شكلت إعلانات "المعلومات الجوهرية" النسبة الكبرى من بين أنواع الإعلانات بنسبة 35.5% من إجمالي الإعلانات (11583 إعلان)، تلتها إعلانات "نتائج مالية" بنسبة 25.7% من إجمالي بعدد يبلغ 8377 إعلان، ثم في المرتبة الثالثة جاءت إعلانات الشركات عن "الدعوة لحضور اجتماعات الجمعيات العمومية والإعلانات المتعلقة بنتائج تلك الاجتماعات" بنسبة 19.7% (6433 إعلان) في حين مثلت باقي الإعلانات ما نسبته 19.1% من إجمالي الإعلانات (6208 إعلان).

♦ **الإفصاح عن المعلومات المالية:** تلزم لوائح الهيئة التنفيذية مُصدر الورقة المالية أن يعلن عبر شبكة الانترنت في موقع السوق المالية السعودية (تداول) عن القوائم المالية الأولية الربع سنوية والسنوية وتقرير مجلس الإدارة، وذلك فور اعتمادها من مجلس الإدارة وقبل نشرها وتوزيعها على أي من المستثمرين⁴⁶.

♦ **تقرير مجلس الإدارة:** تفرض لائحة "قواعد التسجيل والإدراج" على مُصدر الورقة المالية أن يرفق بالقوائم المالية تقريراً صادراً من مجلس الإدارة يتضمن عرضاً لعمليات الشركة خلال السنة المالية المنصرمة والعوامل المؤثرة على أعمال الشركة والتي تساعد المستثمر في تقييم أصول الشركة وخصومها ووضعها المالي، وحددت المادة السابعة والعشرون (27) من اللائحة النقاط الرئيسية التي يجب أن تُضمن في التقرير⁴⁷.

خلاصة:

من خلال هذه الدراسة والتي سعت الى تبين مدى اهمية حوكمة الشركات للحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية ، تم التوصل إلى جملة من النتائج، منها ما هو نظري ويمكن حصره في النقاط التالية:

- إن الممارسات المحاسبية الاحتيالية في الغالب الأعم هي عملية تلاعب بالأرقام المحاسبية، من خلال انتهاز الفرص للتخلص من الالتزام بالقواعد المحاسبية، وبدائل القياس، وتطبيقات الإفصاح، لنقل البيانات المالية عما يجب أن تكون عليه إلى ما يفضلهُ مُعد هذه البيانات؛

- إن أهم أهداف الممارسات المحاسبية الاحتيالية (المحاسبة الإبداعية) هو تقديم انطباع "مضلل" عن البيانات المالية الواردة في القوائم المالية؛ وذلك لخدمة مختلف الأغراض والأهداف، وهناك العديد من الأساليب والممارسات التي تستخدم في سبيل تحقيق ذلك؛
- تعتبر عملية مكافحة ممارسات المحاسبية الإحتيالية من الأمور الصعبة والمعقدة ولكنها ممكنة، وتعتبر حوكمة الشركات من الآليات والمبادئ التي تعمل على تخفيض هذه الممارسات؛
- تعد حوكمة الشركات نظاما يركز على مجموعة من القواعد والمقومات الأساسية المتمثلة بالهيكل التنظيمي ونظام الإدارة بجميع وظائفها؛
- تقوم حوكمة الشركات على مجموعة من المبادئ التي تحدد العلاقة بين الشركة والمساهمين وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالشركة؛
- تحاول حوكمة الشركات منع تجاوزات كل من الملاك والإدارة ومجلس الإدارة بما يحقق حماية مصالحهم ولتعزيز القدرة على مراقبة أداء إدارة الشركة وأداء نظامها الإداري، والتطبيق السليم لجميع قرارات التي تصب في مصلحة الشركة وليس في مصلحة أحد أعضاء مجلس الإدارة؛
- تعتبر مبادئ الحوكمة والإفصاح والشفافية من أهم مبادئ والخصائص والآليات التي تضمن جودة المعلومات المالية والاقتصادية؛ وتعد المعلومات المحاسبية المتمثلة في القوائم المالية من أهم مرتكزات في حوكمة الشركات؛
- تتأثر المعلومات المحاسبية بقواعد وآليات الحوكمة باعتبار الحوكمة تؤدي وظيفة اجتماعية واقتصادية ، وأن تطبيقها يؤدي لزيادة الثقة والمصداقية على المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية والتي يتم إعدادها لكافة الأطراف المستفيدة منها سواء داخليا وخارجيا ومن ثم التخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية؛
- ومنها ما هو تطبيقي من خلال محاولة تحديد الجهود المبذولة من قبل هيئة السوق المالية السعودية في ارساء قواعد ومبادئ الحوكمة للتخفيض من الممارسات المحاسبية الاحتيالية في السوق المالية السعودية يمكن ذكرها فيما يلي:

- عملت هيئة السوق المالية السعودية منذ نشأتها على إصدار العديد من اللوائح التنظيمية والتعليمات والقرارات الهادفة إلى تنظيم السوق وتطبيق مبادئ الحوكمة بزيادة مستوى الشفافية والإفصاح للحد من الممارسات المحاسبية الاحتيالية لتعزيز استقرار السوق ونموه؛
- اشراف الهيئة والتأكد الدوري من التزام الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بمتطلبات الإفصاح في البيانات المالية، وذلك بتقديم كل المعلومات المحاسبية الضرورية لكشف ممارسات المحاسبة الابداعية كأسباب تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في عملية القياس المحاسبي، سياسات توزيع الارباح، مكافآت وحوافز مجلس الادارة وغيرها.
- لهذا تتطلب الضرورة العلمية أن تهتم الشركات المدرجة في السوق المالية السعودية بمستوى الإفصاح في القوائم المالية باعتباره أساس أي نظام لحوكمة الشركات، وبتقارير مجلس الإدارة وشفافية المعلومات التي تتضمنها، كل ذلك سيلعب دورا كبيرا في تفعيل نظام حوكمة الشركات وتعزيز موثوقية القوائم المالية خدمة للصالح العام.

الهوامش والاحالات :

- ¹ - سامح محمد رضا رياض أحمد، " دور حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية- "، المجلة العربية للمحاسبة، أكتوبر، 2012، صص 29- 30.
- ² - عبد العزيز دغيم ورن التونجي، "حوكمة الشركات في الأسواق المالية الناشئة بين الإلزام والتطبيق الطوعي-الأزمة المالية العالمية والآفاق المستقبلية-"، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 469.
- ³ - OCDE, (2004), "Principes De Gouvernement D'entreprise De L'ocde", Service Des Publications De L'ocde, France, 2004, pp11-12.
- ⁴ - سامح محمد رضا رياض أحمد، " دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية- دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية- "، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 07، العدد 01، 2011، ص 47.

- 5- عيد بن حامد الشمري، "حوكمة:حوكمة الشركات (المفهوم والأهمية والأهداف)"،مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد56، الرياض، 2013، ص17.
- 6- المرجع السابق، ص17.
- 7- علي عبد الباسط كمون، " تقارير مالية: حوكمة الشركات وجودة التقارير المالية"،مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد56، الرياض، 2013، ص20.
- 8- محفوظ صالح التميمي، " حوكمة: حوكمة الشركات والقوائم المالية"، مجلة المحاسبة، الجمعية السعودية للمحاسبة، العدد57، الرياض، 2013، ص09.
- 9- محمد جمال النزلي، "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى، الأردن، 2012، ص32.
- 10- Amat Oriol,Blak John And Dowds Jack,"The Ethic If Creative Accounting",Journal Of Economic Literature,December , 1999, p05. □
- 11- عادل رزق، "المحاسبة الإبداعية بين النظرية والتطبيق ومدى إمكانية تطبيقها في المصارف"،مجلة الدراسات المالية والمصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد19، العدد02، يونيو، 2011، ص06.
- 12- طارق عبد العال حماد، مرجع سابق، ص407.
- 13- المرجع السابق، ص423.
- 14- Charles W.Mulford And Eugene E.Comiskey,"The Financial Numbers Game:Detecting Creative Accounting Practices",John Wiley & Sons New York,2002,p04
- 15- سامح محمد رضا رياض أحمد، 2010، مرجع سابق، ص115.
- 16- Vivien Beattie,Stephen Brown,David Ewers,Brian John,Stuart Manson, Dylan Thomas And Mishael Turner,"Extraordinary Items And Income Smoothing:A Positive Accounting Approach",Journal Of Business Finance And Accounting,21(6) September.0306686X. , 1994, pp792-793.
- 17- سامح محمد رضا رياض أحمد، 2010، مرجع سابق، ص116.
- 18- Vivien Beattie And Other ,Op Cit, p793
- 19- وليد زكريا صيام، " مدى إدراك محلي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية"، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد05، العدد02، 2009، ص160.

- ²⁰ -Charles W . Mulford And Eugene Ecomiskey, Op Cit, p03.
- ²¹ - طارق حماد المبيضين وأسامة عبد المنعم، " دور المحاسبة الإبداعية في نشوء الأزمة المالية العالمية وفقدان الموثوقية في البيانات المالية (من وجهة مدققي الحسابات والأستاذة الجامعيين)"، أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 08، ديسمبر، 2010، ص 88.
- ²² -Ester Oliveras And Oriol Amat,"Ethics And Creative Accounting: Some Empirical Evidence On Accounting For Intangibles In Spain", Economics And Business Working, 2003, p07.
- ²³ - حسن فليح مفلح القطيش وفارس جميل حسين الصوفي، " أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27، 2011، ص 361.
- ²⁴ - بالرقى تيجاني، " المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة بتحصيل صورة الدخل"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12، الجزائر، 2012، ص 34.
- ²⁵ - سامح محمد رضا رياض أحمد، 2010، مرجع سابق، ص 97.
- ²⁶ - سامح محمد رضا رياض أحمد، " أثر التطورات الاقتصادية المعاصرة في ظهور الممارسات الاحتيالية للمحاسبة"، مجلة الدراسات المالية والمصرفية، مركز البحوث المالية والمصرفية، المجلد 19، العدد 03 و 04، الأردن، ديسمبر، 2011، ص 66 - 67.
- ²⁷ - المرجع السابق، ص 67.
- ²⁸ - أحمد محمود يوسف، " أثر الاختلاف في التقديرات المحاسبية على دلالة القوائم المالية"، المجلة العلمية لكلية الإدارة والاقتصاد، العدد العاشر (10)، 1999، ص 183 - 188.
- ²⁹ - هيئة السوق المالية السعودية، " لائحة حوكمة الشركات"، 2006، ص 05: على الموقع: www.cma.org.sa.
- ³⁰ - هيئة السوق المالية السعودية، " حوكمة الشركات"، المملكة العربية السعودية، د س، ص 06: كتيب متوفر على الموقع: www.cma.org.sa.
- ³¹ - هيئة السوق المالية السعودية، " حوكمة الشركات"، مرجع سابق، ص 08.
- ³² - هيئة السوق المالية السعودية، " لائحة حوكمة الشركات"، مرجع سابق، ص 19.
- ³³ - هيئة السوق المالية السعودية، لائحة حوكمة الشركات، مرجع سابق، ص 21 - 22.
- ³⁴ - هيئة السوق المالية السعودية، " لائحة حوكمة الشركات"، مرجع سابق، ص 22.

- 35 - هيئة السوق المالية السعودية، "لائحة سلوكيات السوق"، 2004، ص ص01- 09. على الموقع: www.cma.org.sa.
- 36 - هيئة السوق المالية السعودية، "نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية"، المملكة العربية السعودية، د س، ص9: كتيب متوفر على الموقع: www.cma.org.sa.
- 37 - هيئة السوق المالية السعودية، "لائحة سلوكيات السوق"، مرجع سابق، ص ص09- 10.
- 38 - هيئة السوق المالية السعودية، "أمثلة لبعض السلوكيات المخالفة لنظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية"، د س، ص ص04- 05. كتيب متوفر على الموقع: www.cma.org.sa.
- 39 - المرجع السابق، ص ص05- 06.
- 40 - تشمل قضايا المخالفات الالكترونية.
- 41 - مبدأ الكفاية المالية هو التزام الشخص المرخص له بالاحتفاظ بموارد مالية كافية بحسب القواعد التي تحددها هيئة السوق المالية.
- 42 - هيئة السوق المالية السعودية، "نظام السوق المالية ولوائحه التنفيذية"، مرجع سابق، ص ص04.
- 43 - هيئة السوق المالية السعودية، "قواعد التسجيل والإدراج"، 2004، ص ص23- 27. على الموقع: www.cma.org.sa.
- 44 - هيئة السوق المالية السعودية، "قواعد التسجيل والإدراج"، مرجع سابق، ص ص47.
- 45 - المرجع السابق، ص ص47- 48.
- 46 - هيئة السوق المالية السعودية، "قواعد التسجيل والإدراج"، مرجع سابق، ص ص48- 49.
- 47 - هيئة السوق المالية السعودية، "كيف تقرأ تقرير مجلس إدارة الشركة المساهمة المدرجة"، د س، ص ص04- 05. كتيب متوفر على الموقع: www.cma.org.sa.



أثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة وتحقيق التعلم التنظيمي - دراسة حالة عينة من المؤسسات-

قرдобية نصرالدين

المعهد العالي للتكوين في السكك الحديدية

isffp8@gmail.com

ملخص-

تعتبر الثقافة التنظيمية البيئة الحاضنة لعمليات كسب المعارف و نشرها بين الأفراد، عمليات كسب المعارف و تشاركها مرتبط بالسياق و طبيعة القيم و الافتراضات الأساسية للمؤسسة فيما إذا كانت تساهم في نشر المعارف التنظيمية بين الأفراد و تحقيق التعلم التنظيمي. تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة تشاركها و نشرها بين أفراد عينة من المؤسسات. تبين نتائج الدراسة الميدانية التي تم التوصل إليها إلى وجود علاقة طردية و قوية بين مكونات الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة بقيمة معامل ارتباط بلغ 81.1٪، كما توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة.

الكلمات المفتاحية-

إدارة المعرفة، الثقافة التنظيمية، التعلم التنظيمي، تشارك المعرفة.

The Impact Of Organizational Culture On Knowledge Management And Organizational Learning –Case Study -

Abstract -

The Process Of Knowledge Management And Especially Knowledge Sharing Is Often Related By The Context, Organizational Culture Can Be Regarded As Elements Subjective And Objective Like Artifacts, Values, And Assumptions How Characterize All Existing Interactions Within Organizations.

For This Reason, This Study Comes To Reveal The Extent Of The Importance And Evaluating The Impact Of Organizational Culture On Knowledge Management. The Study Found The Presence Of A Strong Positive Relationship Between Organizational Culture And Knowledge Management Process By Correlation Coefficient Estimated As 81.1%.

Keywords -

Knowledge Management, Knowledge Sharing, Organizational Culture, Organizational Learning.

مقدمة

تشكل المعرفة أهم مورد تركز عليه المؤسسات الحديثة في بحثها عن التميز و كسب الكفاءات لتحقيق الأهداف و الغايات المرجوة، فهي تكتسب عبر الزمن و مختلف التجارب التي يمر بها الفرد في المؤسسة و من خلال أدائه لأنشطته اليومية، و المؤسسة في حاجة دائمة لتوظيف مختلف المعارف التي يملكها أفرادها بما يخدم مصالحها. أصبحت القدرة على التحكم في المعرفة و إدارتها أكثر المواضيع التي تهتم بها المؤسسات حالياً، فإ إنشاء المعرفة و نشرها بين أفراد المؤسسة يعتبر أهم مورد لكسب الميزة التنافسية التي تسمح بالتفوق و الحصول على رأس مال فكري يساهم في تطوير المؤسسة. فالمعرفة وفق هذا الطرح تعتبر أصل من الأصول غير المادية في المؤسسة يجب العناية به و تطويره أو بالأحرى إدارته.

عمليات إدارة المعرفة تعني بتسيير الأصل غير المادي الأعلى في المؤسسة فهي تهتم بكيفية إنشاء المعرفة أو استخراجها من مصادرها الصريحة و الضمنية و ضمان نقلها أو نشرها بين أفراد المؤسسة لزيادة رصيدهم المعرفي و حتى يتسنى

لهم تطبيق هذه المعارف في أنشطتهم اليومية، تعتبر عملية تشارك المعرفة أهم مرحلة في نموذج إدارة المعرفة لأنها تعبر عن تلقين مورد غير ملموس بشكل خبرات و مهارات أو حتى نماذج بين الأفراد و الجماعات و تعرف بالتعلم التنظيمي، جوهر إدارة المعرفة إذا يكمن في كسب المعرفة الذي يتم بالضرورة عن طريق التعلم التنظيمي، الذي يعبر عن تلقين مهارات و طرائق القيام بالأنشطة اليومية للأفراد في المؤسسة، يتخذ عدة أشكال و يتم وفق طرائق و سبل مقصودة و غير مقصودة، فردية، جماعية، و تنظيمية، تعتبر بذلك جوهر أو نتاج عمليات إدارة المعرفة.

التعلم التنظيمي و مختلف عمليات إدارة المعرفة تتم وفق مجموعة تفاعلات بين الأفراد و الجماعات في ظل سياق معين الذي غالبا ما يؤثر على سيرورة التعلم و كسب المعارف، تعتبر الثقافة التنظيمية المناخ و السياق الذي يتم فيه التعلم و عمليات إدارة المعرفة، فطبيعة الثقافة التنظيمية السائدة غالبا ما تساهم و تساعد أو تثبط و تحد من فعالية عمليات إدارة المعرفة.

إشكالية الدراسة:

تصب هذه الدراسة في محاولة فهم و تفسير العلاقة الكامنة بين الثقافة التنظيمية و مختلف عمليات إدارة المعرفة في المؤسسة الجزائرية من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

كيف تؤثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة و ما مدى مساهمتها في تحقيق التعلم التنظيمي؟

فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى:

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية و عمليات

إدارة المعرفة

H1 : توجد علاقة بين الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة.

الفرضية الثانية:

H0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المعرفة و ثقافة

التشارك في المعرفة و التعلم.

H1 : توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات المبحوثين حول عمليات ادارة المعرفة و ثقافة التشارك في المعرفة والتعلم.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى توضيح و معرفة النقاط التالية:

- فحص وجود عمليات إدارة المعرفة من عدمه، و مدى اهتمام المؤسسة الجزائرية بهذا التوجه.

- توضيح طبيعة الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة الجزائرية و أهم مكوناتها.

- قياس أهمية الثقافة التنظيمية في تحقيق التعلم التنظيمي و عمليات إدارة المعرفة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في أهمية المعرفة و عمليات إدارتها في المؤسسات الحديثة و اعتبارها أصلا استراتيجيا من أصول المؤسسة، و المؤسسات الجزائرية معنية بدرجة كبيرة بهذا الموضوع، حيث أن الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسات تؤثر على سلوكيات الأفراد و الجماعات، و باعتبار أن سيرورة مختلف عمليات إدارة المعرفة هي تفاعلات و تبادل للمعلومات و طرائق القيام بالأشياء و كسب المهارات و تعلمها، فهذه السيرورة تتأثر بمستوى الثقافات السائدة في المؤسسات. تكمن أهمية نتائج هذه الدراسة أيضا في توعية المدراء و العمال على حد سواء على ضرورة التشارك بالمعرفة و نشرها بين أفراد التنظيم، و إرساء معالم ثقافية و قيمية تساعد على ذلك، الشيء الذي يصب في مصلحة الأفراد و المؤسسة.

خطة الدراسة:

للإجابة على إشكالية الدراسة و تحقيق أهدافها ارتأينا إلى تقسيم الدراسة إلى قسمين، الاطار النظري سنتطرق فيه إلى أدبيات إدارة المعرفة و مختلف عملياتها، و علاقة إدارة المعرفة بالتعلم التنظيمي، بالإضافة إلى الثقافة التنظيمية بعرض مستوياتها و أنواعها و علاقتها مع عمليات إدارة المعرفة. الإطار التطبيقي بعرض منهج و خصائص مجتمع و عينة الدراسة، و تبين العلاقة بين الثقافة التنظيمية بمكوناتها و عمليات إدارة المعرفة و كيفية تحقيق التعلم التنظيمي وفق هذه العلاقة و بطرح نتائج الدراسة.

الدراسات السابقة:

اهتمت العديد من الدراسات بإدارة المعرفة، الثقافة التنظيمية، و التعلم التنظيمي والعلاقات بين المختلف هذه المتغيرات، وسنعرض هنا أهمها:

دراسة (Maryam Alavi, Dorothy Leidner, 2006) بعنوان (The Role of Culture in Knowledge Management A Case Study of Two Global Firms)، هدفت الدراسة إلى معرفة أثر الثقافات السائدة في المؤسسة على عمليات إدارة المعرفة، خلصت الدراسة إلى كل نوع من الثقافات له أثره الخاص على عمليات إدارة المعرفة، حيث قسم الثقافة إلى أربعة أنواع، الثقافة البيروقراطية تسمح للمدراء بوضع الأرضية الأساسية لعمليات إدارة المعرفة، الثقافة الادبائية تمكن جميع الفئات التنظيمية من كسب الخبرات والمهارات و تحقيق تشارك و تعلم معرفي مرتفع، الثقافة الفردية هي ثقافة انعزالية يعتمد فيها الأفراد على انفسهم و لا يشاركون في عمليات ادارة المعرفة، و يرفضون تشارك معرفتهم و تعليم الاخرين، الثقافة التعاونية تحث على انشاء فضاءات معرفية، و تطوير نماذج ادارة المعرفة و تطبيقها.

دراسة (Michael J. Marquardt, 2002) بعنوان (The learning organization : mastering the 5 elements for corporate learning) التي بينت أهمية التعلم التنظيمي للمؤسسات و حثت على جعل المؤسسات "متعلمة" و بشكل مستمر، كما وضحت هذه الدراسة أن التعلم التنظيمي تحكمه و يتعلق بخمسة أنظمة فرعية: التعلم، المنظمة، الأفراد، المعرفة، و التكنولوجيا.

دراسة (Deogratias Harorimana, 2010) بعنوان (Cultural Implications of Knowledge Sharing Management and Transfer: Identifying Competitive Advantage)، الدراسة التي أوضحت أهمية نقل المعرفة و نشرها في المؤسسة لكسب ميزة تنافسية و دور الثقافة التنظيمية في تحقيق ذلك.

دراسة (سامي عبد الله المدان، د. صباح محمد موسى، 2010) بعنوان (قياس أثر عوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة في مجموعة الاتصالات الأردنية (أورانج)، و أجريت الدراسة على عينة قوامها (270) موظفا من جميع المستويات الإدارية، توصلت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لعوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن عوامل

الثقافة التنظيمية تفسر ما نسبته (72.9 %) من التباين في إدارة المعرفة. كما توصلت الى ان القيادة كانت العامل الأكثر تأثيراً من بين عوامل الثقافة التنظيمية في تنفيذ إدارة المعرفة.

القيمة المضافة في دراستنا تكمن في دراسة أثر الثقافة التنظيمية بمستوياتها (المصنعات، القيم و الافتراضات المشتركة) و ليس بأنواعها كما شملتها معظم الدراسات، كما سندرج ثقافة التعلم و التشارك في المعرفة كمتغيرة نقيس بها جوهر هذا الأثر، كما أن القليل من الدراسات تعرضت إلى التعلم التنظيمي كنتيجة لأثر الثقافة التنظيمية على عمليات ادارة المعرفة.

1. الإطار النظري:

لتبيان أثر مكونات الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة و تحقيق مختلف أشكال التعلم المعروفة، من الضروري طرح الأسس النظرية و رفع الغموض الذي يكسي جوانب الموضوع.

1.1 عمليات إدارة المعرفة في المؤسسة:

ادارة المعرفة كحقل للدراسة ظهرت منذ حوالي (30) سنة كمجال لفهم السلوكيات التنظيمية،¹ و تمثل ادارة المعرفة الحقل الثالث لأجيال ادارة الاعمال، فحسب (Charles Savage) هناك ثلاث (03) اجيال او حقب للتطور الاجتماعي اقتصادي للأفراد، الحقبة الاولى كانت الفترة الزراعية حيث كانت الثروة تقاس بمساحات الاراضي المملوكة. الفترة الثانية عرفت بما يسمى الحقبة الصناعية اين كانت الثروة تقاس بمدى الاستحواذ على المال او المصانع. اما الحقبة الثالثة فتعرف بفترة المعرفة او عصر المعرفة اين تقاس الثروة بمستوى المعارف و قدرتها على منح الافراد و المؤسسات قيمة مضافة تسمح لها بخلق او تحسين منتجات او خدمات جديدة.²

¹ John Girard, **Defining knowledge management : toward an applied compendium**, online journal of applied knowledge management, volume 3, issue 1, 2015, p1.

² Dubois, Wilkerson, **gestion des connaissances un document d'information pour le développement d'une stratégie de gestion des connaissances pour la santé public**, national collaborating center for methods and tools, Hamilton, 2008, p14.

1.1.1 تعريف المعرفة: تعرف بأنها مزيج من البيانات و المعلومات التي

يتم تنظيمها و معالجتها لتحصيل و نقل الفهم، الخبرة، و تحقيق التعلم التنظيمي و يتم استخدامها في النشاطات اليومية للمؤسسة،³ تمثل البيانات تلك المعطيات الخام و هي عبارة عن أرقام، حروف، أشكال قياسات، لا تعبر عن معنى معين، حيث يجب وضعها في سياق معين ليتسنى فهمها و توظيفها لتصبح معلومات تدل على شيء أو معنى معين، أما المعرفة فتتمثل توظيف المعلومات في الأنشطة اليومية للأفراد و هي تنشئ المعرفة عن طريق التفاعلات الاجتماعية التي تحدث بين الأفراد و المؤسسة. تقسم المعرفة إلى نوعين:

- المعارف الضمنية: هي تلك المعارف غير المكتوبة المخزنة في عقول الافراد في شكل مهارات و خبرات تكتسب مع الوقت و وفق التعلم التنظيمي و بالممارسة تتميز بصعوبة القياس النقل و التقليد.

- المعارف الصريحة: فهي المعرفة المكتوبة أو المرمزة التي تحتويها المراجع، الكتب، الوثائق، المدونات، التقارير، و أوساط تخزين المعلومات الرقمية، و لذلك فهي معرفة سهلة الوصف و التحديد و يمكن بسهولة تحويلها من لغة إلى أخرى و من شكل إلى آخر، و يمكن بصفة مستمرة إعادة قراءتها و إنتاجها و بالتالي تخزينها و استرجاعها.

2.1.1 مفهوم إدارة المعرفة: تمثل ادارة المعرفة تطبيق الممارسات المنتقاة

من المعارف السابقة و الحالية في أنشطة اتخاذ القرار و التي تساهم في فعالية المؤسسة، و يرى كل من Joshi و Holsapple ان ادارة المعرفة هي تلك القاعدة المنهجية التي تصب جهودها في إنماء، نشر، و تطبيق المعارف المتاحة لزيادة القيمة المضافة للمؤسسة، بما يخدم تحقيق النتائج الايجابية.⁴

و حسب (1997) Horder و Fearnley ادارة المعرفة هي استخدام المعرفة و الكفاءات و الخبرات المجمعة المتاحة داخل و خارج المؤسسة كلما تطلب الامر ذلك، فهي تتضمن توليد المعرفة و انتزاعها، و نقلها بشكل نظمي، بالإضافة الى

³ Turban et Al, **Information Technology for management**, John wily et sons, New York, 2002, p49.

⁴ Murray E. Jennex, **Knowledge Management: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications**, Information Science reference, Hershey New York, 2008, p 42.

تحقيق التعلم بهدف استخدامه بما يفيد المؤسسة.⁵ ويمكن اعتبار ادارة المعرفة مجمل عمليات تكوين و تخزين المعارف، بما يساعد في اعادة نشرها و تحويلها لضمان نجاح المؤسسة.

و يرى (Wiig 2004) ان ادارة المعرفة هي تلك الترتيبات، الصريحة، المدروسة بعناية، المتجددة، و تطبيق المعرفة لتوسيع التبادل المعرفي بين افراد المؤسسة.⁶ من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن إدارة المعرفة هي مجموعة عمليات منهجية لتسيير المعارف داخل و خارج المؤسسة الخاصة بما يخص أنشطة المؤسسة، الهدف الرئيسي لحقل ادارة المعرفة هو تسيير المخزون المعرفي، خلق معارف جديدة، و نشرها بين افراد المؤسسة لتحقيق التعلم التنظيمي، كما أن ادارة المعرفة تهتم بالمعارف الضمنية و الصريحة، الفردية منها و الجماعية. تساهم ادارة المعرفة في تحقيق اهداف المؤسسة و خلق القيمة المضافة عن طريق اكتساب مهارات و معارف جديدة و التي قد تمثل ميزة تنافسية للمؤسسة، كما أن تطبيق المعارف و تجليها في مختلف مستويات الافراد و الجماعات شرط رئيسي للتكلم عن ادارة المعرفة.

3.1.1 عمليات إدارة المعرفة:

يكمّن جوهر تحسين مستوى المعرفة لدى أفراد المؤسسة في عمليات إدارة المعرفة أو ما يصطلح لدى العديد من منظري حقل إدارة المعرفة بدورة حياة المعرفة، فكسب معارف جديدة يمر بمراحل من الكسب إلى التطبيق العملي للمعارف المكتسبة.

- رصد المعرفة و اكتسابها (Knowledge Acquisition)؛ و ذلك بتجميع مختلف المعطيات و المعلومات داخل و خارج المؤسسة.⁷ ما يمكن توليد المعرفة عن طريق استيرادها مثلا توظيف خبراء في مجالات معينة و كسب معارف و طرائق منهم أو القيام بمشاريع مشتركة مع مؤسسات ذات خبرة يكون

⁵ Sandra Fagbohoun, **Quand le knowledge management contribue à redéfinir une culture d'entreprise : le cas d'une multinationale**, ESKA Communication et management, 2015/1 vol. 12, p 32.

⁶ John Girard, Op-cit, p 10.

⁷ Michael J. Marquardt, **The learning organization : mastering the 5 elements for corporate learning**, Davies-black publishing, 2002, p30.

الهدف منها نقل التكنولوجيا و كسب معارف جديدة و طرائق أفضل تساعد المؤسسة في القيام بأنشطتها.

- **إنشاء المعرفة (Knowledge Creation):** أين يتم إنشاء و خلق معارف جديدة عن طريق مختلف عمليات معالجة المعلومات المجمعة سابقا، او عن طريق ربطها بأحداث جديدة أو بعمليات الاستقراء.⁸ و يمكن خلق المعرفة من خلال مشاريع البحث و التطوير و تشجيع الابتكار لدى أفراد المؤسسة، القيام بالتجارب أو توظيف أشخاص جدد كما يمكن إنشاء المعرفة عن طريق نقل الأفراد بين مختلف مصالح الإدارات في المؤسسة لاستخلاص المعارف الضمنية الكامنة فيهم، أو حتى عن طريق الملاحظة و مراقبة العالم الخارجي.

- **التشارك بالمعرفة (Knowledge sharing):** تشكل حلقة مشاركة المعرفة أهم مرحلة يتم فيها تجميع المعارف و توزيعها و نقلها لباقي أفراد المؤسسة وفق منهجية و تنسيق معين و عن طريق نماذج و طرائق معينة. نعني بالتشارك بالمعرفة تلك التدفقات الميكانيكية و الالكترونية و حركية المعلومات و المعارف بشكل قصدي أو غير قصدي داخل المؤسسة.⁹

- **تطبيق المعرفة و خزنها (Knowledge Storage and application) :** تعبر عن نقل الأفكار و المعارف و الخبرات المكتسبة إلى ممارسات مندمجة مع الأداء التنظيمي بهدف تحسين هذا الأداء و كفاءة العمل و أنشطته.¹⁰ هناك عدة طرق لتطبيق المعرفة و استغلالها لتحقيق الغاية منها، باستخدام المعارف المكتسبة لتحسين أداء الأنشطة الروتينية، استعمالها للملاحظة و وصف الأحداث و تحليل معطيات جديدة، و الاعتماد عليها في عمليات اتخاذ القرار و تحديد الحلول و الخيارات الممكنة لمجابهة مشاكل الإدارة و التسيير و تقديم البدائل المحتملة.

⁸ Ibid, p30.

⁹ Ibid, p30.

¹⁰ سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة المفاهيم النظم التقنيات، دار المناهج ، 2007، ص122.

2.1 التعلم التنظيمي

يرتبط التعلم التنظيمي كثيرا بمفهوم المعرفة، خاصة فيما يعني ببناء و كسب المعارف الجديدة، كما أن جوهر إدارة المعرفة يكمن في كسب المعرفة الذي يتم بالضرورة عن طريق التعلم التنظيمي.

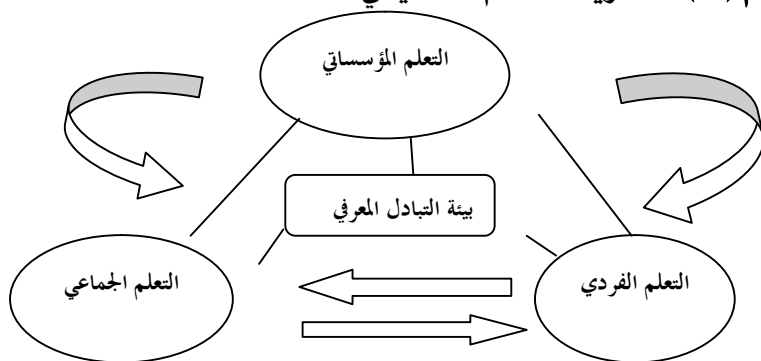
يرى (Chris Argyris) " التعلم التنظيمي يحدث عندما يتصرف أفراد المؤسسة كأعوان متعلمين، يستجيبون لتغيرات المحيط الداخلي و الخارجي للمؤسسة باكتشاف و تصحيح الأخطاء، وجعل تحقيق النتائج شغلهم الدائم في ظل محيط قائم على التبادل داخل المؤسسة".¹¹

و يضيف نفس الكاتب في مرجع آخر "يمكننا القول أن المؤسسة تتعلم عندما تحصل على معلومات جديدة بأي طريقة ممكنة و في صورة (معارف، مفاهيم، معارف كيفية، تقنيات، تطبيقات)"¹² لتعلم التنظيمي يكمن إذا في تلك العمليات المقصودة أو غير المقصودة لأحداث تفاعلات بين الأفراد و الجماعات، الهدف منها كسب معارف و مهارات جديدة و تنمية كفاءات الأفراد و تحقيق الإبداع التنظيمي.

2.11. مستويات التعلم التنظيمي:

توجد ثلاثة (03) مستويات للتعلم التنظيمي: التعلم الفردي، التعلم الجماعي، و التعلم التنظيمي (المؤسساتي) كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مستويات التعلم التنظيمي



¹¹ Chris Argyris Donald A. Schon, **organizational learning: a theory of action perspective**, Addison-Wesley Publishing Company 1978, p29.

¹² Ibid, p24.

المصدر: من إعداد الباحث

التعلم الفردي، يعتمد فيه الأفراد على أنفسهم لتحقيق أهداف تعليمية تتناسب مع قدراتهم واتجاهاتهم، ويدخل ضمن هذا النوع من التعلم ما يسمى بالتعلم الذاتي، ويتم تقويم هذا النوع من التعلم وفق معايير موضوعية وتتاح للمتعلم الفرصة لتحقيق أهدافه الخاصة و في ضوء قدراته.¹³ **التعلم الجماعي**، التعلم الجماعي أو ما يسمى التعلم التعاوني، حيث يهتم بعمليات توجيه وتطوير قدرات الجماعات على خلق الرغبة في التعلم وكسب المعارف.¹⁴ و يعد التعلم التنظيمي ظاهرة جماعية حيث تصب جهود المؤسسة في تعميم كفاءاتها الفردية على بقية أفراد المؤسسة. تمثل بيئة التبادل المعرفي تلك الأرضية و المحيط المشجع على تحقيق التعلم التنظيمي و تبادل المعارف و المهارات بين المستويات الثلاثة.

2.2.1 بناء المعرفة والتعلم التنظيمي:

يتميز التعلم التنظيمي بالطابع السلوكي حيث تنعكس عملية التعلم التنظيمي على سلوكيات الأفراد المتعلمين بالتأقلم مع الوضعيات الجديدة و الأنشطة وفقا لما تم كسبه من مهارات، بالإضافة إلى الطابع المعرفي الذي يميز التعلم التنظيمي، فعملية التعلم في الواقع هي اكتساب لمعارف جديدة و تغيير لمستويات المعرفة لدى الأفراد المتعلمين.

يرى (Mark E. Nissen) أن هناك خمسة (05) مبادئ تساعد تطوير المعرفة و التعلم التنظيمي: تنعكس المعرفة في الأفعال و تكتسب لتحقيق استثمار في رأس المال المعرفي؛ التعلم يعبر عن حركية المعرفة و هو مطلب رئيسي لمعرفة الأشياء؛ تعظيم المعارف و التعلم لدى الفرد يشكل محور الرقي المعرفي؛ المعرفة و التعلم مرتبطان بشكل ديناميكي و يساهمان في تعزيز الأنشطة؛ المعرفة و التعلم يكونان الكفاءات الجوهرية في المؤسسة.¹⁵

¹³ ابراهيم الخلف الملكاوي، إدارة المعرفة الممارسات و المفاهيم، الوراق 2007، ص129.

¹⁴ Michael J. Marquardt, Op-cit, p42.

¹⁵ Mark E. Nissen, **Harnessing knowledge dynamics: principled organizational knowing and learning**, IRM Press 2006, p88.

3.1 الثقافة التنظيمية وإدارة المعرفة

تلازم الثقافة التنظيمية مختلف التفاعلات التي تحدث بين الافراد سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى المؤسسات. يمكن أن تساعد الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة القائمين على الادارة في تحقيق الاهداف المسطرة، كما يمكن أن تشكل عائقا نظرا لطبيعة هذه الظاهرة التي تتميز بالتعقيد و صعوبة القياس و التحكم فهي تتعلق بالأفراد و تكوينها و تغييرها يتطلب وقتا و جهدا كبيرا.

3.1.1 مفهوم الثقافة التنظيمية:

يرى (Geert Hofstede) أن الثقافة التنظيمية " تمثل أنمط التفكير، الاحساس، والتصرف...هي البرمجة الجماعية للعقل والتي تميز فرد معين من جماعة أو صنف معين من الأفراد من الآخرين"¹⁶، الثقافة التنظيمية هي نمط الافتراضات الصريحة المشتركة والتي تعلمتها جماعة بجدية من خلال حلها لمشاكل التكيف الخارجي و التكامل الداخلي، و يتم نقلها فيما بعد لأعضاء جدد كطريقة صحيحة لإدراك المشاكل، فهمها و الشعور بها.¹⁷ تفسر الثقافة التنظيمية من خلال مكوناتها المكتسبة التي تتمثل أساسا في: القيم، الرموز، الشعار، أساطير المؤسسة، المعتقدات، حضارة المؤسسة، و غيرها من النماذج الفكرية التي تميز المؤسسة أو أفراد المؤسسة و جماعاتها عن الغير، و تمثل معيار لتحديد و توجيه سلوك الأفراد في المؤسسة، تساعد القائدين على بناء التوجه المشترك بين الأفراد و المؤسسة (Coherence) لخلق القيمة المعنوية و الفكرية المضافة.

3.1.2 مستويات الثقافة التنظيمية:

يقسم (Edgar Schein) الثقافة التنظيمية إلى ثلاثة (03) مستويات، المستوى الأول يمثل المصنعات (Artifacts) والتي تشمل كل ما يمكن ملاحظته، رؤيته، سماعه، و الاحساس به في المؤسسة حول كل ما يتعلق بهندسة المؤسسة، و المناخ السائد بين الأفراد و كيفية التعامل فيما بينهم. يرى (Edgar Schein) أن

¹⁶ Geert Hofstede, *Cultures and Organizations : software of the mind*, McGraw-Hill, 2010, p5.

¹⁷ Edgar H. Schein, *The Corporate Culture Survival Guide*, Jossey-Bass, 2009, p 27.

في هذا المستوى " الثقافة واضحة جدا و لها تأثير فوري على الشعور. لكن لا يمكن فهم طبيعة سلوكيات أفراد المؤسسة و لماذا صنعت المؤسسة بهذا الشكل... هذا ما يأخذنا إلى المستوى التالي للثقافة الأكثر عمقا ". **المستوى الثاني** يتمثل في القيم (Values)، أين يجب التعمق أكثر في المصنعات، في هذا المستوى يجب على الفرد طرح الأسئلة و الاستفسارات حول العمليات و القيم السائدة في المؤسسة لمعرفة كيفية التصرف و لفهم طبيعة العلاقات القائمة في المؤسسة. **المستوى الثالث** يشكل الافتراضات الضمنية المشتركة (Shared Tacit Assumptions) و هو المستوى الأكثر عمقا لثقافة المؤسسة، و لفهم هذا المستوى يجب الرجوع إلى مصادر القيم، المعتقدات و الافتراضات القائمة في المؤسسة بمعرفة الافراد المؤسسين لها و ظروف فرضها و تشاركها و التعارف عليها بين أفراد المؤسسة.¹⁸

3.1.3 أنواع الثقافة التنظيمية: يقسم (Goffee, Johns, Dalkir) الثقافة التنظيمية إلى أربعة (04) أنواع و ذلك وفق بعدين هما البعد الاجتماعي و البعد التضامني كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (01): أنواع الثقافة التنظيمية

البعد	تضامن عالي	تضامن منخفض
اجتماعي مرتفع	1- ثقافة تشاركية	2- ثقافة شبكية
اجتماعي منخفض	3- ثقافة منضبطة	4- ثقافة منقسمة

Source: Kimiz Dalkir, Knowledge management in theory and practice, Elsevier, 2005, p182.

الثقافة التشاركية، تعطي للأفراد الشعور بالانتماء، يتم وفقها توجيه الأنشطة كما يجب. القائد في هذا النوع من الثقافة ملهم و محفز للأفراد، تتميز هذه الثقافة بدرجة اجتماعية مرتفعة و بتضامن عالي بين الأفراد. **الثقافة الشبكية،** يعامل الأفراد في هذا النوع من الثقافة كأصدقاء و عائلة، لديهم روابط جد متقاربة فيما بينهم و هم مستعدون لتشارك المعلومات و

¹⁸ Look, Edgar H. Schein, Op-cit, p22.

مساعدة بعضهم البعض، النقطة السلبية هنا هي غرض النظر عن العناصر الأقل كفاءة و هي تنشئ عن تفاعل البعد الاجتماعي المرتفع و درجة تضامن منخفضة. **الثقافة المنضبطة**، يتم التركيز في هذا النوع من الثقافة على تحقيق الأهداف و الغايات و القيام بالأنشطة على أكمل وجه ممكن، تتميز هذه الثقافة بالتضامن المرتفع بين الأفراد و الاحترافية في العمل و اهمال الروابط و الصراعات الشخصية في العمل. **الثقافة المنقسمة**، الشعور بالانتماء ضعيف جدا في هذا النوع من الثقافة، تساق المؤسسة وفق هذه الثقافة بناء على تصرفات و اتجاهات الأفراد و تتميز بتضامن منخفض و روابط اجتماعية جد ضعيفة.¹⁹

4.1.3. الثقافة التنظيمية وبناء المعارف

في دراسة (Jans and Prasamphanich, 2003) اعتبرت الثقافة التنظيمية أهم عامل يؤثر في عمليات إدارة المعرفة و التعلم التنظيمي، حيث شملت الدراسة (431) مؤسسة أوروبية و أمريكية و التي بينت أيضا أن الثقافة التنظيمية أبرز عامل يعرقل التشارك في المعرفة.²⁰ من جهتهم يؤكدون (De Long and Fahey, 2000) على ذلك " تظهر أهمية الثقافة الكبيرة في إدراك ما هو مفيد، مهم، أو مناسب من معارف في المؤسسة. تحدد الثقافة أولويات كسب المعارف للجماعات، مما له أثر على طبيعة المعارف التي يجب الاهتمام بها". يؤكد (Delong & Fahey) على أهمية السياق أو ما يسميه القيم و الممارسات في عمليات إدارة المعرفة، حيث يرى أنه لا يمكن التحكم في كسب المعارف و تشاركها إلا من خلال السياق السائد في المؤسسة و الذي يمثل القيم التنظيمية و المعتقدات التي تنعكس في سلوكيات الأفراد.²¹

ثقافة التشارك في المعرفة تبنى على قاعدة الثقة، ضرورة إعلام، شمول، و إلهام أعضاء المؤسسة المشاركين في التغيير نحو هذا التوجه. الثقافة التنظيمية

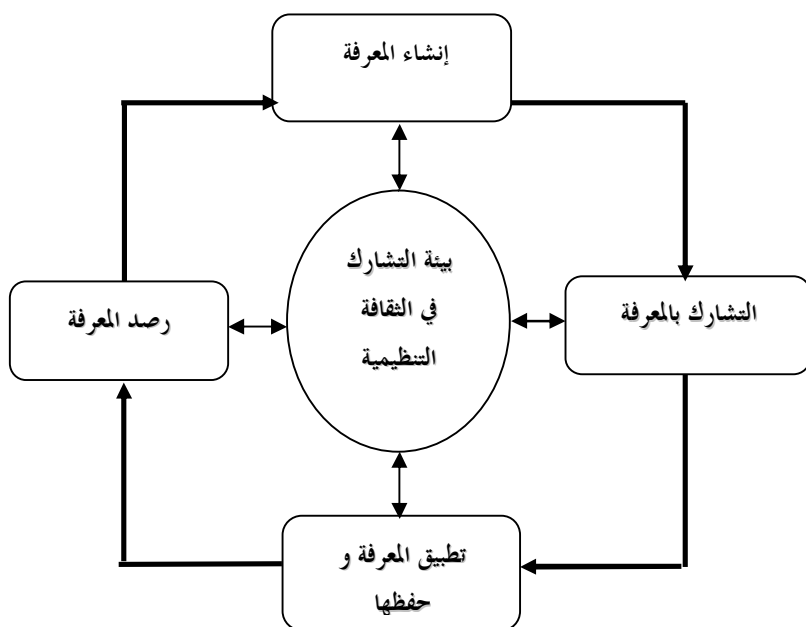
¹⁹ Look, Kimiz Dalkir, **Knowledge management in theory and practice**, Elsevier, 2005, p182.

²⁰ Allameh Mohsen and all, **The Relationship between Organizational Culture and Knowledge Management (A Case Study: Isfahan University)**, Procedia Computer Science 3, 2011, 1224–1236, p 1225.

²¹ De Long, D and Fahey, **diagnosing cultural barriers to knowledge management**, The Academy of Management Executive, 2000, 14(4), 113–127, p113.

هي المفتاح الرئيسي الذي يضمن تدفق وسريان المعارف المهمة داخل المؤسسة. قوة الثقافة التنظيمية و السلوكيات المنبثقة منها تعتبر أكثر أهمية من تكنولوجيات الاتصال المنوطة بتقاسم المعارف. يوضح الشكل التالي دور الثقافة التنظيمية في تحقيق التعلم التنظيمي و كسب المعارف الجديدة عن طريق عمليات إدارة المعرفة، حيث تعتبر الثقافة التنظيمية محور الربط أو المناخ الذي تحدث فيه مختلف التفاعلات المعرفية و التعليمية، فتشارك قيم و افتراضات موحدة هو ما يضمن نجاح عمليات إدارة المعرفة.

الشكل رقم (02): الثقافة التنظيمية و دورة المعرفة



المصدر: من إعداد الباحث

2. الإطار التطبيقي للدراسة:

بعد استعراض أهم المفاهيم و الأدبيات الخاصة بإدارة المعرفة و كيفية خلق المعرفة و تشاركها بين الأفراد، و الثقافة التنظيمية و امكانية تبني ما يعرف بثقافة التشارك في المعرفة، سيتم التطرق في هذا الجزء لدراسة و إيجاد العلاقة بين عمليات إدارة المعرفة و الثقافة التنظيمية بمختلف مكوناتها خاصة منها

القيم والمعتقدات المشتركة ومدى مساهمة ثقافة التشارك في المعرفة في كسب معارف جديدة ونشرها في المؤسسة و تحقيق التعلم التنظيمي، و ذلك عن طريق دراسة عينة من المؤسسات.

21. منهجية و خطوات الدراسة:

من خلال هذه الدراسة سيتم استخدام مجموعة من الأدوات و الطرق و الأساليب الإحصائية المناسبة لخصائص مجتمع و عينة الدراسة بغرض عرض، معالجة، و تحليل المعطيات.

1.21. مجتمع وعينة الدراسة:

بما أن طبيعة المشكلة المطروحة للمعالجة تتعلق بأثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة و تحقيق التعلم التنظيمي في المؤسسة، فقد قمنا بالاعتماد على أسلوب الاستبيان في جمع المعلومات و البيانات. تم توزيع (56) استبانة بالتساوي على أفراد كل من مؤسسة سونلغاز وسط، كاش للتأمينات، و الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، باختيار عينة قصدية ركزنا فيها على الاطارات، عمال التحكم، و عمال التنفيذ على التوالي من حيث الأهمية، و قد تم استرجاع (52) استبانة (25، 15، 12) من المؤسسات السالفة الذكر على التوالي.

2 1.2. الأدوات المستخدمة في الدراسة:

تنوعت و تعددت الأساليب المستخدمة في الدراسة لغرض الحصول على البيانات و المعلومات للتأكد من صحة الفرضيات التي تم طرحها للمعالجة، فقد تم تصميم استبانة تضمن 51 سؤال مقسمة إلى ثلاثة 03 محاور رئيسية، تضمن المحور الأول 5 أسئلة تعلق بالمعلومات العامة حول المستجوبين لكل من متغيرات الجنس، السن، المستوى التعليمي، الأقدمية و المهنة. أما المحور الثاني فقد تضمن 21 سؤال متعلقة بإدارة المعرفة، قسم المحور إلى أربعة فروع رئيسية و هي: رصد المعرفة و اكتسابها بـ 6 أسئلة، إنشاء المعرفة بـ 4 أسئلة، التشارك بالمعرفة بـ 7 أسئلة، و تطبيق المعرفة و خزنها بـ 4 أسئلة. أما المحور الثالث فقد خصص للثقافة التنظيمية و بثقافة بناء المعرفة و التعلم شمل 25 سؤال وزعت على ثلاثة فروع: المصنعات أو العناصر المرئية بـ 5 أسئلة، القيم و المعتقدات

المتشاركة بـ 6 أسئلة، أما ثقافة التشارك في المعرفة و التعلم التنظيمي فجاءت بـ 14 سؤالاً .

2.2 الأساليب المستخدمة في معالجة البيانات:

تم الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS لمعالجة البيانات وتحليلها واستخراج النتائج وتمثل في:

- معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس درجة الاتساق لفقرات الاستبيان و متغيرات الدراسة ؛

- التكرارات، النسب المئوية للإظهار خصائص عينة الدراسة ؛
- المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لمعرفة درجة موافقة المستجوبين و مدى التشتت ؛
- اختبار (One-Simpelt Test) لمقارنة المتوسط الحسابي للإجابات ؛
- اختبار (T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين متغيرات الظاهرة المدروسة ؛

2.3. قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

قصد معرفة مدى جاهزية استمارات أسئلة الاستبيان لمعالجة المشكل المطروح سيتم اختبار أداة القياس من خلال دراسة معامل الاتساق الداخلي، حيث يعد "Cronbach's Alpha" من أهم المعاملات المستعملة، والتي تعبر عن نسبة الثبات للعينة الذي يأخذ القيمة من (1 إلى 0) وعلى العموم فالجدول رقم 02 يوضح نتائج الاختبار والتي تشير إلى أن قيمة الثبات قدرت بـ: 96.49%، والتي نستنتج منها بأنها أكبر من النسبة المقبولة والمقدرة بـ: 60 %، وهي قيمة جد مقبولة وتساعد على تعميم نتائج الدراسة والجدول التالي يوضح هذه النتائج:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار معامل α كرونباخ لاستبيان الدراسة

البيان	عدد الفقرات	قيمة معامل الثبات α كرونباخ
أسئلة الاستبيان ككل	46	96.49
أسئلة المحور الأول	21	91.49
أسئلة المحور الثاني	45	85.70

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

3. تحليل وتفسير النتائج

3.1 وصف البطاقة الشخصية لأفراد عينة الدراسة: الجدول الموالي رقم (03)

يوضح خصائص أفراد عينة الدراسة كما يلي:

الجدول رقم (03): خصائص عينة الدراسة

المتغير	الفئة	التكرار	النسبة	المتغير	الفئة	التكرار	النسبة
الجنس	ذكر	41	79%	الأقدمية	- 5	17	33%
	أنثى	11	21%		à 106	15	29%
	المجموع	52	100%		à 1510	12	23%
المهنة	إطار	32	62%		15+	8	15%
	تحكم	13	25%		المجموع	52	100%
	تنفيذ	7	13%	المستوى التعليمي	ابتدائي	7	13%
	المجموع	52	100%		متوسط	7	13%
السن	- 30	10	19%		ثانوي	6	12%
	à 4030	18	35%		جامعي	30	58%
	à 5040	18	35%		ما بعد التدرج	2	4%
	50+	6	11%		المجموع	52	100%
		المجموع	52	100			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

من خلال نتائج الجدول السابق يتبين لنا أن غالبية أفراد العينة المدروسة تضم فئة الذكور بنسبة 79 % في حين أن نسبة الإناث بلغت 21 %، وبلغت نسبة الاطارات أعلى نسبة بـ 62 % تليها عمال التحكم بـ 25 % و هذا راجع إلى تركيز الباحث بالدرجة الأولى على فئة الاطارات لأنها المعنية بعمليات إدارة المعرفة و تشاركها، في حين متغير العمر مثلت الفئة العمرية من 30 إلى 50 سنة ما يقدر في مجملها ما يقارب 90 %، أما في ما يخص متغير الأقدمية 62 % من عينة الدراسة لها أقدمية من سنة إلى 10 سنوات و هذه الفئة المعنية بكسب المعارف و الخبرات من الفئة الأخرى التي لها أكثر من 10 سنوات و خاصة منها الفئة التي لها أقدمية تقدر بأكثر من 15 سنة و التي قدرت نسبتها بـ 15 % هذه الفئة ملمة بمختلف المعارف الضرورية لسيروية أنشطة المؤسسة و معنية بنشر معارفها و خبراتها للآخرين، كما أن هذه الفئة ملمة بالقيم و ثقافة المؤسسة التنظيمية و

من شئنها تعليم و تلقين عمال المؤسسة خاصة منهم الجدد بالقيم السائدة في المؤسسة .

2.3 وصف وتحليل اتجاه أفراد العينة حول متغيرات الدراسة:

يعرض الجدول التالي آراء الأفراد اتجاه متغيرات الدراسة الرئيسية، حيث ركزنا على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لقياس المتغيرات:

الجدول رقم (04): نتائج تحليل عمليات إدارة المعرفة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
5090,	7372,	رصد المعرفة وكسبها
6160,	5862,	إنشاء المعرفة
5070,	8542,	تشارك المعرفة
5240,	6052,	تطبيق المعرفة و خزنها
4530,	6962,	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن تحليل اجابات أفراد العينة بالنسبة للمحور الأول كانت منخفضة فيما يخص كسب المعارف و رصدها بمتوسط حسابي 2.737 و انحراف معياري 0.509، و أكدت عينة الدراسة على أهمية التكوين و اعتبرته مصدرا رئيسيا لرصد المعرفة و اكتسابها بمتوسط حسابي بلغ 3.44، في العموم اهتمام أفراد العينة بعملية رصد المعرفة و كسبها بمتوسط المستوى و منه نستنتج أن هناك تباين في إرادة كسب معارف جديدة. أما فيما يخص عملية إنشاء المعرفة فكانت بمتوسط حسابي متوسط المستوى قدر بـ 2.586 و انحراف معياري 0.616 أين يجمع أفراد عينة الدراسة أن المؤسسة المنتمين لها لا تشجعهم على إنشاء معارف جديدة بمتوسط حسابي 1.65 و أن الأفراد يسعون بمفردهم لتنمية رصيدهم المعرفي و خبراتهم باستغلال المعارف الضمنية و تحويلها إلى معارف صريحة و نماذج يعتمدون عليها في أداء أنشطتهم. أما نتائج تحليل عملية التشارك و نقل المعارف بين أفراد المؤسسة فقدرت العملية بمتوسط

حسابي متوسط بلغ 2.854 و انحراف معياري 0.507، تجمع عينة الدراسة على أن القائمون على المؤسسة يشجعون على تبادل المعرفة بين الأفراد و يسعون لذلك بمتوسط حسابي منخفض بلغ 1.982 مما يوحي بعدم الاهتمام بعملية التشارك في المعرفة لدى المدراء و القائمين على المؤسسات المعينة رغم موافقة أفراد عينة الدراسة على مشاركة معارفهم و خبراتهم مع الآخرين، العبارة التي كانت بمتوسط حسابي 3.14، و إجمالهم أيضا على أهمية التشارك في المعارف و أثره على كفاءة العمال بمتوسط حسابي بلغ 3.509، كما أن أفراد العينة يوافقون على أهمية تشارك المعرفة مع الآخرين نظرا لطبيعة نشاطهم الذي يقتضي ذلك.

الجدول رقم (05): نتائج تحليل الثقافة التنظيمية و تحقيق التعلم

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	المتغيرات
5520,	7072,	المصنعات (العناصر المرئية)
6150,	8012,	القيم و الافتراضات المشتركة
4330,	1892,	ثقافة التشارك في المعرفة و التعلم
4300,	5662,	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS.

أما نتائج المحور الثاني المتعلق بالثقافة التنظيمية فكانت أولا بالنسبة للمصنعات أو العناصر المرئية للثقافة التنظيمية فبلغ متوسطها الحسابي 2.707 و انحراف معياري 0.552، و أجمع أفراد العينة على أن اللغة المستعملة في مؤسستهم تتميز بسهولة الاستخدام و التواصل بمتوسط حسابي بلغ 3.45 و تباينت الآراء حول رموز المؤسسة و دورها في الشعور بالانتماء و تعامل المؤسسة مع زبائنهم فيما يخص الجدية. تعتبر القيم و الافتراضات المشتركة محرك التفاعلات بين الأفراد ، و قد بلغ متوسطها الحسابي 2.801 و انحراف معياري 0.615، تعتبر القيم المشتركة محركا اجتماعيا بين الأفراد يساعد على تطور المؤسسة حسب المبحوثين بمتوسط حسابي بلغ 3.36، و يرى المبحوثين أن المؤسسة

في ما يخص مشاركتها للعمال بأهدافها ونظرتها المستقبلية منخفضة المستوى بمتوسط حسابي بلغ 1.824، ومنه نلاحظ أنه لا يتم التركيز على بناء قيم و افتراضات بين أفراد عينة الدراسة من قبل مؤسساتهم إلا أنه لاحظنا اهتماما من طرف المبحوثين بالجانب الاجتماعي و التعاون فيما بينهم. في الأخير كانت اجابات عينة الدراسة فيما يخص ثقافة التشارك في المعرفة بمتوسط حسابي 2.189 و انحراف معياري 0.433، حيث الثقافة السائدة في المؤسسة تساعد على أداء المهام جاءت العبارة بمتوسط حسابي 1.894 و قوة الثقافة في المؤسسة بـ 1.789 مما يدل على ضعف الوازع الثقافي السائد في مؤسسات عينة الدراسة، و العبارة المناخ الثقافي في المؤسسة يشجع على التبادل و التعاون المعرفي كانت بمتوسط حسابي 1.470، و يتفق أفراد عينة الدراسة على ضرورة إنشاء مصلحة لإدارة المعرفة بمتوسط حسابي 3.856، ومنه نستنتج أن فكرة ثقافة التشارك في المعرفة متوفرة في شكل مبادرات و إرادة فردية غير معززة من قبل القائمين على المؤسسة.

33. اختبار فرضيات الدراسة:

بعد عملية جمع وتفرغ وتحليل نتائج الاستبيان سيتم اختبار فرضيات الدراسة من خلال قبول أو رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، علما أن مجال الثقة المعتمد في الدراسة هو (95 %)، وللحكم على وجود علاقة من عدمه حسب نتائج برنامج SPSS يمكن القول:

إنه إذا كانت قيمة Sig. (P-value) أكبر من مستوى المعنوية ($\alpha=0,05$) فإنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية، وبالتالي لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

أما إذا كانت Sig. (P-value) أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0,05$) فيتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائلة بأنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين.

قبل القيام باختبار فرضيات الدراسة، نقوم بإجراء اختبارا لتوزيع الطبيعي، أي معرفة ما إذا كانت البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي أم لا. ومن أجل التحقق من ذلك، قمنا بحساب قيم معامل الالتواء (Skewness) وقيم

معامل التفرطح (Kurtosis) للمتغيرات، إذ يجب على معامل Skewness أن يكون محصوراً بين -1 إلى 3،3 ومعامل Kurtosis محصوراً بين -1 إلى 7،7 [] .

من خلال الجدول رقم (4)، نجد أن قيمة معامل الالتواء بالنسبة لكل متغير من المتغيرات تقع ضمن المجال -1 إلى 3،3، وقيمة معامل التفرطح لكل منها أيضاً يقع ضمن المجال -1 إلى 7،7. وبالتالي فإن بيانات البحث تتوزع توزيعاً طبيعياً.

الجدول رقم (06): قيم معامل الالتواء ومعامل التفرطح لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	رصد المعرفة	إنشاء المعرفة	تشارك المعرفة	تطبيق المعرفة	المصنعات	القيم و الافتراضات المشتركة	ثقافة تشارك المعرفة والتعلم
معامل الالتواء	-0.082	0.041	0	0.391	-0.329	0.39	-0.226
معامل التفرطح	0.881	0.35	1.04	0.577	-0.773	-0.21	-0.946

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

اختبار الفرضية الأولى : التي مفادها: H_0 : لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة، H_1 : توجد علاقة بين الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة.

فمن خلال ما تم تناوله في الجانب النظري و بتتبع نتائج تحليل الجدول رقم (06) إضافة إلى الجدول الموالي رقم (07) و المتعلق بمصفوفة الارتباط بين محاور الاستبيان، يتضح لنا أن قيمة معامل الارتباط بين المحور الأول (إدارة المعرفة) و المحور الثاني الثقافة التنظيمية بلغت 81.1 % و هي نسبة أكبر من 50 %، أي نسبة الارتباط قوية بين إدارة المعرفة و الثقافة التنظيمية، و ما يعزز ذلك هو قيمة الاحتمال الحرج 0.000 و هي أقل من 0.05، بينما قيمة معامل الارتباط بين عملية التشارك في المعرفة من المحور الأول مع المحور الثاني بلغت 77.9 % و هي أكبر من 50 % أي نسبة الارتباط قوية بقيمة احتمالية 0.000 أقل من 0.05.

و منه يمكننا القول بأن قيمة معامل الارتباط بين محوري الاستبيان أكبر من 50 % نفس الشيء بالنسبة لقيمة معامل الارتباط بين التشارك في المعرفة و

المحور الثاني المتعلق بالثقافة التنظيمية، وبالتالي توجد علاقة طردية قوية بين الثقافة التنظيمية وعمليات إدارة المعرفة فنرفض الفرضية البديلة و نقبل الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (07): مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

معامل الارتباط (Sig=0.000)	المحور الثاني	المصنعات	القيم و الافتراضات المشتركة	ثقافة تشارك المعرفة و تحقيق التعلم
المحور الأول	0.811	0.654	0.727	0.546
رصد المعرفة	0.791	0.590	0.730	0.566
إنشاء المعرفة	0.608	0.534	0.522	0.388
تشارك المعرفة	0.797	0.611	0.713	0.582
تطبيق المعرفة	0.549	0.471	0.501	0.321

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

اختبار الفرضية الثانية: التي مفادها: ف₀: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المعرفة و ثقافة التشارك في المعرفة و التعلم. ف₁: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول عمليات إدارة المعرفة و ثقافة التشارك في المعرفة و التعلم. الغرض من طرح هذه الفرضية الاجابة على التساؤل التالي: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عمليات إدارة المعرفة و ثقافة التشارك بالمعرفة؟ ولتحص هذه الفرضية سيتم استخدام اختبار One-Simpelt Test لقياس المتوسط الحسابي لإجابات أفراد العينة على أثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة في مستقبل الأمر، بالاعتماد على قاعدة القرار التي تم ذكرها سابقا، من نتائج الجدول رقم (08) يتبين لنا أن متوسط الفروق بلغ 2.631 موجب و من ناحية أخرى Sig=0.000 و هي أقل من القيمة المطلوبة 0.05 وبالتالي يمكننا القول بأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية

بين الثقافة التنظيمية وعمليات إدارة المعرفة، كما أن الثقافة التنظيمية تفسر 81.1% من عمليات إدارة المعرفة.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار One-Simpelt Testه لأثر الثقافة التنظيمية على عمليات إدارة المعرفة

المحاور	T	Sig القيمة الاحتمالية	درجة الحرية	متوسط الفروق
المحور الأول عمليات إدارة المعرفة	40.807	0.000	51	2.696
المحور الثاني الثقافة التنظيمية	36.651	0.000	51	2.566
المجموع		0.000	51	2.631

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

الأمر الأهم هنا هو قياس أثر ثقافة التشارك في المعرفة والتعلم على عمليات إدارة المعرفة، حيث نقيس هنا تطلعات ونظرة المبحوثين وقيمهم وثقافتهم على عمليات إدارة المعرفة، تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار (Analyse of variance)، و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (09): نتائج اختبار تحليل التباين للانحدار لأثر ثقافة التشارك في المعرفة على عمليات إدارة المعرفة

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
الانحدار	3.127	1	3.127	21.268	0.000
الخطأ	7.353	50	0.147		
المجموع الكلي	10.480	51			

المصدر: من إعداد الباحث بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان باستخدام برنامج الـ SPSS

يعرض الجدول رقم (09) نتائج اختبار صحة النموذج الخاص بالفرضية، حيث يتبين أن النموذج دال إحصائياً في تفسير معادلة الانحدار، حيث بلغت قيمة F (21.268) ومستوى الدلالة (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)، و

بالرجوع إلى قيمة R التي بلغت (54.6) و قيمة R^2 التي بلغت (29.8) يتبين للباحث أن ثقافة التشارك في المعرفة تفسر ما نسبته 29.8% من عمليات إدارة المعرفة، وهذا يعني رفض الفرضية الصفريّة و قبول الفرضية البديلة التي مفادها وجود فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات المبحوثين حول عمليات إدارة المعرفة و ثقافة التشارك في المعرفة و التعلم.

الخاتمة-

قوة و فعالية نظم و عمليات إدارة المعرفة مرتبطة أساسا بعوامل داخل كافة المستويات التنظيمية و الإدارية للمؤسسة، بأن يتوفر هرم إداري و قيادي مبني على ثقافة تثمين و نشر المعرفة و توفيرها لكافة افراد المؤسسة، هذا التوجه المعرفي يستدعي وجود رؤية و توجه واضح المعالم إزاء طرائق و تقنيات إدارة المعرفة بدءا بتصنيف المعارف و نماذج إدارتها إلى كفاءات نشرها و توزيعها بين الأفراد.

تلازم الثقافة التنظيمية مختلف التفاعلات التي تحدث بين الافراد سواء على مستوى المجتمع أو على مستوى المؤسسات. يمكن أن تساعد الثقافة التنظيمية السائدة في المؤسسة القائمين على الادارة في تحقيق الاهداف المسطرة، كما يمكن أن تشكل عائقا نظرا لطبيعة هذه الظاهرة التي تتميز بالتعقيد و صعوبة القياس و التحكم فهي تتعلق بالأفراد و تكوينها و تغييرها يتطلب وقتا و جهدا كبيرا.

الثقافة التنظيمية تعبر عن مجمل القيم و المعتقدات الراسخة في الأفراد و الجماعات و التي تعبر في مجملها عن صورة المؤسسة، يعتمد عليها المديرون في تحقيق تحليل المؤسسات و تحقيق أهدافهم. بتعبير آخر الثقافة التنظيمية تمثل السلوكيات الفردية و الجماعية النابعة من البرمجة القيمية و الناتجة عن مختلف التفاعلات الحاصلة في مؤسسة معينة لمواجهة المتغيرات الداخلية و الخارجية. توصلنا في هذه الدراسة إلى إظهار عمق تأثير الثقافة التنظيمية بمختلف مكوناتها من العناصر المرئية و غير المرئية على عمليات إدارة المعرفة و خاصة منها عملية التشارك في المعرفة و نشرها على أفراد المؤسسة، و يمكن إجمال نتائج الدراسة النظرية منها و التطبيقية في النقاط التالية:

- تشكل المعرفة التنظيمية جوهر العملية الإدارية و محدد رئيسي لكيفية القيام بالأنشطة، تصنف إلى صريحة و ضمنية، و هي في حاجة إلى التجديد و الإنماء.

- أظهرت الدراسة أهمية رصد المعرفة و كسبها يتم أساسا وفقا لبرامج التكوين إضافة إلى توجيه المدراء و تشجيعهم للعمال على زيادة رصيدهم المعرفي

- بينت الدراسة وجود علاقة وطيدة و طردية بين الثقافة التنظيمية و عمليات إدارة المعرفة بقيمة معامل ارتباط لدى عينة الدراسة قدر بـ 81.1%:

- أكدت نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على وجود علاقة قوية بين متغيرات الثقافة التنظيمية و عملية التشارك في المعرفة بقيمة معامل ارتباط 79.9%، و منه نشر المعرفة و تشاركها بين أفراد المؤسسة مرتبط بطبيعة الثقافة التنظيمية و الممارسات و مختلف التفاعلات التي تحدث بين الأفراد، فتقاسم القيم و الافتراضات الأساسية بين الأفراد يساعد في تشارك المعرفة التنظيمية و تقاسم الخبرات المتعلقة بالأنشطة و مهن المؤسسة

- أظهرت الدراسة عدم اهتمام واضح من قبل القائمين على المؤسسة لدى أفراد عينة الدراسة فيما يخص عملية التشارك في المعرفة و خاصة توفير المناخ و القاعدة الاجتماعية التي تسمح بنقل المعرفة و تحويل المعارف الضمنية إلى معارف صريحة، و منه تحقيق التعلم لدى أفراد مؤسسات عينة الدراسة لا يهتم به كثيرا و يرتبط بالعوامل الثقافية التي غالبا ما تعرقل عملية التعلم التنظيمي.

الملاحق:

الملحق رقم (01): استبيان الدراسة وفق سلم ليكرت

السؤال
المحور الأول: إدارة المعرفة
رصد المعرفة و اكتسابها: ترصد المؤسسة المعارف عن طريق:
1- في اعتقادك تتوفر المعارف في المحيط الداخلي للمؤسسة
2- تكتسب معارفك من خلال تفاعل مع العمال
3- تعتمد في تطوير مهارتك على الكتب، المجلات، و النماذج الغربية كمصدر لكسب معارف جديدة
4- تنمي خبرتك و معارفك عن طريق التعلم الفردي

5-	برامج التكوين المتوفرة في المؤسسة تعتبر كافية لمشارك المهني
6-	يشكل التكوين مصدرا لإثراء مخزون معارفك المتعلق بأداء أنشطتك اليومية
	إنشاء المعرفة: تتكون المعرفة لديك فيما يلي:
7-	استغلال مهارتك الكامنة (الضمنية) و تحويلها إلى معرفة صريحة في شكل نماذج و تصورات.
8-	تجري عمليات بحث و استنتاج من خلال المعلومات المتوفرة
9-	تشجعك المؤسسة على تنمية معارفك و إنشاء معارف جديدة
10-	تتكون المعرفة لديك عن طريق الاجتماعات و اللقاءات الدورية
	التشارك بالمعرفة: يتم التشارك بالمعرفة و نقلها عن طريق:
11-	يشجع القائمون على المؤسسة تبادل المعارف بين الأفراد و يسعون لتحقيق ذلك
12-	توافق على تشارك معارفك و خبراتك مع باقي أفراد المؤسسة
13-	تتوفر المؤسسة على شبكات اتصال تسهل تشارك المعرفة و تبادلها
14-	تساعد اللقاءات و التفاعلات على تبادل المعارف بين أفراد المؤسسة
15-	تقتضي طبيعة نشاطك تبادل و تشارك المعارف مع الآخرين
16-	تنظيم دورات تكوينية قائمة على تبادل المعارف و تشارك الخبرات مهم لتطوير المؤسسة
17-	تشارك الأفراد في معارفهم و تبادلها يساهم في كفاءة العمال
	تطبيق المعرفة و خزنها: تقوم بتطبيق المعرفة و خزنها:
18-	تقوم بتطبيق المعارف الجديدة المكتسبة في أداء مهامك
19-	تقدم اقتراحات لتغيير طرق أداء مهامك التي تراها غير ملائمة
20-	يتم الترحيب بمقترحاتك و يستجاب لها بعد جلسات حوار
21-	تحرص على تخزين معارفك الجديدة بتدوينها أو حفظها في وسائل رقمية
	المحور الثاني: الثقافة التنظيمية
	المصنعات (العناصر المرئية):
22-	تتميز اللغة المستعملة في المؤسسة بسهولة الاستخدام و التعامل بها
23-	تساعد رموز المؤسسة في الشعور بالانتماء للعمال
24-	تنظم المؤسسة حفلات توديع للعمال المتوجهين للتقاعد
25-	تتعامل المؤسسة بجدية مع زبائنها و شركائها
26-	تتوفر المؤسسة على الوسائل الضرورية المساعدة على أداء المهام
	القيم و الافتراضات المشتركة: يجمع أفراد المؤسسة قيم تنظيمية:
27-	تتوفر داخل المؤسسة مجموعة من القيم التي يتفق عليها الأفراد

28-	تحكم القيم العامة السائدة في المؤسسة طبيعة العلاقات بين الأفراد
29-	تتميز العلاقات بين الأفراد بالمهنية و تفادي الصراعات الشخصية في أداء مهامهم
30-	تشارك المؤسسة أهدافها و نظرتها المستقبلية مع العمال
31-	تعتبر القيم المشتركة بين الأفراد محركا اجتماعيا يساعد على تطور المؤسسة
32-	يعتبر التعلم قيمة ثابتة و مهمة في المؤسسة
	المحور الثالث: ثقافة بناء المعرفة و التعلم
33-	تساعد الثقافة السائدة في المؤسسة على أداء المهام
34-	تتميز المؤسسة بثقافة قوية تمكنها من تحقيق أهدافها
35-	يتقاسم الأفراد في المؤسسة وجهات نظر موحدة حول القيم الثقافية السائدة في المؤسسة
36-	يشجع المسؤولون في المؤسسة على تقاسم قيم ثقافية موحدة و يعملون على نشرها بين الأفراد
37-	المناخ الثقافي للمؤسسة يشجع على التبادل و التعاون المعرفي
38-	القيم الثقافية المتوفرة في المؤسسة تحفز العمال على التعلم و اكتساب معارف جديدة
39-	المؤسسة في حاجة إلى مصلحة إدارة المعارف و التعلم التنظيمي
40-	توفر المؤسسة المعطيات و المعلومات الضرورية للتعلم
41-	يحرص المسؤولون في المؤسسة على نقل قيم المؤسسة للأعضاء الجدد و تحسيسهم بأهميتها
42-	يسود جو التعاون و التشارك بين الأفراد في برامج التكوين
43-	تعزز التقارب الثقافي في المؤسسة في سهولة تلقي المعارف و كسب الخبرات الجديدة
44-	تشجع الثقافة السائدة في المؤسسة مختلف المبادرات الفردية و الجماعية
45-	يشجع القائمون في المؤسسة أسلوب العمل الجماعي و التعاوني بين الأفراد
46-	تبنى العلاقات بين الأفراد على عنصر الثقة في تبادل المعارف و الخبرات

المراجع المعتمدة:

1. ابراهيم الخلوف المكاوي، إدارة المعرفة الممارسات و المفاهيم، الوراق 2007.
2. سعد غالب ياسين، إدارة المعرفة المفاهيم النظم التقنيات، دار المناهج، 2007.
3. Allameh Mohsen and all, The Relationship between Organizational Culture and Knowledge Management (A Case

- Study: Isfahan University),** *Procedia Computer Science* 3, 2011, .1224–1236
- Chris Argyris Donald A. Schon, **organizational learning: a theory of action perspective,** Addison-Wesley Publishing .USA 1978 Company .4
- De Long, D and Fahey, **diagnosing cultural barriers to knowledge management,** *The Academy of Management Executive*, 2000, 14(4), 113–127 .5
- Dubois, Wilkerson, **gestion des connaissances un document d'information pour le développement d'une stratégie de gestion des connaissances pour la santé public,** national collaborating center for methods and tools, Hamilton, 2008 .6
- Edgar H. Schein, **The Corporate Culture Survival Guide,** .Jossey-Bass USA, 2009 .7
- Geert Hofstede, **Cultures and Organizations: software of the mind,** McGraw-Hill USA, 2010 .8
- John Girard, **Defining knowledge management: toward an applied compendium,** online journal of applied knowledge management, volume 3, issue 1, 2015 .9
- Kimiz Dalkir, **Knowledge management in theory and practice,** .Elsevier New York, 2005 .10
- Mark E. Nissen, **Harnessing knowledge dynamics: principled organizational knowing and learning,** IRM Press 2006. .11
- Michael J. Marquardt, **The learning organization: mastering the 5 elements for corporate learning,** Davies-black publishing, .2002 .12
- Knowledge Management: Concepts, Methodologies, Tools, and Applications,** Murray E. Jennex, .reference, Hershey New York, 2008 .13
- Sandra Fagbohoun, **Quand le knowledge management contribue à redéfinir une culture d'entreprise : le cas d'une multinationale,** ESKA Communication et management, 2015/1 .vol. 12 .14
- Turban et Al, **Information Technology for management,** John .2002 wily et sons, New York, .15



تأثير ادارة راس المال العامل على خلق القيمة

- دراسة حالة مجمع صيدال للفترة (2005 - 2015) -

بن كشرود رضوان

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة باجي مختار- عنابة- الجزائر

مخبر الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة

redouan.benkechroud@yahoo.com

ملخص-

تعالج هذه الدراسة مسألة اختبار العلاقة بين ادارة راس المال العامل و خلق القيمة، من خلال دراسة حالة مجمع صيدال للفترة الممتدة من 2005 الى 2015، و ذلك من خلال قياس الاثر بين معدلات دوران كل من راس المال العامل و مكوناته المتمثلة في المخزون، الذمم المدينة، النقدية، الذمم الدائنة اضافة الى نسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة، و بين احد اهم نماذج خلق القيمة و المتمثل في القيمة السوقية المضافة (MVA). لأغراض التحليل تم استخدام معامل ارتباط بيرسون و الانحدار الخطي المتعدد باستعمال برنامج SPSS13.0. من خلال النتائج المتحصل عليها، لوحظ ان كل من معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران راس المال العامل و نسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة يؤثر على القيمة السوقية المضافة عند مستوى ثقة 95%. كما تم استبعاد كل من معدل دوران المخزون و معدل دوران النقدية و معدل دوران الذمم الدائنة عند دراسة الانحدار بسبب الارتباط القوي بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض و بالتالي تم تحليلها من خلال معاملات الارتباط فقط.

الكلمات المفتاحية-

ادارة راس المال العامل، خلق القيمة، القيمة السوقية المضافة، معدل دوران

راس المال العامل، معدل دوران الذمم المدينة.

Impact Of Working Capital Management On Value Creation - (Case Study Of Saidal Group For The Period (2005-2015) -

Abstract -

This Study Examines The Relationship Between Working Capital Management And Value Creation, Through Case Study Of SAIDAL Group For The Period From 2005 To 2015, By Measuring The Effect Between The Turnover Rates Of Working Capital And Its Components; Inventory, Receivables, Cash, Payables As Well As The Ratio Of Current Assets To Fixed Assets, And One Of The Most Important Value Creation Models That Is The Market Value Added (MVA). For The Purposes Of Analysis, Pearson Correlation Coefficient And Multiple Linear Regression Were Used By The SPSS13.0 Program. From The Results Obtained, It Was Noticed That The Receivables Turnover Ratio, The Working Capital Turnover Rate And The Ratio Of Current Assets To Fixed Assets Effect The Market Value Added At 95% Confidence Level. The Ratio Of Inventory Turnover, Cash Turnover And Payables Turnover Was Excluded When The Regression Was Studied Because Of The High Correlation Between The Independent Variables With Each Other, And Thus The Analysis Was Only Done By Correlation Coefficients.

Key Words –

Working Capital Management, Value Creation, Market Value Added, Working Capital Turnover, Receivables Turnover.

المقدمة -

تركز النظرية المالية المعاصرة على خلق القيمة كهدف حديث للمؤسسة الاقتصادية و الذي يتحقق من خلال تعظيم القيمة السوقية المضافة (MVA)، و لبلوغ هذا الهدف كان هناك اهتمام بعدة جوانب منها: زيادة استخدام الديون (الرفع المالي)، اختيار المعلومات و تكنولوجيا التصنيع للقيام بعمليات الاستغلال و محاولة تطوير استراتيجيات التسويق المحلي و الدولي لبيع المنتج، لكن بعد الازمة المالية العالمية لسنة 2008 او ما يسمى بأزمة السيولة، اضطرت المؤسسات الى اعادة الاعتبار الى الطرق الخاصة بتحسين الربحية، تخفيض التكاليف و

كفاءة التشغيل، اي إدارة راس المال العامل و الذي لم تول له المؤسسات اهتماما كافيا في السنوات السابقة. ان تحقيق التوازن بين الاصول المتداولة و الخصوم المتداولة و كذلك تحقيق التوازن بين المبيعات و كل فقرة من فقرات الاصول المتداولة بهدف توفير السيولة الكافية؛ من شانه توفير شروط البقاء و الاستمرار و بالتالي تعظيم قيمة المؤسسة في السوق، على العكس من ذلك، فان فشل المؤسسة في تحقيق مثل هذا التوازن يؤدي الى ظهور المشاكل المتعلقة بالسيولة و بالتالي تفاقم المشاكل المالية التي قد تؤدي الى تصفية المؤسسة و خروجها من النشاط.

الاشكالية و الاسئلة الفرعية:

مما سبق يمكن طرح السؤال الاساسي التالي: الى اي مدي تساهم ادارة راس المال العامل كقرارات قصيرة اجل في تعظيم قيمة المؤسسة كهدف استراتيجي؟

يمكن تجزئة هذا السؤال الى الاسئلة الفرعية التالية:

هل يؤثر معدل دوران الذمم المدينة على القيمة السوقية المضافة؟

هل يؤثر معدل دوران راس المال العامل على القيمة السوقية المضافة؟

هل تؤثر نسبة الاستثمار في راس المال العامل على القيمة السوقية المضافة؟

فرضيات الدراسة: كإجابة مبدئية على هذه الاسئلة تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95% بين معدل دوران الذمم المدينة و القيمة السوقية المضافة.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95% بين معدل دوران راس المال العامل و القيمة السوقية المضافة.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95% بين نسبة الاستثمار في راس المال العامل و القيمة السوقية المضافة.

اهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة الى بيان ما يلي:

- مفهوم ادارة راس المال العامل و مكوناته المتمثلة في: المخزون، الذمم المدينة، النقدية و الذمم الدائنة؛
- مفهوم خلق القيمة في مجال الادارة المالية و اهم النماذج المستخدمة لقياسه؛
- اثر ادارة راس المال العامل و مكوناته على القيمة السوقية المضافة (MVA).

اهمية الدراسة: تتمثل اهمية الدراسة في:

- اهمية ادارة راس المال العامل باعتباره قرارات استثمار قصيرة الاجل؛
- اهمية مفهوم خلق القيمة كهدف استراتيجي للمؤسسة؛
- اهمية العلاقة بين ادارة راس المال العامل و القيمة السوقية المضافة و نمذجة هذه العلاقة.

خطة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة الى قسمين اساسيين، قسم نظري و قسم تطبيقي. تناول القسم النظري كل من مفهوم ادارة راس المال العامل و مفهوم خلق القيمة. اما القسم التطبيقي فتناول دراسة حالة مجمع صيدال للفترة الممتدة من 2005 الى 2015 من اجل اختبار العلاقة بين المفهومين السابقين.

الدراسات السابقة: في اطار هذه الدراسة هناك العديد من الدراسات السابقة منها:

دراسة (ROBERT KIESCHNICK & al 2013): عنوان الدراسة هو: Working Capital Management and Shareholders' Wealth اي ادارة راس المال العامل و ثروة حملة الاسهم، و هي مقالة علمية منشورة في مجلة المالية العدد 17 / 2013، من طرف جامعة اوكسفورد. حيث كانت دراسة تجريبية للعلاقة بين ادارة راس المال العامل و ثروة حملة الاسهم في شركات امريكية للفترة من 1990 الى 2006. تم التوصل الى ان زيادة الاستثمار في الذمم

المدينة له تأثير كبير على ثروة حملة الاسهم مقارنة بزيادة الاستثمار في المخزون.

دراسة (Sherry Bulin & al 2016): بعنوان: Impact of working capital management on firm's profitability
العمل على ربحية الشركة، وهي مقالة علمية منشورة في المجلة الدولية لإدارة الأعمال والمحاسبة العدد 2016/4، بمليزيا. هدفت الدراسة الى اثبات اثر ادارة راس المال العامل على الربحية في عينة من الشركات الماليزية المدرجة في البورصة خلال الفترة 2011 الى 2015. تم الاعتماد على معدل العائد على الاصول كمتغير تابع، اما المتغيرات المستقلة فهي معدل دوران المخزون، دورة التحويل النقدي، فترة التحصيل و معدل دوران راس المال العامل. كشفت الدراسة على وجود علاقة ذات دلالة بين دورة التحويل النقدي و العائد على الاصول.

دراسة (Muhammad Imran Nazir & Tanveer Bagh 2016):
The Impact of Working Capital Management on Firms Financial Performance
بعنوان: العمل على الاداء المالي للشركات، و هي مقالة علمية منشورة في المجلة الدولية للاقتصاد والقضايا المالية العدد 2016/6، في باكستان. الهدف من الدراسة هو استكشاف تأثير ادارة راس المال العامل على الاداء المالي في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في بورصة باكستان، وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2014. تم استعمال دوران المخزون، دورة التحويل النقدي، متوسط فترة التحصيل و متوسط فترة التسديد كمتغيرات مستقلة، اما المتغير التابع الذي يعبر على قوة الاداء فقد تم التعبير عنه من خلال معدل العائد على الاصول، العائد على حقوق الملكية، الربح حسب السهم. نتائج الانحدار كشفت عن وجود اثر سلبي و هام لكل من متوسط فترة الدفع، دوران المخزون و دورة التحويل النقدي، على معدل العائد على الاصول. لكن متوسط فترة التحصيل لها تأثير ايجابي و هام على معدل العائد على الاصول. متوسط فترة الدفع له تأثير سلبي و هام على

العائد على حقوق الملكية. دوران المخزون له تأثير سلبي هام على الربح حسب السهم.

اما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات السابقة من حيث تركيزها على معدلات دوران كل من راس المال العامل و مكوناته كمتغيرات مستقلة و القيمة السوقية المضافة كمتغير تابع وذلك من خلال دراسة حالة لمجمع صيدال.

اولا: القسم النظري:

1 / ادارة راس المال العامل: يوجد نوعين اساسيين لراس المال العامل و هما راس المال العامل الصافي و راس المال العامل الاجمالي، فما المقصود بإدارة راس المال العامل؟ هل يقصد ادارة راس المال العامل الصافي ام ادارة راس المال العامل الاجمالي؟

حسب Van Horn فان استخدام مصطلح راس المال العامل من طرف المحاسبين يعود عموما الى راس المال العامل الصافي باعتباره مقياس لمدى حماية المؤسسة من مشاكل السيولة، اما المحللين الماليين فيقصدون الاصول الجارية عند الحديث عن راس المال العامل، لذلك يكون تركيزهم على راس المال العامل الاجمالي، و لان المدير المالي معني بتحديد المبلغ الصحيح للأصول الجارية للشركة ككل فيجب تبني مفهوم راس المال العامل الاجمالي¹. اما حسب James Sagner هناك نظرتان لراس المال العامل (الصافي)، نظرة تقليدية و نظرة حديثة؛ حسب الاولى فان راس المال العامل الصافي مكون ايجابي للميزانية، حيث كلما كانت نسبة التداول اكبر من واحد (1) كان ذلك تعبيرا عن الاداء الجيد. اما حسب الثانية، فان راس المال العامل الصافي غير مرغوب فيه لأنه يشكل عائق امام الاداء المالي، حيث ان الاصول الجارية التي لا تساهم في العائد على حقوق الملكية (ROE) تعيق اداء الشركة².

من خلال ما سبق يلاحظ ان استعمال عبارة ادارة راس المال العامل يقصد بها ادارة راس المال العامل الاجمالي كما يقصد بها ادارة راس المال العامل الصافي، لان هذه الاخيرة تهدف الى تخفيض راس المال العامل الصافي و هذا لا يكون الا بتحديد المبالغ المثلى لعناصر الاصول الجارية و المزيغ الامثل لتمويل

هذه العناصر و بالتالي ادارة راس المال العامل الاجمالي. ان زيادة نسبة التداول عن الواحد (1) تعبر عن موقف الدائنين الذين ينظرون الى راس المال العامل باعتباره مخزن للقيمة من اجل تسديد الديون، لكن هدف الادارة المالية هو تخفيض حسابات الاصول الجارية الى النقطة التي يمكن عندها تسديد الخصوم الجارية من خلال العمليات المستمرة للنشاط، اي تخفيض راس المال العامل الصافي الى الصفر تقريبا، وهذا يتطلب ادارة كل صنف من اصناف الاصول الجارية و الخصوم الجارية بشكل فعال.

1/1 معنى ادارة راس المال العامل: ادارة راس المال العامل هي ادارة الاصول الجارية للشركة - يعني النقدية، الاوراق المالية الرائجة، الذمم المدينة و المخزون - و التمويل اللازم لدعم الاصول الجارية (خاصة الخصوم الجارية)³.

2/1 مشكلة ادارة راس المال العامل: تتوضح اهتمامات الادارة المالية و مضمون قراراتها الخاصة بتحديد حجم المستثمر في راس المال العامل (الموجودات المتداولة) و طرق تمويله عبر الزمن، من خلال طرح السؤالين التاليين و الاجابة عليهما:⁴ ما هو حجم الاستثمار المناسب في راس المال العامل (الموجودات المتداولة) من ناحية المقدار و من ناحية الانواع من الاستثمارات الفرعية اللازمة للوفاء بتلبية حجم معين و محدد من المبيعات؟ كيف يتم تمويل هذا المستوى من الاستثمار في راس المال العامل؟ للإجابة على هذين السؤالين يتم الاعتماد على سياسات الاستثمار و التمويل الخاصة براس المال العامل.

3/1 معدل دوران راس المال العامل: يقيس هذا المعدل كفاءة المؤسسة في استخدامها لراس المال العامل و ذلك من خلال تحديد عدد المرات التي يدورها خلال السنة المالية الواحدة. فكلما زادت معدلات دوران راس المال العامل كلما تضاعف هامش الربح بمقدار عدد المرات التي دارها و يحسب بالصيغة التالية:⁵

معدل دوران راس المال العامل = صافي المبيعات / متوسط راس المال العامل... مرة

و يمكن حسابها بالأيام = 360 / معدل دوران راس المال العامل = ... يوم

حسب المعادلة الاخيرة فان دليل الاستثمار الجيد لراس المال العامل يتحدد على اساس انه كلما انخفضت عدد ايام دوران راس المال العامل زاد هامش الربح.

4/1 اهداف ادارة راس المال العامل: الهدف الاساسي للإدارة المالية هو تعظيم ثروة حملة الاسهم

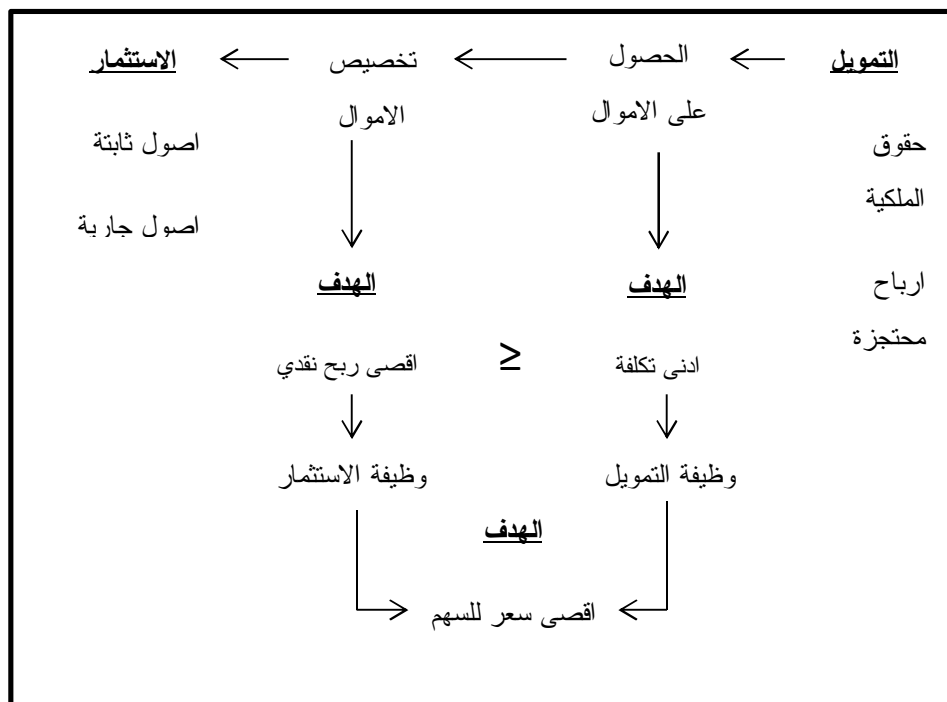
و الذي يعبر عنه من خلال زيادة سعر السهم الخاص بالشركة، وهذا يأتي بناء على مجموعة من القرارات⁶

- قرارات الاستثمار التي تميز وتختار فرص الاستثمار التي تؤدي الى تعظيم التدفقات النقدية الصافية المتوقعة في صيغة القيمة الحالية الصافية (NPV) ؛

- قرارات التمويل التي تفرز بين مصادر اموال محتملة و مطلوبة لدعم الاستثمارات، تقييم العائد المتوقع لكل واحد، و اختيار المزيج الامثل الذي يؤدي الى تقليل تكلفة راس المال.

و يضيف Robert Alan Hill بان الهدف الاساسي لإدارة راس المال العامل بكفاءة هو وجوب العمل على تقليل الاصول الجارية و تعظيم الخصوم الجارية، وذلك تحت قيد الحفاظ على وضعية صحيحة للسيولة و التي تؤدي بدورها الى تعظيم فرص الاستثمار في الاصول الثابتة⁷. يمكن التعبير عن اهداف ادارة راس المال العامل باعتبارها اهداف الادارة المالية من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): اهداف مالية المؤسسة



Source: Robert Alan Hill, Op. Cit. p14.

5/1 مكونات راس المال العامل (الاصول الجارية): حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 و الخاص بعرض البيانات المالية فان الاصول الجارية تتكون اساسا من:⁸ الخزينة و ما يعادلها، الاصول الموجهة للبيع او الاستهلاك في اطار دورة الاستغلال العادية للمؤسسة، الاصول الموجهة للتحقيق في اجل 12 شهر بعد تاريخ الاغلاق، الاصول التي تم حيازتها من اجل المعاملات. من خلال ما سبق يمكن التركيز على المكونات الاساسية لراس المال العامل وهي المخزون، الذمم المدينة، النقدية و ما يعادلها.

7/1 معدل دوران المخزون: يقيس في المتوسط عدد المرات التي يتم فيها استبدال المخزون خلال فترة معينة، بصيغة اخرى، دوران المخزون يحدث كل مرة يتم فيها استلام المواد، استعمالها او بيعها و من ثم استبدالها. اذا كانت

الوحدات المحتفظ بها في المخزن هي مرتين في السنة حيث تستعمل و تباع ثم تستبدل فيكون معدل الدوران هو مرتين في السنة. اذا حدث ذلك مرة في الشهر فسيكون 12 دورة في السنة. معدل دوران المخزون هو مقياس مهم لكون القدرة على تحريك المخزون بسرعة يؤثر مباشرة على سيولة الشركة. يحسب هذا المعدل كما يلي:⁹

معدل دوران المخزون = تكلفة البضاعة المباعة / متوسط المخزون

8/1 معدل دوران الذمم المدينة: يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الاستثمار في الحسابات المدينة، وكلما زاد هذا المعدل كلما زادت ارباح المنشأة، حيث ان زيادة معدل دوران المدينين يعني زيادة عدد دورات البيع والتحصيل وبالتالي عدم تعطيل اموال المنشأة في شكل حسابات مدينة تجاه العملاء، و انما تشغيل هذه الاموال بسرعة و بما يحقق اكفا استخدام لهذه الاموال. و يتم حساب هذا المعدل كما يلي:¹⁰ معدل دوران المدينين = المبيعات الآجلة / رصيد العملاء

9/1 معدل دوران النقدية: وهي عبارة عن حاصل قسمة المبيعات السنوية على النقدية زائد شبه النقدية وتبين هذه النسبة عدد مرات دوران النقدية عند قيام المؤسسة بعملياتها خلال السنة، حيث لا توجد نسبة نموذجية لمعدل دوران النقدية لذا يجب القيام بالمقارنة بينها وبين المؤسسات المماثلة لها في النشاط. ويحسب كما يلي:¹¹ معدل دوران النقدية = المبيعات السنوية / (النقدية + شبه النقدية)

10/1 معدل دوران الدائنين: يستفاد من هذا المؤشر لبيان كفاءة المنشأة في تسديد التزاماتها، اذ كلما كان هذا المعدل مرتفعاً كلما كان اداء المنشأة لالتزاماتها افضل، و هذا من المؤشرات التي يؤكد عليها الدائنون والمقرضون. و يحسب كما يلي:¹² معدل دوران الدائنين = المشتريات الصافية / (الدائنين + اوراق الدفع)

2/ خلق القيمة: القيمة في الفكر المالي: حسب محمد صالح الحناوي و جلال ابراهيم العبد فان: " عندما نتحدث عن القيمة، فإننا نعني القيمة السوقية للمنشأة، و التي تتوقف على التدفقات النقدية المستقبلية (المتوقعة) و

التي تستطيع المنشأة توليدها خلال عمرها و هو ما يأتي عكس النموذج المحاسبي و الذي يركز فقط على كمية الارباح (صافي الربح) و الذي يمثل مقياسا مشوها للقيمة و لا يمكن من خلاله فهم الاداء الاقتصادي للمنشأة¹³.

1/2 تعريف: خلق القيمة للمساهمين تعني القدرة على تحقيق مردودية مستقبلية كافية من الأموال المستثمرة حاليا، والمردودية الكافية هي تلك التي لا تقل عن المردودية التي بإمكان المساهمين الحصول عليها في استثمارات أخرى ذات مستوى خطر مماثل. فإذا لم يتمكن فريق المسيرين من خلق القيمة فإن المستثمرين يتوجهون إلى توظيفات أخرى أكثر مردودية¹⁴. حسب Pablo Fernandez و Alvaro Villanueva، يكون هناك خلق قيمة للمساهم عندما يكون عائد المساهمين يفوق تكلفة رؤوس الاموال الخاصة (العائد المطلوب على رؤوس الاموال الخاصة)، و يكون هناك تحطيم للقيمة في الحالة المعاكسة¹⁵. ويتضح مما سبق أن الشيء الذي يمثل المحور الأساسي لمفهوم خلق القيمة بالمنشأة يتمثل في " ثروة الملاك " ، وأن خلق القيمة بالمنشأة يعني إضافة ثروة للمساهمين ، وأن المنشأة سوف تحقق ثروة للمساهم فيها إذا استطاعت أن تحقق له معدل عائد أكبر من تكلفة الفرصة التي تحملها ذلك المستثمر نتيجة استثمار أمواله بتلك المنشأة .

2/2 خلق القيمة وقرارات الادارة المالية: يعتمد خلق قيم اضافية اساسا على القرارات الادارية السليمة المتخذة في المجالات الثلاثة التالية:¹⁶

- اختيارات الاستثمارات و تنفيذها بناءا على التحليل المالي السليم و الادارة الاقتصادية السليمة؛
- توجيه عمليات النشاط الاقتصادي بطريقة مربحة عن طريق الاستفادة الفعالة من جميع الموارد المستخدمة؛
- تمويل النشاط الاقتصادي بطريقة واعية عن طريق الموازنة بين المنافع المتوقعة مع تكاليف الاستخدام و خاصة التعرض المحتمل للخطر من استخدام مصادر اقراض خارجية.

ان التوصل الى هذه القرارات الناجحة للموازنات يمثل القوة المحركة الاساسية لعملية خلق القيم.

3/2 مبررات خلق القيمة: خلق القيمة كهدف لديه عوامل تبرره:¹⁷

- ان تعظيم القيمة السوقية للسهم تتطلب ان تكون الوحدات التشغيلية في شركة الاعمال اكثر كفاءة و اقل كلفة و ان تنتج سلعاً و خدمات بجودة مرتفعة و باقل الاسعار؛

- ان تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب تطوير سلع يرغب فيها المستهلك و يحتاجها، و على هذا الاساس فان دافع الربح سيؤدي الى تطوير تكنولوجيا حديثة و فرص عمل جديدة؛

- ان تعظيم القيمة السوقية للسهم يتطلب بالضرورة توافر خدمات ما بعد البيع و وجود مخزون كافٍ من السلع و كذلك تواجد منافذ توزيع في افضل المواقع.

و على وفق ما تقدم فان تعظيم القيمة السوقية للاسهم او تعظيم ثروة الملاك سوف يحقق الرخاء الاقتصادي و القيمة الاجتماعية المنشودة لان ذلك لا يتحقق الا في ظل جهود صادقة لتخفيض التكاليف و تحسين جودة الانتاج و في ظل جهود مدروسة و مخططة لتطوير المنتجات لمواجهة المنافسة و مواجهة احتمال تغير اذواق المستهلكين.

4/2 قياس خلق القيمة: هناك العديد من الادوات التي يمكن الاعتماد عليها في تقييم أداء المنشأة من حيث قدرتها على خلق وتعظيم القيمة و من اهم هذه الأدوات هي: القيمة السوقية المضافة (MVA) او Market Value Added، القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) او Economic Value Added.

1/4/2 القيمة السوقية المضافة: يقصد بالقيمة السوقية المضافة MVA الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و رأسمال المستثمر من قبل الملاك و المقرضين و بهذه الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية -وفق وجهة نظر الشركة المسوقة - تعد معيار فائقاً و شاملاً في قياس و خلق الثروة كما أنه مؤشر للفاعلية التشغيلية في المؤسسات وفقاً لقدرتها و كفاءتها في ربط

العوامل التي تعود إلى نجاح المؤسسة وفعاليتها¹⁸. كما تعرف بأنها القيمة الحالية للأرباح الاقتصادية المستقبلية المتوقعة من طرف السوق المالي¹⁹. وتحسب بطريقتين:²⁰

الطريقة الاولى: الفرق بين القيمة السوقية للمؤسسة و راس المال المستثمر او القيمة الدفترية للمؤسسة

$$MVA = V_B (CP + D) - V_C (CP + D) \text{ حيث: } V_B (CP + D)$$

تمثل القيمة السوقية لراس المال المستثمر او القيمة السوقية للمؤسسة، $V_C (CP + D)$ تمثل القيمة المحاسبية لراس المال المستثمر.

الطريقة الثانية: طريقة القيمة الحالية: $MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+CMPC)^t}$ حيث: MVA هي القيمة السوقية المضافة، CMPC : التكلفة الوسطية المرجحة لرس المال، EVA: القيمة الاقتصادية المضافة.

2/4/2 القيمة الاقتصادية المضافة: حسب JAMES L. GRANT هناك منظورين عمليين لتعريف القيمة الاقتصادية المضافة، المنظور المحاسبي و المنظور المالي. حسب المنظور المحاسبي EVA تعرف بالفرق بين صافي ربح التشغيل بعد الضريبة (NOPAT) و التكلفة الوسطية المرجحة لراس المال. اي: $EVA = NOPAT - WACC$. حسب المنظور المالي تعرف EVA من ناحية كيفية تعلقها بالقيمة السوقية المضافة للشركة حيث EVA متعلقة بالقيمة الجوهرية للشركة و بديونها القائمة و بحقوق الملكية الخاصة بها. اي ان EVA مكون اساسي لقانون القيمة الحالية الذي تحسب وفقه MVA^{21} .

ثانيا: القسم التطبيقي

الطريقة و الأدوات المستخدمة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على منهج دراسة حالة و ذلك بالتركيز على مجمع صيدال باعتباره مجتمع الدراسة، اين تم الحصول على القوائم المالية (الميزانيات الختامية و جداول حسابات النتائج) للفترة الممتدة من 2005 الى 2015، هذه الاخيرة التي تمثل عينة الدراسة. اضافة الى معلومات ضرورية اخرى تم

الحصول عليها من تقارير التسيير السنوية للمجمع و معلومات من التقارير السنوية للبورصة.

تم استخدام المعلومات المتحصل عليها لحساب المتغيرات المستقلة المتمثلة في معدل دوران راس المال العامل، معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم المدينة، معدل دوران الذمم الدائنة ونسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة. كما تم حساب المتغير التابع المتمثل في القيمة السوقية المضافة و ذلك وفق الطريقة الاولى: $MVA = VB (CP + D) - VC (CP + D)$. حساب المتغيرات تم باستعمال برنامج Exel 2010. باستخدام برنامج SPSS 13.0 تم حساب مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون و ذلك لاختبار قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، و من ثم استبعاد احد المتغيرين المرتبطين في كل مرة، حتى لا تؤثر علاقة الارتباط على صحة النموذج المقدر. من خلال هذه المصفوفة (الجدول رقم 1) تم استبعاد كل من معدل دوران المخزون، معدل دوران الذمم الدائنة و معدل دوران النقدية.

الجدول رقم (1): مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة

Correlations						
		taux de rotation de stock	taux de rotation des comptes debiteurs	taux de rotation de tresorerie	taux de rotation de fonds de roulement	ratio des actif circulant a actif fixe
taux de rotation de stock	Pearson Correlation	1	,717*	-,535	,038	-,180
	Sig. (2-tailed)		,013	,090	,911	,596
	N	11	11	11	11	11
taux de rotation des comptes debiteurs	Pearson Correlation	,717*	1	-,524	,362	-,535
	Sig. (2-tailed)	,013		,098	,275	,090
	N	11	11	11	11	11
taux de rotation de tresorerie	Pearson Correlation	-,535	-,524	1	,589	,819**
	Sig. (2-tailed)	,090	,098		,056	,002
	N	11	11	11	11	11
taux de rotation de fonds de roulement	Pearson Correlation	,038	,362	,589	1	,359
	Sig. (2-tailed)	,911	,275	,056		,278
	N	11	11	11	11	11
ratio des actif circulant a actif fixe	Pearson Correlation	-,180	-,535	,819**	,359	1
	Sig. (2-tailed)	,596	,090	,002	,278	
	N	11	11	11	11	11
ratio de comptes credit	Pearson Correlation	,594	,649*	-,197	,309	-,236
	Sig. (2-tailed)	,054	,031	,562	,355	,485
	N	11	11	11	11	11

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS13.0

يظهر من خلال مصفوفة معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة وجود:

- علاقة ارتباط طردية قوية ($r=0.717$)، معنوية ($0.0130 > 0.05$) بين معدل دوران الذمم المدينة و معدل دوران المخزون، حيث تم استبعاد معدل دوران المخزون؛
- علاقة ارتباط طردية متوسطة ($r= 0.649$)، معنوية ($0.0350 > 0.05$) بين معدل دوران الذمم المدينة و معدل دوران الذمم الدائنة حيث تم استبعاد معدل دوران الذمم الدائنة؛
- علاقة ارتباط قوية ($r= 0.819$)، معنوية ($0.0020 > 0.01$) بين معدل دوران الخزينة و نسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة حيث تم استبعاد معدل دوران الخزينة.

باستخدام برنامج SPSS 13.0 و من اجل التحقق من وجود اثر بين المتغيرات المستقلة المتبقية و المتغير التابع عند مستوى الدلالة 5 بالمئة، تم تقدير النموذج التالي:

$$MVA_t = a + \beta_1 X_{1t} + \beta_2 X_{2t} + \beta_3 X_{3t} + \varepsilon$$

حيث:

MVA_t : القيمة السوقية المضافة في الفترة t

X_{1t} : معدل دوران الذمم المدينة في الفترة t

X_{2t} : معدل دوران راس المال العامل في الفترة t

X_{3t} : نسبة الاصول المتداولة الى الاصول الثابتة في الفترة t

يمثل ذلك الجزء من القيمة السوقية المضافة الذي يتغير بشكل عشوائي نتيجة عوامل اخرى لا يتضمنها النموذج : ε

a : هو المقطع الثابت في خط الانحدار.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3$: تمثل معاملات الانحدار.

النتائج و مناقشتها:

اختبار صحة النموذج: من خلال الجدول رقم (3) الخاص بتحليل تباين خط الانحدار نجد ان مستوى دلالة الاختبار (Sig.) تساوي (0.002) و هي اقل من مستوى دلالة الفرضية الصفرية (0.05) و بالتالي رفضها و قبول الفرضية البديلة، اي ان خط الانحدار يلائم البيانات، اي صحة النموذج ككل. كما نجد من خلال الجدول رقم (2) الخاص بالارتباط الخطي ان معامل التحديد (R Square) يساوي (0.871) اي ان المتغيرات المستقلة تفسر تغير (87.1%) من المتغير التابع و ذلك عند درجة ثقة (95%) و بمستوى دلالة احصائية يبلغ (0.002).

الجدول رقم (2): جدول الارتباط الخطي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.933 ^a	.871	.816	1790820705

a. Predictors: (Constant), ratio des actif circulant a actif fixe, taux de rotation de fonds de roulement, taux de rotation des comptes debiteurs

المصدر: مخرجات برنامج SPSS13.0

الجدول رقم (3): تحليل تباين خط الانحدار

ANOVA ^b

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2E+020	3	5,054E+019	15,760	.002 ^a
	Residual	2E+019	7	3,207E+018		
	Total	2E+020	10			

a. Predictors: (Constant), ratio des actif circulant a actif fixe, taux de rotation de fonds de roulement, taux de rotation des comptes debiteurs

b. Dependent Variable: MVA

المصدر: مخرجات برنامج SPSS13.0

اختبار الفرضيات:

الفرضية الاولى: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى 95 % بين معدل دوران الذمم المدينة و القيمة السوقية المضافة. من خلال الجدول رقم (4) الخاص بالمعاملات نجد ان قيمة Sig بالنسبة للمعامل β_1 هي (0.031)، و هي

قيمة مقبولة تدل على ان قيمة β_1 ($-5E+009$) تختلف معنويا عن الصفر و بالتالي تؤكد صحة الفرضية الاولى.

الفرضية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95 % بين معدل دوران راس المال العامل و القيمة السوقية المضافة. من خلال الجدول رقم (4) الخاص بالمعاملات نجد ان قيمة Sig بالنسبة للمعامل β_2 هي (0.002)، و هي قيمة مقبولة لأنها تدل على ان قيمة β_2 ($E +010$)3 تختلف معنويا عن الصفر و بالتالي تؤكد صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 95 % بين نسبة الاستثمار في راس المال العامل و القيمة السوقية المضافة. من خلال الجدول رقم (4) الخاص بالمعاملات نجد ان قيمة Sig بالنسبة للمعامل β_3 هي (0.941)، و هي قيمة غير مقبولة لأنها تدل على ان قيمة β_3 ($E+0082$) لا تختلف معنويا عن الصفر و بالتالي تحقق فرضية العدم اي نفي صحة الفرضية الثالثة، لكن بما ان النموذج صحيح يمكن قبول المتغير الثالث لان تأثيره على المتغير التابع يكون من خلال التفاعل مع المتغيرات الاخرى.

الجدول رقم (4): جدول المعاملات

Coefficients^a

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-2E+010	5E+009		-3,904	,006
	taux de rotation des comptes debiteurs	-5E+009	2E+009	-,608	-2,694	,031
	taux de rotation de fonds de roulement	3E+010	7E+009	,945	4,629	,002
	ratio des actif circulant a actif fixe	2E+008	2E+009	,017	,077	,941

a. Dependent Variable: MVA

المصدر: مخرجات برنامج SPSS13.0

الخاتمة-

من خلال النتائج المتوصل اليها تم اثبات صحة الفرضيتين الاولى و الثانية و نفي صحة الفرضية الثالثة، حيث تأكد بان معدل دوران الذمم المدينة له تأثير على القيمة السوقية المضافة لكن بالسالب. رغم ان كفاءة ادارة الذمم المدينة تقاس بمدى سرعة دوران هذا المعدل الا ان الدراسة اثبتت العكس و هذا لا يتعارض مع ادبيات الادارة المالية لان زيادة الاستثمار في الذمم المدينة من شأنه ان يخفض سرعة الدوران لكنه في نفس الوقت يؤدي الى زيادة المبيعات الآجلة و بالتالي زيادة الارباح مع زيادة خطر الديون المعدومة. اي كلما كانت سياسة الائتمان متساهلة مع الزبائن في منح اجال طويلة للتسديد كلما ارتفعت المبيعات. كما ان هذه النتيجة مطابقة للنتيجة المتوصل اليها في دراسة & al ROBERT KIESCHNICK من حيث كون زيادة الاستثمار في الذمم المدينة اكثر تأثير على ثروة حملة الاسهم من زيادة الاستثمار في المخزون. و بما ان علاقة الارتباط طردية قوية (0.717) بين معدل دوران الذمم المدينة و معدل دوران المخزون، فان ابطاء الاول يؤدي بالضرورة الى ابطاء الثاني. كذلك نظرا لوجود علاقة ارتباط طردية متوسطة (0.649) بين معدل دوران الذمم المدينة و معدل دوران الذمم الدائنة فان ابطاء الاول يؤدي الى ابطاء الثاني. كذلك تأكد ان معدل دوران راس المال العامل له تأثير ايجابي على القيمة السوقية المضافة، و هو العنصر الاساسي في الدراسة، حيث تقاس كفاءة ادارة راس المال العامل بمدى سرعة دورانه، اذ ان الارباح تتضاعف حسب عدد الدورات المحققة خلال السنة، و بالتالي كلما زادت سرعة الدوران كلما اثر ذلك ايجابيا على ارباح المؤسسة و منه يتحقق تعظيم القيمة السوقية المضافة. بما ان علاقة الارتباط طردية قوية (0.819) بين معدل دوران راس المال العامل و معدل دوران النقدية فان زيادة الاول يؤدي الى زيادة الثاني. كما تأكد ان زيادة نسبة الاستثمار في راس المال العامل يؤثر على القيمة السوقية المضافة لكن بالتفاعل مع زيادة سرعة دوران راس المال العامل و تخفيض سرعة دوران الذمم المدينة. و بالتالي يمكن القول بان زيادة الاستثمار في راس المال العامل و تركيز هذه الزيادة في عنصر الذمم المدينة و المخزون مع السهر على زيادة سرعة دوران راس

المال العامل من شأنه ان يؤدي الى تعظيم القيمة السوقية المضافة لمجمع
صيدال..

الاحالات والمراجع:

1. James C. Van Horne , John M. Wachowicz, **Fundamentals of financial management**, 13th ed, Prentice Hall, United States, 2008, P.206
- 2 . James S. Sagner, **Working capital management: applications and cases**, John Wiley & Sons, United States, 2014, P8
3. James C. Van Horne , John M. Wachowicz, Op. cit, P.206
4. حمزة محمود الزبيدي، **الادارة المالية المتقدمة**، ط 2، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص.234.
5. وليد ناجي الحياي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط 1، اثناء للنشر و التوزيع، الاردن، 2009، ص.ص.95- 94.
- 6 . Robert Alan Hill, **Working Capital Management Theory and Strategy**, 1st ed , Robert Alan Hill & bookboon.com, 2013, P.13
- 7 . Robert Alan Hill, Ibid, P.40
- 8 . **Les normes comptables internationales IAS/IFRS** ; pages bleues 8 internationales, 2008, P.15
- 9 . Max Muller, **Essentials of inventory management** , AMACOM, United States, 2003, p30
10. جمال الدين المرسي، احمد عبد الله اللحج، **الادارة المالية- مدخل اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص.ص.374- 375.
11. الدهراوي كمال الدين مصطفى، سرايا محمد السيد، **المحاسبة و المراجعة** ، الدار الجامعية، مصر، 2006، ص.114.
12. جليل كاظم مدلول العارضي، **الادارة المالية المتقدمة- مفاهيم نظرية و تطبيقات عملية**، ط 1، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2014م- 1435هـ، ص.65.
13. محمد صالح الحناوي، جلال ابراهيم العبد، **الادارة المالية مدخل القيمة و اتخاذ القرارات**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص.480.
- 14 . Michel Gervais, **Contrôle de gestion** , Ed Economica, 7 ed, Paris, 2000, P.249
- 15 . Pablo Fernandez et Alvaro Villanueva, **Shareholder value creation in Europe EUROSTOXX 50** working paper, 2004
16. منير شاكر محمد، اسماعيل اسماعيل، عبد الناصر نور، **التحليل المالي مدخل صناعة القرار**، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، 2008، ص.28.

17. حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص. 31.
18. حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص. 179.
- . Hubert de La Bruslerie, **Analyse financière**, 4 éd, Dunod, Paris, 2010, 19 P.402.
- . Mondher CHERIF, Stéphane DUBREUILLE, Création de valeur et 20 capital-investissement, Pearson Education France, 2009, P.76.
- . JAMES L. GRANT, **Foundations of Economic Value Added**, 2 Ed, 21 John Wiley & Sons, United States, 2003, P4.5



أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي

د. نورة بيري¹ ود. عبد القادر دبوش²

مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد - جامعة 8 ماي 1945 قالة

¹Amel.prof@gmail.com, ²Kader.prof@gmail.com

ملخص-

يلعب القطاع المالي دور مهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، حيث أكدت العديد من الأطروحات النظرية والدراسات التطبيقية على أن تطور القطاع المالي له تأثير موجب وخطي على النمو. غير أن العديد من الدراسات الأخرى شككت في المتانة الإحصائية لنتائج هذه الدراسات. وتهدف الدراسة إلى الكشف عن أسباب اختلاف هذه النتائج، التي تعزى في أغلبها إلى وجود أثر للعتبة في العلاقة مالية- نمو، حيث استخدمنا بيانات مقطعية لعينة تشمل 178 دولة خلال الفترة 1966- 2015. وقد أكدت النتائج على وجود أثر عتبة يتمثل في مستوى التطور الاقتصادي كمتغير عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية-

تطور القطاع المالي، نمو اقتصادي، أثر عتبة، نموذج، دول نامية.

Threshold Effect In Financial Development And Economic Growth Nexus

Abstract-

Financial Sector Play A Pivotal Role In Promote Economic Growth Rate. Many Theoretical Theses And Applied Studies Have Confirmed That Financial Development Has A Positive And Linear Effect On Growth. However, Many Other Studies Have Questioned The Statistical Robustness Of The Results Of These Studies. This

Study Aims To Identifying The Reasons For These Differences, Which Are Mostly Due To The Threshold Effect In The Financial-Growth Nexus. We Used A Cross-Country Data Of 178 Countries During The Period 1966-2015. The Results Indicate A Threshold Level Of Economic Development As A Threshold Variable In The Relationship Between Financial Development And Economic Growth.

Key Words-

Financial Development, Economic Growth, Threshold Effect, Model, Developing Countries.

1. مقدمة

يرى معظم الاقتصاديين أن تطور القطاع المالي يعتبر محرك رئيسي للنمو الاقتصادي، وتستند هذه النظريات عموماً على الدور المحوري الذي يلعبه القطاع المالي في زيادة حشد المدخرات وفعالية تخصيصها للاستثمارات الأكثر إنتاجاً، وقد تم تأكيد هذه النظريات من خلال العديد من الدراسات التي استخدمت مختلف التقنيات الكمية لإبراز هذه العلاقة. ولقد أكدت بعض الدراسات على أن الدول المتقدمة قد اتبعت منهج قيادة العرض Supply Leading كمنطلق لتفسير تطور القطاع المالي فيها، حيث يتمثل هذا المنهج في إنشاء المؤسسات المالية وتوفير الأصول المالية والخصوم، والخدمات المالية المتعلقة بها، القادرة على تحقيق تطور في القطاع المالي بصفة عامة، الذي يؤدي إلى تحقيق مزيد من النمو. يتفق هذا المنهج مع النظرية الكلاسيكية التي جاء بها Say، والتي تؤكد على أن العرض يخلق الطلب الخاص به. هذا المنهج يتعارض مع هيكل العديد من الدول، والتي تعتمد على منهج Demand-Following، أي أن القطاع المالي لا يعتبر إلا استجابة طبيعية لمتطلبات القطاع الحقيقي. وهو ما يطرح جملة من النقاشات حول مدى إمكانية تأثير القطاع المالي على النمو الاقتصادي فيها.

عموماً، ترتبط العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي على وجود نظام مالي متطور، وقادر على أداء وظائفه بشكل فاعل. كما يرتبط أيضاً

أداء هذا الوظائف بوجود كفاءة في تخصيص الموارد، ورأس مال بشري، وتقديم تكنولوجي، هذه العناصر في مجملها تؤدي إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. إن تدخل عوامل أخرى في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، دفعنا إلى تسليط الضوء على هذه النقطة، من خلال التطرق إلى ما يعرف بأثر العتبة. والتي مفادها أنه لتحقيق أثر لتطور القطاع المالي على النمو، فإنه يستلزم وجود مستوى معين يجب أن يكون الاقتصاد قد بلغه، لكي يبرز هذا الأثر.

1.1 مشكلة الدراسة

تبعاً للعرض السابق، تتضح لنا مشكلة الدراسة، التي يمكن بلورتها في التساؤل التالي:

هل يوجد أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي؟

2.1 فرضية الدراسة

للإجابة على التساؤل المطروح، ندرج الفرضية التالية:

يوجد أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

3.1 أهمية الدراسة

تتجلى أهمية الدراسة في الدور الذي يلعبه القطاع المالي في سيورة النمو الاقتصادي، خصوصاً في ظل انفتاح مختلف الأنظمة المالية على المنافسة الأجنبية. هذا الوضع الذي يفرض على الدول النامية خصوصاً إيجاد سياسات عامة كفيلة بتصحيح أوجه القصور في أداء القطاع المالي إن وجدت، والتي تسمح لها بتعظيم مكاسب الاستفادة من تطور القطاع المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي.

4.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- عرض مختلف الأطروحات النظرية والدراسات التطبيقية التي اهتمت بأثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي،
- تحديد أهم المتغيرات التي يمكن اعتبارها كمتغيرات عتبة في هذه العلاقة،

- إعداد دراسة قياسية للكشف عن وجود أثر عتبة في هذه العلاقة.

5.1 منهج الدراسة

تم الاعتماد على المنهج الوصفي، الذي يتم بواسطته جمع وتلخيص المعلومات المرتبطة بالظاهرة محل الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي بهدف الكشف عن وجود أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وذلك من خلال أساليب القياس الاقتصادي.

2. الإطار النظري

نالت العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي اهتمام العديد من المفكرين خلال العقود السابقة، حيث دافع الكثير منهم على وجود علاقة خطية وموجبة بينهما. إلا أن بعضهم يشكك في مدى سلامة ودقة النتائج المتحصل عليها، حيث أثبتوا من خلال عدة دراسات على أن تطور القطاع المالي لا يؤثر على معدل النمو. وقدموا عدة حجج نظرية تفرض وجود أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، حيث تفرض بعض الدراسات أن هذه العلاقة تتبع مستوى التنمية الاقتصادية بينما تفترض أخرى أنها تتبع مستوى تطور القطاع المالي. هذه الحجج تعتمد على ثلاثة عوامل هي: أثر اقتصاديات الحجم، التعلم عن طريق الممارسة وتناقص المردودية التي يمكن أن تكون موجودة في القطاع المالي في مختلف مراحل التنمية الاقتصادية.

في هذا السياق، عدة دراسات نظرية وتطبيقية سجلت أهمية اقتصاديات الحجم في عملية جمع المدخرات للمشاريع الأكثر ربحية، حيث يشير Zilibotti و Acemoglu سنة 1997 أن المشاريع ذات المردودية العالية تكون غير قابلة للتجزئة، وعدم الرغبة في تمويل هذه المشاريع يؤدي إلى انخفاض تراكم رأس المال.⁽¹⁾ في هذه البيئة، فإن القطاع المالي يجب أن يبلغ حد أدنى معين لكي يستطيع أن يوفر الموارد اللازمة لتمويل المشاريع الكبرى. هكذا، فإن مردودية المشاريع في الدول منخفضة الدخل غالبا ما تكون محدودة. نتيجة لذلك، حتى

(1) - Daron Acemoglu, Fabrizio Zilibotti, (1997): Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth (Vol 105, N° 4), p 709.

لو كانت البنوك تملك الإمكانية على التمويل، فإنها ستتردد في تمويل النشاطات الإنتاجية في اقتصاد يتميز بضعف المردودية على رأس المال. من جهة أخرى، انخفاض الادخار المحلي الناتج عن انخفاض الدخل، يعمل على الحد من إمكانية الوسطاء الماليين في تمويل المشاريع وتخفيض مساهمتها في النمو.⁽²⁾

إن تطور القطاع المالي لا يكون ذو تأثير على معدل النمو الاقتصادي في غياب سلطات رقابية ذات خبرة بما فيه الكفاية تسمح لها بإدارة هذا التطور. في هذا الصدد تحلل دراسة Lee سنة 1996، تطور القطاع المالي الذي يكون مدفوعا بواسطة تراكم المعلومات من خلال التعلم عن طريق الممارسة، حيث قام بتكوين نموذج يتضمن مفهوم التعلم عن طريق الممارسة أين تكون قرارات منح القروض تؤخذ على أساس التعلم.⁽³⁾ وينطلق النموذج من فكرة أن المقرض يتلقى معلومات خاصة حول المشروع المراد تمويله، بالتالي فإن المقرض سوف تتكون لديه دروس من الاستثمارات الماضية، مما يكون لديه خبرة حول نوع هذا المشروع، وكما هو معلوم فإن تحديد المشاريع المربحة يعتبر تحدي بالنسبة للجميع، بالتالي سيكون هذا التحدي أكبر في الدول النامية وذلك لشح المعلومات عن المشاريع المربحة. بالتالي فدور الوساطة المالية في تحديد هذه المشاريع سوف يكون أقل فاعلية في الدول النامية التي مازالت في بداية التصنيع، وهو ما ينعكس على تناقص دور تطور القطاع المالي في تعزيز النمو.

بالنسبة لتناقص المردودية التي تتميز بها الوساطة المالية في مختلف النماذج، فهي تعمل على تخفيض أثر تطور القطاع المالي في الدول ذات الدخل المرتفع. حيث أنه إذا بلغت الدول مستويات من الدخل تتميز بالارتفاع، فإننا سنواجه حالة انخفاض تأثير تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي وذلك بسبب تناقص المردودية في القطاع. هذه الوضعية نوقشت في النموذج المقترح من

(2) - Kangni Kpodar, (2008): Développement Financier, Instabilité Financière et Croissance Economique : Implications Pour Réduction la Pauvreté, Edilivre Edition Universitaire: France, p 188.

(3) - Jaewoo Lee, (1996): Financial development by learning, Journal of Development Economies (Vol 50), p 147.

طرف Greenwood و Jovanovic سنة 1991، حيث تم التوصل إلى أنه في المرحلة النهائية للتنمية الاقتصادية فإن معدل توزيع الدخل بين الوكلاء سوف يستقر، وسيكون هناك انخفاض في معدل الادخار، ويكون تقارب في معدل النمو إلى مستوى أعلى من المستوى الابتدائي.⁽⁴⁾ من ناحية أخرى، نعلم أن هيكل النظام المالي في الدول مرتفعة الدخل يكون متجه نحو الأسواق المالية، على عكس الدول منخفضة الدخل التي يكون فيها هيكل النظام المالي متجه نحو القطاع المصرفي، نتيجة لذلك، فإن المؤشرات المعتادة لقياس تطور القطاع المصرفي والتي تعتمد معظمها على نشاط الوساطة المالية لا يمكنها أن تمثل حقيقة مستوى تطور القطاع المالي في الدول ذات الدخل المرتفع.

في هذا الإطار كون Boyd و Smith سنة 1998، نموذج يمكن فيه أن تمول الاستثمارات إما عن طريق الاقتراض من البنوك أو عن طريق الأسواق المالية، وقد أثبتت الدراسة أنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل فإنها تعتمد بصورة أساسية في التمويل على الاقتراض من البنوك، بينما ذات الدخل المرتفع فإنها تعتمد على الأسواق المالية في التمويل. كذلك وضحت الدراسة أن نشاط الأسواق المالية ينمو بصورة موازية لتطور الاقتصاد، وأن الوصول إلى أسواق الأسهم لا يعتبر أساسيا في المراحل الأولى للتنمية.⁽⁵⁾ كما تؤكد دراسة Demigus-kunt *et al* سنة 2011 على أن الخدمات التي توفرها الأسواق المالية في الدول المتقدمة أكثر أهمية من الخدمات المقدمة من طرف البنوك.⁽⁶⁾

تظهر لنا مختلف النظريات المعروضة في هذا الجزء أن الدول ذات الدخل المنخفض أو التي يكون دخلها الفردي أقل من عتبة معينة، فإن نظامها المالي

(4) - Jeremy Greenwood, Boyan Jovanovic, (1991): Financial development, growth, and the distribution of income, The Journal of Political Economy (Vol 98, N°5), p 1100.

(5) - John H. Boyd, Bruce D. Smith, (1998): The evolution of debt and equity markets in economic development, Economic Theory (Vol 12), p 519.

(6) - Asli Demirguç-Kunt, Erik Feyen, and Ross Levine, (2011): The evolving importance of banks and markets, Policy Research Working Paper (N° 5805), p 16.

يكون في فخ التخلف (فخ الفقر) أين لا يكون بإمكانه أن يعزز النمو، وعندما يتجاوز الاقتصاد عتبة معينة، تعمل اقتصاديات الحجم والتعلم عن طريق الممارسة على جعل النظام المالي يؤثر إيجابيا على النمو. بعد قيمة أعلى من هذه العتبة، فإن المردودية المتناقصة تعمل على تخفيض مساهمة تطور القطاع المالي على النمو في الدول ذات الدخل المرتفع.

3. الدراسات السابقة لأثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو

لقد زاد عدد الدراسات المهمة بدراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة. ويمكن لنا أن نصنف هذه الدراسات إلى مجموعتين: الأولى، تستخدم مستوى التطور الاقتصادي كمتغير عتبة. الثانية، تستخدم مستوى تطور القطاع المالي كمتغير عتبة. وسنحاول هنا قدر الإمكان الكشف عن هذه الدراسات، مقارنتها، واستنتاج أهم ما يميزها.

1.3 مستوى التنمية الاقتصادية كمتغير عتبة

هناك العديد من الدراسات التي قامت بأنمذجة متغير أثر العتبة الذي يحكم العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو. حيث قام Deidda و Fattouh سنة 2002، بدراسة وجود أثر العتبة بين تطور القطاع المالي والنمو كدالة لمستوى الدخل الفردي، وذلك بتكوين نموذج واختباره ميدانيا. في النموذج، تم اعتبار أن نفور الأفراد من الخطر وتكاليف المعاملات يجعلان أثر تطور القطاع المالي على النمو غامض في مستويات منخفضة للتنمية، في حين أنه يصبح موجب مع تقدم مستويات التنمية.⁽⁷⁾ ولقد قام الكاتبان باستخدام بيانات مقطعية لاختبار العلاقة غير الرتيبة بين تطور القطاع المالي والنمو، باستخدام قاعدة البيانات المستخدمة من طرف Levine و King سنة 1993 التي تشمل على 119 دولة خلال الفترة 1960 - 1989. تظهر النتائج أن العلاقة الإيجابية بين مستوى العمق المالي والنمو الاقتصادي لا تظهر إلا في الدول ذات الدخل الفردي المرتفع، أما في البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض، فلا توجد دلالة إحصائية بين العمق المالي

(7) - Luca Deidda, Bassam Fattouh, (2002): Non-linearity between finance and growth, Economics Letters (Vol 74), 339.

والنمو الاقتصادي، هذه النتائج تعتبر متسقة مع العلاقة غير الرتيبة التي انطوى عليها النموذج.

دراسة Rioja و Valev سنة 2004، اهتمت بدراسة أثر العتبة بين تطور القطاع المالي والنمو باستخدام عينة من 74 دولة للفترة 1960 - 1995، وتم التقدير بواسطة System GMM.⁽⁸⁾ وخلافا لدراسة Deidda و Fattoh سنة 2002، تم افتراض أن هناك عتبتين للدخل الفردي، وبالتالي افتراض أن هناك ثلاث مجموعات للدول كل منها يختلف عن الآخر في الأثر الحدي للتطور المالي على النمو. كذلك لم يقيم الكاتبان بتحديد العتبتين كعاملين داخليين كما في دراسة Deidda و Fattoh سنة 2002. تم تقسيم الدول إلى ثلاث مجموعات متساوية (حدود الدخل تقدر بـ 752 دولار و 2490 دولار). تظهر النتائج أن تطور القطاع المالي له أثر إيجابي ولكن غير معنوي على النمو الاقتصادي في الدول ذات الدخل المنخفض، ويصبح هذا الأثر موجب ومعنوي في الدول متوسطة ومرتفعة الدخل، وبأثر أكبر في الدول مرتفعة الدخل.

دراسة González و Ranciere سنة 2005، تم فيها استخدام عينة من 83 دولة خلال الفترة 1960 - 2000، لاختبار وجود أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو. خلافا للدراستين السابقتين، قام أصحاب هذه الدراسة باستخدام تقنيتين لإبراز أثر العتبة: الطريقة الأولى تركز على تقسيم الدول إلى 4 مجموعات حسب معيار البنك الدولي*، ثم تقسيم العينة وفق عشرينات حسب إجمالي الناتج المحلي لكل دولة. الطريقة الثانية المستخدمة من طرف الكاتبان تعتمد على توصيف غير خطي للعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو،

(8) - Felix Rioja, Neven Valev, (2004): Finance and the sources of growth at various stages of economic development, Economic Inquiry (Vol 42, N°1), p 127.

* (بلدان منخفضة الدخل ذات ناتج محلي إجمالي للفرد أقل من 735 دولار، بلدان ذات دخل متوسط أدنى ذات ناتج محلي إجمالي للفرد يتراوح بين 736 - 2935 دولار، بلدان ذات دخل متوسط أعلى ذات ناتج محلي إجمالي يتراوح بين 2936 - 9075 دولار، بلدان ذات دخل مرتفع ذات ناتج محلي أعلى من 9076 دولار)

معدل النمو الاقتصادي يفترض دالة لمستوى تطور القطاع المالي، ولجاء هذا الأخير مع مستوى الدخل، ولربيع مستوى الدخل. من جهة أخرى، المعامل γ لتطور القطاع المالي مفترض بصيغة تربيعية كدالة للدخل الفردي الأولي Y_{t-1} كما يلي:⁽⁹⁾

$$\alpha = \alpha_0 + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 (Y_{t-1})^2$$

تختلف الطريقة الثانية عن الطريقة الأولى في كونها لا تشترط أن يكون هناك تقطع في الأثر الحدي لتطور القطاع المالي على النمو، حيث أنه بالنسبة لكل بلد، فإن أثر تطور القطاع المالي على النمو يكون مستقل عن مستوى دخله، على خلاف الطريقة الأولى التي تسمح بحساب الأثر المتوسط لكل مجموعة من الدول. لذلك فإن ميزة الطريقة الثانية أنها تسمح بحساب أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي على النمو بصيغة داخلية، بينما تبقى العلاقة التربيعية للأثر الحدي للتطور المالي على النمو تشوبه بعض الشكوك.

تظهر النتائج أن الأثر الحدي لتطور القطاع المالي على النمو يتزايد مع زيادة مستوى التنمية الاقتصادية لغاية مستوى معين، بعدها تنخفض قيمة هذا الأثر (خصوصاً عند استخدام العلاقة غير الخطية). بالنسبة للدول منخفضة الدخل التي دخلها الفردي أقل من 131.2 دولار، فإن الأثر الحدي لتطور القطاع المالي على النمو يكون سالب. بعد هذه العتبة، أثر تطور القطاع المالي على النمو يصبح موجب ومتزايد إلى غاية بلوغ الدخل الفردي قيمة 3835.6 دولار. من بعد هذه العتبة فإن الأثر الحدي لتطور القطاع المالي على النمو يبدأ بالانخفاض إلى أن يختفي عند مستوى الدخل الفردي الذي يساوي 132382.9 دولار (هذه القيمة نظرية لأن أعلى مستوى دخل فردي مستخدم في العينة يبلغ 45952 دولار).

⁽⁹⁾ - Alejandro G. González, Romain Ranciere, (2005): Wealth, financial intermediation and growth, Banco de Mexico Working Papers (N° 2), p 6.

دراسة Kpodar سنة 2008، اختبر فيها عدة عينات لقياس أثر العتبة في العلاقة مالية- نمو باستخدام بيانات Panel. العينة الأولى تشمل 116 دولة نامية لفترة 1966- 2005، أما العينة الثانية تم فيها إضافة الدول المتقدمة إلى العينة السابقة (المجموع 136 دولة). متغير العتبة داخلي، وغير محدد مسبقا. لإيجاد حد العتبة قام بوضع متغير يمثل تطور القطاع المالي (مقاس بثلاث مؤشرات) مضروب في متغير وهمي يساوي 0 إذا كانت الدولة توجد أقل من العتبة المحددة، ويساوي 1 إذا كانت أكثر منها. متغير العتبة المعتمد هو إجمالي الناتج المحلي للفرد. تم استخدام اختبار Chow لتحديد قيمة العتبة. تم تقدير النماذج باستخدام طريقة System GMM.⁽¹⁰⁾

وفيما يتعلق بنتائج الدراسة، فإنه باستخدام العينة الأولى، فإن الدول التي لها دخل فردي أقل من 2560 دولار، بالنسبة للمؤشرين الأول والثاني و1800 دولار بالنسبة للمؤشر الثالث يكون فيها أثر تطور القطاع المالي غير معنوي على النمو الاقتصادي. بينما يكون هذا الأثر موجب ومعنوي عندما يتجاوز دخل الدولة العتبة السابقة. أما باستخدام العينة الثانية التي تشمل كل دول العالم، فلقد أظهرت النتائج وجود عتبتين: الأولى مساوية تقريبا للنتائج السابقة، أما الثانية فتقدر بـ 23500 دولار مهما كان المؤشر المستخدم. بالتالي، العينة الثانية أعطت نفس نتيجة المرحلة الأولى، وعندما يتجاوز دخل الدولة العتبة الثانية التي هي 23500 دولار، فإن تطور القطاع المالي يبقى تأثيره موجب ومعنوي ولكن أضعف على النمو الاقتصادي من الدول التي دخلها بين 2560 و23500 دولار.

نلاحظ أن الدراسات المعروضة في هذا الجزء، والتي استخدمت مستوى التنمية الاقتصادية لتحديد أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو، قد اختلفت في كيفية تحديد قيمة هذه العتبة. حيث أن Deidda وFattoh سنة 2002 قد استخدموا بيانات مقطعية، بينما Rioja وValev سنة 2004، وGaytan وRancière سنة 2005، وKpodar سنة 2008 استخدموا بيانات

⁽¹⁰⁾- Kangni Kpodar, (2008): Op-cit, pp 201-210.

Panel، التقنية المعتمدة لاستخراج قيمة متغير العتبة تختلف كذلك من دراسة لأخرى، فكل من Deidda و Fattoh سنة 2002 و Kpodar سنة 2008، قاموا بتحديد العتبة على نحو داخلي باستخدام طريقة Hansen، بينما Rioja و Valev سنة 2004 قد حددوا العتبة كقيمة للدخل الفردي الذي يقسم العينة إلى ثلاث مجموعات متساوية. Gaytan و Rancière سنة 2005، حددوا العتبة استناداً إلى خاصية غير خطية للعلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. هذه الاختلافات في المقاربات المنهجية تفسر الاختلافات في قيمة النتائج المتحصل عليها لقيمة العتبة. إلا أن هذه الدراسات تتفق على نتيجة أساسية مفادها: عندما لا يتجاوز الدخل الفردي قيمة محددة، فإن أثر تطور القطاع المالي على النمو يكون غير معنوي، ويكون هناك أثر موجب ومعنوي بعد هذه العتبة، بعدها ينخفض هذا الأثر في الدول ذات الدخل المرتفع.

2.3 مستوى تطور القطاع المالي كمتغير عتبة

من بين أول الدراسات التي اهتمت بإبراز مستوى تطور القطاع المالي كمتغير عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو نجد دراسة Berthelemy و Varoudakis سنة 1996، حيث قاما بتكوين نموذج داخلي للنمو، أين يكون هناك تأثير للنمو في القطاع الحقيقي على توسع النظام المالي، نتيجة لذلك يكون هناك زيادة في المنافسة وفي كفاءة القطاع البنكي. بالمقابل، تطور القطاع المصرفي يزيد في المردودية الصافية للأدخار ويعزز تراكم رأس المال والنمو الاقتصادي. العلاقة المتبادلة بين تطور القطاع المالي والنمو تولد توازن متعدد الذي يتبع مستوى تطور القطاع المالي ومستوى التعليم.⁽¹¹⁾

تم التقدير باستخدام بيانات مقطعية لعينة من 95 دولة خلال الفترة 1960 - 1995. أثبتت النتائج أن أثر تطور القطاع المالي على النمو لا يكون

(11) - Jean-Claude Berthélemy, Aristomène Varoudakis, (1996): Economic growth, convergence clubs, and the role of financial development, Oxford Economic Papers (N° 48), p 300.

موجب إلا عندما يتعدى نسبة الأصول السائلة على الناتج المحلي الإجمالي القيمة 26.6% بالنسبة للدول التي تملك معدل تعليم أعلى من 6%، وقيمة 15.3% بالنسبة للدول التي تملك معدل تعليم أقل من 6%. الدول التي لها مستوى ابتدائي لتطور القطاع المالي أقل من 15.3% ومستوى تعليم أقل من 6% توجد في فخ الفقر أين لا تستفيد لا من أثر إيجابي للتطور المالي، ولا من تراكم لرأس المال. وقد تم استخدام اختبار Chow لتحديد قيمة العتبة لمستوى تطور القطاع المالي ومستوى التعليم. ونلاحظ أن عتبة مستوى تطور القطاع المالي تكون مشروطة بوجود عتبة في مستوى التعليم.

في دراسة أخرى لـ Aghion، Howitt و Mayer-Foulkes سنة 2004، تم الحصول على نتائج مختلفة تماماً للنتائج التي تحصل عليها Berthelemy و Varoudakis سنة 1996. حيث قام الكتاب بوضع الدول في مجموعات حسب مستوى تطور قطاعهم المالي، وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن الأثر الحدي للتطور المالي على النمو الاقتصادي هو دالة متناقصة لمستوى تطور القطاع المالي. بصيغة أخرى، أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي يكون في البلدان ذات المستوى المنخفض للتطور المالي بدرجة أكبر من الدول ذات المستوى المرتفع لتطور القطاع المالي.⁽¹²⁾

استخدم الكتاب نموذج نمو لـ Schumpeter مع قيود على القروض وإمكانية التحويل التكنولوجي بين الدول. وأثبتوا أنه توجد عتبة لمستوى تطور القطاع المالي يكون بعدها تقارب بين الدول نحو نفس مستوى معدل النمو الاقتصادي (وليس بالضرورة نحو نفس المستوى من معدل الدخل الفردي). ولاختبار النموذج المقترح، تم استخدام بيانات مقطعية لعينة من 71 دولة خلال الفترة 1960 - 1995. في المرحلة الأولى، قام الكتاب بتجزئة العينة إلى

(12) - Philippe Aghion, Peter Howitt and David Mayer-Foulkes, (2004): The effect of financial development on convergence: Theory and evidence, The Quarterly Journal of Economics (Vol 120, N° 1), p 173.

مجموعتين ثم إلى ثلاث مجموعات حسب مستوى تطور القطاع المالي. أظهرت نتائج التقدير أمرين مهمين: أولاً، أثر التقارب لا يظهر إلا في الدول ذات المستوى المرتفع لتطور القطاع المالي. ثانياً، أثر تطور القطاع المالي على النمو يكون أضعف في الدول ذات المستوى المرتفع لتطور القطاع المالي منه في الدول ذات المستوى المنخفض للتطور المالي. هذا النتائج تثبت أنه يوجد مستوى أدنى للتطور المالي (25%) عند استخدام متغير القروض الممنوحة للقطاع الخاص نسبة على الناتج المحلي الإجمالي) أعلى منها يكون هناك تقارب لكل دول العينة، تحت هذا المستوى للعتبة لتطور القطاع المالي، كل الدول تتباعد. لذلك فإن النتائج المتحصل عليها تؤكد على أن أثر تطور القطاع المالي على النمو يكون أعلى في الدول ذات المستوى المنخفض لتطور القطاع المالي.

وفي دراسة أخرى لـ Allegret و Azzabi سنة 2013، اهتمت باختبار وجود أثر العتبة بين تطور القطاع المالي والنمو طويل المدى من جهة، وبين تطور القطاع المالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي طويل المدى من جهة أخرى، كذلك اهتمت الدراسة في البحث عن إمكانية تفسير هذا الأثر للصلة بين تطور القطاع المالي والتقارب/التباعد نحو معدل حدود معدل النمو (معدل النمو للدول المتقدمة). خلافا للدراسات السابقة، تم استخدام عينة من 112 دولة نامية فقط وتم استبعاد الدول المتقدمة، وذلك بالاعتماد على بيانات Panel خلال الفترة 1975 - 2007. معادلة النمو المقدرة كالتالي:⁽¹³⁾

$$g_i - g_{ls} = \beta_0 + \beta_f F_{it} + \beta_y (y_{it-1} - y_{lt-1}) + \beta_x X_{it} + \mu_i + \lambda_t + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

g : تمثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد،

F : تمثل تطور القطاع المالي،

y : الناتج المحلي الإجمالي للفرد،

(13) - Jean-Pierre Allegret, Sana Azzabi, (2013): Financial development, threshold effects and convergence in developing and emerging countries, Economics bulletin (Vol33, N° 3), p 1903.

X: مجموعة متغيرات المراقبة،

i: البلد، t: الفترة، l: القائد التكنولوجي (الولايات المتحدة الأمريكية).

تم تقسيم عينة الدراسة حسب مستوى تطور القطاع المالي في بداية الأمر إلى مجموعتين: الأولى، التي لديها مستوى تطور القطاع المالي (مقاس بنسبة القروض الممنوحة إلى الناتج المحلي الإجمالي) أعلى من وسيط العينة. الثانية، مستوى تطور القطاع المالي فيها أدنى من قيمة الوسيط. في المرحلة الثانية تم تقسيم العينة إلى ثلاث مجموعات متساوية وذلك بعد ترتيبها تصاعدياً على أساس مستوى تطور القطاع المالي فيها.

أظهرت النتائج المقدرة حسب التقسيم الأول أن أثر تطور القطاع المالي على النمو لا يكون معنوي إلا في الدول الموجودة في المجموعة الثانية (مستوى مرتفع لتطور القطاع المالي). نلاحظ كذلك أن إشارة معلمة متغير التقارب β_y جاءت سالبة في كل المعادلات وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، ولكن يكون تأثيرها على النمو بدرجة أقل عندما يكون هناك مستوى مرتفع لتطور القطاع المالي، وهذا ما يخفض من احتمال أن دول العينة تتقارب نحو الحدود التكنولوجية العالمية مع زيادة مستوى تطور القطاع المالي كما أثبتت دراسة Varoudakis و Berthelemy سنة 1996.

بالنسبة لنتائج تقدير النموذج بعد تقسيم الدول حسب المعيار الثاني، أظهرت النتائج أن أثر تطور القطاع المالي لا يكون معنوي إلا في حالة الدول ذات المستوى المتوسط لتطور القطاع الثاني التي تقع في المجموعة الثانية. بالتالي هناك مستوى متوسط للتطور المالي (عتبة عند نسبة القروض الممنوحة تقدر بـ 26.22%) بعده يختفي أثر تطور القطاع المالي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في المدى الطويل. ونلاحظ أن بعد هذا المستوى المتوسط للتطور المالي عند العتبة، فإن معامل متغير التقارب يصبح أكثر تأثير مع زيادة مستوى تطور القطاع المالي. بالتالي تظهر النتائج أهمية تطور القطاع المالي في عملية تقارب الدول النامية نحو الحدود التكنولوجية العالمية، وهذا التقارب لا يكون إلا

بعد أن يتم تجاوز قيمة العتبة التي بعدها يكون تسارع في التقارب لهذه الاقتصاديات نحو معدل النمو للدول المتقدمة.

تفيد نتائج الدراسات المعروضة، أن هناك مستوى عتبة لتطور القطاع المالي يجب أن يبلغه الاقتصاد. لكي يكون هناك أثر موجب لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

4. الدراسة التطبيقية

تؤكد مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية على أهمية تطور القطاع المالي بالنسبة للنشاط الاقتصادي. غير أن نتائج العديد من الدراسات التطبيقية حصلت على نتائج متضاربة حول هذه الأهمية. فقد أكد بعضها على وجود علاقة بين تطور القطاع المالي والنمو، في حين نفي بعضها هذه العلاقة، وبعضها الآخر حصل على نتائج غامضة. يعزى هذا الاختلاف في النتائج من قبل عدة اقتصاديين إلى إمكانية وجود أثر عتبة في العلاقة مالية-نمو. وهذا ما سنحاول الكشف عنه ضمن هذه الدراسة التطبيقية.

1.4 تحديد النموذج

نعمد في دراستنا للكشف عن وجود أثر عتبة في العلاقة تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي على مستوى التنمية الاقتصادية كمتغير عتبة. على هذا الأساس تم إعداد نموذج قياسي بسيط للنمو، ينحدر على أساس مؤشرات تقيس مستوى تطور القطاع المالي، ومجموعة من المتغيرات المراقبة. ويمكن كتابة النموذج بالصيغة التالية:

$$GYP_i = \beta_0 + \beta_1 \times PRIVY_i + \beta' \times X_i + \varepsilon_i$$

بحيث:

EG : تمثل معدل النمو الاقتصادي، $PRIVY$: تمثل مستوى تطور القطاع المالي، X : تمثل مجموعة المتغيرات المراقبة، ε : الحد العشوائي للخطأ، i : البلد. وتتمثل متغيرات الدراسة في:

❖ متغير معدل النمو الاقتصادي (GYP): يمثل معدل النمو الحقيقي للناج المحلي الإجمالي،

- متغير مستوى التطور المالي (*PRIVY*): سوف نعتمد على مؤشر القروض الممنوحة للقطاع الخاص من طرف القطاع البنكي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، لقياس مستوى التطور المالي.
- ❖ المتغيرات المراقبة (*X*): تم الاعتماد على مجموعة من المتغيرات المراقبة ذات الأثر النظري على معدل النمو الاقتصادي وتتمثل في:
- متغير الناتج المحلي الإجمالي الأولي (*LYO*): ويمثل الناتج المحلي الإجمالي بالدولار أسعار سنة 2010 في بداية الفترة باللوغارتم،
- متغير معدل التضخم (*IP*): ويمثل المعدل السنوي لتغير أسعار المستهلك باللوغارتم،
- متغير معدل الاستثمار (*INV*): ويمثل التكوين الإجمالي لرأس المال نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- متغير الاستهلاك العمومي (*GOV*): ويمثل الاستهلاك النهائي العام الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- متغير الانفتاح التجاري (*TRD*): ويمثل مجموع الواردات والصادرات السنوية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي،
- متغير معدل التعليم (*SEC*): ويمثل نسبة السكان الذين يدرسون في الطور الثانوي نسبة إلى عدد السكان الذين أعمارهم في نفس المستوى.

2.4 العينة وفترة الدراسة

تتكون عينة الدراسة من جميع دول العالم التي توفرت فيها البيانات، وهي 178 دولة، وذلك باستخدام بيانات مقطعية Cross-country للفترة الممتدة بين سنتي 1966 و2015. وتم تقسيم العينة إلى ثلاث فئات استنادا إلى تصنيف البنك الدولي (أنظر الملحق) حسب إجمالي الناتج المحلي للفرد هي:

- المجموعة (A): مجموعة الدول منخفضة الدخل Low income التي دخلها الفردي يكون أقل من 1025 دولار؛

- **المجموعة (B):** مجموعة الدول متوسطة الدخل Midlle income التي يكون دخلها الفردي محصور بين 1026 و12475 دولار؛

- **المجموعة (C):** مجموعة الدول مرتفعة الدخل High income التي يكون دخلها الفردي يتجاوز 12476 دولار.

جميع بيانات الدراسة تم أخذها من قاعدة بيانات البنك الدولي
World Development Indicators 2017

3.4 دراسة وصفية لبيانات الدراسة

يظهر لنا الجدول رقم (1) بعض الإحصاءات الوصفية لمتغيري تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي.

جدول رقم (1): إحصاءات وصفية لمتغيري تطور القطاع المالي والنمو – متوسط الفترة (1966 – 2015)

Income	Variable	Mean	Std. Dev.	Minimum	Maximum
ALL	GYP	2.037	2.009	-8.203	12.197
	PRIVY	0.342	0.265	0.010	1.561
Low income (A)	GYP	0.509	2.185	-8.203	4.149
	PRIVY	0.109	0.059	0.010	0.238
Middle income (B)	GYP	2.315	1.886	-2.550	12.197
	PRIVY	0.280	0.193	0.048	1.140
High income (C)	GYP	2.365	1.768	-2.519	6.194
	PRIVY	0.583	0.272	0.164	1.561

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (1)، أن هناك تباين في قيمة متغيري النمو الاقتصادي وتطور القطاع المالي حسب التقسيمات المعتمدة. حيث أن قيمة متوسط متغير معدل النمو تقدر قيمتها بـ 0.509 بالنسبة للمجموعة A، 2.315 بالنسبة للمجموعة B و2.365 بالنسبة للمجموعة C. بينما قيمة متوسط متغير تطور القطاع المالي فإنها بلغت 0.109 بالنسبة للمجموعة A، 0.280 بالنسبة للمجموعة B و0.583 بالنسبة للمجموعة C. نلاحظ من خلال هذه البيانات أن مجموعة الدول التي شهدت قيم منخفضة لمتوسط تطور القطاع

المالي للفترة 1966- 2015 قد شهدت قيم منخفضة كذلك لمتوسط معدل النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة. كذلك نلاحظ أن هناك أداء مشترك بين المتغيرين؛ إذ مع ارتفاع قيم متغير متوسط تطور القطاع المالي من المجموعة A إلى المجموعة C، نلاحظ أنه رافقها زيادة في متغير متوسط معدل النمو الاقتصادي. هذه المعلومات تفيد بإمكانية الدور الحاسم الذي يلعبه تطور القطاع المالي في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي، وكذا إمكانية تأثر هذه العلاقة بمستوى التنمية الاقتصادية كمتغير عتبة.

4.4 تقدير نموذج أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي

نتائج تقدير نموذج أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للفترة (1966- 2015) نعرضها في الجدول رقم (2)، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS لعملية التقدير.

جدول رقم (2): نتائج تقدير نموذج أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للفترة (1966- 2015)

variable	(ALL)	(A)	(B)	(C)
LYO	-2.137*** (0.000)	-6.828*** (0.000)	-2.491*** (0.000)	-3.472*** (0.000)
PRIVY	1.990*** (0.001)	2.027 (0.756)	1.748** (0.043)	1.045 (0.138)
INV	13.288*** (0.000)	12.399* (0.092)	12.579*** (0.000)	6.640 (0.112)
GOV	-2.654* (0.058)	-7.060 (0.246)	-2.600* (0.052)	-0.263 (0.949)
SEC	2.308*** (0.000)	5.650 (0.210)	0.145 (0.813)	1.689 (0.183)
TRD	0.620** (0.031)	0.331 (0.845)	1.053** (0.019)	0.450 (0.127)
PI	0.144 (0.552)	-0.076 (0.898)	0.567** (0.049)	0.717 (0.236)
_cons	3.836*** (0.000)	16.383*** (0.000)	5.588*** (0.000)	11.839*** (0.000)
Obs	178	29	96	53

F	23.31 (0.0000)	5.86 (0.0007)	18.50 (0.0000)	15.04 (0.0000)
R ²	0.4879	0.6614	0.5945	0.7005
Jarque-Bera	4.2096 (0.12818)	1.5072 (0.4706)	2.2371 (0.3267)	1.2044 (0.5467)
D-W	1.8610	1.9894	2.1275	1.5607
ARCH Test (LM)	0.4258 (0.5140)	0.1793 (0.6719)	0.1420 (0.7062)	0.0969 (0.7555)

* معنوية عند 10%، ** معنوية عند 5% *** معنوية عند 1% القيمة بين قوسين () تمثل القيم الحرجة - (p-value) لمستوى معنوية الاختبار.

المرجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

نلاحظ من خلال المعلومات المعطاة في الجدول رقم (2) أن تطور القطاع المالي يمارس أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام كل دول العينة، حيث أن قيمة معامل متغير تطور القطاع المالي تقدر بـ 1.990 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية قدره 1%.

وبعد تقسيم العينة والتقدير وفق متغير التنمية الاقتصادية كمتغير عتبة. دلت نتائج تقدير المجموعة (A)، على عدم معنوية متغير تطور القطاع المالي الذي جاءت معنوي معامل مساوية لـ 0.756 وهي أكبر من القيمة الحرجة 0.05. لهذا فإن تطور القطاع المالي لا يلعب أي أثر على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل. وعند تقدير المجموعة (B)، فإن معلمة متغير تطور القطاع المالي قد بلغت 1.748 وهي معنوية إحصائياً عند مستوى معنوية قدره 5%، وهذا ما يدل على وجود أثر موجب ومعنوي لمتغير لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي في الدول متوسطة الدخل. أما فيما يتعلق بنتائج تقدير المجموعة (C)، فقد جاءت قيمة معامل متغير تطور القطاع المالي مساوية لـ 1.045 وهي غير معنوية إحصائياً لأن مستوى معنوية الاختبار لها يقدر بـ 0.138 وهو أكبر من القيمة الحرجة 0.05. وهذا ما يدل على أن تطور القطاع المالي في الدول مرتفعة الدخل لا يلعب أي أثر على النمو الاقتصادي.

5.4 تقييم نموذج أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي

بعد تقدير معلمات نموذج أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، تأتي مرحلة تقييم النموذج، وذلك لاختبار السلامة الإحصائية للنموذج المقدر، باستخدام عدة اختبارات تسمح بالكشف عن إمكانية وجود مشاكل قياسية. فيما يتعلق بالمعنوية الكلية للنموذج فإن نتائج اختبار F المعروضة في الجدول رقم (2) تؤكد على قبول سلامة الشكل الرياضي للنموذج، حيث جاءت قيم هذا الاختبار معنوية كلها عند 1%. كذلك فإن قيمة معامل التحديد تعتبر جيدة حيث تراوحت بين 48.79% و 70.05%، وهذا ما يدل على أن معدل النمو قد تم تفسيره بنسبة كبيرة انطلاقاً من مجموعة المتغيرات المعتمدة في هذا النموذج.

وتوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي لـ Jarque-Bera أن قيمة هذا الاختبار جاءت كلها أقل من القيمة الجدولية لإحصائية كاي-مربع عند درجة حرية قدرها 2 ومستوى معنوية قدره 5% التي تساوي 5.991. ويؤكد لنا أيضاً مستوى معنوية اختبار Jarque-Bera هذه النتيجة، حيث أن مستوى المعنوية في كل المعادلات جاء أكبر من القيمة الحرجة 0.05. بالتالي نقبل فرض أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي للمعادلات المقدرة.

وللتأكد من سلامة النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي للأخطاء، نعتمد على اختبار Durbin-Watson الذي يعد من أهم الاختبارات المستخدمة للكشف عن هذه المشكلة. من جدول توزيع D-W نستخرج قيم D_U و D_L ، عند مستوى معنوية 5%، وهذا لحجم عينة حسب كل معادلة وعدد معلمات مقدرة قدرها 7. عند مقارنة نتائج اختبار D-W المعروضة في الجدول رقم (2) مع القيم الجدولية نصل إلى:

- بالنسبة للمعادلة التي تضم جميع الدول (ALL) والمعادلة التي تضم الدول متوسطة الدخل (B) فإن القيمة المحسوبة لاختبار D-W تقع في منطقة عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء؛

- بالنسبة للمعادلة التي تضم الدول منخفضة الدخل (A) والمعادلة التي تضم الدول مرتفعة الدخل (C) فإن القيمة المحسوبة لاختبار D-W تقع في منطقة عدم التحديد. بالتالي لا يمكن استخدام هذا الاختبار من أن للكشف عن وجود مشكلة الارتباط الذاتي في هاتين المعادلتين. في هذه الحالة نلجأ لاختبار وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء باستخدام إحصائية Box-Pierce. نتائج الاختبار نعرضها في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3): اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء للمعادلتين (A) و (C)

المعادلة (A)						
Date: 05/05/18 Time: 14:28 Sample: 1 29 Included observations: 29						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.123	-0.123	0.4899	0.489		
2	0.149	-0.147	1.2301	0.541		
3	0.152	-0.293	2.0325	0.566		
4	0.019	-0.068	2.0453	0.727		
5	0.038	-0.034	2.0992	0.829		
6	0.078	-0.127	2.3292	0.886		
7	0.010	-0.038	2.3430	0.938		
8	0.123	0.080	2.9854	0.935		
9	0.079	0.080	3.2654	0.953		
10	0.002	0.047	3.3130	0.973		
11	0.141	-0.079	4.3054	0.800		
12	0.050	0.049	4.4374	0.974		
المعادلة (C)						
Date: 05/05/18 Time: 14:28 Sample: 1 53 Included observations: 53						
Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
1	0.220	0.220	2.7188	0.299		
2	0.013	-0.038	2.7278	0.256		
3	0.072	0.081	3.0270	0.387		
4	0.031	-0.003	3.0852	0.544		
5	0.277	0.236	6.2104	0.289		
6	0.147	0.043	7.5520	0.273		
7	0.084	0.064	7.9997	0.333		
8	0.135	0.089	9.1845	0.327		
9	0.101	-0.172	9.8923	0.382		
10	0.132	-0.138	11.039	0.355		
11	0.019	0.007	11.065	0.438		
12	0.176	-0.248	13.276	0.349		

المراجع: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برمجية Eviews

تظهر لنا المعلومات الواردة في الجدول رقم (3) دالة الارتباط الذاتي AC وذلك باستخدام فجوات قدرها 12. نلاحظ أن قيمة معنوية معامل الارتباط الذاتي Autocorrelation للمعادلتين تقع كلها داخل حدود الثقة الموضحة

بعمودين متقابلين وهذا لكل الفجوات الزمنية المعتمدة. كذلك فإن إحصائية Q-Stat تساوي 4.4374 بالنسبة للمعادلة (A) و 13.276 بالنسبة للمعادلة (C) وهما أقل من القيمة الجدولية $\chi^2_{0.05,12}$ والتي تساوي 21.026. بالتالي فإننا نقبل بفرض أن الارتباط الذاتي بين الأخطاء معدوم.

أما فيما يتعلق بمشكلة عدم ثبات التباين، نعتمد على اختبار ARCH Test للكشف عن هذه المشكلة. وباستخدام برمجية Eviews يمكننا حساب إحصائية مضاعف لاغرانج LM انطلاقاً من نتائج تقدير النموذج للمعادلات الأربع. تبين لنا نتائج هذا الاختبار المعروضة في الجدول رقم (2)، أن مستوى معنوية إحصائية LM أكبر من القيمة الحرجة 0.05 بالنسبة لجميع المعادلات المقدرة، وهذا ما يؤكد على أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة عدم ثبات التباين.

نلاحظ أن نتائج دراستنا أكدت على وجود أثر موجب لتطور القطاع المالي على معدل النمو الاقتصادي، وأن هذا الأثر يتبع مستوى التنمية الاقتصادية كمتغير عتبة. حيث أنه بالنسبة للدول منخفضة الدخل، فإنه لا يوجد أي تأثير لتطور القطاع المالي على النمو، بينما في الدول متوسطة الدخل فإن هذا الأثر يصبح موجب ومعنوي، وهو ما يتوافق مع نتائج دراسات كل من Rancière و Gaytan، 2004 و Valev و Rioja، 2002 و Fattoh و Deidda سنة 2005 و Kpodar سنة 2008. غير أن نتائج دراسة أكدت على عدم معنوية العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو في الدول مرتفعة الدخل. وهو ما يتعارض ونتائج الدراسات السابقة. يمكن أن نعزو هذا الاختلاف في النتائج إلى جملة من الأسباب أهمها:

- اختلاف هيكل القطاع المالي في الدول مرتفعة الدخل والتي تتجه بشكل رئيسي إلى قطاع الأسواق المالية عنها إلى القطاع المصرفي، وحيث أن المؤشر المعتمد لقياس تطور القطاع المالي هو قيمة القروض الممنوحة للقطاع المصرفي

من طرف البنوك. فيمكن أن لا يقيس هذا المؤشر بشكل فعلي مستوى تطور القطاع المالي في هذه الدول،

- احتواء هذه العينة على مجموعة من الدول تعرف دخلا مرتفعاً - على غرار الدول النفطية - ، إلا أن مستوى تطور القطاع المالي فيها لا يعكس حقيقية أداء ذو تأثير حقيقي على معدلا النمو الاقتصادي،

5. خاتمة -

تم التطرق خلال هذه الدراسة إلى أثر العتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي. هذا الأثر يتم تبريره من خلال فرضية مطروحة في الأدبيات الاقتصادية لتفسير غياب العلاقة الايجابية بين المالية والنمو في بعض العينات، هذه الدراسات تختلف في تحديد المتغير الذي يعتبر كمتغير مشروط لأثر العتبة، فبعض الدراسات تفترض أن أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي هو دالة تتبع مستوى التنمية الاقتصادية، بينما دراسات أخرى فإنها تعتبر أن هذا الأثر هو دالة لمستوى تطور القطاع المالي. كذلك تقترح النظرية أنه في الدول منخفضة الدخل فإن تطور القطاع المالي لا يملك أي أثر على النمو. بينما في الدول متوسطة الدخل، فإن له تأثير موجب ومعنوي على النمو، أما في الدول مرتفعة الدخل، فإن له تأثير موجب كذلك ولكنه ضعيف وأقل من قيمة تأثيره على معدلات النمو فيها.

من خلال هذا الدراسة، تم إجراء دراسة قياسية للكشف عن وجود أثر عتبة في العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي، وذلك باستخدام بيانات تقاطعية لعينة تشمل 178 دولة خلال الفترة (1966 - 2015). ولقد أكدت نتائج التقدير على وجود تأثير إيجابي ومعنوي لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي، وأن هذا الأثر يتحدد بمستوى التطور الاقتصادي كمتغير عتبة، حيث أن تطور القطاع المالي لا يملك أي أثر على النمو الاقتصادي في الدول منخفضة الدخل، بينما في الدول متوسطة الدخل، فله أثر موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي فيها. أما في الدول مرتفعة الدخل، فقد أكدت النتائج

على وجود تأثير موجب ولكنه غير معنوي لتطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي.

6. المراجع

- 1- Acemoglu Daron, Zilibotti Fabrizio, (1997): Was Prometheus Unbound by Chance? Risk, Diversification, and Growth (Vol 105, N° 4).
- 2- Aghion Philippe, Howitt Peter and Mayer-Foulkes David, (2004): The effect of financial development on convergence: Theory and evidence, The Quarterly Journal of Economics (Vol 120, N° 1).
- 3- Allegret Jean-Pierre, Azzabi Sana, (2013): Financial development, threshold effects and convergence in developing and emerging countries, Economics bulletin (Vol 33, N° 3).
- 4- Berthélemy Jean-Claude, Varoudakis Aristomène, (1996): Economic growth, convergence clubs, and the role of financial development, Oxford Economic Papers (N° 48).
- 5- Boyd John H., Smith Bruce D., (1998): The evolution of debt and equity markets in economic development, Economic Theory (Vol 12).
- 6- Demirguç-Kunt Asli, Feyen Erik, and Levine Ross, (2011): The evolving importance of banks and markets, Policy Research Working Paper (N° 5805).
- 7- Greenwood Jeremy, Jovanovic Boyan, (1991): Financial development, growth, and the distribution of income, The Journal of Political Economy (Vol 98, N°5).
- 8- González Alejandro G., Ranciere Romain, (2005): Wealth, financial intermediation and growth, Banco de Mexico Working Papers (N° 2).
- 9- Jaewoo Lee, (1996): Financial development by learning, Journal of Development Economies (Vol 50).
- 10- Kpodar Kangni, (2008): Développement Financier, Instabilité Financière et Croissance Economique : Implications Pour Réduction la Pauvreté, Edilivre Edition Universitaire: France.
- 11- Luca Deidda, Bassam Fattouh, (2002): Non-linearity between finance and growth, Economics Letters (Vol 74).
- 12- Rioja Felix, Valev Neven, (2004): Finance and the sources of growth at various stages of economic development, Economic Inquiry (Vol 42, N°1).

ملحق: قائمة الدول المعتمدة في الدراسة مصنفة حسب الدخل.

Low income	Middle income		Hihg incom
Afghanistan	Albania	Lesotho	Antigua and Barbuda
Benin	Algeria	Libya	Aruba
Burkina Faso	Angola	Macedonia, FYR	Australia
Burundi	Argentina	Malaysia	Austria
Central African R	Armenia	Maldives	Bahamas, The
Chad	Azerbaijan	Mauritania	Bahrain
Comoros	Bangladesh	Mauritius	Barbados
Congo, Dem. Rep.	Belarus	Mexico	Belgium
Eritrea	Belize	Micronesia, Fed. Sts.	Brunei Darussalam
Ethiopia	Bhutan	Moldova	Canada
Gambia, The	Bolivia	Mongolia	Chile
Guinea	Botswana	Montenegro	Cyprus
Guinea-Bissau	Brazil	Morocco	Czech Republic
Haiti	Bulgaria	Myanmar	Denmark
Liberia	Cabo Verde	Namibia	Estonia
Madagascar	Cambodia	Nicaragua	Finland
Malawi	Cameroon	Nigeria	France
Mali	China	Pakistan	Germany
Mozambique	Colombia	Panama	Greece
Nepal	Congo, Rep.	Papua New Guinea	Hong Kong SAR, China
Niger	Costa Rica	Paraguay	Hungary
Rwanda	Cote d'Ivoire	Peru	Iceland
Senegal	Djibouti	Philippines	Ireland
Sierra Leone	Dominica	Romania	Italy
South Sudan	Dominican Republic	Russian Federation	Japan
Tanzania	Ecuador	Serbia	Korea, Rep.
Togo	Egypt, Arab Rep.	Solomon Islands	Kuwait
Uganda	El Salvador	South Africa	Latvia
Zimbabwe	Equatorial Guinea	Sri Lanka	Lithuania
	Fiji	St. Lucia	Luxembourg
	Gabon	St. Vincent and the G	Macao SAR, China
	Georgia	Sudan	Malta
	Ghana	Suriname	Netherlands
	Grenada	Swaziland	New Zealand
	Guatemala	Syrian Arab Republic	Norway
	Guyana	Tajikistan	Oman
	Honduras	Thailand	Poland
	India	Timor-Leste	Portugal
	Indonesia	Tonga	Qatar
	Iran, Islamic Rep.	Tunisia	Saudi Arabia

	Iraq Jamaica Jordan Kazakhstan Kenya Kyrgyz Republic Lao PDR Lebanon	Turkey Ukraine Vanuatu Venezuela, RB Vietnam West Bank and Gaza Yemen, Rep. Zambia	Seychelles Singapore Slovak Republic Slovenia Spain St. Kitts and Nevis Sweden Switzerland Trinidad and Tobago United Arab Emirates United Kingdom United States Uruguay



التحول إلى الحكومة الإلكترونية - دراسة تجربة ماليزيا-

موزاوي عائشة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحي فارس بالمدينة

aicha_mouzaoui@yahoo.com

الملخص-

إن مشروع الحكومة الإلكترونية الذي أدى إلى تحويل العديد من مفاهيم الإدارة الحكومية وكل وظائفها، قد ساهم في تطوير مردودية الجهاز الحكومي، من خلال تسهيل وتسريع أداء الأعمال والإجراءات الحكومية بفاعلية، مما يدفع إلى خلق نوع من الشفافية ويساهم ولو جزئيا في القضاء على البيروقراطية، كون أن الخدمات الحكومية الإلكترونية نوع من أنواع الخدمات التكنولوجية. وتعتبر ماليزيا من أهم الدول التي عملت على تطبيق الحكومة الإلكترونية، من أجل الوصول إلى الريادة في تقنية المعلومات في العالم، وبناء مجتمع معلوماتي عبر مجموعة من المراحل خلال سنوات التطبيق، ودعم الأجهزة الحكومية لدخول عصر المعلومات وتطوير الخدمات للمواطنين، وتوفير المناخ اللازم لتطوير أساليب العمل فيها.

الكلمات المفتاحية-

الحكومة الإلكترونية، تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شبكة الإنترنت، التجارة الإلكترونية، المجتمع الرقمي، الحكومة الإلكترونية في ماليزيا.

Switching To E-Government - Study Of Malaysia

Abstract –

The E-Government Project, Which Has Led To The Transformation Of Many Concepts Of Government Administration And All Its Functions, Has Contributed To The Development Of The Efficiency Of The Government Apparatus By Facilitating And Speeding Up The Performance Of Government Actions And Procedures Effectively, Thus Creating A Kind Of Transparency And Contributing In Part To The Elimination Of Bureaucracy. E-Government Services Are A Type Of Technological Service. Malaysia Is One Of The Most Important Countries That Have Worked To Implement E-Government In Order To Reach The World's Leading Information Technology, Build An Information Society Through A Number Of Stages During The Implementation Years, Support Government Agencies To Enter The Information Age And Develop Services For Citizens, In Which.

Keywords -

E-Government, Information And Communication Technology, Internet, E-Commerce, Digital Society, E-Government In Malaysia.

مقدمة-

تطورت وسائل الاتصالات الرقمية بشكل كبير واستطاعت أن تغزو جميع مجالات الحياة، وكان لابد على الحكومات التي تقدم الخدمات من تطوير نفسها واللاحاق بركب التطور لمواكبة المستجدات التي تظهر على الصعيد الداخلي والخارجي للدولة، فلم يعد المواطن يكتفي بالسياسات التقليدية ومتابعة أمورهم بشكل صعب ومطول لتقديم الخدمة، فكان لابد من إنشاء ما يسمى بالحكومة الإلكترونية، حيث إن مفهومها يشمل نموذجاً جديداً من التعاملات الحكومية، وإعادة تعريف العلاقة بين الحكومة والمواطنين، ومساعدة الحكومة في تغيير طريقة عملها وتوصيل خدماتها الحيوية للمواطنين، وتعتبر الحكومة الإلكترونية من بين أهم أدوات التغيير الإداري المنتهجة في العديد من الدول، علماً أنها أداة تصحيحية تحاول من خلال وسائلها القيام بتعديلات على

المنظومة الحكومية، من أجل دفع وتيرة النمو عبر تقديمها لأفضل الخدمات التي تعتمد عليها في نجاحها في التحول إليها وتبنيها كنظام إداري، وفي هذا الإطار تقوم الهيئات والمؤسسات بتبني آليات التحول الناجح إلى حكومة إلكترونية، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الأبعاد التي تمس تبني هذا التغيير، أي عبر خطة محكمة تسهل التحول وتؤدي إلى النجاح المؤكد.

الإشكالية الرئيسية للبحث:

من خلال ما سبق يمكننا طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

- ما هي مختلف آليات التحول إلى الحكومة الإلكترونية؟ وما هي الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في هذا الخصوص؟.

الأسئلة الفرعية:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي الحكومة الالكترونية؟.
- ما هي آليات، أبعاد ونتائج التحول إلى الحكومة الالكترونية؟.
- ما هي أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية في مجال التحول نحو الحكومة الالكترونية؟.

فرضيات البحث:

- تعتبر الحكومة الالكترونية أداة من أدوات الإصلاح الإداري الهادف إلى خدمة قطاع الأعمال والحكومات على حساب مصالح الأفراد.
- يعد تبني آليات تحول فعالة ذات مبادئ وأبعاد إستراتيجية من العوامل المساعدة على التحول الناجح للحكومة الالكترونية.
- تستفيد ماليزيا بشكل متزايد من التطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل توفير البنية التحتية الملائمة لتطوير الحكومة الالكترونية فيها.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تتطرق إلى موضوع حديث ومهم، يتعلق بمجال الحكومة الإلكترونية وطنيا ودوليا. إضافة إلى أنه حقيقة وواقع ضروري لمراقبة التقدم التقني في مجال المعلومات والاتصالات، للقضاء على كل عيوب القطاع الحكومي، وتحقيق الشفافية والمرونة والكفاءة والفعالية.

- كما تنبع أهمية هذا الدراسة من المساعدات والتسهيلات والسرعة والدقة في الخدمات التي تقدمها الحكومة للمواطن، للتخفيف من حدة البيروقراطية، والانتظار الطويل، ومشاكل ترك العمل للحصول على الأوراق.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى التعرف على الحكومة الالكترونية، وكل ما يتعلق بها من مفاهيم وأسس نشأتها، من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية، خاصة فيما يتعلق بالتحول إليها من متطلبات ومراحل، مع الإشارة إلى الأبعاد التي يمسه هذا التحول، والتطرق إلى التجربة الماليزية على اعتبارها من التجارب الرائدة في هذا المجال، وأخيرا استخلاص أهم النتائج.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعمل على وصف وتحليل الظاهرة المدروسة، وذلك بوصف وتحليل مختلف المفاهيم المتعلقة بالحكومة الالكترونية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تحليل مختلف المعلومات والمعطيات الخاصة بالموضوع محل الدراسة في الجانب التطبيقي من أجل استخلاص بعض النتائج وتقديم الاقتراحات، ولتكامل منهجية البحث وتدعيمها للمنهج السابق، دعمنا الجزء النظري بجزء تطبيقي معتمدين في ذلك على دراسة الحالة المتعلقة بماليزيا.

هيكل الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة قمنا بتقسيم بحثنا هذا إلى المحاور التالية:

I - آليات التحول إلى الحكومة الإلكترونية.

II - المحور الثاني: تجربة ماليزيا في التحول إلى الحكومة الإلكترونية.

III - الخاتمة.

أولاً: آليات التحول نحو الحكومة الإلكترونية:

تقوم الحكومة الإلكترونية وكأي نظام إداري على آليات تساعد وتسهل من عملية تبنيها كونها نوع من أنواع التغيير الإداري وهي تشمل على مبادئ تخدم الجهة المستفيدة من الخدمة تحت راية تقديم أفضل الخدمات معتمدة في ذلك على استراتيجيات ونماذج ذات مقومات فعالة تسعى للتطبيق الفعال لتكنولوجيات هذا النظام رغم المعوقات التي تواجهها.

1- مبادئ وأنواع الحكومة الإلكترونية ومجالات تطبيقها:

إن للحكومة الإلكترونية العديد من المبادئ التي تجعل منها حكومة عصرية ومتطورة، كما أن لها أنواع عديدة ومجالات تطبيقها واسعة، مما يساهم في تطوير مردودية الجهاز الحكومي.

1- 1 مبادئ الحكومة الإلكترونية: لقد وضع مجلس التميز الحكومي في

الولايات المتحدة الأمريكية سبعة مبادئ إرشادية حول ماهية الحكومة الإلكترونية، وتتلخص فيما يلي¹:

- سهولة الاستعمال: من خلال ربط الجمهور بحكوماتهم الوطنية أو الإقليمية أو العالمية حسب احتياجاتهم ورغباتهم.

- الإتاحة للجميع: يجب أن تكون متاحة للجميع في المنزل، العمل، المدارس، المكتبات، لتمكن من التواصل مع الحكومة الإلكترونية أو من أي موقع لا يناسب المستخدم.

- الخصوصية والأمان: التمتع بمعايير الخصوصية والسرية المناسبة والأمن والمصادقية، الأمر الذي يؤدي إلى النمو والتطوير في مجال خدمات الجمهور.
- التحديث والتركيز على النتائج: الاتصاف بالسرعة لمواكبة التغيرات والتطورات الحديثة والمتطورة في التقنية.
- التعاون والمشاركة: مشاركة كافة المنظمات الفاعلة في المجتمع من هيئات حكومية، أو غير الحكومية، أو الخاصة أو البحثية في وضع الحلول المجتمعة والمتطورة كل حسب خبرته وتجربته.
- قلة التكاليف: من خلال الاستراتيجيات الاستثمارية التي تؤدي إلى تحقيق الكفاءة والأداء المستمر، مما يؤدي بدوره إلى تقليل التكاليف.
- التغيير المستمر: يعتبر أسلوب العمل الحكومي ليس لتمويل الممارسات التطبيقية الحالية فقط وذلك من خلال العمل على استخدام التقنية وتطبيقها وتحقيقها على المستوى الفردي السطحي.
- 1- 2 أنواع الحكومات الإلكترونية: قبل التطرق لمجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية يجب معرفة أنواع هذه الأخيرة، فهناك تصنيفان أو تقسيمان شائعان لأنواع الحكومات الإلكترونية وهما²:
 - تصنيف الحكومة على أساس مدى تفاعل المواطن مع خدماتها على الإنترنت: أو ما يعرف بالتصنيف التفاعلي Interactivity حيث يعتمد التقسيم هنا على مدى التفاعلية في أداء الخدمة، بمعنى هل يقدم الموقع مجرد بيانات عن إجراءات الخدمة، أم أنه يقدم نماذج تقديم الخدمة، أم أنه يقدم الخدمة بالكامل.
 - تصنيف الحكومة على أساس الخدمة من/ إلى: From who to who حيث يعتمد التقسيم هنا على نوع الخدمة التي يقدمها الموقع وبالتحديد لمن. أي الخدمات هنا محددة للأطراف المتعاملة، الحكومة، قطاع الأعمال، المواطن بمختلف الروابط ونقصد هنا مختلف التعاملات الحكومية من الحكومة إلى

الحكومة، إلى قطاع الأعمال، إلى المواطن، ومن قطاع الأعمال إلى قطاع الأعمال، إلى المواطن كمستهلك، ومن المواطن إلى المواطن.

1- 3 مجالات تطبيق الحكومة الإلكترونية: تتسع أعمال وعمليات الحكومة

الإلكترونية لتشمل فضاءات عديدة، منها الحكومية، ومنها المتعلقة بقطاع الأعمال، وأخرى خاصة بالمواطنين. ويمكن توضيح ذلك من خلال التقسيمين الآتيين:

أ - حسب الجهة المستفيدة من الخدمة: فيمكن رؤيتها على أساس الجهة المستفيدة من الخدمة، حسب الفئات الأساسية التالية³:

- الحكومة إلى المواطن/ (ح إلى م) Gov to Citizen (G2C) : في هذا

المجال المواطن يستفيد من الخدمات الحكومية من خلال إنهاء إجراءات معاملاته الحكومية إلكترونياً مع الأجهزة الحكومية كالحصول على الرخص والشهادات، الحصول على الرواتب، ودفع الرسوم والضرائب ... وهذا ما يخفض التكاليف والوقت لاقتناء الخدمة و متابعتها. والإطلاع على معلومات الأجهزة الحكومية مما يساهم في شفافية التعامل وتسهيل تقديم الخدمات مما يزيد من فعالية الأداء الحكومي.

- الحكومة إلى قطاع الأعمال / (ح إلى ع) Gov to Business (G2B) :

في هذا المجال يستخدم قطاع الأعمال الخدمات الحكومية، ويستفيد منها إلكترونياً في إنهاء المعاملات والإجراءات المتعلقة بهذا القطاع من خلال الرخص الخاصة بنشاطاتهم المختلفة، دفع الضرائب، كذلك الإعلان عن مبيعاتها ومشترياتها، معرفة الأسعار والتكاليف من ناحية، وتحقيق شفافية التعامل من ناحية أخرى.

- الحكومة إلى الحكومة / (ح إلى ح) Gov to Gov (G2G): ومجال التعامل

هنا هو حكومي 100 % أي بين الجهات الحكومية المختلفة للتعامل فيما بينها

من أجل تقديم خدمات أفضل للمواطنين، ويمكن إضافة نوعان آخران كفئات فرعية والتي تتعلق بقطاع الأعمال والمواطن:

- أعمال إلى أعمال (أ إلى أ) Business to Business (B2B) : والتي تشمل المعاملات في قطاع الأعمال بمختلف أشكالها ومجالاتها وأنشطتها المتعددة من القيام بعمليات التوريد والتوزيع، الشراء والبيع، عمليات التسويق... الخ، والهدف هنا هو تفعيل النشاط الاقتصادي.

- أعمال إلى مستهلك (أ إلى م) Business to Customer (B2C) : وفي هذا الجانب تكون الخدمات موجهة من قطاع الأعمال نحو المستهلك بغرض تحقيق خدمات معينة غالبا ما تكون استهلاكية مثل خدمة الزبائن، وخدمات ما بعد البيع ... الخ.

ب- حسب تقسيم الخدمات المقدمة: ويمكن رؤيتها على أساس الخدمات المقدمة والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات كالآتي⁴:

- حاجة المواطنين والشركات إلى الخدمات الحكومية Business to Gov Services: وتشمل هذه الخدمات الرواتب، وتقديم الخدمات والمعلومات والاتصالات والتجهيز الإلكتروني والشؤون العامة، ورعاية العملاء، والانتخابات... وغيرها.

- الخدمات داخل المؤسسات Intra- Agency Services: وتشمل هذه الخدمات البحث والاتصالات والتخطيط وصياغة السياسات وتنفيذها وإدارة المشاريع، وإدارة الموارد البشرية، وخدمات الإسناد والتمويل ونحوها.

- الخدمات بين المؤسسات Inter- Agency Services: وتشمل هذه الخدمات متابعة المشاريع والأمور العامة، وخدمات المعلومات، وإدارة الموارد البشرية، والتعليم والتدريب والتخطيط والتنمية والموازنة وملفات المجهزين، وإدارة التخزين المتكامل والحسابات.

2- متطلبات التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

إن الحكومة الإلكترونية هي إعادة صياغة أو بناء لكل ما تمارسه الحكومة في العالم الحقيقي، مع الأخذ في الحسبان علاقاتها بالجمهور، أو علاقة مؤسساتها بعضها ببعض، أو علاقاتها بجهات الأعمال ووضعه في نطاق بيئة رقمية تفاعلية، فهي بذلك تستدعي العديد من المتطلبات للتحول إلى الحكومة الإلكترونية.

2- 1 مقومات التحول الناجح للحكومة الإلكترونية⁵: وتتمثل في:

❖ **إصلاح العملية الإدارية:** ليست الحكومة الإلكترونية مجرد عملية آلية للعمليات أو معالجة التصرفات والأفعال القائمة في الأعمال الحكومية بالمصالح والأجهزة المختصة، بل تختص الحكومة الإلكترونية بتكوين عمليات وعلاقات جديدة بين الحكومة والمواطنين والأعمال.

❖ **القيادة الإدارية:** حتى يمكن تحقيق عملية التحول للحكومة الإلكترونية بنجاح، يصبح من الضروري توافر عدد من القوى العاملة القادرة على التعامل والتكيف مع التكنولوجيا المتقدمة والتي سبق استعراض مجموعات المهارات اللازمة لها.

❖ **وضوح الإستراتيجية:** التحول نحو حكومة إلكترونية فعالة وكفاء وناجحة يتطلب وجود رؤية ورسالة واضحة المعالم وأوليات محددة ودقيقة في ضوء معايير ومواصفات واضحة المعالم تتماشى وتتطابق مع التطورات الحديثة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

❖ **التعاون مع المجتمع:** حيث أن الحكومة الإلكترونية تقام في الأساس لخدمة المواطنين ومنشآت الأعمال وغيرها من منظمات المجتمع ووحداته، لذلك يجب التعاون معها ومشاركتها في بناء وإرساء علاقات متبادلة وتحالفات تعود بالنفع على المجتمع ككل.

❖ المشاركة المدنية: المشاركة والتضمين المدني في أعمال الحكومة الإلكترونية يعتبر عاملا مهما وضروريا لتأكيد فعاليتها ونجاحها، حيث تنتج نحو تحسين مقدرات المجتمع وفعاليته الحياتية.

2- 2 إستراتيجيات المشكلة للحكومة الإلكترونية: تقوم صياغة إستراتيجية الحكومة الإلكترونية على دعامتين هما الاستفادة من الإمكانيات التي تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمتمثلة بمختلف المنتجات التي وصلت إليها في تطوير وتحسين أداء المؤسسات الحكومية وتوفيرها المستمر على مدار الساعة وأيام العطل وتوفير الجهد والوقت المبذول في التنقل والانتظار.

وعلى هذا الأساس كل ما تمارسه الحكومة في العالم الواقعي، سواء في علاقتها بالجمهور أو علاقة مؤسساتها ببعضها البعض أو علاقاتها بجهات الأعمال الداخلية والخارجية، فهي إعادة هندسة لما هو قائم ووضعها في نطاق البيئة الرقمية (الافتراضية).⁶ وعلى هذا النحو يتم تحديد معالم جديدة لصياغة الإستراتيجية العامة للدولة وفي إطار تكنولوجيا الأعمال والتي تشمل الأطر الإرشادية للصياغة كما يلي:⁷

- تحديد عناصر القوة التي تعول عليها الحكومة في مرحلة شروعها في التنفيذ لبرنامج الحكومة الإلكترونية.

- تجزئة قدراتها التنظيمية والبشرية والتكنولوجية ومقابلتها مع القدرات التي حددت في الفترة السابقة.

- بناء فروض تعكس القيم والاتجاهات المأمولة والتي من شأنها أن تحيل الإستراتيجية الجديدة إلى عالم الواقع الجديد.

ويمثل الشكل الموالي معالم الصياغة الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية:

الشكل رقم 1: معالم الصياغة الإستراتيجية للحكومة الإلكترونية



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

محمد بن إبراهيم التويجري، الحكومة الإلكترونية مدخل لأداء متميز، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08 و 09 مارس 2005، جامعة ورقلة كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، ص 7. إن صياغة الإستراتيجية على هذا النحو يساعد كثيرا في ابتكار الكيفية والطرق للنهوض بشكل عام لواقع المنظمات الرقمية سواء كانت حكومية أو في مجال القطاع الخاص فضلا عن التحول نحو تقديم الخدمات والسلع للجمهور إلكترونيا وتعزيز سبل وأدوات التجارة الإلكترونية.

2- 3 استراتيجيات إسناد التحول إلى الحكومة الإلكترونية E-GOV: إذ

تنطلق الإستراتيجيات المساندة من مضمون التحديات الواسعة التي تواجه E-GOV، وفي هذا الإطار حددت التحديات على النحو التالي⁸:

التحدي الأول: القضاء على البيروقراطية التي يواجهها المواطنون بصورة يومية والتي تعني التعقيدات المصاحبة لتوفير الخدمات وإنهاء المعاملات.

التحدي الثاني: أسلوب تأدية الخدمة ذاتها للمواطن، من خلال النظر في إعادة هيكلة الحكومة لجهازها الإداري للنهوض بمستوى الخدمات.

التحدي الثالث: دور الحكومة كمحفز اقتصادي، فمع ظهور القدرات الهائلة لصناعة المعلومات، تم الانتقال إلى مرحلة اقتصاديات المعلومات وتغيرت الرؤية

تماما، وأصبحت المعلومات تمثل أكبر صناعة في العالم، ويمكننا اعتبار المنتج النهائي هو المعلومات في صورتها الإلكترونية.

3- نماذج تطبيق الحكومة الإلكترونية: يوجد في واقع الأمر نموذجان لتطبيق الحكومة الإلكترونية، النموذج المركزي، والنموذج اللامركزي⁹ :

3- 1 النموذج المركزي: في هذا النموذج لتطبيق الحكومة الإلكترونية يتم اتخاذ القرار من قبل أعلى المستويات في الدولة، حيث يتم بعد ذلك تفويض الإجراءات التفصيلية إلى إحدى الدوائر المتخصصة بهذه التكنولوجيا، وقد اعتمدت هذا النموذج عدة دول من أمثلتها ماليزيا وسنغافورة¹⁰.

3- 2 النموذج اللامركزي: يقوم النموذج اللامركزي في تطبيق الحكومة الإلكترونية بقيام كل دائرة أو وزارة في تطبيق هذه النماذج ذات المعايير المتشابهة، بحيث يتم الربط فيما بين هذه الدوائر والوزارات المختلفة، وهذا النموذج تم الأخذ به وتطبيقه في البلدان الكبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية. والجدول الموالي يبين السمات التي تميز كل نموذج:

الجدول رقم 1: سمات تطبيق نماذج الحكومة الإلكترونية

سمات النموذج	النموذج المركزي	النموذج اللامركزي
- اتخاذ القرار	من الأعلى إلى الأسفل حيث يصنع القرار من الرئيس وهيئة الوزارة ويتم التنفيذ من قبل الدوائر الحكومية.	تقوم كل دائرة باتخاذ القرار والإجراء اللازم وتنفيذ خططها وبشيء من العمومية.
- الهيكل الحكومي	عدد قليل من الدوائر وحكومة ذات طبقة واحدة One Lager Government	هيكل حكومي واسع وحكومة مركبة مثل أمريكا.
- الحجم السكاني	صغير	كبير وضخم.
- الإستراتيجية	يتم تطويرها من قبل الحكومة وتنفيذ من قبل دائرة متخصصة.	توضع من قبل الحكومة الاتحادية والخطط التنفيذية توضع من قبل كل دائرة أحادية في البلد.
- الابتكار والتجديد	يأتي من قبل الدائرة الحكومية المختصة بتخطيط وتنظيم إجراءات تنفيذ الحكومة الإلكترونية.	يأتي من قبل دوائر فردية من جميع أنحاء البلاد وحسب ما يناسب كل دائرة.

المصدر: أحمد حسن محمد العزام الحكومة الإلكترونية في الأردن إمكانيات التطبيق، مذكرة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة اليرموك، الأردن، 2001، ص14.

4- مراحل ومعوقات التحول إلى الحكومة الإلكترونية:

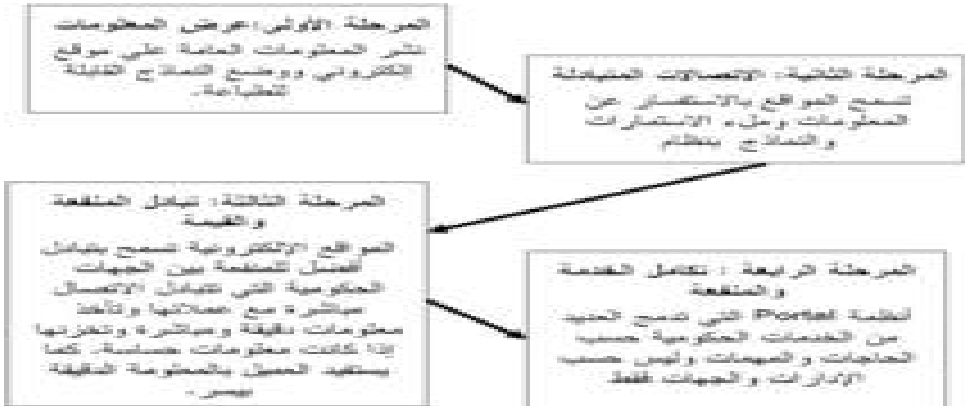
إن التحول إلى الحكومة الإلكترونية يمر بعدة مراحل، بدءاً من عرض المعلومات على المواقع الإلكترونية وصولاً إلى تكامل الخدمة والمنفعة، حيث يتخلل هذا التحول العديد من المعوقات التي تحول دون الوصول إلى الهدف المطلوب.

4- 1 مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية: قبل التطرق إلى المراحل الرئيسية للتحول نحو الحكومة الإلكترونية يجب الإشارة إلى الخطوات الضرورية التالية¹¹:

- البنية التحتية الكفيلة بضمان الخصوصية والأمان لكل من يستخدم تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وهذا لن يأتي إلا بوجود شبكة اتصالات حديثة ولها القدرة على نقل المعلومات بسرعة كبيرة مع المحافظة على سلامة المعلومات وسريتها.
- التحول من الشكل التقليدي إلى الشكل الآلي وما يصاحب هذه العملية من تجهيزات آلية وقدرات بشرية لتشغيل نظام الحكومة الإلكترونية.
- التعاون بين القطاعين العام والخاص وإسهامهما في دعم التطبيقات المتعددة للحكومة الإلكترونية.
- توفير المعلومات اللازمة إمكانية الوصول إلى الخدمات ببسر وسهولة وتوضيح التعليمات والإرشادات اللازمة لتعبئة النماذج وإرسالها عن طريق الإنترنت.
- تطوير وصول إلكتروني متكامل للمعلومات والخدمات الحكومية.
- التدريب الموسع لموظفي الدولة من أجل التعامل الجيد تقنيات المعلومات.

- التعاون مع مراكز البحوث لتجربة التطبيقات المتطورة في استخدامات الإنترنت. نستطيع أن نشكل مراحل التحول إلى حكومة إلكترونية حسب الشكل الموالي:

الشكل رقم 2: مراحل التحول إلى الحكومة الإلكترونية:



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: موسى اللوزي، التنظيم وإجراءات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع الطبعة الأولى، 2002، ص 167.

وعموما هناك أربع مراحل محددة للانتقال إلى الحكومة الإلكترونية، وإذا فصلنا في كل مرحلة من المراحل السابقة نجد أن:

❖ في المرحلة الأولى تتم عملية تطوير البنية الأساسية لنظم الاتصالات، وزيادة عدد التليفونات الثابتة والمحمولة، حيث يمكن تحقيقه عن طريق تحرير قطاع الاتصالات، من خلال خفض أسعار الاتصالات، دعم أسعار أجهزة الحاسب الآلي بالتعاون مع القطاع الخاص... الخ.

❖ أما في المرحلة الثانية فتقوم بتوفير المعطيات والمعلومات واعتبارها ملكية عامة انطلاقا من قانون حرية المعلومات، إدخال الإنترنت في الفصول الدراسية، تمويل تدريب المديرين على أفضل استخدامات تكنولوجيا الإنترنت... الخ.

❖ بينما في المرحلة الثالثة فيندرج ضمنها إصلاح القطاع العام، تشجيع القطاع المصرفي لتطوير منتجات مالية جديدة، والتأكد من السرية والأمن في العمليات المالية في آن واحد.

❖ وفي المرحلة الرابعة والتي تعتبر آخر مرحلة فتعمل على تطوير وتحسين نظام توصيل المعلومات وتوزيعها، إنشاء نظام أمني لسرية المعلومات الخاصة الشخصية في الشبكات وبناء الثقة لدى العملاء بهذا النظام من خلال عمليات التدقيق والتشفير. بالإضافة إلى ما سبق نجد أن الوضع الحالي بالدول العربية في المراحل الأربعة للتحويل ما يزال متأخرا مقارنة بالأوضاع والتجارب في دول أخرى، خاصة فيما يتعلق بعدد خطوط الهواتف، واستخدامات أجهزة الكمبيوتر، ونسبة استخدام الإنترنت..... الخ.¹²

4- 2 معوقات تطبيق الحكومة الالكترونية: يمكن تحديد أهم معوقات تطبيق

الحكومة الالكترونية على النحو التالي:

- عدم وجود هياكل تنظيمية محددة وواضحة للمنظمة.
 - عدم تضمن الهياكل الوظيفية للوظائف التي تغطي كافة الأنشطة بالمنظمة.
 - ضعف قناعة المسؤولين بالإدارة العليا بأهمية استخدام أسلوب الحكومة الالكترونية.
 - نقص التأهيل والتدريب لدى العاملين بالمنطقة.
 - مقاومة العاملين للتغيير والخوف من فقدان وظائفهم.
 - عدم التدرج في تطبيق الحكومة الالكترونية.
 - عدم ملائمة الأنظمة واللوائح المعمول بها لتطبيق الحكومة الالكترونية.
 - نقص الإمكانيات المادية اللازمة لتطبيق الحكومة الالكترونية.
 - ضعف برامج التوعية الإعلامية المواكبة لتطبيق الحكومة الالكترونية.
 - عدم وجود التشريعات القانونية لاعتماد التوقيع والدفع المالي والتعامل مع البريد الإلكتروني والتحقق من شخصية طالب الخدمة.
- ثانيا: تجربة ماليزيا في التحول إلى الحكومة الإلكترونية¹³ :

- لقد أصبح في مقدور الخدمة العامة في ماليزيا تعزيز إمكانية إحداث ثورة في تقديم الخدمات، عن طريق حكومة متلاحمة ومتكاملة بواسطة تطبيقات قيادة حكومتها إلكترونيا. ويتمثل الهدف من الحكومة الإلكترونية الماليزية إعادة تنظيم الحكومة الماليزية من خلال تحديد علاقة الحكومة بالمواطنين وقطاعات الأعمال، ولقد تمثلت مبادرة الحكومة الماليزية فيما يلي:
- إنشاء بيئة المكتب العامة (GOE) لمكتب رئيس الوزارة الذي يقدم بيئة عمل الحكومة الإلكترونية بصورة متكاملة وفي إطار شمولي، بحيث أن تكون هذه البيئة موزعة أي غير مركزية القرار.
 - تم إنشاء نظام مراقبة المشاريع الحكومة الذي يسمح بمراقبة المشاريع الحكومية عن بعد إلكترونيا.
 - إنشاء بوابة الخدمات الإلكترونية، حيث تقوم الحكومة الماليزية بإقامة خدماتها الإلكترونية عبر التقنيات المختلفة كالانترنت والتلفزيون المرئي وخدمات الواب.
 - قامت الحكومة الماليزية بتطوير نظام معلومات إدارة الموارد البشرية (HRMI).
 - تطوير نظام تبادل العملة الإلكترونية.
 - تطوير نظام المشتريات الحكومية، وذلك من خلال مشروع المشتريات الحكومية الذي بدأ في عام 1999 م، والذي انتهى في عام 2003 م، حيث غطت المرحلة النهائية للمشروع أكثر من 40288 مركز شراء حكومي. أنشأت شركة دوت كوم (Commerce.Com) لتطوير مشروع الحكومة الإلكترونية لصالح حكومة ماليزيا برأس مال مدفوع أكثر من 1 مليون دولار أمريكي، وعدد موظفين يبلغ أكثر من 200 موظف، بحيث تخدم الشركة الرؤية العامة لعام 2020م، وهي أن تكون شريكا أساسيا للقطاعات الحكومية لتوفر لها خدمات المشتريات الإلكترونية.
- 1- **مشروعات تطبيق الحكومة الإلكترونية في ماليزيا:**

من خلال التنظيم السابق تم تنفيذ خمس مشروعات حققت نجاحا ملموسا في مشروع تطبيقات الحكومة الالكترونية، وترتبط بعلاقات الحكومة مع المواطنين، وعلاقة الحكومة بشركات الأعمال وهي كالاتي:

- الخدمات الالكترونية: أتاحت للمواطنين وشركات القطاع الخاص بإجراء المعاملات عن طريق موقع واحد وتسيير الوصول إلى الهيئات الحكومية من خلال تقنية المعلومات باستخدام لغات متعددة للوصول لأي موقع بحيث تكون الخدمة أكثر ملائمة للمستخدمين، وللوسائط المتعددة، وسرعة الاستجابة.

- التبادل الإلكتروني للعمالة: تم إطلاق نظام التطبيقات الثلاثة للمستخدمين المعنيين مثل وزارة الموارد البشرية، والباحثين عن العمل، وأصحاب العمل في ماي 2002 م، وهو يمثل مصدر مالىزيا الوحيد لمعلومات سوق العمل لوزارة الموارد البشرية وللهيئات الحكومية الأخرى والجمهور، بحيث يسهل هذا التطبيق المشاركة في معلومات سوق العمل، ويتيح الوصول إلى البيانات إلكترونيا.

- التوريد الإلكتروني: يمكن نظام التوريد الإلكتروني الحكومة من إدارة قرارات الشراء بكفاءة من خلال خفض التكاليف، وتفعيل اقتصاديات الحجم الكبير من الموارد، إلى جانب تعزيز الرقابة والدقة في عملية التوريد وإعداد الفواتير، كما يستطيع الموردون التوسع في استقطاب زبائن جدد على أساس عالمي من خلال استخدام القوائم الالكترونية المنتظمة لمنتجات مصنفة معترف بها عالميا.

- البطاقة الحكومية المتعددة الأغراض: تمثل البطاقة المتعددة الأغراض المكون الأول من مكونات إستراتيجية البطاقتين التي تبناها "الممر العظيم المتعدد الوسائط"، فيما المكون الثاني هو بطاقة الدفع المتعددة الأغراض والتي تشتمل على أربعة تطبيقات تتعلق بالحكومة، هي الصرف الإلكتروني وتطبيقات البنية التحتية الرئيسية العامة، فيما تشمل بطاقة الدفع المتعددة الأغراض بطاقة ائتمان، وبطاقة الدين، وتطبيقات الصراف الآلي الإلكتروني، كما

تضمن التطبيقات ذات الصلة بالحكومة، بطاقة الهوية ورخصة القيادة، والهجرة والمعلومات الطبية.

- الخدمات الصحية عن بعد: يتوقع أن يؤدي هذا النظام إلى تحول في نظام الرعاية الصحية في ماليزيا، بحيث تصبح أكثر تكاملا وتوزيعا وواقعية بهدف توفير خدمات رعاية صحية متساوية، ويسهل الحصول عليها وعلى درجة عالية من الجودة، ولذلك يبقى أن تتوفر الاتصالات في الطالب عن طريق الانترنت ومراكز الاتصال.

2- الفوائد المستفادة من التجربة الماليزية: تتمثل الفوائد المستفادة من التجربة الماليزية فيما يلي:

-وجود هيئة مستقلة (المجلس الوطني لتقنية المعلومات) ذات دعم سياسي مباشر من رئيس الوزراء الماليزي، على خطط ومشاريع تقنية المعلومات على مستوى البلاد، والتي من بينها مشروعات الحكومة الالكترونية.

-انسجام مفهوم الحكومة الالكترونية مع العديد من المفاهيم الإدارية الحديثة المتطورة، كإدارة المعرفة، وتحسين إجراءات الأعمال، وحلقات الأعمال ذات القيمة.

-إسناد مشروعات الحكومة الالكترونية إلى شركات خاصة متخصصة بمشاريع الحكومة الالكترونية أنشأت لهذا الغرض.

-تحديد الأولويات والتركيز عليها، بالمبادرة بعدد من المشروعات الحيوية الإستراتيجية.

الخاتمة:

إن الحكومة الالكترونية تمثل أسلوبا جديدا لتقديم الخدمات للمواطن، بهدف رفع كفاءة الأداء الحكومي، وخفض الإجراءات الروتينية التي يعاني منها المواطنون، وتوفير المعلومات والبيانات بطريقة سهلة للاستفادة من الثورة الرقمية الهائلة. ولقد تبنت معظم الحكومات ضمن استراتيجياتها وأهدافها مفهوم الحكومة الالكترونية، كواحدة من أهم الوسائل والأدوات التي تسهم في

تحقيق النجاح والفاعلية في أداءها لأعمالها، وبذلت في سبيل ذلك جهودا عديدة وجبارة فضلا عن تحمل موازناتها لتكلفة مادية عالية، لتوفير البنية التحتية الملائمة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية يمكن التوصل إلى النتائج التالية:

1- النتائج النظرية:

— إن استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يفتح مجال الإبداع والابتكار الذي يؤدي إلى التميز، هذا الأخير الذي جعل تبني التجارة الإلكترونية نقلة نوعية في مجال الأعمال بعد ظهور الإنترنت كوسيلة اتصال ذات النفع الواسع.

— الحكومة الإلكترونية هي عملية استخدام مختلف التقنيات الحديثة من نظم الاتصالات والمعلومات، من أجل إنتاج خدمات إلكترونية تهدف من خلالها إلى تلبية احتياجات المستفيد بالدرجة الأولى، وتحقيق أهداف إستراتيجية ذات أبعاد متعددة في مختلف الميادين.

— لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تكون الحكومة الإلكترونية بديلا نهائيا للوسائل التقليدية، كونها إعادة ابتكار للأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة، فهي تعجل من ضرورة معالجة النظم الإدارية التي تعاني من مشاكل الروتين الحكومي والبيروقراطية.

— إن نجاح الحكومة الإلكترونية يعتمد على ضمان توفير مستلزمات وشروط والتزامات تقررها الهيئات أو الإدارات العليا، لتغيير أساليب العمل التقليدية وإعادة هندسة الإجراءات.

— العمل على الاستفادة من التجارب الرائدة في عملية تطبيق التحول إلى الحكومة الإلكترونية، والتخطيط الجيد للإستراتيجيات المتبعة في ذلك.

— التأهيل المتواصل للأفراد من أجل تمكينهم، هذا مع وجوب غرس شعور الانتماء في نفوسهم، مما يفتح مجال الإبداع والابتكار الذي يدفع للتميز والريادة.

2- النتائج التطبيقية:

- من خلال دراستنا لتجربة ماليزيا في مجال التحول إلى الحكومة الإلكترونية، يمكننا استخلاص النتائج التالية:
- عملت ماليزيا على إنشاء وإدارة نظم أمن ودفاع لمحاربة التهديد الإلكتروني، بهدف النهوض بقدرة ماليزيا على التعامل مع التهديدات والانتهاكات المحتملة لأمنها وسلامتها.
 - قامت الحكومة الماليزية بتطوير محتواها الإلكتروني، بهدف تطوير برمجيات وأدوات المحتوى المحلي لتلبية حاجات الماليزيين.
 - قيام ماليزيا بمراجعة وإعادة صياغة القوانين لتسهيل التجارة الإلكترونية، بهدف دعم وتشجيع وتطوير المبتكرين في المجتمع المعرفي.
 - تنفيذ ماليزيا لبرنامج يعم جميع البلاد لنشر تقنية المعلومات والاتصالات، بهدف تفعيل دور العامل البشري في الخطة الوطنية للمعلومات.
 - وضعت الحكومة الماليزية برامج تدريبية لجميع شرائح موظفي القطاع العام، بهدف إعدادهم للعمل بفعالية في بيئة عمل الحكومة الإلكترونية.

التوصيات:

- تعد الحكومة الإلكترونية واقعا حتميا لذا يجب دراسته من كل الجوانب للتمكن من تطبيقها بطريقة صحيحة.
- دعم القيادة السياسية لدخول عصر المعلومات وتطوير الخدمات للمواطنين، وتوفير المناخ اللازم لتطوير أساليب العمل في الأجهزة الحكومية.
- اقتناع الجهات الحكومية بضرورة استخدام تكنولوجيا المعلومات في معظم معاملاتها.
- استعداد القطاع الخاص للمساهمة في الجهود الرامية إلى تحسين الخدمات الحكومية.
- وجود إطار مؤهلة لاستخدام الكمبيوتر ونظم المعلومات.
- توعية المجتمع بصفة مستمرة من خلال برامج إعلامية طموحة عن أهمية

تكنولوجيا المعلومات في تطوير الأداء الحكومي.

الهوامش:

1. علي محمد عبد العزيز بن درويش، تطبيقات الحكومة الإلكترونية، دراسة ميدانية على إدارة الجنسية والإقامة بدبي، رسالة ماجستير في العلوم الإدارية، كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2005، ص10.
2. مجلة الخدمة المدنية العربية، العدد الأول، ماي 2005، ص46.
3. تغريد يحيى أبو سليم، "أبعاد التحول نحو الحكومة الإلكترونية في الدول العربية: دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، فرع إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2005، ص47.
4. محمد الطعمانة/طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية بحوث ودراسات، 2004، ص18.
5. محمد محمد الهادي، الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري: <http://www.cybrarians.info/journal/no11/e-gov.html>، ديسمبر 2006.
6. نذير عبد الرزاق/قراوي أحمد الصغير، دور الحكومة الإلكترونية في تحقيق فعالية الأداء الحكومي، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص3.
7. محمد بن إبراهيم التويجري، الحكومة الإلكترونية مدخل لأداء متميز، المؤتمر العالمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، 08-09 مارس 2005، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، ص6 ص7.
8. محمد الطعمانة/طارق العلوش، الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، مرجع سابق، ص24، 25.
9. أحمد حسن محمد العزام، الحكومة الإلكترونية في الأردن إمكانيات التطبيق، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، جامعة اليرموك، الأردن، 2001، ص13، 14.
10. محمد بن إبراهيم التويجري، مرجع سابق، ص6.
11. جريدة الرياض اليومية، المعلوماتية، الحكومة الإلكترونية: <http://www.alriyadh.com/2002/05/15/article27775.html>
12. سامي عطاء الله صالح، الحكومة الإلكترونية اعتبارات للدول العربية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحدة معلومات التنمية للدول العربية، أفريل 2001، ص5-9.
13. علي محمد بن عبد العزيز درويش، مرجع سابق، ص80 - 87.



الاهتمام بالبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية من قبل منظمات الأعمال والحكومات في ظل تبني مفهوم التنمية المستدامة

حامد نورالدين¹، بورغدة نورالهدى²

1- جامعة الجوف - المملكة العربية السعودية

2- جامعة محمد خيضر بسكرة - الجزائر

الملخص -

تهدف هذه الورقة البحثية للتطرق لمفاهيم حول المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة اللذان وجدناهما يرميان لنفس الهدف الأسمى ألا وهو المحافظة على الانسان وبيئته. كما عرضنا بعض البرامج والسياسات التي اتبعتها كل من دولة الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، شركة زين الكويتية للاتصالات ومنتجع ميناء كينغ فيشر. وتفيد هذه البرامج المحافظة على البيئة والترشيد في استهلاك الموارد الطبيعية حتى تضمن استمراريته وعدم نفاذها.

الكلمات الدالة -

مسؤولية اجتماعية، بيئة، تنمية مستدامة.

Abstract -

This Paper Aims At Addressing The Concepts Of Social Responsibility And Sustainable Development That We Have Found To Aim At The Same Supreme Goal Of Preserving Man And His Environment. We Also Presented Some Of The Programs And Policies Adopted By The United Arab Emirates, Saudi Arabia, Zain Kuwait Telecom And King Fisher Harbor Resort. These Programs Help To Preserve The Environment And Rationalize The Consumption Of Natural Resources To Ensure Their Continuity And Non-Entry Into Force.

Key Words-

Social Responsibility, Environment, Sustainable Development.

مقدمة -

بعد انعقاد مؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية خرج بمبادئ أهمها أن الكائن البشري هو محور الاهتمام بقضايا التنمية المستدامة لذا يجب أن تتوفر له بيئة صحية مناسبة. لذا بدأت الحكومات وشركات الأعمال بتبني مفهوم التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بالبيئة والمجتمع. فمن خلال الاهتمام بالبيئة نتيجة مسؤولياتها اتجاه المجتمع الذي تعيش فيه تستطيع الحفاظ على نظافة هذه البيئة والاقتصاد في ثرواتها الطبيعية، والحفاظ عليها للأجيال القادمة.

ومن خلال هذه الورقة البحثية سنتطرق لكل من مفهوم التنمية المستدامة والبعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية، ومحاولة معرفة أساليب الاهتمام بالبيئة التي تقود للمحافظة عليها والرشاد في استعمال ثرواتها للوصول إلى تنمية بيئية مستدامة.

وعليه تم طرح الإشكال التالي: " كيف لمنظمات الأعمال والحكومات الاهتمام بالبيئة من خلال مسؤوليتها الاجتماعية تحقيقا للتنمية البيئية المستدامة؟"

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم الورقة البحثية إلى محاور نتطرق في الأول إلى المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة، وفي الثاني إلى التنمية المستدامة وعلاقتها بالمسؤولية الاجتماعية وأخيرا نتطرق لبعض الأمثلة عن حكومات ومنظمات أعمال تبنت مفهوم المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة تحقيقا للتنمية البيئية المستدامة.

1. المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة

1.1. تعريف المسؤولية الاجتماعية

عرفها معهد الأمم المتحدة على أنها "السلوك الأخلاقي لشركة ما اتجاه المجتمع، وتشمل سلوك الإدارة المسؤولة في تعاملها مع الأطراف المعنية التي

لها مصلحة شرعية في مؤسسة الأعمال، من مساهمين، البيئة، المجتمع، الموردين، العملاء... إلخ"¹؛

من التعريف نستخلص أن المسؤولية الاجتماعية هي التزام المؤسسات سواء حكومية أو مؤسسات أعمال بخدمة المجتمع والمحافظة على بيئته، والالتزام بالمبادئ الأخلاقية اتجاه كل الأطراف المتعاملين معها من أصحاب المال، الموظفين، البيئة المحيطة بها، أفراد المجتمع...

2.1. أبعاد المسؤولية الاجتماعية

حددت مفاهيم أساسية لمسؤوليات المنظمة تمثلت في:²

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:** يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنظمات الأعمال شريحة مهمة إذ تتطلع إلى تجسيد متانة العلاقات معه وتعزيزها، الأمر الذي يتطلب منها مضاعفة نشاطاتها تجاهه، من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة. والتي تشمل: المساهمة في دعم البنية التحتية، إنشاء الجسور والحدائق، المساهمة في الحد من مشكلة البطالة، دعم بعض الأنشطة مثل الأندية الترفيهية، احترام العادات والتقاليد، دعم مؤسسات المجتمع المدني. تقديم العون لذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الدعم المادي لهم، هذا بالإضافة إلى الدعم المتواصل للمراكز العلمية كمراكز البحوث والمستشفيات. وعادة ما ينظر إلى مسؤولية المنظمة تجاه المجتمع المحلي من زوايا مختلفة، فقد تشمل رعاية الأعمال الخيرية، الرياضة والفن، التعليم وتدريب المؤسسات وإقامة المشاريع المحلية ذات الطابع التنموي؛

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين:** إذا كانت المنظمات تولي اهتمامها لرأس المال البشري فلا بد من تقديم لهم ما هو أفضل، لأن العاملين المهرة على المستوى الوطني والعالمي أصبحوا يركزون على عامل المسؤولية

1 - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على الاتجاهات والقضايا الراهنة، منشورات الأمم المتحدة، نيويورك، 2004، ص 27

2- بن عيشي بشير و بن عيشي عمار، **أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة**، ص 03- 04.

الاجتماعية من بين العوامل الأخرى، وقد اثبت ذلك تجريبيا حيث أن أكثر الناس يحبذون العمل في المنظمة التي لديها سياسات بيئية ومجتمعية جيدة، كما اثبت بنفس السياق أن الناس يحبذون التعامل تجاريا مع نفس المنظمات؛

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن:** تعتبر هذه الشريحة من المجتمع ذات أهمية كبيرة لكل المنظمات بدون استثناء ومن الأداء الاجتماعي الموجه لهذه الشريحة تقديم المنتجات بأسعار ونوعيات مناسبة، والإعلان لهم بكل صدق وأمانة وتقديم منتجات صديقة لهم وأمنة بالإضافة إلى تقديم إرشادات واضحة بشأن استخدام المنتج، والتزام المنظمات بمعالجة الأضرار التي تحدث بعد البيع وتطوير مستمر للمنتجات هذا بالإضافة إلى الالتزام الأخلاقي بعدم خرق قواعد العمل مثل الاحتكار؛

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين:** ينظر إلى العلاقة ما بين الموردين ومنظمات الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منظمات الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنظمات الأعمال بالإضافة إلى تسديد الالتزامات، والصدق في التعامل، وتدريب الموردين على مختلف طرق تطوير العمل؛

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة:** لقد أعيد التركيز في أدبيات المسؤولية الاجتماعية فيما يخص الجوانب البيئية، أن المسؤولية الاجتماعية تضم أنظمة البيئة المفروضة ذاتيا أي ضمن فلسفة المنظمة، والتقارير البيئية للمنظمة؛

— **المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين:** تعد فئة المساهمين فئة مهمة من أصحاب المصالح المستفيدين من نشاط المنظمة. وتكمن مسؤولية المنظمة تجاههم بتحقيق أقصى ربح، تعظيم قيمة السهم، زيادة حجم المبيعات، بالإضافة إلى حماية أصول المنظمة وموجوداتها.

3.1. مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

يظهر من خلال ما سبق أن المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال تقوم على تسع مبادئ أساسية يمكن تلخيصها في الآتي:¹

- الحماية وإعادة الإصحاح البيئي: بفضل تقديم المنظمة لمنتجات وخدمات وممارسة العمليات والأنشطة اليومية التي تراعي البيئة، مع الترويج للتنمية المستدامة؛
- القيم والأخلاقيات: حيث يقع على عاتق منظمات الأعمال تطوير وتطبيق المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة؛
- المساءلة والمحاسبة: الكشف عن البيانات وتقديم المعلومات الضرورية لطالبيها من أصحاب المصلحة في أي وقت يحتاجونها لاتخاذ القرارات؛
- تقوية وتعزيز السلطات: تحقيق الموازنة بين مصالح المستخدمين والعملاء والمستثمرين والموردين والمجتمع وغيرهم من أصحاب المصلحة؛
- الأداء المالي والنتائج: تعويض المساهمين بالأرباح والعوائد، مع المحافظة على الأصول والممتلكات، وتعزيز النمو على المدى الطويل؛
- مواصفات موقع العمل: اعتبار العاملين شركاء قيّمين في العمل، من خلال احترام حقوقهم وتوفير بيئة عمل آمنة وصديقة وخالية من المضايقات.
- العلاقات التعاونية: فلا بد أن تتسم ممارسات منظمات الأعمال بالعدالة والأمانة مع مختلف الشركاء؛
- المنتجات والخدمات ذات الجودة: أي الاستجابة لحاجيات وحقوق الزبائن بتوفير منتجات وخدمات ذات قيمة وجودة عالية؛
- الارتباط المجتمعي: أي تعميق العلاقات مع المجتمع، والتعاون والمشاركة لجعله المكان الأفضل للحياة وممارسات الأعمال؛

¹ - طارق راشي، دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، 09- 10 / 2013، إسطنبول/ تركيا، ص 13.

4.1. تطبيق المسؤولية الاجتماعية في مجال الموارد الطبيعية والمساهمات البيئية
مجال الموارد الطبيعية والبيئة يعتبر من أهم مجالات المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة بسبب توسع استغلال الموارد الطبيعية والتقدم التقني وما نتج عنها من زيادة المخلفات الصناعية وتوسع استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات الزراعية مما أدى إلى مشاكل بيئية كبيرة على جميع المستويات. فضلا عن تأثير هذا المجال على نوعية الحياة فان أثره يمتد على ما تتحمله ميزانية الدولة من نفقات، إذ تخصص المجالس البلدية 20% من ميزانيتها للتخلص من المخلفات الصلبة خاصة في الدول الصناعية¹. يتضمن هذا المجال الأنشطة التي تؤدي إلى تخفيف أو منع التدهور البيئي وذلك من خلال ما يلي:

- **الموارد الطبيعية:** الاقتصاد في استخدام الموارد الخام؛ الاقتصاد في استخدام موارد الطاقة؛ المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للموارد الخام والطاقة؛
- **المساهمات البيئية:** تجنب مسببات تلوث الأرض، الهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛ تصميم المنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات؛ التخلص من المخلفات بطريقة تكفل تخفيض التلوث.

2. التنمية المستدامة

1.2. تعريف التنمية المستدامة

عرفها برنامج الأمم المتحدة للتنمية والبيئة على أنها: "تنمية تسمح بتلبية احتياجات ومتطلبات الأجيال الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"²؛

من هذا التعريف نستخلص إلى أن التنمية المستدامة تهتم بالمحافظة على الانسان بالتالي على البيئة المحيطة به والموارد الطبيعية الموجودة بها حتى لا

1- مجموعة البنك الدولي، إدارة النفايات الصلبة في صميم التنمية المستدامة، آذار (مارس) 2016

2- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000، ص 81

² - ورنوح ياسمين، اشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005- 2006، ص 126.

تنفذ ولا تهدر، للحفاظ عليها للأجيال القادمة التي لها حق في هذه البيئة ومواردها.

2.2. أبعاد التنمية المستدامة

تعد التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل يتسم بالضبط والترشيد للموارد. تتمثل هذه الأبعاد في:¹

1.2.2. البعد البيئي

البعد البيئي هو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية وهو العمود الفقري للتنمية المستدامة. واستنزاف هذه المصادر يتعارض تماما مع التنمية المستدامة. لذلك نحن بحاجة لمعرفة علمية لإدارة المصادر الطبيعية لسنوات قادمة عديدة من أجل الحصول على طرائق منهجية تشجيعية ومترابطة مع إدارة البيئة للحيلولة دون زيادة الضغوطات عليها؛

2.2.2. البعد الاجتماعي

هو حق الانسان الطبيعي في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية (مأوى، طعام، ملابس، هواء) فضلا عن الاحتياجات المكملة لرفع سوية معيشته (العمل، الترفيه، الوقود) ودون تقليل فرص الأجيال القادمة؛

3.2.2. البعد الاقتصادي

ينبع من أن البيئة كيان اقتصادي متكامل باعتبارها قاعدة للتنمية. وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية لها، ومن ثم يجب أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد؛

1- ريدة ديب و سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، عدد 01، 2009، ص- ص 490- 491.

4.2.2. البعد المؤسسي

دون مؤسسات قادرة على تطبيق استراتيجيات مخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستديمة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة لذلك، لن تستطيع الدول والمجتمعات المضي في تنمية مستدامة.

3.2. المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

أصدرت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كتابا يتضمن 134 مؤشرا مصنفة إلى أربع فئات رئيسية: بيئية، اجتماعية، اقتصادية، إدارية. أما المؤشرات البيئية فيعتمد قياسها على 20 مؤشر رئيسي تنقسم بدورها إلى 68 مؤشر فرعي. وتعد هذه المؤشرات دلالة على مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة، ومنها نذكر:¹

1.3.2. الغلاف الجوي

هناك العديد من القضايا البيئية المهمة التي تندرج ضمن إطار الغلاف الجوي وتغيراته. ومنها التغير المناخي، ثقب الأوزون ونوعية الهواء. من مؤشرات هذا المحور:

- التغير المناخي: يتم قياسه من خلال تحديد انبعاثات ثاني أكسيد الكربون؛
- ترقق طبقة الأوزون: يتم قياسه من خلال استهلاك المواد المستنزفة للأوزون؛
- نوعية الهواء: ويتم قياسها من خلال تركيز ملوثات الهواء في الهواء المحيط بالمناطق الحضرية.

2.3.2. الأراضي

فالأرض تتكون من البنية الفيزيائية، طوبوغرافية السطح، الموارد الطبيعية الموجودة فيها، المياه التي تحتويها والكائنات الحية التي تعيش فيها. من مؤشرات هذا المحور نجد:

- الزراعة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المزروعة مقارنة بالمساحة الكلية واستخدام المبيدات والمخصبات الزراعية؛
- الغابات: يتم قياسها بمساحة الغابات مقارنة بالمساحة الكلية للأرض وكذلك معدل قطع الغابات؛

1- ريدة ديب و سليمان مهنا، مرجع سبق ذكره، ص- ص 492- 495 .

- التصحر: يتم قياسه من خلال حساب نسبة الأرض المتأثرة بالتصحر مقارنة بمساحة الأرض الكلية؛
- الحضرة: يتم قياسها بمساحة الأراضي المستخدمة كمستوطنات بشرية دائمة أو مؤقتة.

3.3.2. المياه العذبة

- من أكثر الموارد الطبيعية تعرضا للاستنزاف والتلوث. وتعد أنظمة المياه العذبة من أنهار وبحيرات وجداول من أكثر الأنظمة البيئية هشاشة وتعرضا للتأثيرات السلبية. من المؤشرات نجد:
- نوعية المياه: وتقاس نوعية الماء بتركيز الأكسجين المذاب عضويا ونسبة البكتيريا المعوية في المياه؛
 - كمية المياه: تقاس من خلال حساب نسبة كمية المياه السطحية والجوفية التي يتم ضخها واستنزافها سنويا مقارنة بكمية المياه الكلية.

4.2. أهداف التنمية المستدامة:

- تهدف التنمية المستدامة أساسا إلى تحقيق حياة جيدة للإنسان، لذا يجب المحافظة على بيئته من خلال:¹
- مكافحة التلوث بأنواعه؛
 - تقليل النفايات الصلبة والسائلة لأقصى حد ممكن؛
 - زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية؛
 - استغلال وتطوير الموارد المحلية بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل؛
 - مكافحة مشكلات التفكك الاجتماعي، البطالة والفقر.

5.2. العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة

من أهم المفاهيم المرتبطة مباشرة بالتنمية المستدامة بالنسبة للمؤسسة ما يعرف بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. إذ يعد هذا المفهوم من أهم المفاهيم التي

¹ — مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، عدد 25، جوان 2010، ص 140.

تم تداولها عند التطرق إلى المؤسسات الاقتصادية ودورها في التنمية المستدامة، ذلك أن هذه المسؤولية يراها البعض على أنها التطبيق العملي للتنمية المستدامة داخل المؤسسة. فمفهوم التنمية المستدامة يرتبط مباشرة بمفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات والذي من خلال تطبيقه سيتم إحداث القطيعة بين المفهوم الكلاسيكي للمؤسسة والذي يعتبر هدف المؤسسة الاقتصادية هو تعظيم الربحية للمساهمين. فمحافظة المؤسسة الاقتصادية على بقائها ونموها يحتم عليها أن تعمل على تحقيق أهداف أخرى لأطراف داخلية وأخرى خارجية موجودة في البيئة التي تعمل فيها، وأن السعي الدائم والمستمر إلى تحقيق هذه الأهداف يترتب عليه تحمل المؤسسات الاقتصادية لجملة من المسؤوليات¹.

3. نماذج عن المسؤولية الاجتماعية اتجاه البيئة تحقيقاً للتنمية المستدامة

1.3. دولة الامارات العربية المتحدة²

تعمل حكومة دولة الإمارات على ضمان استمرارية التنمية المستدامة وتسعى إلى حماية البيئة وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لذا تسعى الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2021 (التي أطلقت في العيد 50 لاتحاد الإمارات) لتحقيق بيئة مستدامة من حيث جودة الهواء، والمحافظة على الموارد المائية، وزيادة الاعتماد على الطاقة النظيفة وتطبيق التنمية الخضراء.

وعلى صعيد البنية التحتية، تتطلع الأجندة الوطنية إلى أن تصبح الدولة الأولى عالمياً في جودة البنية التحتية للمطارات، الموانئ والطرق، إضافة إلى تعزيز جودة توفير الكهرباء والاتصالات لتصبح الدولة في مقدمة الدول في

1- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010- 2011، ص 47.

2- البوابة الالكترونية لرؤية الامارات 2021
<https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/sustainable-environment-and-infrastructure> تاريخ الاطلاع
 2016/02/20.

الخدمات الذكية. ولتحقق المزيد من الارتقاء في جودة حياة المواطن فقد ركزت الأجندة الوطنية أيضاً على توفير السكن الملائم للمواطنين المستحقين ضمن وقت قياسي.

كما وضعت جملة من المؤشرات الوطنية تمتاز بكونها بعيدة المدى وتقيس النتائج الرئيسية لأداء الأولويات الوطنية. كما تعمل على مقارنة مرتبة دولة الإمارات في المؤشرات الدولية بدول العالم المختلفة. وتحظى هذه المؤشرات بمتابعة دورية من قبل القيادة في الحكومة بهدف ضمان تحقيق مستهدفاتها بحلول عام 2021.

ومن هذه المؤشرات نذكر:

- مؤشر جودة الهواء: يقيس مدى جودة الهواء من خلال إعطاء معلومات يومية عن مدى صفاء أو تلوث الهواء وما قد يسببه من الآثار الصحية السلبية التي قد يعاني منها الإنسان خلال الساعات أو الأيام القليلة بعد استنشاق الهواء الملوث، وذلك للملوثات الهواء الرئيسية الأربعة: ثاني أكسيد النيتروجين، أول أكسيد الكربون، ثاني أكسيد الكبريت، الأوزون. بلغت قيمة المؤشر 65.30% سنة 2015 في حين أن النتيجة المستهدفة 90% سنة 2021؛

- نسبة النفايات المعالجة من إجمالي النفايات المنتجة: يقيس نسبة النفايات البلدية الصلبة المعالجة من إجمالي النفايات البلدية الصلبة المنتجة في الدولة وذلك باستخدام طرق المعالجة المختلفة (تدوير، تحويل النفايات إلى طاقة، التحويل إلى سماد، التصدير للمعالجة في الخارج/ التخلص النهائي) ما عدا الطمر وبما يتوافق مع منهجية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. بلغت قيمة المؤشر 21.55% سنة 2015 في حين أن النتيجة المستهدفة 75% سنة 2021؛

- نسبة اسهام الطاقة النظيفة: مؤشر يقيس مدى إسهام الطاقة النظيفة (الطاقة المتجددة والنووية) من جملة أنواع الطاقة. بلغت قيمة المؤشر 0.23% سنة 2015 في حين أن النتيجة المستهدفة 27% سنة 2021؛

- مؤشر نذرة المياه: يقيس نسبة الاستخدام الإجمالي للمياه العذبة (بما في ذلك كل من المياه السطحية والمتجددة والمياه الجوفية الأحفورية) من

إجمالي موارد المياه المتجددة المتوفرة في الدولة، مع مراعاة أن النتائج يتم معادلتها من خلال وزن محدد يتم تحديده ليعكس استخدام المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة. بلغت قيمة المؤشر 6.95 درجة سنة 2015 في حين أن النتيجة المستهدفة 4.0 درجة سنة 2021؛

2.3. المملكة العربية السعودية¹

وضعت المملكة العربية السعودية برنامجاً وطنياً للتوعية البيئية والتنمية المستدامة تحت شعار "بيئتي وطن أخضر علم أخضر - بالمشاركة تحلو الحياة"؛ ينفذ هذا الأخير بالمشاركة مع عدد من الجهات الحكومية، والجمعيات الأهلية بالمملكة، والمنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للبرامج الإنمائي UNDP ، ومؤسسات القطاع الخاص. ويشمل النطاق الجغرافي للتنفيذ كافة مناطق المملكة العربية السعودية. وتنص رؤية البرنامج على "الوصول إلى مجتمع على مستوى عالٍ من الوعي والممارسات الإيجابية التي تكفل حماية البيئة في المملكة العربية السعودية". ويهدف البرنامج إلى:

على المدى القصير: نشر ورفع الوعي البيئي بالقضايا المحلية والإقليمية والدولية، وبالعلاقة البيئية بالتنمية وبالإجراءات التي تتخذ لحل المشكلات البيئية وإدارة البيئة وراقبتها؛

على المدى الطويل: تعزيز السلوكيات الإيجابية المرتبطة بالمحافظة على البيئة لتحقيق التنمية المستدامة بصفتها واجباً وطنياً لبناء المستقبل البيئي للأجيال المقبلة، وإشراك الجهات الحكومية لتفعيل القوانين واللوائح والأنظمة البيئية التي تقع تحت مسؤوليتها، أو سنّ قوانين جديدة لضمان جودة وحماية البيئة.

ويعالج البرنامج القضايا البيئية بناء على أولويات العمل للرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وأيضاً وفق نتائج دراسة الخطة الشاملة للنقل التي

1- بوابة الكترونية للحكومة السعودية،
<http://www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/nationalProgramfortheEnvironmental>، تاريخ الاطلاع 2016/02/30.

أجرتها أمانة جدة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبرامج الإنمائية UNDP وهي كالتالي:

- النظافة الشخصية؛
 - الإدارة البيئية للنفايات الصلبة؛
 - التغير المناخي وتأثير التلوث الهوائي؛
 - البيئة البحرية والساحلية؛
 - التسوق البيئي وتشجيع الانماط الاستهلاكية المستدامة؛
 - المحافظة على الموارد الطبيعية من خلال ترشيد استهلاك المياه والكهرباء؛
 - الصحة والبيئة.
- وقد حُدِّدَت مدة تحقيق البرنامج الوطني للبيئة بـ 10 سنوات مقسمة إلى 3 مراحل، وهي المدة اللازمة نسبياً لقياس تغيير السلوك المطلوب لدى الأفراد وكافة الجهات المستهدفة.

3.3. منتج ميناء كينغ فيشر بجزر فيزرباستراليا¹

هو ميناء وقرية كينغ فيشر تقع على الساحل الغربي من جزر فيزرب المعلنه على قائمة التراث العالمي لليونسكو، 250 كيلومتر شمال برزين. الموقع يتكون من 152 غرفة، 75 فيلا، 114 سريراً للاستخدام في نزل، قاعة للزوار النهاريين، قرية للموظفين، 3 مطاعم وقاعة مؤتمرات تتسع لحوالي 300 شخص. كلها تتربع على مساحة 65 هكتار.

وبني المنتجع وفق إرشادات بيئية صارمة بهدف توفير مكان للزوار يتوافق بشكل سلس مع حساسية النظم البيئية في الجزيرة. وقبل أن يبدأ البناء تم عمل دراسات للأثر البيئي، المياه والاستخدامات الطبيعية السابقة للسكان المحليين إضافة لأبحاث أخرى مفصلة عن المنطقة. منذ البدء تم بذل كل جهد ممكن لتخفيف الضغط البيئي والوصول إلى مستوى عالي من التداخل البيئي فاتبع في التصميم مايلي:

¹ - وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، ص 109.

- الطرق والمباني تم تخطيطها وتنفيذها حول الأشجار الرئيسية تحاشياً لقطع الأشجار؛
- جميع المباني صممت لتتناسق مع بيئة وطبيعة المنطقة ونمطها المعماري ومحيطها النباتي والجغرافي؛
- أقيمت المباني بارتفاع طابقين فقط حتى لا تعلو عن حدود ارتفاع الأشجار؛
- جميع الخشب المستعمل هو من الأنواع المحلية؛
- المجمع المركزي لل فندق (غرفة المؤتمرات والاستقبال والمطاعم والغرف الإدارية والحمامات) تم تصميمه بدون تكييف. وتم إدخال نظام التهوية الطبيعية من خلال فتحات تهوية متعددة في الطوابق العلوية والسفلية، وفي الصيف يتم دخول الهواء البارد طوال النهار وخروج الهواء الساخن من الفتحات العلوية، أما في الشتاء فيتم إقفال جميع الفتحات لحصر الحرارة وتمثيل ظاهرة البيت الزجاجي؛
- جميع الغرف والمناطق العامة تم تصميمها بحيث يدخلها أكبر كم من الإضاءة الطبيعية خلال ساعات النهار بحيث لا تكون هناك حاجة للإضاءة الصناعية؛
- جميع الغرف والمرافق يمنع التدخين فيها، لكن يمكن توفير غرف للمدخنين عند الطلب؛
- عمل ممرات خشبية معلقة أو ممرات أرضية مغطاة بقطع خشبية لتقليل الآثار السلبية على الكتبان الرملية والمستنقعات؛
- يتم معالجة المياه العادمة في محطة التنقية الطبيعية الخاصة بالمنتجع، ونظراً لأن مكونات منتجات المحطة لا تتناسب مع طبيعة التربة، فإنه يتم إطلاق المياه مع القناة سريعة الجريان نحو الممر الرمل الكبير؛
- أمراض التربة المستوردة تم تفاديها باستخدام تربة المنطقة أو تربة مصرح بنقلها من الأرض الرئيسية والمواد الطبيعية التي أزيلت من الموقع تم استعمالها في إعطاء الموقع مظهره الطبيعي؛
- تم استعمال النباتات الطبيعية من المنطقة ذاتها أو المناطق المحيطة كما أزيلت آلاف النباتات من موقع البناء ووضعت في مستنبت خاص بالمنتجع

- ليتم إعادة زراعتها لاحقاً. المستنبت يعمل على تزويد المنتج بالنباتات المحلية لأغراض تشكيل التضاريس.
- يوجد مفتاح على شكل بطاقة يشغل الطاقة في كل غرفة. وهذا يضمن أن تغلق الطاقة بالكامل عندما تكون الغرفة شاغرة، أما وحدات التكييف فيتم التحكم بها يدوياً؛
- جميع المخلفات المنتجة في الموقع يتم فصلها وضغطها وتخزينها في الموقع وإرسالها للأرض الرئيسية لإعادة تدويرها.
- إن تصميم المنتج بهذه الطريقة وفر ما يقارب من 500,000 كيلو واط من الطاقة سنوياً وهو ما يعادل استهلاك 100 منزل لنفس الفترة.
- يتوفر برنامج لتدريب الموظفين على كيفية التعامل مع البيئة وذلك من خلال عرض شرائط الفيديو.

4.3. شركة زين الكويتية للاتصالات¹

قامت الشركة بدعم الكثير من الأنشطة البيئية المختلفة، ويأتي الحفاظ على البيئة في سياق استراتيجيات ومسؤوليات زين تجاه المجتمع و البيئة. لذا تحرص الشركة على تطبيق كل ما من شأنه تقليل الاضرار بالبيئة من خلال توافق منتجاتها وأنشطتها اليومية مع معايير الحفاظ على البيئة إلى جانب تشجيعها على تطبيق إجراءات بيئية عدة منها: إعادة التدوير، ترشيد الطاقة، إعادة استخدام المواد وممارسة الأنشطة الصديقة للبيئة، ودعم فريق الغوص الكويتي.

1- الموقع الالكتروني للشركة،
<https://www.kw.zain.com/kw/af/core/chtemplates/plans.do%3bjsessionId=94965FC626B754F7AB02C1626F1651EE.node6?channelId=-14662&selectedChannels=-14662,-14657,-8155,-8153&lang=ar%url=channelId%5E-14938%7Cchid%5E1%7CselectedTabId%5E3%7Clanguage%5Ear>
تاريخ الاطلاع 2016/05/20.

وتحرص شركة "زين" على حث كوادرها و موظفيها على توفير الموارد و الطاقة بمختلف أنواعها وذلك من خمسة سنوات سابقة ،ولا زالت الشركة تهدف إلى تغيير سلوكيات كوادرها إيجابيا لتحقيق بيئة صحية آمنة.

قامت زين بعدد كبير من التغييرات الإيجابية الخاصة ببيئتها الداخلية وذلك باستخدام طرق متنوعة

— تقليل استخدام الطرق التقليدية للتسويق والإعلان مثل الأوراق والمنشورات، ومن استخدام طرق تكنولوجية مثل تزويد الأفرع و المباني بالشاشات التي تبث من خلالها عروض الشركة ومنتجاتها المختلفة، هذا بالإضافة إلى تقليل استخدام الأوراق بشكل عام للحفاظ على البيئة الخضراء؛

— تقليل استخدام البلاستيك، حيث تم استبداله بـ biodegradable bags التي يتم استخدامها في مختلف الأفرع الخاصة "بزين"؛

— دفع الفواتير إلكترونيا: اتجهت "زين" للتكنولوجيا بصورة كبيرة و ملحوظة للحفاظ على البيئة، وفتحت المجال لعملائها للمشاركة في المحافظة على البيئة، وذلك عن طريق قدرتهم على دفع الفواتير الخاصة باشتراكاتهم وخطوطهم عن طريق موقع الشركة الإلكتروني والحصول على تفاصيل الدفع عن طريق البريد الإلكتروني، بدلا عن دفعها ورقيا، بهدف تقليل استخدام الأوراق وتم ذلك بنجاح يقدر 45%؛

— ترشيد الطاقة: تؤمن شركة "زين" بأن ترشيد استهلاك الطاقة بشكل فعال مسؤولية مجتمعية هامة، ومن هذا السياق قامت إدارة المنشآت و المباني بتصميم المغاسل في الشركة بطريقة بيئية محافظة، هذا بالإضافة إلى تقليل استهلاك الكهرباء بما يعادل عشرة آلاف دينار خلال 3 سنوات؛

— مكونات الشبكات: لا شك أن تشييد شبكات الأبراج والمباني جزء حيوي من أنشطة زين اليومية، لذا تحرص الشركة على تفكيك الشبكات وإزالة المواد والمعدات من المواقع بأساليب مهنية صديقة للبيئة، والعمل على إعادة تدوير البطاريات وتفكيك وحدات التكييف ومولدات الديزل القديمة بطرق مسئولة؛

المواد الخطرة: لضمان سلامة موظفي الشركة و تفاديا لأي أمور خطيرة، تم تغيير الغازات الخاصة بأجهزة التبريد والتكييف في الشركة إلى غازات آمنة و فعالة بنفس الوقت، هذا بالإضافة إلى استبدال غازات الهالون و FM200 من مطافئ الحريق بمجموعة من الغازات الآمنة و الصديقة للبيئة، و المكونة من غازات طبيعية 100%.

خاتمة -

من خلال الورقة البحثية المقدمة تم التطرق للمسؤولية الاجتماعية من حيث المفهوم ، الأبعاد، المبادئ، ومجال استخدامها للحفاظ على البيئة. كما تم التطرق للتنمية المستدامة من حيث المفهوم، الأبعاد، مؤشرات قياس التنمية البيئية المستدامة. ووجدنا أن هناك تداخل في اهتمامات كل من المسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، حيث أن كلاهما يسعى للحفاظ على بيئة جيدة وصالحة لعيش الانسان عبر الأجيال.

من ثم تم عرض بعض النماذج لحكومات تبنت مفهوم التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية لحماية البيئة مثل دولة الإمارات المتحدة والمملكة العربية السعودية، بالإضافة إلى مؤسسات أعمال مثل شركة زين الكويتية للاتصالات ومنتجع كينغ فيشر باستراليا، كلها نماذج رائعة يحتذى بها. ومنه تم الخروج ببعض التوصيات:

الاستفادة من التجارب الناجحة في المحافظة على البيئة ومواردها الطبيعية، لاستدامتها للأجيال القادمة؛

وضع قواعد صارمة للحد من التلوث البيئي والأخذ بها، ولا تبقى مجرد حبر على ورق؛

استخدام كل ما هو صديق للبيئة من أجهزة ووسائل ومركبات؛

ترشيد استغلال الطاقة من قبل كل شرائح المجتمع سواء حكومات، مؤسسات، أفراد، وعدم هدر الموارد الطبيعية؛

تشجيع الحكومة والجمعيات الصديقة للبيئة لحماية البيئة من خلال أيام دراسية، حملات، إعلانات،...؛

مساهمة وسائل الإعلام في نشر مثل هذه المفاهيم والترويج لها؛

– التكريم المعنوي أو المادي – إن أمكن – من طرف الدولة أو الجمعيات الصديقة للبيئة لأفضل مبادرة لحماية البيئة.

المراجع:

- العايب عبد الرحمن، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، 2010 – 2011؛
- بن عيشي بشير و بن عيشي عمار، أثر المسؤولية الاجتماعية على الميزة التنافسية في مؤسسات الصناعية الجزائرية دراسة حالة ولاية بسكرة؛
- ريدة ديب و سليمان مهنا، التخطيط من أجل التنمية المستدامة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، المجلد 25، عدد 01، 2009؛
- طارق راشي، دور تبني مقاربة المسؤولية الاجتماعية في خلق وتدعيم ريادة وتنافسية منظمات الأعمال، المؤتمر العلمي العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي "النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي"، 09 – 10 / 2013، إسطنبول/ تركيا؛
- محمد عباس بدوي، المحاسبة عن التأثيرات البيئية و المسؤولية الاجتماعية للمشروع، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2000؛
- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، جامعة عنابة، الجزائر، عدد 25، جوان 2010، ص 140.
- ورنوح ياسمين، اشكالية التنمية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، 2005 – 2006؛
- وزاني محمد، السياحة المستدامة واقعها وتحدياتها بالنسبة للجزائر، مذكرة ماجستير تخصص تسويق الخدمات، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان؛
- البوابة الالكترونية لرؤية الامارات 2021 - <https://www.vision2021.ae/ar/national-priority-areas/sustainable-environment-and-infrastructure> تاريخ الاطلاع 2016/02/20
- البوابة الكترونية للحكومة السعودية، <http://www.saudi.gov.sa/wps/portal/SaudiPages/Pages/nationalProgramfortheEnvironmental>، تاريخ الاطلاع 2016/02/30؛
- الموقع الالكتروني لشركة زين، <https://www.kw.zain.com/kw/af/core/chtemplates/plans.do%3bjsessionid=94965FC626B754F7AB02C1626F1651EE.node6?channelId=-14662&selectedChannels=-14662,-14657,-8155,-8153&lang=ar#url=channelId%5E-14938%7Cchid%5E1%7CselectedTabId%5E3%7Clanguage%5Ear> تاريخ الاطلاع 2016/05/20.



أثر برامج العلاقات العامة على الإدمان الشرائي عند المرأة

الجزائرية دراسة لعينة من النساء الجزائريات في

الفترة (فيفري 2016 - ماي 2016)

الداوي الشيخ¹، ميسون بلخير²

1- جامعة الجزائر 3

2- مخبر التنمية الإدارية للإرتقاء بالمؤسسات الاقتصادية بولاية غرداية

جامعة غرداية- الجزائر-

belmissoun@yahoo.fr

الملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير برامج العلاقات العامة على الإدمان الشرائي للمرأة الجزائرية، وتقديم توصيات بناء على النتائج المتوصل إليها، ولغرض تحقيق أهداف الدراسة قام الباحث بتصميم وتوزيع إستمارة أسئلة متعلقة بموضوع البحث حيث شملت 41 فقرة حول برامج العلاقات العامة والإدمان الشرائي، وذلك من أجل جمع البيانات وتحليلها وإختبار فرضيات الدراسة بإستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية (spss)، وقد شملت عينة الدراسة 427 امرأة، وبعد التحليل تم التوصل إلى أن كل من المعارض والأيام المفتوحة بالإضافة إلى الرعاية والندوات واللقاءات الصحفية وكذا الموقع الإلكتروني لها تأثير قوي على إدمان المرأة الجزائرية للشراء.

الكلمات المفتاحية -

إدمان شرائي، برامج علاقات عامة، مزيج ترويجي.

The Affect Of Public Relations Programms On The Chopping Addiction At The Algerian Woman.

Sample Study At The Algerian Women, The Periode Between (February To May 2016).

Summary

The Aim Of This Study Is To Determine The Impact Of Public Relations Programs On The Chopping Addiction Of Algerian Women And To Make Recommendations Based On The Results Achieved. In Order To Achieve The Objectives Of The Study, The Researcher Designed And Distributed A Questionnaire Related To The Subject Of The Research. The Study Sample Included 427 Women. After The Analysis, It Was Found That Both Exhibitions And Open Days, In Addition To Sponsorship, Seminars, Press Conferences, The Website Has A Strong Impact On Algerian Women's Addiction To Chopping.

Keywords

Chopping Addiction, PR Programs, Promotional Mix

تمهيد-

يعتبر الإدمان الشرائي من المفاهيم الحديثة في علم التسويق والذي يعبر عن حالة الفرد عندما يشتري بشكل قهري منتجات معينة دون أن يكون لديه القدرة على رفض عملية الشراء والسيطرة على تصرفه، يرى علماء النفس أن عملية الشراء بالتدريج تتحول إلى إدمان بغض النظر عن قيمة المنتج أو أهميته، وقد تكون أحيانا ردت فعل لمشاعر سلبية يشعر بها الفرد، وتنتشر هذه الظاهرة عند النساء أكثر من الرجال حيث تشير الدراسات إلى أن التسوق والشراء يحسن من الحالة النفسية للمرأة، خاصة إذا تعرضت لمثيرات ترويجية قوية. وفي دراستنا هذه سنتعرف على أهم العوامل التي تقود المرأة الجزائرية إلى الوصول إلى حالة الإدمان الشرائي، والتعرف على برامج العلاقات العامة التي تؤثر والتي لا تؤثر حتى تتمكن المنظمات الجزائرية من صياغة إستراتيجية للعلاقات العامة تناسب خصوصية المرأة الجزائرية وتدفعها إلى الإدمان على التسوق والشراء.

- مشكلة الدراسة:

تحاول هذه الورقة الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

- هل تؤثر برامج العلاقات العامة على الإدمان الشرائي للمرأة الجزائرية؟
ويندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية معين بين
الإعلانات المؤسسية و الإدمان الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المعارض والأيام المفتوحة و
الإدمان الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين برامج الرعاية والإدمان
الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الوسائل المكتوبة و الإدمان
الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين التبرعات والأعمال
الخيرية والإدمان الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الندوات واللقاءات
الصحفية و الإدمان الشرائي ؟

- هل هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الموقع الإلكتروني و
الإدمان الشرائي ؟.

أهداف الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مجموعة من العناصر، نذكر منها:

- معرفة خصائص المرأة الجزائرية وماهي الوسائل التي تؤثر على قرارها
الشرائي؛

- التعرف على مختلف برامج العلاقات العامة والمستخدمه من طرف
المنظمات للتأثير على زبائنها؛

- التعرف على البرنامج الأكثر تأثيرا من برامج العلاقات العامة و الذي
يجعل المرأة الجزائرية مدمنة على الشراء.

- فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن السؤال الجوهرى للدراسة قمنا بصياغة الفرضية التالية:

- توجد علاقة تأثيرية بين برامج العلاقات العامة وإدمان المرأة الجزائرية على الشراء.

ويتفرع عنها مجموعة من الفرضيات الفرضيات والتي نعتبرها كإجابات أولية سوف نقوم باختبارها من خلال الدراسة:

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الإعلانات المؤسسية والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين المعارض والأيام المفتوحة والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين برامج الرعاية والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الوسائل المكتوبة والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين التبرعات والأعمال الخيرية والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الندوات واللقاءات الصحفية والإدمان الشرائي؛

- هناك علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية بين الموقع الإلكتروني والإدمان الشرائي.

1- العلاقات العامة

1- مفهوم العلاقات العامة

بالرغم من كثرة التعريفات التي قدمت للعلاقات العامة، سوف نحاول إستعراض جملة من هذه التعريفات بغية التوصل إلى تعريف شامل يوفق بين وجهات النظر المختلفة، وقبل الخوض في محتويات التعاريف التي قدمت للعلاقات العامة سوف نحاول تحليل مصطلح العلاقات العامة، و الملاحظ أن

المصطلح يتكون من كلمتين هما العلاقات وعامة، فالعلاقات تعني حصيلة الصلات و الإتصالات التي تتوفر بين المنظمة و الجماهير المتعاملة معها، وأما كلمة عامة فتعني مختلف الجماهير الذين يتصل عملها أو ترتبط مصالحها ونشاطاتها بالمنظمة، وبذلك تعتبر العلاقات العامة إصطلاح يمثل مجموعة الإتصالات التي تحدث بين المنظمة و الجماهير التي تتعامل معها¹.

- يعرف باسكا العلاقات العامة "بأنها الوظيفة الإدارية التي تساعد المنظمات في تحديد أهدافها وبلوغها وتحديد فلسفتها وتسهيل تغيير داخل المنظمة فرجال العلاقات العامة يمارسون العمليات الإتصالية مع كل الجماهير الداخلية و الخارجية التي ترتبط بها المنظمة لتطوير العلاقات الإيجابية وخلق حالة من التوافق بين أهداف المنظمة وتوقعات العميل"².

- تعريف كانفيلد ومور "العلاقات العامة هي الفلسفة الإجتماعية للإدارة والتي تعبر عنها من خلال أنشطتها وسياساتها المعلنة للجمهور لكسب ثقته وتفاهمه".

- تعريف بول غاريت "العلاقات العامة هي نقل وتفسير المعلومات والآراء من المنظمة إلى جماهيرها ومن هذه الجماهير إلى المنظمة مع بذل جهود صادقة لجعل الجماهير تهتم بالمنظمة وتنسجم معها"³.

- تعرف الجمعية الدولية للعلاقات العامة "وظيفة إدارية ذات طابع مخطط ومستمر تهدف من خلالها المنظمات و الهيئات العامة و الخاصة إلى كسب و المحافظة على تفهم وتعاطف و تأييد أولئك الذين تهتم بهم وذلك عن طريق تقييم الرأي العام المتعلق بها من أجل ربط سياساتها و إجراءاتها قدر الإمكان ولتحقيق تعاون مثمر أكبر ومقابلة المصالح العامة بدرجة أكفا عن طريق المعلومات المخططة ونشرها"⁴، وهو قريب من تعريف المعهد البريطاني الذي يعرف العلاقات العامة بأنها "الجهود المخططة والمستمرة لإقامة وإدامة فهم متبادل بين المنظمة وجماهيرها"⁵.

- تعريف كوتلر* وآخرون "العلاقات العامة هي بناء علاقات جيدة مع العامة من الناس عن طريق الحصول على دعاية إيجابية، وبناء صورة جيدة

للمنظمة والتعامل مع أو القضاء على الشائعات و القصص و الأحداث السلبية⁶.

الملاحظ من تعريف كوتلر أنه ركز على الجوانب التالية:

- العلاقات العامة نشاط دعائي يهدف إلى الرد على الشائعات و الأحداث السلبية التي قد تسيء للمنظمة.

- العلاقات العامة نشاط من شأنه بناء صورة جيدة عن المنظمة من خلال التعامل الجيد مع كافة الجماهير.

بالرغم من وجود عدد من التعاريف المختلفة لمفهوم العلاقات العامة إلا أنها تلتقي جميعا في محاولة تحقيق أهداف العلاقات العامة من كسب ثقة الجمهور و التواصل معه في إطار من الثقة و التفاهم من أجل دعم ومساندة المنظمة، كما نستخلص بأن العلاقات العامة هي نشاط أو عملية إدارية مستمرة ومخططة تحتاج إلى التخطيط و البحث العلمي، والتنظيم والتنسيق والرقابة شأنها شأن وظائف المنظمات الأخرى.

2- 2 أهداف العلاقات العامة:

تتمثل أهداف العلاقات العامة فيما يلي :

- معرفة إتجاهات الرأي العام الحقيقية تجاه نشاط المنظمة لتستفيد منها في تحقيق أهداف المنظمة وأساليب تحقيقها.

- إعلام الرأي العام بنشاط المنظمة وبرامجها وأهدافها للوصول إلى إقناعه وكسب ثقته وتعاونه.

- تحقيق السمعة الطيبة للمنظمة أو المنشأة وتدعيم صورتها الذهنية.

- المساعدة في ترويج المبيعات، وذلك عن طريق أنشطة المنظمة وتقديم الخدمات والمنتجات للجمهور⁷.

من جهة أخرى يمكن حصر أهداف العلاقات العامة من خلال علاقتها بالجمهور ويكون ذلك على النحو التالي :

أهداف متعلقة بالجمهور الداخلي :

- تأمين إمكانيات الرضا و الإطمئنان للعمال من الناحية المادية والمعنوية مع مراعاة جميع الأمور المتعلقة بذات الفرد و كرامته و إنسانيته .

- خلق جو من التضامن للمساهمة في إيجاد أجواء ملائمة للعمل وتسهيل تحقيق الأهداف عن طريق الجهود المختلفة مما يتيح للعمال الشعور بالمسؤولية تجاه بعضهم البعض .
- خلق التفاهم المتبادل بين العمال عن طريق نشر الوعي الذي يبني الشعور بالانتماء للمنظمة .
- تشجيع الأنشطة النقابية والبرامج التعليمية بما يتفق مع رغبات العاملين .
- إزالة كل الإلتباسات وسوء التفاهم بين إدارة المنظمة والعاملين بها .
- أهداف متعلقة بالجمهور الخارجي :**
- إقناع الجماهير بالتشريعات والإصلاحات الجديدة التي قد تغير احتياجات المجتمع .
- إعلام الجمهور الخارجي بالمشروعات والخدمات التي تمكنهم من المشاركة فيها والإستفادة منها .
- التعريف المقنع بمختلف نشاطات المنظمة وكسب ثقة المتعاملين معها .
- تحقيق صورة طيبة للمنظمة وتدعيم صورتها الذهنية .
- المساعدة على ترويج المبيعات عن طريق تحسين السمعة وتنظيم الزيارات للمنظمة مع إقامة المعارض ومختلف النشاطات الثقافية .
- تحقيق التناسب والتوافق بين أهداف المنظمة من جهة أهداف مختلف المتعاملين من جهة أخرى .

2- برامج العلاقات العامة

- تعتمد العلاقات العامة على عدة أساليب إتصالية للمنظمة وسنتناول هذه الأساليب من حيث طبيعتها ومهامها بنوع من التفصيل فيما يلي:
- ### 2-1 الإعلان المؤسسي:

يعتبر إستعمال العلاقات العامة لمثل هذا النوع من الإعلانات من أوجه تكامل العلاقات العامة مع بقية عناصر المزيج الترويجي، وقد حظي هذا النوع بالنصيب الأوفر في عملية تواصل المنظمة مع جماهيرها بغية تحقيق الصورة المرغوبة، حيث يتميز هذا الإعلان بتركيزه على النقاط العريضة التي لها علاقة بالمنظمة

ككل، في حين تركز الإعلانات المتعلقة بالمنتجات على هدف الربح وزيادة المبيعات، وقد صنفت الإعلانات المتعلقة بالمنظمة بأنها إعلانات متخصصة بصورة المنظمة أو لقضية ما تروج لها المنظمة، غالبا ما يستخدم هذا النوع في الحالات التالية:

- عندما يكون شراء الزبون معتمدا على اسم المنظمة واسم المنتج: في هذه الحالة تكون السمعة التي تتمتع بها المنظمة عنصرا مهما في عملية الاختيار عند الزبائن، حيث يشير الإعلان إلى أن موظفي الشركة مدربين على خدمتهم بأحسن الطرق ويظهر ذلك خاصة في قطاع الطيران أو التأمين.
- عندما تكون دورة الشراء طويلة: يكون الإعلان المتعلق بالمنتجات التي يشتريها الزبائن بكثرة مملا وغير مجدي وهو ما يستدعي بالمنظمة اعتماد هذا النوع من الإعلانات بغية الإبقاء على اسم المنظمة في أعين جماهيرها.
- عندما يوجد تداخل بين اسم المنظمة واسم المنتج وهذا الأمر شائع بكثرة في مجال الخدمات.

- عند إعرابنا عن الشكر والإمتنان لموظفي المنظمة.

2- 2 الرعاية: (le parrainage et le sponsoring)

نوع آخر من الأساليب الإتصالية التي تركز عليها العلاقات العامة في عملية تحسين صورة المنظمة حيث تعرف الرعاية بأنها "المدفوعات النقدية أو العينية في سبيل نشاط لا يشكل جزءا من العملية التجارية".

أو "هي توفير الموارد سواء المادية أو العينية لأحد الأنشطة المستقلة في مقابل بعض الفوائد المتوقع الحصول عليها من جراء هذا الدعم"⁸.

تهدف المنظمة من وراء الرعاية من مايلي:

- تعزيز الصورة الطيبة للمنظمة لدى الجماهير التي تتعامل معها.
- تعزيز العلاقات داخل المجتمع، وبالتالي ممارسة المسؤولية الاجتماعية للمنظمة.

- رفع معنويات الموظفين وإثارة الحماسة لديهم.

2- 3 دعم الأنشطة الخيرية: Mécénat

تعتمد المنظمات إلى دعم الأعمال الخيرية من خلال تقديم الهبات (العينية والنقدية) للجمعيات الثقافية والخيرية، في محاولة منها لتحسين صورتها الذهنية مقارنة بمنافسيها، كما تسعى للتعريف بعلامتها التجارية ومنتجاتها (البحث عن الشهرة)، وكذا شرح قيمتها، ومن ثم ترسيخها في أذهان الجماهير.

2- 4 الأساليب المكتوبة:

تتمثل الأساليب المكتوبة في منشورات المنظمة كالمجلات والمطبوعات والتقارير السنوية، إضافة لكتاب الإستقبال وسجل الشكاوي وستناول فيما يلي بعض هذه الأساليب:

- **مجلة المنظمة:** تتمثل في دورية تقوم بإعلام الأطراف التالية: المستخدمين، الموزعين، الموردين، بملومات تختلف حسب طبيعتها، إذ نميز:

- معلومات حول المنظمة منشورة من طرف الإدارة.

- أخبار عن المنتجات الجديدة التي تقدمها المنظمة.

- **مطبوعات المنظمة:** من بين المطبوعات التي يقوم أخصائيو العلاقات العامة بإعدادها مايلي:

- **النشرات:** وهي عبارة عن مطوية تشمل معلومات تعريفية عن المنظمة وأهم المستجدات، تسلم هذه النشرات بالمجان للموزعين والموردين.

الكتيبات: تحتاج المنظمات إلى إصدار كتيبات من وقت لآخر لشرح برامجها للجمهور الداخلي والخارجي كطرح منتج جديد، أو أسلوب إستعمال منتج ما أو غيرها من المناسبات التي تستدعي ذلك.

- **التقارير السنوية:** وتكون متعلقة بالإنجازات المحققة من طرف المنظمة أو التقارير المالية للمساهمين.

- **سجل الشكاوي:** وهو مهم جدا لنشاط المنظمة إذ يوفر المجال أمام جماهير المنظمات إلى التعبير عن المشاكل التي يواجهونها مع المنظمة، حيث تعتبر عملية معالجة الشكاوي المقدمة ضد المنظمة سواء من طرف الموزعين أو

الموردين أو المستهلكين وغيرها من أهم ما تركز عليه المنظمة في تحسين علاقاتها مع جماهيرها.

- **كتاب الإستقبال:** عبارة عن وثيقة تعمل على تقديم المنظمة، نشاطاتها، هيكلها وفلسفتها للجماهير الخارجية، وتستعمل بصفة خاصة للمستخدمين الجدد بهدف تسهيل إندهاجهم والإجابة على التساؤلات التي يمكن أن تخطر على بالهم، ويستخدم هذا الأسلوب بصفة خاصة في الفنادق.

2- 5 المعارض والأسواق التجارية

تعتبر المعارض سواء التجارية أو غيرها من أهم وسائل الإتصال التسويقي، حيث يتم من خلالها تقديم المنظمة والخدمات المراد الترويج لها، كما أنها تعتبر من أفضل الطرق لمقابلة جماهير المنظمة، تقوم المنظمة الراغبة في هذه المعارض بتأجير المساحة المرغوبة من الجهة المنظمة للمعرض إذا كانت خارجية، ويوقع عقد بينهما.

يمكن للعلاقات العامة تحقيق فائدة كبيرة من المعارض سواء كانت هذه المعارض كبيرة أو صغيرة أو أسواق تجارية دولية، وتتميز كل من المعارض والأسواق التجارية بالخصائص والمميزات العامة ذاتها فهي تقام في أماكن مشهورة وتكون لها إعدادات ضخمة ومعقدة، وهي تستمر في الغالب بين ثلاث وخمسة أيام وأحيانا أطول من ذلك.

تقسم المعارض التجارية إلى ثلاث أقسام وهي:

- **المعارض العامة:** وهي التي يمكن عرض جميع المنتجات والخدمات فيها.
- **المعارض المتخصصة:** وهي التي تخصص لعرض مجموعة خدمية متجانسة.

- **المعارض الخاصة:** وهي المعرض التي تنظمها المنظمة بمفردها في مكان محدد لعرض خدماتها أو منتجاتها على مجموعة مستهدفة قد تكون مثلاً رجال أعمال تم إختيارهم بعناية.

وتهدف المنظمات من خلال مشاركتها في المعارض إلى ما يلي:

- بيع وعرض الخدمات ويتم في هذا الشأن الإعتماد على أفراد إتصال يتم إختيارهم بدقة يتمتعون بالكفاءة والمهارة في مثل هذه المناسبات؛

- بناء شبكة علاقات تجارية؛
- تعزيز صورة البلد الأصلي للمنظمة لدى الجماهير عبر كافة أنحاء العالم؛

- طرح واختبار خدمات جديدة؛
- مراقبة المنافسين وإجراء البحوث التسويقية؛
- التعرف على تطلعات الزبائن؛

2- 6 المؤتمرات والزيارات والأيام المفتوحة:

تعتبر المؤتمرات والملتقيات من بين الأساليب الإتصالية الفعالة في العلاقات العامة، حيث تستهدف المنظمات من خلالها العاملين بها لشرح سياساتها لهم، وفتح مجال الإتصال المباشر مع العمال بغية الإستفادة من إقتراحاتهم، كما تعتبر هذه الملتقيات والمؤتمرات وسيلة فعالة للتكوين والتدريب، كما لابد على المنظمة الإهتمام بنقابات العمال، فالعلاقات العامة لها دور أساسي في هذا المجال إذ أنها يجب أن تحافظ على علاقات جيدة مع أعضاء النقابات ورؤسائها من خلال الزيارات لقر النقابة والإتصال الشخصي بمسؤولي النقابة وعقد الإجتماعات⁹.

ويمكن للمنظمة تنظيم ملتقيات للموزعين من أجل شرح السياسات البيعية والإعلانية للفترات القادمة، كما تعتبر فرصة سانحة للتعرف على آرائهم وتطلعاتهم والإستجابة لها بما يخلق جو من التفاهم بين الطرفين. أما جمهور المساهمين فيمكن أن تعقد المنظمة معهم ما يعرف بالجمعية العامة التي يتم من خلالها مناقشة مشروعات القرارات المقترحة والتي تؤثر على مستقبل المنظمة، كما يمكن للمنظمة أن تنظم زيارات خاصة برجال الهيئات التشريعية في محاولة منها لتوطيد علاقاتها مع الحكومة، وتنظيم أيام مفتوحة على هامش المؤتمرات والملتقيات التي تنظمها المنظمة والتي من شأنها إطلاع جماهير المنظمة على أقسامها وأنشطتها والمنتجات التي تقدمها، ويكون من الأفضل توجيه دعوات خاصة للإعلام أو الصحافة بغية الإستفادة من الدعاية لهذه الأنشطة خاصة في الملتقيات والمؤتمرات.

2- 7 الموقع الإلكتروني: هو الموقع الذي تبنيه المنظمة على الشبكة الإلكترونية، وهو الصورة الإلكترونية فضلاً عن أنه مركز النشاط الإلكتروني في إدارة العلاقات العامة لبناء علاقتها مع الجماهير الإلكترونية¹⁰.

3- الإدمان الشرائي

3- ادوافع الشراء لدى المستهلك:

يقوم المستهلكون بالشراء بعد إستجابتهم للمثيرات الخارجية و المحفزة لإقتناء السلع والخدمات، وذلك بغية تحقيق عدة دوافع نذكر منها¹¹:

- دوافع الشراء بغرض الإستهلاك الفعلي و الحاجة الحقيقية للسلعة أو الخدمة، ويتمثل هذا الدافع في شراء المستهلك للسلع الأساسية التي تكفل بقاءه و إستمراريته على قيد الحياة أي من أجل إشباع حاجاته الفسيولوجية؛
- دوافع الشراء بغرض التخزين، وهذا الدافع نجده لدى المستهلكين الذين يخافون من تزايد الأسعار مما يدفعهم للحذر الدائم؛
- الشراء بغرض التفاخر أمام الأصدقاء، كإقتناء سلع ذات علامة تجارية معروفة؛

- الشراء بغرض التجديد و التحديث؛
- الشراء بغرض التقليد، وهنا يظهر دور الجماعات المرجعية إضافة إلى شخصية وسلوك بعض المستهلكين في تقليدهم لزملائهم ومعارفهم؛
- الشراء بغرض إعادة البيع مباشرة مع تحقيق مكاسب؛
- الشراء بغرض إشباع رغبة الشراء نفسها، وهذا الدافع موجود لدى الكثير من البشر بحكم تكوينهم وطبيعتهم، فهم يميلون بصفة عامة إلى الإسراف و التبذير، فهم يشترون أي شيء وكل شيء بدون تفكير وبدون حاجة للسلع المشتراة.

3- 2 الإدمان الشرائي أو التسوق القهري:

الإدمان الشرائي أو التسوق القهري، ظهر هذا المصطلح في بداية القرن العشرين حيث إبتكر الطبيب الألماني كريبلين مصطلح Oniomania لوصف حالة الشراء التي لا يمكن إيقافها، هذه الحالة تأتي كرد فعل للحالة النفسية التي يعيشها الفرد ثم تتطور بشكل سريع وتصبح خطرة على حياته، في حالة

التسوق القهري الرغبة تأتي من الداخل ناتجة عن الشعور بالقلق عكس التسوق الإندفاعي الذي تثيره المحفزات الخارجية¹².

كما يعرف التسوق القهري بأنه اضطراب نفسي يدفع الفرد إلى الإستمرار في الشراء بغض النظر عن وضعيته المالية والاجتماعية¹³، وأنه سلوك متكرر ومزمن يحدث إستجابة للمشاعر والأحداث السلبية التي يعيشها الفرد، فهو يستخدم عادة كوسيلة للهروب من المعاناة العاطفية¹⁴، إلا أنه يدفع الفرد إلى الوقوع في مشاكل مالية (ديون)¹⁵، وتشير بعض الدراسات إلى أن (2- 5) بالمائة من البالغين هم عرضة للتسوق القهري، أما في أمريكا فإن 18 مليون أمريكي يعانون من الشراء القهري وأغلبهم من الشباب¹⁶، وفي دراسة أخرى وجد أن واحد من كل عشرين شخص أمريكي يعانون منه ويرجع العلماء ذلك إلى رغبة الأفراد في تحقيق الذات¹⁷.

وقد وجد أن الإدمان على التسوق هو ظاهرة نسائية أكثر من الرجال ومن أسباب ذلك¹⁸:

- تأثير العائلة ودورها المهم أثناء طفولة البنات؛
- الهروب من الواقع أو الإنتقام؛
- ملء وقت الفراغ؛
- للتخلص من نوع من أنواع القلق؛
- كما أرجعت أسبابه أيضا إلى الفراغ العاطفي، أو رغبة دفينية في إشباع الذات، أو بسبب الإكتئاب و الشعور بالنقص وبعدم الثقة بالنفس.
- 4- الطريقة والأدوات المستخدمة:
- 4-1 منهجية الدراسة والخطوات المتبعة:
- مجتمع وعينة الدراسة:

نظرا لكبر مجتمع الدراسة تم إختيار عينة مكونة من 450 فرد بطريقة العينة العشوائية البسيطة وذلك ضمن شروط بسيطة وهي شمولية عينة الدراسة على فئات عمرية مختلفة من النساء، ومن فئات دخلية مختلفة، وأماكن سكنية مختلفة وحالات وظيفية وتعليمية واجتماعية تعكس الواقع الفعلي

لخصائص المرأة الجزائرية، وتم توزيع 450 إستمارة على المتسوقات الجزائريات في مختلف مناطق مدينة ورقلة.

وبعد توزيعنا للإستبيان وإسترجاعه مع إستثناء الإستبيانات غير الصالحة تحصلنا على 427 إستبيان صالح للدراسة من أصل 450 إستبيان وزعناه.

- أداة الدراسة:

تمثلت الأداة المستخدمة لجمع البيانات والمعلومات من عينة الدراسة في الإستبيان، الذي إحتوى على فقرات مقسمة إلى ثلاث أجزاء كما يلي:

الجزء الأول: معلومات شخصية حول عينة الدراسة (السن، المستوى التعليمي، مكان السكن)

الجزء الثاني: خصصناه لمحاوِر العلاقات العامة والمتمثلة فيما يلي:

الأسئلة من (1 - 6) تقيس الإعلانات المؤسسية، من (7 - 11) تقيس المعارض والأيام المفتوحة، من (12 - 15) تقيس الرعاية، من (16 - 20) تقيس المجلة أي الوسائل المكتوبة، من (21 - 24) تقيس التبرعات والأعمال الخيرية، من (25 - 29) تقيس الندوات واللقاءات الصحفية، من (30 - 33) تقيس الموقع الإلكتروني.

الجزء الثالث: محاور الإدمان الشرائي وهو المتغير التابع في الدراسة والذي يمكن التعبير عنه بالشراء المتكرر والعفوي والمتسرع والشراء لبعض المنتجات غير الضرورية، ومن أهم أسبابه الفراغ العاطفي والإكتئاب، وقد يكون لعدم الثقة بالنفس أو كوسيلة لتحقيق الذات وكانت الأسئلة في ثمانى فقرات، من الفقرة 34 إلى الفقرة 41.

- الأساليب الإحصائية المستخدمة: بهدف تسهيل عملية تحليل ومناقشة النتائج تم الإستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية SPSS20، لمعالجة البيانات وتحليلها وإستخراج نتائج الدراسة، وقد تم أيضا إستخدام عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتناسب مع أهداف الدراسة كما يلي:

- معامل الثبات ألفا دو غورنباخ، لقياس درجة الإتساق الداخلي لفقرات الإستبيان؛

- التكرارات والنسب المئوية لإظهار نسب إجابات مفردات عينة الدراسة؛

- المتوسطات الحسابية، لمعرفة موافقة العينة المدروسة عن أسئلة الاستبيان؛
- الانحرافات المعيارية، لقياس درجة تشتت قيم إجابات عينة الدراسة عن وسطها الحسابي.

- قياس صدق وثبات أداة الدراسة:

قصد معرفة مدى جاهزية إستمارات أسئلة الاستبيان لمعالجة المشكل المطروح سيتم اختبار أداة القياس من خلال دراسة معامل الإتساق الداخلي، بغرض دراسة صدق وثبات الاستبيان وهي مرحلة يراد منها تقييم الأداة المستعملة في الدراسة، حيث من بين أهم المعاملات المستعملة في ذلك نجد معامل ألفا كرونباخ الذي يأخذ القيمة من 0-1 والتي تعبر عن نسبة الثبات للعينة المختارة والذين يعيدون نفس الإجابة إذا أعيد إستجوابهم في نفس الظروف، وقد بلغت قيمة المعامل 0.875 وهي نسبة مقبولة جدا في حين قيمة معامل الصدق بلغت 0.935 وهذا ما يبين أن إجابات أفراد عينة الدراسة تتصف بالثبات والصدق.

5- النتائج ومناقشتها

تم تحليل إستمارة الاستبيان بإستخدام برنامج الـ **SPSS** النسخة الـ 20، قمنا بتغيير التحليل من خماسي إلى ثنائي وذلك لإستخدام اختبار **t** بدل اختبار **anova** بعد تحليلنا للجزء الأول تحصلنا على خصائص العينة فكانت كالآتي:

- **السن:** تبين لنا من خلال الجدول أن أغلب أفراد العينة من حيث السن ينتمون إلى الفئة العمرية من 20- 44 سنة، حيث بلغت النسبة 58.1 بالمائة والثانية كانت فئة الشباب أقل من 20 سنة بـ 25.5 بالمائة ثم تأتي فئة أكبر من 45 سنة بـ 16.4 بالمائة.

- **المستوى العلمي:** من خلال الجدول يتبين أن أغلب أفراد العينة هم من فئة الجامعيات بنسبة 66 بالمائة ثم اللواتي لديهن مستوى الثانوي بنسبة 30.7 بالمائة ثم فئة الأقل من ثانوي بنسبة 3.3 بالمائة ومنه فإن نتائج الدراسة تعبر بشكل كبير عن رأي النساء الجامعيات.

- مكان السكن: تقدر نسبة النساء القاطنات بوسط المدينة بـ 83.4 بالمائة مقابل 16.6 للريفيات ومن فإن نتائج الدراسة تعبر بصفة كبيرة عن رأي النساء المدنيات أكثر من الريفيات وذلك لكبر النسبة في العينة المدروسة.

5- 1 تحليل نتائج الإستبيان والخاصة بمحاور فرضيات الدراسة

من خلال تحليل نتائج الإستبيان المطبق على عينة من النساء توصلنا إلى النتائج التالية:

- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الإعلانات المؤسسية بالإدمان الشرطي قدرت بـ 0.635 وهي أعلى من 0.05، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الإعلانات المؤسسية والإدمان الشرطي، ومنه الإعلانات المؤسسية لا تؤثر في الإدمان الشرطي، إذن نرفض الفرضية الأولى.

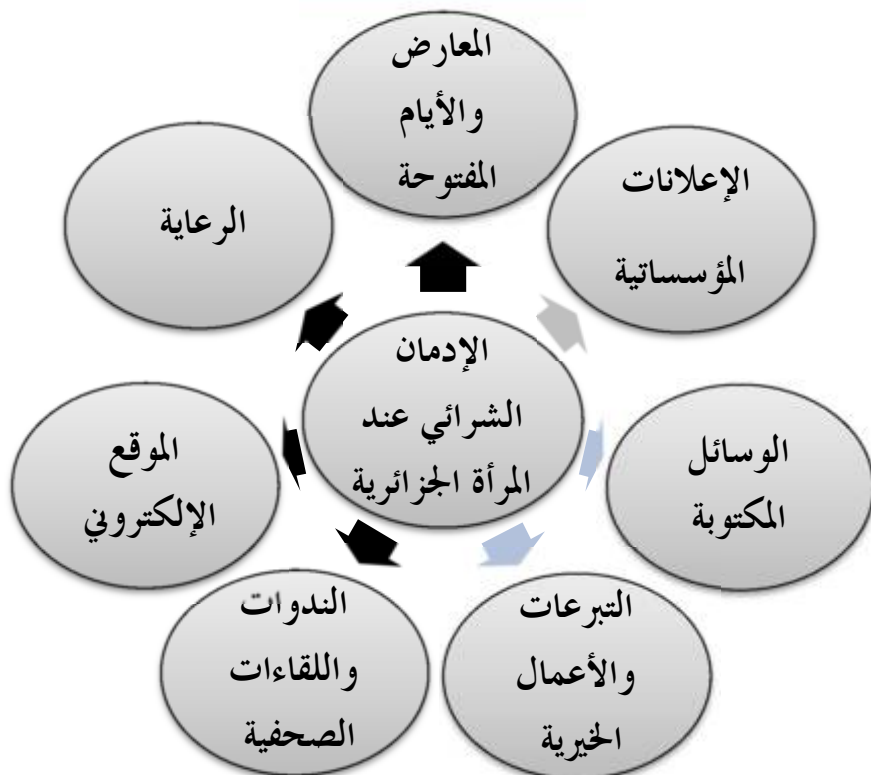
- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة المعارض والأيام المفتوحة بالإدمان الشرطي قدرت بـ 0.003 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الأيام المفتوحة والإدمان الشرطي، ومنه المعارض والأيام المفتوحة تؤثر في الإدمان الشرطي، ومنه نقبل الفرضية الثانية.

- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الرعاية بالإدمان الشرطي قدرت بـ 0.001 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الرعاية والإدمان الشرطي، ومنه الرعاية تؤثر في الإدمان الشرطي، ومنه نقبل الفرضية الثالثة.

- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الوسائل المكتوبة بالإدمان الشرطي قدرت بـ 0.280 وهي أعلى من 0.05، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسائل المكتوبة والإدمان الشرطي، ومنه الوسائل المكتوبة لا تؤثر في الإدمان الشرطي، ومنه نرفض الفرضية الرابعة.

- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة التبرعات والأعمال الخيرية والإدمان الشرطي قدرت بـ 0.180 وهي أعلى من 0.05، ومنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين التبرعات والأعمال الخيرية والإدمان الشرطي، ومنه التبرعات والأعمال الخيرية لا تؤثر في الإدمان الشرطي، ومنه نرفض الفرضية الخامسة.

- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الندوات واللقاءات الصحفية بالإدمان الشرائي قدرت ب0.044 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الندوات واللقاءات الصحفية والإدمان الشرائي، ومنه الندوات واللقاءات الصحفية تؤثر في الإدمان الشرائي، ومنه نقبل الفرضية السادسة.
- مستوى الدلالة الإحصائية لعلاقة الموقع الإلكتروني بالإدمان الشرائي قدرت ب0.010 وهي أقل من 0.05، ومنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الموقع الإلكتروني والإدمان الشرائي، ومنه الموقع الإلكتروني يؤثر في الإدمان الشرائي، ومنه نقبل الفرضية السابعة.
- وبما أن هناك أربعة عناصر تؤثر في الإدمان الشرائي مقابل ثلاثة عناصر نستطيع الإجابة على الإشكالية العامة بأن نقول تؤثر برامج العلاقات العامة تؤثر على الإدمان الشرائي للمرأة الجزائرية، ومنه فإن الفرضية العامة للدراسة صحيحة.



الشكل 1: نموذج الدراسة من إعداد الباحث بناء على نتائج الدراسة.

يشير السهم باللون الأسود إلى وجود علاقة تأثير أما اللون الفاتح إلى عدم وجود علاقة تأثيرية بين البرنامج والإدمان الشرائي، وكانت معادلة النموذج المدروس (العلاقة بين برامج العلاقات العامة و الإدمان الشرائي) بإعتبار الإدمان الشرائي متغير تابع و برامج العلاقات العامة متغيرات مستقلة بالعلاقة التالية:

$$y = 2.560 + 0.66x_1 + 0.073x_2 + 0.045x_3 + 0.008x_4 + 0.008x_5 + 0.012x_6 + 0.088x_7$$

الخلاصة

نتائج الدراسة تدفعنا إلى القول أنه على المنظمات التي تنشط في السوق الجزائري والتي ترغب في التأثير على النساء الجزائريات وجعلهن مدمنات على الشراء، أن تعمل على زيادة جاذبية مواقعها الإلكترونية من حيث التركيز على جودة التصميم واختيار الألوان المناسبة وكذا سهولة التصفح، إضافة إلى رعاية الأعمال السينمائية والأنشطة الرياضية والثقافية، وكذلك فتح أبوابها للنساء من خلال تنظيم أيام مفتوحة ومعارض تبرز من خلالها أهداف وقيم المنظمة وخصائص منتجاتها وتتيح الفرصة لهن لتجربة المنتج.

كما يجب عليها تفعيل الندوات وعلاقاتها مع الصحافة بشقيها الورقية والإلكترونية لأن النساء يهتمن كل الأخبار والشائعات التي تقال حول المنظمات بغض النظر عن مصدرها وصحتها، كما نشير إلى عدم إهمال المنظمات لباقي برامج العلاقات العامة كالإعلانات المؤسسية والوسائل المكتوبة والتبرعات والأعمال الخيرية وإنما بصفة أقل وذلك لتأثيرها الضعيف على إدمان النساء للشراء.

الإحالات والمراجع

- ¹ عبد الحارث حمدي البخشوشي، العلاقات العامة في الدول النامية، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 30.
- ² راسم محمد الجمال، خیرت معوض عیاد، إدارة العلاقات العامة مدخل إستراتيجي، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2005، ص 37 - 38.
- ³ محمد عبده حافظ، العلاقات العامة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2007، ص 17.
- ⁴ نفس المرجع، ص 17.
- ⁵ سها عادل القيسي، مضامين العلاقات العامة ومفهومها، دراسة ميدانية إستطلاعية، مجلة الباحث الإعلامي، 2010، العدد 08، ص 146.
- ⁶ فيليب كوتلر، تعريب علي إبراهيم سرور، إدارة التسويق، دار المريخ للنشر، السعودية، ص 879.
- ⁷ فريد الصحن، العلاقات العامة المبادئ و التطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص 39 - 41.

- ⁸ فيليب هنسلو، ترجمة حامد العمري، فن إدارة العلاقات العامة، دار فاروق للإستثمارات الثقافية، الجيزة، 2007، ص 83.
- ⁹ محفوظ أحمد جودة، العلاقات العامة مفاهيم وممارسات، ط1، دار زهران للنشر، عمان، 2008، ص 240.
- ¹⁰ صباح أنور محمد، إستخدامات العلاقات العامة الإلكترونية في عمل الجامعات العراقية، دراسة مسحية للعاملين في العلاقات العامة، مجلة الباحث الإعلامي، العدد 38، ص 10.
- ¹¹ أيمن علي عمر، سلوك المستهلك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ط2، ص 83.
- ¹² Georgina bighiu, Adriana manolica, Cristina teodora roman, **compulsive buying behavior on the internet**, procedia economics and finance, 20, 2015, p72 (www.elsevier.com) page consulté le 15/01/2018.
- ¹³ Elif akagun ergin, **Compulsive buying behavior tendencies**, the case of turkish consumers, African journal of business management, vol4, 2010, p333.
- ¹⁴ Forzana quoquab, norjaya mohd yasin shamsiah bam, **Compulsive buying behavior among young Malaysian consumers**, world review of business research, vol03, n02, 2013, p141.
- ¹⁵ Prasanna mohanraj, **Consumers compulsive buying behavior-an emprical study**, great herold, vol02, issue01, 2017, p13.
- ¹⁶ Forzana quoquab, jihad Mohamed, Adriana Mohamed-rigal, rohaidabasiruddin, **Compulsive buying**, international journal of innovation and business strategy, vol03, 2015, p13.
- ¹⁷ Shruti gutay, **Aliterature review of compulsive buying a marketing prespective**, journal of applied business and economics, vol14, n01, 2013, p43.
- ¹⁸ سيما غالب مقاطف، رائد أحمد المومني، أثر عناصر المزيج الترويجي على الإدمان الشرائي عند المرأة الجزائرية، كلية العلوم الإدارية والمالية، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 11، سنة 2011، ص 39.



الآثار الاقتصادية والخلفيات السياسية والأبعاد الاجتماعية للرياضة

قانون جيلالي¹، عامر حاج دحو²

¹. أستاذ محاضر (أ)، جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

². طالب دكتوراه، جامعة أدرار، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي

dahosam@hotmail.fr

ملخص -

يهدف هذا البحث إلى معرفة الجدوى الاقتصادية من وراء استضافة التظاهرات الرياضية في ضوء العائدات والتكاليف، كما يحاول توضيح مختلف الأبعاد السياسية والاجتماعية التي تقف ورائها. ولتحقيق ذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يلائم دراسة هذا النوع من الظواهر ذات الأبعاد المتعددة.

وقد توصل البحث إلى جملة من النتائج أهمها: الرياضة ظاهرة معقدة ذات رسالة حضارية، وهي أكبر من أن تقدرها موازنات الاقتصاديين أو تحتويها برامج السياسيين. كما خلص البحث إلى تقديم توصية تتعلق بضرورة الاستلham من الفكر الرياضي الحضاري لبناء فكر تسييري وسياسي.

الكلمات المفتاحية-

الرياضة، المنافع الاقتصادية، الخلفيات السياسية، الأبعاد الاجتماعية، الألعاب الأولمبية، كأس العالم لكرة القدم.

The Economic Impact, Political Background And Social Dimensions Of Sport

Abstract -

This Article Aims To Find Out About Various Probable Economic Benefits Achieved From The Hosting Sport Events And As Well As Their Costs; Also To Determine Its Feasibility. And Trying To Clarify The Various Political Backgrounds, And Social Dimensions.

To Achieve This Goal, The Research Used The Descriptive Method That Suits The Study Of This Kind Of Multidimensional Phenomena.

The Most Important Result Is: The Sport Is A Complex Phenomenon With A Civilized Message; It Is Larger Than Can Be Estimated By Economist's Budget Or Included In Politician's Program.

According To The Results Of This Study We Recommended Inspiring Managerial And Political Thought From Sport Thought.

Keywords -

Sport, Economic Benefits, Political Backgrounds, Social Dimensions, Olympic Games, World Cup.

مقدمة-

كانت ولا زالت الرياضة ترتبط بحياة الأفراد والمجتمعات بشكل أو بآخر، فأخذت حيزا من وقتهم، وتداخلت مع اهتماماتهم الأخرى ذات الأبعاد الصحية والاقتصادية وحتى السياسية، حتى أصبحت ظاهرة ملونة في شكلها ومعقدة في تركيبها، فكما أن المجتمع ملون بأطيافه ومعتقداته ومعقد بعلاقات الأفراد، هي بدورها أخذت هذه الخصائص، ويبقى فقط الحيز الذي تأخذه يضيق أو يتسع حسب درجة اهتمام الأفراد بها. ومدى اقتناعهم وقدرتهم على التعاطي معها، فكان منهم الممارس لها هواية واحترافا، والمهتم بماهيته بحثا وتحصيلا معرفيا، والمستثمر فيها مالا، والمستغل لها سياسة. وبذلك أصبحت تتأرجح بين أرجل وأيدي ومحافظ وأروقة هؤلاء وهؤلاء. وما إقامة الصروح العلمية ذات المسميات المتعددة، وإنجاز الفضاءات الرياضية بأشكالها المختلفة، والتسابق بين الدول للظفر بشرف استضافة

الأحداث الرياضية، وحضور السياسيين لها إلا تعبير عن ذلك. مما سبق يمكن بلورة إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

ما هي الآثار الاقتصادية والخلفيات السياسية والأبعاد الاجتماعية للرياضة ؟

للإجابة عن هذا السؤال ارتأينا تقسيمه إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما آثار استضافة الأحداث الرياضية على اقتصادات البلدان المضيقة ؟
- ما هي الأغراض السياسية الكامنة وراء استغلال الفعاليات الرياضية ؟
- ما هي مختلف الأبعاد الاجتماعية والإنسانية الممكن تحقيقها من استغلال الرياضة ؟

وعليه يهدف هذا البحث إلى تحقيق الآتي:

- رصد مختلف منافع وتكاليف استضافة الأحداث الرياضية الكبرى على غرار بطولات كأس العالم والألعاب الأولمبية.
- كشف مختلف الأبعاد السياسية الكامنة وراء السعي الحثيث إلى تدعيم التظاهرات الرياضية.

- الإشادة بمختلف الأبعاد الاجتماعية والحضارية الراقية الممكن تحقيقها من الرياضة كنشاط هادف.

لهذا تم اللجوء إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي، يلائم هذا النوع من الدراسات، باعتبارها دراسة تتعلق بظاهرة اجتماعية تقوم على علاقات متداخلة، محاولا بذلك وصفها كيف وكما وتحليل المعطيات المتحصل عليها.

وكمحاولة للإجابة عن الأسئلة، وتحقيق الأهداف السابقة، تمت هيكلة البحث في أربعة أجزاء هي: في الجزء الأول نحاول توضيح معنى الرياضة ومدى ارتباطها بالعلوم الأخرى. وفي الجزء الثاني نحاول رؤية الرياضة بميزان الاقتصاد، وفي الجزء الثالث نحاول كشف اللثام عن الخلفيات السياسية للأنشطة الرياضية، وفي الجزء الأخير نحاول معرفة الأبعاد الاجتماعية والحضارية الراقية للرياضة.

أولاً. مدخل عام للرياضة:

1. مفهوم الرياضة:

أ. تعريف الرياضة لغة:

جاءت كلمة رياضة في القاموس المحيط من فعل "راض"، فيقال: راض المهر رياضاً ورياضة، يعني ذلك، فهو "رائض"¹.

ويُستعمل مصطلح الرياضة كترجمة لمصطلح (sport) في اللغتين الفرنسية والإنجليزية. فقد جاء تعريف الرياضة في موسوعة (LAROUSSE) على أنها: "مجموعة النشاطات البدنية تظهر في شكل ألعاب فردية أو جماعية، أو حتى في شكل منافسات، وتُمارس من خلال قواعد معينة"².

وتتطلب الرياضة أيضاً جهداً بدنياً لممارستها، لدرجة أنه يطلق في الثقافة الفرنسية على الأعمال الصعبة عبارة: (c'est du sport).

جاء في قاموس (Cambridge) أن الرياضة: "لعبة أو منافسة أو نشاط يتطلب جهداً ومهارة، وتُمارس وفقاً لقواعد، وتهدف إلى المتعة و/أو تُعتبر كمهنة"³.

وجاء في نفس القاموس أنها تشير أيضاً إلى جميع أنواع النشاطات البدنية التي يمارسها الأفراد من أجل الحفاظ على الصحة أو من أجل المتعة.

ب. تعريف الرياضة اصطلاحاً:

هناك العديد من الجهود التي حاولت تعريف الرياضة نذكر منها ما يلي:

- حسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF): "تعبّر الرياضة عن كل النشاطات البدنية التي تساهم في تحسين الحالة البدنية والعقلية والتفاعل الاجتماعي وتشمل هذه النشاطات: الألعاب التسلية، رياضة

¹ - مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، (تحقيق: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد)، القاموس المحيط، دار الحديث، القاهرة، 2008، ص 682.

² - LAROUSSE: Dictionnaire Encyclopédique illustré, Paris, 1993, p 1491.

³ - CAMBRIDGE: Advanced Learner's Dictionary, 3rd Edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2008, p 1399.

الاسترخاء (الاستجمام)، الرياضة المنظمة، المنافسات الرياضية، الرياضات المحلية¹.

- تعرفها (kosola) بأنها: " التدريب البدني بهدف تحقيق أفضل نتيجة ممكنة في المنافسة، لا من أجل الفرد الرياضي فحسب وغنما من أجل الرياضة في حد ذاتها"².

- كما تعرف أيضا على أنها: " نشاط تروحي يهدف إلى تنمية القدرات البدنية، سواء من خلال اللعب أو من خلال العمل، ويخضع الرياضي خلال الممارسة للوائح والأنظمة الخاصة، ويمكن ان تتحول إلى نشاط حري³.

من خلال التعاريف اعلا نستنتج بعض الأفكار التي تساعد على فهم معنى الرياضة وأبعادها اكثر وهذا كما يلي:

- تقتضي ممارسة الرياضة القيام بنشاطات بدنية، وبالتالي فهي تقتضي القيام بجهد؛

- تتطلب ممارسة الرياضة مهارات معينة؛

- تُمارس الرياضة من أجل المتعة أو للحفاظ على الصحة، أو يمكن الاشتغال بها لتصبح مهنة (الاحتراف).

- تُمارس الرياضة بالخضوع لقواعد منظمة لها، كما أنها نشاط هادف، خاصة عندما ننظر إليها من ناحية اجتماعية، حيث أن الكثير من الرياضات جماعية، وبالتالي بالضرورة تحدث الكثير من التفاعلات الاجتماعية بين ممارسيها، وهنا يظهر دور الضوابط في تنظيم تلك التفاعلات الاجتماعية؛

- تحمل الرياضة معنى "التغيير والتحويل"⁴ في الحالة. مثل: ترويض وتذليل الحصان من الوحشية إلى الألفة لكي يسهل استغلاله، والتغير في المزاج

¹ - Fonds des Nations Unies pour L'enfance, le sport, les loisirs et le jeu, New York, 2004, p 01.

² - فلاح أحمد، معزيز عبد الكريم، "اقتصاديات الرياضة: تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: (ج) العلوم الاجتماعية، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي. شلف، جوان 2013، ص 48.

³ - موسى عباس، الاحتراف في كرة القدم، دار الشروق للنشر والتوزيع، دبي، 2005، ص 31، 32.

⁴ - أمين أنو الخولي، الرياضة والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، 1996، ص 25.

(المتعة)، والتغير في الصحة، والتغير في درجة الاشتغال بها (من الهواية إلى الاحتراف).

- يدخل في مجال الرياضة أيضا تلك النشاطات الفكرية البحتة مثل لعبة الشطرنج، ولو أن المعاني المستقاة من التعاريف السابقة لا تشملها.
- من خلال كل ما سبق يظهر أن الرياضة ظاهرة مركبة، تُمارس لدوافع مختلفة، وبالتالي لكي يتم فهمها وتطويعها في الاتجاه المطلوب فإنها تحتاج إلى دراسة منهجية منظمة هي العلم.

2. الرياضة والعلم:

ترتبط الرياضة بالفرد والمجتمع والطبيعة، وتؤثر وتتأثر بمختلف العوامل وقوى البيئة الموجود فيها، وبذلك فهي ظاهرة فاعلة في حياة الافراد على مختلف المستويات والأبعاد، ولكي يتم فهمها يجب القيام بدراسات وأبحاث معمقة، ومن هنا تخضع بدورها لقواعد العلم والمنطق وتصبح حقلا معرفيا قائما ذاته. وإنشاء المدارس والمعاهد بتخصصات مختلفة في مجال الرياضة لخير دليل على ذلك¹. وحتى في العلوم الأخرى بتخصصاتها التقليدية نجد أنه تفرعت منها تخصصات جزئية (micro spécialité) تُعنى بالرياضة. فنجد علم الاجتماع الرياضي، والطب الرياضي، والإعلام الرياضي، وعلم النفس الرياضي... الخ

كما أن درجة تعقيد الرياضة كظاهرة من حيث ارتباطها بمختلف مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية جعلها ترتبط أيضا علميا وعمليا بتلك المجالات فكان التأثير والتأثر في الاتجاهين. وسنحاول أدناه الإشارة إلى كيفية استفادة الرياضة من العلوم الأخرى.

أ. الرياضة والطب:

يُستفاد من الطب في مجال الرياضي في عدة جوانب اخترنا من بينها الأكثر حساسية والمتمثلة في: فحص اللاعبين عند الاستقطاب للحكم على مدى صلاحيتهم، الإشراف الصحي على اللاعبين، توافر الطاقم الطبي خلال الفعاليات الرياضية وهو ما يزيد من درجة الراحة النفسية والطمأنينة لدى

¹ - أديب خضور، الإعلام الرياضي، المكتبة الإعلامية، دمشق، 1994، ص 12.

اللاعبين، التدخل السريع في حالة الاصابات وتقديم الإسعافات الأولية الضرورية، دون إغفال جانب التغذية الصحية والتثقيف الطبي¹.

ب. الرياضة وعلم الاجتماع:

يهتم علم الاجتماع الرياضي بدراسة طبيعة وأسباب ونتائج العلاقات الاجتماعية التي تقع بين أعضاء الجماعات الرياضية². وتستفيد الرياضة من علم الاجتماع في عدة مجالات مثل: استعمال الرياضة كوسيلة للتنشئة الاجتماعية، وهذا من خلال تلقين الفرد الرياضي مختلف القيم والمفاهيم والعادات الصحية التي تضبط سلوكه تجاه الآخرين³. ودليل نجاح الرياضة بهذا الدور المنوط بها هو عندما تنجح في إعداد فرد رياضي قادر على أن يكون أنموذجاً يُحتذى من طرف الآخرين.

كما تستفيد الرياضة من علم الاجتماع في مجال قيادة الجماعة الرياضية التي تحتاج إلى تماسك وتعاون وتضامن لتحقيق أهدافها، لهذا فإن قيادة الجماعة تحتاج إلى مهارات أخرى مثل: القدرة على الإقناع والتأثير في الآخرين، ولكي يستطيع القائد تنفيذ المهمة يستوجب عليه التحلي بصفات ومهارات خاصة مثل سلامة العقل والجسم والذكاء والتواضع والشجاعة فضلاً عن مهارات التخصص⁴.

ج. الرياضة والاقتصاد:

يمكن النظر إلى علم الاقتصاد على أنه علم اجتماعي يبحث في كيفية انخراط الافراد والمؤسسات في عملية إنتاج واستهلاك السلع والخدمات.

¹ - أديب خضور، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² - إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 47.

³ - مصطفى السايح محمد، الرياضة والتربية الاجتماعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007، ص 66.

⁴ - إحسان محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 119، 120.

ولتسهيل فهم الظواهر الاقتصادية فإن منهجية علم الاقتصاد تقوم على بناء نماذج تجمع بين متغيرات الظاهرة¹.

والرياضة تحتاج إلى إمكانات وفضاءات لممارستها لضمان ديمومتها وتحقيق أهدافها، خاصة إذا زاد مستوى واحترافية النشاط الرياضي، وهو ما يتطلب الاستثمار في المجال الرياضي الذي يتوجس الاقتصاديون خيفة من جدوى هذه الاستثمارات بفعل عامل المخاطرة. وبذلك يمكن تشبيه الفعاليات والأنشطة الرياضية بالمصنع، فهي تستهلك موارد من وتنتج أداءً له قيمة.

د. الرياضة والسياسة:

هناك اتجاه فكري يرى بأنه لا يمكن فصل الرياضة عن السياسة، فكثيراً ما تُستغل الرياضة في شعبيتها لتحقيق أهداف سياسية من طرف جهات تسيطر عليها، وكثير ما يحدث عن أن يكون التنافس الرياضي مشحوناً بالتنافس السياسي والإيديولوجي، وبهذا تصبح ممارسة الرياضة هي ممارسة غائية بامتياز². وغالباً ما تستعين السياسة بالمال والإعلام لتسخير الرياضة لأهدافها، وإذا كان المال والإعلام فيهما شيء من الفساد سيكون ذلك الاستغلال بشعاً لا ريب فيه.

هـ. الرياضة والجمال:

لقد توصلت العديد من الدراسات في مجال التربية الرياضية والبدنية والألعاب الرياضية إلى ظهور ما يسمى بـ "علم الجمال الرياضي". ويمكن قبول هذا الطرح لعدة اعتبارات أهمها: أن الرياضة تقوم على الإنسان والإنسان هو أكمل وجه للجمال³. كيف لا وهو من نسل أبو البشرية آدم عليه السلام، وآدم خلقه الله عز وجل بيديه، ومن أحسن خلقة ممن خلقه الله بيديه، وقد جاء في القرآن الكريم ما يبين حسن خلق الإنسان، فقد قال الله سبحانه وتعالى في سورة الانفطار: "الذي خلقك فسواك فعدلك"⁴. وجاء في تفسير ابن

¹ - دومينيك سالفادور، يوجين ديليو، (ترجمة: فؤاد صالح)، مبادئ الاقتصاد، أكاديميا، بيروت، 2001، ص ص 9، 10.

² - أديب خضور، مرجع سبق ذكره، ص 24.

³ - المرجع نفسه، ص 17.

⁴ - سورة الانفطار، الآية 7.

كثير: "أي جعلك مستقيماً معتدلاً القائمة منتصباً في أحسن الهيئات والأشكال¹. كذلك يظهر الجمال في الرياضة فيما تعود على ممارستها من صحة ورشاقة وهو ما يزيد من جمال الإنسان أكثر. دون نسيان أن الأحداث الرياضية محل الدراسة يُجمع لها النخبة فقط من ذوي المهارات العالية جداً. إلى جانب إتاحة الفرصة لممارستها للإبداع والخروج عن المألوف، وهو ما يضيف عليها لمسة جمالية تصل إلى حد الانبهار.

كما يرى السيد (أديب خضور) بأن: "الابطال الرياضيين طالما كانوا مصدر إلهام للشعراء والنحاتين والرسامين والمصورين، وأهم شيء من غير ذلك هو دور الرياضة في تجميل حياة الأفراد"².

ثانياً. الرياضة في ميزان الاقتصاد

تتنافس الدول على حق استضافة الأحداث الرياضية الضخمة مثل الألعاب الأولمبية وبطولة كأس العالم لكرة القدم، وغالباً ما يشكك الاقتصاديون المختصون في جدواها، بينما يدعم البعض الآخر فكرة الاستضافة، لهذا نحاول التعرف على وجهة نظر كل طرف كما يلي:

1. الآثار الاقتصادية الإيجابية لاستضافة الأحداث الرياضية

يميل أنصار هذا الاتجاه إلى تشجيع استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى وحجتهم في ذلك تتلخص في بعض النقاط نذكر منها ما يلي:

أ. تحرير التجارة الخارجية:

هناك شواهد عملية تشير إلى أن استضافة أحداث رياضية ضخمة توجت غالباً باتجاه البلد المضيف نحو تحرير تجارته الخارجية، فمثلاً بعد شهرين فقط من فوز الصين بشرف تنظيم الألعاب الأولمبية سنة 2001، أنهت المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، وقبلها إيطاليا التي جعلت عملتها قابلة للتحويل لما حازت على حق استضافة الألعاب الأولمبية سنة 1960، وتزامناً انضمام اليابان إلى صندوق النقد الدولي مع تنظيمها للدورة الأولمبية سنة 1994، وانضمت إسبانيا رسمياً إلى الجماعة الاقتصادية الأوروبية سنة 1992

¹ - أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، (تحقيق: حامد أحمد الطاهر)، تفسير القرآن الكريم، المجلد 4، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2002، ص 702.

² - المرجع نفسه، ص 17.

وهي نفسها السنة التي نظمت فيها الألعاب على أراضيها، دون نسيان المكسيك التي انضمت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة بعد استضافتها لشرف تنظيم بطولة كأس العالم سنة 1986¹.

وتفسيرهم لذلك هو أن طبيعة وضخامة تلك الأحداث الرياضية تتطلب عادة استثمارات كبيرة في البنى التحتية وغيرها، وهو ما يعزز فرص الذهاب إلى تحرير التجارة الخارجية، كما يرون في السياق ذاته أن سعي البلد المضيف إلى تحرير التجارة الخارجية يُعد ذلك بمثابة إشارة من البلد المضيف على انفتاحه نحو الخارج، وبأنه سيصبح عضوا ملتزما في المجتمع الدولي².

ب. توسيع البنية التحتية:

تتطلب استضافة الفعاليات الرياضية الكبرى من البلد المضيف تدعيم البنى التحتية الكافية لتنقل المسؤولين والرياضيين المشاركين والمشجعين بين مختلف أماكن تنظيم المسابقات، ويظهر ذلك في تشييد الطرقات وخطوط النقل بالسكك الحديدية مثل "قطار الرصاصة" الذي تم إدخاله الخدمة بمناسبة الألعاب الأولمبية في مدينة ناغانو اليابانية لتسهيل التنقل بين العاصمة طوكيو وهذه المدينة³، كما يتطلب الأمر في كثير من الأحيان تشييد فضاءات رياضية جديدة وتجديد القديمة منها.

وقد أشاد رئيس إفريقيا الجنوبية (جاكوب زوما) في هذا السياق بالتأثير الاقتصادي لاحتضان بلاده لفعاليات بطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 2010 بقوله: "لقد تم الارتقاء بقطاعات النقل والطاقة والاتصالات السلوكية واللاسلكية والبنية التحتية الاجتماعية، وجرى توسيعها. ويسهم هذا الأمر في التنمية الاقتصادية... وفي الوقت نفسه يحسن مناخ الاستثمار"⁴.

¹ - أندرو روز، مارك شيفغل، "الأثر التجاري للألعاب الأولمبية"، التمويل والتنمية، م 47، ع 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص 13.

² - المرجع نفسه، ص 13.

³ - أندروز زيمباليسست، "هل القيمة تستحق العناء؟"، التمويل والتنمية، م 47، ع 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص 9.

⁴ - جيرمي كليفت، "جائزة ام جزاء"، التمويل والتنمية، م 47، ع 1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010، ص 6.

وبالنسبة للبلدان النامية فإن استضافة الأحداث الرياضية الضخمة يُعَجِّل من تنفيذ الاستثمارات الخاصة بالبنى التحتية، وذلك أن تلك الاستثمارات تتطلب عادة مبالغ ضخمة، وغالبا ما تعاني تلك البلدان من عجز في ميزانيتها العامة، يُؤجل بفعلها تنفيذ تلك المشاريع إلى فترات أطول في المستقبل قد تمتد لسنين أو حتى لعقود عقود وقد لا تُنفذ بتاتا¹.

وعليه فالفكرة الأساسية هي أن استضافة البلد لتظاهرات رياضية كبرى يحفزها أكثر لتشييد البنى التحتية، وهو مكسب للمدينة التي تم فيها تنظيم تلك التظاهرات وللبلد بأكمله، خاصة وأن تكاليف الإنجاز في منحى مطرد مع الزمن، كما يمكن استغلال تلك الفضاءات في تظاهرات أخرى، مثل حالة البرازيل التي استضافت بطولة كأس العالم سنة 2014، والألعاب الأولمبية الصيفية سنة 2016. وقد جاء في تقرير اللجنة الأولمبية الدولية لسنة 2013 أن الحكومة البريطانية قامت بتحويل القرية الأولمبية الموروثة عن ألعاب لندن 2012 إلى أكثر من (2800) شقة سكنية موزعة ضمن (11) إقامة. كما تم تشييد خمسة (5) أحياء جديدة². وجاء في ذات التقرير أيضا أنه بمناسبة الألعاب الأولمبية ب: (أثينا) لسنة 2004 توسع نظام النقل الحضري أكثر؛ بحيث أصبح بإمكانه ضمان تنقل (1000.000) مسافر في اليوم. وهو ما يمثل نسبة (20 %) من إجمالي سكان مدينة (أثينا). كما سمحت هذه الفعاليات بتشييد (90) كم من الطرق الجديدة وتوسعة أكثر من (120) كم إضافية من الطرق القديمة³.

ج. انتعاش السياحة:

تمتاز الفعاليات الرياضية الضخمة بجاذبيتها لعدد كبير من الزوار، ففي الألعاب الأولمبية الأخيرة ب (ري ودي جانيرو) حجز ما يقارب (500) ألف سائح

¹ - آندروز زيمباليست، مرجع سبق ذكره، ص 11.

² - Comité International Olympique, Feuille d'information: Héritage des jeux, Juin 2013, p 03. [On line], visité le 10/05/2017 à 20 :00. Disponible sur le lien:

https://stillmed.olympic.org/Documents/Reference_documents/Factsheets/Legac

³ - IBID, p 5.

بطاقات حضور الحدث الأولي¹. وفي بطولة كأس العالم لكرة القدم لسنة 2010 بجنوب إفريقيا، جاء في تقرير قدمته شركة (غرانت ثورنتون) الاستشارية، بأن بطولة كأس العالم التي ستستمر لمدة شهر قد تجذب ما يقارب (490) ألف سائح أجنبي للبلاد². كما توقعت اللجنة الأولمبية أنه بفعل الألعاب الأولمبية لسنة 2012، ستستقبل المملكة المتحدة حوالي (4) مليون زائر إلى غاية 2015.

ويُتوقع اقتصاديا أن ذلك العدد من الزوار سيدير موارد إضافية لاقتصادات البلدان المضيضة، بفعل الانفاق على مختلف الخدمات، كما تُعد استضافة تلك الأحداث فرصة للبلدان المضيفة لتصبح مقصدا سياحا عالميا، أو يمكن حتى التعويل عليها لتصبح مناطق جذب استثمارات مستقبلا. وفي هذا الشأن توقعت اللجنة الأولمبية أن يبلغ إجمالي إنفاق الزوار الأجانب لمدينة لندن ما قيمته (2.7) مليار جنيه استرليني على مدار ثلاث سنوات التالية للألعاب الأولمبية³.

د. إيجاد فرص عمل:

جاء في التقرير نفسه لشركة (غرانت ثورنتون) الاستشارية المذكور أعلاه، أن بطولة كأس العالم لكرة القدم في جنوب إفريقيا 2010 ستوفر (400) ألف وظيفة أو تحافظ على استمرارها. كما أن الحكومة البرازيلية ما فتأت تفتخر بأن تلك المنشآت التي تم تشييدها ساهمت في إيجاد أكثر من (مليون) فرصة عمل⁴.

¹ - الموفد الإعلامي، " القرية الأولمبية هي الأكبر في تاريخ الدورات..الماركانا"، حميرين نيوز، وكالة إخبارية مستقلة، [على الخط]، تم زيارته يوم 2016/08/06 على الساعة 23:20، متاح على الرابط: <http://hamrinnews.net/sport-news/129149.html>

² - جيريمي كليفت، مرجع سبق ذكره، ص 7.

³ - Comité International Olympique, Op - Cit, p 5.

⁴ - "البرازيل: خسارة كبيرة ومكاسب متواضعة"، صانعو الحدث"، [على الخط]، تم زيارته يوم 2014/11/24 على الساعة 08:30، متاح على الرابط: saneoualhadath.me

كما جاء في التقرير الاقتصادي لمجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي أن البطولة السنوية للعبة الغولف توفر سنويا (293) وظيفة، كما انتعش قطاع الإنشاءات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والصيانة والنقل والتخزين والاتصالات¹.

ه. عوائد أخرى:

هناك العديد من المصادر الأخرى لوليد عائدات للبلدان المستضيفة للتظاهرات الرياضية الكبرى مثل: بيع حقوق البث، بيع التذاكر، نشاطات الرعاية والإعلانات التجارية². وتشير الإحصائيات إلى أن حقوق النقل التلفزيوني للألعاب الأولمبية تضاعفت بـ أربع (4) مرات خلال عشرين عاما بين 1992 في مدينة برشلونة و2012 في لندن، لتصل إلى (2.56) مليار دولار. كما وقعت اللجنة الأولمبية الدولية عقوداً تلفزيونية ورعاية بما تزيد قيمته عن (10) مليارات دولار في سنة 2012³.

و. مكاسب لجهات أخرى:

تسعى العديد من الشركات لاغتنام فرص تنظيم الأحداث الرياضية لإنعاش مبيعاتها من منتجات تعكس الحدث الرياضي مثل: الأحذية الرياضية والقمصان والكراوات، وهو ما فعلته تايلاند التي استغلت فرصة بطولة كأس العالم لكرة القدم لتحقيق مكاسب تجارية معتبرة، وفي هذا يقول الأمين العام لرابطة صناع الملابس التايلندية (والون ويتانكورن): "إننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن كأس العالم ستضخ دماء جديدة في صادراتنا، خاصة الملابس والملبوسات

¹ - سلطان الظاهري، "الأثار الإيجابية لاستضافة الاحداث الرياضية"، التقرير الاقتصادي،

ع 18، مجلس أبو ظبي للتطوير الاقتصادي، 2014، ص 17.

² - أحمد فلاح، معزیز عبد الكريم، مرجع سبق ذكره، ص 49.

³ - نجيب الخنيزي، "الرياضة بين السياسة والاقتصاد"، التجديد العربي، [على الخطأ]، تم

زيارته يوم 2017/05/09 على الساعة 22:00، متاح على الرابط:

<http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-22-29/62728>

الرياضية، ونتوقع أن يساعد هوس كرة القدم، في زيادة شحنات الملابس من تايلان عام 2010، وأن نشهد نمواً في حدود (10% - 15%)¹.

وشركة (أديداس) باعت أكثر من (10) مليون كرة في بطولة كأس العالم بألمانيا سنة 2006، وحوالي (3) مليون قميص رياضي².

2. الآثار الاقتصادية السلبية لاستضافة الأحداث الرياضية:

يشكك الاقتصاديون كثيراً في الجدوى الاقتصادية لاستضافة التظاهرات الرياضية الضخمة وحججهم في ذلك هي:

أ. ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات:

مع رغبة الدول المنظمة للفعاليات الرياضية في أن تكون على مستوى الحدث الرياضي بكل أبعاده، تعمل على الانفاق بسخاء كبير، ففي الألعاب الأولمبية الشتوية بمدينة (سوتشي) الروسية، قامت الحكومة طرقاً وخط للسكك الحديدية بطول (48) كلم، وبتكلفة بلغت (8) ملايين دولار، وقد بلغت التكلفة الإجمالية لتلك الألعاب حوالي (50) مليار دولار³. ويتساءل المشككون هنا عن معدل استغلاله الأقصى حتى يصبح قادراً على إدرار عوائد مجزية.

وتشير التقارير كذلك إلى أن تكاليف الألعاب الأولمبية الصيفية بلندن سنة 2012 بلغت حوالي (11.4) مليار دولار، فيما بلغ بيع حقوق البث حوالي 13 مليون دولار، و عائدات بيع التذاكر لم تتعدى سقف (988) مليون دولار، والرعاية (1.45) مليار دولار. كما يمكن الإشارة إلى أن تكاليف الألعاب

¹ - جيريمي كليفت، مرجع سبق ذكره، ص 6.

² - مجدي الجزولي، "حول الاقتصاد السياسي لكرة القدم" الحوار المتعدد، ع 1607، [على الخط]، تمت زيارته يوم 2014/11/23 على الساعة 10:16، متاح على الرابط:

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69619>

³ - سايمون كوبر، "مع ضخامة التكاليف..استضافة الاحداث الرياضية تخلف السخط

وتبدد المال"، [الاقتصادية، ع 7422، الأربعاء فيفري 2014، [على الخط]، تمت زيارته يوم

2016/08/04 على الساعة 18:45، متاح على الرابط:

https://www.aleqt.com/2014/02/05/article_822894.html

الأولمبية الشتوية لسنة 2010 التي أقيمت بمدينة فانكوفر الكندية بلغت (7.56) مليار دولار، مقابل عائدات شحيحة لم تتعدى (1.58) مليار دولار¹.

ب. ضعف معدل استغلال المنشآت الرياضية مستقبلا:

تعاني الكثير من الفضاءات الرياضية التي تم تشييدها بمناسبة تنظيم الأحداث الرياضية الضخمة من عدم استغلالها إطلاقا أو ضعف معدل استغلالها مستقبلا مقارنة بحجم طاقتها الكبير، فضلا عن تكاليف صيانتها، واحتلالها لمساحات شاسعة من الأراضي النادرة، كان من الممكن جدا الانتفاع منها أكثر في مشروعات أخرى ذات جدوى أكبر، وفي هذا الشأن علقت (إيفلينا كريستلين) بصفتها نائب رئيس اللجنة المنظمة للألعاب الأولمبية بمدينة تورينو الإيطالية لسنة 2006 بقولها: "...من الواضح أن منحدر الزلاجات لن يستخدم في أي شيء آخر، إنه يمثل عبئا صرفا"، علما أن هذا المنحدر كلف لوحده (107) مليون دولار².

ج. تكاليف الأمن:

دفعت أحداث 11 سبتمبر 2001، وتزايد هواجس الاعتداءات الإرهابية، إلى حرص البلدان المستضيفة للأحداث الرياضية الضخمة على تعزيز الأمن بصورة استثنائية لحماية الوفود الهائلة من السياسيين والمشاركين والزوار، وهو ما يُعد عبئا آخر يضاف إلى التكاليف الإجمالية لاحتضان الحدث الرياضي. فمثلا تنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية بمدينة (ريودي جانيرو) البرازيلية لسنة 2016 تطلب تسخير (84) ألف ما بين عساكر وشرطة لتأمين

¹ - روبرت جي سامويلسون، "تكاليف استضافة الأولمبياد تهدد البرازيل بأزمة جديدة"، ركن رأي، جريدة الوطن، يومية سياسية مستقلة، أبو ظبي، ع 1689، الأحد 22 ماي 2016، ص 12، [على الخط]، 2016/08/04 على الساعة 15:18، متاح على الرابط:

<http://alwatannewspaper.ae/wp-content/uploads/2016/05/22-05-2016.pdf>
04/08/2016

² - أندرو زيمبالست، مرجع سبق ذكره، ص 10.

هذا الحدث، وقد تعاونت في مع (45) بلدا في هذا الشأن¹. وفي الألعاب الأولمبية الصيفية سنة 2004 بأثينا فقد سخرت (40) ألف رجل أمن، والصين سخرت ما يقترب من (80) ألف رجل أمن لتأمين ذات الحدث في صائفة 2008².

ثالثاً. الرياضة والخلفيات السياسية:

تستغل الرياضة لتحقيق أغراض سياسية مختلفة نذكر منها:

1. تدعيم الحركات التحررية ضد الاستعمار:

لعل خير أنموذج على ذلك هو قيام جبهة التحرير الوطني بتأسيس فريق لكرة القدم في أفريل 1956، وهذا لكي يحمل اسمها ويكون سفير سلام لها في الفعاليات الرياضية الدولية. وقد مثل هذا الفريق الجزائر أحسن تمثيل، فمن بين (62) مقابلة فاز بـ: (47) مقابلة، وتعادل في (11) منها، بينما لم يخسر سوى 04 مقابلات فقط³. ونعتقد يقينا بأن التشبع بالروح الوطنية العالية، وقيمة الرسالة الحضارية المكلف بتبليغها، كانت حافزا قويا لتحقيق تلك النتائج المبهرة.

ونذكر كذلك المباراة التاريخية في كرة القدم التي جمعت المنتخب الوطني الجزائري ونظيره الفلسطيني، وذلك يوم الاربعاء 16 فيفري 2016، الذي شهد حضورا مكثفا للمشجعين، إذ بلغ زهاء (90) ألف متفرج، كما صنع الجمهور الحدث بخروجه عن المألوف، وذلك بتشجيع الفريق الخصم على حساب فريقه الوطني، وعمت الفرحة المدرجات عندما سجل الفريق الخصم

¹ - وديع عبد النور، "ري ودي جانيرو تدعو العالم إلى الفرح"، جريدة الحياة، تم نشره يوم 2016/08/04، [على الخطأ]، تمت زيارته يوم الثلاثاء 09 أوت 2016 على الساعة 15: 15،

متوفر على الرابط: <http://www.alhayat.com/Edition/Print/16765842>

² - أندروز زيمبالست، مرجع سبق ذكره ص 8.

³ - وزارة المجاهدين، "تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني"، [على الخطأ]، تم زيارته يوم 2016/08/05 على الساعة 15:45، متاح على الرابط:

<http://www.m-moudjahidine.dz/equipe58.html>

هدفه الوحيد من طرف اللاعب (أحمد أبو ناهية) في الدقيقة (62)، معبرا بذلك عن تضامنه العميق مع القضية الفلسطينية ودعمه اللامحدود لها¹.

2. الفوز بالاستحقاقات الانتخابية:

لقد أظهرت دراسة نشرتها الأكاديمية المتقدمة في العلوم للولايات المتحدة الأمريكية تأثير نتائج المقابلات الرياضية على الاستحقاقات الانتخابية، حيث أن فوز منتخب بلد أو ناحية ما في تظاهرة رياضية قبل (10) أيام فقط من الانتخابات، يزيد من نسبة الإقبال على التصويت بـ: (1.61 %)⁰، وهذه النسبة مرشحة للارتفاع أكثر كلما ارتفع مشجعي الفريق أكثر². أي وكأن العلاقة طردية، بحيث نكون بصدد الحديث عن متغيرين مستقلين (الفوز، ارتفاع عدد المشجعين) يؤثران في متغير تابع واحد (الإقبال على التصويت). كذلك خلال فترة الثمانينات تهكم المترشح الديمقراطي (والتر فريدريك موندال) على غريمه الجمهوري (رونالد ويلسون ريغن)، بما يفيد بأنه رجل طاعن في السن ولا يقوى على إدارة شؤون البلاد، فكان رسالة رد هذا الأخير رياضية بحتة؛ إذا أظهر له الإعلام صورة وهو يمارس الرياضة، مرسلا بذلك إشارة سياسية قوية لمؤديه ومعارضيه بأنه مؤهل لقيادة البلاد³، وقد فاز

¹ - "الإعلام العربي ينبهر بالجماهير الجزائرية (فيديو وصورة)"، الخبر أون لاين، تم نشره يوم 18 فيفري 2016، تمت زيارته يوم 20/02/2016 على الساعة 16:30، متاح على الرابط:

<http://www.elkhabar.com/press/article/100720/>

² - هنادي شراب، "عندما تستغل السياسة الرياضة"، ركن مدرسة الحياة، الحياة، نشر يوم الخميس 23 جويلية 2015، [على الخط]، تم زيارته يوم 10/08/2016 على الساعة 10:01،

متاح على الرابط: <http://www.alhayat.com/Articles/10157135/>

³ - حولة العشي، "في إقحام الرياضة في السياسة: جماهير كرة القدم ورقة رابحة في الانتخابات"، تم نشره بتاريخ 18 سبتمبر 2014، جمعية نواة لدعم المواطنة، تونس، [على الخط]، تم زيارته يوم 10/08/2016 على الساعة 23:30، متوفر على الرابط:

<https://nawaat.org/portail/2014/09/18/>

بالانتخابات وأصبح الرئيس رقم (40) للولايات المتحدة الأمريكية وهذا لعهدتين متتاليتين (1981 - 1989)¹.

ومثال آخر مع صاحب الأعمال والإعلام (سيلفيو برلسكوني) الذي اشترى النادي العريق لكرة القدم (أي سي ميلانو)، واتخذ من النجاحات الرياضية التي حققها النادي مطية لتحقيق طموحات سياسية، فقد أسس حزبه السياسي (فورزا إيطاليا)، وهو ما أوصله إلى منصب رئيس وزراء إيطاليا. والشئ نفسه حدث مع الرئيس الأرجنتيني السابق (كارلوس منعم) الذي استفاد كثيرا من دعم لاعب كرة القدم الدولي الشهير (دييغو أرماندو مارادونا)².

3. اكتساب الشرعية للنظام السياسي:

تستخدم الكثير من الأنظمة السياسية المناسبات الرياضية كوسيلة لاكتساب الشرعية، ويتعزز ذلك أكثر إذا ما تحقق الفوز، فيتحول بذلك الانتصار الرياضي إلى انتصار سياسي³.

و يذكرنا التاريخ، في هذا الإطار، بكثير من النماذج، فقد استغل (بينيتو أندريا موسولوني) استضافة إيطاليا لبطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 1934 ليروج لنظامه الفاشي⁴. واستغل (أدولف ألويس هتلر) الرياضة للترويج لمشروعه السياسي، وذلك بتنظيم الألعاب الأولمبية الصيفية سنة 1936، وقد

¹ - Whitehouse, "Ronald Reagan", [On line], visited at 08//09/08/2016, at 19:20, available at the following link: <https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/ronaldreagan>

² - حميد طولست، "الرياضة والسياسة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، [على الخط]، تم زيارته يوم 2016/08/11 على 16:50، متاح على الرابط: <http://www.ssrcaw.org/ar/print.art.asp?aid=177582&ac=2>

³ - محمد أحمد علي مفتي، "الدور السياسي للألعاب الرياضية"، مجلة جامعة الملك سعود، م 5، العلوم الإدارية (2)، 1993، ص 432.

⁴ - "موسوليني استغل مونديال 34 وهتلر استثمر في اولمبياد 38"، جريدة الشروق، ركن رياضة، ع 5178، الخميس 04 أوت 2016، ص 15.

نجح في تغيير الانطباع العام عن نظامه، خاصة بعدما لمس المشاركون حسن تحضير وتنظيم هذا الحدث الرياضي¹.

4. الاندماج في نادي المجتمع الدولي:

اعتبر الكثيرون المشاركة الأولى لجنوب إفريقيا في بطولة كأس العالم لكرة القدم سنة 1998 بفرنسا، إشارة صريحة إلى المجتمع الدولي بقطيعة البلاد بقيادة زعيمها آنذاك (نيلسون مانديلا) مع نظام التمييز العنصري الذي عزل البلاد عن العالم لسنين طويلة². وللتذكير فإن الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA) هو الذي أوقف عضوية جنوب إفريقيا سنة 1961 في إطار جهودها لمكافحة العنصرية، وقبل عضويتها من جديد سنة 1991 بعد إطلاق سراح الزعيم (نيلسون مانديلا)³.

رابعاً. الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للرياضة:

هناك الكثير من الأبعاد الاجتماعية والإنسانية للرياضة التي لا تستطيع أن تقدرها موازنات الاقتصاديين أو تحتويها برامج السياسيين ومنها نذكر:

1. تسخير الرياضة من أجل السلام والتنمية:

سطرت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (UNESCO) عدة برامج رياضية بغية تحقيق السلام والتنمية الاجتماعية ومحاربة العنف وتعاطي المخدرات، مثل برنامج الرياضة من أجل السلام في بلدان أمريكا الوسطى، ونضيره في بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وبرنامج آخر يُعنى بإنشاء مدرسة لكرة القدم لتدريب وتثقيف الأطفال في السنغال وهو

¹ - محمد أحمد علي مفتي، مرجع سبق ذكره، ص 433.

² - "ملكة كأس العالم..تظاهرة اقتصادية وسياحية بغطاء رياضي"، *الجريدة*، الصفحة الأخيرة، نشر يوم الخميس 24 جوان 2006، [على الخطأ]، تمت زيارته يوم 2016/08/11 على الساعة 19:50، متوفر على الرابط:

<http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=16149>

³ - الاتحاد الدولي لكرة القدم، "فيما في مواجهة التمييز العنصري"، نشر بتاريخ 02 مارس

2011، [على الخطأ]، تمت زيارته يوم: 2016/08/11، متوفر على الرابط:

<http://ar.fifa.com/sustainability/news/y=2011/m=3/news=fifa>

يعرف بـ (DIAMBARS). وبرنامج آخر توعوي حول مرض نقص المناعة في الموزمبيق¹.

وما يلاحظ على هاته البرامج كلها تستعمل الرياضة كوسيلة، وتستهدف فئة الشباب، وهذا لكون الشباب هم الأكثر عرضة لتلك الآفات، كما أنهم يشكلون الشريحة العريضة في مجتمعاتهم، وبالتالي فهم المخزون الاستراتيجي لبلدانهم، كما أنهم الأكثر ولها بالرياضة وكرة القدم خاصة.

2. القضايا الإنسانية الحرجة:

تستخدم مختلف المنظمات التابعة للأمم المتحدة الرياضيين المشهورين كسفراء لنوايا الحسنة، لما لهؤلاء من شهرة يستطيعون من خلالها تعبئة الجهود لكسب مزيد التعاون والتأييد تجاه قضايا إنسانية حرجة في مختلف بقاع العالم. ومثال ذلك تعيين اللاعب الإيطالي (روبيرتو باجيو) المشهور في مجال كرة القدم، سفيراً للنوايا الحسنة في أكتوبر 2002 لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وهذا في إطار برنامج سطرته المنظمة لتحقيق الأمن الغذائي للفئات الأكثر حرماناً في العالم. وعُيّن في 16 أكتوبر كذلك بطلة الألعاب الأولمبية لعدة سنوات (بياتريس فاومينا) كسفيرة للنوايا الحسنة لمحاربة الجوع².

3. تنمية روح العمل التطوعي في المجتمع:

تساهم الأحداث الرياضية في تعبئة الأفراد وتنمية روح العمل التطوعي لديهم، خاصة لدى أبناء المدينة المضيفة، نتيجة لشعورهم بالفخر والاعتزاز³. فقد جاء في تقرير اللجنة الأولمبية الدولية لسنة 2016، أن ألعاب لندن لسنة 2012 استطاعت تعبئة جهود (70.000) ألف متطوع خلا فترة الألعاب، منهم

¹ - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "تسخير الرياضة من أجل السلام"،

على الخطأ، تمت زيارته يوم 2016/08/04 على الساعة: 15:30، متوفر على الرابط:

<http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/physical-education-and-sport/sport-for-peace-and-development/>

² - روزاريتا باجانو، سفراء النوايا الحسنة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2008 روما، ص 7 - 10.

³ - أندروز زيمبالست، مرجع سبق ذكره، ص 9.

(40 ٪) يشاركون لأول مرة، وأكثر من (28.000) قاموا بدور موجهين محليين. وفي ألعاب بيكين لسنة 2008، ترشح أكثر من (1.125.799) شخص للقيام بأعمال تطوعية. (100.000) من هؤلاء ساهموا في تقديم خدمات مباشرة للألعاب الأولمبية، كما ساهم (400.000) من المتطوعين في تقديم معلومات مختلفة فضلا عن خدمات الترجمة¹.

4. تحقيق السعادة:

يُشير بحث قام به مجموعة من الأكاديميين في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا إلى الوصول إلى دليل يفيد بتأثير الألعاب الأولمبية في المدن المضيفة على سعادة الأفراد. وهذا التأثير لا يظهر في الميزانيات العمومية كما قال (ستيفان زيمانسكي) أحد المشاركين في تلك الدراسة².

خاتمة:

لقد توصل هذا البحث إلى جملة من النتائج نذكرها في النقاط التالية:

- تؤدي استضافة البلدان للأحداث الرياضية الكبرى إلى تحقيق بعض المنافع الاقتصادية مثل: تحرير التجارة الخارجية والاندماج في الاقتصاد الدولي، انتعاش السياحة وجذب الاستثمارات، توفير مناصب شغل آنية وقارة، توسيع البنى التحتية، وعوائد أخرى مرتبطة بالحدث الرياضي ذاته مثل: بيع التذاكر، وحقوق البث، والإعلانات والرعاية.

- يترتب عن استضافة الفعاليات الرياضية تكاليف كبيرة جدا مثل: تكاليف إنشاء البنى التحتية، وضعف معدل استغلالها مقارنة بطاقتها الهائلة، والتي لا تستطيع العائدات المذكورة أعلاه تغطيتها في الأجل القصير.
- تستغل الرياضة لتحقيق أغراض سياسية مثل: دعم القضايا العادلة، والترويج للنظم السياسية لإكسابها الشرعية، وزيادة الشعبية في الاستحقاقات الانتخابية.

¹ - Comité International Olympique, Op - Cit, p 4.

² - "الاولمبياد يجلب حالة من الرفاهية والسعادة للمدن المضيفة"، الاقتصادية، ع 8331، الصادرة بتاريخ 02 أوت 2016، [على الخط]، تم زيارته يوم 2016/08/09 على الساعة 17:10، متاح على الرابط: http://www.aleqt.com/2016/08/02/article_1074787.html

- يمكن الاستفادة من الرياضة لتحقيق أهداف اجتماعية حضارية راقية، هي أكبر من أن تقدرها حسابات الاقتصاديين أو تحتويها برامج السياسيين فقط، إنها أبعاد تتعلق بالإنسانية والسلام والأمل وسعادة الشعوب. فيما يتعلق بالتوصيات، نقول بأن تفاعل الأفراد مع الرياضة والمنافسات المتعلقة بها، لا يجب أن تنحصر في الهتاف والفرح وربما حتى البكاء، وإنما يجب أن نستلهم من الفكر الرياضي لتشكيل فكر تسييري وسياسي. وذلك أن كثير من الرياضات هي رياضات جماعية، والجماعة تحتاج إلى تعاون وتنسيق، وتحقيق أداء مُرضٍ لا يكون إلا بتوافر تلك الصفات، والشيء نفسه بالنسبة لفريق العمل في المؤسسات بأشكالها المختلفة؛ فهي تحتاج إلى نفس تلك العمليات الاجتماعية لتحقيق أهدافها.

و الجمهور يفرح لنصر فريقه ويحزن لخسارته، ولكنه لا يقبل الأداء لفريقه ولا السلوك اللاأخلاقي. والشيء نفسه مع رجل السياسة ومنتخبه، فهم يدعمون ويصوتون على برنامجهم، لكنهم لا يقبلون أدائه الضعيف فيما بعد.

المراجع-

أولاً - باللغة العربية

1. القرآن الكريم، رواية ورش.
2. أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تحقيق: حامد أحمد الطاهر، تفسير القرآن الكريم، المجلد 4، دار الفجر للتراث، القاهرة، 2002.
3. إحسان محمد الحسن، علم الاجتماع الرياضي، دار وائل، عمان، 2005.
4. أديب خضور، الإعلام الرياضي، المكتبة الإعلامية، دمشق، 1994.
5. أمين أنو الخولي، الرياضة والمجتمع، عالم المعرفة، الكويت، 1996.
6. أندرو روز، مارك شبيغل، "الأثر التجاري للالعاب الأولمبية"، التمويل والتنمية، م 47، ع1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010.
7. أندروز زيمباليس، "هل القيمة تستحق العناء؟"، التمويل والتنمية، م 47، ع1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010.
8. جيرمي كليفت، "جائزة أم جزاء"، التمويل والتنمية، م 47، ع1، صندوق النقد الدولي، مارس 2010.

9. دومينيك سالفادور، يوجين ديليو، (ترجمة: فؤاد صالح)، **مبادئ الاقتصاد**، أكاديميا، بيروت، 2001.
 10. روزاريتا باجانو، **سفراء النوايا الحسنة في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة**، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، 2008.
 11. سلطان الظاهري، "الأثار الإيجابية لاستضافة الأحداث الرياضية"، **التقرير الاقتصادي**، ع 18، مجلس أبو ظبي للتقرير الاقتصادي، 2014.
 12. محمد أحمد علي مفتي، "الدور السياسي للألعاب الرياضية"، **مجلة جامعة الملك سعود**، م 5، العلوم الإدارية (2)، 1993.
 13. فلاح أحمد، معزیز عبد الكريم، "اقتصاديات الرياضة: تحديد أوجه الارتباط بين الاقتصاد والرياضة"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية: (ج) العلوم الاجتماعية**، ع 10، جامعة حسيبة بن بوعلي. شلف، جوان 2013.
 14. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، (تحقيق: أنس محمد الشامي، زكريا جابر أحمد)، **القاموس المحيط**، دار الحديث، القاهرة، 2008.
 15. مصطفى السايح محمد، **الرياضة والتربية الاجتماعية**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2007.
 16. موسى عباس، **الاحتراف في كرة القدم**، دار الشروق للنشر والتوزيع، دبي، 2005.
- المواقع الالكترونية:**

1. حميد طولست، "الرياضة والسياسة، مركز الدراسات والأبحاث العلمانية في العالم العربي، متوفر على الخط:
<http://www.ssraw.org/ar/print.art.asp?aid=177582&ac=2>
2. حولة العشي، "في إقحام الرياضة في السياسة: جماهير كرة القدم ورقة رابحة في الانتخابات"، **جمعية نواة لدعم المواطنة**، تونس، متوفر على الرابط:
<https://nawaat.org/portail/2014/09/18/>
3. روبرت جي صامويلسون، "تكاليف استضافة الأولمبياد تهدد البرازيل بأزمة جديدة"، **حريدة الوطن**، أبو ظبي، ع 1689، الأحد 22 ماي 2016، متاح على الرابط:
<http://alwatannewspaper.ae/wp-content/uploads/2016/05/22-05-2016.pdf>
4. سايمون كوبر، "مع ضخامة التكاليف.. استضافة الأحداث الرياضية تخلف السخط وتبديد المال"، **الاقتصادية**، ع 7422، الأربعاء فيفري 2014، متاح على الرابط:
https://www.aleqt.com/2014/02/05/article_822894.html

5. مجدي الجزولي، "حول الاقتصاد السياسي لكرة القدم" الحوار المتمدن، ع 1607، متاح على الرابط:
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=69619>
 6. هنادي شراب، "عندما تُستغل الرياضة"، ركن مدرسة الحياة، الحياة، نشره يوم الخميس 23 جويلية 2015، متاح على الرابط:
<http://www.alhayat.com/Articles/10157135/>
 7. وديع عبد النور، "ري ودي جانيرو تدعو العالم إلى الفرح"، حريدة الحياة، تم نشره يوم 2016/08/04، متوفر على الرابط:
<http://www.alhayat.com/Edition/Print/16765842>
 8. نجيب الخنيزي، "الرياضة بين السياسة والاقتصاد"، التجديد العربي. متاح على الرابط: <http://www.arabrenewal.info/2010-06-11-14-29/62728>
- 22-
- روابط الكترونية أخرى:
1. "الإعلام العربي ينبهر بالجماهير الجزائرية (فيديو وصورة)"، الخبر أون لاين، تم نشره يوم 18 فيفري 2016، متاح على الخط:
<http://www.elkhabar.com/press/article/100720/>
 2. "الأولمبياد يجلب حالة من الرفاهية والسعادة للمدن المضيفة"، الاقتصادية، ع 8331، الصادر بتاريخ 02 أوت 2016، متوفر على الرابط:
<http://hamrinnews.net/sport-news/129149.html>
 3. "البرازيل: خسارة كبيرة ومكاسب متواضعة"، صانعو الحدث، موقع متخصص في عالم الاقتصاد والمال والأعمال، متاح على الرابط: saneoualhadath.me
 4. الاتحاد الدولي لكرة القدم، "فيفا في مواجهة التمييز العنصري"، نشر بتاريخ 02 مارس 2011، متوفر على الرابط:
<http://ar.fifa.com/sustainability/news/y=2011/m=3/news=fifa>
 5. مملكة كاس العالم.. تظاهرة اقتصادية وسياحية بغطاء رياضي"، الجريدة، الصفحة الأخيرة، نشر يوم الخميس 24 جوان 2006، متوفر على الرابط:
<http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=16149>
- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، "تسخير الرياضة من أجل السلام"، متوفر على الرابط:
<http://www.unesco.org/new/ar/social-and-human-sciences/themes/physical-education-and-sport/sport-for-peace-and-development/>

6. "موسوليني استغل مونديل 34 وهتلر استثمر في اولمبياد 38"، جريدة الشروق، ركن رياضة، ع 5178، الخميس 04 أوت 2016.

7. الموفد الإعلامي، "القرية الأولمبية هي الأكبر في تاريخ الدورات.. الماركانا"، حميرين نيوز، وكالة إخبارية مستقلة، متوفر على الرابط:

<http://hamrinnews.net/sport-news/129149.html>

8. وزارة المجاهدين، "تأسيس فريق جبهة التحرير الوطني"، متاح على الرابط:

<http://www.m-moudjahidine.dz/equipe58.html>

ثانياً . باللغة الأجنبية:

1. CAMBRIDGE: **Advanced Learner's Dictionary**, 3rd Edition, Cambridge University Press, Cambridge, UK, 2008.
2. Comité International Olympique, **Feuille d'information: Héritage des jeux**, Juin 2013.
3. LAROSSE: **Dictionnaire Encyclopédique illustré**, Paris, 1993.
4. Whitehouse, "**Ronald Reagan**", available at the following link:
<https://www.whitehouse.gov/1600/presidents/ronaldreagan>



مساهمة شركاء الجزائر في قطاع المحروقات بين أشكال عقود الاستثمار والعوامل المؤثرة في التفاوض

طرادخوجة هشام¹، عقبة بالخضر²

1 عضو مخبر البحوث والدراسات الاقتصادية

2 جامعة محمد الشريف مساعديه - سوق أهراس-

eco.hichem@gmail.com

ملخص

لعبت الشركات الأجنبية دوراً رئيسياً في تطوير قطاع النفط والغاز في الجزائر التي تُعدّ رابع أكبر منتج للنفط الخام في إفريقيا وعاشر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم، وسادس منتج له (سنة 2008)، حيث تعرض مصادر المحروقات الجزائرية فرصاً هامة للاستثمار من قبل العديد من الشركات الأجنبية، ومن خلال التشريع المتعلق بالمحروقات يمكن الوصول إلى استغلال وتطوير استغلال آبار النفط مع تحصيل الأرباح لجميع الأطراف، حيث تهدف هذه الدراسة إلى توضيح حجم وطبيعة المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري، كما توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن طبيعة المشروع محل التعاقد له تأثير معتبر على طبيعة العقد المبرم، كما أن عملية المشاركة لا تقتصر على البحث والاستغلال بل تتعدى ذلك إلى مجموعة من العمليات الأخرى.

الكلمات المفتاحية-

المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات، عقود الاستثمار، التفاوض على العقود.

Contribution Of Algeria's Partners In The Hydrocarbons Sector Through The Forms Of Investment Contracts And The Factors Influencing The Negotiation

Abstract -

Algeria Has The Tenth-Largest Reserves Of Natural Gas In The World And Is The Sixth-Largest Gas Producer (2008). Foreign Companies Have Played A Major Role In Developing Algeria's Oil And Gas Sector. Algerian Hydrocarbon Resources Offer Important Perspectives For Investments By Many Foreign Companies. The Legislation Of Hydrocarbon Enables Access To Exploitation, Development Of Exploitation Of Oil Wells With Gaining Profits For All Parties, So, This Study Attempts To Clarify The Size Of The Foreign Partnership In The Algerian Hydrocarbon Sector. The Study Also Found A Number Of Results, The Most Important Of Which Is That The Nature Of The Contracting Project Has A Significant Impact On The Nature Of The Contract, And The Process Of Participation Is Not Limited To Research And Exploitation, But To A Range Of Other Processes.

Key Words –

Foreign Participation In The Algerian Hydrocarbon Sector, Investment Contracts, Negotiating Contracts.

مقدمة-

إن التغيرات الاقتصادية العالمية قد ساهمت إلى أبعد الحدود في تغيير قطاع المحروقات الجزائري لاستراتيجياته وسياساته، ومن بين نتائج ذلك انتهاج القطاع لسياسة المشاركة الأجنبية في أنشطة مشاريعه الطاقوية، حيث تم خلال الفترة 2000- 2008 جذب الشركات البترولية الأجنبية للجزائر، من خلال اتخاذ إجراءات تحفيزية تساعد على زيادة عدد الشركات المشاركة خلال الفترة السابقة الذكر.

لعل انتهاج القطاع لهذه السياسة يعود عليه بالمزايا الإيجابية الكافية لموافقة وزارة الطاقة والمناجم الجزائرية والجهات الرسمية بالدولة على ذلك، هذا لأن أغلب موارد البلاد المالية هي في حقيقة الأمر نتاج صادرات قطاع

المحروقات، من منتجات طاقوية وخاصة المحروقات منها، وبالتالي فلا بد من أن الإدارة المشرفة على مشاريع هذا القطاع قد درست هذه الإستراتيجية المنتهجة والآثار المترتبة والسياسات البديلة بالشكل المطلوب.

- **الإشكالية:** تهدف السياسات التي انتهجها القائمين على قطاع المحروقات في الجزائر إلى انفتاح أكبر على العالم الخارجي، بالاعتماد على المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات، وذلك من خلال إبرام عقود تأخذ أشكال مختلفة ومن هنا تبرز إشكالية الدراسة التي يمكن صياغتها كما يلي:

ما مدى مساهمة المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات بالجزائر؟

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية هي:

1- ما هو هدف السلطات الجزائرية من المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات؟

2- في ماذا تتمثل أهم أشكال عقود الاستثمار وما هي العوامل المؤثرة في التفاوض؛

3- ما هي طبيعة عقود المشاركة المبرمة في قطاع المحروقات الجزائري.

- **فرضيات الدراسة:** تقوم هذه الدراسة على ثلاث فرضيات نحاول إثبات مدى صحتها وهي:

1- تهدف السلطات الجزائرية لتحقيق مكاسب مالية واستثمارية من وراء المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات؛

2- تتحدد أشكال عقود الاستثمار بناءً على عامل أو أكثر من العوامل المؤثرة في التفاوض؛

3- تقتصر المشاركة المبرمة في قطاع المحروقات الجزائري على عمليات البحث والاستغلال.

- **أهمية الدراسة:** تتجلى أهمية الدراسة في كون قطاع المحروقات أهم القطاعات الاقتصادية بالجزائر، حيث توفر موارده المالية دعماً مالياً لمختلفة القطاعات الأخرى، وتساهم بدرجة كبيرة في توفير الواردات السلعية بالبلاد، لاسيما ما تم سابقاً من دفع مديونية الجزائر تجاه الدول الأجنبية، في سنوات ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات.

كما يجب لهذا القطاع أن يساير في الوقت الحالي التطورات الاقتصادية الناشئة في دول العالم المتطور، من خلال الاندماج في الأسواق العالمية وإبرام المعاهدات الدولية في مجالات عدة، وذلك ما يستدعي أن تقوم أعمال النفط والغاز من خلال استعمال تكنولوجيا البترول المتطورة في الدول الأجنبية، من خلال جذب أكبر للشركات البترولية الهامة، من أجل أداء أعمال تجارية أحسن، وبتكاليف أقل.

- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة إلى تحديد إجراءات قطاع المحروقات الجزائري في جذب الشركات البترولية الأجنبية، وهل لتلك الإجراءات نتائج إيجابية في زيادة إبرام عقود المشاركة الأجنبية أم لا؟ وبمعنى آخر تهدف الدراسة إلى حصر التعرف على إجراءات عقود الاستثمار في المحروقات بالجزائر والتي تم تحسينها حسب آراء المسؤولين إلى الأفضل، وأن لتلك الإجراءات الجديدة كامل الثقة في زيادة جذب شركات البترول الأجنبية للجزائر، مع تحصيل فوائد وعوائد وحقوق في القطاع أكبر من السابق.

- **منهجية الدراسة:** تستعمل الدراسة المنهج الوصفي لتحديد الإطار النظري للمشاركة الأجنبية من وجهة قطاع المحروقات الجزائري، بالإضافة إلى اعتماد المنهج التحليلي في تحليل نتائج سياسة قطاع المحروقات الجزائري من خلال تعديلات قوانين المحروقات التي شهدتها الفترة الأخيرة.

- **خطة الدراسة:** تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور، يتمثل الأول في (المشاركة الأجنبية والنظريات المفسرة لإقامتها)، إذ يتناول مفهوم المشاركة الأجنبية ومزاياها، والنظريات المفسرة لإقامتها في قطاع المحروقات، كما يمثل المحور الثاني (أشكال عقود الاستثمار المبرمة، والعوامل المؤثرة في التفاوض عليها)، وذلك من خلال جملة من عقود الاستثمار التي يعتمد عليها القطاع في سياساته تجاه الشريك الأجنبية، من أجل ضمان حقوقه وواجباته، كما يبين المحور الثالث (أهم عقود المشاركة المبرمة بقطاع المحروقات الجزائري)، مع كل من المناطق الرئيسية (الأوروبية، الأمريكية، والآسيوية)، بالإضافة إلى تحديد بعض عقود المشاركة المبرمة في الفترة الأخيرة بالتفصيل.

المحور الأول: المشاركة الأجنبية والنظريات المفسرة لإقامتها

أولاً - مفهوم المشاركة الأجنبية ومزاياها:

1- مفهوم المشاركة الأجنبية: ظهر مفهوم المشاركة بصفة رسمية سنة 1987، ما يعني أنه مصطلح حديث، ولقد جاء آنذاك بالصيغة التالية "نظام يجمع المتعاملين الاقتصاديين"، كما ظهر أيضا مصطلح المشاركة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في نهاية الثمانينات، وذلك تعبيرا عن التعاون في مجال العلاقات الدولية.¹

يمكن القول أيضا المشاركة الأجنبية هي عبارة عن عقد أو اتفاق بين مشروعين أو أكثر، قائمة على التعاون فيما بين الشركاء، بحيث يجب أن يكون هذا الاتفاق متعلقا بنشاط إنتاجي أو خدمي أو تجاري، وعلى أساس ثابت ودائم وذات ملكية مشتركة، وتكون مساهمة الشركاء متمثلة في رأس المال وفي المساهمات الفنية المتعلقة بالإنتاج والتسويق، وفي استخدام براءات الاختراع والمعرفة التكنولوجية بصفة عامة، وفي تقاسم المنافع والأرباح حسب نسبة المساهمة المالية والفنية الأولى.

يمكن تحديد المشاركة الأجنبية أيضا من خلال ما يعرف بالاستثمار المشترك، وذلك بما ينطوي على العمليات الإنتاجية والتسويقية ما بين الدول الأجنبية، والتي تمارس (هذه الأخيرة) حقا كافيا في إدارة المشروعات والعمليات الإنتاجية من خلال السيطرة المشتركة نسبيا عليها.

إن التعاريف سابقة الذكر متعلقة بمستوى الاقتصاد الجزئي فقط، وفكرتها أن المشاركة الأجنبية تتكون جراء تعاون الأشخاص ذوي المصالح المشتركة في إنجاز أنشطة اقتصادية مختلفة، من خلال مشروعات معينة ذات طبيعة مالية أو تكنولوجية أو غيرها، بينما إذا كان الأمر متعلقا بمستوى الاقتصاد الكلي عامة، فإنه يمكن تعريف المشاركة الأجنبية على أنها عبارة عن علاقات اقتصادية دولية، تقوم بين الدول وليس الأفراد، ولها صلة وثيقة بالتكامل الاقتصادي كأحد صيغ العلاقات الاقتصادية بين الدول، وفي هذا السياق نجد أن التعاون الاقتصادي الدولي قد أخذ أشكالا مختلفة بين الدول المتقدمة والنامية، حيث كانت هذه الأخيرة سابقا معتمدة على الدول الصناعية في تلبية

متطلباتها، ثم تطور ذلك الشكل فأصبح مشاركة غرضها تفعيل مبادئ تحرير التجارة وإعادة تقسيم العمل الدولي على نحو يتفق مع أعمال المنظمة العالمية للتجارة.

يشير مصطلح "المشاركة الاقتصادية" في الفكر الاقتصادي على أنه "اتفاقية من اتفاقيات التجارة الإقليمية، ذات شكل متطور من أشكال التعاون الدولي متسع المجالات، يتجاوز البعد الاقتصادي لمنطقة التجارة الحرة بمفهومها التقليدي"، وعلى الرغم من بساطة هذا التعريف، إلا أنه لم يحظ باتفاق عام بين الاقتصاديين، بسبب تباين وجهات النظر المؤيدة والمعارضة حوله.² لقد ذهب البعض من الاقتصاديين إلى تعريف المشاركة الاقتصادية على أنها "أسلوب للتعامل الاقتصادي المتبادل بين الأطراف المتعاملة، وتمثل هذه الأخيرة في دول متقدمة وأخرى نامية، وبالتالي فإن المشاركة هي صورة منقحة من التكامل القصري الذي فرضته سابقا الدول المتقدمة على النامية"، وهذا رأي الاقتصاديين المعارضين للمشاركة الاقتصادية.

2- المزايا التي توفرها المشاركة الأجنبية: أما بالنسبة للمزايا التي توفرها المشاركة الأجنبية فيمكننا أن نعرضها كما يلي:

- أ- اكتساب الخبرة حول ظروف الأسواق المحلية والأجنبية، وذلك من خلال التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة؛
- ب- منح فرص أكثر لتوظيف المدخرات المحلية ورؤوس الأموال كذلك، من خلال إقامة المشروعات الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى تشجيع المستثمرين المحليين على احترام القانون وعدم تهريبهم للأموال خارج البلاد، حيث أن المشروعات المشتركة بين الدولة المعنية والمستثمرين الأجانب تؤدي إلى تحقيق أهداف الاقتصاد الوطني، على عكس ما يرمى إليه الاستثمار الأجنبي الكلي في الدولة، والذي يخدم مصالح دول المركز أساسا دون غيرها؛
- ج- تبادل الخبرات والتكنولوجيا بين الشركة الأم وبين الشركات الناشئة في مختلف الفروع بالدول الأجنبية؛

د- التحفيز على المشاركة الوطنية للشريك الأجنبي، وهذا ما يؤدي عند الشريك المحلي إلى تقليل المخاطر، التي قد تنتج عن الشريك الأجنبي جراء

قيامه بعمله، بالإضافة إلى ضمانه لثروته من الاستنزاف؛
و- القدرة على اكتساب الأسواق المحلية، من خلال اكتساب المشروعات
المشتركة للتكنولوجيا الأجنبية في مختلف مراحل العمليات الإنتاجية
والتسويقية؛

ي- الحصول على امتيازات وإجراءات تفضيلية في هذه الدول، لا يمكن أن
تحصل عليها في بلدانها الأصلية؛

ك- الإنتاج بتكاليف منخفضة مقارنة بتكاليف المشروعات المحلية؛
لتحويل مناهج التسيير وإمكانية الحصول على التمويل طويل الأجل
بشروط سهلة.³

ثانيا- النظريات المفسرة لإقامة المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات:

لقد اتجهت بعض النظريات الاقتصادية إلى محاولة تعريف مصطلح
"المشاركة الأجنبية"، وكذا تفسير إقامته في ظل ظروف ومعطيات تحول
الاقتصاد العالمي، ولكن نلفت الانتباه إلى أن هذه التفسيرات قد انطلقت أساسا
من الاستثمار الأجنبي المباشر، وليكون هذا الأخير ذو صلة وثيقة بالمشاركة
الأجنبية فإننا نخلص إلى استقاء بعض النظريات المفسرة الخاصة بالمشاركة
الأجنبية من نظرياته، وذلك كما يلي:

1- **نظرية عدم كمال السوق:** يفترض أصحاب هذه النظرية وجود منافسة
غير كاملة للشركات الوطنية للدول المضيفة، ونقص العرض من المنتج بها،
بالإضافة إلى افتراض عدم قدرة هذه الشركات الوطنية على منافستها بشكل
مطلق للشركات الأجنبية في الإنتاج والتسويق، وبالتالي تملك هذه الأخيرة
العديد من المزايا منها الإمكانيات المالية والمهارات التكنولوجية والإدارية وغيرها،
وهذا ما يفسر السبب الرئيسي لانتقال الشركات الأجنبية إلى ممارسة أنشطتها
الاستثمارية في هذه الدول المضيفة.

2- **نظرية الاحتكار الدولي:** تصادف الشركات متعددة الجنسيات أثناء
عملها العديد من المشاكل، منها ما يتمثل في أن الاستثمار الأجنبي المباشر خارج
حدوده يعمل في ظروف يشوبها الغموض ومخاطر مختلفة، بالإضافة إلى ضعف
الرقابة عليه، وكذا بعده عن مراكز اتخاذ القرار، وطبقا لهذه النظرية فإن

الحل الأمثل يتمثل في امتلاك الشركات متعددة الجنسيات لقدرات كبيرة في التكنولوجيا الحديثة، والتنفيذ الدقيق للقرارات الإدارية وجودة السلع والخدمات المنتجة أيضا، وذلك من أجل مواجهة الصعوبات التي تصادف هذه الشركات.

حسب هذه النظرية فإن هذا سيزيد السيطرة أمام الشركات المتماثلة الأهداف، فيتكون بفعل ذلك احتكار محلي قد يتطور إلى احتكار دولي، بفضل قدرة الشركات متعددة الجنسيات على تدويل رأس المال بطريقة التوسع، وبذلك يمكن القول أن الطبيعة الاحتكارية للمشاريع الأجنبية هي من بين المتغيرات المفسرة لسلوك الشركات متعددة الجنسيات، وأن تفسير انتقال الشركات الأمريكية للاستثمار خارجا هو وجود العوامل التكنولوجية المتطورة، من عمليات البحث والتطوير واليد العاملة المؤهلة، بالإضافة إلى وجود الاحتكار السلي المتمثل في جودة النوعية، وانخفاض الأسعار، والإشهار الجيد لهذه المنتجات.

إن هذه النظرية رغم ما قدمته من تفسيرات للاستثمارات وللمشاركة الأجنبية في الدول المضيفة، إلا أنها أهملت الميزة النسبية للمنتجات محليا أمام الميزة الاحتكارية الدولية، وقد أهملت كذلك الظروف الاقتصادية والسياسية القائمة.⁴

3- نظرية دورة حياة المنتج: لقد ساهم العديد من علماء التسويق في توضيح تعريف دورة حياة المنتج، حيث كان هناك تصوران، حيث تضمن التصور الأول مراحل ثلاث لدورة حياة المنتج، تمثلت في مرحلة المنتج الجديد، ومرحلة المنتج النامي، ثم مرحلة المنتج الناضج، حيث ينتقل حجم مبيعات المنتج للدولة الأم في هذا التصور من الصفر، ويستمر في الارتفاع إلى الذروة، ثم ينخفض مرة أخرى.

أما التصور الثاني فقد كان من طرف الاقتصادي " Raymond Vernon"، حيث أنه اعتمد هو أيضا على دورة حياة المنتج، ولكن ذلك لشرح سلوك الشركات الأمريكية تجاه المنتجات الصناعية، حيث تم تحديد أربع مراحل في هذا التصور وهي احتكار الشركات الأمريكية في تصديرها للمنتجات

الجديدة، ثم بداية ظهور شركات أجنبية تنتج نفس المنتجات الأمريكية، ومن ثم تزايدت منافسة الشركات الأجنبية للشركات الأمريكية في منتجاتها، ثم أخيراً أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية مستوردة لهذه المنتجات بدلاً من إنتاجها.

يمكن تفسير ما سبق بأن الشركات الأمريكية في مرحلتها الأولى تكون في حالة احتكار لأسواق التصدير المحلية ثم الأجنبية، وتعني المرحلة الثانية ظهور شركات أجنبية تنتج نفس المنتجات الأمريكية، فتقل قدرة الشركات الأمريكية على تصدير منتجاتها هذه، وذلك على الأقل إلى البلدان التي تقع فيها الشركات الأجنبية المنافسة، ثم في المرحلة الثالثة يتجسد انخفاض القدرة التسويقية الأمريكية لمنتجاتها إلى أن تصل إلى التماثل في الدول الأجنبية المنافسة، ثم في المرحلة الأخيرة تنجح إحدى الدول الأجنبية في امتلاك الميزة النسبية على منتجاتها المماثلة للمنتجات الأمريكية، وعلى إثر ذلك تظهر شركات أجنبية غير أمريكية تقوم بالتصدير بأقل سعر وأحسن جودة، فتتحول الولايات المتحدة الأمريكية من مُصدِّر لهذه المنتجات إلى مُستورد لها.⁵ إن الواقع النظري لهذه النظرية ومراحلها، قد يتجسد في عدة منتجات مختلفة، ولكن هناك من المنتجات ما لا تنطبق عليه هذه النظرية، ومثال ذلك بعض المنتجات الباهظة كسيارات المسماة باسم "فيراري"، والتي تنفرد بصناعتها شركة واحدة يصعب على الشركات الأجنبية الأخرى تقليد مواصفاتها.

المحور الثاني: أشكال عقود الاستثمار المبرمة، والعوامل المؤثرة في التفاوض

عليها

أولاً - الأشكال المختلفة لعقود الاستثمار المبرمة:

تتنوع العقود التي تبرمها الدولة مع أصحاب رؤوس الأموال من الأجانب، بهدف الاستثمار في إقليمها، وتتعدد صور هذه العقود بحسب حاجة تلك الدول لتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية فيها، ولعل من أهم نماذج هذه العقود وأكثرها شيوعاً عقود البترول، عقود التعاون الصناعي، وكذلك عقود الأشغال العامة الدولية، وفيما يلي تعرض الدراسة هذه النماذج المختلفة لعقود الاستثمار مع تحديد ماهيتها كالتالي:

1- عقود البترول: إن أهمية البترول كمصدر للطاقة لا تخفى على أحد، فهو ذو أهمية أكبر بالنسبة للدول المنتجة له والتي تنتمي غالبا إلى الدول النامية، أو بالنسبة للدول المستهلكة له والتي تنتمي غالبا إلى الدول الصناعية المتقدمة، حيث يعتبر بالنسبة للدول الأولى مصدرا رئيسيا لدخلها القومي، إذ تعتمد هذه الدول على العوائد البترولية لتحقيق تنميتها الاقتصادية، وكذلك الأمر بالنسبة للدول الصناعية الأخرى، والتي يزيد هذا تقدما وتطورا صناعيا.

يتطلب استغلال طاقة البترول الدخول في عقود متعددة بين الدولة صاحبة الثروة الطبيعية أو إحدى هيئاتها أو شركاتها من ناحية، وبين طرف يقوم بالتنقيب والإنتاج والتسويق من ناحية أخرى، والغالب أن يكون هذا الطرف الأخير من الشركات المتخصصة، القادمة من الدول الصناعية المستهلكة للطاقة، والتي تملك من الأموال والخبرة التكنولوجية ما يمكنها من اقتحام هذا الميدان.

لقد شهدت العلاقة بين الدول المنتجة للبترول والشركات الأجنبية العاملة في هذا المجال عدة تطورات متلاحقة، فقد تم التحول من عقود الامتياز التقليدية إلى صور عديدة أخرى أكثر عدلا، كعقود المشاركة وعقود المقاول، وذلك حسب التفصيل الآتي:⁶

1-1 عقود الامتياز: تعتبر عقود الامتياز الصورة التقليدية لعقود البترول، حيث ترجع نشأة هذا النوع إلى أواخر القرن التاسع عشر، وبمقتضاه يتم منح الدولة لشركة أجنبية الحق الكامل في البحث والتنقيب عن المواد البترولية في منطقتها، بالإضافة إلى استغلال الإنتاج البترولي خلال فترة زمنية محددة مسبقا.

يمكن القول أن عقود البترول هذه قد تأثرت بعدة عوامل متضاربة، من أهمها إهمال الدول المنتجة للبترول لأهميته الاقتصادية الحقيقية، بالإضافة إلى أنها تفتقر إلى رؤوس الأموال والخبرة والتكنولوجيا الحديثة، هذا ويغلب على عقود بترولها الطابع السياسي، حيث أن تدخل هذا الأخير في تلك يؤدي إلى عدم مناقشة الدول مانحة الامتياز لشروطه، بالإضافة إلى أن معظم هذه

الدول قد كانت تحت الاحتلال من جانب الدول الاستعمارية الكبرى التي تنتمي إليها تلك الشركات البترولية، وكثيرا ما تتدخل دول هذه الأخيرة لحمايتها، عن طريق الضغط على حكومات الدول المنتجة للبترول، من أجل الحصول على امتياز البترول بشروط موافقة لمصالحها، ومثال ذلك أن الحكومة الإنجليزية استخدمت القوة للتأثير على القرار الإيراني الداعي إلى تأميم بترولها، وكان ذلك كله من أجل إلغاء هذا القرار، وعودة الاستغلال البترولي في إيران مرة أخرى إلى الشركات الأجنبية، التي كونت كونسورسيومات مع شركات أمريكية، إنجليزية، هولندية، وفرنسية خلال سنة 1954.

اتسمت الصورة التقليدية لعقود الامتياز في الفترة ما قبل الحرب العالمية الثانية بعدم التوازن، وذلك لصالح شركات التنقيب والاستغلال، وكان هناك الكثير من الإجحاف بمصالح الدول المتعاقدة بوجه عام، ومثال ذلك عقد امتياز بترول العراق سنة 1931 الذي أعطى الحرية الكاملة للشركة الأجنبية المتعاقدة، ولم يلزمها بالتخلي عن المناطق التي كانت تستثمر بها، كما نلاحظ أيضا أنه تم إبرام عقد امتياز بين شركة "شاه إيران" والمليونير البريطاني المسمى "Knox Darcy William"، من أجل منح هذا الأخير حق القيام بالأعمال البترولية لمدة ستين عاما، وبذلك يمكن القول بأنه في ظل عقود الامتياز الأولى كانت الشركات الأجنبية هي المسيطرة والمستفيدة في جميع مراحل الصناعة، خاصة في منطقة الشرق الأوسط، مقابل عوائد بسيطة تتلقاها الدول المنتجة للبترول.⁷

1- 2- عقود المشاركة والمقاولة: بعد عقود الامتياز ظهرت أنواع أخرى من العقود، منها عقود المشاركة وعقود المقاولة أيضا، وذلك في ظل الاتجاه نحو استحداث أدوات قانونية جديدة للتعامل بين الحكومات المنتجة والشركات المستثمرة في مشاريعها.

لقد ظهرت عقود المشاركة على أساس إنشاء الدول المنتجة للبترول لمؤسسات بترولية عامة، حيث أننا نعرف هذا النوع من العقود على أنه قيام الدولة المنتجة للبترول بالاشتراك بجزء من رأسمال الشركة القائمة بالأعمال الاستثمارية في المجال البترولي، وبذلك تصبح هذه الدولة مساهمة في الشركة

وتمتلك جزء منها، ويتوجب عليها ممارسة أعباء ومسئوليات الإدارة لتوجيه هذه المؤسسة.

أما بالنسبة لعقد المقاولة العادي فهو اتفاق بترولي، يتم من خلاله تنفيذ أحد الأشخاص لعمل معين في المجال البترولي، بأجر محدد ووقت ثابت، وعند اكتمال ذلك تنتهي الصلة بين المقاول وصاحب المشروع، ولكن في أواخر الأربعينيات ظهر مبدأ جديد للمقاولة في عقود البترول، حيث كان صاحب العمل متمثلاً في الدولة أو الشركة الوطنية المشرفة على البترول، والتي كانت تستعين بمقاول أجنبي، من أجل قيامه بعمليات البحث والاستخراج البترولي، مع تحميله للمصاريف والمخاطر المتعلقة بذلك، وبالتالي فإن أجر المقاول في هذه الحالة يكون غير محدد كما هو مبين في عقود المقاولة العادية سابقة الذكر، إذ أن المقاول يتحصل على ربح يغطي نفقاته ونصيبه من الإنتاج حسب الاتفاق المبرم بعقد المقاولة، ويكون ذلك لفترة زمنية ما بين عشرين وثلاثين سنة.

من أمثلة هذا النوع من العقود ذلك العقد المبرم بين "الهيئة المصرية العامة للبترول" وشركة "أموكو للزيت" في مصر، بشأن البحث عن البترول واستغلاله في المنطقة المصرية المسماة "السلوم" سنة 1991، وكانت مدتي البحث والاستغلال ثلاث سنوات وعشرين سنة على التوالي، وأيضاً هناك مثال آخر يتمثل في العقد المبرم بين الحكومة العراقية وشركة "إيراب" الفرنسية سنة 1968، حيث كانت مدة البحث البترولي من خلال ذلك ست سنوات كحد أقصى، مع مدة استغلال بعشرين سنة بدءاً من تاريخ الاستغلال التجاري.

تتميز عقود المقاولة بقصر مدتها مقارنة مع عقود الامتياز، كما أن دور الشركة المستثمرة فيها لا يتعدى دور المقاول، بينما تبقى ملكية الامتياز والزيوت الناتج للدولة وحدها، كما أن تكاليف المقاولة ومخاطر المشروع تتحملها الشركة المستثمرة لوحدها، دون أي مسؤولية على الدولة المنتجة، هذا ويكون للشركة المستثمرة في حال الاكتشاف التجاري الحق في شراء نسبة محددة من الإنتاج بسعر مخفض، والحق أيضاً في تسويق الزيت المملوك للشركة البترولية مقابل عمولة خاصة.⁸

2- عقود التعاون الصناعي: لقد ظهرت عقود التعاون الصناعي في أوائل الستينات من القرن العشرين، جراء التطور التكنولوجي الذي شهده العالم، والحاجة إلى نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة إلى النامية، بالإضافة إلى أن تحقيق نظام دولي جديد يتطلب التعاون بين الدول المتقدمة والنامية في عديد المجالات، ويعرف البعض بذلك التعاون الصناعي على أنه صورة خاصة من التعاون الاقتصادي الدولي، ما بين المشروعات المستقلة المنتمية إلى دول عدة، بهدف المساهمة في إنتاج منتجات معينة، بالاستعانة في ذلك بالظروف التكنولوجية الحديثة، والتخصص المتعاون في الإنتاج والبحث والتطوير، من أجل الوصول إلى الآثار الاقتصادية المرجوة، وتتضمن عقود التعاون الصناعي صوراً عديدة، نوجز أهمها فيما يلي:

2- 1- عقود نقل التكنولوجيا: إن التكنولوجيا كما يعرفها البعض من الاقتصاديين، هي مجموعة المعارف العلمية والخبرات والمهارات المكتسبة في مشروع معين، وقد يحتفظ بها المشروع سرا لزيادة قدراته التنافسية، وذلك لما لها من أثر واسع في تحسين منتجات المشروع أو تقليل نفقاته، كما أن البعض الآخر يعرفها على أنها الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج، أو مجموعة الأسرار الصناعية المطبقة في صناعة ما.

يكون في الغالب نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بعقود تُبرم من أجل هذا الغرض، بين موردي التكنولوجيا وبين مستورديها، حيث يتعهد الطرف الأول بنقل المعلومات الفنية للطرف الثاني، لاستخدامها في أعماله المتعلقة بإنتاج أو تطوير سلعة معينة، أو لتشغيل آلات وأجهزة محددة، أو لتقديم خدمات ما، ويجب أن يكون ذلك مدونا في أصل هذه العقود.

2- 2- عقود المساعدات الفنية: تُعرف الدراسة عقود المساعدات الفنية بأنها الاتفاقات التي يلتزم بمقتضاها موردو التكنولوجيا نقل المعرفة الفنية، من خلال تقديم المساعدات والخدمات الضرورية إلى مستوردي هذه التكنولوجيا، وذلك من أجل أن تكون عقود نقل التكنولوجيا إيجابية بشكل أكبر، حيث تلتزم الشركة الأجنبية بمسئولية البقاء لفترة معينة في مرحلة تشغيل الشركة المحلية، وتوفير العمالة الفنية والخبراء الأجانب لتوجيه طرق عملها بشكل

أحسن.⁹

2- 3- عقود تسليم المنتج في اليد: يُعنى بهذا العقد التزام الطرف الأجنبي المتعاقد مع الدولة بتشغيل المصنع وقيادته فنيا وصناعيا خلال مدة محددة، شريطة استيعاب العمالة المحلية لهذه التكنولوجيا المستوردة، ثم إن هذا النوع من العقود يتضمن نقلا فعليا للتكنولوجيا، ذلك لأن المشروع في هذه الحالة يصبح في مرحلة القدرة على بلوغ الأهداف الزمنية المتفق عليها في مرحلة الإنتاج، ويتم أيضا خلالها استيعاب التكنولوجيا المستوردة بما يحقق تنمية الإنتاج.¹⁰

3- عقود الأشغال العامة الدولية: يعرف البعض عقد الأشغال العامة الدولي على أنه العقد الذي يُبرم بين شخص معنوي عام ومُقاوِل أجنبي، بهدف إنجاز أعمال ذات طبيعة عقارية، وفقا لقواعد خاصة لانتقال التكنولوجيا والأموال من دولة لأخرى، ومن هذا التعريف يمكن استنتاج أن هذا النوع من العقود يستلزم توافر العناصر التالية فيه:¹¹

-موضوع العقد هو العقار؛

-غاية تنفيذ الأشغال العامة هي تحقيق النفع العام؛

-يكون تنفيذ الأشغال العامة لصالح شخص معنوي عام؛

-توافر صفة الدولية في عقد الأشغال العامة الدولي.

إن هذا النوع من العقود يمكن الدولة من تطوير بنيتها الأساسية، وتحديث مرافقها العامة، دون اللجوء إلى الاستدانة لتحقيق ذلك، بالإضافة إلى ادخارها لأرصدها الأجنبية أو استعمالها لها في مشاريع أخرى، ومن بين صور هذا النوع من العقود نجد عقود المسماة "B.O.T"، وهي اختصار لـ "Building Operate Transfer"، حيث أنها تعتبر ظاهرة حديثة نسبيا في المعاملات الاقتصادية في ظل التطورات العالمية الجديدة، إذ أصبح على الحكومات مراقبة مصالحها الاقتصادية من خلال النظم الإدارية والتشريعية التي تضعها، وفي إطار ذلك أصبح على الدولة كذلك إبرام عقد مع المستثمر الأجنبي، وتشديد هذا الأخير لبعض مرافق البنية الأساسية المحلية يكون في هذه الحالة حق تشغيل المرفق على أساس تجاري بزمان محدد للمستثمر الأجنبي، ويبقى حق ملكية أصول المشروع للجهة الحكومية.¹²

يسمح قانون المحروقات الجزائري رقم (2191) بإمكانية تدخل الشركات الأجنبية في قطاع المحروقات عن طريق عقود تقاسم الإنتاج، أين يمكن للشريك الأجنبي الحصول على جزء من إنتاج الحقول البترولية بعد الضرائب، حيث يتم تمويل استثمارات التنقيب والتطوير للآبار البترولية من طرف الشريك الأجنبي، حتى في حالة عدم إيجاد إنتاج بترولي صالح للاستعمال التجاري، وأما في الحالة الثانية وهي حالة الاكتشاف البترولي، يتم بعد تسديد كامل مصاريف التنقيب والاستغلال تقديم حصة نقدية أو عينية متمثلة في بترول خام للدولة المضيفة، ثم يتم تقديم حصة عينية أخرى من البترول المنتج للشريك الأجنبي كأجر له، ويتم حساب مقداره تناسباً مع مقدار مصاريفه الأولية ونسبة مساهمته الأولية المدونة في العقد المبرم في بادئ الأمر، كما أنه يمكن للشريك الأجنبي أن يأخذ حصة ربحه في شكل نقدي، وذلك حسب شكل الاتفاق الأولي المدون في عقد المشاركة المبرم.

ثانياً - العوامل المؤثرة في التفاوض على عقود الاستثمار:

من بين أهم العوامل الفنية المؤثرة في التفاوض على عقود الاستثمار ما يلي:

- يتحدد حجم المنتجات التي تحصل عليها الشركة الأجنبية من خلال استثمارات في الدولة المضيفة بحسب أسعارها في الأسواق العالمية، حيث أنه كلما ينخفض السعر تزيد كمية المنتج التي تحصل عليها الشركة الأجنبية والعكس صحيح، وبهذا يلعب سعر المنتج المتوقع في الأسواق العالمية دوراً هاماً في التفاوض، وفي إمكانية وصول الطرفين إلى اتفاق حول إبرام عقود الاستثمار بينهما؛

- كذلك بالنسبة للحصة النقدية التي تحصل عليها الشركة الأجنبية بعد استقطاع نفقاتها التي دفعتها مقدماً، فإنه في حالة توقع الارتفاع لسعر المنتج أو السلعة، تزيد القوة التفاوضية للمفاوض الوطني، من أجل خفض حصة المستثمر الأجنبي، بينما يذهب هذا الأخير إلى محاولة رفعها، وبالتالي يتأثر إبرام العقد بين الطرفين بهذه القوة التفاوضية؛

- يتأثر أيضاً إبرام عقود الاستثمار بالقوة التفاوضية في المناطق الاستثمارية الضعيفة ذات المخاطر الكبيرة، مثل مزاولة الأنشطة في المياه أو

الأماكن الوعرة، وفي هذه الحالة فإنه من الطبيعي أن ترتفع النفقات التي يدفعها المستثمر الأجنبي، فترتفع حصته النقدية بذلك، وهنا يتم التفاوض بالشكل المناسب قبل إبرام العقود الاستثمارية بين الطرفين؛

- بما أن بعض العقود الاستثمارية تكون محددة بمدد طويلة نسبيا، فإن عدم الاستقرار السياسي في الدولة المضيفة أو المشاكل التي قد تأتي من الدول المجاورة لها، قد تزيد من تكلفة المخاطر التي يمكن أن تؤدي مصالح المستثمر الأجنبي، أثناء إقامته في الدولة المضيفة كمستثمر أجنبي في نشاط ما، وبذلك تتأثر أيضا القوة التفاوضية بين الطرفين قبل إبرام العقد بصفة نهائية؛

- إن حجم البنية الأساسية المتواجدة في الدولة المضيفة، ومقدار العمالة الفنية المحلية، وكذا نسبة مرونة القوانين واللوائح الوطنية التي تخضع لها الشركة الأجنبية في الدولة المحلية، يؤخذ كله في الحسبان ويترجم في نهاية الأمر إلى تكلفة ثم مخاطرة، ويتم بذلك إدراجه ضمن القوة التفاوضية قبل إبرام العقود الاستثمارية؛¹³

- إن القوة التفاوضية من جانب المفاوض المحلي قد تتأثر بحجم المرونة الإدارية والمالية التي تتمتع بها المؤسسة الوطنية المتعاملة مع الشركات الأجنبية.

يمكن القول أن هذه هي العوامل التي رأى البعض أنها تحدد النتيجة الفعلية في نطاق المدى الخاضع للتفاوض، ويمكننا أن نسلم بأن هذا التحليل قد ينطبق على العلاقة التي تربط بين الدول المضيفة وبين الشركات العالمية المشاركة، وذلك قصد السيطرة على الإنتاج والأسعار.

المحور الثالث: أهم عقود المشاركة المبرمة بقطاع المحروقات الجزائري

إن التحولات التي أحدثتها كل من قوانين المحروقات الجزائرية والتغيرات الاقتصادية القائمة خلال الفترة 2000 . 2008، سمحت بتوافد الشركات البترولية الأجنبية في مختلف أنشطة قطاع المحروقات الجزائري، وذلك من خلال المشاركة مع الشركات الأوروبية بصورة أكبر باعتبارها الشريك التقليدي للجزائر، بحكم العلاقات التاريخية القائمة.

لقد تنج عن عديد اللقاءات والمشاورات الاقتصادية المشتركة في مجال

المحروقات إبرام اتفاقيات مشتركة، توقيع مذكرات تفاهم، إبرام معاهدات تعاون، بالإضافة إلى عقود البيع والشراء والإنتاج والاستغلال والتطوير الخاصة بمختلف أنشطة قطاع المحروقات، ولقد قسمت الدراسة عقود المشاركة المبرمة فعليا بالقطاع خلال فترة الدراسة حسب أهم المناطق إلى عقود مشاركة لشركات من المناطق الأوروبية والأمريكية والآسيوية كما يلي:

أولا - مشاركة قطاع المحروقات الجزائري مع شركات بترولية من المنطقة الأوروبية:

تم إبرام أكبر عدد من عقود المشاركة خلال فترة الدراسة مع شركات بترولية أجنبية من المنطقة الأوروبية، ويمكن القول أن العدد الهائل من مشاركات الشركات البترولية الأوروبية في قطاع المحروقات الجزائري هو بسبب قرب المسافة بين الجزائر وأوروبا مقارنة بالمناطق الأخرى، بالإضافة إلى الجانب التاريخي والعلاقات المشتركة بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط من قديم الزمان، ولقد تطورت علاقات العمل هذه خلال فترة الدراسة، وأصبحت الشركات البترولية الأوروبية تستحوذ على نصيب كبير من المشاركة البترولية في الجزائر، وتقوم الدراسة فيما يلي بتوضيح عقود المشاركة المبرمة فعليا بقطاع المحروقات الجزائري خلال الفترة (2000.2008) كما يلي:

- في سنة 2000، تم توقيع عقد مشاركة بين شركتي "سوناطراك" و"أجيبي"، وذلك من أجل البحث واستغلال المحروقات في المنطقة الجزائرية المسماة "زمول الأكبر"، كما تم توقيع عقد مشاركة مماثل في المنطقة المسماة "غورد يعقوب"، وذلك مع شركتي "سيبسا" و"فيرست كالغاري بتروليمس".¹⁴

- في سنة 2001، تم توقيع عقد مشاركة لإنجاز محطات الضخ لخط أنبوب نقل الغاز الطبيعي المسمى "OZ2"، والواقع في منطقة "حوض الحمراء" في منطقة أريزو، وكان ذلك بين شركة "سوناطراك" والكونسورسيوم الأجنبي المكون من شركتي "Spie Capag.s.a" و"Saipem" الإسبانية، كما تم توقيع عقد مشاركة للبحث واستغلال البترول والغاز في الكتلة رقم 221 شمال المنطقة الجزائرية "إليزي"، وكان ذلك بين شركتي "سوناطراك" و"Medex Petroleum LTD".¹⁵

- في أبريل 2003، تم توقيع عقد توريد أنابيب نقل الغاز الطبيعي، وذلك بين كل من شركة "سوناطراك" والمجموعة الأوروبية "Tuberosum"، حيث أن هذه الأنابيب الجديدة كانت ستعزز خط النقل "أنريكو ماتي" الرابط بين الجزائر (من منطقة حاسي الرمل) وإيطاليا عبر تونس، هذا وسوف يقوم المشروع الجديد بزيادة طاقة النقل من 24 إلى 27 مليار متر مكعب في السنة، كما تم في نفس السنة توقيع عقد بيع الغاز الطبيعي على المدى الطويل بإيطاليا حتى عام 2019، بين سوناطراك وشركة "Compania Italiana del gas" التابعة للكونسورسيوم الإيطالي "Falcione"، وذلك بطاقة ضخ بلغت 500 مليون متر مكعب في السنة.¹⁶

- في 07 يوليو 2004، تم توقيع عقد بيع للغاز الطبيعي طويل الأجل، وذلك بين الشركتين الجزائرية والإسبانية "سوناطراك" و "Iberdrola Ignacio Galan"، حيث تم من خلال هذا المشروع بيع مليار متر مكعب سنويا ابتداء من سنة 2007، وهذا من خلال خط أنابيب الغاز الطبيعي "Medgaz".¹⁷

- في 26 سبتمبر 2005، تم توقيع عقد لإنشاء شركة باسم "TRANSMED SPA"، من أجل تسويق طاقة النقل الإضافية من الغاز الطبيعي لشركة "أنابيب النقل عبر المتوسط"، هذه الأخيرة التي قررت زيادة طاقة نقلها من الغاز الطبيعي، وكان توقيع هذا العقد بين الشركتين الجزائرية والإيطالية "SONATRACH" و "ENI" على التوالي، هذا وقد كانت شركة "أنابيب النقل عبر المتوسط" تطمح إلى زيادة طاقة نقلها للغاز الطبيعي بحجم إضافي قدره 3.2 مليار متر مكعب ابتداء من سنة 2008، وبحجم إضافي آخر قدره 3.3 مليار متر مكعب ابتداء من سنة 2012.

- في 15 نوفمبر 2006، تم توقيع خمس عقود بيع للغاز الطبيعي الجزائري من خلال الشركة الجزائرية "سوناطراك"، وذلك لكل من الشركات الأوروبية التالية "إيدسون"، "إينل"، "هيرا"، "أسكوبيان"، و"ورلد إنرجي"، حيث كان حجم التصدير السنوي إليها معادلا لـ 2 جم³، 2 جم³، 1 جم³، 0.5 جم³، و 0.5 جم³ على التوالي، كما أن مجمل هذه العقود الموقعة تهدف إلى بيع ما يقارب الـ 85 جم³ في سنة 2010، بالإضافة إلى أنها تهدف أيضا إلى دعم موقع شركة "سوناطراك"

في أسواق الغاز الطبيعي الأوروبية.¹⁸

- في 31 أكتوبر 2007، تم توقيع عقد مشاركة إستراتيجية لتزويد شبه الجزيرة الإيبيرية بالغاز الطبيعي والكهرباء، وذلك بين سوناطراك والمجموعة البرتغالية "إينرجيا البرتغال" بنسبة 25% و75% على الترتيب، إذ تم إبرام هذا العقد بموجب نصوص مذكرة التفاهم الموقعة بتاريخ 11 أبريل 2007، هذا ويتم من خلال هذا المشروع توفير ما يعادل 1.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الجزائري سنويا، حيث تقسم هذه الكمية لتمويل محطات كهربائية مختلطة التشغيل في كل من إسبانيا والبرتغال.¹⁹

- في 15 نوفمبر 2008، تم توقيع عقد مشاركة، متعلق بإنجاز تجهيزات لاستخراج سوائل الغاز المجمعة بمنطقة "حاسي مسعود"، وكذا عمليات فصل الزيت العالي الضغط على مستوى المركب الصناعي الجزائري "نايلي عبد الحميد"، وكان ذلك بين الشركتين الجزائرية والإيطالية "سوناطراك" و"سايبام" على التوالي، وكانت مدة إنجاز المشروع 42 شهر.²⁰

يمكن القول أن المشاركة البترولية بين الجزائر والمنطقة الأوروبية هي مشاركة كبيرة، حيث أنه لكل سنة يتم عقد عدد معتبر من عقود المشاركة الأجنبية في قطاع المحروقات الجزائري، هذا وتتنوع أصناف عقود المشاركة المبرمة كما تتنوع الدول الأوروبية التي تقوم بهذه المشاركة البترولية.

ثانيا- مشاركة قطاع المحروقات الجزائري مع شركات بترولية من المنطقة الأمريكية

لقد تم إبرام عدد من عقود المشاركة مع شركات بترولية أجنبية من المنطقة الأمريكية خلال الفترة 2000 . 2008، حيث سمحت قوانين المحروقات الصادرة والمعدلة قبل وخلال فترة الدراسة بجذب وتسهيل دخول الشركات الأمريكية في المشاركة البترولية بقطاع المحروقات الجزائري، ولقد استفاد كلا من طرفي المشاركة من ذلك، حسب المزايا والشروط التي يتفق عليها الطرفين المتعاقدين، هذا وقد كانت مدد المفاوضات القبلية لتوقيع عقود المشاركة هذه طويلة نوعا ما، بسبب تخوف الشركاء الأجانب من الأوضاع الأمنية، خوفا على مصالحهم بالجزائر، ولكن تطورت بعد ذلك أعداد عقود المشاركة المبرمة مع

شركات هذه المنطقة، والتي يمكن تبينها خلال فترة الدراسة كما يلي:

- في 7 أكتوبر 2000، تم توقيع عقد مشاركة من أجل البحث والاستغلال للمحروقات في المنطقة المسماة "حاسي بئر كايز"، بالكتلتين 434 و 443، وذلك بين شركة "سوناطراك" والشركات والأجنبية "آركو"، "تركيبي بتروليري أنونيم أورتاكليفي"، و"سانتا كتلينا".²¹
- في 22 مايو 2001، تم توقيع عقد مشاركة، بين شركتي "سوناطراك" و"ABB"، وذلك من أجل إنجاز مشروع تمديد خط أنابيب الغاز الطبيعي.²²
- في سنة 2005، تم توقيع عقد بين كل من الشركتين الجزائرية والأمريكية "SONATRACH" و"SEMPRA LNG"، وذلك من أجل حجز شركة "SONATRACH" لطاقة إعادة تمبيع الغاز الطبيعي المميع في نهائي استقباله "كاميرون LNG" في منطقة "أريزونا" بالولايات المتحدة الأمريكية، ويسمح هذا الاتفاق بتزويد السوق الأمريكية بالغاز الطبيعي المميع ما بين 250 و 500 قدم مكعب يوميا لمدة 20 سنة، كما تم سنة 2005 توقيع عقد بيع البترول الخام، وذلك بين الشركتين الجزائرية والكندية "SONATRACH" و"فاليرو" للطاقة V.E.C على التوالي، وذلك لمدة خمس سنوات، ويتم بذلك بيع ما بين 80 و 100 مليون برميل من البترول الخام لـ "فاليرو"، موجهة إجماليا لتغذية مقسم "سان رومويالد" بمنطقة كيباك في كندا.²³

من خلال ما تم تبينه من عقود مشاركة بترولية مع المنطقة الأمريكية خلال الفترة (2008.2000) نستنتج أن المشاركة الجزائرية الأمريكية في قطاع المحروقات قليلة جدا مقارنة مع المشاركة الجزائرية- الأوروبية، ويمكن تفسير ذلك بعدد المسافة بين الطرفين، كما أن لقرب المسافة بين الطرفين ونظيره الأوروبي السبب الرئيسي في كثرة عقود المشاركة المبرمة بين الطرفين.

ثالثا- مشاركة قطاع المحروقات الجزائري مع شركات بترولية من القارة الآسيوية:

تتقدم الشركات الأوروبية على الأمريكية بالترتيب في المشاركة الأجنبية بقطاع المحروقات الجزائري، وقد تم توضيح ذلك مسبقا، ولكن لقطاع المحروقات الجزائري مشاركات أخرى من مختلف مناطق العالم المتبقية ومنها منطقة

آسيا، حيث بدأت تتوثق علاقة العمل الصينية واليابانية والهندية والإيرانية بمشاريع القطاع بصورة جيدة، وقد سجلت مجموع المشاركات البترولية لفترة الدراسة تزايد أعداد الشركات البترولية الصينية واليابانية بالخصوص في قطاع المحروقات الجزائري، وسيتم تبين هذه المشاركات كما يلي:

- في سنة 2001، تم توقيع عقد مشاركة بين الشركتين الجزائرية والهندية "سوناطراك" و"ONGC"، وذلك من أجل بحث واستغلال البترول والغاز الطبيعي، في الكتلة رقم 242 بحوض "إليزي" الجزائري المتواجد بالصحراء الجزائرية، كما تم بذات السنة توقيع عقد مشاركة بين شركة "سوناطراك" والمجمع الياباني "JGC - Itochu"، وذلك لإنجاز المرحلة الأولى من مشروع تعزيز المنطقة البترولية الصحراوية "حاسي الرمل".²⁴

- في ديسمبر 2002، تم توقيع عقد بين "سوناطراك" و"Sinopec" الصينية، من أجل زيادة معدل استرداد البترول الخام من الاحتياطي الموجود بمنطقة "زرزائتين" الجزائرية، كما تم أيضا توقيع عقد إنشاء محطة تحلية مياه البحر بمنطقة "أرزيو"، وذلك بين شركة "Kahrama" التابعة لشركة "AEC" إحدى فروع شركة سوناطراك، وبين الشركة اليابانية "Itochu".²⁵

- في سبتمبر 2003، تم توقيع عقد مشاركة لإنجاز وحدة عزل غاز البروبان المميع، وذلك بين شركة "سوناطراك" والكونسورسيوم الياباني "إي إتش إي إتشو"، وبلغت تكلفة المشروع 700 مليون دولار أمريكي.²⁶

- في 01 أغسطس 2005، تم توقيع عقد إنجاز "أنابيب سوفار" بمنطقة "حجرة النص" المتواجدة بالمنطقة الجزائرية "تيازة"، وذلك بين الشركتين الجزائرية والروسية "SONATRACH" و"STROYTRAN GAZ" على التوالي، حيث بلغ طول وقطر هذه الأنابيب 273 كلم و42 بوصة على التوالي، هذا وتم من خلال هذا العقد أيضا تموين المحطة الكهربائية لـ "حجرة النص" بالغاز الطبيعي الجزائري.

- في 18 ديسمبر 2005، تم توقيع عقد لإنجاز تجهيزات إنتاج ومعالجة الآبار البترولية، في منطقة سبع مخصصات لتزويد المصفاة الجديدة بالمنطقة الجزائرية "أدرار"، وكان ذلك العقد بين كل من الشركتين الجزائرية

والصينية "SONATRACH" و"CPECC" على التوالي، حيث سمحت هذه التجهيزات بإنتاج كميات البترول الخام التي احتاجتها المصفاة الجديدة لولاية أدرار، والمقدرة بـ 600 ألف طن من البترول الخام.²⁷

- في 09 ديسمبر 2007، تم توقيع عقد تنقيب وإنتاج البترول بليبيا في البلوكات 96 و95 الموجودة في حوض "غدامس" الليبي، وذلك بعد فتح العروض في طرابلس التي فازت بها الشركة الجزائرية "سوناطراك"، هذا وقد أنشئ هذا المشروع من خلال المشاركة الجزائرية مع الكونسورسيوم الهندي المتكون من الشركات "Oil INDIA LT"، "IOC CORP"، و"INDIAN OIL".²⁸

- في 27 سبتمبر 2008، تم توقيع عقد مشاركة بين سوناطراك والشركة الإيرانية "ناساتاران إلكترك"، وقد تعلق بإنشاء شبكة للتحويل والتوزيع الكهربائيين في منطقة "حوض الحمراء"، وقد بلغت مدة وتكلفة المشروع 25 شهرا، ومجموع 22.9 مليون أورو و164 مليون دينار جزائري على التوالي.²⁹

من خلال المشاركة البترولية مع القارة الآسيوية يتبين أنها أحسن من المشاركة مع المنطقة الأمريكية، خاصة بعد تزايد المشاركة مع الشركات البترولية اليابانية والصينية والهندية بالإضافة إلى الشركات البترولية الروسية.

الخاتمة -

توفر المشاركة الأجنبية مزايا عديدة بالنسبة لقطاع المحروقات في الجزائر، حيث تمثل المشاركة البترولية علاقة تجارية مُربحة بين الشريك الجزائري (إحدى فروع شركة سوناطراك البترولية) وبين الشريك الأجنبي متمثلاً في شركات بترول محددة، حيث يتم التفاوض بين طرفي المشاركة لحجم المكاسب المالية والاستثمارية.

كما استفادة شركة "سوناطراك" الجزائرية من شراكاتها مع العديد من الشركات الدولية الموزعة على القارات الثلاث أوروبا، أمريكا وأسيا الأمر الذي أكسبها خبرة كبيرة سمحت لها بالدخول في إستثمارات من خلال الشراكة في دول أخرى، حيث تم توقيع عقد تنقيب وإنتاج البترول بليبيا في البلوكات 96 و95 الموجودة في حوض "غدامس" الليبي في 09 ديسمبر 2007، وذلك بعد فتح العروض في طرابلس، وقد أنشئ هذا المشروع من خلال المشاركة الجزائرية مع الكونسورسيوم الهندي المتكون من الشركات "Oil INDIA LT"، "IOC"، "CORP"، و"INDIAN OIL".

وعليه يمكن القول بالاضافة المكاسب المالية والاستثمارية التي تكون حققتها السلطات الجزائرية وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى، فإنها قد حققت مكاسب أخرى تتجلى أساساً في الخبرة التي أصبحت تتميز بها شركة "سوناطراك" الجزائرية في هذا القطاع بما يخول لها الدخول في إستثمارات دولية. اعتمد قطاع المحروقات الجزائري خلال العشرية الأخيرة مجموعة من الشركاء التجاريين من مناطق مختلفة، وخصوصاً الشركات الأوروبية والأمريكية والآسيوية، التي توكل لها مهام استغلال أو تطوير آبار البترول بالدرجة الأولى في جنوب الجزائر، هذا ويرجع توافد شركات البترول الأجنبية لجملة من العوامل أبرزها تعديل قوانين المحروقات الجزائرية في الفترة الأخيرة، وذلك ما يسمح للشركات الأجنبية بتحصيل أرباح أكبر وضمان حقوقها، وهو ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

أبرمت الجهات المختصة في الجزائر العديد من أشكال عقود الاستثمار في قطاع المحروقات، منها عقود البترول من عقود امتياز أو مشاركة أو مقاوله،

بالإضافة إلى عقود التعاون الصناعي، لنقل التكنولوجيا أو تحصيل المساعدات الفنية، أو ما يسمى بعقود تسليم المنتج في اليد، وعقود الأشغال العامة، وأخرى وهو ما ينفي صحة الفرضية الثالثة التي تعتبر أن المشاركة المبرمة في قطاع المحروقات الجزائري تقتصر على عمليات البحث والاستغلال.

من خلال ما تقدم يمكن نخرج بالاستنتاجات التالية:

نتائج الدراسة:

- تتعدد أشكال عقود الاستثمار في قطاع المحروقات فمنها ما يتعلق بالشراكة في المنتج محل الاهتمام وهنا نميز بين عقود البترول إما امتياز أو مشاركة والمقاول، كما يمكن أن تكون العقود للتعاون من خلال نقل التكنولوجيا أو تقديم مساعدات فنية أو تسليم المنتج، كما يمكن أن تكون أشغال عامة ذات طابع دولي؛

- تختلف العوامل المؤثرة في التفاوض على أشكال العقود وتكون في أغلبها عوامل اقتصادية تتنوع بين أوضاع الأسعار والأسواق، التكاليف والنتائج المتوقعة، بالإضافة إلى مخاطر الاستثمار، وعوامل تقنية أبرزها القوة التفاوضية للدولة المستضيفة؛

- يمكن تقسيم سوق الاستثمار الأجنبي في قطاع المحروقات الجزائري حسب التوزيع الجغرافي، وهنا نسجل التفوق الشراكة الأوروبية التي تفسر بتغليب البعد الاقتصادي المتمثل في تخفيض تكلفة الاستثمار الناتج عن القرب الجغرافي، بينما يعتبر الهاجس الأمني حجر العثرة أمام تطور الشراكة الأمريكية، ونسجل النمو المتزايد للشراكة الآسيوية خاصة الصينية والهندية والإيرانية، ما يفتح المجال أمام أفق واعدة في مجال الشراكة مع هذه المنطقة؛

- تتعلق أنواع عقود الشراكة التي تبرمها الجزائر مع شركائها إما للبحث واستغلال البترول والغاز، وإما للنقل ومد الأنابيب وإما للتسويق أو البيع، وإما إنجاز ومعالجة الآبار، وإما لعزل الغاز أو تمييعه، أو لتحويل وتوزيع الكهرباء، ويمكن القول أن طبيعة المشروع محل التعاقد له تأثير معتبر على طبيعة العقد المبرم؛

- تكتسب الشركات الجزائرية خبرة معتبرة من خلال إبرامها لعقود الشراكة المختلفة، ما يسمح لها بالدخول في استثمارات خارجية جديدة.
مقترحات الدراسة:

- ضرورة التنوع في الشركاء وفق مبدأ رابح ربح بما يسمح من تقليص التبعية وتحقيق نتائج أفضل، مع كسب مزيد من الخبرات.
 - تطوير وتحسين مناخ الاستثمار الداخلي من المنظومة القانونية والبنكية واللوجستكية... الخ بما يخدم جذب نوعي أكبر للمستثمرين.
 - ضرورة التفكير في استهداف الاستثمار الذي يسمح بتحقيق المرونة الإنتاجية والتحويلية.
 - استغلال موقع الجزائر الجغرافي ومكانتها الريادية في حل النزعات والخلافات الإفريقية، وخبرتها المكتسبة في مجال الشراكة في قطاع المحروقات في كسب أسواق استثمارية خارجية.
- الهوامش -**

¹ **مباي ولد محمد (2003):** "الآثار الاقتصادية للشراكة العربية الأوروبية على الاقتصادات العربية تجربة تونس والمغرب"، رسالة ماجستير بقسم الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، ص 12.

² **رزيق كمال (2002):** "الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي"، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب بالبليدة، الجزائر، ص 5.

³ **بن عزوز محمد (2001):** "الشراكة الأجنبية في الجزائر: واقعها وآفاقها"، رسالة ماجستير بكلية الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، ص 13 - 14.

⁴ **بن عنتر عبد الرحمن (2003):** "إستراتيجية التسويق وتحديات المنافسة الدولية"، مقال مقدم بالمؤتمر العلمي الأول حول اقتصاديات الأعمال في ظل عالم متغير، الأردن، ص 21 - 22.

⁵ **عبد السلام رضا (2002):** "محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة"، دار الإسلام للطباعة والنشر، القاهرة، ص 49 - 53.

⁶ **أمين الخولي أكثم (2000):** "التحكيم في منازعات الطاقة"، مجلة التحكيم العربي، العدد الثاني، مصر، ص 46.

- ⁷ رباح غسان (2007): "الوجيز في العقد التجاري الدولي"، الطبعة الأولى، الحلبي الحقوقية للطباعة، لبنان، ص 34.
- ⁸ رباح غسان: المرجع السابق، ص ص 42 - 44
- ⁹ المخلافي محمد أحمد علي (2001): "أثر العولمة على نقل التكنولوجيا"، مركز الدراسات والبحوث اليميني، العدد الثاني، اليمن، ص ص 47 - 49.
- ¹⁰ جمال الدين صلاح الدين (2004): "عقود نقل التكنولوجيا"، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، ص ص 104 - 107.
- ¹¹ مطاوع أحمد حسن حافظ (1998): "التحكيم في العقود الإدارية"، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة القاهرة، مصر، ص 106.
- ¹² نصار جابر جاد (2002): "عقود B.O.T والتطور الحديث لعقد الالتزام"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 38 - 39.
- ¹³ عبد الله حسين (2003): "البتول العربي دراسة اقتصادية وسياسية"، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 117 - 118.
- ¹⁴ وزارة الشؤون الخارجية (2000): تصريحات متعلقة بالمحروقات.
- ¹⁵ Sonatrach. 2001. Annual Report. Design Media. France. P: 8
- ¹⁶ Sonatrach. 2003. Annual Report. Design Media. France. PP: 10, 11.
- ¹⁷ Sonatrach. 2004. Annual Report. Design Media. France. PP: 16, 17.
- ¹⁸ سوناطراك (2006): التقرير السنوي، ديزاين ميديا، فرنسا، ص ص 12 - 13.
- ¹⁹ Sonatrach. 2007. Annual Report. Design Media. France. P: 14.
- ²⁰ وزارة الشؤون الخارجية (2008): تصريحات متعلقة بالمحروقات.
- ²¹ وزارة الشؤون الخارجية (2000): مرجع سبق ذكره
- ²² Sonatrach. 2001. Op. cit. P: 8.
- ²³ سوناطراك (2005): التقرير السنوي، ديزاين ميديا، فرنسا، ص 15.
- ²⁴ Sonatrach. 2001. Op. cit. P: 8.
- ²⁵ Sonatrach. 2002. Annual Report. Design Media. France. P: 11.
- ²⁶ وزارة الشؤون الخارجية (2000): مرجع سبق ذكره.
- ²⁷ سوناطراك (2005): مرجع سبق ذكره، ص ص 14 - 15.
- ²⁸ Sonatrach. 2007, Op. cit. PP: 12, 15.
- ²⁹ وزارة الشؤون الخارجية (2008): مرجع سبق ذكره.



تطبيقات النماذج الهيكلية في الكشف عن مخاطر التعثر المالي بالمؤسسة "دراسة نموذج Merton"

سليم محسن

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة محمد الشريف مساعدي سوق أهراس

عضو بمخبر المالية، المحاسبة، الجباية والتأمين

a.benslimmohsen@yahoo.com

ملخص -

تهدف هذه الدراسة إلى نمذجة احتمالات التعثر المالي بالمؤسسة في إطار نموذج ميرتون (*Merton Model*). فمنذ بروزه سنة (1974)، أصبح يمثل العمود الفقري للحصول على رؤى كمية حول احتمال التعثر المالي بالمؤسسة. توظف هذه الورقة نموذج ميرتون (*Merton Model*) لتقدير مخاطر التخلف عن السداد، وذلك من خلال اعتبار قيمة حقوق الملكية في المؤسسة كخيار شراء على أصولها. ولتحقيق هذه الغاية قام الباحث بالاستعانة بمجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية و الرياضية المختلفة. حيث ركزت الدراسة على مفهوم الخطر المالي ونمذجته وكذا الأفكار الأساسية وهيكل نموذج ميرتون. ولقد خلصت الدراسة إلى أن تقدير قيمة التعثر بالمؤسسة، تكون من خلال شراء خيار البيع على أصولها، ويمكن اعتبار أن البنك قام باقتناء سياسة تأمينية حيث يعتبر هذا القسط القيمة المخصوصة للتعثر المتوقع.

الكلمات المفتاحية -

التعثر، الخطر المالي، نموذج ميرتون، احتمال التعثر.

Applications Of Structural Models To Detect The Default Risk In The Firm “ Merton Model”

Abstract–

This Study The Aims To Model The Potential Financial Defaults In The Firm, Within The Framework Of The Merton Model. Since Its Emergence In ¹⁹⁷⁴, It Has Been The Backbone Of Gaining Insights Into The Possibility Of Financial Default. This Paper Employs The Merton Model To Estimate The Risk Of Default By Considering The Value Of Equity In The Firm As A Call Option On Its Assets .In Order To Achieve This Purpose, The Researcher Has Used A Wide Range Of Statistical And Mathematical Tools. This Study Focused On The Concept Of Financial Risk And Its Modeling As Well As The Basic Ideas And Structures Of The Merton Model. The Study Results Showed That The Valuation Of The Firm's Default Is Through The Purchase Of The Put Option On Its Assets, And It Is Considered That The Bank Has Acquired An Insurance Policy, Which Is Considered The Discounted Value Of The Expected Default.

Keywords-

Default, Merton Model, Financial Risk, Probability Of Default.

مقدمة:

تناولت الكثير من الأدبيات في مجال المالية عموماً موضوع الخطر كعنصر أساسي لدراسة السلوك المالي، حيث بغيابه يكون النظام اللازم لتخصيص وتوزيع الموارد بسيط جداً، بالإضافة إلى ذلك لن تتطلب الممارسات المالية سوى أدوات تحليلية ابتدائية نسبياً. إلا أنه في الواقع العملي وفي غالب الأحيان، تعتبر المخاطر كلية الوجود، حيث أن الجزء الأهم من هيكل النظام المالي يرتبط بعملية التوزيع الفعال للمخاطر. ومختلف القرارات المتخذة سواء من قبل؛ الأفراد أو المنظمات الأعمال أو الحكومات أو المؤسسات المالية؛ تتعلق بعملية قياس وتقييم المخاطر وتحليل أساليب وسبل التحكم فيها. وهذا ما يتطلب مجموعة واسعة من الأدوات الإحصائية والرياضية والنماذج القياسية ومجموعة متطورة من العمليات المالية المعقدة.

من أبرز المخاطر التي يواجهها النظام المالي عموماً والمؤسسات الاقتصادية والمالية خصوصاً هي مخاطر التعثر والتي تعد المسبب

الأساسي في تفاقم المخاطر الائتمانية لدى المؤسسات المالية و النظام المالي لذلك عمل المتخصصين في هذا المجال على تطوير مجموعة من الأساليب و الأدوات لقياس وتقييم هذه الفئة من المخاطر، ولعل من الأهم النماذج الهيكلية في هذا المجال هو نموذج ميرتون والذي برز سنة ¹⁹⁷⁴ ولقي اهتمام كبير في المجال المالي وتم تطوير العديد من النماذج الأخرى من خلاله، تعمل هذه دراسة على نمذجة كمية لمخاطر التعثر من خلال نموذج ميرتون ⁽¹⁹⁷⁴⁾ حيث يتم من خلاله اشتقاق القيمة السوقية للمؤسسات، في ظل افتراضات محددة حول الصورة التي ستتخذها كل من الأصول و المطلوبات. توظف هذه الورقة نموذج ميتون Merton Model لتقدير مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر التعثر) للمؤسسات الاقتصادية، ويتم تقدير موثوقية هذه التقديرات باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والرياضية المختلفة. يستند نموذج ميرتون الأساسي إلى مجموعة من الافتراضات المبسطة عن الهيكل المالي للمؤسسة،

ويتم تحديد حالة التعثر من خلال القيمة السوقية لأصول الشركة مقارنة مع هيكل المطلوبات للمؤسسة عندما تكون قيمة الأصول اقل من العتبة (نقطة التعثر) وبهذا تعتبر الشركة في حالة تعثر. لرسم الاستنتاجات بشأن الاستقرار المالي وتنفيذ تدابير السياسة الصحيحة، نحتاج إلى تقدير احتمالات حالات التعثر بشكل فعال، حيث تعمل هذه الورقة على تقييم موثوقية هذه التقديرات من خلال اختبار مدى نجاحها في التنبؤ بالفشل و البقاء للمؤسسة.

مشكلة الدراسة

استنادا إلى الدور الذي يلعبه نموذج ميرتون كنموذج كمي حديث لقياس المخاطر التعثر التي يمكن أن تعترض النشاط المالي والمصرفي. ومن خلال القراءات المختلفة في المراجع المرتبطة بالموضوع والتي تؤكد على أهمية هذا المنهج في قياس المخاطر المرتبطة بالأنشطة وتحقيق الملاءة المالية وتحديد مستويات كفاية رأس المال، إلا أن التحليل المنطقي للواقع

المالي الجزائري يدفعنا إلى طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن تطبيق نموذج ميرتون كمنهج لتقدير مخاطر التعثر المالي بالمؤسسة الاقتصادية؟
فرضية الدراسة

وعليه قمنا في هذه الدراسة بصياغة الفرضية التالية: يمكن تقدير مخاطر التعثر التي تواجه المؤسسات الاقتصادية من خلال نموذج ميرتون انطلاقا من كل ما سبق تركز أهم الأهداف التي جاءت الدراسة لتحقيقها فيما يلي:

أولا- التعرف على آلية عمل نموذج ميرتون كأداة لتقدير مخاطر التعثر التي تتعرض لها الكيانات الاقتصادية والمالية.

ثانيا- الوصول إلى تقديرات دقيقة للقيمة في ظل المخاطر وبما ينعكس على التخطيط والأداء وقياس النتائج بما يدعم عملية اتخاذ القرار لدى المتعاملين.

ثالثا- إعطاء تصور متكامل عن واقع تقييم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وما يحاط به من مخاطر تعيق عملية اتخاذ القرار.

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث تم الاستعانة بمجموعة من الأساليب الكمية والرياضية في تحليل مشكلة البحث وتوصيفها كما استخدمنا هذا المنهج لتفصيل الجوانب المتعلقة بماهية المخاطر ومفهوم نموذج ميرتون وآلية عمله وقياسه للمخاطر.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة واسعة من الأوراق البحثية التي تطرقت إلى موضوع التعثر في المؤسسة، ولقد قمنا بالتركيز على الدراسات التي تناولت النماذج الهيكلية:

دراسة KMV لتحديد احتمال التعثر تعتمد بشكل أساسي على تعديل معادلة بلاك وتشولز لتسعير الخيارات ونموذج ميرتون حيث ان نموذج KMV يسمح بحدوث التعثر في أي افق زمني، وليس بالضرورة عند تاريخ استحقاق الدين، كما أن هذا النموذج يفترض تعدد عناصر الخصوم. وهناك ثلاث مراحل لتحديد احتمال الخطر

الخطوة الأولى: تتمثل في تقدير

قيمة الأصول وتقلباتها وذلك بالاعتماد على القيمة السوقية لأسهم المؤسسة وتقلباتها والقيمة الدفترية للمطلوبات. **الخطوة الثانية:** تتمثل في حساب مسافة التعثر باستعمال قيمة الأصول وتقلباتها.

الخطوة الأخيرة حساب احتمال

التعثر من خلال استعمال عينة من المؤسسات تساوي ²⁵⁰⁰⁰⁰ مؤسسة منها ⁴⁷⁰⁰ مؤسسة متعثرة وهذا لانتقاء التوزيع التجريبي المتعلق بمسافة التعثر واحتمال التعثر.

دراسة Moody's تم بناء نموذج

هجين لمخاطر التعثر للشركات الأمريكية غير المالية حيث تم استعمال عينة من ¹⁴⁴⁴⁷ مؤسسة عامة. مع ملاحظات متعددة لكل شركة (حول ¹⁰⁰⁰⁰ مؤسسة لمدة سنة) و ¹⁹³ حالة تعثر الهدف من هذا النموذج هو استخدامه كنظام إنذار مبكر لرصد التغيرات في نوعية الائتمان للشركات المدينة، يوفر نموذج Moody's احتمال التعثر لسنة قادمة. باستخدام شكل نظري مختلف لنموذج ميرتون،

بديلة حيث دلت المجموعة الأولى لحدود التعثر الداخلية ويعني هذا النماذج من نوع ميرتون (1974)، وبلاك وتشولز (1973) تقيس حدود التعثر في المستوى المنخفض من قيمة الأصول بحيث تقرر عندها التخلف عن سداد ديونها، والمجموعة الثانية تدل على نماذج حدود التعثر الذاتية من خلال هذه النماذج فإن قرار التخلف عن السداد (التعثر) هو القرار الذي يعتبره مسيرو المؤسسة الأمثل لتعظيم حقوق المساهمين، حيث تعتمد حدود التعثر على العوائد المتوقعة للأصول و تقلباتها، معدل الفائدة الخالي من الخطر، الرافعة المالية، أجال استحقاق الدين و تكلفة التعثر. تعتبر نماذج حدود التعثر الذاتية أن احتمالات التعثر ترتفع بارتفاع تكلفة التعثر وتنخفض مع استحقاق السندات، في حين أن احتمالات التعثر في نماذج التعثر الخارجية هي ثابتة تجاه هذه المعايير وأكثر حساسية لتقلبات قيمة الأصول. غير أن الباحث لم يختبر الدقة النسبية لهذه التوقعات لعدم وجود بيانات متاحة للجمهور

أولاً - مفهوم المخاطر المالية

حيث يستعمل تصنيف وكالة Moody's:

✓ المعلومات المتوفرة في القوائم المالية للشركات؛

✓ المعلومات الإضافية حول أسهم المؤسسة.

✓ المتغيرات الاقتصادية الكلية.

دراسة kealhofer and

(2000) kurbat: حيث حاولت هذه

الدراسة إعادة توليد نتائج الدراسة التجريبية لـ: Moody's باستخدام

مقاربة ميرتون (Merton) حيث تحصلوا على نتائج مختلفة، وأكدت

هذه الدراسات على أن مقاربة ميرتون تتفوق على تصنيف Moody

ومختلف النسب المحاسبية الأخرى التي تحاول اشتقاق احتمال التعثر.

لقد حاولت دراسة (kealhofer

and kurbat) شرح وتفسير

التناقض من خلال ان تطبيق نموذج ميرتون أكثر دقة من مقاربة Moody

دراسة (lelond²⁰⁰²): قامت

بتحليل الاختلاف في الاحتمالات التعثر المتولدة من خلال نماذج هيكلية

هذه المعادلة في صناعات الطاقة النووية والصناعات الأخرى التي تتميز بخطورتها، ويتم في الغالب الاعتماد على البعد التاريخي في تقييمها حيث يتم تقديرها من خلال الأحداث التاريخية المتكررة، ويستخدم في هذا المجال منهج شجرة الأحداث (Event – tree) ⁽⁴⁾.

وضمن إطار التعريف الكمي من المنظور المالي للمخاطر، يمكن الإشارة لهذا المفهوم من خلال التقديرات الإحصائية للدالة التوزيعية والتي عادة ما يطلق على هذه الدالة بالقيمة المتوقعة الخسائر ⁽⁵⁾.

$$L_{t+1} = -(V_{t+1} - V_t) \quad (02)$$

تشير L_{t+1} إلى قيمة الخسارة في المحفظة المالية بين المجال الزمني $[t, t+1]$. تشير V_t إلى قيمة المحفظة المالية في اللحظة t . تشير V_{t+1} إلى قيمة المحفظة المالية في اللحظة $t+1$ والتي عادة تكون غير معلومة.

يعرف التوزيع الاحتمالي $(V_{t+1} - V_t)$ بتوزيع (profit – and – loss distribution) أو بتوزيع $P \& L$. ونرمز للتوزيع L_{t+1}

تعد قضية المخاطرة جزءاً جوهرياً في انشغالات أي مؤسسة، فهي تعتبر معوق حقيقي لاستدامة المزايا التي تمنحها الأنشطة المالية المختلفة من خلال استنفار حالة عدم التأكد، تقليص احتمالات النجاح ⁽¹⁾، تخفيض الفرص وزيادة التهديدات الناجمة عن تلك الأنشطة في ثلاث أبعاد الربحية والأمان والسيولة ⁽²⁾. أو تفضي إلى رفع احتمالات الضرر في الموارد المادية أو القيم المعنوية نتيجة عوامل غير متوقعة في الآجال الطويلة أو القصيرة لإتمام العمل المصرفي المستهدف، نتيجة لذلك ظهرت العديد من الأساليب والمقاربات التي تعمل على معالجة هذا الانشغال، بحيث يكون أثرها قابلاً للتقدير من طرف مدير الخطر بصفة موضوعية من خلال احتمالات رقمية محددة ومنهجيات رياضية مختلفة. فعلى سبيل المثال يمكن إيجاد المخاطر من خلال المعادلة التالية ⁽³⁾:

$$R = P * L \quad (01)$$

حيث تمثل R حجم المخاطر و P احتمالية ظهور الحدث و L عبارة عن الخسارة المتوقعة لكل حدث، وتستخدم

خلال ما سبق يكون التغير في قيمة المحفظة V_t مرتبط بالتغير في عوامل الخطر X_t حيث تصبح القيمة المتوقعة لدالة الخسائر كالآتي ⁽⁶⁾:

$$L_{t+1} = -(V_{t+1} - V_t)$$

$$L_{t+1} = -(f(t+1, Z_{t+1}) - f(t, Z_t)).$$

$$L_{t+1} = -(f(t+1, Z_t + X_{t+1}) - f(t, Z_t))$$

أي أن القيمة المتوقعة لدالة الخسائر L_{t+1} هي دالة تابعة للتغير في عوامل الخطر X_{t+1} بين المجال الزمني $[t, t+1]$ ⁽⁷⁾. وفي حالة تعدد عناصر المحفظة وعوامل الخطر والتي يعبر عنها من خلال المصفوفات تكون القيمة المتوقعة لدالة الخسائر كما يلي:

$$(06)$$

$$L_{t+1} = l_{[t]}(X_{t+1}).$$

حيث: $l_{[t]}(X_{t+1})$ تمثل مصفوفة التغير في عوامل الخطر للزمن $t+1$. ⁽⁰⁷⁾

$$l_{[t]}(x) = -(f(t+1, Z_t + x) - f(t, Z_t))$$

حيث $l_{[t]}(x)$ تعبر عن مصفوفة الخسائر المقدرة لكل أصل i التابع للتغير في عوامل الخطر X خلال الفترة الزمنية t ⁽⁸⁾.

بتوزيع الخسائر. وقد هدفت الكثير من الأدبيات المالية والاقتصادية إلى التعرف على مقاييس للمخاطر والعمل على تقديرها في إطار المحفظة المالية لإيجاد معيار محدد للمخاطر وذلك للوصول إلى أفضل المقاييس. من خلال ما سبق يمكن نمذجة وضعيات $P \& L$ للمحفظة V_t من خلال الدالة التابعة للزمن t وعدد عوامل الخطر X (*risk factors*) معبر عنها d .

$$V_t = f(t, z_t) \quad (03)$$

$$z_t = (z_{t,1}, z_{t,2}, \dots, z_{t,d})$$

يمثل z_t عوامل تحقق الخطر (مثل: أسعار الفائدة، أسعار الأصول، أسعار الصرف...). وعليه يمكن تعريف التغيرات في عوامل الخطر (*risk factor changes*) من خلال ما يلي:

$$(04)$$

$$X_t = z_t - z_{t-1}$$

حيث: X_t يمثل قيمة التغير في عوامل الخطر بين المجال الزمني $[t, t-1]$ ، و z_t قيمة عوامل الخطر في الزمن t ، و z_{t-1} قيمة التغير في عوامل الخطر في الزمن $t-1$ من

(10)

$$(S_{t,i}) = \begin{pmatrix} S_{11} & \dots & S_{1i} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ S_{t1} & \dots & S_{ti} \end{pmatrix}$$

وتبعا للممارسات المعتادة في مجال إدارة المخاطر فإن سعر السهم يتغير بدالة لوجاريتمية ومنه فإن عوامل الخطر المتعلقة بمحفظة الأسهم بسيطة وتتمثل مباشرة

$$Z_{t,i} = \ln S_{t,i}$$

$$\begin{pmatrix} \ln S_{11} & \dots & \ln S_{1d} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ \ln S_{t1} & \dots & \ln S_{td} \end{pmatrix} \quad (11)$$

$$Z_{t,d} =$$

وبالتالي فإن التغير في عوامل الخطر $X_{t+1,i}$ يساوي التغير في لوجاريتم السهم خلال فترة زمنية

$$[t+1, t]$$

(12)

$$X_{t+1,i} = Z_{t+1,i} - Z_{t,i}$$

(13)

$$X_{t+1,i} = \ln S_{t+1,i} - \ln S_{t,i}$$

قيمة المحفظة V_t تساوي:

$$V_t = \lambda S_{t,i} \quad \text{وبالتالي:} \quad (14)$$

$$V_t = \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{di}}$$

حيث كما رأينا سابقا فإن λ_i عدد

(08)

$$[x] = \begin{pmatrix} x_{11} & \dots & x_{1d} \\ \vdots & \ddots & \vdots \\ x_{i1} & \dots & x_{id} \end{pmatrix}$$

حيث: $[x]$ مصفوفة التغير في

عوامل الخطر والتي عددها d . و

$x_{11} \dots x_{id}$ تمثل التغير عامل

الخطر d للأصل i . وبالتالي فإن

التغير في قيمة الخسارة للمحفظة

والذي يرمز له ب: L_{t+1}^{Δ} هو تابع

لتفاضل الدالة f التابعة لمجموع

تغيرات $X_{t+1}^{(9)}$.

(09)

$$L_{t+1}^{\Delta} = -(f_t(t, Z_t) + \sum_{i=1}^d f_{zi}(t, z_t) X_{t+1,i})$$

ثانيا: نمذجة مخاطر الأدوات

المالية

1-

نمذجة مخاطر

الأسهم العادية:

ونفترض المثال التالي حول

محفظة مكونة من d سهم أي سهم

من [نوع¹، نوع²... نوعⁱ] وعددها λ_i

لكل نوع من أنواع الأسهم i خلال

الفترة الزمنية t . نرمز لسعر السهم i

خلال الزمن t ب: $(S_{t,i})$

نمذجة مخاطر خيار شراء نعتبر
المثال التالي المتمثل في محفظة
خيارات على أسهم S بتاريخ استحقاق
T وسعر تنفيذ K لاستعمال نموذج
التسعير بلاك وتشولز Black
Sholes يمكن التعبير على سعر
الخيار من خلال الدالة التالية⁽¹¹⁾ :

$$C^{BS}(s.V.r.\sigma.K.T) = VN(d_1) - Fe^{-rT}N(d_2)$$

حيث () N يدل على دالة التوزيع
الطبيعي، r يمثل العائد الخالي من
الخطر σ_A يمثل تقلبات السهم محل
الخيار.

$$d_1 = \frac{\ln(V_0 / Fe^{-rT}) + \frac{1}{2}\sigma_A^2 T}{\sigma\sqrt{T}}$$

$$d_2 = d_1 - \sigma\sqrt{T}$$

وبالتالي يمكن
اعتبار

كشعاع لعوامل الخطر، ووفقا نموذج
بلاك وتشولز فإن تغير سعر الخيار في
اليوم T يساوي:

والتغير في عوامل الخطر

$$X_{t+1,i} = Z_{t+1,i} - Z_{t,i}$$

الأوراق لكل سهم، Z^{di} الدالة
العكسية للوغاريتم
الأسهم. d عدد عوامل الخطر
والتي يشار لها في هذا المثال بلوغاريتم
سعر السهم.

وعليه تكون قيمة المحفظة V_{t+1}
تساوي $V_{t+1} = \lambda_t S_{t+1,i}$ وبالتالي:

$$V_{t+1} = \lambda_i \sum_{i=1}^d e^{Z_{t+1,i}}$$

ومنه نستنتج أن الخسائر
المقدرة L_{t+1} في المحفظة كما يلي⁽¹⁰⁾ :

$$L_{t+1} = -(V_{t+1} - V_t)$$

$$L_{t+1} = -(\lambda_t \sum_{i=1}^d e^{Z_{t+1,i}} - \lambda_t \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}})$$

$$L_{t+1} = -(\lambda_t \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}} e^{X_{t+1,i}} - \lambda_t \sum_{i=1}^d e^{Z_{t,i}})$$

$$L_{t+1} = -(V_{t+1} - V_t) = -\sum_{i=1}^d \lambda_{t,i} S_{t,i} (e^{X_{t+1,i}} - 1)$$

حيث λ_i عدد الاسهم لكل نوع i ،
الدالة العكسية للتغير في عوامل
الخطر.

نمذجة مخاطر خيار
الشراء:

لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير تذبذب
سعر السهم .

حيث تلعب الأحرف اليونانية
(the Greeks) دورا هام في إدارة
مخاطر المحفظة المالية، وعليه فإن
سعر الخيار مرتبط بالتغير في عوامل
الخطر المعبر عنها بالأحرف اليونانية
(the Greeks).

ثالثا: تطبيق نموذج
ميرتون (Merton).

الرؤية الأساسية لنموذج
ميرتون هي أن الفوائد التي تعود
لمساهمي المؤسسة مماثلة للمكافأة التي
يمكن الحصول عليها عند الشراء خيار
الشراء (call option) على قيمة
الشركة بسعر تنفيذ يساوي قيمة
الديون المستحقة، وعلى هذا النحو
يمكن من خلال تقنيات تقييم
الخيارات لبلاك تشولز تقدير قيمة
الخيار وتحديد قيمة التعثر⁽¹³⁾.

يعتمد نموذج ميرتون
(Merton) أساسا على الهيكل المالي
البسيط للمؤسسة يتضمن ديون
وأسهم عادية، يرمز إلى القيمة المتاجر
بها (notional amount) للديون عند
الأفق الزمني للاستحقاق بـ

وعليه فإن تفاضل دالة الخسائر
يعطى كما يلي:

تدل الحروف السفلية (σ, r, s, Δ)
على المشتقات الجزئية partial
derivative وأن دالة تسعير
الخيارات لبلاك وتشولز عادة ما يعبر
عنها بـ (Greeks) الأحرف
اليونانية المتمثلة في: Delta،
Vega، Rho، Theta⁽¹²⁾.

- تمثل Delta على المشتقة
الجزئية لدالة تسعير الخيار
لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير سعر
السهم محل الخيار S
- تدل Theta على المشتقة
الجزئية لدالة تسعير الخيار
لبلاك وتشولز بالنسبة للتغير في
الزمن.

- تدل Rho على المشتقة
الجزئية لدالة تسعير الخيار
لبلاك وتشولز بالنسبة لتغير سعر
الفائدة الخالي من الخطر I.

- تدل Vega على المشتقة
الجزئية لدالة تسعير الخيار

المؤسسة اقل من نقطة التعثر ولنمذجة ذلك⁽¹⁶⁾.

(20)

$$S_t = \max(V_t - F, 0)(V_t F)^t \dots (1)$$

$$F_t = \min(V_t F) = F - (F - V_t)^t \dots (2)$$

المعادلة¹: تعني أن قيمة حقوق

المساهمين في الشركة تساوي مكافأة الخيار الشراء الأوروبي على V_t .

المعادلة²: تعني أن ديون الشركة

في تاريخ الاستحقاق تساوي القيمة الاسمية ناقص مكافأة خيار البيع الأوروبي على V_t بسعر تنفيذ يساوي F .

من خلال ما سبق يتبين لنا أن المخاطر الائتمانية موجودة طالما هناك احتمال لعدم السداد $p(V_T \leq F)$ حيث V_T تعبر عن قيمة أصول المؤسسة في اللحظة T و F هي القيمة الاسمية للديون أي:⁽¹⁷⁾

$$p(V_T < F) \geq 0 \quad (21)$$

هذا يعني أنه في الأفق الزمني $t=0$ فإن:

$$B_0 < F e^{-rT} \quad (22)$$

حيث:

B_0 القيمة الحالية لدين المؤسسة

في الأفق الزمني $t=0$

$F(V.T.t)$ وهي قيمة الدين عند

الزمن t . قيمة المؤسسة V_t ، ويعبر عن

قيمة أسهم المؤسسة في الزمن t

بـ $E(V.t)$ ، وبالتالي يمكن كتابة قيمة المنشأة كمايلي:⁽¹⁴⁾

$$V_t = F(V.T.t) + E(V.t) \quad (19)$$

يفترض نموذج ميرتون أن الشركة

تتعهد بدفع ديونها F لحامل السندات

في زمن استحقاق T ، وإذا لم يتم دفع

هذه التعهدات فإن هذا يعني أن قيمة

المؤسسة اقل من ديونها F وبالتالي

فان حاملوا السندات سيقومون

بتصفية المنشأة، أما حملة الأسهم

فإنهم لا يستفيدون من أي شيء،

علاوة على ذلك، يفترض النموذج أن

المؤسسة لا توزع أرباح ولا تقوم بأي

إصدار جديد، ولا تقوم بعمليات إعادة

الشراء⁽¹⁵⁾.

في ظل هذه الافتراضات فان

المساهمين يملكون فعليا خيار شراء

أوروبي على قيمة الشركة، ومن خلال

ما سبق تحدث مخاطر التعثر عندما

تكون القيمة الحالية لأصول المؤسسة

اقل من قيمة الديون، إذ أن التعثر

يحدث عندما تكون قيمة الأصول

لأصول المؤسسة في الأفق الزمني $t = 0$ ،

ويعبر σ_A تذبذب عوائد الأصول.

وفي الواقع فان: ⁽¹⁹⁾

⁽²⁵⁾

$$VT \square \left(\ln V_0 + \left(\mu v - 1/2\sigma_A^2 \right) T \cdot \sigma_A^2 T \right)$$

وفق ديناميكية المعادلة السابقة

يمكن حساب احتمال التعثر للمنشأة

من خلال مايلي: ⁽²⁰⁾

⁽²⁶⁾

$$P(V_T \leq F) = P(\ln V_T \leq \ln F)$$

$$= N \left(\ln \left(F / V_0 - \left(V_T - 1/2\sigma_A^2 \right) T \right) / \sigma_A \sqrt{T} \right)$$

حيث: $N()$ دالة توزيع القانون

الطبيعي، و F القيمة الاسمية للدين،

ويعبر V_0 القيمة الحالية لأصول

المؤسسة في الافق الزمني $t = 0$ ، ويعبر

σ_A تذبذب عوائد الأصول، يعبر V_T

على قيمة الأصول وف الزمن T ،

للتوضيح أكثر تدل المعادلة

السابقة على أن قيمة مستحقات

المساهمين عند تاريخ الاستحقاق هي

مماثلة لسعر خيار الشراء الأوروبي

على أسعار أصول المنشأة V بسعر

تنفيذ يساوي F وبالتالي فإن القيمة

r : العائد الخالي من الخطر

F : القيمة الاسمية للدين

T الأفق الزمني للاستحقاق

يعتبر النموذج أعلاه كوصف

بسيط للتخلف عن السداد، إلا أنه في

الواقع العملي، فإن هيكل ديون

الشركة هو أكثر تعقيد بكثير، حيث

يحدث هذا على العديد من التواريخ

المختلفة، لذلك يبقى هذا النموذج

نقطة انطلاق لنمذجة مخاطر

الائتمان.

يفترض نموذج (Merton) في

العالم الحقيقي أن مقياس الاحتمال

للعملية V_t

نموذج (Black - schols) كما يلي:

(18)

$$dV_0 = \mu V_0 dt + \sigma_A V_0 dz \quad (23)$$

حيث:

$$\mu V_0 \in R$$

$$\sigma_A > 0$$

dz الحركة البراونية العشوائية

تدل هذه المعادلة على أن:

⁽²⁴⁾

$$V_T = V_0 e^{\left(\mu v - \frac{1}{2}\sigma_A^2 \right) T + \sigma_A W}$$

حيث: يعبر V_T على قيمة الأصول

وفي الزمن T ويعبر V_0 القيمة الحالية

الحالية لأسهم المنشأة تكون مماثلة
لصيغة تقييم الخيار: ⁽²¹⁾

$$dV_0 = \mu V_0 dt + \sigma_A V_0 dz \quad (26)$$

V_0, dV_0 are the firm's asset value and change in asset value,

μ, σ_A are the firm's asset value drift rate and volatility, and

dz is a Wiener process.

$$d_2 = d_1 - \sigma \sqrt{T} \quad (27)$$

$$V_E = V_0 N(d_1) - e^{-rT} F N(d_2)$$

حيث: V_E تمثل القيمة السوقية

لأسهم المؤسسة

$$d_1 = \frac{\ln(V_0 / F) + (F + \frac{1}{2} \sigma_A^2)}{\sigma_A \sqrt{T}}$$

$$\Rightarrow d_1 = \frac{\ln(V_0 / F e^{-rT}) + \frac{1}{2} \sigma_A^2 T}{\sigma_A \sqrt{T}}$$

$$d_2 = d_1 - \sigma_A \sqrt{T}$$

خلال ما سبق نلاحظ أن كلا من

تذبذب الأصول والأسهم مترابطان من

خلال المعادلة التالية: ⁽²²⁾

$$\sigma_e = \frac{\sigma_A N(d_1)}{N(d_1) - LN(d_2)} \quad (28)$$

حيث تمثل تذبذب عناصر

الأصول نسبة التحوط the

$N(d_1)$, hedge ratio

وعليه:

$$d_1 = \frac{\ln(V_0 / F e^{-rT}) + \frac{1}{2} \sigma_A^2 T}{\sigma_A \sqrt{T}}$$

حيث:

σ_A = درجة تقلب أسعار الأصول.

r = معدل الفائدة الخالي من

المخاطر.

T = تاريخ الاستحقاق.

$N(\cdot)$ دالة توزيع القانون

الطبيعي.

$$d_2 = d_1 - \sigma \sqrt{T} \quad (29)$$

بافتراض أن $B_0 = F e^{-rT}$ حيث

يعبر B_0 عن قيمة الحالية للتعهدات

المنشأة تجاه الدائنين والتي يعبر عنها

ميرتون (Merton) بالسندات. من

خلال ما سبق فإن قيمة السهم هي

دالة تابعة لقيمة الأصول المنشأة من

خلال تقلبات في أسعار الأصول

للمنشأة. وأن احتمال الخطر

P يدل على احتمالية عدم ممارسة

خيار الشراء الأوروبي لشراء أصول

المنشأة بسعر تنفيذ F في زمن

الاستحقاق T . ويمكن صياغة المعادلة

التالية:

$$P = N(-d_2) \quad (30)$$

وهذا يعتمد على الرافعة L

وتذبذب الأصول σ_A وزمن الاستحقاق

T حيث:

$$\sigma_e = \frac{\sigma_A N(d_1)}{N(d_1) - LN(d_2)} \quad (31)$$

(35)

$$y = r - \frac{\ln[N(d2) + N(d1)]}{L/T}$$

وعليه فإذا عبرنا على انتشار
الخطر *Credit Spread* بـ: π فإن:

(36)

$$\pi = y - r = - \frac{\ln[N(d2) + N(d1)]}{L/T}$$

حيث

يدل y على العائد على
الاستحقاق (yield to maturity)
وهو العائد الاجمالي المحقق من خلال
الاحتفاظ بالسند حتى تاريخ
الاستحقاق ونطبق ذلك على الفوائد
المحققة زائد الربح أو الخسارة للأصل
ويفترض ذلك بأنه سيتم توظيف
الفائدة المحققة بنفس معدل العائد
الحالي على السند، يكون معدل العائد
على الاستحقاق يساوي معدل الفائدة
إذا كان القيمة السوقية للسند
مساوية لقيمته الاسمية.

من وجهة نظر البنك المقدم
للمقرض للمؤسسة، يستدعي هذا طرح
العديد من المسائل:

- مسائل تخص تجنب للبنك /
الحد من مخاطر الائتمان وبأي ثمن.

يمكن استخدام نموذج ميرتون
لشرح الديون الخطرة حيث يمكن
اعتبار B_0 تمثل القيمة السوقية
لسندات المنشأة حيث: (23)

$$B_0 = V_0 - E_0 \quad (31)$$

كما رأينا سابقا:

(32)

$$E_0 = V_0 [N(d_1) - LN(d_2)]$$

وبالتالي فإن:

(33)

$$B_0 = V_0 [N(d_1) + LN(d_2)]$$

رأينا سابقا:

$$B_0 = F e^{-rT}$$

$$F = \frac{B_0}{e^{-rT}} = B_0 e^{rT}$$

بتعريف العائد على الاستحقاق

على السندات Y

وعليه: (24)

$$B_0 = F e^{-yT} = F^* e^{(r-y)T} \quad (34)$$

وباستعمال معادلة الرافعة:

$$L = \frac{B_0}{V_0}$$

$$V_0 = \frac{B_0}{L} \text{ أي:}$$

فإن عائد على الاستحقاق

للسندات y يساوي:

بسرعة تنفيذ F وبزمن استحقاق T أي إذا قام البنك بشراء الخيار الذي لديه الخصائص السابقة فإنه قضى نهائياً على مخاطر الائتمان المرتبطة بالقرض. وجدول التالي يبين وضعيات خيار البيع المتعلق بدين المؤسسة.

الجدول رقم ⁰¹: يبين وضعيات خيار البيع المتعلقة بدين المؤسسة.

الأفق الزمني	⁰	T	
قيمة الأصول	V_0	$V_T < F$	$V_T > F$
قيمة الدين	$-B_0$	V_T	F
خيار البيع	$-P_0$	$F - V_T$	⁰
المجموع	$-B_0 - P_0$	F	F

المصدر من إعداد الباحث.

من خلال شراء خيار البيع بالخصائص السابقة

يمكن للبنك صاحب الدين أن يقوم بتحويل الخطر (أي يقوم بجعل الدين خالي من الخطر) و بالتالي يعتبر سعر خيار البيع P_0 هو تكلفة تجنب / الحد من مخاطر الائتمان المرتبطة بالدين المؤسسة F ومن خلال ما سبق يمكن تحديد سعر خيار

- مسائل تخص التكلفة الاقتصادية للحد من المخاطر.

- مسائل مرتبطة بالعوامل التي تؤثر على هذه التكلفة.

من خلال هذا الإطار البسيط يمكن اعتبار المخاطر الائتمانية بأنها دالة تابعة للهيكل المالي للمؤسسة بمعنى: ⁽²⁵⁾

$$L = \frac{Fe^{-rT}}{V_0} \quad (37)$$

حيث: V_0 القيمة الحالية لأصول المؤسسة و Fe^{-rT} القيمة الحالية لمستحقات الدين وفق معدل تحيين خالي من الخطر.

من خلال النموذج الذي تم اقتراحه من طرف Merton ⁽¹⁹⁷⁴⁾، لتحديد قيمة مخاطر الائتمان الناجمة عن القروض المصرفية يجب تثبيت الافتراضات التالية :

- إن القرض المقدم من طرف البنك هو أداة الدين الوحيدة للمؤسسة. وإن المصدر التمويلي الوحيد الأخر هو الأسهم العادية في هذه الحالة فإن قيمة مخاطر الائتمان تساوي قيمة خيار البيع (put option) على قيمة أصول المؤسسة V

التكلفة (مخاطر الائتمان) هي دالة تابعة لنسبة الرافعة المالية L .

حيث:

$$L = \frac{Fe^{-rT}}{V_0} \quad (40)$$

من خلال المعادلة السابقة يمكن استنتاج العائد على الاستحقاق:

$$y_T = \frac{\ln B_0 / F}{T} = \frac{\ln Fe^{-rT} - p_0 / F}{T}$$

وبالتالي فان انتشار الخطر

(spread default) π_t يساوي:

$$\pi_t = y_T - r = -\frac{1}{T} \ln \left(N(d_2) + \frac{V_0}{Fe^{-rT}} N(-d_1) \right)$$

وبالتالي يمكن اعتبار انتشار الخطر كدالة تابعة لنسبة الرافعة المالية L ، تقلبات معدلات العائد على الأصول σ_A ومدة الاستحقاق T .

$$\frac{\partial \pi T}{\partial r} < 0 \quad (43)$$

وذلك لان كل زيادة في معدل الفائدة الخالي من الخطر يؤدي إلى انخفاض خطر الائتمان المتعلقة بالدين، وذلك نتيجة انخفاض التكلفة المتعلقة بشراء خيار البيع (put option) و بالتالي انخفاض

البيع من خلال نموذج بلاك وتشولز كما يلي: (26)

$$P_0 = N(-d_1)V_0 + Fe^{rT}N(-d_2)$$

حيث: P_0 هي القيمة الحالية لخيار البيع، و $N(\cdot)$ دالة التوزيع الاحتمالي الطبيعي (39)

$$d_1 = \frac{\ln(V_0 / F) + (F + 1/2 \sigma_A^2)}{\sigma_A \sqrt{T}}$$

$$\Rightarrow d_1 = \frac{\ln(V_0 / Fe^{-rT}) + 1/2 \sigma^2 T}{\sigma_A \sqrt{T}}$$

$$d_2 = d_1 - \sigma_A \sqrt{T}$$

حيث: σ_A هو الانحراف المعياري (تذبذب) لمعدلات العائد على أصول المؤسسة.

من خلال المعادلات السابقة للنموذج يتبين لنا أن مخاطر الائتمان وتكاليفها هي دالة تابعة للمخاطر في أصول الشركة. وهو دالة تابعة للمسافة الزمنية الفاصلة على استحقاق ديون المؤسسة T كما يتأثر بمعدل الفائدة الخالي من الخطر (معدل التحويل) r حيث بارتفاع معدل الفائدة r يؤدي إلى تخفيض التكلفة وعلى اثر ذلك تنخفض المخاطر الائتمانية، ومنه نستنتج أن

من خلال شراء خيار البيع (put option) يمكن اعتبار أن البنك قام باقتناء سياسة تأمينية (insurace policy) حيث يعتبر هذا القسط p_0 القيمة المتوقعة المخصومة للتعثر المتوقع. وبالتالي يمكن صياغة المعادلة السابقة كما يلي:

$$p_0 = \left[-\frac{N(-d_1)}{N(-d_2)} V_0 + Fe^{-rT} \right] N(-d_2) \quad (44)$$

الخاتمة:

من خلال نموذج ميرتون (1974) يتم اشتقاق القيمة السوقية للمؤسسات، في ظل افتراضات محددة حول الصورة التي ستخضعها كل من الأصول والمطلوبات، حيث توظف هذه الورقة نموذج ميتون Merton Model لتقدير مخاطر التخلف عن السداد (مخاطر التعثر) للمؤسسات الاقتصادية، ويتم تقدير موثوقية هذه التقديرات باستخدام مجموعة من الأدوات الإحصائية والرياضية المختلفة. يستند نموذج ميرتون الأساسي إلى مجموعة من الافتراضات المبسطة عن الهيكل المالي

علاوة الخطر (risk premuim) الخاصة بانتشار الخطر (defoult spread) πT .

يتم اشتقاق انتشار (امتداد الخطر) والنقص المتوقع في القيمة الحالية للدين من المعادلة السابقة (44)

$$P_0 = N(-d_1)V_0 + Fe^{rT}N(-d_2)$$

يمكن اشتقاق احتمال التعثر (التخلف) عن سداد الدين Φ عند عدم الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر (risk neutrol)، $N(d_2)$ يمثل احتمال أن تكون قيمة المؤسسة أكبر من القيمة الاسمية للدين F عند تاريخ استحقاق T وبالتالي فإن مكمل الاحتمال $(1 - N(d_2))$ يمثل احتمال التعثر والذي يعبر عنه بـ $N(-d_2)$ و بالتالي :

$$N(-d_2) = (1 - N(d_2)) \text{ حيث:}$$

حيث: $N(d_2)$ هو احتمال أن تكون قيمة المؤسسة أكبر من القيمة الاسمية للدين F عند زمن الاستحقاق T . و $(1 - N(d_2))$ هو مكمل الاحتمال لـ: $N(d_2)$ أي احتمال التعثر.

باعتباره خالي من الخطر و يمثل قيمة الاسمية F عند تاريخ الاستحقاق T . وبالتالي فان مجموع الجزئين السابقين يشير إلى النقص المتوقع في القيمة الحالية للدين.

3- يشير الجزء الأخير $N(-d_2)$ كما قلنا سابقا إلى احتمال التعثر.

للمؤسسة، ويتم تحديد حالة التعثر من خلال القيمة السوقية لأصول الشركة مقارنة مع هيكل المطلوبات للمؤسسة عندما تكون قيمة الأصول اقل من العتبة (نقطة التعثر) وبهذا تعتبر الشركة في حالة تعثر. من خلال شراء خيار البيع (put option) يمكن اعتبار أن البنك قام باقتناء سياسة تأمينية (insurace policy) حيث يعتبر هذا القسط p_0 القيمة المتوقعة المخصوصة للتعثر المتوقع.

حيث يمكن تفكيك معادلة مركبات سعر خيار البيع p_0 إلى ثلاث عوامل أساسية :

¹ - القيمة المطلقة (الأساسية) (absolute value) : الجزء الأول داخل القوس $-\frac{N(-d_1)}{N(-d_2)}V_0$ تمثل القيمة المتوقع المتحققة للقرض للقرض بشرط $V_T < F$. وتمثل المبلغ الذي يتوقع من البنك تسديده عند عدم الأخذ بعين الاعتبار عنصر الخطر في حالة عدم قدرة المؤسسة في الوفاء بدينها تجاه البنك في الوقت T .

² - المصطلح الثاني داخل القوس (Fe^{-rT}) القيمة الحالية للدين

هوامش ومراجع:

- 1- تجدر الإشارة هنا أنه يفترض في حالة عدم التأكد أن مدير الخطر لا يستطيع أن يقدر أي قيم محتملة في تقييم الموقف.
- 2- د عبد الرزاق جليل، حمزة الطيبي، "إدارة مخاطر العمليات المصرفية الالكترونية"، مجلة رابطة إدارة المخاطر، العدد الثالث، المجلد السابع، 2007، ص: 96.
- 3- محمد زكي يوسف اشكيرو، "تقييم المخاطر وآثارها على أداء البنوك التجارية الأردنية" رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، 2010، ص: 05.
- 4- تجدر الإشارة هنا أنه يفترض في حالة عدم التأكد أن مدير الخطر لا يستطيع أن يقدر أي قيم محتملة في تقييم الموقف.
- 5- Darrell Duffie, Stephen Schaefer, 2005, "Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool", Princeton Series in Finance, p : 25.
- 6- مرجع سبق ذكره . ص: 26.
- 7- Ernst Eberlein, "M Kalkbrener, Ludger Overbeck, 2007. Mathematics in Financial Risk Management", Journal of Risk, p¹⁰.
- 8- مرجع سبق ذكره ص: 10.
- 9- Darrell Duffie, Stephen Schaefer, 2005, "Quantitative Risk Management Concepts, Techniques and Tool", p : 26.
- 10- مرجع سبق ذكره ص: 30.
- 11- Fotios C. Harmantzis, Linyan Miao, Yifan Chien, 2005, - Empirical Study of Value-at-Risk and Expected
- 12- عبد الحميد عبد الحي "إستخدام تقنيات الهندسة المالية في إدارة المخاطر في المصارف الاسلامية"، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، 2014، ص: 65.
- 13- Alexandros Benosa¹, George P, 2004⁷ Extending the Merton Model: A hybrid approach to assessing credit quality, Journal of Mathematical and Computer Modelling p: 47- 68.
- 14- P. Crosbie, J. Bohn, Modelling default risk, Journal of Derivatives ¹¹ 9-24. (2003)
- 15- مرجع سبق ذكره ص: 30.

- 16-** مرجع سبق ذكره ص: ³⁰.
- 17-** F. Black, M. Scholes, Pricing of options and corporate liabilities, ⁸¹ (1973) 637_659. Journal of Political Economy.
- 18-** مرجع سبق ذكره ص: ⁶⁶⁰.
- 19-** Tomasz Z, MERTON'S AND KMV MODELS IN CREDIT RISK MANAGEMENT, University of Economics in Katowice, p ¹²⁸.
- 20-** مرجع سبق ذكره ص: ¹²⁸.
- 21-** Sreedhar T Bharath and Tyler Shumway, Forecasting Default with the KMV-Merton Model, University of Michigan, working paper, December ¹⁷, 2004 p¹².
- 22-** مرجع سبق ذكره ص: ¹²⁸.
- 23-** مرجع سبق ذكره ص: ¹²⁸.
- 24-** مرجع سبق ذكره ص: ¹²⁸.
- 25-** Du, Yu, and Wulin Suo, ²⁰⁰⁴, Assessing credit quality from equity markets: Is a structural approach a better approach? working paper, p: ⁶⁸. Queen's University.
- 26-** مرجع سبق ذكره ص: ⁶⁹.



استخدام المجموعات المبهمة وأداة نشر وظيفة الجودة لتحسين

جودة تصميم المقررات الجامعية

دراسة حالة بجامعة ابن خلدون بتيارت.

مجدوب خيرة، طويطي مصطفى

¹ - جامعة تيارت

² - جامعة غرداية

²kaizen1982@gmail.com

¹nour.alis2016@gmail.com

الملخص -

تعتبر إدارة الجودة الشاملة فلسفة تعتمد علي إستراتيجية طويلة المدى في تحقيق أهدافها، ولا تقاس نتائجها من خلال فترة قصيرة، حيث لا يقتصر التقويم علي رؤية المؤسسة لنفسها أو من وجهة نظرها ولكن توجد قوى وعوامل أخرى تحدد نوعية المخرجات التعليمية علي اعتبار أن المخرجات التعليمية تعتبر سلعة تنافسية خاضعة للتقويم بشكل مستمر، وللحصول علي سلعه ذات مواصفات جيدة ومقبولة (طلاب)؛ لابد من الاستمرارية في العمل بنفس الروح والدافعية خلال مدة تطبيق المنهج و جودة المقرر الدراسي و تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نظرية المجموعات المبهمة و أداة نشر وظيفة الجودة من أجل تحسين جودة مقررات التدريس و بالتالي الحصول على منتج تعليمي مناسب ألا وهو الطالب من خلال التركيز على الاستراتيجيات التعليمية المناسبة و الحجم الساعي اللازم للتمكن من استيعاب المقياس فجودة تصميم المقررات تتحقق من خلال الاستعانة بأحدث التقنيات و وجود سياسة واضحة و محددة للجودة الشاملة، و كفاءة التنظيم الإداري و توفير نظم تدريب عالية المستوى للهيئة التدريسية و الإدارية .

الكلمات المفتاحية -

إدارة الجودة الشاملة، جودة المقررات، المجموعات المبهمة، أداة نشر وظيفة الجودة.

The Use Of The Fuzzy Sets And The Quality Function Deployment In Improving The Quality Of Undergraduate Courses Design A Case Study At Ibn Khaldoun University TIARET

Abstract -

Total Quality Management Is A Philosophy Based On A Long-Term Strategy In Achieving Its Goals. The Evaluation Is Not Limited To The Vision Of The Institution Itself Or From Its Point Of View, But There Are Other Forces And Factors That Determine The Quality Of Educational Outputs, And To Obtain His Goods With Good Specifications And Acceptable (Students); It Is Necessary To Continue To Work In The Same Spirit And Motivation During The Duration Of Application Of The Curriculum And The Quality Of The Course.

The Aim Of This Study Is To Highlight The Theory Of Fuzzy Set And The Quality Function Deployment In Order To Improve The Quality Of Teaching Courses And Thus Obtain An Appropriate Educational Product By Focusing On The Appropriate Educational Strategies And The Size Required To Be Able To Absorb The Scale. It Is Achieved Through The Use Of The Latest Technology And The Existence Of A Clear And Specific Policy For Total Quality, And The Efficiency Of Administrative Organization And The Provision Of High-Level Training Systems For Teaching Staff And Management.

Key-Word-

Total Quality Management, Quality Courses, Fuzzy Set, Quality Function Deployment Tool.

مقدمة -

إن مفهوم إدارة الجودة الشاملة لم يعد يقتصر تطبيقه على المؤسسات و المنظمات التي تهدف إلى الربح فقط، بل امتد على المؤسسات التعليمية بغية الحصول على نوعية أفضل من التعليم، و كذا الحصول على نوعية ذات جودة

عالية من الطلاب قادرين على إحداث التطور و التحسين المجتمعي، فمؤسسات التعليم العالي تعتبر دعامة المجتمع و مخرجاتها تعتبر مدخلات لكل المؤسسات الصناعية و الإنتاجية و حتى الخدمية، باعتبارها توفر مقومات الإبداع و الابتكار و تطور المهارات البشرية و تنمي كوادرو قدرات تستطيع التعامل مع مخرجات هذا العصر و التكيف مع نتائجه.

إن إدارة الجودة الشاملة هي منهجية تتصف بالديمومة والاستمرار وليست محطة تنتهي بانتهاء برنامج معين أو زمن معين، لذا تتطلب المزيد من التدريب المستمر لحل المشكلات والتفكير بأساليب ابتكاريه، وهي تطمح للوصول إلي رضى المستفيد الداخلي في المؤسسة التعليمية ألا وهو الطالب والأستاذ والإدارة ، أما المستفيد الخارجي فهو رضى المجتمع عن نوعية المنتج التعليمي، وما سيحققه ذلك المنتج التعليمي من فائدة للمجتمع، لذ أصبح من أهم المعايير علي نجاح المؤسسات التعليمية هو نوعية الطالب الذي يتخرج من تلك المؤسسات التعليمية وقدرته علي خدمة مجتمعه بالطريقة المطلوبة، كما أن نظرة المجتمع الإيجابية لتلك المؤسسة تكسبها نوعاً من الاحترام والتقدير، الأمر الذي يؤدي بنا إلى تسليط الضوء على جودة المقررات المدرسة على مستوى مؤسسات التعليم العالي و مدى مطابقتها لاحتياجات الطلبة و استجابتها لمعايير التوظيف في ظل الانفتاح الاقتصادي و المنافسة العالمية و هذا من أجل تحسين محتويات البرامج المدرسة و تكييف أهدافها للحصول علي مخرجات تعليمية مناسبة وملائمة لخدمة وتطوير المجتمع.

ولقد أكدت العديد من الدراسات العالمية التي تبنت إدارة الجودة الشاملة علي أهمية هذا الطرح ونجاحه للحصول علي مخرجات أكاديمية قادرة على تلبية متطلبات سوق العمل المعاصر و الصمود في وجه المنافسة في الأسواق العالمية، وكذلك الإسهام بتنمية المجتمع بكافة المجالات بصورة فعالة و على هذا الأساس تهدف دراستنا هته إلى تطبيق المجموعات المبهمة و المعروفة بقدرتها على التعامل مع المتغيرات اللغوية التي تعتبر حجر الأساس و المنطلق الأول لمصفوفات أداة نشر وظيفة الجودة و التي تم الاستعانة بها من اجل تحسين مخرجات المقاييس المدرسة و جعلها تتناسب مع متطلبات الطلبة و هو ما

سنحاول تطبيقه في دراستنا لحالة كلية العلوم الاقتصادية على مستوى جامعة ابن خلدون بتيارت.

المحور الأول: أسس جودة الخدمة التعليمية.

¹. مفهوم إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

لقد تعددت و اختلفت التعاريف التي حاولت رسم معالم الجودة و تحديد أصولها و هذا راجع إلى تعدد المداخل التي تطرقت إليها، فكلمة جودة QUALITY مشتقة من الكلمة اللاتينية QUALITAS والتي تعني جوهر الشيء أو الشخص و درجة صلاحه¹، وقد عرفت الجمعية الأمريكية لضبط الجودة على أنها: "المجموع الكلي للمزايا و الخصائص التي تؤثر في قدرة المنتج أو الخدمة على تلبية حاجات معينة"²، يعرف JURAN.M.J الجودة بأنها: "مدى ملائمة المنتج للاستخدام"³ و مدى قدرته على الوفاء بمتطلبات الزبون و إشباع رغباته⁴، في حين يرى FEIGENBAUM أن الجودة هي "مجموعة خصائص المنتج التي ترضي توقعات الزبون سواء كانت هذه التوقعات صريحة أو ضمنية، موضوعية أو شخصية، واعية أو غير واعية"⁵، أما Crosby فيعرف الجودة على أنها "المطابقة للمتطلبات"⁶، و أخيرا يمكننا إضافة تعريف المنظمة الدولية للتقييس ISO التي تنص على أن الجودة هي: "مجموعة الصفات المميزة للمنتج (أو النشاط أو العملية أو الشخص) و التي تجعله ملبيا للحاجات المعلنة و المتوقعة أو قادرا على تلبيةها"⁷.

و على ضوء التعاريف السابقة يمكننا القول أن: "الجودة هي إجمالي الصفات و الخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعلها قادرة على تحقيق احتياجات مشمولة أو محددة بما ينعكس على رضا الزبون/العميل و من ثم فلا بد من أن يكون المنتج أو الخدمة مطابقا للمواصفات الموضوعية و المحددة له، فالجودة قد تجاوزت كونها مجرد وسيلة لكشف الأخطاء لتصبح أداة لمنع الأخطاء و الوقاية منها، فمقياس الجودة هو الخلو من العيوب و مقياسها هو التكلفة".

أما إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي فتعرف على أنها: أسلوب متكامل يطبق في جميع فروع و مستويات الجامعة ليوثر للأفراد و فرق العمل الفرصة لإرضاء الطلاب و المستفيدين من التعليم و البحث العلمي أو فعالية

تحقيق أفضل خدمات تعليمية و بحثية بأكفأ الأساليب و أقل تكلفة و أعلى جودة ممكنة.⁸

². مبررات تطبيق إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي: من بين مبررات تطبيق TQM في التعليم الجامعي نذكر:

- ✓ ارتباط الجودة بالإنتاجية.
- ✓ ارتباط نظام الجودة بالشمولية في كافة المجالات.
- ✓ عالمية نظام الجودة و سمة من سمات العصر الحديث.
- ✓ ضرورة الحصول على ميزة تنافسية في ظل التحديات العالمية.⁹
- ✓ نجاح تطبيق نظام الجودة الشاملة في العديد من المؤسسات في معظم دول العالم وفقا لما ترتبط به تلك الدول من فلسفة و عوامل ثقافية و اجتماعية تحيط بها.¹⁰

- ✓ ارتباط نظام الجودة الشاملة بالتقويم الشامل للتعليم بالجامعة.¹¹
- ✓ ضعف جدوى الإصلاحات الهيكلية الكبرى في التأثير على العملية التعليمية داخل المؤسسات الجامعية، فكان ذلك سببا في زيادة الاهتمام بمتغيرات الجودة على مستوى التعليم العالي.¹²
- ✓ العجز التعليمي و المقصود به الاستثمار في التعليم دون عائد نظرا لأن المخرجات الجامعية لا تكفي الطلب الفعال في أسواق العمل بالدرجة المطلوبة و خاصة في الدول النامية.¹³

- ✓ تلبية طلبات الخريجين الحاضرة و المستقبلية و تحقيق رضاهم في الحصول على فرص العمل في سوق العمل المعولمة.
- ✓ ضرورة تفعيل البحث العلمي و التحول من ثقافة الكم إلى ثقافة الكيف و من ثقافة الذاكرة إلى ثقافة الإبداع.

³. أهداف إدارة الجودة الشاملة في التعليم العالي:

- يمكن تلخيص فوائد تطبيق إدارة الجودة الشاملة و نظمها في التعليم الجامعي على النحو التالي:¹⁴
- الوفاء بمتطلبات الطلاب و أولياء الأمور و المجتمع و إرضائهم.

- رفع مستوى الوعي لدى الطلاب اتجاه عملية التعلم و أهدافه مع توفير فرص ملائمة للتعليم الذاتي بصورة أكثر فعالية.
- مشاركة جميع العاملين في إدارة الجامعة لكون كل فرد على علم و دراية واضحة بدوره و مسؤولياته و مشاركته في التحسين و التطوير.
- تطبيق إدارة الجودة الشاملة سيقفل من بيروقراطية الإدارة إلى حد كبير .
- ربط أقسام المؤسسة الجامعية و جعل عملها منسجما .
- ضمان جودة الخدمات التعليمية المقدمة رغم اختلاف أنماط العاملين نتيجة اختلاف بيئاتهم.
- المساعدة على إيجاد نظام موثق لضمان الأداء في حالة تغيب أحد الأفراد أو ترك الجامعة.
- ترسيخ صورة الجامعة لدى الجميع بالتزامها بنظم الجودة في خدماتها.
- رفع و زيادة مستوى الوعي بجودة العمل و النظام لدى العاملين.
- المساعدة على وجود نظام شامل و مدروس للمؤسسة الجامعية.
- المساعدة على خفض الهدر في إمكانيات المؤسسة الجامعية من حيث الموارد و الوقت و غيرها.
- تحسين كفاءة الاداريين و العاملين و عضو هيئة التدريس و رفع مستوى أدائهم من خلال التدريب المستمر.
- زيادة الاحترام و التقدير و الاعتراف العلمي بالمؤسسة الجامعية لما تقدمه من خدمات للطلاب و المجتمع من خلال المساهمة في تنمية المجتمع المحلي.
- 4. جودة الخدمة التعليمية:

بدء الاهتمام بجودة الخدمة بعد أن وصف Juran الجودة بمدى خدمة المنتج لأغراض المستخدم بنجاح و ذلك في مفهومه الواسع النطاق للجودة" المواثمة للاستخدام" فيما أضاف الباحث feigenbaum الخدمة إلى مفهوم الجودة عادا " جودة السلعة و الخدمة توليفة كلية لخصائص هندسة و تصنيع و تسويق و صيانة السلعة و الخدمة أثناء الاستخدام و بما يلبي توقعات الزبون.

و يقصد بجودة التعليم أن يكون التعليم ممتعا و ذو بهجة و أن يكون المدرس يقظا باستمرار لجذب انتباه الطالب إلى المناقشة و يأخذ مفهوم الجودة عند تطبيقه في التعليم العالي أبعادا أوسعاً تنعكس في المفاهيم التالية:

- القيمة المضافة في التعليم.
- تجنب الانحرافات في العملية التعليمية.
- مطابقة المخرجات التعليمية للأهداف المخططة و المواصفات و المتطلبات.

- التفوق في التعليم
 - الموائمة للغرض.
 - موائمة المخرجات التعليمية و الخبرة المكتسبة للاستخدام
 - تلبية أو التفوق على توقعات الزبون في التعليم.
- و تمثل جودة التعليم وفق منظور إدارة الجودة الشاملة: " الإيمان في تأسيس المنظمة التعليمية استنادا إلى مدخل الأنظمة متضمنا نظام الإدارة و النظام الفني و النظام الاجتماعي بما يضمن جودة المدخلات المتمثلة بكل من الطلاب و الهيئة التدريسية و البنية التحتية، كذلك جودة العمليات التي تعكس نشاط التدريس و التعليم و من ثم جودة المخرجات بصيغة طلبة مثقفين يتخرجون من النظام كما تركز فلسفة TQM في التعليم على متطلبات أساسية لتطبيقها في مقدماتها أنظمة تفكير، و التركيز على الزبون و التحسين المستمر و الإدارة بالوقائع و الإدارة بالمشاركة، و التطوير المهني و فريق العمل و القيادة و التخطيط طويل المدى¹⁵.

المحور الثاني: مفاهيم حول أداة نشر وظيفة الجودة.

1. مفهوم أداة نشر وظيفة الجودة:

إن النظرة التقليدية لضمان الجودة لطالما وجهت تركيزها نحو تحسين المنتجات و تعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة من خلال التركيز على العمليات و المخرجات، أي بناء الجودة بدلا من التفتيش عنها، إضافة إلى تبنيها لمفهوم تمكين العاملين و الذي يعني حسب VAN HORN.L.H " تقاسم المسؤولية مع الأفراد ، حيث تحدد المنظمة نقاط قوة الأفراد ، و تضعهم في سياق يمكنهم فيه

استعمال مهاراتهم¹⁶؛ فالتمكين هو عملية تفويض سلطة اتخاذ القرار إلى المستويات الدنيا في المنظمة¹⁷، وهذا ما دفع الإدارة العليا إلى تمكين الأفراد لحل المشاكل التي يواجهونها من أجل الوصول إلى منتج خال من العيوب وبهذا أصبح تحقيق الجودة العالية للمنتج غاية جميع المؤسسات الصناعية من خلال كسب و تعزيز الثقة بأن كل شيء صحيح و خال من العيوب، وهذا هو ما جاء به مبدأ التلف الصفري Zero Defect لـ CROSBY.

بداية، تجدر بنا الإشارة إلى أن أداة نشر وظيفة الجودة لم تحض بتعريف موحد بين الباحثين وهذا راجع إلى اختلاف وجهات نظرهم والخلفيات التي ينطلقون منها، لذا سندرج عددا من التعاريف حتى تتضح الصورة أكثر فأكثر ومنها:

حسب Akao فإن أداة نشر وظيفة الجودة QFD هي: "طريقة لتطوير جودة التصميم تستهدف رضا الزبون عبر ترجمة طلباته إلى أهداف تصميمية مع تحديد المناطق الأساسية لضمان الجودة خلال مرحلة الإنتاج".¹⁸

أما David R. Wollover فيرى أن نشر وظيفة الجودة هي: " مجموعة إجراءات تستعمل بشكل أساسي سلسلة مترابطة من المصفوفات تستخدم لتنظيم وترجمة متطلبات الزبون في نهج/أسلوب موحد إلى خطوات متتالية تهدف جوهرية/أساسا إلى تحقيق هذه المتطلبات".¹⁹

و يعرفها كل من Joseph M. Juran و A. Blanton Godfrey على أنها: " أداة لجمع و تنظيم المعلومات المطلوبة و اللازمة لإتمام عملية تخطيط الجودة التشغيلية"²⁰

بينما يعرفها كل من J STIDWELL A, SUTTERFIELD على أنها: "هي عملية مركبة و منظمة أصبحت تستعمل بشكل واسع لتحويل العوامل النوعية"الكيفية" أو الخصائص إلى متطلبات كمية للإنتاج".²¹

ترمي أداة نشر وظيفة الجودة إلى تحسين عملية تطوير المنتج الجديد (NPD) ذاتيا عن طريق إعادة هندسة مساهمة الأنشطة الوظيفية المتخصصة لكل قسم من الأقسام المشاركة في تحقيق هذا المشروع من أجل ضمان الوصول إلى عدد من المقاييس كالوقت المناسب، الكمية والجودة المطلوبة و هذا ما يجعل

منها أداة فعالة خاصة في المجال الصناعي على اعتبار أنها تضم جميع الأدوات التي تسمح بحصر و الحصول على طلبات الزبائن و قياسها إضافة إلى توفرها على الوسائل الضرورية التي تسمح بوصف و ضمان جودة مهام و وظائف فريق العمل.²²

2- أهداف أداة نشر وظيفة الجودة:

حسب Banwet & all فإنه يمكن حصر أهداف نشر وظيفة الجودة في النقاط التالية:²³

- تحويل لغة الزبون الغامضة (المبهمة) إلى لغة تقنية مفهومة.
 - تمكّن QFD صوت الزبون من النفاذ في الميدان العملي (التطبيقي).
 - تسهل على الزبون الحصول على ما يريده بدقة متناهية.
- أما Fiorenzo Franceschini فيرى أن أهداف نشر وظيفة الجودة يجب أن تشمل:

1. تحديد خصائص المنتج التي تحقق متطلبات الزبون الحقيقية.
2. تحدد أداة نشر وظيفة الجودة و بصفة منظمة كل المعلومات التي تعد ضرورية لتطوير المنتج/الخدمة الجديدة.
3. ضمان (الاتحاد) التجانس/التوافق بين طلبات الزبون الظاهرة و خصائص المنتج القابلة للقياس دون إهمال أية وجهة نظر.
4. زيادة قدرة المؤسسة على التفاعل و الاستجابة، حيث أن أي أخطاء يمكن أن تنشأ نتيجة تفسير خاطئ للأولويات و الأهداف يجب الحفاظ عليها في أدنى مستوى.

5. التأكد من أن المسؤولين عن كل خطوة عملية هم على إطلاع دائم بالعلاقة بين مخرجات الجودة للمرحلة الحالية و الجودة المطلوبة للمنتج النهائي.²⁴

3. مقارنة المراحل الأربعة لنشر وظيفة الجودة:

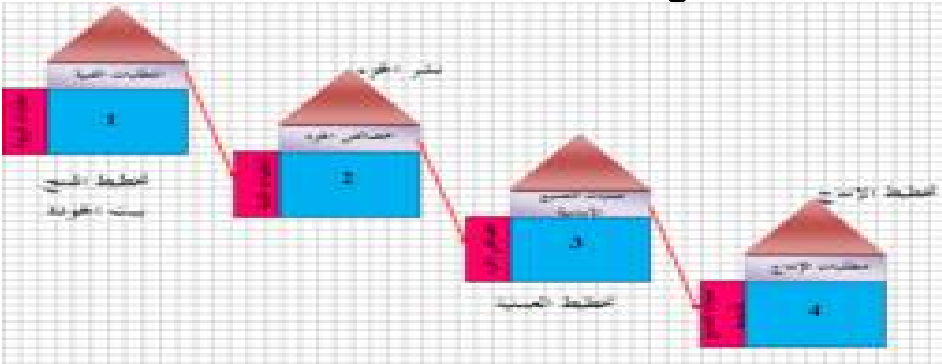
إن مفهوم نشر وظيفة الجودة الذي جاء به Yoji Akao ينص على اعتبارها طريقة لتطوير تصميم الجودة الهادفة إلى أرضاء الزبون وترجمة رغباته إلى أهداف تصميمية واستعمال أكبر عدد ممكن من نقاط المراقبة لضمان الجودة

خلال مختلف مراحل عملية الإنتاج²⁵ رافقه تبني مفهوم مقارنة المراحل الأربع لتحقيقه وتبسيط تطبيقه.

إن مقارنة المراحل الأربعة لنشر وظيفة الجودة هي مقارنة مبنية على استعمال سلسلة من المصفوفات المترابطة فيما بينها²⁶ بحيث تمثل مخرجات كل مرحلة مدخلات للمرحلة الموالية لها وتستعمل بصفة رئيسية لترجمة صوت الزبون إلى تصميم فعلي للمنتج²⁷ المرغوب به والذي يحقق أقصى رضا للزبون و عددها أربعة تدعى الأولى ببيت الجودة HOQ وتتكون هذه المصفوفات من عدة أقسام أو مصفوفات جزئية ترتبط فيما بينها بطرق مختلفة²⁸ وحسب CLAUSER فإن هذه المراحل يمكن ترتيبها كما يلي:²⁹

تخطيط المنتج، نشر الجزء، تخطيط العملية، تخطيط الإنتاج.

الشكل (01) المراحل الأربع لنشر وظيفة الجودة:



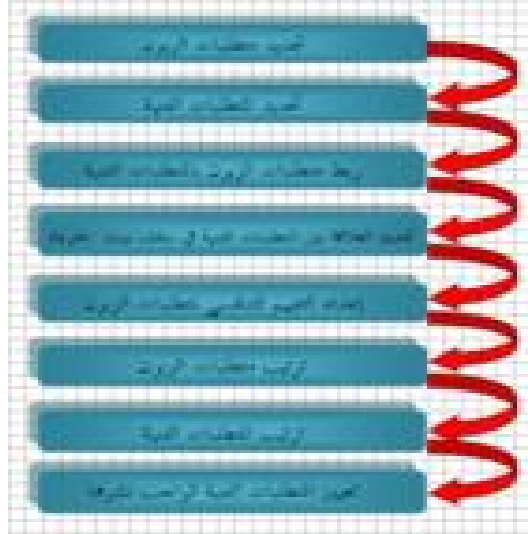
Source :M. PHILIPS, P. SANDER & C. GOVERS:
Policy Formulation by Use of QFD Techniques: A Case
Study, International Journal of Quality & Reliability
Management, Vol. 11 No. 5, 1994, pp. 46-58.

¹ - ⁶ - ² تخطيط المنتج:

إن الصفوف (الأسطر) في المصفوفة الأولى "بيت الجودة" تضم خصائص الزبون وهي عبارة عن جمل و عبارات تصف خصائص المنتج التي يجدها الزبون ملائمة (مناسبة) في حين تظهر الأعمدة (الخانات) خصائص المنتج التي ستضمن للمنتج المستقبلي بحيث تكسبه القدرة على زيادة رضا الزبون عن طريق التفوق على توقعاته.

تعمل هذه المرحلة على ترجمة صوت الزبون المعبر عنه من خلال متطلباته التي تعتبر مدخلات هذه المرحلة إلى خصائص هندسية (فنية) في المنتج بشكل يمكن من تطويرها بناء على تحديد العلاقات بين هذه الخصائص الهندسية وخصائص الزبون التي يمكن الحصول عليها من خلال إجراء دراسات السوق واتباع الخطوات التالية:

الشكل (02): خطوات تخطيط المنتج.



SOURCE: MATLOUB H, LOUKAS T, AJMAL M.M, A QFD strategy for improving customer satisfaction: case study of telecom companies of Pakistan, Asian Journal on Quality, Vol. 12 Iss: 3, 2011, pp 282 _ 295.

و تعتبر هذه المرحلة حرجة جدا في بناء QFD كونها تعكس مدى قدرة المؤسسة على قياس الأهمية النسبية لكل متطلب زبون و إظهار العلاقات بين الخصائص في شكل رقمي و من ثم تحديد الأهمية النسبية لكل خاصية هندسية في إرضاء الزبون و بهذا يصبح من الممكن وضع مجموعة تضم أولويات الخصائص الهندسية التي تحقق المتطلبات المحددة من طرف الزبون إضافة إلى إعداد تقييم تنافسي لمنتج المؤسسة مقارنة مع منتجات المؤسسات الأخرى.

² - ⁶ - ² نشر الجزء:

في هذه المرحلة فإن الخصائص الفنية المقيمة و المقاسة في المرحلة الأولى يتم تحويلها إلى خصائص الأجزاء المكونة للمنتج حيث يجب تعيين الأجزاء المهمة و

طرق تجميعها معا بشكل يحقق خصائص المنتج الجوهرية، و بهذا فإن هذه المرحلة تعمل على تحويل المتطلبات الفنية إلى خصائص للأجزاء المحددة و القيم المستهدفة.

2- 6- 3 تخطيط العملية:

أثناء تخطيط العملية يتم تقييم مختلف العمليات التصنيعية وتعيين و تحديد العمليات الأساسية و التدفقات العملية و كذا تطوير معدات الإنتاج و تحديثها و ضبط معايير العمليات و على هذا الأساس فإن هذه المرحلة تعمل على ترجمة خصائص الأجزاء الأساسية إلى عمليات تصنيعية محددة.

2- 6- 4 تخطيط الإنتاج:

و تشمل ترجمة مخرجات عمليات معالجة الأجزاء إلى متطلبات إنتاجية ينبغي توافرها مع وصف و تحديد تعليمات و طريقة و أدوات الإنتاج اللازمة.

المحور الثالث: مبادئ حول المجموعات المبهمة.

1 تعريف المجموعة المبهمة:

إن مفهوم المجموعات المبهمة يوفر نقطة انطلاق ملائمة لبناء الإطار المفاهيمي لعمل يوازي في كثير من النواحي الإطار المستخدم في حالة المجموعات الكلاسيكية (الاعتيادية) و لكنه أعم من هذه الأخيرة، إذ يوفر وسيلة طبيعية للتعامل مع المشاكل أين يكون مصدر عدم الدقة هو عدم وجود معايير محددة بشكل بين لدرجة العضوية إضافة إلى بروز متغيرات عشوائية³⁰، و هناك عدة تعاريف للمجموعة المبهمة و من أبرز هذه التعاريف نذكر تعريف CHEN S M & LEE C H الذي ينص على:³¹

ليكن X هي المجموعة الشاملة المعرفة كما يلي:

$$X = \{x_1, x_2, \dots, x_n\}$$

و لتكن A مجموعة مبهمة من X ، و عليه يمكن تقديم A كما يلي:

$$A = \{(x_1, f_1(x_1)), (x_2, f_2(x_2)), \dots, (x_n, f_A(x_n))\}$$

أين:

$$f_A: \text{دالة عضوية المجموعة المبهمة } A \text{ مع: } [0,1] \rightarrow f_A$$

$$f_A(x_i): \text{درجة عضوية } x_i \text{ في } A$$

إذا كانت المجموعة الشاملة X مجموعة غير منتهية فإن المجموعة المبهمة A يمكن التعبير عنها كما يلي.

$$A = \int_x f_A(x_n)/x_i, x_i \in X$$

فالمجموعة المبهمة هي تلك المجموعة التي لا يكون فيها حدود واضحة بدقة بين تلك العناصر التي تنتمي وتلك التي لا تنتمي إليها.
² تعريف الرقم المبهم:

عادة ما تستعمل الأرقام المبهمة لتمثيل حالات عدم التأكد والتعامل مع البيانات غير الكاملة³² والقياسات العددية غير المحددة مثل: "قريب من"¹⁰، "نوعاً ما"، وغيرها من القياسات ويعرف الرقم المبهم حسب Dubois, D. and Prade, H كما يلي: "يعتبر رقماً مبهماً أية مجموعة مبهماً جزئية (ثانوية) $M = \{(x, \mu(x))\}$ أين يأخذ x قيمة في R وتكون دالة انتماء $\mu_M(x)$ محصورة في المجال $[0,1]$ ^{46u}، أما GIACHETTI R.E; YOUNG R.E. فيعتبر الرقم المبهم $\tilde{A}$ هو مجموعة مبهماً من الأرقام الحقيقية التي تقدم معلومات مثل: "حوالي m " ويتوجب فيه أن يعبر عن قيمة واحدة لـ m ويكون مستمراً ومحدباً³³ في حين يرى Chen C T ; Huang S F الرقم المبهم $\tilde{A}$ على أنه مجموعة مبهماً دالة انتماءها $\mu_{\tilde{A}}(x)$ تحقق الشروط التالية:³⁴

1. $\mu_{\tilde{A}}(x)$: مستمرة.
2. $\mu_{\tilde{A}}(x)$: مجموعة مبهماً جزئية محدبة.
3. $\mu_{\tilde{A}}(x_0) = 1$: يوجد بها على الأقل عنصر واحد x_0 دالة انتماء تساوي 1.³⁵

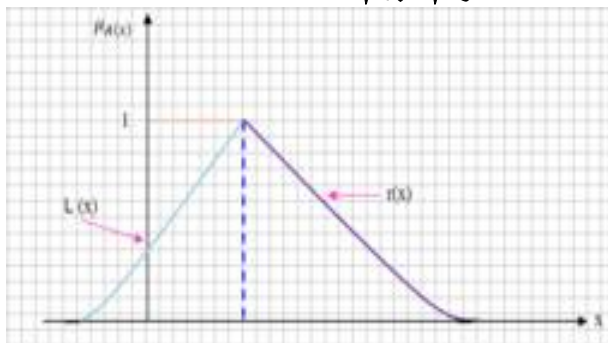
و عليه يمكن القول بأنه يكون $\tilde{A}$ عدداً مبهماً إذا وفقط إذا وجد مجال مغلق (والذي يمكن أن يكون حداً منفرداً Singleton) $[a, b] \neq \emptyset$ ويحقق:³⁶

$$\tilde{A}(x) = \begin{cases} 0 & \text{if } x \leq a_1 \\ L_{\tilde{A}}(x) & \text{if } a_1 \leq x \leq a_2 \\ 1 & \text{if } a_2 \leq x \leq a_3 \\ r_{\tilde{A}}(x) & \text{if } a_3 \leq x \leq a_4 \\ 0 & \text{if } a_4 \leq x \end{cases}$$

حيث:³⁷

$$a_1, a_2, a_3, a_4 \in R$$

متزايدة مستمرة دالة $L_{\tilde{A}}: R \rightarrow [0, 1]$
 و $L_{\tilde{A}}(a_1) = 0, L_{\tilde{A}}(a_2) = 1$: تدعى الجهة اليسرى للعدد المبهم $\tilde{A}$.
 متناقصة مستمرة دالة $r_{\tilde{A}}: R \rightarrow [0, 1]$
 و $r_{\tilde{A}}(a_4) = 0, r_{\tilde{A}}(a_3) = 1$: تدعى الجهة اليمنى للعدد المبهم $\tilde{A}$.
 ويمكن تمثيله بيانيا كما يلي:³⁸
 الشكل (3): الرقم المبهم $\tilde{A}$.



Source: DAVIS H.Z; MESZNIK R; LEE J.Y, Finding an internal optimum in the classification of management accounting information: The role of fuzzy sets, Marc J. Epstein, John Y. Lee, in (ed.)¹⁷ (Advances in Management Accounting, Volume 17), Emerald Group Publishing Limited,²⁰⁰⁸, p. 208.

و يمكن للرقم المبهم أن يكون متقطعا كما يمكن له أن يكون مستمرا.

المحور الرابع: دراسة حالة بجامعة ابن خلدون بتيارت.

¹ - مجتمع وعينة البحث:

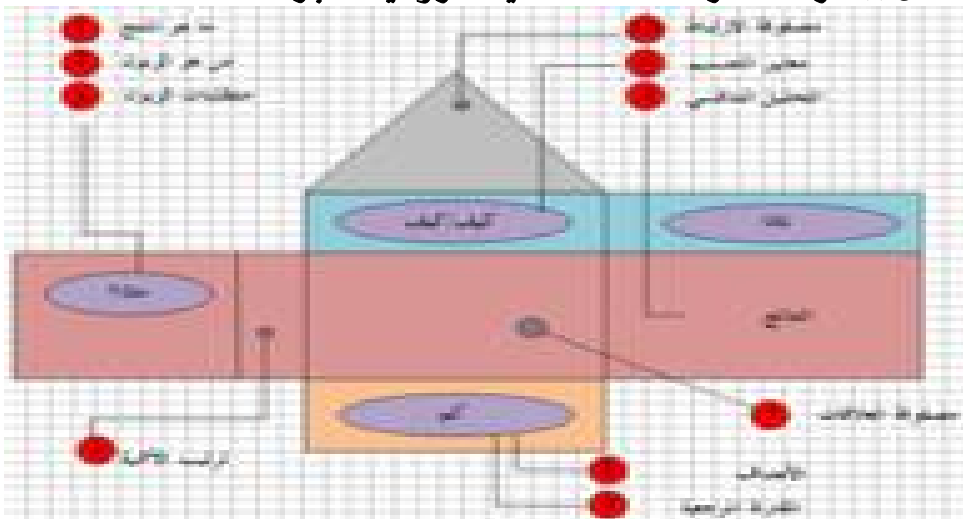
يتمثل مجتمع البحث في طلبة المستوى ماستر بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيارت خلال السداسي الأول من السنة الجامعية^{2015/2016} حيث بلغ عددهم⁹¹ طالب، وتم أخذ آراء عينة من الأساتذة المتخصصين في تدريس مقياس "تقييم المشاريع الاستثمارية" و ذلك فيما يتعلق بأهداف المقياس و الاستراتيجيات التدريسية التي تقابل تلك الأهداف و الاحتياجات حيث بلغ عددهم¹² أستاذا من الحاصلين على درجة الدكتوراه و عددهم⁰⁷ و الحاصلين على درجة الماجستير و عددهم⁰⁵.

2- محددات البحث:

1. يقتصر البحث على استخدام أداة نشر وظيفة الجودة QFD و منهجية بيت الجودة HOQ لتحديد احتياجات و متطلبات العملاء (الطلبة / الأساتذة)، فمصفوفة بيت الجودة المشتق اسمها من شكلها المماثل أو المشابه لشكل "البيت" هي توليفة من المصفوفات الجزئية المستعملة لزيادة رضا الزبون عن طريق إنتاج منتجات/خدمات موافقة تماما لما يرغب به الزبائن و ما يطلبونه من خلال تحليل متطلبات الزبون بالتفصيل و تحويلها إلى لغة تصميمية، فبيت الجودة HOQ هو أداة بيانية تسمح بتحديد العلاقة بين رغبات الزبون و "ماذا" يريده بـ "كيف" يمكن للمنتج أن يحقق تلك الطلبات.

وترتكز فلسفة بيت الجودة HOQ على الاعتقاد بأن "المنتجات يحب أن تصمم بشكل يعكس رغبات الزبائن وأذواقهم"، وهذا ما يتحقق من خلال سعيه إلى زيادة التكامل الوظيفي على مستوى المنظمات المستعملة لها خاصة بين وظائف التسويق، الهندسة والتصنيع، ويبدأ HOQ بحاجات الزبون وتقييمه التنافسي معا مع تحديد درجة الأهمية التي يوليها الزبائن لحاجاتهم والطريقة التي يرتبون بها المنتج /الخدمة المقدمة من طرف المؤسسة مقابل ما تقدمه المؤسسات المنافسة، والشكل الموالي يبين غرف الخطوات المختلطة لعملية نشر وظيفة الجودة والأسئلة المؤسسة لها:

الشكل (4): غرف الخطوات المختلفة لعملية نشر وظيفة الجودة.



GOVERS C.P.M, What and how about quality function Source: deployment (QFD), Int. J. Production Economics ^{46- 47, 1996, pp 575-585}.

². يقتصر البحث على طلبة الماستر بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيارت تخصص اقتصاد و تنمية، بما يسمح بتوفر درجة من الخبرة العلمية للدارسين بها و قدرتهم على تحديد احتياجاتهم من البرنامج بشكل فعال و محدد إضافة إلى عدة صعوبات في التحصيل العلمي أدت إلى رسوب نسبة ⁷⁰% من الطلبة في المقياس.

³ - تطبيق مفهوم المجموعات المبهمة وأداة نشر وظيفة الجودة:

تقوم هذه الطريقة على إتباع الخطوات التالية:

¹. تحديد متطلبات العملاء (الطلبة/ الأساتذة).

². ترتيب متطلبات العملاء وفق أوزان أهميتها.

³. ترجمة متطلبات العملاء إلى مواصفات فنية.

⁴. بناء مصفوفة العلاقات.

⁵. تحديد أوزان الأهمية لكل مواصفة فنية.

الخطوة الأولى: تحديد متطلبات العملاء.

إن الخطوة الأولى في بناء بيت الجودة هي تحديد متطلبات العميل، إن أغلب العملاء عادة ما يستعملون فقط عبارات عامة، مبهمة و صعبة التفسير حول رغباتهم و طلباتهم التي يودون أن يتضمنها المنتج/ الخدمة، وغالبا ما تدل هذه العبارات على عدة أبعاد و معاني تحتاج إلى الإشباع في نفس الوقت³⁹ و يكمن التحدي الفعلي الذي قد يواجه فريق العمل في الحصول على معلومات أكثر من العميل دون تحريفها عن طريق توجيه الزبون نحو عناصر معينة، و بمجرد الحصول على هذه المعلومات يتم تبويبها و ترتيبها في مجموعات تضم متطلبات الزبون و هذا في جدول فردي/أحادي بسيط كما هو موضح في الشكل الموالي:⁴⁰

الشكل (5):ترتيب متطلبات الزبون.



Source: LAWRENCE D. F: Basics of supply chain management, The St. Lucie Press/APICS Series on Resource Management, USA, ²⁰⁰¹, p. ¹⁶¹.

و على هذا الأساس فإن الجهات المسؤولة عن لمس و تحسس مدخلات الزبون (رغباته) يجب أن تتمتع بالموهبة و البراعة اللازمة لاستجلاء الغموض في الطلبات المعبر عنها و وصفها بلغة واضحة ومحددة حتى يتمكن فريق أداة نشر وظيفة الجودة من الاتفاق على تعريفات موحدة لها، و يتم الحصول على متطلبات العميل "ماذا" عن طريق استجواب الزبائن، و يطلب كذلك من الزبون من أجل كل مطلب "ماذا" تعيين/تخصيص وزن للأهمية التي يوليها له، و كذا وضع علامة تتيح تقييم منتج المؤسسة مقابل منتجات المؤسسات المنافسة.⁴¹

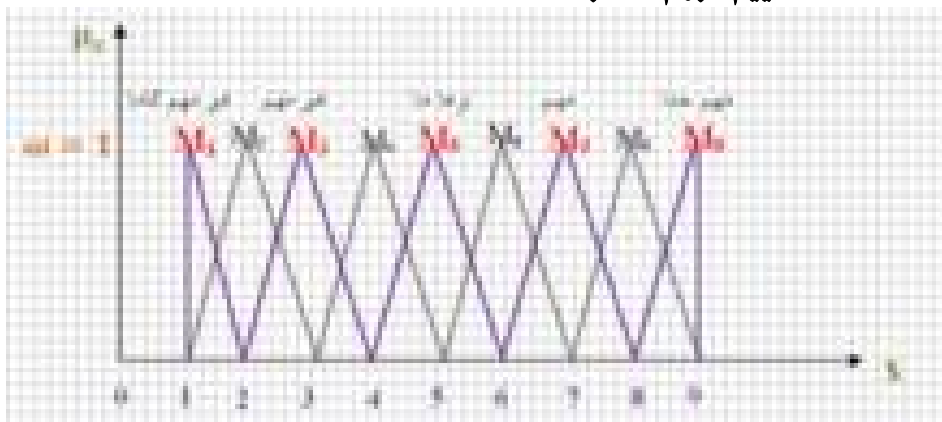
بعد تثبيت و ضبط طلبات الزبائن يجب تحديد أوزان نسبية للطلبات من أجل تأكيد تفضيلات الزبائن/المستهلكين.⁴²

إن ضبط أو تحديد صوت الزبون VOC هو الخطوة الأكثر حسما و جدية في مشروع نشر وظيفة الجودة QFD ، فمن جهة تتطلب هذه المرحلة الحصول على و التعبير عن "ماذا" ما يطلبه العملاء، و يتوقعونه من المنتج/الخدمة و ليس ما تعتقد المؤسسة أنهم يرغبون به، و كيف يقدررون أهمية هذه المتطلبات بالنسبة إليهم.

و تظهر المشكلة الرئيسية في تقديم الخدمة التعليمية في تحديد الزبون/العميل النهائي لمؤسسات التعليم العالي حيث لا يوجد اتفاق حول تحديده بدقة لذلك فضلنا الاعتماد على آراء الأساتذة المتخصصين و عددهم ¹² (مجموعة

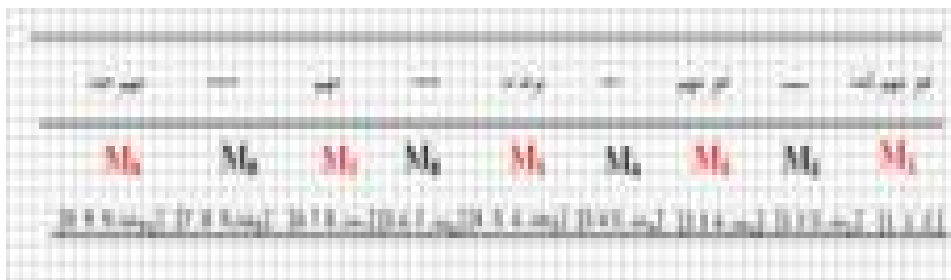
التركيز) لتحديد المعارف و المهارات و القدرات (الأساسية و المتقدمة) التي يجب تقديمها للطلبة بمقياس "تقييم المشاريع الاستثمارية" ثم تم عرض قائمة بها على الطلبة المستجوبين من أجل إعطاء أوزان أهمية لكل متطلب من وجهة نظرهم، و تركز هذه المرحلة من نشر وظيفة الجودة على الاستعانة بالإطار العام للمجموعات المهمة من خلال تغميض البيانات المدخلة، فبعد تحديد الطلبة (q_i) لدرجة أهمية كل متطلب ($W_1, \dots, W_K$) باستعمال أرقام محددة تتراوح بين ^{1} و ^{9} للدلالة على العبارات اللغوية "غير مهم تماما"،, "مهم جدا"، يتم تحويل هذه الآراء والتعبير عنها بمجموعات مبهمة خاصة، وهنا استعملنا دوال العضوية المقترحة من طرف Chan et al⁴³ من أجل تحقيق أهداف الدراسة و كانت النتائج كما يلي:

الشكل (6): التقييم المبهم لمتطلبات العملاء.



Source: Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML. Rating the importance of customer needs in quality function deployment by fuzzy and entropy methods. International Journal of Production Research ^{1999,37(11), 2499_518}.

الشكل (7): حدود التقييم المبهم لاحتياجات الطلبة.



Source: Chan LK, Kao HP, Ng A, Wu ML. **Rating the importance of customer needs in quality function deployment by fuzzy and entropy methods.** International Journal of Production Research 1999, 37(11), 2499-518.

و كانت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (01).

الخطوة الثانية: ترتيب متطلبات العملاء (الطلبة).

إذا كانت عملية التغميض بوابة الدخول لعالم المنطق الغامض والمجموعات المبهمة فإن عملية إزالة التغميض "Defuzzification" هي بوابة الخروج منه، فعن طريق هذه العملية يتم تحويل القيم اللغوية (الغامضة) إلى قيم عددية يسهل على الحاسوب والآلات بصفة عامة التعامل معها.

و لإتمام هذه الخطوة هناك عدد من الطرق المختلفة المستعملة لكن أكثرها استخداما هي الطريقة المسماة بـ: "طريقة المركز Centroid Method" على غرار مركز الثقل.

و تبرز مرحلة إزالة التغميض كخطوة ضرورية لإعادة قبولية القيم الغامضة التي أدخلت في بنية النظام الرياضي والمنطق كي تتلاءم مع الآليات السائدة في النمذجة، و تساعد هذه العملية في إنتاج قيم حدية يمكن التعامل معها لمخرجات يمكن استثمارها في اتخاذ قرارات جيدة، و تحسب إحداثيات نقطة المركز

$$x_c(A) = \frac{1}{n} (a_1 + a_2 + \dots + a_n)$$

$$y_c(A) = \frac{1}{n}$$

"CP" وفق المعادلات التالية:

و كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول (01): المعارف و القدرات و المهارات في مقياس تقييم المشاريع الاستثمارية.

CP	وزن الأهمية المبهم	احتياجات الطالب حسب رأي مجموعة التركيز (الأساتذة)
		المعرفة الأساسية:
6/38	(^{8 9 9} _{3 3 3})	1. مفهوم وأبعاد المشروع والاستثمار.
0077	(^{6 7 8} _{3 3 3})	2. طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.
6/38	(^{8 9 9} _{3 3 3})	3. طرق تقييم المشاريع في حالة: التأكد، عدم التأكد والخطر
		المعرفة المتقدمة:
0115	(^{4 5 6} _{3 3 3})	1. مقارنة محاسبية - مالية.
0115	(^{4 5 6} _{3 3 3})	2. استخدام بحوث العمليات في التقييم.
0077	(^{6 7 8} _{3 3 3})	3. اتخاذ القرار متعدد المعايير.
		المهارات والقدرات الأساسية:
0115	(^{4 5 6} _{3 3 3})	1. بناء وتكوين فرق العمل
0077	(^{6 7 8} _{3 3 3})	2. التفكير العلمي.
0077	(^{6 7 8} _{3 3 3})	3. المهارات السلوكية و الشخصية.
		المهارات والقدرات المتقدمة:
6/38	(^{8 9 9} _{3 3 3})	1. محاكاة المشاكل وحلها.
6/38	(^{8 9 9} _{3 3 3})	2. التحكم في أساليب اتخاذ القرار.
0077	(^{6 7 8} _{3 3 3})	3. تطوير المهارات القيادية.

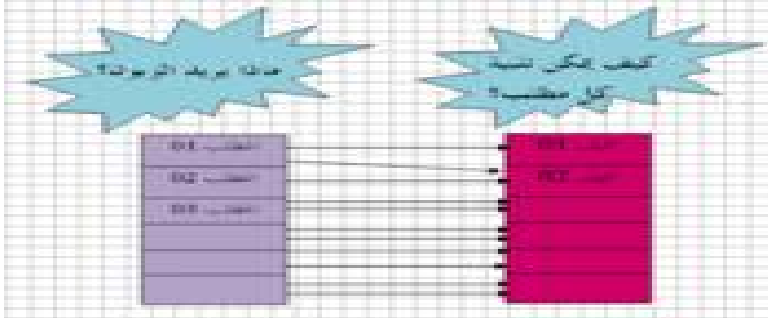
المصدر: من إعداد الباحثين.

الخطوة الثالثة: تحديد المتطلبات الفنية (الاستراتيجيات التدريسية).

"HOW"

إن الخطوة الموالية في بناء بيت الجودة HOQ هي تحديد المتطلبات الفنية ، و يمكن الحصول عليها بالاستعانة بنموذج /مخطط الشجرة و مخطط الصلة، و تقوم هذه الخطوة على وصف متطلبات التصميم و لكن بلغة المهندس و لذا تدعى أحيانا بـ: "صوت المهندس"، و تستعمل PRTs لتحديد كيف يمكن للمؤسسة أن تشبع حاجات العميل، ففي حين توحى طلبات العميل إلى المؤسسة بـ"ما يجب فعله" فإن PRTs تخبرها عن "كيف يجب فعله".⁴⁵

الشكل (8): العلاقة بين ماذا وكيف.



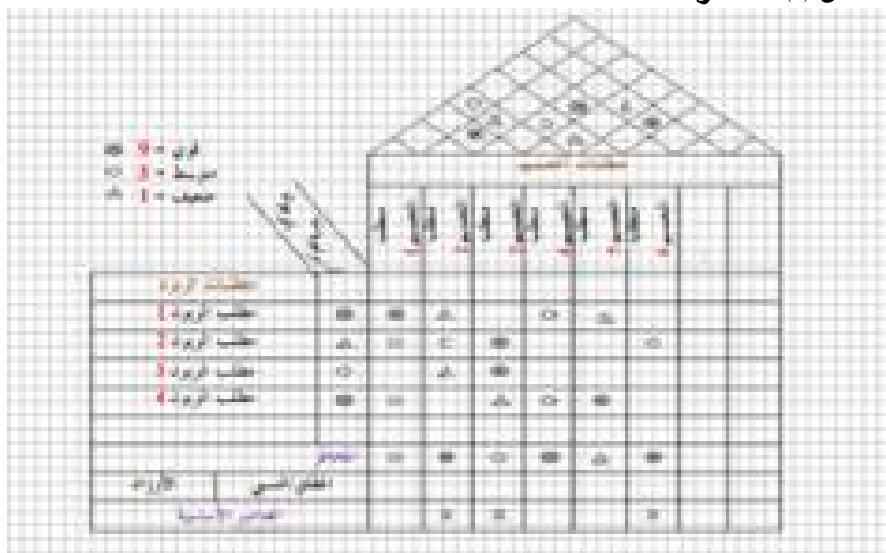
Source: FREDENDALL L D& HILLED, Basics of supply chain management, The St. Lucie Press/APICS Series on Resource Management, USA, 2001, p¹⁶¹.

فبعدما تم تحديد احتياجات العميل و تحديد أوزان الأهمية لتلك الاحتياجات في تحديد أي الاستراتيجيات التعليمية الأكثر كفاءة و فاعلية للوصول إلى هذه الاحتياجات على وجه التحديد، حيث قامت مجموعة التركيز المكونة من الأساتذة المختصين بتحديد الاستراتيجيات التدريسية الأكثر استخداما و فاعلية لتقديم تلك المهارات و المعارف و من هذه الاستراتيجيات: المحاضرة (S¹)، الأعمال الموجهة (S²)، دراسة حالة (S³)، المناقشات (S⁴)، التقييم الفردي (S⁵)، محاكاة المشاكل و حلها (S⁶)، البحوث (S⁷).

الخطوة الرابعة: مصفوفة العلاقات "Relationship Matrix"

في تطبيقات أداة نشر وظيفة الجودة QFD التقليدية تعبر كل خلية (i, j) في مصفوفة العلاقات ببیت الجودة (حيث i هي تمثل عدد الصفوف و j تمثل عدد الأعمدة) عن قوة، اعتدال و ضعف العلاقة بين كل متطلب عميل (الطالب) CRs و متطلب فني DRs (الاستراتيجيات التدريسية) و هذا باستعمال مقياس يرمز إلى طبيعة العلاقة و درجة قوتها⁴⁶ كما يلي:

الشكل (9): مصفوفة العلاقات.



Source: IOANNOU G; PRAMATARIS K.C; PRASTACOSN G.P, A Quality Function Deployment to Web Site Development: Application for Electronic Retailing, Inknow center, management Science laboratory, Department of management science and technology, Athens University of Economics and business, Athens, Greece, N⁰⁰⁷, spring 2005, p⁰⁸.

إن الأهمية المطلقة و النسبية لـ DR_s تحسب باستعمال الأهمية النسبية لـ CR_s ومعدل قوة العلاقة (الوزن المعبر عن قوة العلاقة) $(-^0 -^1 -^3 -^5)$ ، فمن أجل كل متطلب فني يحسب معدل الأهمية المطلقة كما يلي:⁴⁷

$$AI_j = \sum_{i=1}^m W_i R_{ij}$$

حيث / أين:

AI_j : معدل الأهمية المطلقة (الفنية) لكل DR_j ، مع $j = 1, 2, \dots, n$

Absolute (Technical) importance rating.

W_i : درجة (وزن) الأهمية لكل متطلب زبون (طالب) CR_i مع $i = 1, 2, \dots, m$

$\dots, m$

R_{ij} : معدل العلاقة المعبر عن قوة العلاقة بين كل متطلب زبون (طالب) CR_i ومتطلب فني DR_j .

و بعدها يمكن تحويل معدل الأهمية المطلقة AI_j إلى معدل الأهمية النسبي RI_j لكل متطلب فني DR_j كما يلي:⁴⁸

$$RI_j = \frac{AI_j}{\sum_{k=1}^n AI_k}$$

K : عدد المتطلبات الفنية (عدد الاستراتيجيات التدريسية).

إن الطريقة التقليدية (التنقيط المستقل) المستعملة لترتيب الخصائص الفنية تمر عبر خطوتين عمليتين هما:

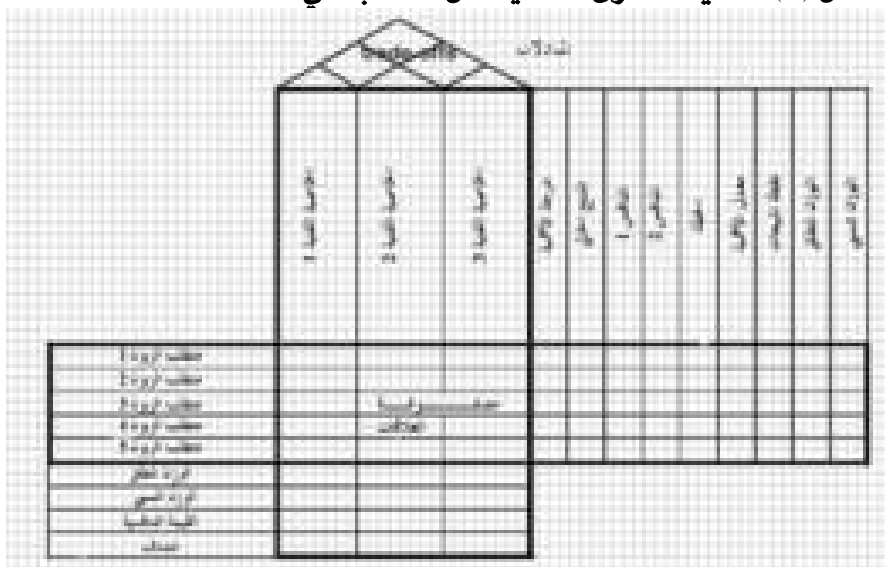
أولاً: تستلزم هذه الخطوة تحويل العلاقات المعبر عنها بالرموز بين رغبات الطالب وخصائص الاستراتيجيات التدريسية إلى قيم رقمية مكافئة لها.

إن هذا التحويل من المقياس الترتيبي إلى المقياس الرقمي يكون باستعمال المقياس المبهم التالي:

الرقم المبهم المثلثي	المجال	المجموعة المبهمة
$[0,0,0,w_1]$	$0 \leq x \leq 0$	لا علاقة
$[0,2,4,w_2]$	$0 \leq x \leq 4$	علاقة ضعيفة
$[3,5,7,w_3]$	$3 \leq x \leq 7$	علاقة متوسطة
$[6,8,8,w_4]$	$6 \leq x \leq 8$	علاقة قوية

ثانياً: تستلزم هذه الخطوة تحديد مستوى الأهمية لكل متطلب فني وذلك كما يلي:⁴⁹

الشكل (10): تحديد مستوى الأهمية لكل متطلب فني.



Source: IBO VAN DE P: Methodological problems in QFD and directions for future development, Res Eng Design¹⁸, 2007, pp²¹⁻³⁶.

و الجدول رقم (02) يلخص النتائج المتوصل إليها:

الجدول (02):

S ⁷	S ⁶	S ⁵	S ⁴	S ³	S ²	S ¹	درجات الأهمية	احتياجات الطالب حسب رأي مجموعة التركيز (الأساتذة) / الاستراتيجيات التدريسية.
								المعرفة الأساسية:
0	0242	0	0242	0242	0242	0095	6738	¹ . مفهوم وأبعاد المشروع و الاستثمار.
0	0242	0	0242	0242	3397	3397	0077	² . طرق تمويل المشاريع الاستثمارية.
0	0095	0	0242	3397	3397	3397	6738	³ . طرق تقييم المشاريع في حالة: التأكد، عدم التأكد و الخطر
								المعرفة المتقدمة:
0	0095	0	0242	3397	3397	0095	0115	¹ . مقارنة محاسبية - مالية.
0	0095	0	0242	0095	3397	3397	0115	² . استخدام بحوث العمليات في

								التقييم.
0242	3397	0	0095	0095	3397	0095	0077	3. اتخاذ القرار متعدد المعايير.
								المهارات و القدرات الأساسية:
3397	0	0242	0242	3397	0095	0	0115	1. بناء و تكوين فرق العمل
0095	0095	0242	0	3397	0242	0242	0077	2. التفكير العلمي.
0	0242	0095	0095	3397	0	0	0077	3. المهارات السلوكية و الشخصية.
								المهارات و القدرات المتقدمة:
0242	3397	0242	0	0	3397	0	6738	1. محاكاة المشاكل و حلها.
0	3397	0242	0	0095	3397	0242	6738	2. التحكم في أساليب اتخاذ القرار.
0	0242	0242	0095	0095	0242	0095	0077	3. تطوير المهارات القيادية.
61103	56367	83108	83179	49410	37438	27322		أوزان الأهمية المطلقة لكل إستراتيجية تدريسية
40%5	0%19	60%5	30%9	30%21	70%22	70%16		أوزان الأهمية النسبية لكل إستراتيجية تدريسية

4 - تفسير النتائج:

أظهرت النتائج المتوصل اليها تحقيق إستراتيجية الاعمال الموجهة علاقة قوية مع احتياجات الطلبة بوزن نسبي ⁷. ²²٪، تليها إستراتيجية دراسة الحالة بوزن ³. ²¹٪، ثم جاءت بعدها إستراتيجية محاكاة المشاكل و حلها بعلاقة قوية نوعا ما بوزن نسبي قدره ¹⁹٪، في حين تراجعت إستراتيجية المحاضرة لتحتل المركز الرابع بعلاقة متوسطة بلغت قوتها ⁷. ¹⁶٪ و أخيرا أظهرت إستراتيجية المناقشات، التقييم الفردي و البحوث علاقة ضعيفة مع احتياجات الطلبة بأوزان نسبية قدرها ³. ⁹٪، ⁶. ⁵٪ و ⁴. ⁵٪ على التوالي.

5 - الخاتمة:

أظهرت دراسة حالة طلبة الماجستير بكلية العلوم الاقتصادية بجامعة تيارت تخصص اقتصاد و تنمية وجود علاقة قوية بين احتياجات الطلبة و إستراتيجية الأعمال الموجهة و هو ما تفتقر إليه خطة تدريس المقياس حيث أنها تسمح

بتوفير درجة من الخبرة العلمية للدارسين بها و زيادة قدرتهم على تحديد احتياجاتهم من البرنامج بشكل فعال و التقليل من صعوبات التحصيل العلمي. خلصت الدراسة إلى جملة من الاقتراحات و التوصيات أهمها:

1- زيادة اهتمام الجهات المكلفة بوضع و تقييم المقررات الدراسية سواء على مستوى وزارة التعليم العالي أم الجامعات بقضية التحسين والتطوير المستمر لهذه العملية بطريقة تواكب التغيرات والتطورات الحديثة و العمل على التنبؤ بالعوامل والقوي التي تؤثر مستقبليا علي محتويات المقرر و استراتيجيات تدريسها لضمان استيعابها بسرعة حيث يشترط فيها أن تتمتع بالمرونة وقابلية التجديد في برامجها وأهدافها وبنيتها التنظيمية وعملياتها الإدارية، لاستيعاب أي متغير جديد يؤثر فيها.

2- تعديل الهيكل التنظيمي الجامعي بطريقة تحدد من المسؤولية عن جودة المقررات و كيفية تنظيمها، وطريقة ونوعية وأساليب التدريب المطلوب فيها والتي لا بد من أن تعتمد بشكل رئيسي علي الابتكار والتجديد.

3- إتاحة الفرصة للمزيد من الديمقراطية في العمل والابتعاد عن المركزية المفرطة والروتين الذي يضعف الأداء الجامعي و إشراك الطلبة في عملية وضع و تجسيد المقررات بما يتماشى مع متطلبات و معايير الجودة الشاملة.

4- التركيز علي النوعية أكثر من الكمية بالنسبة للطلاب مع جعل التنافس بين المؤسسات التعليمية لا يقتصر علي جلب أكبر عدد من الطلاب، بل بجودة الطالب ونوعيته وقدرته علي إحداث التطور المستقبلي في المجتمع باعتبار أن المجتمع لا ينمو ولا يتطور إذا كانت الجامعات والمؤسسات التعليمية لا ينتج عنها طلاب ذوو النوعية المطلوبة.

5- زيادة نطاق المشاركة في المؤسسات التعليمية ومع المجتمع في تحديد نوعية التعليم المطلوب، وبأسلوب يساهم بصورة مباشرة في تحسين نوعية التعليم.¹⁸ تبني مفهوم الجودة الشاملة في مراحل مبكرة من التعليم الجامعي و العمل على تعزيزها باستخدام أساليب متقدمة كإدراج مفهوم المجموعات

المبهمة و أداة نشر وظيفة الجودة، كي تزداد الخبرة والوعي لدى الطلاب في كيفية الاستفادة من تطبيقه في مراحل لاحقة.
¹⁹ - التقويم والتصحيح المستمر لخطوات تطبيق الجودة الشاملة مع مراقبة عملية الإنتاج العلمي بما يحقق جودة أفضل.

المراجع -

1. KAMISKE.G.F& BRANER. J.P , Management De La Qualité De A à Z , Masson, Paris, ¹⁹⁹⁴, p ⁶¹.
2. DILWORTH.J, Operation Management , ² Ed, Ed. McGraw-Hill, New York. ¹⁹⁹², p ⁶⁰⁹.
3. Evan.J, Production Operation Management , ^{5eme} Edition, West Publishing Co, New York, ¹⁹⁹⁷, p ⁴⁴.
4. Kenneth.H.R, Project Quality Management: Why, What and How , J. Ross Publishing.Inc, Florida, USA, ²⁰⁰⁵, p ⁰⁵.
5. Neuville.J.P, La Qualité En Question, Revue Française De Gestion. Mars, Avril, Mai, ¹⁹⁹⁶, pp ^{37 - 48}.
6. Crosby.P.B , La Qualité C'est Gratuit , Economica, Paris, ¹⁹⁸⁶, p ¹⁹.
7. STORA.G&MONTAIGNE.J , La Qualité Total Dans L'entreprise , Editions D'organisation, Paris, ¹⁹⁸⁶, p ²².
8. أحمد الخطيب: "إدارة الجودة الشاملة: تطبيقات في الإدارة الجامعية"، مجلة اتحاد الجامعات العربية، العدد ⁰³/₂₀₀₀، عمان، الأردن، ص ⁸³.
9. فريد النجار: "إدارة الجامعات بالجودة الشاملة"، دار الإيتراك للنشر والتوزيع، مصر، ²⁰⁰⁰، ص ⁷³.
10. عبد الحكيم أحمد: "ثلاثية إدارة الجودة الشاملة"، ترجمة ل فرانسيس ماهوني كارل جي ثور، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، ²⁰⁰⁰، ص ²⁴.
11. فاروق عبده: "اقتصاديات التعليم: مبادئ راسخة واتجاهات حديثة"، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ²⁰⁰³، ص ³⁴¹.
12. محمد الرشيد: "الجودة الشاملة في التعليم"، مطبوعات جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، ¹⁹⁹⁵، ن ص ⁴.
13. محمود عباس عابدين: "علم اقتصاديات التعليم الحديث"، الطبعة الاولى، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع، مصر، ²⁰⁰⁰، ص ³²⁰.
14. أحمد ابراهيم أحمد: "الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدارس"، دار الفاء للطباعة والنشر، الأردن، ²⁰⁰³، ص ²⁷.

15. حسين سلامة: "ضمان الجودة و الاعتماد في التعليم، دار الصولتية للنشر و التوزيع، الرياض، 2005، ص 128 .
16. ايثار عبد الهادي آل فيحان: تقييم جودة الخدمة التعليمية باستخدام أداة نشر وظيفة الجودة"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 67، 2007، ص 08 .
17. VAN HORN.L.H, Improving results through total quality management, American Agent & Broker, Vol⁶⁹ N^o 6, 1997, pp⁴⁶⁻⁴⁹.
18. PUN.K, CHIN.K.S & GILL.R, Determinants of employee involvement practices in manufacturing enterprises, Total Quality Management, Vol¹² N^o 1, 2001, pp⁹³⁻¹⁰⁹.
19. MAZUR G.H, Voice of Customer Analysis, a Modern System of Front-end QFD Tools, with case study, AQC, 1997, p⁰².
20. MAZUR G.H, Context Sensitive Solutions: The Application Of QFD For Developing Public Transportation Projects In The US, The 19th International Symposium on Quality Function Deployment , Williamsburg, September 7-8, 2007, pp¹⁶⁹⁻¹⁸³.
21. VIJAY G&CHRIS T, Strategic Innovation and the science of learning, MIT Sloan Management review, winter, 2004, pp⁶⁷⁻⁷⁵.
22. PRASAD B, A concurrent function deployment technique for a workgroup based engineering design process, Journal of Engineering Design, Vol.¹¹, No.², 2000, pp¹⁰³⁻¹¹⁹.
23. CHOW-CHUA C. & RAJ K, Managing service quality by combining voice of the service provider and voice of their customers, Managing Service Quality, Vol.¹², No.², 2002, pp⁷⁷⁻⁸⁶.
24. CHAUDHA A & JAIN R & SINGH A.R & MISHRA P.K, Integration of Kano's Model into quality function deployment (QFD, Int J Adv Manuf Technol²⁰¹¹, 53, pp⁶⁸⁹⁻⁶⁹⁸.
25. MAZUR G.H, QFD for Service Industries from Voice of Customer to Task Deployment, the Fifth Symposium on Quality Function Deployment, Novi, Michigan, June 1993, p⁴.
26. WOLLOVER D.R, Quality Function Deployment as a Tool for Implementing Cost as an Independent Variable, Acquisition Review Quarterly—summer 1997, pp³¹⁵⁻³³⁸.
27. JOSEPH M. JURAN & GODFREY A.B, Juran's quality handbook, The McGraw-Hill Companies, Inc , the United States of America, 5th ed, 1999, p⁵⁴⁶.
28. SIVADAS ANIYAN T.S, PROMOD V.R: Quality Function Deployment in Manufacturing Industry (Improving the Existing SB CNC^{40/60} Slant Bed Turning Centre in HMT, Kalamassery), International Conference Of Quality Managemen⁻¹⁰, June 28-30, 2011, pp⁶⁰⁹⁻⁶¹⁷.

29. TIDWELL A, SUTTERFIELD J.S, Supplier selection using QFD: a consumer products case study", International Journal of Quality & Reliability Management, Vol. ²⁹ Iss: ³, 2012, pp. ²⁸⁴ - ²⁹⁴
30. DEROS B.M; RAHMAN N; MOHD NIZAM AB.R; RASDAN I.A; HUSAM SAID A: Application of Quality Function Deployment to Study Critical Service Quality Characteristics and Performance Measures, European Journal of Scientific Research, ISSN ^{1450-216X} Vol. ³³ No. ³ (2009), pp. ³⁹⁸ - ⁴¹⁰
31. JOHN A. HRONES, J. ; BENJAMIN C. JEDREY, JR; ZAAF D: Defining Global Requirements with Distributed QFD, Digital Technical Journal Vol. ⁵ No. ⁴ Fall ¹⁹⁹³
32. PUN K.F, CHIN, K.S, & LAU, H: A QFD/Hoshin approach for service quality deployment: a case study, Managing Service Quality, ¹⁰ (3), ²⁰⁰⁰, pp. ¹⁵⁶ - ¹⁶⁹
33. BHOTTE K, What Do Customers want, anyway?, American Management Association, (March): ¹⁹⁹⁷, pp. ³⁶ - ⁴⁰
34. MAZUR GH; GIBSON J; HARRIES B: QFD applications in health care and quality of work life, first international symposium on QFD, Tokyo, March ²³⁻²⁴, ¹⁹⁹⁵, pp. ⁰¹ - ⁰⁶
35. SAHNEY, S & BANWET, D.K. & KARUNES, S, A SERVQUAL and QFD approach to total quality education-A student perspective, International Journal of Productivity and Performance Management, Vol. ⁵³ No. ², ²⁰⁰⁴, pp. ¹⁴³ - ⁶⁶
36. GIACHETTI R.E; YOUNG R.E, A parametric representation of fuzzy numbers and their arithmetic operators Fuzzy Sets and Systems ⁹¹, ¹⁹⁹⁷, pp. ¹⁸⁵ - ²⁰²
37. CHEN C.T ; HUANG S.F, Applying fuzzy method for measuring criticality in project network, Information Sciences ¹⁷⁷? ²⁰⁰⁷, pp. ²⁴⁴⁸ - ²⁴⁵⁸
38. MA M; FRIEDMAN M; KANDEL A, A new fuzzy arithmetic», Fuzzy Sets and Systems ¹⁰⁸, ¹⁹⁹⁹, pp. ⁸³ - ⁹⁰
39. BAN A.I, Nearest Interval Approximation of an Intuitionistic Fuzzy Number, studies in fuzziness and soft computing, volume ¹⁶⁹, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, ²⁰⁰⁵, pp. ²²⁹ - ²³⁰
40. YILMAZ H, Optimization of The Product Design Through Quality Function Deployment(QFD) and Analytical Hierarchy Process (AHP): A Case Study in Ceramic Washbasin, a thesis submitted to the graduate School of Engineering and Sciences of Izmir Institute of Technology in partial fulfillment of the requirement for the degree of Master of Science in Industrial Design, IZMIR, February ²⁰⁰⁹, p ³⁵
41. YANG K, Voice of the Customer: Capture and Analysis, the McGraw-Hill Companies, USA, ²⁰⁰⁸, p ²³⁴

42. LAWRENCE D F, Basics of supply chain management, The St. Lucie Press/APICS Series on Resource Management, USA, ²⁰⁰¹, p. ¹⁶¹.
43. PILLET M, Six Sigma, Comment L'appliquer, Éditions d'Organisation, Paris, ²⁰⁰⁵, p. ⁸⁴.
44. TSAI Y.T; CHANG Y.M: Function-based cost estimation integrating quality function deployment to support system design, Int J Adv Manuf Technol ²³, ²⁰⁰⁴, pp ⁵¹⁴–⁵²².
45. CHAN LK, KAO HP, NG A, WU ML, Rating the importance of customer needs in quality function deployment by fuzzy and entropy methods. International Journal of Production Research ¹⁹⁹⁹, ³⁷(¹¹), pp ⁴⁹⁹–⁵¹⁸.
46. KARSAK E.E, SOZER S, S. ALPTEKIN E, Product planning in quality function deployment using a combined analytic network process and goal programming approach, Computers & Industrial Engineering ⁴⁴, ²⁰⁰², pp ¹⁷¹–¹⁹⁰.
47. PARK T, KIM K.J, Technical note, Determination of an optimal set of design requirements using house of quality, Journal of Operations Management ¹⁶, ¹⁹⁹⁸, pp ⁵⁶⁹–⁵⁸¹.
48. TSAI Y.T; CHANG Y.M, Function-based cost estimation integrating quality function deployment to support system design, Int J Adv Manuf Technol ²³, ²⁰⁰⁴, pp ⁵¹⁴–⁵²². (op-cite).
49. BOTTANI E; RIZZI A, Strategic management of logistics service: A fuzzy QFD approach, Int. J. Production Economics ¹⁰³, ²⁰⁰⁶, pp ⁵⁸⁵–⁵⁹⁹.



مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القطاع

السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

"دراسة قياسية لحالة الدول العربية خلال الفترة: 2012 – 2016"

هدروق أحمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة يحيى فارس بالمدينة

hadroug84@gmail.com

الملخص-

يتمثل الهدف الرئيسي لهذا البحث في تحليل مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي لحالة الدول العربية خلال الفترة (2012 – 2016م)، حيث تم استخدام نموذج انحدار خطي متعدد لتحديد طبيعة العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى قطاع السياحة. وبينت نتائج الدراسة أن علاقة الارتباط بين المتغيرين كانت طردية؛ حيث أن زيادة متوسط الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة في الدول العربية بـ 1% تؤدي إلى زيادة متوسط إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية بـ 0.18%.

الكلمات المفتاحية -

استثمار أجنبي مباشر، قطاع السياحة، ناتج محلي إجمالي، دول عربية.

Contribution Of Foreign Direct Investment In Tourism On Gross Domestic Product

"An Econometric Study In The Arab Countries: 2012-2016"

Abstract-

This Study Aims To Analyze The Contribution Of Foreign Direct Investment In Tourism On Gross Domestic Product (GDP) In The Arab Countries During The Period 2012-2016, By Using Multiple Linear Regression Model To Determine The Nature Of The Relationship Between The Two Variables. The Results Of This Study Showed A Positive Correlation Between GDP And Foreign Direct Investment In Tourism Sector, As A 1% Increase In The Average Of Foreign Direct Investment In Tourism In The Arab Countries Leads To An Average GDP Increase Of 0.180%.

Keywords-

Foreign Direct Investment, Tourism Sector, Gross Domestic Product, Arab Countries

مقدمة-

يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد المتغيرات المهمة في تحقيق النمو الاقتصادي للدول، وخاصة النامية منها والتي تحتاج إلى تمويل المشاريع التي تقوم بها المؤسسات المحلية، كما أن نمو الاستثمار الأجنبي المباشر قد أنعش الجدل الدائر حول أثر هذه الاستثمارات في الدول المضيفة لها، فعلى جانب المنافع ناقش العديد من الباحثين أهمية هذا الاستثمار ودوره في تحقيق بيئة اقتصادية مثلى، وكذلك استفادة المؤسسات المحلية من نشر التكنولوجيا، وانتقال الخبرات، ومصدرا لرفع كفاءة رأس المال البشري، وزيادة قدراته الإدارية والتنظيمية، وتحسين المهارات والخبرات. ومن هذا المنطلق اشتد التنافس بين الدول على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة عامة والقطاع السياحي بصفة خاصة.

فالقِطاع السِياحي يؤدي دورا كبيرا ومهما في الكثير من الاقِطصاديات، فهو يعتبر مصدر للإيرادات المالية خاصة من العملة الصعبة، هذا بالإضافة إلى خلق مناصب العمل المباشرة أو غير المباشرة إذن هو قِطاع يخلق الثروة، ومصدر لحلول كثير من المشاكل الاقِطصادية منها والاجتماعية، فتوجد عدة دول نفطية استثمرت في هذا القِطاع، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة مثالا عربيا رائدا في هذا المجال لما حققته من تطور كبير في مجال الخدمات السِياحية وما وصلت إليه في مجال استقطاب أعداد كبيرة ومتزايدة من السِياح سنويا. كما أن قِطاع السِياحة يمكن أن يكون بديلا حقيقيا لقِطاع المحروقات في الدول العربية التي تعتمد على المحروقات، وهذا بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها من مقومات حقيقية. أما التقييم الحقيقي لقِطاع السِياحة فيجب أن يتعدى مؤشرات الكلية والمتمثلة في مساهمة المباشرة في توليد الدخل وتوفير فرص العمل والحصول على موارد من النقد الأجنبي كما ينظر إلى هذا القِطاع من خلال طبيعة الخدمات التي يوفرها وأهميتها في النشاط الاقِطصادي ككل والعلاقات التشابكية التي تربط هذا النشاط بباقي أنشطة الاقِطصاد الوطني.

¹. إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث في السؤال الآتي:

ما مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القِطاع السِياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية؟

². فرضيات البحث:

تكمن فرضيات البحث فيما يأتي:

- يوجد تباين في نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى قِطاع السِياحة إلى أجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول العربية بحسب أهمية القِطاع للدولة المضيفة.
- تساهم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القِطاع السِياحي في الدول العربية بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بدول أخرى تعتمد على السِياحة كقِطاع حيوي.

3. هدف البحث:

يتمثل هدف البحث في التعرف على واقع السياحة في الدول العربية ومحددات تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاع السياحي في الدول محل الدراسة، بالإضافة إلى اختبار مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية.

4. منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج التحليلي الوصفي من أجل تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي في الدول العربية، ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. ونعتمد كذلك على المنهج القياسي التجريبي من خلال نمذجة مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

5. الدراسات السابقة:

فيما يأتي بعض الدراسات السابقة لموضوع الدراسة:

- دراسة (Habibi, 2015)¹: هدفت الدراسة إلى التحقق من اتجاه علاقة السببية طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى قطاع السياحة والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة 1975 - 2013، وبينت النتائج وجود تكامل مشترك بين الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة والنمو الاقتصادي، ووجود علاقة معنوية ثنائية (متبادلة) بينهما.

- دراسة (İşik, 2015)²: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع السياحة في مجموعة الدول الصناعية السبع خلال الفترة 1980 - 2012، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية المقطعية، وبينت

¹ F. Habibi, FDI, Tourism and Economic Growth in Malaysia, European Journal of Social Sciences ISSN 1450-2267 Vol. 48 No 3 August, 2015, pp. 381-390.

² Cem İşik, Foreign Direct Investment in Tourism: Panel Data Analysis of D⁷ Countries, Athens Journal of Tourism, Vol. 2 No. 2, June 2015.

النتائج وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرين، ووجود أثر معنوي وإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية السياحة.

- دراسة (Simatupang and Chik, 2014)¹: هدفت الدراسة إلى اختبار وجود أثر موجب لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى قطاع السياحة على النمو الاقتصادي في سوماترا (Sumatra) باندونيسيا، باستخدام بيانات فصلية خلال الفترة 2010 - 2014، وبينت النتائج وجود أثر معنوي وموجب لمساهمة الاستثمارات الأجنبية في قطاع السياحة على النمو الاقتصادي.

- دراسة (Othman et al, 2012)²: هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر، تنمية السياحة، والنمو الاقتصادي في أكبر 18 دولة سياحية في العالم، وبينت النتائج وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، ووجود علاقة متبادلة بين كل المتغيرات محل الدراسة.

I. تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما يأتي مجموعة من التعاريف حسب بعض المنظمات الدولية وبعض الاقتصاديين:

1. تعريف المنظمات الدولية:

عرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه قيام شركة بالاستثمار في مشروع ما خارج الوطن الأم، بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات ذلك المشروع، ويكون الاستثمار الأجنبي مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي (10%) أو أكثر من رأس المال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة³. أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) فتري أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو نشاط يقوم به مستثمر ما

¹ Parhimpunan Simatupang and Abdul Razak Chik, FDI in tourism sector and economic growth in sumatra utara, Journal The WINNERS, Vol. 15 No. 2, September 2014. 150-158.

² R.Othman et al, Analysis of causal relationship between tourism development, economic growth and FDI: an ARDL approach, Journal of Applied sciences (12): 1245-1254, 2012.

³ صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، 1993، ص: 86.

للحصول على منفعة دائمة خارج بلده الأصلي، ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة¹. بينما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم وشركة في بلد آخر، وتأخذ الملكية شكل حصة تساوي أو تفوق (10٪) من الأسهم أو القوة التصويتية في مجلس الإدارة كحد فاصل لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر².

2. تعاريف بعض الاقتصاديين:

يرى ريموند (RAYMOUND) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مساهمة رأس مال مؤسسة، وذلك بإنشاء فرع في الخارج أو الرفع من رأسمالها، استرجاع مؤسسة أجنبية، تكوين مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجنب، إذا هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس أموال من دولة إلى أخرى³. ويرى كروجمان (KRUGMAN) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه تدفق رؤوس الأموال الدولية لإنشاء شركة في بلد أو توسع شركة تابعة في بلد آخر، وأكد في تعريفه هذا على السمة التي تميز الاستثمار الأجنبي، فهو لا يتمثل فقط في نقل الموارد وإنما يكون أيضا في حيازة السيطرة على المشروع⁴. بينما يرى عبد السلام أبو قحف، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في مشروع معين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع

¹ OECD, Detailed Benefits of FDI, 2nd Edition, 2004.

² حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004، ص: 5.

³ B.Raymond, économie financière internationale, édition PUF, Paris, 1997, p⁹¹.

⁴ Paul Krugman, international economics –Theory & Policy, 9th edition, Pearson, USA, 2012, p¹⁵⁷.

المجالات إلى الدول المضيفة¹. كما عرف نزيه عبد المقصود الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي، إما بسبب ملكيتها الكاملة، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة².

II. محددات الاستثمار الأجنبي في القطاع السياحي

فيما يلي نلخص أهم محددات جذب الاستثمار الأجنبي إلى القطاع السياحي.

1. المحددات الاقتصادية:

- **حجم السوق:** يعتبر حجم السوق والذي يعبر عنه في الكثير من الدراسات بحجم الناتج المحلي الإجمالي من المحددات الأساسية لقيام المشروعات الاستثمارية أو التوسع فيها، وذلك لأن حجم الإنتاج يرتبط بإمكانية تصريف هذا الإنتاج في الأسواق المحلية والخارجية، وبالتالي كلما اتسع حجم السوق زادت قدرة الاقتصاد على استيعاب الاستثمارات الأجنبية، ذلك إن الهدف الأساسي لتلك المشروعات الأجنبية قد يكون البحث أو المحافظة على الأسواق الخارجية لتصريف إنتاجها³. ولقد بينت الكثير من الدراسات التجريبية أنه كلما زاد حجم الناتج المحلي الإجمالي كلما زادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يعتبر السوق الكبير للبلد المضيف مؤشرا إيجابيا للاستثمارات المربحة كما بينت ذلك الكثير من الدراسات⁴.

- **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي:** يميل المستثمر الأجنبي إلى توظيف رؤوس أمواله في الاقتصاديات المنفتحة على العالم الخارجي؛ حيث

¹ عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص: 15.

² نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص: 31.

³ عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص: 292.

⁴ Hany Elsham, "The economic determinants of Chinese foreign direct investment in Egypt", Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. 8 Iss 1, 2015, P 261.

أن انخفاض درجة القيود المفروضة على التبادل التجاري، وحرية انتقال عناصر الإنتاج يساعد شركات الاستثمار الأجنبي على تصريف منتجاتها في الأسواق الخارجية بأسعار تنافسية، كما يسمح لها بالحصول على عوامل الإنتاج المستوردة، التي تدخل في تصنيع وتسويق مخرجاتها بأقل التكاليف. وبهذا فإن الانفتاح على العالم الخارجي يضمن للمستثمر الأجنبي مناخاً استثمارياً يتسم بحسن الكفاءة الاقتصادية، بعيداً عن وجود أية اختلالات اقتصادية، ناتجة عن القيود التجارية في الأسواق الخارجية التي تتعامل معها هذه الاقتصاديات¹.

- **السياسات الاقتصادية الكلية:** إن وجود بنية اقتصادية كلية تتمتع بالاستقرار والثبات من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار الأجنبي، لأنها تعطي إشارة سليمة للمستثمر الأجنبي، فضلاً عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار الأجنبي. ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة، وتقليل العجز التجاري².

- **البنية التحتية المناسبة:** من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يجب توفر الدول المضيفة على بنية أساسية مناسبة تساهم في تخفيض تكلفة الأعمال للمستثمرين ومن ثم رفع معدل العائد، وتمثل هذه البنية في: خطوط النقل الداخلية والخارجية، وسائل الاتصال ذات الكفاءة العالية التي تسمح بسرعة الاتصال بين الشركات والشركة الأم. ولقد بينت الكثير من الدراسات الحديثة مثل: (Zhang, 2001) و (Musila and Sique, 2006)، على الدور المهم لتطوير البنية التحتية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر³.

¹ خرايف خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس و المغرب، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015، ص: 71.

² مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، القاهرة، 1998، ص: 9.

³ John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, 1980-2007, African bank development group, 2011, p 11.

- **الاهتمام بالموارد البشرية والتطوير التكنولوجي:** إن توفر العمالة المؤهلة والدربة فنيا يعد من العناصر الهامة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كما يعد الاستثمار المحلي المتزايد في أنشطة البحوث والتطوير وتوفير مراكز البحث العلمي محددًا ضروريًا لاتخاذ قرار الاستثمار في دولة معينة، إذ يعكس توفر هذه العوامل زيادة القدرة على التكيف مع الطرق الإنتاج واستيعاب التكنولوجيا الحديثة في هذه الدولة¹.

- **الحوافز المالية والتمويلية:** فالحوافز المالية تتمثل في الحوافز الضريبية بصفة أساسية ومن أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية، حوافز التصدير، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من رأس المال وتكاليف السوق المرتبطة بالمشروع الاستثماري، إضافة إلى التأمين الحكومي بمعدلات تفضيلية لتغطية أنواع معينة من المخاطر مثل مخاطر أسعار الصرف أو المخاطر غير التجارية².

- **سعر الصرف:** تعتبر أسعار الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية الضرورية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويؤثر معدل الصرف على تدفق الاستثمار الأجنبي من ناحيتين³:

الناحية الأولى: تتمثل في انخفاض قيمة العملة المحلية في البلد المضيف والذي يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية لتكاليف المشروع مما يحفز المستثمر الأجنبي على زيادة استثمار أرباح الشركات بدلاً من تحويلها للخارج.
الناحية الثانية: وهي تتعلق بمدى استقرار سعر الصرف في البلد المضيف حيث أن استقرار سعر الصرف يؤدي إلى استقرار حصة الأرباح المحولة إلى

¹ Ibid, p 14.

² هدرق أحمد، أثر الاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1970 - 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص: 15.

³ أحمد مبروك محمد خليفة وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1970 - 2010م)، المركز العربي للدراسات الاقتصادية السياسية والإستراتيجية، 2014.

الخارج وهذا من شأنه أن يؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدولة المضيفة.

2. المحددات التشريعية والتنظيمية:

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، وحتى يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها¹:

- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية.
- وجود ضمانات كافية لحماية المستثمرين من أنواع معينة من المخاطر مثل فرض الحراسة تكفل لهم حرية تحويل الأرباح ودخول رأس المال، وحماية حقوق الملكية الفكرية.
- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشأ بين المستثمر الأجنبي والدولة المضيفة بكفاءة عالية.

3. الأوضاع الأمنية والسياسية:

على الرغم من أن الدلائل العلمية غير حاسمة في هذا الشأن، إلا أن هناك إجماع حول أهمية العوامل السياسية والأمنية في القرار الاستثماري، ذلك أن المستثمر لن يخاطر بنقل رأسماله أو خبرته إلى دولة ما إلا إذا اطمأن إلى استقرار الأوضاع السياسية فيها، فالمستثمر الأجنبي يبحث بطبيعته عن الأمان والاستقرار ولا يمكنه أن يقوم بالاستثمار في ظل أجواء تسودها الأزمات². وتتعلق العوامل السياسية بمجموع المتغيرات الحكومية المؤثرة على منحنى وتوجهات إستراتيجية المستثمر الأجنبي، ودواعي تعديلها وفق متطلبات الدول المضيفة، ويتوقف تأثير العوامل السياسية في التوجه الإستراتيجي للشركة

¹ هدروق أحمد، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

² بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص: 37.

على مدى قوة كل من الطرفين في التفاوض (الشركة المستثمرة، والدول المضيفة)¹.

تحدد العوامل السياسية أيضا من خلال العلاقات الاقتصادية أو المؤسساتية الناشئة بين الشركات المتعددة الجنسيات وحكومات الدول المضيفة، فالمتغيرات السياسية لها دور وأثر واضح على التوجه الإستراتيجي للشركات المتعددة الجنسيات².

III. واقع قطاع السياحة في الدول العربية

نتطرق في هذا المبحث إلى تطور عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية ومقارنتها بدولتين رائدتين في المجال السياحي وهما ماليزيا وتركيا، كما نعرض أيضا حصيلة الإيرادات السياحية لكل دولة كمؤشر ثاني للسياحة.

¹. تطور عدد الوافدين إلى الدول العربية:

من خلال الجدول السابق والشكل أدناه، يتضح لنا أن هناك مجموعة من الدول العربية سجلت نتائج جيدة في عدد السياح الوافدين إليها، وفي مقدمة هذه الدول نجد السعودية، ومصر، والبحرين، والمغرب، وتونس، والأردن، ولكن إذا قارنا عدد الوافدين إلى هذه الدول بعدد الوافدين إلى ماليزيا وتركيا نجد أن هناك فرق كبير، فعدد الوافدين إلى تركيا يعادل تقريبا مجموع الوافدين إلى الدول العربية باستثناء السعودية التي تعتبر حالة خاصة (الحج والعمرة). أما باقي الدول العربية الأخرى فلم تسجل إلا عدد قليلة من السياح الوافدين إليها.

¹ زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008، ص: 53.

² مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004، ص: 280.

الجدول رقم (1): عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية ومقارنتها بماليزيا وتركيا خلال الفترة: 2000 - 2014 م (مليون وافد)

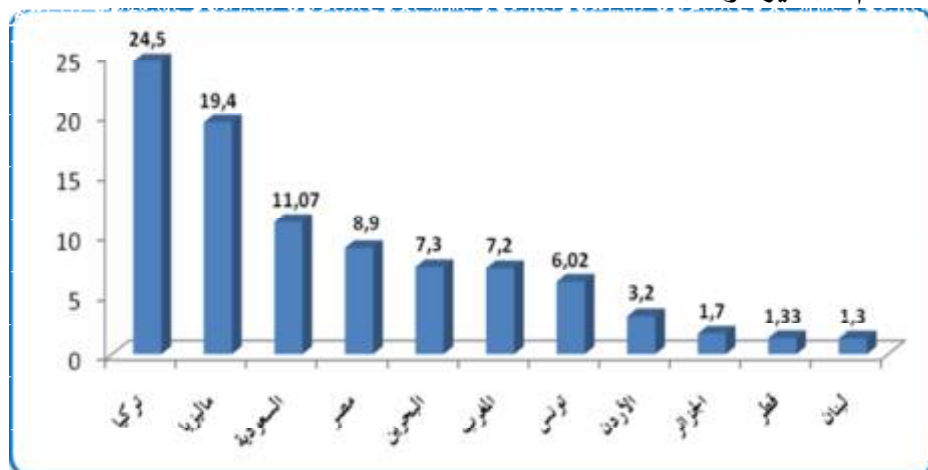
ماليزيا	تركيا	تونس	السعودية	قطر	المغرب	لبنان	الأردن	مصر	الجزائر	البحرين	
210	69	15	66	380	34	70	61	15	90	93	2000
812	810	45	76	380	44	80	71	44	90	44	2001
313	812	15	57	590	54	01	42	94	01	84	2002
610	313	15	37	560	84	01	42	75	21	84	2003
715	816	06	68	730	55	31	92	87	21	75	2004
416	320	46	08	910	85	11	03	28	41	36	2005
517	918	66	68	950	66	11	23	68	61	37	2006
021	126	86	511	960	47	01	43	610	71	87	2007
122	829	17	814	411	97	31	73	312	81	68	2008
623	230	96	910	481	38	81	83	911	91	98	2009
624	431	96	910	701	39	22	24	114	12	012	2010
724	734	84	214	062	39	71	04	59	42	76	2011
025	735	06	316	352	49	41	24	211	62	18	2012
725	837	36	815	612	010	31	93	29	72	29	2013
427	839	16	318	832	310	41	04	69	32	510	2014
419	524	026	0711	331	27	31	23	98	71	37	المتوسط

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والمتوفرة

على الرابط: <http://data.worldbank.org>

الشكل رقم (1): متوسط عدد الوافدين إلى الدول العربية خلال الفترة:

2000 - 2014 م (مليون وافد)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

2. الإيرادات السياحية في الدول العربية:

يتضح من الجدول والشكل أدناه أن حصيلة الدول العربية من الإيرادات السياحية متباينة تباينا كبيرا من دولة لأخرى، فنجد على الترتيب الإمارات، ومصر، والسعودية، والمغرب، ولبنان، والأردن، وتونس كلها لها إيرادات كبيرة من القطاع السياحي، ويرجع هذا لأهمية هذا القطاع بالنسبة لهذه الدول، وكذلك ارتفاع عدد السياح الوافدين في كل الدول السابقة الذكر. أما الدول العربية الأخرى فإيراداتها من القطاع السياحي قليلة جدا، فالجزائر مثلا تسجل أقل إيرادات في الدول العربية بـ ³³³ مليون دولار سنويا فقط.

الجدول رقم (2): الإيرادات السياحية في الدول العربية ومقارنتها بنظيراتها

في ماليزيا وتركيا خلال الفترة: 2003 - 2014 م (مليون دولار)

المتوسط	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2007	2005	2003	
7239	13969	12389	10924	9204	8577	7352	6072	3218	1438	الإمارات
1767	1915	1865	1742	1766	2163	1873	1854	1603	1206	البحرين
327	347	326	295	300	324	361	334	477	112	الجزائر
9090	7979	6747	10823	9333	13633	11757	10327	7206	4704	مصر

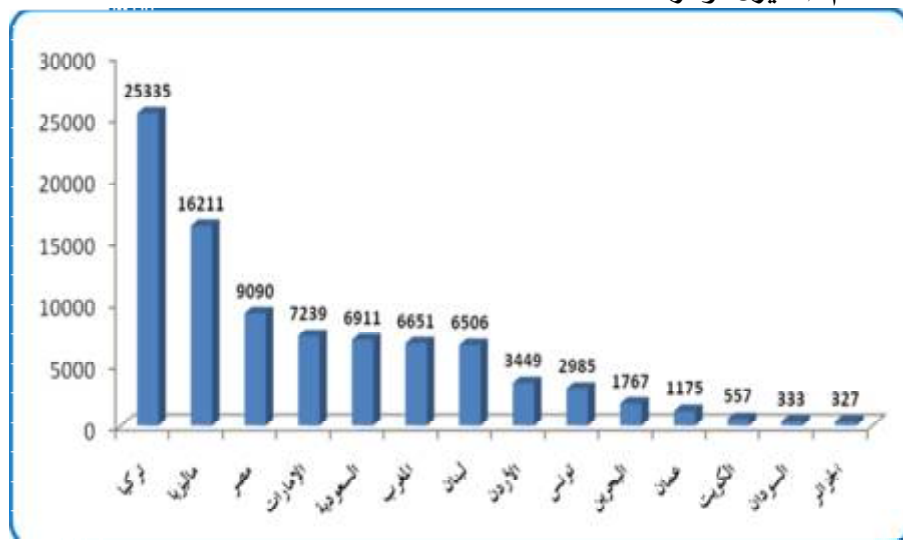
3449	5537	5145	5123	4351	4390	3472	2754	1759	1266	الأردن
557	615	619	780	644	574	660	530	413	328	الكويت
6506	6576	6412	6853	6797	8026	7157	5796	5969	6782	لبنان
6651	- - -	8201	8491	9101	8176	7980	8307	5426	3802	المغرب
1175	1949	1913	1781	1571	1256	1092	905	627	546	عمان
6911	9263	8690	8400	9317	7536	6744	6907	4626	3418	السعودية
333	967	773	772	179	82	231	390	114	17	السودان
2985	3042	2863	2931	2529	3477	3524	3373	2800	1935	تونس
25335	37371	35037	31566	30302	26318	26331	21662	20760	13203	تركيا
16211	22600	21500	20251	19649	18152	17231	17948	10389	6799	ماليزيا

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات البنك الدولي، والمتوفرة

على الرابط: <http://data.worldbank.org>

الشكل رقم (2): متوسط الإيرادات السياحية في الدول العربية خلال الفترة:

2003 - 2014 م (مليون دولار)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

IV. مساهمة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج

المحلي الإجمالي في الدول العربية

1. الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى القطاع السياحي:

بات تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة خلال السنوات الأخيرة هدفاً أساسياً تتنافس عليه الدول العربية؛ حيث حصل نمو متزايد في التدفقات الواردة إليها. ومن أجل إضفاء طابع المقارنة بين الدول العربية، نقوم بإجراء مقارنة لحجم التدفقات الواردة ونسبها إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة كما هو مبين في الجدول رقم (1):

الجدول رقم (3):

متوسط تدفقات الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى القطاع السياحي في

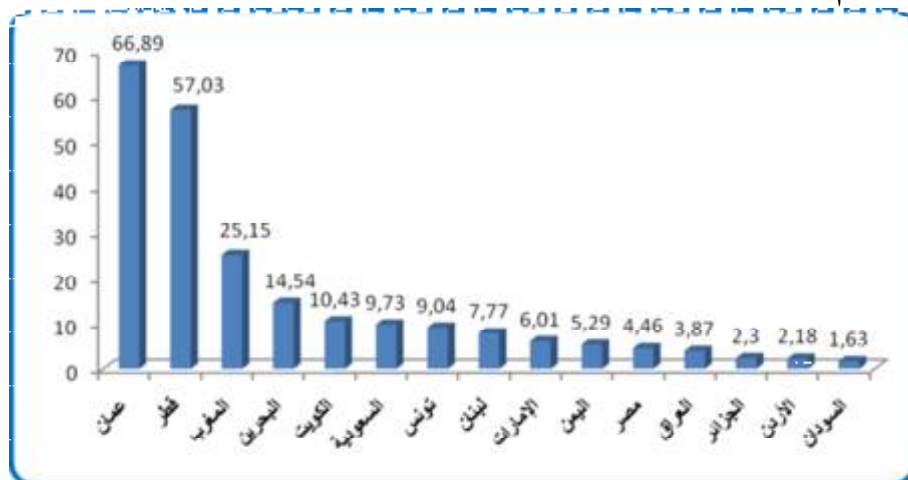
الدول العربية خلال الفترة: 2012 - 2016 م (مليون دولار)

إجمالي الاستثمارات الأجنبية	نسبة الاستثمار الأجنبي في السياحة إلى إجمالي الاستثمار الأجنبي (%)	الاستثمار الأجنبي في قطاع السياحة	
الإمارات	5630	3859	016
البحرين	182 60	2551	5414
الجزائر	0260	1301	30 2
مصر	2670	9865	464
العراق	1840	7734	873
الأردن	0380	7631	182
الكويت	1210	1661	4310
لبنان	2110	7192	777
المغرب	7620	0333	1525
عمان	2580	3870	8966
قطر	2780	4880	0357
السعودية	8690	9308	739
السودان	0260	6081	631
تونس	1030	1491	049
اليمن	0780	2950	29 5
المجموع	2504	06744	649

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار واقتصاد الصادرات.

الشكل رقم (3): متوسط نسبة الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي إلى إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول العربية خلال الفترة:

2012 - 2016



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

يتضح جليا من خلال الشكل رقم (3)، أن الإمارات، والسعودية، ومصر، والعراق، والمغرب، ولبنان على الترتيب استقطبت الجزء الأكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المنطقة العربية خلال الفترة 2012 - 2016؛ وهذا يرجع إلى الجهود الكبرى التي بذلتها هذه الدول لتوفير البنية الأساسية الملائمة لاستقبال الاستثمارات الأجنبية الضخمة، من خلال عدة سياسات أبرزها توفير شبكات المواصلات والنقل والاتصالات والطرق والكهرباء، فضلا عن تثبيت السياسات المالية والنقدية والضريبية وتوفير التشريعات القانونية لحماية وتحفيز تدفق المشروعات الاستثمارية، فإن لاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الدول يمثل محورا أساسيا من محاور التنمية في مختلف القطاعات، نظرا إلى كونه يعد الأسلوب الأمثل لتوظيف الإمكانيات والطاقات التي تستطيع عن

طريقها خوض معركة التنمية بما يواكب التحديات العالمية. أما بالنسبة للدول الأخرى على غرار الجزائر وليبيا وقطر فشهدت تدفقات متواضعة جدا من الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع الدول الأخرى السابقة الذكر.

أما بالنسبة لأهمية القطاع السياحي بالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فيتضح من الجدول السابق أن عمان وقطر والبحرين والمغرب والبحرين تولي أهمية كبيرة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى قطاع السياحة، فتراوحت الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى القطاع السياحي كنسبة من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة بين $^{89} 66\%$ في سلطنة عمان كأعلى نسبة، و $^{54} 14\%$ في البحرين، أما الدول الأخرى فلم تعطي أهمية كبيرة لقطاع السياحة من خلال الاستثمارات الأجنبية.

². مساهمة الاستثمارات الأجنبية فالوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج

المحلي الإجمالي

بعد عرض تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى قطاع السياحة في الدول العربية، نتطرق إلى تأثير هذه الاستثمارات في الناتج المحلي الإجمالي.

^{1, 2}. تحديد النموذج والمتغيرات:

من أجل دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، تم استخدام دالة إنتاج من نوع كوب دوغلاس، تحتوي على عنصري الإنتاج الأساسيين الذين لا يمكن الاستغناء عنهما، والمتمثلين في رأس المال المادي والعمل (عوامل الإنتاج التقليدية)، ويتم إضافة متغير تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى قطاع السياحة إلى المعادلة.

وعليه يتم الاعتماد على المعادلة الآتية:

$$LGDP_i = \beta_0 + \beta_1 LK_i + \beta_2 LL_i + \beta_3 LTRFDI_i + \epsilon_i \quad i = 1, \dots, 16$$

i : يمثل الدول العربية محل الدراسة

حيث أن:

- **LGDP**: يمثل لوغاريتم متوسط الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2012 - 2016 م) لكل دولة، مقاسا بالمليون دولار أمريكي.
- **LL**: يعبر عن لوغاريتم متوسط حجم العمالة خلال الفترة (2012 - 2016 م) لكل دولة، مقاسا بالآلاف.
- **LK**: يمثل لوغاريتم متوسط رأس المال المادي في الفترة (2012 - 2016 م) لكل دولة؛ حيث تم استخدام إجمالي تكوين رأس المال، وهو عبارة عن مجموع إجمالي تكوين رأس المال الثابت والتغيرات في المخزون، مقاسا بالمليون دولار أمريكي.
- **LTRFDI**: يمثل لوغاريتم متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع السياحي خلال الفترة (2012 - 2016 م) لكل دولة، مقاسا بالمليون دولار أمريكي.

تم إدخال اللوغاريتم على المتغيرات لغرض الحصول الشكل الخطي للنموذج والتعبير عن مرونة المتغيرات، بالإضافة إلى الحصول على تجانس البيانات الخاصة بالمتغيرات (التقليل من تبايناتها).

أما فيما يخص البيانات فتم الحصول على بيانات الناتج المحلي الإجمالي، ورأس المال المادي، وحجم القوى العاملة من إحصاءات مؤشرات التنمية في العالم للبنك الدولي (WDI). أما بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع السياحي فتم الحصول عليها من التقرير السنوي للاستثمار لعام 2017 الصادر عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.

2. عينة الدراسة وفترتها:

تم تحديد العينة على ضوء هدف الدراسة، والمتمثل في مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، وقد وقع اختيارنا على عينة من ستة عشر (16) دولة وهي: الإمارات، البحرين، الجزائر، مصر، العراق، الأردن، الكويت، لبنان، المغرب، موريتانيا، عمان، قطر، السعودية، السودان، تونس واليمن، وتم اختيار هذه الدول طبقا لمعيار توافر البيانات.

أما فيما يخص فترة الدراسة فتم اختيار متوسط الفترة (2012 - 2016 م) طبقا لمعيار توافر البيانات الخاصة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع السياحي في الدول العربية محل الدراسة، حيث أن هذه البيانات غير متوفرة بالسنوات وإنما متوفرة كمجموع الفترة من جانفي 2012 إلى ديسمبر 2016، وعليه تم القيام بحساب متوسط الفترة (2012 - 2016) لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القطاع السياحي لكل دولة، وتم أيضا حساب متوسط الفترة لبقية المتغيرات الأخرى محل الدراسة.

2.3. تقدير نموذج الدراسة:

قبل تقدير نموذج الدراسة نقوم بحساب معاملات الارتباط بين المتغيرات، حتى نعرف طبيعة العلاقة بين المتغيرات، وكذلك المتغير المستقل الذي يؤثر أكثر في المتغير التابع.

2.3.1. مصفوفة الارتباط بين المتغيرات:

الجدول رقم (4): مصفوفة الارتباط بين المتغيرات محل الدراسة

Variable	LN	LN	LN	LN
LN	1.000000			
LN	0.898717 (0.0000)	1.000000		
LN	0.898717 (0.0000)	0.898717 (0.0000)	1.000000	
LN	0.898717 (0.0000)	0.898717 (0.0000)	0.898717 (0.0000)	1.000000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.⁹

من خلال الجدول السابق المبين لمعاملات الارتباط بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات المفسرة له في الدول العربية، نلاحظ وجود ارتباط قوي بين

لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي ($LGDP$) ولوغاريتم رأس المال المادي (LK) ولوغاريتم الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع السياحة ($LTRFDI$)، في حين كان معامل ارتباط العمل (LL) مع الناتج المحلي الإجمالي فوق المتوسط. كما نلاحظ أن كل معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فيما بينها ليست قوية جداً (أقل من 0.90)، وهذا ما يؤكد عدم وجود مشكل التعدد الخطي في النموذج محل الدراسة.

2.3.2. نتائج التقدير:

يوضح الجدول رقم (4) أدناه، نتائج تقدير أثر متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع السياحي في متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2012 - 2016م).

الجدول رقم (4): أثر متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى قطاع السياحة في متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2012 - 2016م)

Dependent Variable: LGDP Method: Least Squares Date: September 19, 2016 Time: 12:32 Sample: 1 to 19 Included observations: 19				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LC	0.004782	0.000343	13.91921	0.0000
LA	0.0079788	0.000322	24.76982	0.0000
LL	0.000458	0.000018	25.44408	0.0000
$LTRFDI$	0.004779	0.000348	13.72113	0.0000
R-squared	0.893588	Mean dependent var		11.54722
Adjusted R-squared	0.887100	S.D. dependent var		1.198982
S.E. of regression	0.0079964	Akaike info criterion		1.194979
Sum squared resid	0.262840	Schwarz criterion		1.588729
Ljung-Box Q	0.108208	Hannan-Quinn criter		1.464770
F-statistic	20.82227	Durbin-Watson stat		1.874276
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ⁹ Eviews.

^{1.2.3.2}. الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر:

نقوم بإجراء مجموعة من الاختبارات لتشخيص النموذج المقدر، وتتمثل هذه الاختبارات في الآتي:

أ. اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

الجدول رقم (5): اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء (*Heteroskedasticity*)

Heteroskedasticity Test Results			
F-statistic	1.441247	Prob. F(2,11)	0.2788
Chi-Square	11.81002	Prob. Chi-Square(2)	0.2788
Score	3.709433	Prob. Score(2)	0.2788

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ⁹ Eviews.

يشير اختبار عدم ثبات التباين (*White test*) إلى ثبات تباين الأخطاء، حيث تم رفض الفرضية القائلة بعدم ثبات تباين الأخطاء، وهذا راجع إلى أن قيمة احتمال *LM* مساوية لـ ^{0.2183} تفوق ^{0.05} عند مستوى المعنوية ⁵ %.

ب. اختبار ملائمة الشكل الدالي للنموذج:

لاختبار صحة الشكل الخطي للنموذج المقدر نستخدم اختبار *Ramsey*، والنتائج موضحة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): اختبار عدم ثبات التباين

Ramsey RESET Test			
Equation: UNF1L20			
Specification: UNF1 C L1 L2 L3 L4 L5 L6 L7			
Constant (included) Excluded (omitted) values:			
Ramsey RESET Test Results			
F-statistic	1.022116	F(7, 11)	0.3241
Chi-Square	1.022116	Chi-Square(7)	0.3241
Score	1.475688	Score(7)	0.3241

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ⁹ Eviews.

من خلال النتائج، يشير اختبار (Remsey) إلى صحة الشكل الدالي المستخدم في تقدير النموذج، حيث تم رفض فرضية العدم القائلة بعدم صحة الشكل الدالي المستخدم، وهذا من خلال قيمة احتمال F-statistic المساوية لـ 0.5017 والتي تفوق 0.05 عند مستوى معنوية 5% .

^{2.3.3}. تفسير مخرجات النموذج المقدر

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول رقم ⁴، يتضح أن النموذج معنوي ومقبول إحصائياً، حيث تشير قيمة احتمال إحصائية F-statistic إلى المعنوية الكلية للنموذج (قيمة الاحتمال أقل من 0.05 عند مستوى 5%)، بالإضافة إلى معنوية جميع معاملات النموذج (في حدود 6% بالنسبة لمتغير حجم العمل). أما معامل التحديد المعدل، والمساوية قيمته لحوالي 0.87 فهو يشير إلى العلاقة القوية بين الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية والمتغيرات المضرة له، أي أن 87% من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي مفسرة بالمتغيرات المستقلة المستخدمة في الدراسة. كما يتضح أن النموذج خال من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء كما توضحه قيمة (DW) المساوية قيمتها لـ 1.81 ؛ وهي أكبر من الحد الأعلى (1.73) لاختبار (Durbin-Watson).

أما من الناحية الاقتصادية فيتضح من خلال نتائج التقدير أن الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية يعتمد بنسبة كبيرة على عنصري الإنتاج التقليديين المتمثلين في العمل ورأس المال المادي، إذ جاء معامل هذا الأخير موجب ومعنوي إحصائياً، حيث إن زيادة رأس المال المادي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بحوالي 0.58% . أما تأثير العمل في الناتج المحلي الإجمالي فهو الآخر إيجابي، حيث إن زيادة حجم القوة العاملة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.26% .

أما فيما يتعلق بتأثير تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي فقد بينت النتائج أن هناك علاقة طردية بين المتغيرين؛ حيث إن زيادة تلك التدفقات بوحدة واحدة (1 مليون

دولار) تؤدي تؤدي إلى زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بـ^{0.18} وحدة^{0.18} (مليون دولار).

2.4.4 اختبار (Wald) لثبات غلة الحجم:

يوضح الجدول رقم (7) أدناه اختبار (Wald) لثبات غلة الحجم، أي اختبار ما إذا كان مجموع المعاملات يساوي إلى الواحد. من خلال نتائج هذا الاختبار نلاحظ أن قيمة احتمال LM المساوية قيمتها ^{0.8158} أكبر من ^{0.05}، ومنه نقبل فرضية عدم القائلة أن غلة الحجم ثابتة، أي أن مجموع معاملات كل من رأس المال المادي والعمل وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القطاع السياحي يساوي إلى الواحد

الجدول رقم (7): اختبار ثبات غلة الحجم

Panel A: Wald Test (Equation: Unrestricted)			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.270000	12	0.9999
P-value	0.999999		0.999999
Chi-square	0.270000	12	0.9999
Panel B: Wald Test (Equation: Restricted)			
Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	0.270000	12	0.9999
P-value	0.999999		0.999999
Chi-square	0.270000	12	0.9999

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Eviews.⁹

الخلاصة-

من أجل تحليل مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2016؛ تم التطرق إلى أهم مؤشرات السياحة في الدول العربية، وكذلك أهمية الاستثمارات الأجنبية في القطاع السياحي، كما تم معالجة الموضوع من الزاوية الاقتصادية القياسية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الآتي:

¹. هناك تباين في عدد السياح الوافدين إلى الدول العربية من دولة لأخرى، ولكن على العموم هناك دول قليلة تجلب عدد مقبول من السياح، وهناك دول أخرى منها الجزائر تجلب عدد قليل جدا من السياح الأجانب.

². هناك دول عربية لها إيرادات من القطاع السياحي مرتفعة نسبيا بالمقارنة مع دول أخرى لها حصة ضئيلة جدا من الإيرادات التي تجنيها من القطاع السياحي.

³. هناك تباين كبير بين الدول العربية في ما يخص نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى قطاع السياحة إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليها، وهذا ما يقودنا إلى قبول الفرضية الأولى للدراسة.

⁴. بينت نتائج الدراسة القياسية وجود علاقة طردية ذات طابع إيجابي بين متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى القطاع السياحي ومتوسط إجمالي الناتج المحلي في الدول العربية؛ حيث إن زيادة تلك التدفقات بوحدة واحدة (1%) تؤدي تؤدي إلى زيادة متوسط الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.18% وحدة فقط (0.18%). وعليه تم قبول الفرضية الثانية التي تنص على مساهمة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة قليلة.

التوصيات:

من أجل تحصيل إيرادات دائمة غير مرتبطة بالمحروقات والتخلص من التبعية البترولية وخاصة بعد الصدمات المتكررة وانهيار الأسعار، فيجب الاهتمام بالبحث عن البديل الأمثل، خاصة في حالة تعدد البدائل في مختلف القطاعات الاقتصادية، فيعد القطاع السياحي من أهم القطاعات التي يمكن أن تعتمد عليه الدول العربية، حيث أنها تزخر بالكثير من المؤهلات الطبيعية والمناطق السياحية المتنوعة والمتعددة التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز لو تستغل كل إمكانياتها، وتعطي أولوية وأهمية للقطاع السياحي الذي تعتمد عليه الكثير من الدول في العالم.

المراجع

1. أحمد مبروك محمد خليفة وإبراهيم سيد عبد اللطيف محمود، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصادي: دراسة قياسية بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة (1970- 2010م)، المركز العربي للدراسات الاقتصادية السياسية والإستراتيجية، 2014.
2. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.
3. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر: تعريف وقضايا، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 32، 2004.
4. خراي في خديجة، دور السياسات المالية في ترشيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: دراسة مقارنة ما بين الجزائر، تونس والمغرب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2015.
5. زودة عمار، محددات قرار الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2008.
6. صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات، الطبعة الخامسة، الجزء 18، 1993.
7. عبد الحميد عبد المطلب، اقتصاديات المشاركة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.
8. عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.
9. مرداوي كمال، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتخلفة: دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004.
10. مصطفى محمد عز العرب، الاستثمارات الأجنبية، القاهرة، 1998.
11. نزيه عبد المقصود، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية المباشرة، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
12. هدروق أحمد ، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1970 - 2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2011.
13. B. Raymond, économie financière internationale, édition PUF, Paris, 1997.
14. Cem Işık, Foreign Direct Investment in Tourism: Panel Data Analysis of D⁷ Countries, Athens Journal of Tourism, Vol. 2 No. 2, June 2015.

- ¹⁵. F. Habibi, FDI, Tourism and Economic Growth in Malaysia, European Journal of Social Sciences ISSN ^{1450_2267} Vol. ⁴⁸ No ³ August, ²⁰¹⁵.
- ¹⁶. Hany Elsham, "The economic determinants of Chinese foreign direct investment in Egypt", Journal of Chinese Economic and Foreign Trade Studies, Vol. ⁸ Iss ¹, ²⁰¹⁵.
- ¹⁷. John C. Anyanwu, Determinants of Foreign Direct Investment Inflows to Africa, ^{1980 - 2007}, African bank development group, ²⁰¹¹.
- ¹⁸. OECD, Detailed Benefits of FDI, ^{2nd} Edition, ²⁰⁰⁴.
- ¹⁹. Paul Krugman, international economics –Theory & Policy, ^{9th} edition, Pearson, USA, ²⁰¹².
- ²⁰. Parhimpunan Simatupang and Abdul Razak Chik, FDI in tourism sector and economic growth in sumatra utara, Journal The Winners, Vol. ¹⁵ No. ², September ²⁰¹⁴.
- ²¹. R.Othman et al, Analysis of causal relationship between tourism development, economic growth and FDI: an ARDL approach, Journal of Applied sciences ¹² (¹²), ²⁰¹².



The Changing Structure of the US banking Business Model: Deregulation, Innovation and the financial crisis

Ahmed Ben Cheikh leHocine¹ , Abdallah Mansouri²

Faculté des sciences économiques et de gestion, des membres du laboratoire de recherche (Laboratoire de Finance Internationale et D'étude sur la Gouvernance et L'émergence) -université of BADJI mokhtare –Annaba-

mansabdal@gmail.com , ahmed2311@hotmail.fr

Abstract-

This article is centered on the idea that the changing structure of the US Banking Business Model offers an explanation to the recent financial crisis. It highlights the active role often played by banking regulations and laws in the US as the roots of these radical changes as well as the rise of financial innovation especially the process of securitization as the beating heart of the new model. A particular attention is given to the responsive measures after the financial crisis especially the introduction of new regulations to restrain the risky behavior of the banking industry and their ability to transform the dominant banking model from an “Originate-to-Hold model” to the new “Originate-to-Distribute” one. The article is divided into two Sections, Section1 represent an attempt to discuss the importance of banking regulation and deregulation in changing the banking industry and the business model in the US. Section2 tries to explain the rise of financial innovations and the mechanism of securitization that underpinned the new model of banking development, then it takes a good look at the financial crisis and how the government responded to this crisis and what's the effect in the present day on the business model of banks.

Key Words-

US Banking Model, Deregulation, financial innovations, Securitization, financial crisis.

PhD student at the university of BADJI mokhtare –Annaba-. ¹

Pf and lecturer at the university of BADJI mokhtare –Annaba-, and supervisor of the doctoral thesis. ²

Also an active member of the research group on the new international financial order.

التغير في بنية النموذج البنكي الأمريكي: رفع القيود القانونية، الابتكار والأزمة المالية

المخلص-

يتركز هذا المقال حول فكرة أن تغير هيكل النظام البنكي الأمريكي يقدم تفسيراً للأزمة المالية الأخيرة. ويسلط الضوء على الدور الذي لعبته قوانين وقواعد الضبط البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر لهذه التغيرات الجذرية بالإضافة إلى ظهور الابتكارات المالية وخاصة عملية التوريق باعتبارها القلب النابض للنموذج البنكي الجديد. ويمنح هذا المقال كذلك عناية خاصة للتدابير التي تم اتخاذها عقب الأزمة المالية العالمية وبشكل خاص تلك القوانين التي أدخلت ضوابط لكبح السلوكيات المحفوفة بالمخاطر الصادرة عن الصناعة البنكية وعلى قدراتها على تحويل النموذج البنكي المهيمن من نموذج "الاحتفاظ بالأصول" إلى نموذج "توزيع الأصول". قسم هذا البحث إلى قسمين، القسم الأول يمثل محاولة لمناقشة أهمية قواعد الضبط البنكي وعملية رفع القيود القانونية في تغيير الصناعة البنكية ونموذج أعمال البنوك في الولايات المتحدة. أما القسم الثاني فيحاول شرح ظهور الابتكارات المالية وآلية التوريق التي على أساسها قام النموذج البنكي الجديد، كما تم إلقاء نظرة فاحصة على الأزمة المالية العالمية الأخيرة وعلى ردود فعل الحكومة الأمريكية إزاءها، وعلى أثار هذه الإجراءات على نموذج عمل البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الراهن.

الكلمات المفتاحية -

نموذج البنوك الأمريكية، رفع القيود القانونية، الابتكارات المالية، التوريق، الأزمة المالية.

Introduction

In the midst of the recent financial crisis of 2007-2008, the world came to know the meaning of transmitting financial shockwaves. Literally, in a matter of weeks every country with strong ties to the US financial system was affected. The severe consequences led to a major slow-down in real activities especially in trade (A. Levchenko & al, 2010)⁽¹⁾. The financial linkage and the contagion effects were considered by many a surgical cause for transmitting the destructive consequences of this crisis, where financial flows of capital and assets fell sharply compared to years before. Multiple researches revealed that the financial institution in general and the banks in particular gave the financial linkage a vital transmission channel. till the wake of the financial crisis many believers in (the theory of the efficient capital market hypothesis) that the value of capital in the global financial systems of risk sharing was considered safe as if a king in his castle, the theory and the hypothesis of an efficient financial market based upon “that no matter the inconsistency inside the market there will be always a move toward equilibrium” proved to be an illusion. Once again, the global financial trade faced the cruelest unforgiving crisis since the great depression.

The current crisis can undoubtedly be explained by many factors whose convergence has produced the situation that has taken place since 2007. In this article, we will shade some light on one of the possible explanations, namely the changing structure of the business model of banks in the US that led them to take excessive risk.

Recognizable as a case the banking institutions are inherently fragile to the fall in assets prices because their financial structure was based-upon financing the long-term credit by short terms deposits. So in order to make it safe to deal with these banks the US government imposed many laws to restrain banking and financial institutions from taking excessive risks. These measures were undermined in the beginning of the 1970's by the strong movement of deregulation in the banking and financial services.

Research Question: The main issue discussed in this paper is: to what extent the changes in the US banking structure had contributed to the recent financial crisis?

Fundamental Hypotheses: This paper relies on two fundamental hypotheses:

- **H.1.** The change from a heavy regulated financial and banking system to a more liberal one has decisive impact on the US banking structure;

- **H.2.** The rise of financial innovations has a strong impact on the move to (originate to distribute banking model) and shares part of the blame for the financial crisis.

Method of approach

This study is based on an analytical approach in order to analyze the changing US laws and regulations as well as scrutiny of historical data and official reports published by the FED, the US banking institutions and other type of institutions.

I) Regulation and Deregulation of the US Banking System

The late financial crisis of (2007-2008) proved the wrong attraction of many believers in the hypothesis based on the efficiency of the financial markets and the illusion of safe regulation against any possible threats to financial stability. The US banking and financial system until the dawn of the crisis considered a safe haven for short term and long-term investing for financial and non-financial companies with excess in capital and resources.

To really understand what went wrong the logical next step is to look further back in the far past years leading up to this catastrophic event. The US banking and financial system was knocked by too many crises since the signing of its independent from the English colonialism empire and till the creation of the FRS (Federal Reserve System) in 1913 as a higher authority of regulation and a major financial body of the government to help-out in preserving the financial and monetary stability, in all known crisis in the states such as (the panic of 1819, panic of 1837 ...the panic of 1901 and the 1907, the great depression of 1929... Savings and Loans crisis of 1989-1991... till the 2007 crisis) the major blame falls always upon the banking system and even on the central banking in its earlier forms⁽²⁾. The outbreak of the great depression of 1929 led to a major rethinking in the future of banking regulation beginning with the introduction of the “banking act of 1933” also known as the “the Glass-Steagall Act” following the inconclusive results of “the McFadden Act of 1927”⁽³⁾ dealing with the issue of branch banking. This law came with a new set of rules and prohibitions such as:

- (a) The segregation between the commercial and investment banking activities Section 20 of the GSA (Glass-Steagall Act) reads: “no member bank shall be affiliated in any manner described with any corporation..., or other similar organization engaged principally in the issue, flotation, underwriting, public sale, or distribution at wholesale or retail or through syndicate participation of stocks ...or other securities (Public Law 73-66, 1933)⁽⁴⁾”. also in Section 21 the GSA asserted for a second time and after the expiration of one year

that it is prohibited : “for any person, firm, corporation,...or other similar organization, engaged in the business of issuing, underwriting, selling, or distributing, at wholesale or retail, or through syndicate participation, stocks,...or other securities, to engage at the same time to any extent whatever in the business of receiving deposits subject to check or to repayment upon presentation of a passbook, certificate of deposit..(Public Law 73-66, 1933)⁽⁵⁾”;

- (b) New abstractions and limitations on the use of banking resources for speculations reasons Section 3 of the GSA reads: “each federal reserve bank shall keep itself informed of the general character and amount of loans and investments of its member banks with a view to ascertaining whether undue use is being made of bank credit for the speculation carrying of or trading in securities, real estate, or commodities, or for any other purpose inconsistent with the maintenance of sound credit conditions (Public Law 73-66, 1933)⁽⁶⁾”;
- (c) New deposit insurance provisions(Section 12B)⁽⁷⁾.

This lawful Act causes a feeling of indifference through the whole banking community. Until this day the time period in which (the Glass-Steagall Act) was enacted considered the most heavily regulated period in the history of US modern banking.

The movement toward more and more regulation was aggravated by the coming of “The Bank Holding Company Act of 1956” as enforcer and a complimentary to the Act of 1933; the US code in its (Title12, Chapter 17, §1841) which defines “a bank holding company as a company which has control over any bank or company (US CODE)⁽⁸⁾”.(Hall, 1965)⁽⁹⁾ Defines it as a corporation, business trust or similar firm exercising control of an independently incorporated bank or banks on the basis of ownership of all or part of the stock of the bank or banks. In the 1920’s multi-office banking was the owner of a major part of the banking arena with its three forms (Branch banking, chain banking and group banking). Bank holding companies differ from those types of banking by the ability to hold both banking firms and non-banking firms; this was always regarded as a source of dangers. The insufficient points and the ambiguous part of former laws in dealing with this type of institutions were summarized in a report of the(Board of Governors of the Federal Reserve System, 1943)⁽¹⁰⁾ in this report the board rendered the bank holding company as:

- (a)An institutions that can evade the supervisory powers of the board agencies especially in the affair of the branch banking restrictions the reports reads: “...The board has found that the corporate device of the holding company has been used to escape

the supervisory powers of the various bank supervisory agencies (Board of Governors of the Federal Reserve System, 1943)⁽¹¹⁾”;

- (b) It was found also that the BHC (Bank Holding Company) conducts its operations through controlling both banks and other type of firms (industrial...) so the BHC with this bearings tends to have more and more the main features of an investment company that was defined by “the investment company act of 1940” so it needs to adjust its affairs the report reads: “the board believes that such a company should be required, by law, to adjust its affairs so as to become either a bank holding company or an investment company, in no event should it be permitted to remain hybrid.(Board of Governors of the Federal Reserve System, 1943)⁽¹²⁾”;
- (c)The BHC can lend to its self-using its banking subsidiaries so there is no effective control over their expansion through acquiring more and more banks and firms and this is against the fair competitiveness in the free market “...Moreover, the device lends itself readily to the amassing of vast resources obtained largely from the public which can be controlled and used by a few people and which give to them, when they choose so to use them, an unfair and overwhelming advantage in acquiring additional properties and in carrying out an unlimited program of expansion. ...which leaves the local management and minority shareholders little with which to defend them-selves except their own strenuous protests(Board of Governors of the Federal Reserve System, 1943)⁽¹³⁾”.

One example in particular always used against the holding companies is the problems of Transamerica Corporation, in a paper published by Stanford Law Review(Transamerica. The Banking Holding Company Problem, 1949) the author describes the allegations and the arguments against the non-effectiveness of the laws in restraining the BHC in four important points the board’s complaint alleges that since its formation in 1928, Transamerica has violated the Clayton Act⁽¹⁴⁾ in that it:

- “(a) Acquired a controlling interest in 46 banks in five pacific states which it is still operating as separate institutions;
- (b) Acquired 128 other banks and converted them into branches of these 46;
- (c) Acquired since 1943, 23% of the outstanding stock of the citizens National Trust and Savings Bank of Los-Angeles. These acquisitions, charge the complaint, violate Section 7 of the Clayton Act: [that no corporation shall acquire the whole or any part of the stock or other share capital of another corporation, or two or more corporation, where the effect may be to substantially

lessen competition, to restrain commerce, or to tend to create a monopoly. See: (Stevens, 1915)⁽¹⁵⁾];

- (d) Acquired and closed 77 additional banks with 123 branches. (Transamerica. The Banking Holding Company Problem, 1949)⁽¹⁶⁾”

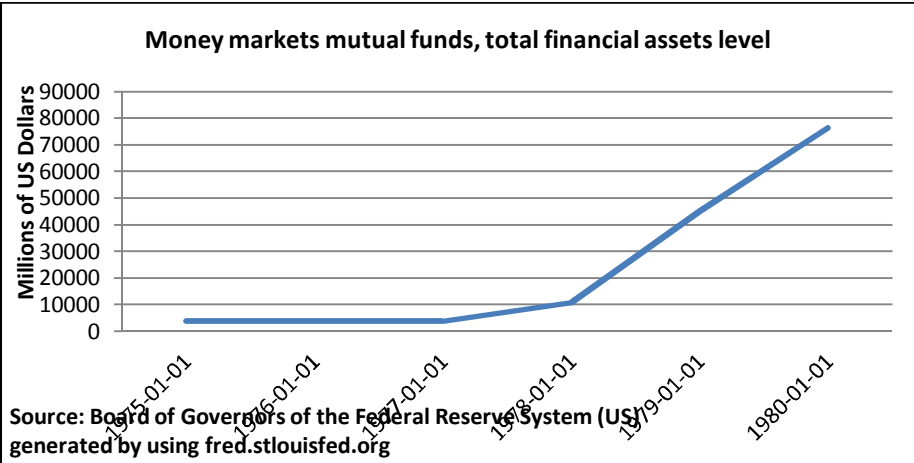
In short, the bank holding act came with new additions to the existing law of 1933, these main additions are as follows:

- (a) A more comprehensive definition for the BHC;
- (b) Prohibition of the interstate banking expansion by holding companies;
- (c) The prohibition to particularize transactions between the holding company and their banks.

This new law didn't meet with the highest aspirations of pro-regulation followers because in their opinion these entities with time becoming too big to supervise and there will always be a conflict of interest between the banking and the non-banking interests of this BHC, this law was amended and reinforced later on with “the Douglas amendment”.

Between the 1960's and the 1970's, the banking industry was feeling like a bird in a cage, the rigorous restraining effects of regulation cast out the dark shadows over the ability of banks to expand and seek more and more freedom by acting in a free and competitive market. The big banks began a revolutionary war against the iron fist of the board authority by trying and search for more ways and means to go around and bend the laws into their advantage. By the end of the 1970's the regulatory framework was less and less binding, especially with the rise of complaints from the banking sector against the MMMF's⁽¹⁷⁾ “Money Market Mutual Funds” gaining their clients with high non-competitive interest rates. the original idea of this MMMF's was the unfair interest rates used by banks due to the limitation imposed by the government on saving deposit accounts at a ceiling rate between (4.5% to 5.5%). the banks gave on this deposit a minor interest rate but gain on its loans much higher rate in some extent over 10%; so the important motive behind this creation is to go around the limitation set by the rigid (Q regulation)⁽¹⁸⁾; in an interval of 6 years the total financial assets of the MMMF's grows from 3696 M\$ in 1974 to 76415 M\$ IN 1980 (See Figure1).

Figure 1: the development of the MMF's total financial assets between 1975 and 1980(M US\$).



The regulatory authorities responded to the growing pressure of banking lobbyists by enacting the Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act of 1980. The chief achievements of this law is putting an end to the Q regulation(Allen & J.Willhelm, 1988)⁽¹⁹⁾ mentioned that: “the elimination of interest rate differentials on time deposits between banks and savings and loans made FRS banks more attractive to depositors, thus increasing their amount of loanable funds.”.Also setting a uniform reserve requirement on all thrift institutions and by this eliminating the comparative advantages of these institutions compared to traditional banks but at the same time gave to saving and loans institutions more and more opportunities to expand. Officially deregulation of banking begin in the 1980 with DIDMCA⁽²⁰⁾ but the question remains whether the change in the banking lending structure after deregulation could cause a change in its risk profile model and lending in the future.

Between 1980 and 1982, banks and S&L’s (Savings and Loans) thrift institutions were faced with a major financial distress that caused so many to go bankrupt, because of the sudden drop in the value of the fixed rate mortgages contracted before the enactment of the DIDMCA meaning that they had to pay more interests to attract new deposits comparing to their earnings from the long-term mortgages loans. (Table1) shows the rise in number of distressed commercial banks and thrift institutions from 22 in 1980 to a staggering number of 177 in 1982 most of them were saved by two main insurance agencies the FDIC with a percentage of 35% and FSLIC with 65% using different mechanisms such as:

- Assistance Transactions (A/T): this type of transactions happens when a distressed bank or a financial institution remains open with government financial assistance;
- Purchase and Assumptions (P&A): a transaction in which bank or a thrift institution purchases assets and assumes liabilities from a failing bank or thrift institution;
- Payoffs (PO): in a Payoff, no liabilities assumed, and no assets are purchased by another institution. The insurance institution must pay depositors of the bank in distress the amount of their insured deposit;
- Reopening (REP): when a bank or an insured financial institution in distress received assistance from the insurance institution in the form of direct loans, contributions and deposits.

Table 1: Failures and Assistance to all Commercial Banks and S&L Institution in the U.S between (1980 and 1982)

Year	Total/ Institution ns	Failure	Assist	Insurance/Fun ds		Transaction Types			
				FSLIC	FDI C	A/ T	P& A	PO	REP
1980	22	10	12	11	11	12	7	3	0
1981	38	9	29	28	10	29	5	3	1
1982	117	33	84	76	41	84	24	8	1
Total	177	52	125	115	62	125	36	14	2
FSLIC	Federal Savings & Loan Insurance Company			FDIC	Federal Deposit Insurance Company				
A/T	Assistance Transactions			PO	Payoffs				
P&A	Purchases and Assumptions			REP	Reopening				

Source: (FDIC, 2017)⁽²¹⁾

This intense situation frightened the Regulatory agencies and led to a new counter measures embodied in “the Garn-St Germain Depository Institutions Act of 1982”. The act was aimed to deregulate the banks and S&L’s thrift institution by giving them more flexibility with respect to interest rates, in its (Title1 and 2) this act gave more power and influence for the two major insurance companies the FDIC and FSLIC to intervene and save banks and thrift institutions in distress by any means necessary;Garn-St Germain Depository Act of 1982 confirms this heading and it reads:“the corporation is authorized, in its sole discretion ...to make loans to, to make deposit in, to purchase the assets or securities of,...or to make contributions to, any insured bank:

- (a)if such action is taken to prevent the closing of such insured bank;
- (b)if, with respect to a closed insured bank, such action is taken to restore such closed bank to normal operations;

- (c) If when severe financial conditions exist which threaten the stability of a significant number of insured banks ...such action is taken in order to lessen the risk... under such threat of instability.(Public Law 97-320, 1982)⁽²²⁾.”

In addition to these entire tools, the act gave these companies the possibility to organize and make plans for mergers and acquisitions operations(See:Section111 2.A)⁽²³⁾.

A second major effect of the Garn-St Germain Act is the new move toward restructuring the thrift institutions to provide the credit for homes and other financial services through the unconditional aid from the proper authorities a part of Section 311 reads as follow :“...the lending and investment authorities are conferred by this section to provide such institutions the flexibility necessary to maintain their role of providing credit for housing. (Public Law 97-320, 1982)⁽²⁴⁾”. also the regulatory agencies opened-up the investment opportunities for banking thrift institutions by authorizing a new type of accounts (Money Market Deposit Account) to end the rising competition with MMMF’s Section 327 reads:“the committee shall issue a regulation authorizing a new deposit account, ...such account shall be directly equivalent to end competitive with MMMF’s.. (Public Law 97-320, 1982)⁽²⁵⁾”.also gave this institution the power to deal with government and federal states using the NOW⁽²⁶⁾ accounts “the act allowed depository institutions to issue interest bearing transaction (Now account) to federal, state and local governments...To compete for funds regardless of the level of interest rates in the economy(Comett & Tehranian, 1990)⁽²⁷⁾”, In a way the lawmakers by deregulating the interest rate and the activities of thrift institutions opened-up a new door to an area with high level of risks.

In between 1979 and 1994 there was a major decrease in the number of banking institutions. This can be seen from (Table2), a major decline of banking institutions from 12,463 in 1979 to 7,926 in 1994 an estimate of 36.41%. When we go further, we find that the important decreases happened in small independent banks from 10,014 in 1979 to 5,636 in 1994 with a percentage of 43.72%. also the gross total assets shifted from 3.26 trillion\$ to 4.02 trillion\$ a total increase of 23.31%, while the percentage of this assets held by small banks dropped from 13.9% in 1979 to a 7.0% in 1994, comparing to the total assets that was held by conglomerate banking (Megabanks) which amounts to 9.4% in 1979 to 18.8% in 1994, this decrease in the number of small banks and the shift of their total assets can be explained by the recent regulatory changes especially toward more and more relaxing laws especially after granting the green light to this banking institutions to be involved in “fusion & acquisition” operations. The thing that led to a serious change in the banking institutions structure to a more concentrated entities that later evolved to be called “too Big to Fail”.

Table 2: The Transformation of the U.S. Commercial Banking Industry

Item	1979	1994
Total number of banking organizations	12,463	7,926
Small banks	10,014	5,636
Real industry gross total assets^a	3.26	4.02
Industry assets in megabanks^b	9.4	18.8
Industry assets in small banks^b	13.9	7.0

a : Trillion of 1994 dollars

b : Percent.

Source:(Berger & al, 1995, p. 81)⁽²⁸⁾

The Riegle-Neal interstate Banking and Branching Efficiency Act of 1994 came as a fruitful result of all banking lobbying to lift the restrictions of interstate branching, formerly only BHC's had a binding right to acquire banks out of its current state but under one condition: "to be allowed by the laws of the state where the bank targeted was located(The Office of the Federal Register)⁽²⁹⁾". The most two important provisions of this new law are:

- (a) BHC's will be allowed to make acquisitions of banks in any state, Section 101 of the interstate banking Title reads: "the board may approved an application under this section by a BHC that is adequately capitalized and adequately managed to acquire control of, or acquire all or substantially all of the assets of, a bank located in a state other than the home state of such BHC(Public Law 103-328, 1944)⁽³⁰⁾";
- (b) Also limited the concentration of the BHC's if there control of the nation's total deposit exceeds 10% Section 102 of the interstate banking mergers reads:"The responsible agency may not approve an application for an interstate merger transaction if the resulting bank (including all insured depository institutions which are affiliates of the resulting bank), upon consummation of the transaction, would control more than 10 percent of the total amount of deposits of insured depository institutions in the United States.(Public Law 103-328, 1944)⁽³¹⁾".

As a result of so changing and so profound provisions the U.S banking model was faced again with more and more changing environment to the point of raising the questions of continuity of small independent banks because shortly a year after passing this new legislation the financial community begin to hear about new mega-merger deals nationwide so the new direction is consolidation in the banking sector on a large scale.

Table 3: Numbers of Bank Mergers by Years and Institution Type of Acquirer and Target (1994-2000)

Year	Number of mergers				
	Institution types of acquirer				
	Commercial bank		Thrift institutions		
	Total	C Banks target	Thrift target	C Banks target	Thrift target
1994	475	359	73	14	29
1995	475	354	70	14	37
1996	446	310	59	31	46
1997	422	304	58	17	43
1998	493	370	57	24	42
1999	333	245	46	18	24
2000	255	179	33	12	31
All	2899	2121	396	130	252

Source:(Pillof, 2004, p. 4)⁽³²⁾ with a minor alteration.

During the period 1994-2000 there were 2899 agreement of mergers (See: Table3). We can see that the acquisition of commercial banks by commercial banks reckoned for an estimate of 73.15% of the total deals of mergers. While the next second mixture is the acquisition of thrift institutions by commercial banks and was accounted for almost 13.60%. Also thrift institutions made some 382 acquisitions of which 130 of commercial banks and 252 of thrift institutions with an estimate of 13.17% combined. Especially in between 1994-1998 there was a major consolidation in the banking sector that led to a really big lip toward large banking conglomerate. in a way this new law came really late because the mergers-acquisitions operations are already commenced as of the beginning of the 1970's,(Bunchman, 1996) commented on that :“in some respect, the act represents yet another example of congress opening the barn door after the horses are already gone.(Bunchman)⁽³³⁾”.

In November 12,1999 the Gramm-Leach-Bliley act (the financial services modernization act) was signed ending almost 66 years of segregation between the banking, insurance and securities industries under the Glass-Steagall Act of 1933. This new financial law considered by many the ultimate achievement of deregulation since the 1970's and one leading pillar in promoting the universal banking model. The major changes brought by this new and revolutionary law can be cited as fallow:

- (a) Section 101 of the GLBA (Gramm-Leach-Bliley act) repeals the section 20⁽³⁴⁾ of the Glass-SA.(Public Law 106–102, 1999)⁽³⁵⁾;
- (b) the banking institution to be considered as brokers and dealers with some respect to exceptions mentioned by the law (for the

- exceptions See: Sec 201(B) and Sec 202 (B)).(Public Law 106–102, 1999)⁽³⁶⁾;
- (c) in Section 103 the GLBA opens-up a new horizon for the BHC's to expend their activities in investment and insurance with respect to one requirements is that this activities need to be financial in nature⁽³⁷⁾.(Public Law 106–102, 1999)⁽³⁸⁾;
 - (d) Remove the exclusion from the definition of investment adviser for banks that advise investment companies Section 217(a) reads as follows: “investment company, except that the term investment adviser includes any bank or bank holding company to the extent that such bank or bank holding company serves or acts as an investment adviser to a registered investment company.(Public Law 106–102, 1999)⁽³⁹⁾”;
 - (e) Authorization to penetrate the insurance industry by providing insurance products(Public Law 106–102, 1999)⁽⁴⁰⁾.

II) Financial innovation and the big change of The US Banking Model

II.1) The financial innovation and the new randomized environment

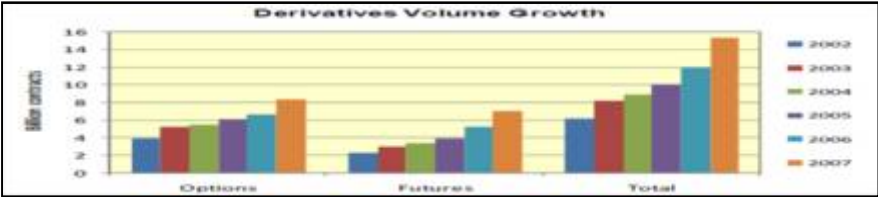
The years and years of deregulating the financial and banking sector throughout the US, finally gave its fruits; a new financial order has arisen. The liberalization of financial services led to radical mutations in the core of industry. By the beginning of 2000's the market place was overflowing with a wide variety of financial innovations(Van Horne, 1985)⁽⁴¹⁾ defined this innovations “as either a new product or a new process” that aims to render the market much more efficient and complete.In a way, financial innovations raises from the imperfection within the market itself or the process of financial intermediation not being able to operate in an optimal way. We can see that the market of financial instruments was already put in motion at the beginning of the 1970's simultaneously with the movement toward a more deregulation in financial and banking services. (Silber, 1983)Outlined and explained the circumstances and the main causes behind this plethora in financial innovations as fallowed:

- “(a) this innovations came as response to the changing laws and the attempts to bypass and evade the regulatory limitations and restrictions;
- (b)the major breakthrough in the technological field;
- (c)the conundrum of the cost effectiveness of the financial firms with regarding to the existing limitations;
- (d)the multiple attempts to solve the complicated question of the market efficiency;
- (e) The risk of volatile interest rates.(Silber, 1983)⁽⁴²⁾”

(Miller) Added to the former drives the Income Tax strategy as one major cause because investors or the creators of financial instruments tend to convert and alter “one higher taxed form to a lower taxed ones (Miller, 1986)⁽⁴³⁾”. Based upon the constant use of new financial instruments, the innovation process can be very costly and highly risky operation for the multiples parties involved (the financial and banking institutions, investors and consumers). the unprecedented outcome of financial deregulation is that the US financial market became the new beacon of financial liberalization and the new destination for investors who seeks a new opportunities that arise from dealing with this new type of hybrid financial products , a partial list of this instrument would include: (Credit default swaps, cash management accounts, financial futures, options, options on futures, collateralized mortgages, currency swaps, home equity loans, floating-rate bonds,...).

The major problem that still persists and hunts the financial markets is the price volatility and fluctuations that led to a fundamental change in the structure of risk and costs. The market responded to this need for more and more hedging against price risks by introducing exceedingly new innovative products. These products came to existence as derivatives or structural products but with new more complex usage. These products were the central blame for the late financial crisis of 2008. (Warren buffet) that was by many opinions the most successful investor in the world cited thirteen years ago, that this derivative to be “Financial Weapons of Mass Destruction(Buffet, 2002)⁽⁴⁴⁾” because derivatives are based upon a huge amounts of speculation. The Code of Federal Regulations defines these financial derivatives “as financial contracts(The Code of Federal Regulation)⁽⁴⁵⁾”. In addition,(Tsetsekos & Panos, 2000) defined them “as contracts whose payoffs at expiration is determined by the price of the underlying asset: a specific currency, interest rate, commodity, stock price, or stock price index(Tsetsekos & Panos)⁽⁴⁶⁾”. Consequently, multitude of economies and especially the US were obliged to create and support a new raising derivatives exchange markets (Over the Counter “OTC”, commodity futures market...). Since the 1990's, the primary functions of these derivatives exchange markets is to make-easy the transfer of risks among economic agents. In order for these markets to be linked they rely on technological advancements such as (electronic trading systems and data bases...etc.) to carry on the operations of buying and selling. Most of the operations in this market are based on hedging and the pursuit of liquidity and price insurance. Moreover, for these markets to work in an efficient way there must be a great number of agents that are ready to trade.

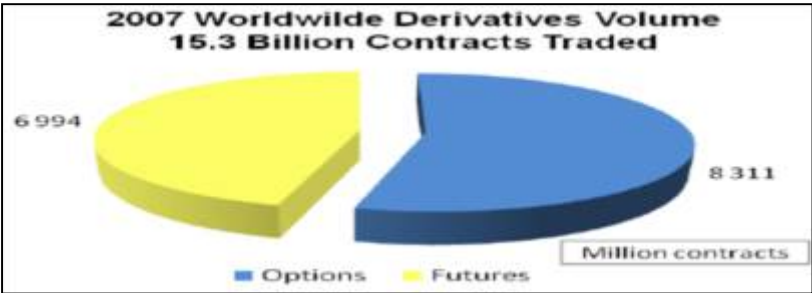
**Figure 2 : The Global Derivatives Market Volume Growth 2002-07
(Billion of Contracts)**



Source: (International Options Market Association, 2007, p. 9)⁽⁴⁷⁾.

Globally the growth of derivatives markets and products was unparalleled, in between 2002 and 2007 the growth rate was equivalent to an estimate of 150%, the significant and momentous performance happened in 2007 with a 15.3 billion derivatives contracts exchanged worldwide (6.9billion futures and 8.3 billion options).

**Figure 3: Volume of Derivatives Contracts (Options and Futures)
Traded in 2007 (Billion of Contracts)**



Source:(International Options Market Association, 2007, p. 9)⁽⁴⁸⁾

These changes in the culture of risk taking by the economic agents raises multitude questions about the appropriate regulations to restrict and regulate the use and prevent the misuse of this derivatives. While the positive role of derivatives in risk shifting and hedging against price fluctuations in boosting and improving the financial markets was acknowledge, also the enlargement use of this innovations provoked concerns and worries about the weak and exposed points of the financial system. (Dodd, 2003)segments the concerns regarding derivatives in two types (Abuse and Misuse) the abuse category defined it:“as a threat to the market integrity and efficiency including fraud, manipulation of prices, information distortion, unproductive activities that aim to achieve tax evasion(Dodd, 2003)⁽⁴⁹⁾” while the misuse category defined it:“as a probable cause to the vulnerability and crisis in the market including the case of

illiquidity, the rise of leverage to both hedgers and speculators, crisis accelerator especially if the case is a sharp downturn in securities and derivatives, and can work as channel of contagion effect (Dodd, 2003)⁽⁵⁰⁾”. What was cited by (Dodd) in 2003 happened in 2007-2008 till this day regulation concerns still pose a great challenge to the US regulators especially and the whole world in general. What we are interested here is the role of this derivatives in changing the business model of the banking industry in the United States and how?

II.2) the Securitization process and its effect on the banking business model in the U.S

What was seen in the years leading to the crisis was that dazzling and yet concerning events including heavy and intensified growth in the financial innovations and especially derivatives mixed with deregulation and liberalization of the banking sector that led to structural changes in the core activities of the banking industry. while the technological advancements and the creation of derivatives trade markets all over the world led to an intense and strong linkage and dependency between the banking institutions and between the banking institutions and markets in search for a new ways to leverage more funds, this situation was revealed as one major cause in the late episode of financial turbulence especially in the US markets. Since the 2007 financial crisis, one financial process in particular was a center of blame and was heavily carried-out by the US banking industry came to be known as one of the worst practices that led to push the US banking and financial system and the global financial order to the edge of meltdown this procedure called “Securitization” and was held responsible for changing the business model of the US banking from the model of “originate to hold”⁽⁵¹⁾ to the model of “originate to distribute”⁽⁵²⁾. So the question that presents itself is what this process of securization is and how this procedure came to change the business model of banking in the US?

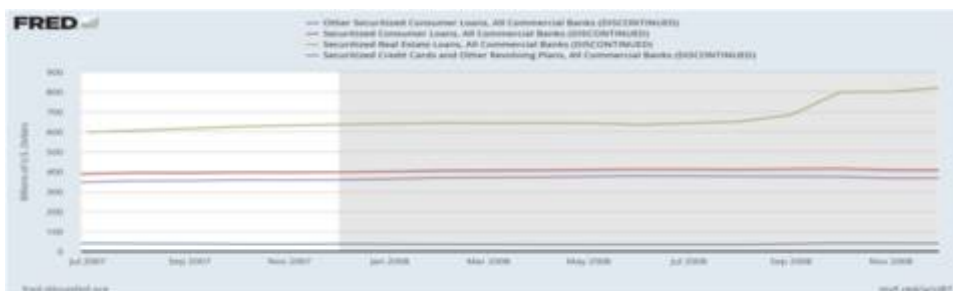
Securitization in general signifies the process which the financial instruments and financial products can be altered and transformed into a marketable shape and form backed by a definite assets. The first securitization transaction to be identified took place in the US in the early 1970’s and involved pools of mortgage loans originated by saving and loans institutions (Steven, 1993)⁽⁵³⁾. (Leveson) mentioned three particular reasons led the banking industry to use securitization “(a) reduce vulnerability to portfolio losses when interest rates rise; (b) limit assets subject to capital requirements; and (c) substitute what banks view as more stable fee income from loans originating (especially mortgages) and servicing that was derived from intermediation, Because securitization met those goals (Leveson,

1987)⁽⁵⁴⁾”. (Karaoglu, 2005)⁽⁵⁵⁾ Found evidence that gains from loans transfers are used to manage regulatory capital and earnings in the banking industry, the Securities and Exchange Commission in 1992 reported that securitization was “becoming one of the dominant means of capital formation in the US (Investment Company Act, 1992)⁽⁵⁶⁾”. To try to understand this complex process let us consider the following example: let us assume that someone somewhere wants to buy a home for 150,000\$. This person does not have enough money to fulfill this need so he resorts to his bank for financing this purchase. The bank of course after revising his financial position and that’s of his client agrees to give it a loan. The bank in this case can retain his debt (claim) in its balance sheet or he has a second option is to sell it to the market by using securitization. The securitization in this case can take one of two forms; the first is the offensive securitization meaning that the bank merely doing this for the profit while the second form is the defensive securitization and that means that the bank may be having hardship in rising funds so he chooses this option.

The process of securitization has four key steps: the first step known as pooling; the bank assembles and accumulates the loan mentioned above with maybe hundreds of thousands of other loans with the same criteria, then transfers them to a trust or a special purpose vehicle (SPV). By doing so the bank is legally separating these assets in case of bankruptcy, and also the bank insures that all the payments and cash flows produced by these loans will go entirely to this trust. The second step known as credit enhancing: what was seen is that the bank originator usually knows the credit riskiness more than the future purchaser of securities, for this reason securitization of assets must be “credit-enhanced”. For this case we have two forms of credit enhancement (internal and external), for the first form the current and common credit enhancing usually includes capital contribution in the capital of newly formed trust, with promises to repurchase in case of default credit..., while the external credit enhancement depends entirely on a third party including letters of credit issued by banks...etc. by doing this the bank originator put the mind of the investors at ease and lessen their fears of the SPV going bankrupt. The third step known as trenching, the bank through the SPV will issue securities based upon the original loans, these new securities known as ABS “assets backed securities”. This ABS will be trenched into different categories based upon risks of default. Let us say we have a pool of 7 loans each amounts to a 5000\$ we are going to issue securities based upon 7 trenches. Obviously the most inferior and lesser trench which will call it Tier1 will regain its money only if the other 7 loans were repaid, Meaning that the risk of default in only one trench will deem the investment in Tier1 to fail, the second tranche Tier2 also will succeed if 6 or more loans were repaid. At the upper echelons of the trenching process, we find the most senior trench of securities, which considered the most

secured and well preserved and will fail only if the 7 loans default. The forth step is the role of rating agencies in assessing the credit threat and risks: the rating agencies considered a major player in the securitization process, there assessment is based upon an in-depth evaluation of every aspect of securities “the likelihood of default, credit stability and the credit- worthiness” to determine the performance of this securities over-time. Too many people confuse the role of credit rating as an incentive for the investors to purchase these securities. Regarding this point legally the rating agencies have one role which is rating the securities quality and credit worthiness and in no-way this agencies could interfere in the process of selling or marketing this securities. However, the conundrum here is that too many blames the rating agencies in the crisis of 2007 as co-conspirator in promoting toxic assets to the public as quality grade securities. Mostly these fourth major pillars are the core basic aspects in the process of securitization in banking.

Figure 4: US Loans Securitization in all Commercial Banks Between 2007 and late 2009 (Billions of US\$)



the tremendous trend toward securitization especially in the years of the financial crisis was obviously clear, (figure 4) shows the important type of loans that was heavily securitized by the US banking sector between 2007 and late 2008 including (consumer loans, real estate loans, credit card and other revolving plans, and other consumer loans). we can see a growth boom in October of 2008 especially in mortgages and housing loans with an amount 798.7686 billions \$ a growth rate of 27.68% compares to the same period of 2007 (625.5900 billions \$), while the growth of securitized consumers in October 2008 amounted to 415,6819 billions\$ with a growth rate of 5.13% compares to the same period in 2007 (395.3848 billions\$), the credit card and other revolving plans comes as third with an amount of 373.8586 billions\$ in October 2008 with growth rate of 4.36%compares to the same period of 2007 (358.2111 billion\$), while the other securitized consumers loans reached at the time of the boom 41.8233 billion\$ with a growth rate of 12.50% in the same period of 2007 (37.1737 billion\$). In total the growth rate between October 2007 and October 2008 was about 15.09% from 1416.3596 billion\$ to 1630.1324 billion\$.

II.3) US Banking Business Model and the financial crisis: the changing structure through regulation

The late financial crisis in a way, it's a consequence of the unreasonable rate of growth between the real and the financial sector. This crisis set in motion in the mid of 2007 it touched almost every country with strong and developed financial market. This crisis was so strong that it could not be compared even to the worst-case scenarios of the last crisis in a decade (the great depression, Southeast Asian countries financial crisis of 1997....etc). in the period of 2000's there was a euphoria in the financial and banking activities that was linked to the price of financial assets (Kindleberger, 2005) affirms that :“during this expansion phase, business firms increased the amounts borrowed in response to the increase in their net worth. Banks increase their loans and may relax their loan criteria. During the period when assets prices implode, the banks incur loan losses, and some banks may be decapitalized by these losses and be forced to close or to merge (Kindleberger, 2005)⁽⁵⁷⁾”. The collapse of the giant bank (Lehman Brothers) after a long fight to evade bankruptcy leading the financial and banking system of the United States into a dark abyss which it has not yet fully recovered, after nearly 10 years there is no answer to the major question how much are the losses?. In a study made by (Atkinson & al, 2013)⁽⁵⁸⁾ for the Dallas federal reserve published in July the 13th, the estimated losses without the possibility of recovering in the united states between 2007 and 2009 amounted between (6 and 14 Trillion\$). The low rate interests on housing loans made it more attractive to investors. The banks used their short terms deposit and even borrowing to create new housing loans based upon that the interest on loans made to the public where higher than the interest on borrowing funds so this equals more profit to the banks involved. It is known that these loans characterized as long terms loans so the banks using financial innovations “securitization” to lessen the need for liquidity. Therefore, in the case of any default in the equated monthly installment from the sub-assets ABS will create a liquidity crunch. What was happening during the climax frenzy on housing loans is the expansion of (NINJA loans)⁽⁵⁹⁾, these loans usually made to people with bad credit-reputation and even people with no-income.

The United States as a measure to safe the entirety of its financial and banking system from falling apart introduced an emergency bail-out for banks in distress through “the emergency economic stabilization act of 2008”, this new law authorized the secretary of treasury to establish a TARP (Troubled Assets Relief Program)⁽⁶⁰⁾ and spend up to 700 Billion\$ to purchase troubled assets from banks and financial entities, this move considered by the American public as an insistence from the US government part to punish the American average citizen for the wrong doings of greedy banks. In an interview (Stiglitz) responded in a negative way toward this bill:

“well, I think it remains a very bad bill. It is a disappointment, but not a surprise, that the administration came up with a bill that is again based on trickle-down economics. You throw enough money at Wall Street, and some of it will trickle-down to the rest of the economy. It’s like a patient suffering from giving a massive blood transfusion while there’s internal bleeding, it doesn’t do anything about the basic source of hemorrhaging, the foreclosure problem(Stiglitz, 2008)⁽⁶¹⁾”. From the 700 Billion\$ the congress authorized the use of 350 Billion\$ in 2008 and the other was used during the presidency of “Barrack Obama” in a second program to stimulate economic growth with a new amount of 787 Billion\$. The TARP program considered a friction of the major aid that came from the Federal Reserve. According to a study made by(Felkerson, 2011)⁽⁶²⁾ the fed spend over 29 Trillion\$ in bailouts. Most of this figure goes to the banks that were deemed as “Too Big to fail”. with an estimated amount of 19,559 Trillion\$ of this number 3,1393 Trillion\$ to the other banks, from this big banking institutions there was six large foreign based banking institutions that received almost 4,57Trillion\$ nearly 23.4%.(Stiglitz)Criticized this: “we had become accustomed to the hypocrisy. The banks reject any suggestion they should face regulation, rebuff any move towards anti-trust trouble strikes, all of a sudden they demand state intervention: they must be bailed out; they are too big, too important to be allowed to fail.(Stiglitz, 2008)⁽⁶³⁾”.

The FRS in a quest to ensure the safety and soundness of the financial and banking system of the US after the crisis launched multiple initiatives with other regulators to enhance supervisory and regulatory conditions to make the US banking model more and more resilient to shocks. The most important enacted law after the crisis is the Dodd-Frank Act of 2010 also called “Wall Street Reform and Consumer Protection Act”, its main objectives were to promote financial stability, improving accountability and improve transparency of the financial system, to end “too big to fail banking institutions”, and protect the American taxpayers by ending bailouts. In its efforts, the FED concentrated on 04 major pillars:

- Resolution planning: what was seen during the financial crisis that the large financial and banking institutions were not prepared to go bankrupt, these unprepared institutions created a major disorder and confusion like the dissolution of Lehman brothers and the major havoc created in the banking and financial community. Under Section165(b)(1)(A) of the Dodd-F Act relating to enhancing supervision and prudential measures and models for banking holding companies and non-banking financial institutions with 50 Billion\$ or more in consolidated assets, the FED introduced several measures in the section 165 including:

“(a)Risk based capital requirements

(b)More liquidity requirements
(c)Resolution plan and credit exposure report requirements
(d)Concentration limits plus additional measures such as a contingent capital requirements; enhanced public disclosure; short-term debt limits and other prudential measures.(Public Law 111–203, 2010) ⁽⁶⁴⁾ ”

In its 2016 report(Board of Governors of the Federal Reserve System, 2016)⁽⁶⁵⁾ about the resolution plan assessment framework, the board of governors of the FED and the FDIC unveiled so many deficiencies especially in the major banking institutions including (JPMorgan Chase, Bank of New York Mellon, Bank of America, State Street, Wells Fargo, Citigroup..). These deficiencies include (deficiencies in liquidity, Governance mechanisms, capital requirements, operational capabilities, derivatives and trading strategies...). The board gave this banking institution till 2017 to submit new plans regarding their new strategies to remedy these deficiencies.

- The Volcker rule (VR): it is the Section 619 of the Dodd-frank act labeled as “Prohibitions on proprietary trading and certain relationships with hedge funds and private equity funds”. This rule is a chain of measures with the focus on when the banks trading for themselves (for their own accounts). Allowing the banks to trade for their accounts raise the conflict of interest with their clients, so in order to benefit their clients the banks peruse their profit by raising the stakes of gambling and risks. The law itself contains some strong remedies to this problems by:

“(a)Reducing the conflict of interest
(b)Limit the activities that have caused undue risk
(c)Protect taxpayers and consumers from unsafe and unsound activities from the part of banks...(Public Law 111–203, 2010) ⁽⁶⁶⁾ ”

What was seen during and after the implementation of this rule in 2011, is a series of dissatisfaction and discontentment of the banking industry. As an example is the attempt of JP Morgan to go around this rule by transferring its propriety trading to another branch called “the chief investment officer”, this shift is a confirmed evidence of the obscure line between “propriety trading” and “hedging”. The present years were marked by the rise of the banking lobbyists but even this lobbyists proven weak. In the years following the implement of the Volcker rule most of the banks closed-off there propriety trading offices. But in 2016 a study was done by(Bao & al, 2016) that focused on the Volcker rule and its effect on market liquidity, the main findings of this study :“is that the VR has a deleterious effect on corporate bond liquidity and dealers subject to the rule become less willing to provide liquidity during stress times.

While dealers not affected by the VR have stepped in to provide liquidity...(Bao & al, 2016)⁽⁶⁷⁾” so the new argument that emerged from the part of lobbyists was not inclined or based on the banking industry slowdown profits but emphasized the idea that the VR is reducing market liquidity, as a result it hurts the companies, investors and the US economy as a whole, it is expected that the VR will be a hot legislative topic especially with the changing governments, and that the repeal of or at least lightening the heavy burden on banks will be the next obvious demand on part of the banking industry.

- Expand the monitoring strategies on the sizable banks: under Section 622 of the Dodd-FA labeled (the concentration limits on large financial firms)“prohibited any financial company to merge or consolidate with another company, if the result company’s liabilities exceed 10% of the aggregate consolidated liabilities of all financial companies(Public Law 111–203, 2010)⁽⁶⁸⁾”. The term financial company from Section 622 means:“(a) an insured depository institution,(b) a bank holding company, (c)a saving and loan holding company...(Public Law 111–203, 2010)⁽⁶⁹⁾” this section was heavily criticized on multiple grounds. The US banking and financial institutions will be vulnerable against the competitive advantage of foreign banking and financial institutions. Also many criticized and described this section as lacking harmonious effect with other clauses of the Dodd-FA on the ground that there is another section dedicated to stop any mergers that were going to threaten the stability of the US system.
- Systemic risk monitoring: the US financial and banking suffers for a long time from the lack of an effective system of monitoring. The Dodd-FA succeeded in assembling all the regulator agencies under one umbrella, while establishing new ones such as: “financial stability oversight council, the office of financial research and the orderly liquidation authority”. The major important break-through of monitoring is the financial stability oversight council, its Section 112 defines the purpose of this new organs as:

“(a) to identify risks to the financial stability of the US that could arise from financial distress or failures, or ongoing activities of large interconnected bank holding companies or non-bank financial companies

(b)to promote market discipline, by eliminating the expectations on the part of shareholders, creditors., that the government will shield them from losses in the event of failures

(c)respond to emerging threats to the stability of the US financial system. (Public Law 111–203, 2010) ⁽⁷⁰⁾ ”

Some of the important key tools to be used in achieving these objectives are as follows:

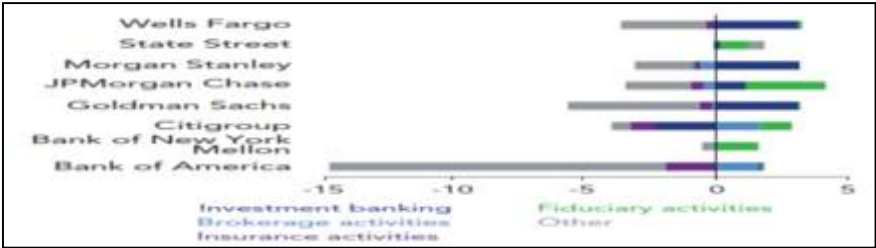
“(a)Collect information from member agencies
(b)Provide direction to, and request data analysis from the office of financial research to support the work of the council.
(c)Monitor the financial services marketplace in order to identify potential threats.
(d)Monitor domestic and international financial regulatory proposals and developments.
(e)Facilitate information sharing and coordination among various agencies
(f)Identify gaps in regulation that could pose a threat and make recommendation to the board of governors concerning the establishment of heightened prudential standards for risk-based capital, leverage, liquidity, and contingent capital.
(g)Provide annually reports for the congress.(Public Law 111–203, 2010) ⁽⁷¹⁾ ”

The second best achievement is the creation of a new liquidation authority, the purpose of this new authority defined in Section 204:“is to provide the necessary authority to liquidate failing financial companies that pose a significant risk to the financial stability of the US in a manner that mitigates such risk and minimize moral hazard(Public Law 111–203, 2010)⁽⁷²⁾”. This new authority or a new tool is at the hand of the government to resolve highly interconnected banking and financial firms that thinks that they are too important to fail.

According to the most recent report by the US office of financial research labeled (Office of Financial Research, 2016) the US Business Model of “the large banks is more resilient (to shocks) since the financial crisis (Office of Financial Research, 2016)⁽⁷³⁾”. This statement based upon the reforms launched by the Dodd-FA in multiple areas such as (capital, liquidity and stress testing...). Nevertheless, the US large banks remain also a potential source of systemic risks because of their complexity and interconnectedness. What was seen in the recent years (2010-2016) “is that the mega banks business model and risk profiling in the US are evolving in a fast pace side to side to the regulatory enhancement (Office of Financial Research, 2016)⁽⁷⁴⁾”, especially with the decline seen in the income from traditional banking (taking deposits and making loans), Based upon low interest rates and the competition from the shadow banking. These led big banks to seek higher form of income from investment banking, (Figure 5) indicate the evolution of non-interest income for the eight big banks in the US. What we can see is a growth of investment banking and asset

management (fiduciary activities) with a lesser growth for brokerage activities while the other non-interest incomes have declined.

Figure 5: Change in components of US G-SIB's Non-Interest Income between 2010-2015 (billion\$)



Source:(Office of Financial Research, 2016, p. 72)⁽⁷⁵⁾

(Sarin & Summers, 2016)⁽⁷⁶⁾ highlighted that the US Global Systemically Important Banks (US G-SIB's) indicators are in contradictory with the view that regulation reduced their risks. The calculations were based upon the work of (Acharya & al, 2017)⁽⁷⁷⁾ in measuring the systemic risk. (Table 4) show us that four banks (Bank of America, Citigroup, JP Morgan and Wells Fargo) out of the six banks have an increased contribution to systemic risk in post-crisis period, as a group the systemic risk percentage nearly doubled in post-crisis period (mean=10.44 and Median=11.24) compared to pre-crisis period (Mean=5.76 and Median=04.79), this results spark-up the long debate of the effectiveness of the regulatory procedures of the Dodd-frank act and other supplementary action of the various regulatory agencies in restraining the risky business model of the US big banks.

Table 4: Big 6 Systemic Risk percentage

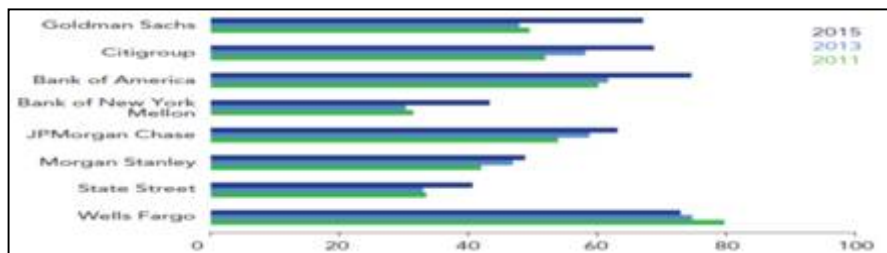
Bank	Pre-crisis average	Post-crisis average	2015 average
Bank of America	00.85	15.96	15.86
Citigroup	03.62	14.70	13.89
Goldman Sachs	05.95	06.01	06.21
JP Morgan	10.27	16.46	16.52
Morgan Stanley	13.80	07.79	08.20
Wells Fargo	00.05	01.73	00.37
Mean	05.76	10.44	10.18
Median	04.79	11.24	11.05

Source:(Sarin & Summers, 2016, p. 55)⁽⁷⁸⁾

Another observation can be made from (Figure 6) regarding the Risk-Weighted Assets to the Total Assets of the eight US G-SIB's between (2011-

2015) and which we can see clearly that the ratio has increased in 7 of the 8 banks, this means that the risk-taking of this banks has increased along with the interconnectedness.

Figure 6 : Risk-Weighted Assets as a Share of Total Assets for US G-SIB's (%)



Source:(Office of Financial Research, 2016, p. 73)⁽⁷⁹⁾

The current economic and regulatory environment will contribute to the evolution of the US banking model. The capital requirement already imposed by the Bale comity coupled with other regulation in the post-crisis era will have a great impact on the evolution of the risk taking culture in banking, as already seen the risk weighted indicators of the US G-SIB's are already in a rising pattern. These newly imposed regulations were aimed to re-launch the model of originate-to-distribute in less risky conditions than those that prevailed before the breakout of the financial crisis.

The common point between all these reforms is to foresee limitations upon the activities of markets. Although it is true that banks proprietary trading activities may generate risks that they should be isolated and not confused with client activities, it is sometimes difficult to delineate both types of activities.

Conclusion

The main conclusion that may drawn from the previous analysis confirms our two main hypotheses that the banking regulation has played the major role in the transformation of the risk taking culture of the US banking business model since the 1970's in addition to the movement of deregulation and financial innovation. While the abuse and misuse of the process of securitization by the banking institution was acknowledged as a way to escape the regulatory restrictions and maximize their income, the real problems that still fuel-up the US financial and banking community are the regulatory challenges, especially those posed by the business model of the

big interconnected banks which still pose a systemic threat to the stability of the US financial system.

As a response to the crisis which highlighted some excesses of the US financial system, regulators wanted to establish a regulatory framework aimed at consolidating and strengthening the banking system and orienting it mostly towards a financing role for the real economy. However, the concomitant implementation of all the new rules could have contrary effects to the objectives pursued by limiting certain activities needed to finance the economy. It is therefore essential that the reforms under way should be the subject of an overall evaluation of their impact on financing in the long run.

NOTES AND CITATIONS-

- 1-See: Andrei A.Levchenko et al “The Collapse of International Trade during the 2008-2009 Crisis: In Search of the Smoking Gun”, National Bureau of Economic Research, Cambridge, 2010.
- 2-The earlier history of banking in the united states defined by multiple attempts from the government to control the issue of bank notes and the expansion of private banking, through the creation of a tow major banks that were described as a prototype to the modern central banking (the first bank of the united states 1791 ; and the second Bank of the united states 1816); For more insight see: (David J.Cowen, Dec 2000, the first bank of the United States and the security market crash of1792), (Ralph C.H.Catteral, 1911, the successes and failures of the first and the second banks of the united states).
- 3-The McFadden Act: enacted in 1927, aimed to give the national banks competitive advantage with state chartered banks by permitting the national banks to extent permitted by state law.
- 4-Public Law 73-6, “Banking Act of 1933(Glass-Steagall Act)”, 1933, p.30 URL:https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?title_id=991
- 5- Ibid., p.30
- 6- Ibid., p.2
- 7-Ibid., p.7
- 8-US Code “Title 12, Chapter 17 §1841” URL:<https://www.law.cornell.edu/uscode/text/12/1841>
- 9- Hall, George R. “Bank Holding Company Regulation”, Southern Economic Journal, Vol.31, No.4, 1965, p.342
- 10-Board of Governors of the Federal Reserve System “Thirtieth Annual Report of the Board of Governors of the Federal Reserve System”, 1943, p.36. URL: <https://fraser.stlouisfed.org/title/117#! 2501>

- 11-Ibid., p.36
- 12-Ibid., p.36
- 13-Ibid., p.36
- 14-The Clayton Antitrust Act of 1914, it was the first modern law with the aim of targeting the anticompetitive practices like (monopolies, cartels...etc.)
- 15-Stevens, W. H. S. "The Clayton Act" *The American Economic Review*, vol.5, no.5, 1915, p.40. URL: <http://www.jstor.org/stable/74>
- 16-"Transamerica. The Banking Holding Company Problem" *Stanford Law Review*, vol.1, no.4, 1949, p.658. URL: <http://www.jstor.org/stable/1226352>
- 17-The first ever MMMF was launched in 1973 by tow brilliant managers at the Teachers Insurance and Annuity Association (Henry B.R.Brown and Bruce R.Bent) and it was called Reserve Fund.INC, See: Robert D.Hershey JR., (overnight mutual funds for surplus assets), the *New York Times*, Jan.7, 1973.
- 18-Regulation Q is a provision under which the FED prohibited banks and S&L thrift institutions from paying higher interest rates on time and savings deposit, in another term it is a provision to control interest rates. (Friedman, 1970, p. 32) Asserted that: "the control of interest rates by commercial banks is not a useful or effective instrument of monetary policy. It has unpredictable effects on aggregate demand, complicates the interpretation and operation of the effects of other policy actions...the sooner it is terminated as an instrument of monetary policy the better"; for the pro Q regulation in monetary policy See: (Jaffee, 1969).
- 19-Allen, Paul R., and William J. Wilhelm. "The Impact of the 1980 Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act on Market Value and Risk: Evidence from the Capital Markets." *Journal of Money Credit and Banking*, vol.20, no.3, 1988, p.367. URL: <http://www.jstor.org/stable/1992262>
- 20-DIDMCA: Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act.
- 21-Statistical Generator of the FDIC open webpage. URL: <https://www.fdic.gov/hsob/HSOBSummaryRpt.asp?BegYear=1980&State=1&Header=0>
- 22-Public Law 97-320 "Garn-St Germain Depository Institutions Act of 1982", 1982,p.1 (96 STAT.1469) URL: <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE-96/pdf/STATUTE-96-Pg1469.pdf>
- 23-Ibid., p.1(96 STAT.1469)
- 24-Ibid., p.28(96 STAT.1496)
- 25-Ibid., p.33(96 STAT.1501)
- 26-NOW Accounts: Negotiable Order of Withdrawal Accounts.
- 27-Comett, Marcia Millon, and Hassan Tehranian. "An Examination of the Impact of the Garn-St. Germain Depository Institutions Act of 1982 on Commercial Banks and Savings and Loans" *The Journal of Finance*, vol.45, no.1, 1990, pp.98-99. URL: <http://www.jstor.org/stable/2328811>
- 28-Berger, Allen N., et al. "The Transformation of the U.S. Banking Industry: What a Long, Strange Trip It's Been." *Brookings Papers on Economic Activity*, vol. 1995, no.2, 1995, p.81. URL: <http://www.jstor.org/stable/2534612>
- 29- Federal Reserve System"Code of federal Regulations: 1985-1999", p.595 URL: [https://books.google.dz/books?id=xjCo5ZTP6hEC&pg=PA595&lpg=PA595&dq=the+Douglas+Amendment+\(12+U.S.C.+%C2%A71842+D\).&source=bl&ots=RPI6QvDV2t&sig=KdKO4tF4gJXSg_uetOCPA1uxPUY&hl=fr&sa=X&ved=](https://books.google.dz/books?id=xjCo5ZTP6hEC&pg=PA595&lpg=PA595&dq=the+Douglas+Amendment+(12+U.S.C.+%C2%A71842+D).&source=bl&ots=RPI6QvDV2t&sig=KdKO4tF4gJXSg_uetOCPA1uxPUY&hl=fr&sa=X&ved=)

- 0ahUKEwiFvofMyYzYAhXKNxQKHXCBB2gQ6AEIMDAB#v=onepage&q=the%20Douglas%20Amendment%20(12%20U.S.C.%20%C2%A71842%20D).&f=false.
- 30-Public Law 103-328 “The Riegle-Neal Interstate Banking and Branching Efficiency Act”, 1994, p.2 (108 STAT.2339)
URL:https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?title_id=1048&filepath=/files/docs/historic_al/congressional/riegle-neal-interstate-banking-1994.pdf
- 31-Ibid., p.8 (108 STAT.2345)
- 32-Pillof, Steven J. “Bank Mergers Activity in the United States, 1994-2003.” Board of Governors of the Federal Reserve System, May.2004, p.4. URL: <http://federalreserve.org/pubs/Staffstudies/2000-present/ss176.pdf>
- 33- Buchman, John A. “Can Community Banks Survive? What the Interstate Banking Act Will Mean.” Business Law Today, vol.5, no.3, 1996, p.44. URL: <http://www.jstor.org/stable/23290217>
- 34-See: page 5 of this article.
- 35-Public Law 106-102, “GRAMM-LEACH-BLILEY ACT”, 1999, p.5 (113 STAT.1341) URL: <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-106publ102/pdf/PLAW-106publ102.pdf>
- 36-Ibid., pp.5-6 (113 STAT.1341-1342)
- 37-Section 103 (4) of GLBA reads as fallow : “the following activities shall be considered to be financial in nature : (A)lending, exchanging, transferring, investing for others, or safeguarding money or securities (B)insuring, guaranteeing, or indemnifying against loss, harm, damage, illness, disability, or death, or providing and issuing annuities...(C)providing financial, investment, or economic advisory services, including advising an investment company(D)issuing or selling instruments representing interests in pools of assets permissible for a bank to hold directly(E)underwriting, dealing in, or making a market in securities...”.
- 38-Public Law 106-102, “GRAMM-LEACH-BLILEY ACT”, 1999, p.6 (113 STAT.1342) URL: <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-106publ102/pdf/PLAW-106publ102.pdf>
- 39-Ibid., p.71 (113 STAT.1407)
- 40-Ibid., p.63 (113 STAT.1399)
- 41-Van Horne, James C. “Of Financial Innovation and Excesses.” The Journal of Finance, vol.40, no.3, 1985, p.621. URL: <http://www.jstor.org/stable/2327784>
- 42-Silber, William L. “The Process of Financial Innovation.” The American Economic Review, vol.73, no.2, 1983, pp.89-90. URL: <http://www.jstor.org/stable/1816820>
- 43-Miller, Merton H. “Financial Innovation: The Last Twenty Years and the Next.” The Journal of Financial and Quantitative Analysis, vol.21, no.4, 1986, p.461. URL: <http://www.jstor.org/stable/2330693>
- 44-Buffer, Warren “Warren Buffet on Derivatives”, p.2. <http://www.fintools.com/docs/Warren%20Buffer%20on%20Derivatives.pdf>
- 45- The Code of Federal Regulations “Title 12, Chapter V, Part 563, Subpart F, Section 563.172.” URL: <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CFR-2016-title12-vol6/pdf/CFR-2016-title12-vol6-sec563-172.pdf>

- 46- Tsetsekos, George, and PanosVarangis. "Lessons in Structuring Derivatives Exchanges." *The World Bank Research Observer*, vol.15, no.1, 2000, p.86. <http://www.jstor.org/stable/3986502>
- 47-International Options Market Association "Derivatives Market Survey of 2007", p.9.URL:<https://www.world-exchange.org>
- 48-Ibid., p.9
- 49- Dodd, Randall. "Consequences of Liberalizing Derivatives Markets." *Financial Policy Forum*, Washington D.C., 2003, p.8. http://www.policydialogue.org/files/publications/Liberalizing_Derivatives_Markets_Dodd.pdf
- 50-Ibid., pp.8-9
- 51-Originate-to-Hold model is when a bank makes loans with the intention of keeping them throughout the process of maturity.
- 52- Originate-to-Distribute model is when a bank initiate credits and then transfers (Sell) them to the markets (different institutions and investors) using the securitization process.
- 53-See: Steven L.Schwarz. "Structured Finance: A Guide to Asset Securitization." 2nd edition, New York: Practicing Law Institute, p.3
- 54-Leveson, Irving. "Globalization of Financial Services." *Business Economics*, vol.22, no.4, 1987, p.41. URL: <http://www.jstor.org/stable/23484256>
- 55- Karaoglu, Emre N. "Regulatory Capital and Earnings Management in Banks: The Case of Loan Sales and Securitizations.", FDIC Center for Financial Research, University of Southern California, 2005. URL:https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=722982
- 56-"Investment Company Act", *Federal Register*, Vol.57, No.229, p.56248 <https://www.sec.gov/rules/concept/1992/ic-19105.pdf>
- 57- Kindleberger, Charles P. "Manias, Panics and Crashes: a History of Financial crisis.", 5th edition, Wiley and Sons, New York, 2005, p.114.
- 58- Atkinson, Tyler. and al. "How Bad Was It? The Costs and Consequences of the 2007-09 Financial Crisis." *Dallas FED, Staff papers*, N°.20, 2013. URL:<http://www.dallasfed.org/-/Media/Documents/research/staff/staff1301.ashx>
- 59-a high-risk loans to borrowers with (no income, no job and no assets)
- 60-See :<https://www.treasury.gov/initiatives/financial-stability/TARP-Programs/Pages/default.aspx>
- 61-Stiglitz, Joseph. "Nobel Laureate Joseph Stiglitz: Bail Out Wall Street Now, Change Terms Later." *Democracy Now!*, October 02, 2008. URL:https://www.democracynow.org/2008/10/2/nobel_laureate_joseph_stiglitz_bailout_wall
- 62- Felkerson, James. "29,000,000,000,000\$: a Detailed Look at the Fed's Bailout by Funding Facility and recipient." *University of Missouri-Kansas City, Working Paper*, No.698 2011. URL: http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_698.pdf
- 63-Stiglitz, Joseph. "The Fruit of Hypocrisy: Dishonesty in the Finance Sector dragged here, and Washington looks ill-equipped to guide us out." *The guardian*, September 16, 2008.

- Url:<https://www.theguardian.com/commentisfree/2008/sep/16/economics.wallstreet>
- 64- Public Law 111-203, "DODD-FRANK WALL STREET REFORM AND CONSUMER PROTECTION ACT", 2010,p.50 (124 STAT.1424)
URL: <https://www.treasury.gov/about/organizational-structure/offices/Documents/Dodd%20Frank%20Act.pdf>
- 65- Board of Governors of the Federal Reserve System "Resolution Plan Assessment Framework and Firm Determination (2016)." , Washington, 2016. URL: <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/files/bcreg20160413a2.pdf>
- 66- Public Law 111-203, "DODD-FRANK WALL STREET REFORM AND CONSUMER PROTECTION ACT", 2010,p.270 (124 STAT.1621)
URL: <https://www.treasury.gov/about/organizational-structure/offices/Documents/Dodd%20Frank%20Act.pdf>
- 67- Bao, Jack and al. "The Volcker Rule and Market-Making in Times of Stress." Federal Reserve Board, Washington, 2016, p.29
URL:<https://www.federalreserve.gov/econresdata/feds/2016/files/2016102pap.pdf>
- 68- Public Law 111-203, "DODD-FRANK WALL STREET REFORM AND CONSUMER PROTECTION ACT", 2010,p.259 (124 STAT.1633)
URL: <https://www.treasury.gov/about/organizational-structure/offices/Documents/Dodd%20Frank%20Act.pdf>
- 69- Ibid., p.258 (124 STAT.1632)
- 70- Ibid., pp.20-21 (124 STAT.1394-1395)
- 71- Ibid., pp.21-22 (124 STAT.1395-1396)
- 72- Ibid., p.80 (124 STAT.1454)
- 73- Office of Financial Research "Financial Stability Report of 2016." 2016, p.5
URL: https://www.financialresearch.gov/financialstabilityreports/files/OFR_2016_Financial-Stability-Report.pdf
- 74- Ibid., p.68
- 75- Ibid., p.72
- 76- Sarin, Natasha. And Lawrence H.Summers "Have big banks gotten saver?" Brookings Papers on Economic Activity, 2016 URL: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/09/2_sarinsummers.pdf
- 77- See: Acharya, Viral v. and al "Measuring Systemic Risk" The Review of Financial Studies, Vol.30, No.1, 2017, pp.2-47
URL: <https://academic.oup.com/rfs/article/30/1/2/2682977>
- 78- Sarin, Natasha. And Lawrence H.Summers "Have big banks gotten saver?" Brookings Papers on Economic Activity, 2016, p.55 URL: https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/09/2_sarinsummers.pdf
- 79- Office of Financial Research "Financial Stability Report of 2016." 2016, p.73
URL:https://www.financialresearch.gov/financialstabilityreports/files/OFR_2016_Financial-Stability-Report.pdf

BIBLIOGRAPHY-

- A.Levchenko, A., & al. (2010). The Collapse of International Trade during the 2008-2009 Crisis: In Search of the Smoking Gun. *National Bureau of Economic Research*. Récupéré sur <http://www.nber.org/papers/w16006>
- Acharya, V. V., & al. (2017). Measuring Systemic Risk. *The Review of Financial Studies*, 30(1), 1-46. Récupéré sur <https://academic.oup.com/rfs/article/30/1/2/2682977>
- Allen, P. R., & J.Willhelm, W. (1988). The Impact of the 1980 Depository Institutions Deregulation and Monetary Control Act on Market Value and Risk: Evidence from the Capital Markets. *Journal of Money Credit and Banking*, 20(3), 364-380. doi:10.2307/1992262
- Atkinson, T., & al. (2013). *How Bad Was It? The Costs and Consequences of the 2007–09 Financial Crisis*. Staff Papers, Dallas FED. Récupéré sur <http://www.dallasfed.org/-/Media/Documents/research/staff/staff1301.ashx>
- Bao, J., & al. (2016). *The Volcker Rule and Market-Making in Times of Stress*. Finance and Economics Discussion Series, Federal Reserve Board, Washington, D.C. Récupéré sur <https://www.federalreserve.gov/econresdata/feds/2016/files/2016102pap.pdf>
- Berger, A. N., & al. (1995). The Transformation of U.S. Banking Industry: What a Long, Strange Trip It's Been. *Brookings Papers on Economic Activity*, 1995(2), 55-218. doi:10.2307/2534612
- Board of Governors of the Federal Reserve System. (1943, December 31). Thirtieth Annual Report of the Board of Governors of the Federal Reserve System. Récupéré sur https://fraser.stlouisfed.org/files/docs/publications/arfr/1940s/arfr_1943.pdf
- Board of Governors of the Federal Reserve System. (2016). *Resolution Plan Assessment Framework and Firm Determinations (2016)*. Board of Governors of the Federal Reserve System, WASHINGTON, D. C. Consulté le 2017, sur <https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/files/bcreg20160413a2.pdf>
- Buffet, W. (2002). Récupéré sur <http://www.fintools.com/docs/Warren%20Buffet%20on%20Derivatives.pdf>
- Bunchman, J. A. (1996). Can Community Banks Survive? What the Interstate Banking Act Will Mean. *Business Law Today*, 5(3), 44-51. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/23290217>
- Comett, M. M., & Tehranian, H. (1990). An Examination of the Impact of the Garn- St Germain Depository Institutions Act of 1982 on Commercial Banks and Savings and Loans. *The Journal of Finance*, 45(1), 95-111. doi:10.2307/2328811

- Dodd, R. (2003). Consequences of Liberalizing. *Financial Policy Forum* . Récupéré sur http://policydialogue.org/files/publications/papers/Liberalizing_Derivatives_Markets_Dodd.pdf
- FDIC. (2017). Récupéré sur <http://www.fdic.gov>
- Felkerson, J. (2011). \$29,000,000,000,000: A Detailed Look at the Fed's Bailout by Funding Facility and Recipient. Working Paper NO.698, University of Missouri-Kansas city. Récupéré sur http://www.levyinstitute.org/pubs/wp_698.pdf
- Friedman, M. (1970). Controls on Interest Rates Paid by Banks. *Journal of Money, Credit and Banking*, 2(1), 15-32. doi:10.2307/1991310
- Hall, G. R. (1965). Bank Holding Company Regulation. *Southern Economic Journal*, 31(4), 342-355. doi:10.2307/1055764
- International Options Market Association. (2007). *Derivatives Market Survey of 2007*. Récupéré sur <https://www.world-exchange.org>
- Investment Company Act. (1992). *Federal Register*, 57(229). Récupéré sur <https://www.sec.gov/rules/concept/1992/ic-19105.pdf>
- Jaffee, D. M. (1969). A Theory and Test of Credit Rationing. *The American Economic Review*, 59(5), 850-872. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/1810681>
- Karaoglu, N. E. (2005). Regulatory Capital and Earnings Management in Banks. *FDIC Center for Financial Research*(2005-05), 1-39. Récupéré sur https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=722982
- Kindleberger, C. P. (2005). *Manias, Panics, and Crashes: A History of Financial Crises* (éd. 5).
- Leveson, I. (1987). Globalization of Financial Services. *Business Economics*, 22(4), 40-44. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/23484256>
- Miller, M. H. (1986). Financial Innovation: The Last Twenty Years and the Next. *The Journal of Financial and Quantitative Analysis*, 21(4), 459-471. doi:10.2307/2330693
- Office of Financial Research. (2016). *Financial Stability Report 2016*. study. Récupéré sur https://www.financialresearch.gov/financial-stability-reports/files/OFR_2016_Financial-Stability-Report.pdf
- Pillof, S. J. (2004). Bank Mergers Activity in the United States 1994-2003. *Board of Governors of the Federal Reserve System*. Récupéré sur <https://ideas.repec.org/p/fip/fedgss/176.html>
- Public Law 103-328. (1944, Septembre 29). The Riegle-Neal Interstate Banking and Branching Efficiency Act. Récupéré sur https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?title_id=1048&filepath=/files/docs/historical/congressional/riegle-neal-interstate-banking-1994.pdf
- Public Law 106-102. (1999, novembre 12). GRAMM-LEACH-BLILEY ACT. Récupéré sur <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/PLAW-106publ102/pdf/PLAW-106publ102.pdf>

- Public Law 111–203. (2010, July 21). DODD-FRANK WALL STREET REFORM AND CONSUMER PROTECTION ACT. Récupéré sur <https://www.treasury.gov/about/organizational-structure/offices/Documents/Dodd%20Frank%20Act.pdf>
- Public Law 73-66. (1933, June 16). Banking Act of 1933 (Glass-Steagall Act). Récupéré sur https://fraser.stlouisfed.org/scribd/?title_id=991
- Public Law 97-320. (1982, October 15). Garn-St Germain Depository Act. Récupéré sur <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/STATUTE-96/pdf/STATUTE-96-Pg1469.pdf>
- Sarin, N., & Summers, L. H. (2016). Have big banks gotten safer? *Brookings Papers on Economic Activity*, 1-65. Récupéré sur https://www.brookings.edu/wp-content/uploads/2016/09/2_sarinsummers.pdf
- Silber, W. L. (1983). The Process of Financial Innovation. *The American Economic Review*, 73(2), 89-95. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/1816820>
- Steven, L. S. (1993). *Structured Finance: A Guide to Asset Securitization* (éd. 2). New York: Practising Law Institute.
- Stevens, W. (1915). The Clayton Act. *The American Economic Review*, 5(5), 38-54. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/74>
- Stiglitz, J. (2008, October 2). Nobel Laureate Joseph Stiglitz: Bail Out Wall Street Now, Change Terms Later. (D. Now!, Intervieweur) Récupéré sur https://www.democracynow.org/2008/10/2/nobel_laureate_joseph_stiglitz_bailout_wall
- Stiglitz, J. (2008, September 16). The Fruit of Hypocrisy: Dishonesty in the Finance Sector Dragged hers, and Washington looks ill-equipped to guide us out. (T. Guardian, Intervieweur) Récupéré sur <https://www.theguardian.com/commentisfree/2008/sep/16/economics.wallstreet>
- The Code of Federal Regulation. (s.d.). Title 12, Chapter V, Part 563, Subpart F, Section 563.172. Récupéré sur <https://www.gpo.gov/fdsys/pkg/CFR-2016-title12-vol6/pdf/CFR-2016-title12-vol6-sec563-172.pdf>
- The Office of the Federal Register. (s.d.). Code of Federal Regulations: 1985-1999. Récupéré sur [https://books.google.dz/books?id=xjCo5ZTP6hEC&pg=PA595&lpg=PA595&dq=the+Douglas+Amendment+\(12+U.S.C.+%C2%A71842+D\).&source=bl&ots=RPi6QvDV2t&sig=KdKO4tF4gJXSg_uetOCPAluxPUY&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwiFvofMyYzYAhXKNxQKHXCBB2gQ6AEIMDAB#v=onepage&q=the%20Douglas](https://books.google.dz/books?id=xjCo5ZTP6hEC&pg=PA595&lpg=PA595&dq=the+Douglas+Amendment+(12+U.S.C.+%C2%A71842+D).&source=bl&ots=RPi6QvDV2t&sig=KdKO4tF4gJXSg_uetOCPAluxPUY&hl=fr&sa=X&ved=0ahUKEwiFvofMyYzYAhXKNxQKHXCBB2gQ6AEIMDAB#v=onepage&q=the%20Douglas)
- Transamerica. The Banking Holding Company Problem. (1949). *Stanford Law Review*, 1(4), 658-675. doi:10.2307/1226352

- Tsetsekos, G., & Panos, V. (2000). Lessons in Structuring Derivatives Exchanges. *The World Bank Research Observer*, 15(1), 85-98. Récupéré sur <http://www.jstor.org/stable/3986502>
- US CODE. (s.d.). Title 12, Chapter 17 § 1841. Récupéré sur <https://www.law.cornell.edu/uscode/text/12/1841>
- Van Horne, J. C. (1985). Of Financial Innovation and Excesses. *The Journal of Finance*, 40(3), 620-631. doi:10.2307/2327784



La dynamique de la filière lait en amont à partir des années 2000: Analyse à travers les exploitations de l'élevage bovin laitier dans la wilaya de Tizi-Ouzou.

KABENE Ahmed (Doctorant, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. kabene.ahmed@gmail.com)

DOUMANE Saïd (Professeur, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. doumane@hotmail.fr)

CHENANE Arezki (Maitre de Conférences A, Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion, Université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou, Algérie. chenanearezki@gmail.com)

Résumé :

L'objet de notre article consiste à analyser la dynamique de la filière lait en amont dans la wilaya de Tizi-Ouzou après la mise en œuvre du programme national de développement agricole et rural à partir des années 2000. Notre interrogation principale à laquelle nous voulons apporter des éléments de réponse est de savoir quelles sont les logiques d'élevage bovin laitier et dans quelles mesures contribuent-elles à la structuration de la filière lait dans la wilaya de Tizi-Ouzou ?

Pour analyser les éléments de notre problématique, nous avons réalisé une enquête de terrain via des entretiens semi directifs adressés aux éleveurs au niveau de la Wilaya de Tizi-Ouzou.

L'analyse des résultats a fait révéler l'existence d'au moins quatre types d'exploitations classées selon la taille et l'ancrage socio-territorial.

Mot-clé : Filière lait, exploitations bovines, dynamique territoriale, développement agricole.

The dynamics of the upstream dairy sector since 2000: analysis through dairy cattle farms in Tizi-Ouzou

Abstract –

The purpose of this article is to analyze the dynamics of the dairy upstream sector in the wilaya of Tizi-Ouzou after the implementation of the national agricultural and rural development program. Our main question to which we want to bring elements of answer is to know what are the logics of dairy cattle breeding and to what extent do they contribute to the structuring of the milk sector in the wilaya of Tizi-Ouzou?

To analyze the elements of our problematic, we conducted a field survey via semi-structured interviews addressed to farmers at the level of the Wilaya of Tizi-Ouzou.

The analysis of the results revealed the existence of at least four types of farms classified by size and socio-territorial anchorage.

Keyword -

Milk chain, cattle farms, territorial dynamics, agricultural development.

ديناميات قطاع إنتاج الحليب منذ عام 2000: تحليل من خلال مزارع الأبقار الحلوب في تيزي وزو

الغرض من هذه المقال هو تحليل ديناميكيات قطاع إنتاج الحليب في ولاية تيزي أوزو بعد تنفيذ البرنامج الوطني للتنمية الزراعية والريفية من عام 2000. سؤالنا الرئيسي هو معرفة ما هي أنواع مزارع أبقار الحلوب وما مدى إسهامها في هيكلة قطاع الحليب في ولاية تيزي وزو؟

لتحليل عناصر إشكاليتنا ، أجرينا بحثاً ميدانياً عبر مقابلات منظمة مع المزارعين على مستوى ولاية تيزي أوزو. كشف تحليل النتائج عن وجود ما لا يقل عن أربعة أنواع من المزارع المصنفة حسب الحجم والارتباط الاجتماعي-الإقليمي

Introduction

La création des exploitations d'élevage bovin laitier à caractère commercial constitue un antidote au chômage dans les espaces ruraux. En Kabylie, l'élevage bovin était, durant longtemps, inscrit dans un système d'activités agricoles, structuré par une logique d'autoconsommation du lait et par une logique marchande des têtes bovines. Ce n'est qu'à partir des années 1990 que la production laitière a commencé à avoir son identité professionnelle, avec les réformes plus ou moins libérales entamées durant cette période. Au début des années 2000, un programme national de développement agricole et rural a été lancé dans un but de mettre à niveau les filières agricoles stratégiques, telle que la filière lait. Ainsi l'éleveur est mis au cœur de ce programme à travers un ensemble de primes à la production laitière mais aussi avec des appuis à l'acquisition des investissements nécessaires à l'exercice de son activité.

Cet article traite des impacts des réformes du secteur laitier en Algérie sur la dynamique institutionnelle mais aussi entrepreneuriale des acteurs, sous l'angle de l'approche filière et de l'approche en termes de dynamiques territoriales en retenant le cas de la wilaya de Tizi-Ouzou. Le concept de filière correspond à « une succession d'opérations permettant de produire un bien » (Fonatan 2006). Pour Monfort (1983) « le concept de filière fait référence à l'idée qu'un produit, bien ou service, est mis à la disposition de son utilisateur final par une succession d'opérations effectuées par des unités ayant des activités diverses. Chaque filière constitue donc une chaîne d'activités qui se complètent, liées entre elles par des opérations d'achats et de ventes. Cette chaîne est décomposable en segments depuis l'extraction de matières premières, jusqu'à la distribution et aux services liés au produit en aval. »

En s'appuyant sur les statistiques officielles nous avons analysé quelques résultats des programmes de développement du secteur laitier en Algérie en mettant l'accent sur le cas de la wilaya de Tizi-Ouzou (Section 1). L'analyse de la dynamique entrepreneuriale de filière au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou fera l'objet de présentation où nous discutons les résultats obtenus *via* une enquête qualitative auprès de 62 éleveurs mais aussi auprès des acteurs de la filière lait au niveau du territoire étudié et ce, à l'aide d'un guide d'entretien dont les principales questions ont porté sur le fonctionnement de ces

exploitations, les motivations de création, les relations et le réseau mobilisés et les difficultés rencontrées (section 2).

1- Les programmes de développement de la filière lait en Algérie : entre ambitions et réalisations

La filière lait en Algérie est considérée comme étant stratégique, de par la place qu'occupe le lait comme denrée alimentaire de base. L'Etat n'a pas cessé d'accompagner les trois maillons qui interviennent dans cette filière, notamment après la mise en œuvre du Programme National du Développement Agricole et Rural (PNDAR), au début, et du Renouveau Rural, à la fin des années 2000. Contrairement aux politiques antérieures coordonnées par les institutions administratives (Akerkar 2014), le PNDAR a visé la création d'une dynamique entrepreneuriale agricole, en facilitant l'accès des exploitants agricoles au crédit par la mise en œuvre du Fonds National de Régulation et de Développement Agricole (FNRDA) qui est établi par l'article 94 de la Loi N 99-11 du 23 décembre 1999. Ainsi durant la période 2000-2005, le FNRDA a représenté 58 % des financements destinés aux activités agricoles, avec un montant de 2,3 milliards d'euros, ce qui représente une dotation de 270 euros par hectare de SAU, permettant à celle-ci de passer de 385000 ha à 835000 ha durant la même période (Hadibi 2008). Durant la période 2002-2005, la filière lait a représenté, à elle seule, 36% de l'enveloppe FNDRA consacré à tout le secteur (Ferrah, 2006). Selon Makhoul (2015), la majeure partie de ces fonds sont mobilisés pour la dynamisation de l'amont de la filière et participe au financement de 30 à 50 % des facteurs de production laitière mais aussi de la production des fourrages. Des primes à la production, à la collecte et l'intégration du lait sont conçues dans un but de propulser la production du lait.

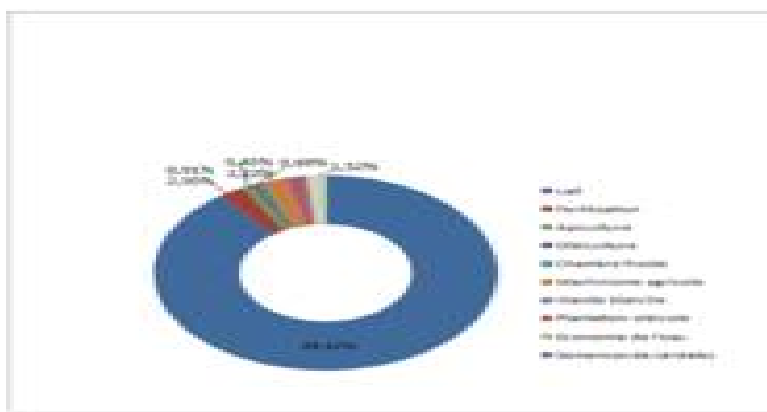
L'évolution des principaux indicateurs du développement de la filière lait est remarquable durant ces 15 dernières années (Daoudi 2017). En effet, depuis la mise en œuvre du PNDAR, la production industrielle du lait est passée de 900 millions de litres en 2000 à 3,7 milliards en 2015, soit une évolution de 411%. Entre 2009 et 2015, l'évolution moyenne des quantités du lait produites a atteint 3.1 milliards/an. Cette tendance haussière est permise grâce à la dynamique de création des exploitations laitières. C'est ainsi que le nombre d'éleveurs est passé de 13.726 en 2008 à 35.524 en 2015, soit une évolution de près

de 259%. Le nombre d'entreprises travaillant dans la transformation du lait, quant à lui, a doublé, en passant de 88 à 180 unités durant la même période étudiée. Cela s'explique par l'effet incitatif des primes d'encouragement à la production, à la collecte et à l'intégration industrielle du lait cru. Ainsi la part intégrée de celui-ci dans le processus de transformation est passée de 7 % en 2009 à 27% en 2015 (Déclarations du Ministre de l'Agriculture en 2009, Déclarations du Ministre de l'Agriculture en 2015).

Pour ce qui est du cas de la wilaya de Tizi-Ouzou, nous remarquons l'existence d'un cadre institutionnel mais aussi territorial (voir les résultats de l'enquête dans la section 2) ayant permis la structuration de la filière lait dans ce territoire étudié.

Le territoire de la Wilaya majoritairement montagneux et pauvre en SAU, a bénéficié de plusieurs programmes du fonds national du développement agricole. Les budgets alloués à ce secteur entre 2010 et 2016 sont illustrés dans le graphique suivant (Direction des services agricoles de Tizi-Ouzou, 2017) :

Graphique 1 : Répartition des financements agricoles par nature des investissements (2010-2016) dans la wilaya de Tizi-Ouzou



Source : Nos recoupements basés sur les données de la Direction des Services Agricoles de Tizi-Ouzou (DSATO) 2017

La figure ci-dessus, indique la place centrale qu'occupe la filière lait dans les programmes de développement agricole consacrés à la wilaya de Tizi-Ouzou. Celle-ci, était concernée par 89,42 % des budgets consommés, soit un montant de 8.880.209.930 DA sur un total de

9.930.782.620 DA entre 2010 et 2016. La plus grande partie de ces budgets, soit 8,7 milliards de DA, a été consacrée au programme d'incitation à la production. Par contre, l'autre partie, soit 182 millions de dinars, était destinée à l'acquisition de 2250 génisses, de la réalisation de 920 hectares de fourrages, de l'acquisition de 28 chariots trayeurs et de l'aménagement de 74 bâtiments d'élevage. Il faut signaler aussi que les investissements dans le machinisme agricole et l'irrigation agricole contribuent en partie au développement de la filière lait.

Tableau 1 : Evolution des principaux indicateurs du développement de la filière lait dans la wilaya de Tizi-Ouzou

Année	Nombre d'éleveurs	Collecte de Lait de vache (L)	Effectifs bovins laitiers	Nombre de laiteries
2010	1918	51971230	40 477	10
2011	3262	58106199	42 327	10
2012	3825	69628285	44 850	10
2013	4257	77604772	47 736	12
2014	4590	90490148	54 103	14
2015	4597	91831892	56 222	17
2016	4250	95000000	57 026	19
2017	4000	90000000	40 719	22

Source : nos recoupements basés sur les données de la DSATO 2017

Les efforts consentis suite à la mise en œuvre du PNDAR dans la wilaya de Tizi-Ouzou ont donné des résultats remarquables tout au long de la filière lait comme l'indique le tableau ci-dessus, faisant de la wilaya de Tizi-Ouzou un pôle agro-laitier. En effet, durant cette période le nombre d'éleveurs est passé de 1918 à 4250 entre 2010 et 2016, soit près de 12 % de l'effectif national. La collecte du lait, avec 95 millions de litres de lait arrive au 2^{ème} rang au niveau national avec 9,8 % du total du volume de lait collecté. Ainsi, durant cette période ces quantités ont presque doublé. Cela s'explique par la création de nouvelles unités de transformation laitière faisant de la wilaya de Tizi-Ouzou un pôle en matière de production fromagère à pâte molle (camembert). Parmi ces unités on y trouve des entreprises à caractère

national comme Tassili, Tifra-lait, Pâturage d'Algérie, arrivant à produire jusqu'à 15000 unités de camembert par jour mais aussi d'autres petites unités rayonnant au niveau local produisant entre 4000 et 6000 unités par jour.

2- Matériels et méthodes

Encadré méthodologique

Objectifs : Caractériser les logiques de création et de fonctionnement des exploitations laitières dans la wilaya de Tizi-Ouzou après la mise en œuvre des programmes de développement agricole et rural, à partir des années 2000 et ce à travers une enquête qualitative adressée à 62 éleveurs. Le but est de savoir la portée et les limites de chaque catégorie d'exploitation enquêtée.

Outil : Un guide d'entretien semi-directif dont les principales questions ont porté sur le fonctionnement de ces exploitations, les motivations de création, les relations et le réseau mobilisées et les difficultés rencontrées.

Mode d'administration : Les entretiens se sont déroulés en tête à tête individuellement mais aussi ad-hoc.

Durée : Août-décembre 2017

Méthodologie de l'échantillonnage : Nous avons décidé de mettre un terme à notre enquête quand la saturation de l'information par répétitivité a été atteinte.

3. Principaux résultats de l'enquête

Compte-tenu de la nature qualitative de la problématique de recherche posée, notre méthodologie d'analyse des résultats de l'enquête peut se définir à la fois comme compréhensive et interprétative (Dayer, 2012). Lors des entretiens individuels ou ad-hoc, nous prenions le maximum de notes. Celles-ci nous ont permis de catégoriser notre population d'étude (Méliani, 2013).

Les indicateurs mobilisés dans notre recherche sont : la taille de l'exploitation, âge de l'exploitant, les motifs de création de

l'exploitation, la relation des éleveurs avec leur écosystème et enfin les difficultés rencontrées.

3.1. Quelques paramètres de l'échantillon d'éleveurs enquêtés

3.1.1. Localisation géographique des exploitations

La carte ci-dessus montre la localisation géographique des exploitations enquêtées :

Carte 1 : Localisation géographique des exploitations enquêtées



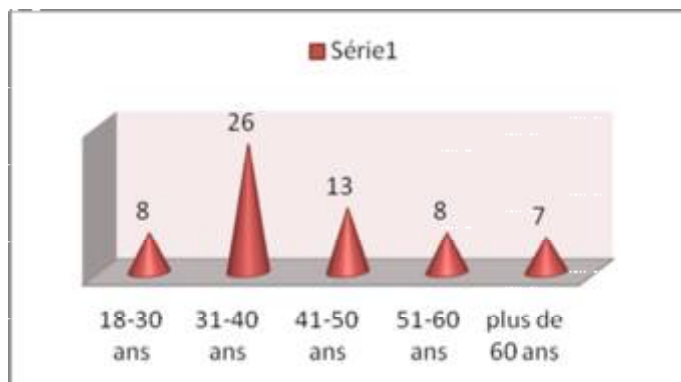
Source : insertion des données (auteur), carte (Google Maps)

Les exploitations enquêtées se localisent dans le haut du Sébaou. Il s'agit essentiellement du village d'Imaloussene, de quelques villages de Fréha, de Mekla et d'Ouagnoune. Cette partie du territoire de la wilaya de Tizi-Ouzou constitue le bassin en matière de production laitière. Les villages accueillant les exploitations enquêtées sont connus pour leurs traditions d'élevage, à l'instar du village d'Imaloussene.

3.1.2. Age des éleveurs enquêtés

Les catégories d'âge des éleveurs enquêtés sont réparties de la manière figurant dans le schéma suivant :

Graphique 3 : Age des éleveurs enquêtés



Source : Nos recoupements basés sur les données de l'enquête

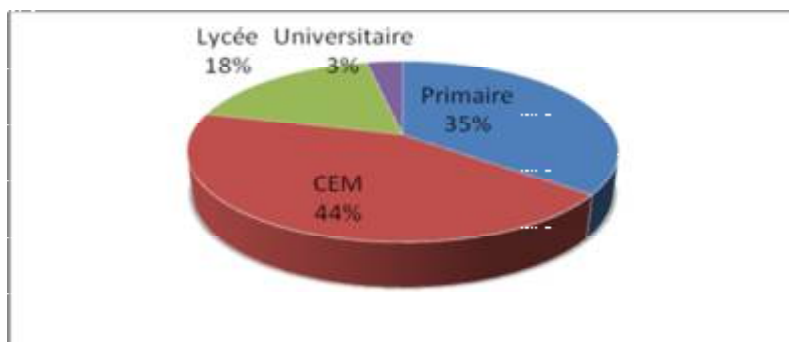
La figure ci-dessus indique la répartition des effectifs des éleveurs enquêtés par catégories d'âge. Le nombre d'intervalle retenu s'élève à 5. La catégorie la plus représentée est celle ayant entre 31 à 40 ans avec 42 % des effectifs des éleveurs. A notre sens, cette catégorie d'âge rassemble au moins 2 déterminants essentiels à la création des exploitations d'élevage bovin laitier. Nous soulignons d'abord, le capital expérience acquis dans le domaine de l'élevage ; ces éleveurs sont, dans leur majorité, issus de familles paysannes, ce qui leur permet de maîtriser tout ce que ce métier exige comme la gestions de la conduite alimentaire des bovins, la gestion des vêlages, la mise en vente des bovins, etc. Puis, ces éleveurs sont dans un âge où leurs capacités physiques restent intactes pour affronter des journées de travail intense. En deuxième position, nous y trouvons des éleveurs ayant un âge se situant entre 41 et 50 ans avec 21 % des effectifs ; ceux-ci ont aussi une expérience dans l'élevage bovin laitier mais aussi des capacités physiques leur permettant d'exercer seuls cette activité. C'est à partir de la 3^{ème} catégorie d'âge retenue que les éleveurs ont besoins d'être assistés par les membres de la famille dans l'exercice des différentes tâches, notamment pour la catégorie d'âge se situant au-delà de 61 ans. Enfin, c'est la première catégorie d'âge (18-30) qui est très faiblement représentée ; cela s'explique par l'attractivité des autres secteurs d'activité pour la population jeune

rurale, de plus l'ascension sociale est incarnée par l'image d'un jeune occupant un poste de travail dans une entreprise ou administration publique, non pas par celle d'un éleveur de bovin laitier.

3.1.3. Niveau scolaire des exploitants

Le niveau scolaire des exploitants enquêtés est illustré dans le graphique suivant :

Graphique 2 : Niveau scolaire des éleveurs enquêtés



Source : construit sur la base des données de l'enquête

Le graphe ci-dessus indique la répartition des éleveurs enquêtés selon le niveau scolaire. Ce dernier n'est pas aussi faible qu'on peut l'imaginer puisque 44 % de la population enquêtée a au moins étudié une année moyenne et 18 % de celle-ci a été scolarisée au moins en première année secondaire. Enfin, nous avons rencontré 3 % des éleveurs qui ont un niveau universitaire, ils sont à la tête des deux plus grandes exploitations enquêtées. Globalement, le niveau scolaire des éleveurs est plus élevé comparativement au passé où le métier d'élevage bovin a été assimilé à l'échec scolaire¹. Cela a été vérifié même lors de nos enquêtes de terrain puisque la quasi-totalité des éleveurs entretenue arrive à communiquer en mobilisant des concepts relevant de l'agronomie, ou du moins comprennent de quoi il s'agit. En outre, il faut signaler que nous n'observons pas une différence en termes de conduite d'élevage en passant d'un niveau scolaire à un

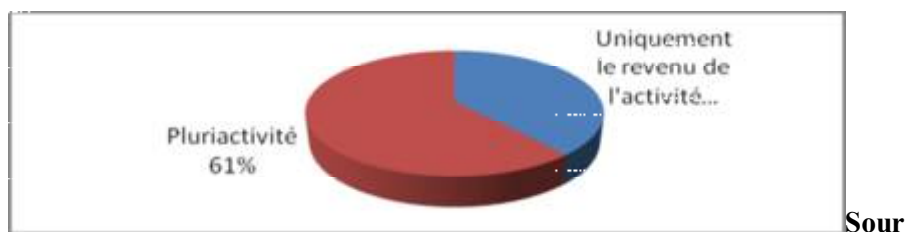
¹ Pour longtemps, l'ascension sociale est incarnée par l'image d'une personne travaillant dans une administration ou entreprise publiques. Par contre, celui qui abandonnait ses études, s'orientait directement aux métiers agricoles exercés familialement.

autre ; les techniques utilisées sont quasiment les mêmes dans toutes les exploitations enquêtées. En effet, les rares éleveurs qui recourent au rationnement alimentaire² sont ceux ayant suivi une formation au sein de l'ITMAS de Boukhalfa³.

3.1.4. La pluriactivité des exploitants

La figure suivante indique la répartition des exploitants en fonction de leur source de revenu :

Graphique 4 : Répartition des exploitants en fonction de leur source de revenu



ce : construit sur la base des données de l'enquête

Nous remarquons que 61 % des éleveurs enquêtés exercent au moins une autre activité en plus de l'élevage bovin laitier contre seulement 39 % qui pratiquent l'élevage bovin laitier comme étant seule source de revenu. Les principales autres sources de revenus sont issues essentiellement :

- D'autres activités agricoles comme l'engraissement de veaux, la céréaliculture, la culture du melon et de la pastèque, les agrumes et l'élevage ovin et caprin ;
- Activités commerciales dans divers domaines ;
- Salaire provenant d'un emploi exercé dans une entreprise ou administration ;
- La collecte du lait ;

² Technique permettant de réduire les coûts de production du lait tout en augmentant la productivité des vaches laitières. Dans notre terrain d'étude, elle est à dans un état embryonnaire.

³ Il faut signaler qu'il existe des éleveurs qui sont au courant de cette technique mais continuent dans la conduite alimentaire basée sur l'apport en concentrés énergétiques.

- Centre de collecte du lait (le cas de 4 grandes exploitations enquêtées).

3.2. Vers la construction d'une typologie d'exploitations laitières

A partir de la conciliation de certains paramètres cités précédemment, nous avons élaboré quatre types d'exploitations que nous passons en revue dans les points suivants.

3.2.1. Les très petites exploitations laitières

Cette catégorie représente 45,16 % du total des exploitations enquêtées, soit 28 éleveurs. Ses principales caractéristiques sont représentées dans le tableau suivant :

Tableau 2 : Caractéristiques des très petites exploitations laitières

Catégorie	Caractéristiques
Les pluriactifs (l'élevage bovin plus une autre activité dans un autre secteur)	-Taille du cheptel : [1-10 vaches laitières] -Quantité de lait produite : [10-200 Litres [-La recherche d'un revenu d'appoint; -La valorisation des terres agricoles ; -La disponibilité d'une main d'œuvre familiale (conjoint et enfants); -La valorisation de leur épargne; -Issus d'une famille d'éleveurs (élevage très répandu dans le haut de la vallée du Sébaou).
Les retraités	-Passion et amour de l'élevage; avoir un passe-temps ; -L'acte de création de l'exploitation n'est pas motivé par une intention pécuniaire; -Valorisation de la terre ancestrale.

Source : Données de l'enquête

Nous pouvons gager que le tout petit élevage bovin est impulsé par des logiques locales de filière. Elles sont dans les deux cas cités, permises par des habitudes situées où nous pouvons même parler des « *territoires d'élevage* ». De ce fait, plusieurs atouts de cet élevage dans la construction de la filière laitière peuvent être soulignés.

- La souplesse et la facilité d'adaptation ;
- Ce type d'exploitation n'exige pas des investissements colossaux dans le milieu rural ;
- En outre, cet élevage permet la création d'une valeur ajoutée *via* la production laitière et la production de veaux pour la viande
- La maîtrise de la race bovine locale, et ainsi contribuer à l'augmentation du potentiel de cette race très demandée sur le marché à bestiaux.

En plus des avantages notés, certaines limites de ce type d'élevage sont à souligner :

- Le manque d'ancrage de cette catégorie d'éleveurs dans des associations locales, limite le potentiel de proximités relationnelles qu'ils peuvent mobiliser dans leur activité mais aussi les possibilités de coordination avec les autres éleveurs bovins ;
- Ce type d'activité, à cause de sa dimension limitée, ne procure pas des revenus conséquents et stables et ne contribue pas à la création d'emplois, ni permanents ni saisonniers ;
- En outre, cette catégorie d'exploitation est difficile à contrôler par les subdivisions agricoles à cause de leur caractère souvent informel ce qui expose la santé animale à des grands risques notamment dans les périodes d'épidémie comme la grippe aphteuse.

3.2.2. Les petites exploitations laitières

Cette catégorie représente 37.09% du total des exploitations enquêtées, soit 23 éleveurs. Ses principales caractéristiques sont représentées dans le tableau suivant :

Tableau 3 : Caractéristiques petites exploitations laitières

Catégorie	Principales caractéristiques
Eleveurs	-Taille du cheptel : [10-30 Vaches laitières]
Potentiels	-Quantité de lait produite : [200-600 Litres] -Nous distinguons les nouveaux porteurs de projets via les dispositifs d'aide à la création des entreprises (logique de création) et les anciens éleveurs qui sont dans une logique d'extension ; -Deux conduites sont remarquées : avec sol (charge alimentaire sont réduites) et sans sol (charge alimentaires élevées, plus les coûts de la recherche de l'information sur les prix de l'alimentation de bétail) ; -La mobilisation des relations contractuelles (moments d'échange) et des relations professionnelles ; -L'association de l'agriculture avec d'autres activités agricoles.

Source : Données de l'enquête

Plusieurs atouts peuvent être alloués à ce type d'entrepreneuriat.

- Une augmentation du potentiel de lait produit localement ;
- Evolution technique et économique des exploitations insérée dans la chaîne de valeur laitière via le transfert technologique et de savoir-faire ;
- La dynamisation de l'espace rural *via* la création des centres et des réseaux de transports de collecte, créant ainsi « *une ambiance rurale laitière* » (Derville, 2011) ;
- Le statut formel de ces exploitations agricoles facilite le rôle des acteurs institutionnels comme dans les campagnes de vaccination et de vulgarisation qui réduisent les risques sur la santé de l'animal ;
- Ce caractère formel permet aussi l'ancrage de l'éleveur dans des associations, des fédérations, des organisations et des syndicats agricoles de ce fait ils jouent un rôle dans le processus de gouvernance territoriale autour de la filière.

En plus des atouts notés, ce type d'élevage connaît certaines limites dues à plusieurs facteurs exogènes (l'environnement de l'éleveur) et endogènes (son exploitation et sa culture).

- La lourdeur et la rigidité administratives en Algérie et ce avant, pendant et après la création du projet, cela influe négativement sur les éleveurs, donc automatiquement sur la gestion de l'exploitation ;
- Le plafonnement des prix de vente du lait en Algérie ne prend pas en compte le prix de revient réel qui varie d'une wilaya à une autre et d'une saison à l'autre ;
- Charges alimentaires très élevées notamment pour les élevages hors-sol et les charges vétérinaires qui connaissent une flambée lors des maladies et épidémies comme c'était le cas pour la fièvre aphteuse qui a fait des ravages en 2014. Le manque de matériel dans la plupart des exploitations alourdit aussi les charges d'exploitation et de fonctionnement pour ces éleveurs ;
- difficultés d'adaptation des vaches importées au climat local, en effet celles-ci s'habituent difficilement aux températures, au calendrier alimentaire et la conduite d'élevage au niveau local, ce qui réduit de moitié leur productivité laitière.

3.2.3. Les exploitations laitières moyennes

Cette catégorie représente 11,29 % du total des exploitations enquêtées, soit 7 éleveurs. Ses principales caractéristiques sont représentées dans le tableau suivant :

Tableau 4: Caractéristiques des exploitations laitières moyennes

Catégorie	Caractéristiques
Exploitations laitières moyennes	- Taille du cheptel : [30-100 vaches laitières] ; - Quantité de lait produite : [600 – 1000 Litres/ Jour] ; - Terres fertiles et plaines (ressource spécifique activée par ces exploitations); - Pluriactivité (maintien des autres activités); - Elément familial (division des tâches, synergie familiale, capitale de confiance); - Production laitière importante (fidélisé par le centre de collecte de lait); - Proximité associatif et syndicale; - Capital expérience; - Evolution technique et économique (par le transfert de savoir-faire); - La dynamisation de l'espace rural (par la création des centres et réseaux de collecte); - Connexion entre espace rural et urbain; - Caractère formel (facilitation du rôle des acteurs institutionnels); - Valorisation de l'espace rural (attractivité et mobilisations des ressources locales).

Source : Données de l'enquête

Comme pour les deux types d'entrepreneuriat précédents, les exploitations laitières moyennes ont des atouts et des limites.

- La dimension de ces exploitations crée des économies d'échelle grâce aux quantités de lait importantes et à la reproduction régulière des vaches ;
- Le « *pouvoir charismatique* » de cette catégorie d'éleveurs qui l'utilisent afin d'accélérer certaines procédures administratives. Ce pouvoir est légitimé par leur expérience longue dans le métier, de leur ancrage dans les milieux associatifs, coopératifs ou syndicaux et enfin de la confiance qui leur est attribuée par les autres *fellahs* qui les sollicitent du fait de leur expérience.
- Le système d'activité remarqué dans ce type d'entrepreneuriat constitue aussi un facteur de construction territoriale puisqu'il

crée une valeur ajoutée locale, absorbant ainsi la main d'œuvre en milieu rural et contribuant à « *l'activation* » (Pecqueur, 2004) des opportunités territoriales.

Ce type d'entrepreneuriat souffre de certaines faiblesses dues, tantôt à ses caractéristiques, tantôt à l'environnement économique et politique de ces exploitations.

D'abord, pour les limites endogènes, nous notons :

- Les difficultés relatives au travail dans ces fermes ; puisque plusieurs tâches doivent être effectuées en amont et en aval de la production laitière. ce qui demande un grand effort de coordination entre l'ensemble des tâches. Ce qui peut engendrer des « *coûts de coordination interne* » (frais de transport, de communication) ;
- Le niveau d'études limité de la plupart de ces entrepreneurs engendrant des difficultés d'assimilation pour certains procédés importants, ceci se répercute négativement sur la performance technico-économique de l'exploitation ;
- Les maladies bovines et leur fréquence importante, notamment ces dernières années comme la grippe aphteuse et la mammites qui ont causé des pertes financière et animalière conséquentes ;
- Une dernière limite endogène, qui peut-être notée, réside dans la difficulté de création de ce type de fermes. Cela exige des moyens matériel et financier important, mais aussi un temps énorme dans le cas de l'extension des petites exploitations. Ça demande aussi une « *force de travail familiale* », cependant ces conditions sont difficiles à réunir pour un faisceau de facteurs comme l'attractivité des autres secteurs d'activité, l'émergence du modèle de la petite famille....

Pour les limites dues à l'environnement des exploitations, nous pouvons évoquer les performances dépendant des changements climatiques, ce qui donne un caractère instable des revenus agricoles. De ce fait, les éleveurs seront « *en proie* » à l'incertitude. Par ailleurs, nous pouvons noter l'absence d'une politique d'aménagement du territoire rural en Algérie, en effet il n'y a pas une stratégie qui limite l'urbanisation qui se fait au détriment des terres agricoles. Enfin, la plupart des limites citées précédemment sont aussi vérifiées dans ce type d'exploitation.

3.2.4. Les grandes exploitations laitières

C'est le modèle qui domine dans les pays développés comme la France et l'Allemagne. Les moyens d'étable sont importants ce qui permet une alimentation équilibrée et constante. La gestion doit être très organisée (contrôle laitier, insémination artificiel, allaitement suivant les stades physiologiques...).

Cette catégorie représente 6.46 % du total des exploitations enquêtées, soit 4 éleveurs. Ses principales caractéristiques sont représentées dans le tableau suivant :

Tableau 5 : Caractéristiques grandes exploitations laitières

Catégorie	Caractéristiques
grandes exploitations laitières	-Taille du cheptel : [100-300 vaches laitières] ; -Quantité de lait produite : [1000 – 3000 Litres/ Jour] ; -Une production très importante du lait permise - par l'amélioration de la productivité laitière suite à l'amélioration des conditions et de la conduite alimentaire des vaches ; -Une production très importante d'un lait de qualité ; -Réduction des coûts de production du lait pour l'exploitation et d'approvisionnement en lait pour les entreprises agro-alimentaires qui intègrent ce type d'exploitations ; -Création de l'emploi et de la valeur ajoutée locale ; -Une attractivité pour les entreprises agroalimentaires ; -Ces fermes constituent un laboratoire de recherche pour plusieurs disciplines qui s'intéressent à la filière lait. Ainsi une connexion des deux mondes, académique et pratique, est permise par ce type d'exploitations ;

Source : Données de l'enquête

Ce type d'entrepreneuriat est confronté à plusieurs limites. On note :

- Ce type d'entrepreneuriat exige des moyens financiers et matériels colossaux et spécifiques, cela constitue une barrière à l'entrée pour les entrepreneurs voulant opter pour ce créneau ;
- L'élevage intensif exige « *un savoir-faire pluridisciplinaire* » pour espérer des résultats performants, cela constitue une autre barrière à l'entrée ;
- Les exploitations modernes exigent des surfaces agricoles très importantes. A cet effet, vue la rareté des terres en Algérie, la création d'une seule grande ferme peut engendrer la suppression d'une centaine d'exploitations de taille moyenne ou petite ;
- L'élevage intensif, est un modèle productiviste qui ne prend pas en compte la dimension du développement durable. Il dépend aussi des marchés extérieurs des intrants et des génisses de races améliorées.

4-Conclusion et recommandations

A partir d'une vision territoriale, l'axe de cette étude est une réflexion sur la complémentarité entre les dispositifs formels (coordination contractuelle, conventions et arrangements), et informels (savoir-faire, proximités, capital social). Et bien au-delà d'une vision productiviste, purement économique, notre travail avait pour objectif d'analyser l'apport du milieu local à la production de nouveaux facteurs clés de succès qui favorisent l'esprit entrepreneurial et de création d'exploitations agricoles laitières et répondent aux contraintes rencontrées.

De même, nous avons décrit les principales logiques structurant l'activité d'élevage bovin laitier dans la wilaya de Tizi-Ouzou où nous avons souligné la portée et limites de chacune. Le premier constat à faire est que ce maillon de la filière lait dans notre terrain d'étude est faiblement organisé, tant en coopératives qu'en associations. Le deuxième constat renvoie au fait que la majorité des exploitations sont d'une taille ne dépassant pas les 30 vaches laitières, cela s'explique par la pauvreté de la wilaya en surfaces agricoles créant une demande en fourrages toujours excédentaires par rapport à l'offre ce qui alourdit le coût de revient du lait. Le troisième constat

renvoie à la faible appropriation du machinisme agricole mais aussi des techniques d'élevage moderne, ce qui limite les performances des exploitations. Enfin, le quatrième constat renvoie au caractère a-territorial mais sectoriel de la politique laitière ce qui néglige les spécificités locales en matière d'organisation et de gouvernance.

Nous pouvons suggérer de subventionner davantage la production fourragère et le système d'enrubannage, conjointement avec les industries laitières et de lancer des formations sur le rationnement alimentaire mais aussi des campagnes de sensibilisation sur son intérêt technico-économique. En outre, nous suggérons l'encouragement de la création de coopératives dans les communes les plus productives du lait au sein de la wilaya de Tizi-Ouzou, celles-ci pourront assurer la collecte du lait ainsi les éleveurs auront à percevoir, en plus de la prime de production du lait, la prime de la collecte. Enfin, l'implication des collectivités territoriales de base dans la structuration de la filière lait au niveau de la wilaya est primordiale pour booster la filière lait en tenant compte des spécificités locales.

Bibliographie :

Akerkar, A (2014). Étude de la mise en œuvre du plan national de développement agricole et rural (PNDAR): cas de la wilaya de Bejaia. *Revue Nouvelle économie*. N°12-vol 01_2015

Charmillot, M., & Dayer, C. (2012). La démarche compréhensive comme moyen de construire une identité de la recherche dans les institutions de formation. *Pratiques de recherche dans les institutions de formation des enseignant. es*, (15), 163-179.

Derville, M., Cahuzac, E., Raboisson, D., Maigne, E., & Allaire, G. (2011). Déterminants individuels et territoriaux de la restructuration laitière. *Rencontres autour des recherches sur les ruminants*, 373-376.

Daoudi, A., Colin, J. P., Terranti, S., & Assassi, S. (2017). L'agriculture contractuelle en Algérie: radiographie de dispositifs public-privé.

Fontan, C. (2006). L'outil filière agricole pour le développement rural. *Centre d'économie du développement-Université Montesquieu-Bordeaux IV. Document de travail*, 124, 23.

Hadibi, A., Chekired-Bouras, F. Z., & Mouhouche, B. (2008, May). Analyse de la mise en œuvre du plan national de développement

agricole dans la première tranche du périmètre de la Mitidja Ouest, Algérie. In *Economies d'eau en systèmes irrigués au Maghreb* (pp. 9-p). Cirad.

Lamara, H. (2009). Les deux piliers de la construction territoriale: coordination des acteurs et ressources territoriales. *Développement durable et territoires. Économie, géographie, politique, droit, sociologie*.

Makhlouf, M., Montaigne, E., & Tessa, A. (2015). La politique laitière algérienne: entre sécurité alimentaire et soutien différentiel de la consommation. *New Medit*, 14(1), 12-23.

Monfort, J., (1983), "À la recherche des *filières* de production", *Économie et Statistique* (INSEE), 151, pp. 3-12.

Ferrah A., 2006. Aides publiques et développement de l'élevage en Algérie. Contribution à une analyse d'impact (2000- 2005). Alger: Cabinet GREDAAL.COM.

Méliani, V. (2013). Choisir l'analyse par théorisation ancrée: illustration des apports et des limites de la méthode. *Recherches qualitatives, Hors-série*, 15, 435-452.

Pecqueur, B. (2004). Territoire et gouvernance: quel outil pertinent pour le développement?. A. Ferguène, *Gouvernance locale et développement territorial, le cas des pays du sud*, Paris, L'Harmattan, 27-48.

Torre, A., & Vollet, D. (2016). Aux fondements du développement territorial.

Instructions aux auteurs

Soumission d'un article

Soumission recommandée (électronique) via le courrier électronique de la section de domaine relatif au sujet de manuscrit. Lors de la soumission, il est demandé aux auteurs de proposer une liste d'au moins deux spécialistes susceptibles d'expertiser le travail et d'y joindre leurs adresses électroniques et leurs affiliations.

Il est recommandé ainsi de faire joindre à l'article soumis, une lettre d'accompagnement, où il est mentionné que le travail soumis a été approuvé par tous les auteurs et qu'il n'a pas été soumis à une autre revue.

Préparation de manuscrit

Les articles soumis à la revue « ELWAHAT » pour les Recherches et les Etudes, peuvent être rédigés en anglais, en français ou en arabe et doivent comporter obligatoirement un résumé en français ou en arabe et un autre résumé en anglais. Le résumé doit être suffisamment clair et informatif pour permettre la compréhension du sujet sans lire l'article entier. Le résumé comporte au maximum 200 mots. Cinq à sept mots-clés bien adaptés pour indexer le manuscrit.

- Les manuscrits doivent contenir quatre parties: Introduction, Matériel et méthodes, Résultats et Discussion, et Conclusion (facultatif) (police 12 gras). Les manuscrites ne doivent pas dépasser 15 pages ou 3000 mots (excluant les références, les tableaux et les légendes des figures).

La longueur des textes comportant de nombreuses références ne devrait pas dépasser 40000 signes (espaces compris). Les manuscrits soumis en ligne à la revue, passent par plusieurs étapes successives:

- Vérification de la conformité du manuscrit (lettre d'accompagnement, «anonymisation» du texte, résumés bilingues, etc.);
- Vérification de conformité à la ligne éditoriale de la revue et d'originalité des résultats;
- Evaluation anonyme par au moins deux experts choisis parmi ceux qui sont proposés par les auteurs et par les membres du comité de rédaction.

Le manuscrit doit être écrit en police : New Time Roman et comporte les éléments sous cités qui vont être regroupés dans un seul fichier rendu anonyme et qui se présentent comme suit:

Sur la première page :

- Le titre de manuscrit en français ou en arabe et en anglais (20 mots au maximum ; police 14 gras);
- Les noms, les affiliations, et les références des auteurs ainsi que l'adresse postale et l'adresse électronique du premier auteur et/ou de l'auteur correspondant (police 11 gras) ;

- Un résumé en français ou en arabe et un abstract en anglais de 300 mots maximum chacun (police 12);
- Cinq à sept mots clés, en français ou en arabe et en anglais, extraits du thésaurus (police 12);
- Puis le texte intégral au format MS. Word (fichier .doc(x) ou rtf) avec illustrations. Les tableaux, les photos et les figures (illustrations) seront appelés dans le corps du texte (police 12);
- Une liste de références bibliographiques soigneusement choisies, récentes et accessibles aux lecteurs, selon les normes suivantes:

Références bibliographiques

Les références bibliographiques sont présentées par le nom de l'auteur ou des auteurs (sans prénom (s)) suivi d'une virgule, puis de l'année de publication. Selon leur position dans le texte sont à présenter comme suivant:

- Un seul auteur : texte (auteur, année de publication) texte...
- deux auteurs : texte (auteur1 et auteur2, année de publication) texte...
- plus de deux auteurs : texte (auteur1 *et al.*, année de publication) texte...

ou: Selon auteur (année de publication) texte... ; selon auteur1 et auteur2 (année de publication) texte... ; selon auteur1 *et al.* (année de publication) texte...

Dans le cas de plusieurs citations d'auteurs- année de publication, il est recommandé des séparations par un point-virgule.

(auteur, année de publication ; auteur et auteur, année de publication ; auteur *et al.*, année de publication).

Si un auteur donné ou plusieurs mêmes auteurs ont publié la même année, ajouter les lettres a, b, c, etc. après l'année de publication. Auteur (s), année de publication a, b, c, etc.

Dans la liste bibliographique, les références seront classées dans l'ordre alphabétique des noms des premiers auteurs. Tous les auteurs doivent être mentionnés.

Exemples de structuration

Livre : Bruneton J., 1996.- *Plantes toxiques: Végétaux dangereux pour l'homme et les animaux*. Ed. Lavoisier, Paris, 687 p.

Thèse : Pibiri M. C., 2005.- *Assainissement microbiologique de l'air et des systèmes de ventilation au moyen d'huiles essentielles*. Thèse de doctorat, Ecole Polytechnique Fédérale de Lausanne, 160 p.

Article : Schoonhoven L. M. et Derksen-Koppers I., 1976.- Effects of some allelochemicals on food uptake and survival of a polyphagous aphid, *Myzus persicae*. *Entomologia Experimentalis et Applicata*, vol. 19 (1): 52-56.